















الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النِّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد انجزائية  
ومن الدائرة انجزائية

السنة الخامسة عشرة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٦٤







الأحكام الصادرة  
من الدائرة الجزائية  
نقابات

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى وضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس زغلول .

( ١ )

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٣ ق " تظلمات محامين " :

( ١ ) محاماه . " إعادة قيد اسم المحامى إلى جدول المحامين المشتغلين " .

عدم تفريق القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم  
الشرعية قبل تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ - إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية - بين  
المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين . مريان القواعد المقررة للقل من جدول غير المشتغلين إلى  
جدول المشتغلين بالنسبة لزملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية في حقهم .

(ب) محاماه . " القيد بجدول المحامين " . " شروطه " .

عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانونى أو ضرورة الاشتغال في أعمال فنية  
معينة . فير لازم للاشتغال بالمحاماة .

١ - إن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ - في شأن المحامين لدى المحاكم  
الشرعية الملغاة - إذ نص في المادة الأولى منه على أن ينتقل إلى جدول  
المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده  
لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول



لرافعة أمامها وبأقدميته فيها — لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى في حقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين أمامها .

٢ — لم يشترط القانون للاشتغال بمهنة المحاماة عدم قوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال في أعمال فنية معينة ، وطالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة وتوافرت فيه الشروط القانونية لممارسة مهنة المحاماة فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب نقل اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين يكون قد خالف القانون ، ويتعين لذلك إلغاؤه وإعادة نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية .

## الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن في أن الطاعن قبل للرافعة أمام المحاكم الابتدائية الشرعية في ١٨/٩/١٩٣٥ ونقل لغير المشتغلين في ٢٧/٣/١٩٤٠ لتوظيفه لأنه عين في ١/١١/١٩٣٩ كاتباً بالمعاهد الدينية بالدرجة الثامنة وتدرج حتى رقى للدرجة الثانية مراقباً لمعهد القاهرة الاعدادي وأحيل إلى المعاش اعتباراً من ١١/٥/١٩٦٣ بلوذه السن القانونية . وبتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٣ قدم الطاعن طلباً إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة امتئناف القاهرة لإعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية . وفي أول أغسطس سنة ١٩٦٣ أصدرت اللجنة قراراً غائبياً برفض الطلب أعلن إليه في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ . فعارض في هذا القرار بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ( بعد الميعاد ) وقضى فيها بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٤ بعدم قبولها شكلاً لتقديمها بعد الميعاد . فطعن في هذا القرار بطريق النقض . . الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى برفض طلب نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين امتنادا إلى أنه لم يشتغل بالمحاماة منذ توظيفه وأنه كان يمارس وظيفة بعيدة الصلة عن الأعمال القضائية طيلة مدة عمله في خدمة الحكومة مما يفقده الصلاحية للاشتغال بالمحاماة . مع أنه أمضى مدة إثني عشر عاما في الاشتغال بها قبل توظيفه ، اكتسب خلالها خبرات واسعة . وكان عمله كمراقب للمعاهد الدينية بالأزهر وثيق الصلة بالقانون إذ كان يقتضى تطبيق اللوائح والقوانين وسائر التنظيمات القانونية التي تصدر عن إدارة الأزهر . وقد تدرج في عمله إلى الدرجة الثانية محمود السيرة مما يجعله جديرا بالاشتغال بالمحاماة ويكون القرار المطعون فيه ماسا بحقه المكتسب في مزاولة المحاماة بعد أن توافرت لديه كافة الشرائط التي فرضها الشارع لتنظيمها والتي خلت من أى قيد يمنع من عمله في وظيفة حكومية مدة طالت أو قصرت من طلب إعادة قيد اسمه ولو كان عمله في حيز النطاق القانوني مما يعيب هذا القرار ويستوجب نقضه .

وحيث إن محصل الواقعة كما أوردها القرار المطعون فيه وعلى ما يبين من الشهادة الصادرة من نقابة المحامين الشرعيين بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٢ أن الطاعن قيد بجدول المحامين الشرعيين المشتغلين أمام المحاكم الجزئية الشرعية بتاريخ ١٩٢٧/١١/٢٣ ثم أمام المحاكم الكلية الشرعية بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ وفى ١٩٣٩/١١/١ عين كاتباً بالمعاهد الدينية بالدرجة الثامنة . وبتاريخ ١٩٤٠/٣/٢ نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين وظل يتدرج في وظيفته حتى رقى للدرجة الثانية بوظيفة مراقب لمعهد القاهرة الإعدادى وأحيل إلى المعاش اعتبارا من ١٩٦٣/٥/١١ لبلوغه السن القانونية .

وحيث إن القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة إذ نص فى المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية ، المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية



٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ كل في الدرجة الممتازة للدرجة التي هو مقبول للرافعة أمامها وبأقدميته فيها ، لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى في حقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين أمامها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد بجدول المحامين المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية وله تبعاً لذلك أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين . ولما كان القانون لم يشترط للاشتغال بمهنة المحاماة عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال في أعمال فنية معينة وطالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة وتوافرت فيه الشروط القانونية لممارسة مهنة المحاماة فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب نقل قيد اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين يكون قد خالف القانون ، ويتعين لذلك إلغاؤه وإعادة نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية .



الأحكام الصادرة  
من  
الدائرة الجزائية

المواد الجزائية

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين ، مختار رضوان ،  
ومحمد صبري ، ومحمد محفوظ ، وبطرس عوض الله .

( ٤٧ )

الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ، ب) تفتيش . "إذن التفتيش" . "تنفيذه" . دفع . "الدفع بطلان  
القبض والتفتيش" . تحقيق . اختصاص . قبض . نيابة عامة .

بدء وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني . استيجاب ظروف  
التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الإجراءات منه  
أو ممن يندبه لها .

بطلان القبض والتفتيش . أثره : استبعاد الدليل المستمد منه . هذا البطلان لا يستتبع بطلان  
إجراءات التحقيق الأخرى . طالما كانت متصلة الصلة بالتفتيش للبطل .

١ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات  
التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته  
متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه  
أو ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .



٢ - إن كل ما يترتب على بطلان القبض والتفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه ، وهذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى - طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢/٤/١٩٦١ بدائرة مركز ميت غمر دقهلية : - أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً "حشيشاً" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٤/١ - ج و ٣٦ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول المرفق ، فقررت الغرفة ذلك ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنصورة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضورياً بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٢ هملاً بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . وقد ردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن إذن التفتيش صدر للمعاون مباحث مركز ميت غمر وقد كمن للطاعن على الضفة الشرقية لمسافة تتعامد على الطريق الموصل بين أتميدة "دقهلية" وطما المريج "شرقية" بأن وقف بسيارة الشرطة فوق منتصف القنطرة التي تعلو هذه المسافة واضطر السيارة التي كان الطاعن راكباً فيها للوقوف في نطاق محافظة الشرقية حيث تم القبض عليه . وقد دفع الطاعن ببطلان التفتيش لتجاوز معاون المباحث حدود اختصاصه المكاني ، ولكن الحكم رفض هذا الدفع لأصابع غير صائغة . وليس صحيحاً ما قاله من أن الضبط كان من قبيل متابعة إجراءات التحقيق لأن معاون كان



بصد استقبـال جريمة لا متابعتها للقبض على فاعلها ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون به أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحناية إحراز المخدرات بدون ترخيص التي دان الطاعن بها عرض إلى الدفع ببطـلان القبض والتفتيش كما أورده الطاعن في وجه الطعن ورد عليه فيما محصله " أنه تحقيقا لهذا الدفع . . . ونظرا لاختلاف الشهود في المكان الذي تم فيه الضبط فقد أجرت المحكمة معـينة تبين منها . . . ما قاله الضابط من أنه عند اقتراب السيارة التي كان الطاعن فيها ، اندفعت سيارة المركز إلى الطريق العام بميل إلى جهة الغرب بحيث صارت مقدمتها فوق منتصف المنطرة . . . وبهذا الإرشاد تكون عملية الضبط قد وقعت على الحد الفاصل بين البلديتين . وكان بعض أفراد الكمين على الضفة الغربية للقناة في دائرة أتميدة والبعض الآخر كان على الضفة الشرقية . . . على مسافة أمتار قليلة من الحد الفاصل بين البلديتين . . . وأنه وإن تبين للمحكمة مما سبق أن الضابط أجرى عملية الضبط والتفتيش عند القناة الفاصلة بين زمام بلديتي أتميدة وطما المرج وجعل بعض رجاله غربي القناة في دائره اختصاصه وبعضهم شرقي القناة في دائرة طما المرج إلا أن المحكمة لا تعتبره متجاوزا دائرة اختصاصه الاقليمي إذ أن الكمين الذي نصبه شرقي القناة كان امتدادا للكمين الذي نصبه في غربه في دائرة اختصاصه وعلى مدخل تلك الدائرة ولم يبعد الكمين الشرقي عن الحد الفاصل بين البلديتين سوى أمتار قليلة لا يعتد بها . وبما أنه على الفرض الجدلي الذي تسلم به المحكمة كواقع بأن الضابط تجاوز اختصاصه بهذه الأمتار القليلة فإن ذلك مما لا تبطل به عملية التفتيش الذي صدر الإذن به من وكيل نيابة مختص وفي دائرة اختصاصه مما يخوله ويحول من يتوب عنه متابعة إجراءات التحقيق وامتدادها خارج تلك الدائرة إذا اقتضت ذلك ظروف التحقيق ومقتضياته وهي ظروف متوافرة في



الدعوى لعامل زمني هو ضيق الوقت وعامل موضوعي راجع إلى أوضاع المنطقة في مكان الضبط ... وبهذا لم يكن لدى الضابط من وسيلة سوى وضع سيارة المركز المعدة لاعتراض سيارة المتهم في الفضاء المتاح لها بفعل الطبيعة على ضفة القناة الشرقية حتى لا يتيسر الإفلات للمتهم بجريمتيه ... وأنه يضاف إلى ما تقدم أن المحكمة تستند في إدانة المتهم إلى شهادة شهود الإثبات الذين أجمعوا على رؤيتهم اللقافة ظاهرة في يد المتهم حين وقوف السيارة ولم تقتصر أقوالهم تلك على التحقيقات وإنما كرروها أمام المحكمة بعد الحادث بفترة طويلة وهم على حرية تامة بعيدة عن منطقة الضغط أو التأثير وتخذ المحكمة من تلك الشهادة دليلاً مستقلاً عن التفتيش وكافياً وحده في الإدانة ... " لما كان ذلك، وكان من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ... ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات منه أو ممن يندبها لها تكون صحيحة لا بطلان فيها . ولما كان التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة ميت غمر في حدود اختصاصه المكاني وتربص هو ورجاله قدوم الطاعن الذي صدر الأمر بضبطه وتفتيشه ، فلما أقبل راكباً سيارة أجرة اجتازت الحد الفاصل بين بلدي أتميدة وطما المرج شاهدته المعاين يحاول إلقاء لقافة من الورق من نافذة السيارة فأمسك بها في يده ووجد بها المخدر المضبوط وتأكد من سائق السيارة وركابها أنه الحائر لها ، فقبض عليه . ولما كان هذا الظرف الاضطرابي المفاجيء وهو محاولة الطاعن التخلص من المخدر وخشية هربه بعد أن صدر الأمر بالقبض عليه وتفتيشه هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني ببضعة أمتار للقيام بواجبه المكلف به ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير الوقوف بسيارة المركز في المكان الذي حددته المعاينة لإعتراض الطاعن وضبطه فان هذا الإجراء منه يكون صحيحاً موافقاً للقانون ، ولما كانت المحكمة قد استنتجت في منطلق سليم وبأدلة سائغة قيام هذه الضرورة على النحو المتقدم فان ما انتهى إليه الحكم من صحة متابعة الإجراءات وامتدادها بضعة أمتار خارج الاختصاص المكاني للمعاين المباحث يكون مديداً . وفضلاً عما تقدم فانه لا مصلحة للطاعن فيما يشيره في هذا الصدد . ذلك أن كل ما يترتب على بطلان القبض والتفتيش



هو استبعاد الدليل المستمد منه وهذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق،  
الأخرى كسؤال الشهود طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش  
الباطل . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حول في إدانة الطاعن  
بصفة أصلية على أقوال شهود الإثبات بوصفها دليلا مستقلا عن التفتيش  
واعتبرها كافية بذاتها لإدانته ، وكان تقديره لذلك سائغا . فإن ما ينعاه الطاعن  
على الحكم لا يكون في محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيئا رفضه موضوعا .



## جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد المستشار / توفيق الحشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار وضوان ، ومحمد صبري ، ومحمد محفوظ ، وبطرس عوض الله .

( ٤٨ )

### الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٣٣ القضائية :

بناء . تنظيم . نقض . "حالات الطعن بالنقض . "الخطأ في تطبيق القانون" .

تقرير عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص . طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم من المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم . المواد ١ و ٨ و ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

المستفاد من الرجوع إلى نصوص المواد ١ و ٨ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ — في شأن تنظيم المباني — والمادة الأولى من أقرار الوزارى الصادر تنفيذاً لهذا القانون والمبنى بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ — بتنظيم المباني — أن الشارع رتب عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص عند مخالفة حكم المادة ٨ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ — طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل رسم البناء عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم أقام البناء مخالفاً للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم ولم يستند إليه أنه أقام البناء على خلاف المواصفات القانونية ، فإنه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦١/٦/٨ بدائرة مركز قلوب : " أقام بناء مخالفا للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص ". وطلبت عقابه بأقصى العقوبة المنصوص عليها في المواد ٣/٢ و ٨ و ٣٠ و ٣٣ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٩١ سنة ١٩٥٦ و ٩ سنة ١٩٥٨ . ومحكمة قلوب الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦١/١٢/٤ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش وسداد الرسوم المستحقة من الترخيص بلا مصاريف فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن بلا مصاريف . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٣ حضوريا وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠ قرش وتصحيح الأعمال المخالفة لشروط الترخيص بلا مصاريف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون حين قضى بتصحيح الأعمال المخالفة لشروط الترخيص في الجريمة التي دين المطعون ضده بها - مع أنه لم يثبت أن التعديل الذي أدخل على الرسم المعتمد قبل موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم كان مخالفا للواصفات القانونية مما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وفقا للقانون .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لأنه في يوم ٨ من يونيو سنة ١٩٦١ أقام بناء مخالفا للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص وطلبت النيابة العامة عقابه بالمواد ٢ ، ٣ ، ٨ ، ٣٠ ، ٣٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ و ٩



لسنة ١٩٥٨ وقضت محكمة أول درجة غيابيا بتفريم المتهم مائة قرش ومسداد رسوم الترخيص فعارض وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن واستأنفت النيابة وقضت محكمة ثانية درجة حضوريا وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وتفريم المتهم مائة قرش وتصحيح الأعمال المخالفة لشروط الترخيص وأسست قضاءها على ما قالت من أنه وإن كان المتهم قد حصل على رخصة بناء إلا أنه أقام المباني مخالفا للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص ومن ثم فلا محل للحكم عليه فضلا عن الغرامة بالرسوم المستحقة عن الترخيص طالما قد حصل عليه فعلا وإنما يحكم عليه في هذه الحالة بتصحيح الأعمال المخالفة لشروط الترخيص مادام أنه قد خالف الترخيص الممنوح له .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الواقعة المطروحة أمام محكمة أول وثاني درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفا للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص - وكان المستفاد من الرجوع إلى نصوص المواد ١ و ٨ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني والمادة الأولى من القرار الوزاري الصادر تنفيذا لهذا القانون الذي وقع البناء في ظله والملغى بالقانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني - أن الشارع رتب عقوبة الغرامة ومسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص عند مخالفة حكم المادة ٨ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل رسم البناء عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفاتها عقوبة التصحيح أو الهدم - لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم أقام البناء مخالفا للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم ولم يسند إليه أنه أقام البناء على خلاف المواصفات القانونية فإنه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة يكون قد أخطأ في التطبيق



صحيح للقانون إذ لا يعقل أن يكون من أجرى تعديلا في بناء بدون ترخيص بالمخالفة للسادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ سنة ١٩٥٤ في موقف أفضل ممن يحصل على ترخيص بالبناء طبقا لرسم معين ثم يدخل تعديلا على الرسم عند قيامه بالبناء قبل الحصول على موافقة السلطة المختصة بالمخالفة للسادة الثامنة منه — مع أن القانون أوجب في الحالتين الحصول على ترخيص قبل البناء والزام طالب الترخيص بأداء الرسوم — لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون في قضائه بتصحيح الأعمال المخالفة لشروط الترخيص قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستلزم تقضيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة .



## جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وطارس عوض الله .

( ٤٩ )

الطعن رقم ٢١٢٦ لسنة ٣٣ القضائية :

تفتيش . "إذن التفتيش . تنفيذ" نقض . "أحوال الطعن بالانقض" .  
"الخطأ فى تأويل القانون" .

التفتيش المحظور : هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . بجانب الحكم هذا النظر خطأ فى تأويل القانون .

التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . أما حرمة محل التجارة فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم وقم صدور إذن من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٤/٢/١٩٦٢ بناحية مركز طنطا محافظة الغربية "حاز ذخائريهما تستعمل فى سلاح نارى دون أن يكون مرخصا له فى حيازة السلاح وإحرازه" . وطلبت عقابه بالمواد ١/١ و ٢٦ و ٤/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات طنطا دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا



في ١٩٦٢/١٠/٢٢ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه وبمصادرة المضبوطات . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى ببراءة المطعون عليه استنادا إلى بطلان التفتيش الذي وقع على محل تجارته وأسفر عن ضبط الطلقات النارية إذ اقتصر إذن التفتيش الصادر من النيابة على شخص المطعون عليه ومنزله دون محل تجارته مع أن التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما المحال فهي متصلة بالشخص وما دام أن الإذن قد صدر بتفتيشه فلا وجه للقضاء ببطلان تفتيش محل تجارته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع ببطلان التفتيش المقدم من الدفاع عن المطعون عليه فقال : " ومن حيث إن الثابت من محضر الإجراءات وأقوال كل من النقيب سعيد عبد العزيز السيد والشرطي السري محمد شبل أن الطلقات وجدت بدكان المتهم . كما ثبت من أقوال هذا الأخير أن الدكان من جهة أخرى من البلد خلاف الجهة الكائن بها المنزل والثابت أيضا من الاطلاع على الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش المودع بالملف أنه انصب على شخص ومسكن المتهم دون دكانه على خلاف ما أثبتته النقيب سعيد عبد العزيز في محضر الإجراءات أن الإذن شمل دكان المتهم ومن ثم يكون التفتيش الحاصل بدكان المتهم لضبط أسلحة وذخائر قد تم بدون إذن ويكون بالتالي باطلا وبالتالي تكون جميع الإجراءات اللاحقة له باطلة ويتعين قبول الدفع والحكم ببراءة



المتهم " . لما كان ذلك ، وكان التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون وكانت حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه فإن ما ذهب إليه الحكم من بطلان تفتيش محل تجارة المطعم ضده رغم صدور إذن من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه . ولما كانت المحكمة قد اقتصرت على بحث الدفع وقضت ببطلان التفتيش على خلاف القانون على ما سلف بيانه فتكون قد حجبت نفسها عن نظار الدعوى فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

---



## جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، وعبد صبرى ، وعبد محفوظ ، وبطرس موسى الله .

(٥٠)

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٤ القضائية

حكم . "تسبيبه . تسبيب مريب" . محكمة الموضوع .

الشهادة المرضية . طبيعتها : دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .  
إيرادها أسباب اطراحها الشهادة ورفضها التمويل عليها . لمحكمة للنقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . مثال .

يجرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع إلا أنه متى كانت المحكمة قد أوردت في حكمها أسباب اطراح تلك الشهادة ورفض التمويل عليها ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كان ما أورده الحكم عن تلك الشهادة لا يسوغ به اطراحها لأن إلزام المتهم بإبلاغ عذره إلى المحكمة عن طريق وكيل عنه — حال قيام هذا العذر لديه — وإلا التفت عنه — هو تكليف بواجب لم يرد به نص في القانون ، وعوده عن إبلاغ عذره إلى المحكمة حال قيام المرض به — لا يفيد كذب دعواه ولا يستقيم به وحده في هذه الحالة — التدايل على اصطناع الشهادة التي قدمها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً ومستوجباً نقضه والإحالة .<sup>(١)</sup>

(١) هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ٢٠٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٦ (لم ينشر) .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم مصر القديمة : "أعطى أفانجيلوس رمسيس شيكا بدون رصيد" وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر القديمة الجزئية قضت غيابيا في ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالفساد في الاستدلال ذلك بأنه استند في أطراحه للشهادة المرضية المقدمة من الطاعن المثبتة للعدر الذي منعه من التقرير بالاستئناف في الميعاد إلى قوله إنها تحمل تاريخا سابقا على جلسة المعارضة ولو صح صدورها في ذلك التاريخ لقدمها للمحكمة عن طريق وكيله في تلك الجلسة وهو مالا يصلح ردا لأن أحدا لم يحضر عن الطاعن في الجلسة - فضلا عن أن ثبوت تاريخ الشهادة قبل جلسة المعارضة لا يدل على افتعالها وإنما على أنه قد تعذر على الطاعن إبلاغها إلى محاميه لتقديمها للمحكمة في تلك الجلسة خاصة وأنه لا مصلحة للطاعن في التخلف عن الحضور بعد أن تم التخالص بينه وبين المدعى بالحق المدني وكان على المحكمة تحقيق صحة الشهادة بدلا من إطراحها لتلك العلة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أطرح الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن في قوله : "وحيث إن المحكمة لا تطعن إلى ما جاء بهذه الشهادة لأنها تحمل تاريخا سابقا على جلسة المعارضة ولو صح صدورها في هذا التاريخ لقدمها عن طريق وكيله



في تلك الجلسة — ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع إلا أنه متى كانت المحكمة قد أوردت في حكمها أسباب إطراح تلك الشهادة ورفض التعويل عليها ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من تلك الشهادة لا يسوغ إطراحها لأن إلزام المتهم بإبلاغ عذره إلى المحكمة عن طريق وكيل عنه — حال قيام هذا العذر لديه — وإلا التفتت عنه — هو تكليف بواجب لم يرد به نص في القانون وتقعده عن إبلاغ عذره إلى المحكمة حال قيام المرض به — لا يفيد كذب دعواه ولا يستقيم به وحده في هذه الحالة — التدليل على اصطناع الشهادة التي قدمها — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا ومستوجبا نقضه والإحالة .



## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
 محمد صبرى ، محمد محفوظ ، و بطرس عوض الله .

( ٥١ )

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ القضائية

( أوب ) رسوم . ” تقديرها “ . ” التظلم في أمر تقديرها “ . اختصاص .  
 حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ .

( أ ) تطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى  
 المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية . عدم استحقاق رسوم على الدعاوى  
 التي ترفعها الحكومة . الحكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف .  
 مؤداه : استحقاق الرسوم الواجبة . اعتبار الاستئناف بمثابة الدعوى  
 المبتدأة في تقدير الرسوم .

( ب ) تقدير الرسوم منفرع عن الأصل المقضى به ، وهو قضاء محكمة الموضوع .  
 المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم . عدم امتداد ولايتها إلى  
 الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرمم . اقتصار بحثها على  
 مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها  
 قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام .

١ - نصت المادة ١٨ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الجنائية  
 على أن ” تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى  
 المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية ... “ ونصت المادة ٥٠ من القانون  
 رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على  
 أنه ” لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة . فإذا حكم في الدعوى  
 بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة “ . ولما كان الاستئناف

بمثابة الدعوى المبتدأة في تقدير الرسوم ، فان الطاعنة "وزارة الحربية والبحرية" المسئولة عن الحقوق المدنية - وقد خسرت استئنافها بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض لا تدفع عنه رسوما - ولما كانت محكمة الجناح المستأنفة قد قضت بقبول استئناف المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعية بالحق المدني شكلا وبتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة وتعويض ولم تلزم أحدا من المستأنفين بمصاريف استئنافه سوى المدعية بالحق المدني ، فانه على مقتضى هذا القضاء النهائي لا يحق إلزام المتهم والطاعنة بشيء من مصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية حتى يتدارك صاحب الشأن هذا النقص بالطريق الذي رسمه القانون .

٢ - تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ومن ثم فان المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم بما اشتمل عليه من إدراج الرسوم المدنية الاستئنافية تأسيسا على أن المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ملزمان أيضا بالمصروفات المدنية الاستئنافية مع أن الحكم الاستئنافي الصادر في الموضوع لم يلزم أيهما بشيء من هذه المصروفات ، فانه يكون قد بني قضاءه على ما يخالف الثابت في الأوراق وخرج عن حدود ولايته بما يعيبه ويوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة "عبد المنعم مصطفى الصوفي" بأنه في يوم ١٣/١١/١٩٥٦ بدائرة باب شرق : "تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل سمير زكي تادرس وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن سحب خزانة بندقية المحشوة بالرصاص ولم تخرج الطلقة الموجودة بالماسورة كما أنه لم يؤمنها فأخذ يعبت بتلك البندقية فانطلقت منها الرصاصة الموجودة في الماسورة وأصابته الجنى عليه بالإصابات



الموضحة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نتج عنها وفاته . وطلبت مقابله بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعت والدة المجنى عليه للسيدة / أليس وهبه زقلمه قبل المتهم ووزارة الحربية والبحرية بصفتها مسئولة بالحقوق المدنية بحق مدني قدره ٢٠٠٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٧ : أولا - تغريم المتهم مائة جنيه بلا مصاريف جنائية . ثانيا - إلزام المتهم والمسئول بالحق المدني بصفته أن يؤدي متضامنين للمدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصروفات المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . ثالثا - رفض طلب الأمر بالتنفيذ . فاستأنف المتهم والمسئولة بالحقوق المدنية والمدعية بها هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزم المدعية بالحق المدني بمصاريف استئنافها بلا مصاريف جنائية . تقدمت المدعية بالحقوق المدنية بطلب إلى السيد رئيس الدائرة الاستئنافية لإصدار أمر تقدير المصروفات المدنية التي سددتها بصفتها قبل المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ، فأصدر السيد رئيس الدائرة أمر تقدير بمبلغ ١٣٩ ج قيمة ما سددته المدعية من رسوم في الدعوى الصادر فيها الحكم لمصلحتها ضد المتهم والمسئولة ، غير أن المسئولة بعد أن أعلنت بهذا الأمر عارضت فيه ، وقضى في معارضتها بتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأييد الأمر المعارض فيه . فطعنتم المسئولة مدنيا في الحكم المذكور بطريق النقض... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضتها وتأييد أمر التقدير المعارض فيه قد شابها خطأ في القانون وخالف الثابت في الأوراق ، ذلك أن المدعية بالحق المدني لا تستحق سوى الرسوم المدنية الابتدائية لأن الطاعنة وهي وزارة الحربية والبحرية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية قد خسرت استئنافها فلا تدفع عنه رسوما لا لفلم الكتاب ولا للمدعية بالحقوق المدنية نزولا على حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

في شأن الرسوم القضائية ، هذا إلى أن الحكم الاستثنائي قد ألزم المدعية بالحقوق المدنية بمصروفات الدعوى المدنية الاستثنائية ولم يلزم المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية بشيء من مصروفاتها .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت ضد المتهم لأنه تسبب من غير قصد ولا عمد في قتل سعيد زكي تادرس وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه . وأثناء نظر الدعوى ادعت والدته المحبى عليه مدنيا قبل المتهم ووزارة الحربية والبحرية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية وطلبت إلزامهما متضامنين بأن يدفعما إليها بصفتها مبلغ عشرين ألفا من الجنيئات على سبيل التعويض ومحكمة أول درجة قضت بحضورها بتغريم المتهم ١٠٠ ج وإلزامه والمسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفعما للمدعية بالحق المدني بصفتها مبلغ ٣٠٠٠ ج والمصروفات والأتعاب . فاستأنف المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعية بالحق المدني هذا الحكم ومحكمة ثانية درجة حكمت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المدعية بالحق المدني بمصروفات استئنافها . وعقب صدور الحكم تقدمت المدعية بالحق المدني بطلب إلى رئيس الدائرة الاستئنافية ليصدر أمرا بتقدير المصروفات المدنية التي سددتها بصفتها قبل المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية فأصدر رئيس الدائرة أمرا بتقدير بمبلغ ١٣٩ ج قيمة ما سددته المدعية بالحق المدني من رسوم في الدعوى رقم ٥٤٦٢ سنة ١٩٥٨ استئناف اسكندرية والصادر بالحكم فيها لمصالحتها قبل المتهم والسيد وزير الحربية والبحرية بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية مع شمول الأمر بالنفاذ . ولما أعلن الأمر إلى المسئولة عن الحقوق المدنية عارضت فيه بتقرير أمام قلم كتاب المحكمة الابتدائية وقضى في المعارضة بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد قائمة الرسوم المعارض فيها وأمسست المحكمة قضاءها في قولها إن المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ملزمان بالتضامن بسداد مصاريف الدعوى المحكوم بها أمام محكمة الدرجة الأولى كما أنهما أيضا ملزمان بالمصاريف المدنية الاستثنائية لذلك تكون المعارضة قد بنيت على غير أساس من القانون ويتعين رفضها . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة لا تنازع في إلزامها بسداد الرسم المستحق على الدعوى المدنية أمام محكمة أول درجة وتقصير منازعتها فيما قضى به الحكم المطعون فيه من تأييد



أمر تقدير الرسوم بما اشتمل عليه من إدراج الرسوم المدنية الاستثنائية مع أن هذه الرسوم غير مستحقة على الطاعة قانوناً كما أن الحكم الاستثنائي الصادر في الموضوع لم يلزمها بمصروفاتها ، ولما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الجنائية قد نصت على أن تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية ونصت المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ، وكان الاستئناف بمثابة الدعوى الابتدائية في تقدير الرسوم ، فإن الطاعة وقد خسرت استئنافها بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض لا تدفع عنه رسوماً - لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الجناح المستأنفة قد قضت بقبول استئناف المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعية بالحق المدني شكلاً وبتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة وتعويض ولم تلزم أحداً من المستأنفين بمصاريف استئنافه سوى المدعية بالحق المدني ، فإنه على مقتضى هذا القضاء النهائي لا يحق إلزام المتهم والطاعة بشيء من مصروفات الدعوى المدنية الاستثنائية حتى يتدارك صاحب الشأن هذا النقص بالطريق الذي رسمه القانون . لما كان ذلك ، وكان تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ، فإن المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد أمر تقديره للرسوم بما اشتمل عليه من إدراج الرسوم المدنية الاستثنائية تأسيساً على أن المتهم والمسئولة عن الحقوق

المـدنية ملزمان أيضا بالمـصروفات المدنية الاستثنائية مع أن الحكم الاستثنائي الصادر في الموضوع لم يلزم أيهما بشيء من هذه المـصروفات ، فإنه يكون قد بني قضاءه على ما يخالف الثابت في الأوراق ونخرج عن حدود ولايته بما يعبه ويوجب نقضه . ولما كانت الطاعة لا تنازع في مقدار الرسم المستحق على الدعوى المدنية أمام محكمة أول درجة وقدره سبعون جنيها وفقا للبيان المؤشر به على هامش الحكم الاستثنائي فإنه يتعين مع نقض الحكم تصحيحه بتعديل أمر تقدير الرسوم المعارض فيه إلى مبلغ سبعين جنيها وإلزام المطعون ضدها بالمـصروفات المدنية .



## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(٥٢)

الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١، ب) بناء . هدم . نقض . "أحوال الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" . قانون . "قانون أصلح" .

(١) مؤدى نص المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع في إقامته .  
ثبت أن الطاعن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام بإتمام البناء قبل صدور حكم المحكمة الإدارية العليا التامى بإلغاء قرار الترخيص . إدانة الحكم الطاعن دون أن يبين تاريخ انتهائه من البناء . قصور يعبه ويستوجب نقضه .

(ب) اقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . إسناد تهمة إقامة بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة إلى الطاعن . على المحكمة إعمال أحكام القانون الجديد الذى يعتبر - بحسبه فعل الطاعن بمضى من التأميم - قانوناً أصلح لهم . مجازية الحكم هذا المظر . خطأ في تطبيق القانون .

١ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه :  
"لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم" . بمعنى أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع فى إقامته . ومؤدى ذلك أن المسألة الجنائية على مخالفة حكم هذه المادة لا تقوم إلا حيث لا يحصل مقيم البناء على

الترخيص . ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام بأكمل البناء قبل صدور حكم المحكمة الإدارية العليا النهائي بإلغاء قرار الترخيص ، ومع ذلك فقد دانه الحكم بتلك الجزية دون أن يبين تاريخ انتهائه من البناء ، وهو بيان كان يجب إيراد ، حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى . فإنه يكون مشوبا بقصور يعيبه ويستوجب نقضه .

٢ - اقتضت أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم ، دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - إعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - بجملة فعل الطاعن بمنأى عن التائم - قانونا أصلاح له ، أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت صحيح القانون مما يتعين معه طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبول الطعن وبراءة الطاعن من تهمة عدم إخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأه بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٩ بدائرة قسم ثان الحيزة: أولا - أقام البناء المبين بالمحضر بغير ترخيص ودون الحصول على موافقة اللجنة الخاصة بأعمال الهدم والبناء . ثانيا - أقام بيان على أرض تقسيم مدينة الأوقاف مخالفا مرسوم تقسيمها . وطالبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٢٢ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ من القانون ٦٥٦ سنة ١٩٥٤ والمواد ١ و ٤ و ٧ و ٩ من القانون ٣٤٤ سنة ١٩٥٦ والمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٠ و ١٩ و ٢٠ من القانون ٥٢ سنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ سنة ١٩٥٠ . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة قسم ثان الحيزة الجزئية ادعت السيدة فاطمة فتحى مدنيا قبل المتهم والدكتور رياض مصطفى فوزى بمبلغ ٥١ ج - وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ



١٩٦١/٤/٦ : أولا - بتفريم المتهم عشرة جنيهاً بلا مصروفات جنائية عن هدم إخطار لجنة البناء والهدم . ثانياً - براءة المتهم مما نسب إليه عن تهمة البناء بدون ترخيص . ثالثاً - رفض الدعوى المدنية وألزمت المدعية مصروفاتها . رابعاً - هدم المبنى المخالف موضوع التهمة الثانية بلا مصروفات جنائية . فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة العامة والطاعن والمدعية بالحقوق المدنية . ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضور بتاريخ ١٩٦٣/٢/٦ بعدم قبول استئناف المدعية بالحقوق المدنية للتقرير به من غير ذي صفة والزامها المصاريف ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبقبول استئناف المتهم والنيابة شكلاً وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف . وتفريم المتهم عشرة جنيهاً عن تهمة البناء بدون ترخيص وعشرة جنيهاً عن تهمة البناء المخالف لمرسوم تقسيم أراضي الأوقاف الصادر بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٣ وهدم المبنى موضوع المخالفة حسباً هو مبين بأسباب هذا الحكم . وتفريم المتهم عشرة جنيهاً عن تهمة هدم إخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل الوجهين الأول والثالث من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمتي البناء بغير ترخيص ، وإقامته على أرض تقسيم الأوقاف بالمخالفة لمرسومها ، قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه استند في إلغاء حكم محكمة أول درجة القاضي بتبرئة الطاعن من هاتين الجريمتين على أن حكم محكمة القضاء الإداري بإيقاف الترخيص هو حكم حائز لقوة الشيء المقضي يتعين على أصحاب الشأن أعمال مقتضاه . وأن الطاعن كان مئىء النية - على عكس ما ذهب إليه الحكم المستأنف - حين قام بتكملة البناء المرخص له به بالرغم من صدور ذلك الحكم . وبما اتخذته من إجراءات ملتوية مخالفة للقانون ، وفات الحكم أن الترخيص بالبناء صدر في ١٩٥٦/٥/٣ ببناء اثني عشر طابقاً بعد أن أفتى مستشار الرأي بمجلس الدولة بأن الأرض المرخص بأقامة البناء عليها . لا تخضع لمرسوم تقسيم أرض مدينة

الأوقاف نظرا لاستبدالها وثبوت حيازتها لمن تلقاها الطاعن منه قبل صدور هذا المرسوم . كما فاته أيضا أن جريمة إقامة البناء بدون ترخيص لا تقوم إلا حيث ينعدم الترخيص — لا لمجرد وقفه — وهو أمر لم ينشأ إلا في سنة ١٩٥٩ حين صدر الحكم النهائي من المحكمة الإدارية العليا في الوقت الذي كان الطاعن قد أتم فيه البناء طبقا لمواصفات الترخيص ، وأخيرا فإن الحكم لم يورد دليلا على ما نسبته للطاعن من سلوكه صلا تخالف القانون . وكل أولئك أمور تعيبه وتستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه : أولا — أقام البناء المبين بالمحضر بغير ترخيص ودون الحصول على موافقة اللجنة الخاصة بأعمال الهدم والبناء . ثانيا — أقام مبان على أرض تقسيم الأوقاف مخالفا مرسوم تقسيمها . ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا بتغريم الطاعن عشرة جنيئات عن تهمة عدم إخطار لجنة البناء والهدم وبراءته من تهمة إقامة البناء دون ترخيص وهدم البناء المخالف لموضوع التهمة الثانية . وإذا استأنفت النيابة العامة والطاعن هذا الحكم . فقد قضت المحكمة الاستئنافية بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم الطاعن عشرة جنيئات عن تهمة البناء بدون ترخيص وعشرة جنيئات عن تهمة البناء بالمخالفة لمرسوم تقسيم أراضي الأوقاف وهدم المبنى موضوع المخالفة . وتغريم الطاعن عشرة جنيئات عن تهمة عدم إخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض إلى أن الطاعن قد استصدر بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣ ترخيصا من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ببناء اثني عشر طابقا فوق الأرض ، وأنه بعد أن شرع في البناء ، أقيمت دعوى أمام محكمة القضاء الإداري ضد وزارتي الأوقاف والشئون البلدية ، أدخل فيها الطاعن — يطالب إلغاء الترخيص لمخالفته لمرسوم تقسيم مدينة الأوقاف ، فأصدرت المحكمة حكما مؤقتا بوقف تنفيذ قرار الترخيص وأعلن به الطاعن ، وأنه في ١٩٥٧/٤/٢٣ أصدرت المحكمة حكما في الموضوع بإلغاء قرار الترخيص ، فطعن عليه هيئة مفوضي الدولة وقضى برفض طعنها بتاريخ ١٩٥٨/٧/١١ —



خلص الحكم إلى إدانة الطاعن بجريمة إقامة البناء بدون ترخيص تأسيساً على أنه كان سيء النية حين استمر في البناء إلى أن آتته ، رغم صدور الحكم المؤقت بوقف الترخيص وإعلانه به ، وانتهاء محكمة الموضوع بعد ذلك إلى الغائه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات حكم محكمة أول درجة الذي قضى ببراءة الطاعن من تهمة إقامة البناء على خلاف مرسوم تقسيم مدينة الأوقاف ، أن السلطة القائمة على أعمال التنظيم تبينت عند بحث طلب الترخيص أن الأرض تقع في تقسيم مدينة الأوقاف ، فكان أن طلبت إلى الطاعن تعديل رسومات البناء بما يتفق والاشتراطات الخاصة بتلك المدينة ، غير أنه هارضا فيما ذهبت إليه بدعوى أن الأرض لا تخضع لرسوم التقسيم ، لأن مراده هارضا على سلفه قبل صدور المرسوم ، فكان أن استطاعت جهة التنظيم رأى مجلس الدولة فأقضى مستشار الرأى بعدم انطباق المرسوم على الأرض موضوع الدعوى ، وعلى سند من هذه الفتوى صدر الترخيص بالبناء . هذا ويبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بالرغم من إرادته دفاع الطاعن القائم على النظر سالف الذكر فقد النى الحكم المستأنف ودانته دون أن يرد على هذا الدفاع . ولما كان ما تقدم ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٤ — الذى جرت الواقعة في ظله ، تنص على أنه : " لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء ... إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم " بمعنى أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع في إقامته ، ووؤدى ذلك أن المسألة الجنائية على مخالفة حكم هذه المادة لا تقوم إلا حيث لا يحصل مقيم البناء على الترخيص ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام بتمام البناء قبل صدور حكم المحكمة الإدارية العليا النهائى في الموضوع ، ومع ذلك فقد دانه الحكم بتلك الجريمة دون أن يبين تاريخ انتهائه من البناء ، وهو بيان كان يجب إرادته ، حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان ما أناره الطاعن حول صدور فتوى مجلس الدولة بعدم انطباق مرسوم تقسيم مدينة الأوقاف على الأرض ، دفاعا هاما لم يعرض له الحكم المطعون فيه بالرد حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف الذى برأ الطاعن من تهمة البناء بالمخالفة لرسوم التقسيم ، فانه يكون مشوبا

بقصور يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة بالنسبة لتهمتي البناء بدون ترخيص واقامة المبنى على ارض تقسيم الأوقاف بالمخالفة لرسوم تقسيمها .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمة اقامة بناء قبل الحصول على موافقة لجنة أعمال البناء بالتطبيق للقانون رقم ۳۴۴ لسنة ۱۹۵۶ ، قد شاب به خطأ فى الاسناد والاستدلال حين ا طرح الايصال الصادر من لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء بتاريخ ۱۹۵۶/۱۰/۸ الذى يتضمن استلامها مستندات النموذج رقم ۲ بدعى أن هذا الايصال قد يكون من مبنى آخر غير المبنى موضوع المخالفة ، مع أن الثابت بكتاب وزارة الاسكان والمرافق المؤرخ ۱۹۶۲/۱/۲۷ أن النموذج خاص بالعمارة موضوع الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر فى ۱۹۶۳/۲/۶ ودان الطاعن بالتطبيق لأحكام القانون رقم ۳۴۴ لسنة ۱۹۵۶ ، وهو تاريخ كان قد النى فيه هذا القانون بصدر القانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۶۱ ، لما كان ذلك ، وكانت أحكام هذا القانون الأخير قد اقتضت على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم . دون اقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون الملغى . فانه كان يتعين على المحكمة — طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات — إعمال أحكام القانون الجديد الذى يعتبر — بجعله فعل الطاعن بمنأى من التأنيم — قانونا أصلاح له ، أما وهى لم تفعل ، فانها تكون قد أخطأت صحيح القانون مما يتعين معه طبقا لنص المادة ۳۵ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، قبول الطعن وبراءة الطاعن من تهمة هدم اخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .



## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حزاوى .

(٥٣)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) دعوى جنائية . "رفعها" . "نظرها" . إجراءات المحاكمة .

رفع الدعوى الجنائية . أثره : اتصال المحكمة بها . التزامها بالفصل فيها دون  
تقيدها في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعليق قضائها على ما عساه  
يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها . مثال .

(ب) حكم . "تسليمه" . ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل .

الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة  
المحكمة . مثال .

(ج) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما لا يوفره" .

ليس للظامن أن ينسب على المحكمة قصورها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . مثال .

١ - من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة وقد  
اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة  
أو عدم توافرها وعلى هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من العناصر والأدلة  
المطروحة عليها دون أن تتقيد في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية  
أو تعليق قضائها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح  
عليها . ومن ثم فإن معاودة محكمة الأحوال الشخصية تحقيق قدر ما يمتلكه  
المحجور عليه ليس من شأنه أن يحول دون مباشرة المحكمة لنظر دعوى التبديد  
المقامة ضد القيم والفصل فيها .

۲ — الخطأ في الإصدار لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، ومادام الحكم قد أثبت استلام الطاعن لأطيان المحجور عليه جميعها ، وكان الطاعن قد أقر في أسباب الطعن أنه امتنع عن إيداع ريع ثلاثة أفدنة منها ، فإن خطأ المحكمة في هذا الخصوص — بفرض صحة — لا يقدح في سلامة الحكم ، إذ يستوي أن يكون المبلغ المبدد من حصيلة الأطيان جميعها أو من حصيلة جزء منها فقط .

۳ — متى كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الدفاع — حين أشار إلى الدوى المدنية — لم يقصد سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة دون أن يطلب إليها تحقيقا معينا في هذا العدد ، فليس له من بعد أن ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۹۶۱/۱۰/۸ بدائرة بندر الزقازيق :  
 "أولا — بدد ريع الأطيان المملوكة المحجور عليه إبراهيم سعيد عبد الكريم مقدارها ۵۹۰ جنيهاً و ۵۲ ملياً وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة باعتباره قياً على المجنى عليه فاختلسها لنفسه لإضراراً بالمجنى عليه . ثانياً — بصفته قياً انتهت قوامته بقرار محكمة الزقازيق الابتدائية للأحوال الشخصية امتنع من تسليم أطيان المحجور عليه إبراهيم سعيد عبد الكريم لأحمد سعيد عبد الكريم الذي حل محله في القوامة بقصد الإساءة" . وطلبت عقابه بالمواد ۳۴۱ من قانون العقوبات والمادة ۸۸ من القانون ۱۱۹ سنة ۱۹۵۲ . ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ۱۹۶۳/۴/۷ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل عن كل تهمة وثلاثة جنيئات كفالة لوقف التنفيذ . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابياً بتاريخ ۱۹۶۳/۶/۴ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم



المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٣/١٣/١٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابته البطلان إذ قضى بقبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى دون أن يبين سبب قبوله للمعارضة واعتباره الحكم الحضورى الاعتبارى بمثابة حكم غيابى .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه : أولا - بدد ريع الأقطان المملوكة للمحجور عليه إبراهيم سعيد عبد الكريم مقدارها ٥٩٠ جنيها و ٥٢ مليا وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة باعتباره قيا على المحجور عليه فاغتلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . ثانيا - بصفته قيا انتهت قوامته بقرار من محكمة الزقازيق للأحوال الشخصية امتنع من تسليم أقطان المحجور عليه للقيم الذى حل محله في القوامة بقصد الإساءة . وطلبت النيابة معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات و ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل عن كل تهمة ، فاستأنف الطاعن الحكم ومحكمة ثانى درجة قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض فيه وحكم في المعارضة بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول المعارضة المرفوعة من الطاعن من الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر ضده فإنه لا مصلحة للطاعن في أن ينمى على الحكم قصوره في تسبيب مبررات قضائه بقبول المعارضة شكلا مادام الحكم قد أجابه إلى طلبه وقضى لمصلحته بقبول المعارضة المرفوعة منه .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو الفصور في البيان ، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دأن الطاعن تأسيسا على أن الدعوى أحيلت من محكمة الأحوال الشخصية بعد أن استقر في عقيدتها ثبوت التهمتين المستندتين إلى الطاعن في حين أن محكمة الأحوال الشخصية بعد أن قررت

بجلسة ١٩٦١/١٠/٨ إحالة الطاعن للنيابة العامة مادت وقررت بجلسة ١٩٦٢/١٢/٩ مناقشة الطاعن والقيم الحديد فيما إذا كانت ملكية المحجور عليه محل نزاع رفعت بشأنه الدعوى رقم ١٩٨ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى الزقازيق مما يعتبر عدولا منها عن قرارها الأول ورفعت تقدمه لمحكمة ثانى درجة بصورة من هذا القرار إلا أن المحكمة التفتت عنه ولم ترد على دفاعه مع أهميته .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله " إن المتهم — الطاعن — عين قيا على إبراهيم سعيد عبدالكريم الظواهري بتاريخ ١٩٤٩/١/١٠ وقرر بحضر جرد أموال المحجور عليه أن من بين ما يمتلك ٧ أفدنة و ٢ ط مشاما فى باقى المساحة وقام باستلامها لإدارتها لحساب المحجور عليه ثم امتنع عن تقديم المتوفر عن المدة من سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٥٥ طبقا لما انتهى إليه تقديره فى كشف الحساب المقدم منه ومن الخبراء الذين نديتهم المحكمة لفحص هذا الحساب عن تلك المدة وقدره ٥٩٠ ج و ٥٢ م وذلك رغم تكرار مطالبة المحكمة بالإيداع وإزاء ذلك أصدرت المحكمة بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٥ قرارا بوقفه وتعيين أحمد سعيد عبد الكريم قيا منفردا . مع تكليفه باستلام أمواله من القيم السابق إلا أنه لم يمكن معاون المحكمة من تحرير محضر الجرد الحديد مدميا بأن الأطيان ليست بالقدر المسلم إليه بحضر الجرد السابق مما اضطرت معه المحكمة إلى نذب خيرا آخر لتحقيق هذا الدفاع فتقدم الخبير بتقريره المقدم صورته من المتهم وانتهى فيه إلى أن حقيقة ملك المحجور عليه هو ٩ أفدنة و ٧ قراريط خلاف الثابت فى محضر الجرد من أنها ٧ أفدنة وأن الفرق وقدره ٢ ف و ٧ ط مقام بشأنه دعوى لم يفصل فيها بعد وأن القيم السابق وهو المتهم كان يضع اليد على أطيان المحجور عليه من تاريخ تعيينه قيا وأنه مكن القيم الحديد من وضع يده على إحدى قطع المحجور عليه التى تبلغ مساحتها ٤ أفدنة أما باقى المساحة فيضع اليد عليها دون القيم الحديد وقدرها ٣ أفدنة شيوما فى ٥٦ فدانا واستند الحكم فى إدانة الطاعن إلى أدلة مستمدة من توقيعه على محضر الجرد باستلامه أطيان المحجور عليه وإلى ما فهمت من تقارير الخبراء . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها



على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها وعلى هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من العناصر والأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تتعلق قضاءها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها ، ومن ثم فإن معاودة محكمة الأحوال الشخصية تحقيق قدر ما يمتلكه المحجور عليه ليس من شأنه أن يحول دون مباشرة المحكمة الجنائية . لنظر دعوى التبديد والفصل فيها ، ولما كانت محكمة الموضوع لم تعول في ادانة الطاعن على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بحالة الطاعن الى النيابة العامة — كما ذهب الطاعن — وإنما أوردت على ثبوت الجريمة في حقه أدلة مستمدة من توقيع الطاعن على محضر الجرد باستلامه أطياف المحجور عليه الميمنة به والى تقارير الخبراء التي اطمأنت اليها والتي تفيد أن ذمته مشغولة بالمبلغ المرفوع به الدعوى وان امتناعه عن اداء ما بذمته ورفضه تسليم القيم الجديده لأطياف المحجور عليه لا يرجع الى سبب جدى ، وهى أدلة لها سندها الصحيح من الأوراق وتؤدى الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، وهو باعتباره دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلا لا اكتفاء بأخذها بأدلة الاثبات القائمة في الدعوى .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه في الوجه الثالث الخطأ في الاسناد ذلك أنه دفع بأن المحجور عليه لا يمتلك سوى أربعة أفدنة فقط وأنه تقدم بحساب عنها وانفق من فلتها على المحجور عليه الا أن الحكم إذ خلص الى اداتته ذهب الى القول بأن محكمة الأحوال الشخصية اعتمدت الحساب والزم الطاعن بايداع ما توفر منه فعز ذلك عليه وبدأ يدعى المعجز في مساحة الأرض ولو أنه كان حسن النية فيما يدهيه لأودع على الأقل ما يخص الأربعة أفدنة من متوفر الحساب والذي قرر صراحة أنها كانت في وضع يده وليست هناك منازعة بشأنها وهذا الذى استخلصه الحكم يخالف الثابت في الأوراق إذ الثابت منها أن الطاعن كان يقدم حسبا دقيقا عن ريع الأربعة أفدنة التى يضع اليد عليها والى كان يتفق منها على المحجور عليه وأما المبلغ المتوفر فانه خاص بالأفدنة الثلاثة محل النزاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى دفاع الطاعن ورد عليه بقوله " إن ما أثاره المتهم حول عدم استلامه لكل الأطيان الزراعية الموضحة بمحضر الجرد وأنه إنما تسلم أربعة أفدنة منها فقط والثلاثة الباقية في ملكه وأنه عندما وقع على محضر الجرد بحسن نية كان يظن أن ما جاء فيه صحيحاً وتم بعد تفصي وتحرر صحيح ، فإن ذلك كله مردود بأن المتهم عندما عين قياً على المحجور عليه كان يشغل وظيفة عمدة البلدة وهو في نفس الوقت عم المحجور عليه ومن غير المتصور وهو على هذا الحال أنه لا يعلم مقدار ما يمتلك المحجور عليه ، ثم ما الذي دعاه للتوقيع على محضر الجرد قبل أن يتحرى هو بنفسه عما سيوقع باستلامه ويدخل في نطاق مسؤوليته كقيم وهو رجل بحكم وظيفته السابقة يقدر معنى المسؤولية ويفهم ما يترتب على توقيع على محضر الجرد من آثار . ... وأن الثابت أن المتهم قد عين قياً في عام سنة ١٩٤٩ وبديهي أنه تسلم الأطيان الخاصة بالمحجور عليه فإذا كان قد اكتشف عجزاً فما الذي جعله يسكت طوال تلك المدة ولا يتحرك ويدعى العجز في المساحة إلا بعد تكليفه بإيداع المتوفر في حساب المحجور عليه بل أن ما يقطع بكذبه في هذا المجال أن كشوف الحساب المقدمة من السنوات ١٩٤٩ حتى ١٩٥٥ أثبت فيها كجاء في مذكرة النيابة أنها عن سبعة أفدنة والمبلغ موضوع التهمة الأولى وهي التبديد خاص بالمتوفر للمحجور عليه عن هذه السنوات طبقاً للكشوف المقدمة من المتهم بعد أن استنفذ كل وسائل الطعن على تقرير الخبير الذي فحصها واعتمدت محكمة الأحوال الشخصية هذا الحساب وألزمته بإيداع ما توفر منه فعز عليه ذلك وبدأ يدعى العجز في المساحة ولو أنه كان حسن النية فيما يدعيه لأودع على الأقل ما يخص الأربعة أفدنة من متوفر الحساب والذي قرر صراحة أنها كانت في وضع يده وليست هناك منازعة بشأنها لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في تدليل سائغ إلى أن الطاعن قد وضع اليد على أطيان المحجور عليه وقدرها سبعة أفدنة منذ قرار تعيينه قياً وامتنع عن إيداع المتوفر من الربيع إضراراً بالمحجور عليه وأطرح دفاع الطاعن القائم على أنه لم يستلم — بصفته — سوى أربعة أفدنة فقط . وكان ما ينهه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في الاسناد بأن نسب إليه امتناعه عن إيداع متوفر الربيع جميعه بما في ذلك ما يخص الأربعة أفدنة مع أن الثابت في الأوراق أنه امتنع فقط عن إيداع ريع الأربعة الثلاثة الباقية فإنه مردود بأن الخطأ في الاسناد



لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وما دام الحكم قد أثبت استلام الطاعن لأطيان المحجور عليه جميعها ، وكان الطاعن قد أقر في أسباب الطعن أنه امتنع عن إيداع ريع ثلاثة أفدنة منها ، فإن خطأ المحكمة في هذا الخصوص — بفرض محتمل — لا يقدح في سلامة الحكم إذ يستوى أن يكون المبلغ المبدد من حصيلة الأطيان جميعها أو من حصيلة جزء منها فقط ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه لا يكون صديداً .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الرابع أنه قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن — تدليلاً منه على جدية دفاعه بشأن قيام نزاع حول ملكية المحجور عليه الثلاثة أفدنة — ذكر أن هذا النزاع مطروح على القضاء في الدعوى المدنية رقم ۱۹۸ سنة ۱۹۵۸ كلى الزقازيق مع أن المحكمة لم تأمر بضم هذه القضية ولم تطلع عليها فقد ذهبت في ردها إلى أن هذه الدعوى قد رفعت على الطاعن من أشخاص ليس من بينهم المحجور عليه وأنها خاصة بطلب ريع وليست دعوى ملكية في حين أن النزاع في هذه الدعوى يدور حول الملكية وينصب على عقدين مرفقين قبل بصدورهما من مورث الجميع وطعن عليهما بالانكار الأمر الذى كان يقتضى من المحكمة الاطلاع على الدعوى خاصة بعد أن قررت محكمة الأحوال الشخصية استدعاء الطاعن والقيم الجديد لمناقشتها بشأنها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى دفاع الطاعن في هذا الشأن ورد عليه بقوله " أما احتجاجه — أى الطاعن — بالدعوى رقم ۱۹۸ سنة ۱۹۵۸ كلى الزقازيق التى رفعت عليه من أشخاص ليس من بينهم المحجور عليه أو من يمثله على أنها دليل على المنازعة في الملكية ففضلاً عن أنه لم يقدم دليلاً على أن موضوعها ينصب على جزء من الأطيان التى تسلمها بموجب محضر الجرد فإن القيم الحالى وشقيق المحجور عليه قرر أنها دعوى ريع وليست دعوى ملكية " لما كان ذلك ، وكانت بين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن إن الطاعن أشار في مذكرة إلى الدعوى رقم ۱۹۸ سنة ۱۹۵۸ مدنى وأنها رفعت ضده من أشقاء المحجور عليه بطلب تثبيت ملكيتهم إلى أطيان تلقوها عن مورثهم إلا أنه لم يقدم صورة من عريضة تلك الدعوى حتى يتضح

موضوعها مع أنه الخصم المدعى عليه فيها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفاع الطاعن في هذا الشأن واطرحه لأسباب سائغة استخلصها من أدلة الدعوى المعروضة عليه ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الدفاع — حين أشار إلى الدعوى المدنية — لم يقصد سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة دون أن يطلب إليها تحقيقا معينا في هذا الصدد ، فليس له من بعد أن ينحى عليها قعودها من اجراء تحقيق لم يطلبه منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى  
وضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس زفلول .

(٥٤)

الطعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٣٣ القضائية

مرافق عامة . " عقود إلزام المرافق العامة " . اسقاط الالتزام . " أثره " .  
نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " مخالفة القانون " . دعوى مدنية .  
" قبولها " . دفع .

عقود إلزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته .  
أثر ذلك : تحمله بجميع الالتزامات التي تثبت في ذمته أثناء إدارته . لا شأن للالتزام الجديد  
أو جهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إلا إذا وجد نص خاص في عقد الالتزام الجديد  
أو في القانون المسقط للالتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بها . مجانية الحكم هذا  
النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه . مثال في شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام  
للقاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .

القاعدة في عقود إلزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته  
وتحت مسؤوليته بما يترتب عليه أن جميع الالتزامات التي تثبت في ذمته أثناء  
قيامه بإدارة المرفق تقع على عاتقه وحده ولا شأن للالتزام الجديد أو جهة الإدارة  
مانحة الالتزام بها ما لم يرد نص خاص في عقد الالتزام الجديد أو في القانون  
المسقط للالتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بهذه الالتزامات السابقة . ولما  
كان يبين من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن اسقاط الالتزام الممنوح  
لشركة ترام القاهرة أنه لم يرد به نص على إلزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة  
بالالتزامات التي ترتبت بذمة الشركة المذكورة ، إلا في حدود ما ورد بالمادة  
الثالثة في شأن عقود العمل التي كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون ، وكان  
ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصة بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات  
والحقوق وخصم هذه الالتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل  
من جهة الإدارة والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد اسقاط

الالتزام وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية ، فإن دعوى التعريض المقامة على مؤسسة النقل العام من حادث وقع قبل إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدئى من الطاعة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه فى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم الأوبىكية : تسبب من غير قصد ولا عمد فى قتل كمال بهجت زكى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد الترام بحالة تنجم عنها الخطر على حياة الجمهور وبسرعة تزيد عن الحد المقرر ولم يستعمل آلة التنبيه ولم يتخذ الحيلة اللازمة فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والى أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد أدهى زكى ميخائيل ( والد المجنى عليه ) بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد وبجلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ عدل المدعى طلباته ، وطلب القضاء له قبل المتهم ومؤسسة النقل العام بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الأوبىكية الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٢ عملاً بمادة الإنهاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزام المتهم ومدير مؤسسة النقل العام بأن يدفعاً متضامين للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيهاً تعويضاً مؤقتاً مع المصاريف المدنية ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئنافين شكلاً وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول انقصور ومخالفة القانون ذلك لأن الطاعن كان قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن الحادث نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده حينما عبر الطريق فجأة دون حيلة مولى ظهره للترام وعلى مسافة مترين منه مما كان لا يمكن معه تجنب الحادث وتنعدم بذلك رابطة السببية بين الخطأ المسند للطاعن وهو قيادة الترام بسرعة وعدم استعمال جهاز التنبيه وبين وقوع الحادث ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسباب الحكم المطعون فيه استغنى عن ركن الخطأ في حق الطاعن الأول أخذاً بما قرره الشاهدان عبده فرج عبد السيد والسيد حنفي السيد بالمحضر الذي حرره الضابط عبد الرحمن مطر وبحضر تحقيق النيابة والتي قالوا فيها إن الطاعن كان يقود الترام بسرعة زائدة عن الحد الذي يمكن معه إيقافه في الوقت المناسب ولم يستعمل جهاز التنبيه على الرغم من سيره بجوار السور الحديدي الموازي لخط سير المترو الذي اعتاد المسارة اجتيازها من قطعات به وكان المجنى عليه وقتذاك يعبر قضبان الترام وعلى مسافة خمسة أمتار منه فلتحق به وصدمه فأحدث به الإصابة التي أودت بحياته وقد أيد الحكم ماورد بهذه الشهادة بأقوال مهندس مرفق الترام أحمد سعيد الجزار من أن أقصى سرعة للترام تكون في حالة السير على ( السنة الثامنة ) أما إذا سار على ( السنة السابعة ) وهي ماقرر الطاعن في التحقيقات بالسير عليها فإن السرعة تكون ما بين ٢٥ ، ٣٠ كيلو مترا في الساعة ولا تصل القاطرة إلى هذه السرعة إلا بعد قيامها من محطتها وبعد وصولها إلى منتصف المسافة بين المحطتين وهو ما ثبت للحكمة من الرسم التخطيطي لمكان الحادث المقدم من الدفاع عن المدعى المدني والذي وافق عليه المتهم ( الطاعن ) والثابت منه أن المسافة بين المحطتين التين وقع بينهما الحادث تبلغ ٢٤٤ مترا وأن الحادث وقع على مسافة ١٣١ مترا من محطة القيام . واستند الحكم أيضا إلى أن السير يمثل هذه السرعة التي شهد بها الشاهدان والتي تأيدت

بشهادة مهندس مرفق الترام وبالرسم التخطيطي المقدم من المدعى بالحق المدني وكذلك عدم التنبيه باستعمال جهاز التنبيه مخالف لحكم المادتين ١٢ ، ١٤ من قرار ترام القاهرة الصادر في ١٨/٤/١٩٥٠ وتقضى المادة الاولى منها بمسئولية قائد الترام عن السرعة القصوى وأمن السير وتوقيفه كلما اقتضى الحال ذلك ومنعاً للحوادث وعليه التنبيه بقرع جرس التنبيه وتنص المادة الثانية على أنه يجب على قائد الترام أن يحدد السرعة بحسب الطريق المسار عليه غير أنه لا يجوز أن تكون تلك السرعة في أى نقطة من النقاط أكثر من خمسة عشر كيلو متر في الساعة وعليه تخفيض السرعة في حالة النقاط المزدحمة بالمسار وهو ما كان عليه الأمر وقت الحادث إذ كان الوقت يوافق خروج الموظفين من مصالحهم وعودة العمال من أعمالهم لأنه يقع بالقرب من مكان الحادث مبنى مجمع المحاكم ومصلحة التليفونات وموقف المترو حيث يزدحم القاطنون المتوجهون إلى مصر الجديدة ، مما كان يستلزم على قائد الترام اليقظة لما أمامه وأن يتخذ الحيطة ويسير بهدوء ولكنه خالف لأنظمة المرفق وسار مسرعاً في طريق مزدحم بالمسار ولم يستطع إيقاف القاطرة عندما كان المجنى عليه يعبر قضبان الترام على بعد نحو خمسة أمتار منه كما لم يستعمل آلة التنبيه في الوقت المناسب لعل أن يكون ذلك مجنباً بوقوع الحادث وخلص الحكم إلى أن إصابة المجنى عليه الميمنة بالتقرير الطبي التي أدت إلى وفاته كانت نتيجة مباشرة لخطأ الطاعن - لما كان ذلك ، وكانت السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث وهو أمر موضوعي بحث ، تقدره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب وكان الحكم قد عرض لصللة السببية بين الخطأ والضرر واستظهر توافر هذه الصلة فيما أخذ به من شهادة الشاهدين عبده فرج عبد السيد والسيد حنفى السيد السابق الإشارة إليها من أن الطاعن لو لم يكن مسرعاً في السير أو كان قد استعمل جهاز التنبيه ونبه به المجنى عليه لما وقع الحادث وهو استخلاص سائق مقبول له أصل في الأوراق وحتى لو كان يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .



## عن طعن المسئول عن الدعوى المدنية :

وحيث إن مبنى طعن المسئولة عن الدعوى المدنية خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون فقد دفعت المؤسسة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها لأن الحادث الذي وقع للجنى عليه وكان أساسا لطلب التعويض حصل أثناء قيام شركة الترام بإدارة مرفق الترام وأنه من المقرر في القانون أن الملتزم بإدارة مرفق عام له ذمة مالية مستقلة عن ذمة الدولة مانحة الالتزام ولا تعتبر خلفا له عند إسقاطها الالتزام عنه وقد صدر القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ بإسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة في إدارة مرفق الترام وعهدت الدولة بإدارته إلى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة فلا تسأل مؤسسة النقل العام عن التعويض موضوع الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع وألزم الطاعنة بالتعويض مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية استنادا إلى قوله "وحيث إنه لما كان قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ تنص مادته الأولى على إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة كما نص في المادة الخامسة منه على أن تقيم جميع الالتزامات والحقوق التي لا تؤول دون مقابل طبقا للمادة الأولى من هذا القانون وتخصم هذه الالتزامات من الحقوق و كان مؤدى النصوص الصريحة أن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة قد حلت محل شركة الترام في كافة شئونها والتزاماتها وبذلك فإن ما ينعاه الحاضر عنها من أن الدعوى رفعت على غير ذى صفة في غير محله ويتعين رفضه" ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن الحادث أساس دعوى التعويض قد وقع بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٣ قبل إسقاط التزام إدارة مرفق الترام عن شركة ترام القاهرة وكانت القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته بما يترتب عليه أن جميع الالتزامات التي تثبت في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق يقع على عاتقه وحده ولا شأن للملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الالتزام بها ما لم يرد نص خاص في عقد الالتزام الجديد أو في القانون المسقط للالتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بهذه الالتزامات السابقة ولما كان

يبين من القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي ترتبت بذمة الشركة المذكورة ، إلا في حدود ماورد بالمادة الثالثة في شأن عقود العمل التي كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وكان ماورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصا بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق ونخصم هذه الالتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من جهة الإدارة والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الالتزام وذلك قطعا لكل نزاع عند التصفية فإن دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل العام من حادث وقع قبل إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذي صفة .



## جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود إسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس زغلول .

(٥٥)

### الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٣٣ القضائية

تلبس . تفتيش . ” إذن التفتيش . تنفيذه “ . قبض . مأمور الضبط  
القضائي . مواد مخدرة .

التلبس : إداحت له رجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض  
على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه .

إباحة المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض  
على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه في حالات حددتها حصرا ومنها الجنائيات .  
لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا .  
المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

إذا كان الثابت مما أوردته الحكم بيانا للدهوى أن الضابط عندما قام بتفتيش  
مسكن المتهم - الصادر إذن النيابة بتفتيشها - ومسكنها - وجدها جالسة  
ومعها المطعون ضده وعثر أمامها على أرضية الحجرة على قطعة أفيون عارية فحورت  
المأذون بتفتيشها أنها تخص المطعون ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فعثر  
بجيب ” بنطلونه “ على لفافة بها أفيون ، فإن قيام الضابط بهذا الإجراء وتفتيش  
المطعون ضده والقبض عليه يكون إجراء صحيحا في القانون ، ذلك لأنه بضبط  
المخدر الملقى على أرضية الحجرة في مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة إحراز  
المخدر متلبسا بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت  
آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فيها  
كفاعل أو شريك وأن يفتشه هذا فضلا عن أن وجود المطعون ضده مع المأذون

بتفتيشها في مسكنها الصادر الاذن بتفتيشه وعلى مسرح الجريمة أثناء التفتيش ووقت عبور الضابط على المخدر وقول المأذون بتفتيشها إن المخدر المضبوط يخص المطعون ضده إنما تتحقق به الدلائل القوية على اتهامه مما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى توافر حالة التلبس من جهة ومن جهة أخرى إلى حكم المادتين ١/٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد أبحاث المادة ٣٤ لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عدديتها حصرا ومنها الجنائيات . ومؤدى ما تقدم أن القبض جائز لأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه فيها وليس من ريب في أنه يجوز لأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا إهمالا لنص المادة ٤٦ من ذات القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٢/١/٨ بدائرة قسم اللبان محافظة اسكندرية : "أحرز جواهر مخدرة " أفبونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا بقصد الاتجار وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ — أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول المرفق . فقررت الغرفة بذلك ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ براءة المتهم مما اسند إليه وأمرت بمصادرة الجوهر المخدر المضبوط فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه - أنه إذ قضى بإبطال القبض والتفتيش وبراءة المتهم (المطعون ضده) مما أسند إليه المؤسس على أن الإذن إنما انصب على أخرى ومترها، ولم يذكر بهذا الإذن وتفتيش من يتواجد فيه وأنه لا يمكن معرفة صاحب قطعة الأفيون التي وجدت على الأرض أي للمطعون ضده أو لتلك الأخرى ولا تظمن المحكمة لما قررته هي من أن قطعة الأفيون للمطعون ضده - ولم يبد من المطعون ضده أمارات تدل على وجود مخدر معه حتى تكون الجريمة في حالة تلبس ويحق عندئذ للضابط القبض عليه وتفتيشه - قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التفسير، ذلك بأن الحكم قد أغفل التحدث عن حق الضابط في القبض على المتهم وتفتيشه المخول له بمقتضى نص المادتين ١/٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية بصرف النظر عن انعدام الإذن بتفتيش المطعون ضده أو توافر حالة التلبس ولو منى الحكم بذلك لتغير وجه الرأي في الدعوى مما يجيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إن الضابط اسماعيل عبد الرؤوف حثاته معاون مباحث قسم اللبان لم من تحرياته أن من تدعى فاطمة أحمد السيد تقبر في المخدرات فاستصدر إذنا من النيابة العامة بتفتيشها وتفتيش مسكنها وبتاريخ ١٩٦٢/١/٨ انتقل ومعه كل من الشرطين السريين أحمد إبراهيم حسن ومنصور أحمد الصعدي إلى منزل المذكورة فوجدها جالسة ومعهما المتهم (الطاعن) وعثر أمامها وبينهما على أرضية الحجرة على قطعة أفيون عارية قررت فاطمة أحمد السيد أنها تخص المتهم فقام على الفور بتفتيشه فعثر بجيب بنطلونه على لفافة بها أفيون تبين أن زنته ٢٧,١ جم . كما تبين أن زنة القطعة العارية التي وجدت على الأرض ١,٧ جرام " - وكان الحكم قد أورد الأسس التي أقام عليها قضاءه بإبطال القبض والتفتيش وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه في قوله " إن الإذن بالتفتيش إنما انصب على فاطمة أحمد السيد ومترها دون أن يذكر به من يتواجد معها .

كما أن الثابت أن قطعة الأفون المارية كانت على الأرض بين المتهم وفاطمة أحمد السيد فلم يكن هناك ما يمكن معه ترجيح أيهما هو صاحبها ولا يكفي في هذا الصدد ما تقرره فاطمة أحمد السيد من أنها مملوكة للنهم لأن الواضح أنها إنما تدفع عن نفسها اتهاماً قد يلصق بها لاسيما وأنها هي المقصودة بالتفتيش كما لم يثبت أن المتهم إنما بدت عليه أمارات أو مظاهر تنبئ عن وجود مخدر معه حتى يمكن القول بأن الجريمة كانت في حالة تلبس بحيث يكون للضابط حق تفتيش المتهم والقبض عليه بل إن غاية ما كان ممكن أن يفعله رجل الضبطية القضائية هو التحفظ على المتهم واستصدار إذن بتفتيشه". ثم خلص الحكم من ذلك إلى أن تفتيش المطعون ضده والقبض عليه إنما وقعا في غير الحالات التي يسمح بها القانون فيكونا باطلين ويبطل كذلك الدليل المستمد منهما مما يجعل الدفع المبدى من المطعون ضده بطلان القبض والتفتيش في محله — وانتهت المحكمة إلى قبول الدفع والقضاء ببراءة المطعون ضده نخلو الدعوى من دليل آخر. لما كان ذلك، وكان الثابت مما أورده الحكم بيانا للدعوى أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن فاطمة أحمد السيد الصادر إذن النيابة بتفتيشها هي ومسكنها وجدها جالسة ومعها المطعون ضده وعثر أمامهما على أرضية الحجرة على قطعة أفون مارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص المطعون ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فعثر بحسب بنطلونه على لقافة بها أفون زنتها ٢٧,١ جرام. لما كان ذلك، فإن قيام الضابط بهذا الإجراء وتفتيش المطعون ضده والقبض عليه يكون إجراء صحيحا في القانون ذلك لأنه بضبطه المخدر الملقى على أرضية الحجرة في مسكن المأذون بتفتيشها "فاطمة أحمد السيد" يجعل جريمة إحراز المخدر متلبسا بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائية الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه — هذا — فضلا عن أن وجود المطعون ضده مع فاطمة أحمد السيد في مسكنها الصادر الإذن بتفتيشه وعلى مسرح الجريمة أثناء التفتيش ووقت عثور الضابط على المخدر وقول فاطمة أحمد السيد إن المخدر المضبوط يخص المطعون ضده إنما تتحقق به الدلائل القوية على اتهامه مما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى توافر حالة التلبس من جهة — ومن جهة أخرى — إلى حكم المأذونين ١/٣٤ و ٤٦٩



من قانون الإجراءات الجنائية فقد أبحاث المادة ٣٤ لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات مددتها حصرا ومنها الجنائيات وكان من مؤدى ما تقدم أن القبض جائز لأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنائية متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على إتهامه فيها وليس من ريب في أنه يجوز لأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا إعمالا لنص المادة ٤٦ من ذات القانون. لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظار واقتصر في الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش الذي قبله على القول بأن إذن التفتيش قد انصب على فاطمة أحمد السيد ومنزلها دون أن يذكر فيه من يتواجد به - وعلى أن الجريمة لم تكن في حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه - رغم توافر قيام حالة التلبس بحسب البيانات التي أوردها الحكم دون أن يستظهر ويناقش أحقية رجل الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد ثمة دلائل كافية على إتهامه في جنائية إحراز المخدر وتفتيشه وفقا لحكم المادتين ٣٤ و٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية سواء كانت الجنائية متلبسا بها أو في غير حالات التلبس . لما كان ذلك كله ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور والخطأ في تطبيق القانون مما يعيه بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا القضاء قد حجب المحكمة من نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع نقض الحكم الإحالة .

## جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمد اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى  
رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وبطرس زغلول .

( ٥٦ )

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ، ب ) علامة تجارية . محكمة الموضوع .

( أ ) الغرض من العلامة التجارية : أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع .  
تحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة  
بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل .  
العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب الصور والحروف  
والرموز مع بعضها والشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بنض النظر  
عن العناصر التي تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة تشترك في جزء أو أكثر  
مما تحتويه الأخرى .

( ب ) وحدة التشابه بين علامتين أو عدمه . أمر موضوعي . دخوله في سلطة  
قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض . متى كانت أسباب  
قضائه سائغة .

١ - الغرض من العلامة التجارية على ما يستفاد من المادة الأولى  
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٢٩ أن تكون العلامة وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ،  
ويحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة  
بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل . ومن  
أجل ذلك يجب لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر  
إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها . ولا عبرة باحتواء  
العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى ، بل العبرة  
بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب الصور والحروف والرموز



مع بعضها والشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بنقض النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

٢ - من المقرر أن وحدة التشابه بين العلامتين الذي يتخذ به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاض الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض ، متى كانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم تبرر النتيجة التي انتهى إليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٦/٥/١٩٥٧ بدائرة قسم شبرا :  
أولا - وضع بسوء القصد على متجانه المبينة بالمحضر ( المواد الغذائية ) من الزيوت الحيوانية والنباتية المتجمدة علامه مملوكة لمحمد محمد خضر . ثانيا - صنع وحاز بقصد البيع المواد الغذائية سالفة الذكر وهي غير مطابقة للواصفات القانونية بأن وضع عليها العلامة المبينة بوصف التهمة الأولى والتي لا تتفق وحقيقة البضاعة وطبيعتها وصفاتها الجوهرية مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ٢٧ و ٢٦ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٦ مكرر و ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقوانين ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ و ٥٩١ لسنة ١٩٥٣ و ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ واللائحة التنفيذية والمواد ١ و ٢ و ٥ و ٨ و ٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٣٠ من قانون العقوبات . وقد ادعى المبنى عليه بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ خمسة الاف جنيه على سبيل التعويض . كما ادعى المتهم قبل المدعى المدنى ( الطاعن ) بحق مدنى بمبلغ عشرة الاف جنيه على سبيل التعويض .  
ومحكمة شبرا الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦١ عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١/١ من قانون الاجراءات الجنائية : أولا - براءة المتهم من التهمة المستندة اليه ورفض دعوى المدعى بالحق المدنى قبله مع الزامه بمصروفاتها .  
ثانيا - رفض الدعوى المدنية المقامة من المتهم ضد المدعى بالحق المدنى مع الزامه بمصروفاتها وأمرت بالمقاصة في أنساب المحاماة . فاستأنف هذا الحكم كل

من النيابة العامة والمدعى المدنى ( الطاعن ) والمدعى المدنى المتهم .  
ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بتاريخ ٢٠ من أكتوبر  
سنة ١٩٦٢ غيابيا للتمم بقبول الاستئنافات شكلا وفى الموضوع برفضها  
وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالحق المدنى والمتهم بالمصاريف  
المدنية الاستئنافية كل عن دعواه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق  
النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ فى تطبيق القانون ذلك لأن الثابت من الأوراق  
أن الطاعن تقدم بطلب تسجيل علامة الميزان باسمه فى ١٩٥١/٧/٣١ وحصل  
على تنازل من ورثة المرحوم محمد حسين الرشيدى المسجلة تلك العلامة باسمهم بتاريخ  
١٩٥٢/٤/٢٦ قبل حصول المطعون عليه على كتاب التنازل المقدم منه رقم تسجيل  
علامة الميزان باسم الطاعن فى ١٩٥٧/١/٢٩ بعد أن اعترض المطعون عليه على  
هذا التسجيل ورفض اعتراضه وبذلك أصبح الطاعن مالكا لعلامة الميزان من  
تاريخ تقديم طلبه لأن القانون لا يستلزم منه إجراء تسجيل آخر اذ أن العلامة  
باسم الميزان هى بمثابة الرسم الذى يمثلها كما أن العبرة فى تقليد العلامات التجارية  
هى بأوجه الشبه بين العلامة الصحيحة وبين العلامة المقلدة لا بأوجه الاختلاف  
بينهما ولكن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى ببراءة المطعون عليه  
ورفض الدعوى المدنية قبله استنادا الى انعدام التطابق بين العلامة التى يستعملها  
المطعون عليه وبين العلامة المسجلة باسم الطاعن لأنها تباير العلامة التى أدخل  
تعديلا عليها والتى كان يجب تسجيلها فى وضعها الجديد المعدل مما يعيب الحكم  
المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله "إن المدعى بالحق  
المدنى ( الطاعن ) تقدم بطلب الى إدارة العلامات التجارية فى ١٩٥١/٧/٣١  
لتسجيل علامة الميزان ذى المؤثر على منتجات مصنعه المخصص لانتاج الزيوت  
النباتية والحيوانية المعدة للتغذية فرفضت شركة الملح والصدودا المصرية معارضة  
فى تسجيلها كما رفضت معارضة أخرى من شركة مصانع الصابون والمواد الغذائية



وهي الشركة التي يمثلها المتهم (المطعون عليه) وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٢ صدر قرار مراقبة العلامات التجارية برفض المعارضتين وفي ٢٩/١/١٩٥٧ تم تسجيل العلامة تحت رقم ٢٣٧٨٨ وكان شكلها وفق الرسم الموضح بملف هذه العلامة يمثل ميزانا ذا مؤشر موضوع على إحدى كفتيه آثار (برطمان) وعلى كفته الأخرى وضعت صنجة وكتب أسفل الرسم كلمة (نباتين) باللغتين العربية والأجنبية ثم دون تحت هذه الكلمة عبارة إنتاج الحاج محمد محمد خضر وقد أحيط هذا الرسم بإطار مربع الشكل وبتاريخ ١٢/٣/١٩٥٧ قدم المدعى بالحق المدني (الطاعن) طلبا بإضافة الميزان إلى العلامة التي سجلت فأقامت الشركة التي يديرها المتهم (المطعون عليه) معارضة في تسمية العلامة بهذه الإضافة لئلا يخلط مع علامة خاصة بمنتجات الصابون والمسجلة برقم ٣٣٠٧ فزات مراقبة العلامات التجارية المرفوع إليها المعارضة إرسال صورتين من العلامتين إلى مراقبة الدمغ والموازن للإفادة من الرسم الذي يطلق على كل ميزان من الميزانين الموضحين بعلامة المدعى بالحق المدني (الطاعن) وعلامة شركة المتهم (المطعون عليه) الخاصة بمنتجات الصابون فأفادت مراقبة الدمغ والموازن بأن ميزان العلامة الأولى يطلق عليه اسم الميزان ذو الكفتين أما العلامة الثانية الخاصة بشركة المتهم (المطعون عليه) فالميزان فيها يسمى ميزان القب وفي ٢/١١/١٩٥٧ صدر القرار في المعارضة بقبول طلب التعديل المقدم من المدعى بالحق المدني (الطاعن) بشرط إضافة كلمة (ذو الكفتين) إلى كلمة نباتين الميزان وبتاريخ ١/٤/١٩٥٧ كان المدعى بالحق المدني (الطاعن) قد قدم طلبا آخر لتسجيل علامة تجارية ورسمها عبارة عن ميزان قائم ميزان قب داخل إطار دائري وأسفل الميزان كتب عبارة ماركة الميزان هولندي إنتاج خضر وقيد طلبه هذا برقم ٣٢٩٧٩ ثم بتاريخ ٢٧/٤/١٩٥٧ طلب إضافة رسم فتاة بيدها مقلاة بجوار الميزان مع استبدال كلمتي نموذج هولندي بكلمة (هولندي) وبتاريخ ٢٤/٤/١٩٥٧ أي قبل أن يقدم المجني عليه (الطاعن) طلبه الأخير كانت شركة المتهم (المطعون عليه) قدمت طلبا آخر لتسجيل علامة تجارية على منتجاتها من المسلي الصناعي وهي علامة تشابه تلك التي أوضحها المدعى بالحق المدني في طلبه الأخير وثابت من الملف الخاص بهذين الطلبين أنهما مازالا تحت الفحص ولم تصدر الموافقة بعد من إدارة العلامات التجارية بتسجيل أي من هاتين العلامتين " ثم خلص الحكم المطعون فيه إلى القضاء

براءة المطعون عليه ورفض الدعوى المدنية قبله استنادا إلى قوله "وحيث إن الذى يبين مما سلف من وقائع أن العلامة التجارية التى يملكها المدعى بالحق المدنى الذى تقتصر على تلك العلامة التى تم تسجيلها فى ١٩٥٧/١/٢٩ برقم ٢٣٧٨٨ وهى وحدها التى يحق للمدعى بالحق المدنى (الطامن) الاستئثار بها ومنع الغير من استعمالها وهى التى فرض القانون الجزاء لحمايتها أما العلامة الأخرى التى قدم المدعى (الطامن) رسما منها لإدارة العلامات التجارية بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧ فلا يعتد بها فى هذا المقام طالما أن تسجيلها لم يتم حتى الآن كما لم يثبت أن المدعى بالحق المدنى كان يستعملها على منتجات من قبل هذا التاريخ الذى تقدم فيه بطلبه حتى يمكن القول بأنه تملكها بهذا الاستعمال بل إن الثابت من الأوراق على تقيض ذلك . وحيث إنه متى كان الأمر وفقى ما تقدم فإنه يتعين فى هذا الصدد أن تتخذ المحكمة من العلامة المسجلة برقم ٢٣٧٨٨ أساسا للقارنة بالعلامة المدعى بتقليدها من الشركة التى كان المتهم (المطعون عليه) يديرها . وحيث إنه يبين أن العلامة التجارية التى يملكها المدعى بالحق المدنى (الطامن) والمسجلة برقم ٢٣٧٨٨ تختلف فى مجموعها اختلافا شاملا عن العلامة التى تستعملها الشركة التى كان المتهم (المطعون عليه) يديرها فالعلامة الأولى عبارة عن ميزان المؤشر ذى الكفتين ومرصوم على إحدى كفتيه إناء (برطمان) والكفة الأخرى (منبجة) ومحاط بإطار مربع الشكل وكتب أسفل الرسم كلمتى (نباين الميزان) أما العلامة الثانية فتحمل رسم الميزان القاسم (القب) داخل إطار دائرى وبجواره فتاة ممسكة بمقلاة ودون أسفل الرسم كلمتى (ماركة الميزان) ومن ثم فإن التطابق بين علامتين يصبح منعذما إلا فى الجزء الخاص باتخاذ كل منهما لفظ الميزان ضمن العناصر الأخرى التى تتركب فيها علامتان إلا أن اتحادهما فى هذا العنصر غير ذى اعتبار طالما أن لكل من علامتين ذاتية خاصة مستقلة عن الأخرى وقام بينهما اختلاف ظاهر فى الشكل الذى أبرز به كل علامة مما لا يؤدى إلى تضليل جمهور المستهلكين" لما كان ذلك ، وكان الغرض من العلامة التجارية على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن تكون العلامة وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التى تستخدم فى تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينهما ولا يقع جمهور المستهلكين فى الخلط والتضليل ومن أجل ذلك يجب لتقدير



ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها ولا عبرة باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى بل العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في ذهن نتيجة تركيب الصور والحروف والرموز مع بعضها والشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التي تركبت منها وهما إذا كانت الواحدة تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن استعمال العلامة الأخيرة بحيث يصبح له حق ملكيتها وطلب التعويض عن الاستداء عليها كما أنه لم يقيم بتسجيلها باسمه لكي يكون تقليدها محلاً للمسئولية الجنائية كما أثبت الحكم أنه لا وجه للتشابه بين العلامة المسجلة باسم الطاعن وبين العلامة التي استعملها المطعون عليه ووضعها على منتجاته بأسباب صحيحة تبرره مستمدة من مقارنة العلامتين على الوجه الثابت بالحكم وكان من المقرر أن وحدة التشابه بين العلامتين الذي ينخدع به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض متى كانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم تبرر النتيجة التي انتهى إليها كما هو الحال في الدعوى الحالية . لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن يكون في جملته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى  
رضوان ، محمد صبرى ، محمد محفوظ ، وبطرس زغلول .

(٥٧)

### الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ القضائية

(١) إثبات . "اعتراف" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

إقرار الطاعن بتحرير إذنى الصرف — المزورين — مع تنصله من التوقيع عليهما .  
لا يعد اعترافا بجريمة التزوير التى دين بها كما هى معرفة به قانونا . خطأ المحكمة  
فى تسمية هذا الإقرار اعترافا . لا تأثير له على سلامة الحكم . طالما أنه تضمن من  
الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى . وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده  
الأثر القانونى للاعتراف .

(ب) إثبات . "خبرة" . محكمة الموضوع . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير  
معيب" .

تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها .

١ — إقرار الطاعن بتحرير إذنى الصرف — المزورين — مع تنصله من  
التوقيع عليهما وإن كان لا يعد اعترافا بجريمة التزوير التى دين بها كما هى معرفة  
به قانونا ، إلا أنه يتضمن فى ذاته إقرارا بتحرير إذنى الصرف موضوع الدعوى  
ومن ثم فإن خطأ المحكمة فى تسمية هذا الإقرار اعترافا لا يقدح فى سلامة الحكم  
طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت  
المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف — وهو الاكتفاء به والحكم  
على الطاعن بغير سماع شهود .



٢ - الأمر في تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ولا يعقب عليها فيه . فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتوير بمصلحة الطب الشرعي واستند إليه في قضائه بإدانة الطاعن فإن هذا يفيد أنه أطرح التقرير الاستشاري دون أن تلتزم المحكمة بالرد عليه استقلالاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين حكم ببراءتهما بأنهم في الفقرة ما بين ١٢ مايو سنة ١٩٥٥ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٥ بدائرة مركز ميت غمر : - المتهم ( الطاعن ) ارتكب تزويراً في ورقتين عرفيتين هما إذنى صرف الكسب رقم ١١٣٦٣ و ١١٣٦٥ بأن جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اتحل اسم أبو زيد عطية عيسى ووقع الإذن الأول بهذه الصفة . كما اتحل اسم رمضان هلى ووقع على الإذن الثانى بهذه الصفة . المتهمون الثلاثة : استعملوا ورقتين مزورتين هما إذنى صرف الكسب رقم ١١٣٦٥ و ١١٣٦٣ بأن قاموا بصرف الكميات الواردة بهما مع علمهم بتزويرهما وطلبت عقابهم بالمواد ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى المبنى عليه الأول بحق مدنى قبل المتهمين متضامين وشركة معامل الخليج والزيوت المتحدة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة ميت غمر الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٦٠ عملاً بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم ( الطاعن ) ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية ممثل شركة معامل الخليج والزيوت المتحدة بميت غمر بأن يدفع المدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصارقات الدعوى المدنية .

فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة .  
ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ  
۱۱ مارس سنة ۱۹۶۳ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم  
المستأنف والاكتفاء بحجسه ثلاثة شهور مع الشغل وتأيبده فيما عدا ذلك .  
فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في الإسناد والقصور في التسيب ذلك أن  
الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أنسب إلى الطاعن  
الاعتراف بصحة ما أسند إليه في حين أن أقوال الطاعن في التحقيقات خلت  
من هذا الاعتراف بل للثابت أنه قى الجريمتين المستندتين إليه نقيا باتا وأصر  
على ذلك في مذكراته المقدمة في درجتي التقاضى وحرص على إثبات أن التوقيعين  
المتبتين على إذن الصرف موضوع الاتهام ليسا بخطه وقدم تقريرا استشاريا  
يظهر دفاعه ومن ثم يكون الحكم قد اعتمد في إدانته على ما لا أصل له  
في الأوراق وأخطأ في فهم أقوال الطاعن ودفاعه ثم إن الطاعن دفع أمام محكمة  
ثاني درجة بأن التوقيعين المتبتين على إذن الصرف ليسا بخطه شأنهما في ذلك  
شان باقي التوقيعات التي اشتبه فيها ثم تبين من المضاهاة أنها لم تصدر منه وقدم  
إلى المحكمة تقريرا استشاريا يؤيد دفاعه إلا أن المحكمة قضت بتأييد الحكم  
المستأنف دون أن ترد على دفاعه أو تعرض للتقرير الاستشاري مع أنها صرحت  
لتحير الاستشاري بالاطلاع على الأوراق لأداء ما موريت .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه : أولا — ارتكب تزويرا  
في ورقتين عريقتين هما إذن صرف الكسب رقم ۱۱۳۶۵ و ۱۱۳۶۳ بأن جعل  
واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اتحل اسم أبو زيد عطية عيسى ووقع  
على الإذن الأول بهذه الصفة كما اتحل اسم رمضان على ووقع على الإذن الثاني  
بهذه الصفة . ثانيا — استعمل والمتهمان الثاني والثالث ورقتين مزورتين  
هما إذن صرف الكسب رقم ۱۱۳۶۵ و ۱۱۳۶۳ بأن قاموا بصرف الكيات



الواردة بها مع علمهم بتزويرها وطلبت عقابهم بالمواد ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات. وبجلسة المحاكمة ادعى المحجى عليه الأول مدنيا قبل المتهمين وشركة معامل الخليج والزيوت المتحدة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا بحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل وإلزامه والمستول عن الحقوق المدنية بأن يدفع المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على صيل التعويض المؤقت وبرامة المتهمين الثاني والثالث فاستأنف الطاعن والمستول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة هذا الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعن ثلاثة شهور مع الشغل وتأيد الحكم فيما عدا ذلك وحصل الحكم الابتدائي الذي أخذ بأصابع الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه أن المحجى عليه أبو زيد عطيه عيسى - المدعى بالحق المدني - أبلغ بأنه صدر له إذن بصرف كمية من الكسب من المعصرة التي يعمل فيها للطاعن والمتهم الثاني بصفته مربب للماشية برقم ١١٣٦٥ وتراعى إلى علمه في ١٣/٤/١٩٥٥ أن الكسب المصرح به قد تم صرفه بعد التوقيع على الإذن بإمضاء نسب إليه وذلك على الرغم من عدم استلامه لهذا القدر فتوجه إلى المتهم الثاني واستفسر منه من الإذن الصادر له فأجابه بأنه لم يرد من وزارة التموين بيد أنه علم بعد ذلك من عبد الواحد محمد عيسى أن اسمه تردد في المعصرة بما يفيد صدور الإذن له فتوجه إلى المتهم الثاني مرة أخرى فأكد له أن الإذن لم يرد بعد إلا أنه لاحظ أثناء قيام الطاعن بمراجعة السجل الخاص بأسماء أصحاب الأذن - أن اسمه مرصود ضمن هذه الأسماء ولما نبه المتهم الثاني إلى ذلك طله بأن هذا الإذن غير خاص به ولكنه لسمى له من بلدة كفر رجب التابعة لمركز منيا القمح فأخطر مفتش التموين الذي باشر ضبط الواقعة فتبين من الاطلاع على كشوف المعصرة أن اسم المبلغ كان مقيدا برقم ١٩٧٢١ ضمن المتعاملين في الكسب خلال موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ إلا أنه أوقف صرف الكسب إليه عقب صدور قرار الكسب الجديد لعدم انطباقه عليه ثم أعيد قيد اسمه من جديد تحت رقم ١١٣٦٥ كمرابي للماشية من بلدة كفر رجب مركز منيا القمح كما بأن من الاطلاع على الإذن أنه برقم ١١٣٦٥ صادر باسم المبلغ ويحمل توقيعاً منسوباً إليه وتم بمقتضاه صرف خمسة أطنان من الكسب نقلت بالسيارة رقم ١٦٥٥ شقيقه وبسؤال

صائغها قرر أنه نقل الكسب من المعصرة بتكليف من المتهم الثالث إلى بلدة  
 بينها وثبت من التحقيق أيضا أن ثمة إذن آخر صدر باسم رمضان على  
 وصرفت بمقتضاه كيات من الكسب دون أن يستدل على صاحبه  
 كما لم يسفر البحث بين إقرارات أصحاب الأذون التي يتقدمون بها  
 قبل استخراجها على الإذن الخاص بالمبلغ ورمضان على  
 وتبين أيضا أنه لا توجد بدائرة مركز منيا القمح بلدة باسم كفر رجب وبسؤال  
 المتهم الثاني قرر أنه يعرف المبلغ كما يعرف سميا له من بلدة كفر رجب التابعة  
 لمركز منيا القمح وأن زميله الطاعن هو الذي قام بتحرير إذن الصرف الخاص  
 بالمبلغ وأقر الطاعن بأنه حرر إذن الصرف الخاصين بالمبلغ ورمضان على وثبت  
 من تقرير قسم البحوث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أن الطاعن هو  
 الكاتب للتوقيعين المثبتين على هذين الإذنين وبمواجهته بذلك قرر أنه لا يعتقد  
 أن التوقيعين بخطه وإن كان من المحتمل أن يكون صاحبا الإذنين قد كلفاه  
 بالتوقيع عليهما بدلا عنهما بلهلهما بالكتابة واستند الحكم في قضائه بإدانة  
 الطاعن إلى اعترافه وإلى تقرير قسم البحوث الترييف والتزوير، لما كان ذلك، وكان  
 الحكم قد حصل أقوال الطاعن في قوله إن المتهم الأول الطاعن، قرر أنه قام  
 بتحرير الإذن الخاص بالمبلغ ومن يدعى رمضان على وقام بتسليمهما اليهما بعد أن  
 حصل على توقيع كل منهما وأضاف أنه يعرف الذين يتعاملون في استلام الكسب  
 من المعصرة التي يعمل بها وأنه يعرف المبلغ كما يعرف الشخص الآخر الذي يدعى  
 أبو زيد عطيه عيسى من كفر رجب التابعة لمركز منيا القمح ولكنه لا يعرف  
 رمضان على كما حصل الحكم أقواله عند ما ووجه بما أثبتته تقرير قسم البحوث الترييف  
 والتزوير بأنه الكاتب للتوقيعين المزورين بقوله "وبمواجهة المتهم الأول بهذه  
 النتيجة قرر أنه يحتمل أن يكون صاحبا الإذنين قد احتجا بعدم معرفتهما للتوقيع  
 وطلبا منه التوقيع بدلا عنهما باسم كل منهما وإن كان يعتقد أن الخط ليس له"  
 ثم خلص الحكم إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن بقوله "ومن حيث إنه يبين  
 مما تقدم أن المتهم الأول اصطنع إذن صرف الكسب أحدهما برقم ١١٣٦٥  
 باسم المدعى بالحق المدني والآخر رقم ١١٣٦٣ باسم رمضان على كما وقع توقيعين  
 مزورين عليهما نسبهما إلى المدعى المدني ورمضان على كما دل ذلك على استعماله  
 لهذين الإذنين المزورين اللذين تم بمقتضاها صرف الكمية الميينة بهما من الكسب



وقد ثبت ذلك من اعتراف المتهم ونتيجة تقرير قسم الأبحاث والترييف بمصلحة الطب الشرعى . ولما كان مفاد ما خلص اليه الحكم فيما تقدم أنه أقام قضاءه بثبوت اصطناع الطاعن لإذنى الصرف على اقراره بتحرير هذين الإذنين وعلى ما ثبت من تقرير قسم أبحاث الترييف والتروير من أنه الكاتب للتوقيعين المزورين المثبتين بالإذنين وهو تدليل سليم مردود الى أصوله الثابتة فى الأوراق ويؤدى الى مارتبه الحكم عليه . لما كان ذلك ، وكان اقرار الطاعن بتحرير إذنى الصرف مع تنصله من التوقيع عليهما وإن كان لا يعد اعترافا بجريمة التزوير التى دين بها كما هى معرفة به قانونا . إلا أنه تضمن فى ذاته إقرارا بتحرير إذنى الصرف موضوع الدعوى فان خطأ المحكمة فى تسمية هذا الإقرار اعترافا لا يقدح فى سلامة الحكم طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن بأن التوقيعين المثبتين على الإذنين لم يكتبيا بخطه إنما هو من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا يقبل منه أمام محكمة النقض وهو باعتباره دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلالا اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة فى الدعوى . أما النعى على الحكم المطعون فيه بأنه أغفل الرد على التقرير الاستشارى المقدم من الطاعن لمحكمة ثانى درجة فانه مردود بأن الأمر فى تقدير رأى الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ولا معقب عليها فيه . ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم أبحاث الترييف والتروير بمصلحة الطب الشرعى واستند اليه فى قضائه بإدانة الطاعن فان هذا يفيد أنه أطرح التقرير الاستشارى دون أن تاتزم المحكمة بالرد عليه استقلالا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينارفضه موضوعا .

## جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين السركي ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ٥٨ )

### الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ القضائية

مسئولية جنائية . أسباب الإباحة وموانع العقاب .

مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل :  
هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢  
عقوبات .

حالة الاثارة أو الاستفزاز لا تعد في صحيح القانون مذرا معفيا من العقاب بل هي مذر  
قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو إطراره لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة  
لمحكمة النقض .

مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت  
ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا — على ما تقتضي به المادة ٦٢  
من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . فإذا كان  
المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الاثارة  
أو الاستفزاز تملكته فأبلىه إلى فعلته دون أن يكون متمالكا إدراكه .  
فإن ما دفع به حل هذه الصورة من انتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة  
في العقل وهما مناط الاعفاء من المسئولية ولا يعد في صحيح القانون مذرا معفيا  
من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مؤذنا بتوفر مذر قضائي مخفف يرجع  
مطلق الأمر في إعماله أو إطراره لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها  
من محكمة النقض .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۳ يناير سنة ۱۹۶۳ بدائرة مركز إمبابه محافظة الجيزة : قتل عمدا زوجته فاطمة محمد موسى بأن أطلق عليها مقذوفا ناريا من المسدس الحكومى المسموح له بإحرازه قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ۱/۲۳۴ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا في ۱۲ ديسمبر سنة ۱۹۶۳ عملا بمادة الإتهام بمقابلة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن بجريمة قتل زوجته عمدا قد أخل بحقه في الدفاع وجاء قاصرا في تسييبه ، ذلك بأنه بالرغم من أن دفاعه قام على أنه لم يكن في كامل وعيه حال ارتكابه الجريمة بل كان فاقد صوابه مما يجعله غير مسئول عن أعماله . وبالرغم من تحصيل الحكم لهذا للدفاع فقد قضى بإدانتة دون أن يرد عليه الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن المدافع عن الطاعن ذكر في مرافعته أن الطاعن كان هائدا من عمله مرتديا ملابس العسكرية ومعه سلاحه حين قصد إلى المجنى عليها لمصالحتها ، فإذا هي تنهره وتصفعه وتخلع حذاءها لتضربه فقد صوابه واضطر إلى ارتكاب فعلته دون أن يكون في كامل وعيه وانتهى إلى طلب براءة الطاعن واحتياطيا استعمال منتهى الرأفة ، وقد خلص الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بيانا تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مؤداه أن الطاعن التقي زوجته في الطريق فتشاحنا ثم أطلق عليها حيارين نارين من مسدسه وإذا فرت من أمامه واحتتمت في حجرة بأحد المنازل فقد تبعها وأطلق عليها حيارا آخر فاودت الإصابات التي خلفتها بها هذه الأخيرة

بجياتها . ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة استمدتها مما شهد به شهود الإثبات وما أثبتته تقرير الصفة التشريعية ومن اعترافات الطاعن بارتكابه الجريمة دون أن يشعر بفعلته لما أن صفعته أثناء المشاحنة التي قامت بينهما لسوء سيرتها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن بطعنه من أن مساءلته عن الجريمة لا تصح — لأنه لم يكن في كامل وعيه حال ارتكابها وأن الحكم قصر في الرد على هذا الدفاع — مردودا بأن لما كان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا — على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ، وكان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة — على ما ملف بيانه — هو أنه كان في حالة من حالات الإثارة أو الاستفزاز تملكته فأجلبته إلى فعلته دون أن يكون متمالكا إدراكه ويكون ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل وهما مناط الإعفاء من المسئولية ولا يعد في صحيح القانون هذا معنيا للعقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مؤذنا بتوفر عنصر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو إطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإنه لا يجب الحكم إذ هو دان الطاعن على سند من الأدلة السائغة التي أوردتها دون أن يرد على هذا الدفاع على استقلال وتكون دعوى الإخلال بحق الدفاع أو القصور في التسييب على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .



## جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٤

بريافة السيد المستشار / محمود اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وپطرس زغلول .

(٥٩)

### الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ القضائية

(١) نقض . "إجراءات الطعن" . "التقرير به" .

التقرير بالطعن . طبيعته : عمل مادي . وجوب القيام به إثر زوال المانع .

(ب) سب . جريمة . "أركانها" .

إثبات الحكم أن الطاعة جهرت بألفاظ السب وهي تقف في "بئر السلم" بجوار  
المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ . كفاية ذلك لإثبات توفر العلانية  
المادة ١٧١ عقوبات .

(ج) حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . محكمة الموضوع . سب .

لمحكمة الموضوع أن تدين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة سواء أ كانت  
مباشرة أم غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج من الاقتضاء العقلي والمنطقي .  
مثال في جريمة سب .

١ - مجرد التقرير بالطعن بالنقض لا يعدو أن يكون عملا ماديا يتعين القيام به  
إثر زوال المانع . فإذا كانت الطاعة بعد أن علمت بالحكم المطعون فيه قد قام  
بها العذر المانع دون التقرير بالطعن فيه في الميعاد القانوني ، ثم بادرت فور  
زواله إلى الطعن فيه وتقديم أسبابه موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض  
فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

۲ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة جهرت بالفاظ السب وهي تقف في "بئر السلم" بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ فإن ذلك كاف لإثبات توفر العلانية طبقاً للمادة ۱۷۱ من قانون العقوبات .

۳ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإذا كان الجاني قد احتاط ولم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عبارات السب ، فإن لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص من وجه إليه السب من واقع عبارات السب وظروف حصوله والملابس التي اكتفت .

## الوقائع

أقامت السيدة / سميحة موسى والعقيد مصطفى فهمي هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة باب شرق الجزئية وقد قيدت بجدولها برقم ۹۸۱۴ سنة ۱۹۶۲ ضد الطاعنة وأخرى بعريضة أعلنت إليهما قالاً فيها بأنهما في يوم ۱۳ نوفمبر سنة ۱۹۶۲ بدائرة باب شرق : إبتدرا الطالبين بالسب العلني المساس بالعرض والشرف بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى . وطلبا عقابهما بالمواد ۳۰۲ و ۳۰۳ و ۳۰۶ من قانون العقوبات . كما طلبا القضاء لها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . كما أقامت الطاعنة ضد السيدة سميحة موسى دعوى مباشرة أمام المحكمة ذاتها بعريضة أعلنت إليها قيدت بجدولها برقم ۹۳۹۵ لسنة ۱۹۶۲ قالت فيها بأنها في ۱۳ نوفمبر سنة ۱۹۶۲ اعتدت عليها بالسب العلني : حيث وجهت إليها الألفاظ الميينة بعريضة الدعوى . وطلبت عقابها بالمواد ۱۷۱ و ۳۰۲ و ۳۰۶ من قانون العقوبات . وطلبت القضاء لها قبلها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً بتاريخ ۱۹ يناير سنة ۱۹۶۳ بعد أن ضمت القضيتين لبعضهما . عملاً



بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية : أولا - في الجلسة رقم ٩٣٩٥ سنة ١٩٦٢ باب شرقى براءة المتهمه ورفض الدعوى المدنية وبالزام المدعية بالحق المدنى بمصروفاتها . ثانيا - في الجلسة رقم ٩٨١٤ سنة ١٩٦٢ باب شرقى براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وبالزام المدعين بالحق المدنى بمصروفاتها . فاستأفقت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٣٩٥ سنة ١٩٦٢ و ٩٨١٤ سنة ١٩٦٢ جنح شرقى شكلا وفى موضوعهما : أولا - بتأييد الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٣٩٥ سنة ١٩٦٢ جنح باب شرقى والقاضى براءة السيدة /سميحة موسى مما أسند إليها . ثانيا - وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٨١٤ لسنة ١٩٦٢ جنح باب شرقى فيما قضى به من براءة الطاعنة عن واقعة سبها للسيدة سميحة موسى يوم ١٣/١١/١٩٦٢ وبمما قبلتها عن تلك الواقعة بحبسها خمسة عشر يوما مع الشغل وتغريمها عشرون جنيها مع إيقاف تنفيذ العقوبتين لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم مع جعل الإيقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية عملا بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . ثالثا - تأييد الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٨١٤ سنة ١٩٦٢ جنح باب شرقى فيما هذا ما تقدم . فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه ، وإن كان قد صدر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ فى حضور الطاعنة إلا أنها لم تقرر بالطعن فيه بطريق النقض وتودع أسبابه إلا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤ بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كانت الطاعنة قد أوضحت فى أسباب طعنها أن عذرا قهريا هو المرض حال بينها وبين التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى وتقدمت بشهادتين طبييتين مؤرختين ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ تضمنتا إصابتها منذ منتصف ديسمبر سنة ١٩٦٣ بحلطة فى شرايين الساقين وارتفاع فى نسبة السكر واشتباه

فـي انـسـداد أحـد شـرايـين الرئة وأنها تحتاج للراحة التامة ولا زالت تحت العلاج مما يؤيد دفاعها من أنها كانت مريضة في تاريخ انتهاء المدة المقررة للتقرير بالطعن وأنها فور زوال المرض بادرت إلى التقرير بالطعن باعتبار أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملاً مادياً يتعين القيام به إثر زوال المانع . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة بعد أن علمت بالحكم المطعون فيه قد قام بها العذر المانع دون التقرير بالطعن فيه في الميعاد القانوني . ثم بادرت فور زواله إلى الطعن فيه وتقديم أسبابه موقفاً عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون مقبولا شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنة تأسيساً على ثبوت واقعة السب وتوافر العلانية على الرغم من أن ألفاظ السب لم تسند إلى شخص معين على ما بين من شهادة حمدان عبد المجيد التي حول عليها الحكم في قضائه بالإدانة مما ينفي عن الجريمة أحد أركانها الجوهرية كما أخطأ الحكم في تقدير توافر ركن العلانية ، إذ النسب من أقوال الشاهد السابق أن الطاعنة تفوهت بألفاظ السب وهي داخل مسكنها فضلاً عن أن المجنى عليها لم تستشهد بأحد من سكان العمارة مما يدل على أن أحداً منهم لم يسمع عبارات السباب وبذلك لا يتوافر ركن العلانية الأمر الذي يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة السب التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من شهادة المجنى عليها وأقوال حمدان عبد المجيد وهي أدلة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، وحصل الحكم أقوال المجنى عليها بما مؤداه أنها تسكن في إحدى العمارات مع زوجها وأولادها وأن البواب حمدان عبد المجيد حضر إليها يوم الحادث وأبلغها أن الطاعنة التي تقيم بالطابق الذي يقع أسفل مسكنها تشكو من إلقاء بعض القاذورات على مسكنها فأفهمته أنها كانت خارج المنزل وأن الخادمة اتت بهذا التصرف في غيبتها وطلبت منه أن يبلغ اعتذارها إلى الطاعنة وبعد انصرافه بدقيقتين تقريباً سمعت الطاعنة توجه إليها عبارات السب التالية " يا شرموطة يا وسخنة كانت موجودة بنت الكلب " وأن صوت الطاعنة كان صادراً من بئر السلم بجوار المصعد ثم عرض الحكم إلى ثبوت واقعة السب



في قوله " فهذه الواقعة قد ثبتت من شهادة السيدة سميحة موسى المجنى عليها . والمحكمة تطعن إلى شهادتها في هذا الخصوص حيث لم يثبت من الأوراق وجود نزاع سابق بين الطرفين يدفعها إلى تطبيق الإتهام إلى السيدة اليس (الطاعنة) هذا بالإضافة إلى أنها قامت بالإبلاغ في وقت مناسب وقبل إبلاغ السيدة اليس بالواقعة التي نسبتها إليها . هذا بالإضافة إلى ما شهد به بواب العمارة حمدان عبد المجيد أمام محكمة أول درجة وقد جاءت شهادته مؤيدة لأقوالها " لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة وهي ليست مطالبة ألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية عن كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج من الاقتضاء العقلي والمنطقي، فإذا كان إلحائي قد احتاط ولم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عبارات السب فإن لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص من وجه إليه السب من واقع عبارات السب وظروف حصوله والملازمات التي اكتنفته . ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه تفيد أن المحكمة قد استخلصت أن المجنى عليها هي المقصودة بالفاظ السب وكانت عبارات السب التي أوردتها الحكم وظروف إلحائها تسوغ النتيجة التي رتبها الحكم عليها فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن لا يبدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدهوى مما تستغل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى ركن العلانية في قوله "وحيث إنه عن ركن العلانية فقد توافر في حق المتهم الثانية "الطاعنة" وذلك لتفوهها بالفاظ السب التي وجهتها إلى المتهم الأولى - المجنى عليها - من إثر السلم بجوار المصعد وقد شهد بواب المسكن أمام محكمة أول درجة بأن المتهم أخذت تتفوه بهذه العبارات وهي خارج مسكنها لدرجة أن جميع سكان العمارة قد سمعوا هذه الألفاظ وما أوردته الحكم فيما تقدم له أصله الثابت من أقوال حمدان عبد المجيد بمحضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة " لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة جهرت بالفاظ السب وهي تقف في إثر السلم بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ فإن ذلك كاف لإثبات توفر العلانية طبقا للمادة ١٧١ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار وضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

(٦٠)

### الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ القضائية

(١) دعوى . " نظرهما " . قضاء . " تنعى القضاة وردهم عن الحكم " .  
رد .

الاحوال التى يتمتع فيها على القاضى نظر الدعوى التى حددتها المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية : من بينها قيام القاضى فى الدعوى بعمل مأمور بالضبط القضائى أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . تعلق هذا النص بالنظام العام . التحقيق والإحالة فى مفهوم حكم المادة المذكورة هو ما يجزئ به القاضى أو يصدره فى نطاق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لا يجوز أن يقاض عليه التحقيق الذى يقوم به قاضى محكمة الاحوال الشخصية فى نطاق اختصاصه القانونى وما يبنى عليه من قرار بإحالة أمر معين إلى الجهة المختصة . مثال .

(ب) دعوى مدنية . " إجراءات نظرهما أمام القضاء الجنائى " .

اتهاء المحكمة الجنائية إلى أن تقدير التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الاموال المسروقة ومقدارها مما لا يتسع له وقتها . قضاؤها بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية . لا تعارض بين الفصل فى الدعوى الجنائية بالادانة وبين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . علا ذلك ؟ قيمة المسروقات ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة .

(ج) حكم . " تسليبه . تسليب غير معيب " . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحوادث إلى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة . متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .



## (د) إجراءات المحاكمة . شهود .

استثناء المحكمة من مباح الشهود . شرطه : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضميا . يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

١ - حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التي يتمتع فيها على القاضي نظر الدعوى لها بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن بين هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات ومتعلق بالنظام العام . وأساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن من موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . والتحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ إجراءات - كسبب لامتناع القاضي عن الحكم - هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . ولا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما ينبني عليه من قرارات بإحالة أمر معين إلى الجهة المختصة ، فإذا كان الثابت من دعوى الأحوال الشخصية أن القاضي قام بتحقيق اعتراضات الوصية على محضر الجرد وما أثارته حول الأموال والمجوهرات التي خلفها المورث واستمع في هذا الشأن إلى أقوال الخصوم وشهودهم بحثا عن حقيقة أموال القاصرين ومصيرها - وهو ما يدخل في صميم اختصاصه كقاض للأحوال الشخصية - فلما عرضت له واقعة السرقة أحالها إلى النيابة العامة لتحقيقها دون أن يبدى رأيا فيها أو يتخذ أي قرار يكشف عن اعتقاده بصحتها ، وهي إجراءات لا تعد من أعمال جمع الاستدلالات أو التحقيق في موضوع واقعة السرقة ، ولا تفيد في حد ذاتها أن القاضي كون رأيا معيناً ثابتاً بصدد إدانة المتهمين فيها ، فانه ليس هناك ما يمنعه بعد ذلك من نظر موضوع الدعوى الجنائية والفصل فيها .

٢ — إذا كانت المحكمة قد قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق أن تقدير التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المسروقة ومقدارها بالضبط وهو ما لا يتسع له وقتها وقضت بأحالة دعوى المدعية بالحق المدني إلى المحكمة المدنية على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، وكانت قيمة المصروفات ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة فإنه ليس ثمة تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالإدانة وبين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست مطالبة بأن تأخذ بالأدلة المباشرة وحدها بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .

٤ — المحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك ، ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٩ أبريل سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز أبو تيج : الأول — سرق الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لورثة حلیم حنا الريدى من منزله . والثانى — أخفى المصروفات سالقة الذكر والمتحصلة من جريمة سرقة مع طامه بذلك — وطلبت عقابهما بالمادتين ٣١٧/١، ٤٤٠ مكرر من قانون العقوبات . وادعت فكتور يا إبراهيم مدنيا طالبة القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أبو تيج الجزئية عدلت المحكمة وصف التهمة في مواجهة المتهمين على أساس أنهما في خلال المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ إلى ٩ أبريل سنة ١٩٦٢



سرقا الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لورثة سليم حنا ، كما دفع الحاضر عن الطاعن بعدم صلاحية قاضي محكمة أول درجة بنظر الدعوى . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣ عملا بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات : أولا - بحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ وبحبس المتهم الثاني (الطاعن) ستين مع الشغل والنفاذ . ثانيا - بإلزام المدعى عليهما (المتهمين) بأن يدفعا للمدعية بالحق المدني بصفتها نجسائة جنية على سبيل التعويض المؤقت بطريق التضامن مع إلزامهما متضامنين أيضا بمصاريف الدعوى المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وأمرت المحكمة بشمول الحكم في الدعوى المدنية بالنفاذ رغم استئنافه . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة أسبوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الجنائية وإلغائه فيما قضى به في الدعوى المدنية وإحالة القضية لمحكمة أبو تيج المدنية لنظرها ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تأويل القانون والبطلان في الإجراءات ، ذلك أن الطاعن دفع بعدم صلاحية قاضي محكمة أول درجة بنظر الدعوى وفقا لنص المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية واستند في ذلك إلى أن القاضي سبق أن قام في هذه الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي حينما كان رئيسا لمحكمة الأحوال الشخصية إذ سأل المدعية بالحق المدني في البلاغ المقدم منها إلى هذه المحكمة بصفتها وصية من واقعة السرقة موضوع الدعوى المطروحة كما سأل شقيق المورث في هذا الشأن مما يعد بمثابة جمع استدلالات في هذه الدعوى ، كما أنه أجرى تحقيقا فيها إذ ورد بحكم محكمة أول درجة أن المتهمين (الطاعن والمتهم الآخر) حضر أمام القاضي في محكمة الأحوال الشخصية بجلاسة ١٩٦٢/٦/١١ بأمر صادر منه واستجوبتهما فاعترف المتهم الآخر بارتكاب السرقة وتسليم المسروقات إلى الطاعن وأنكر الأخير ما أسند إليه ثم أحال الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها ، بيد أن محكمة أول درجة

ومن بعدها محكمة ثانية درجة رفضنا هذا الدفع وما أوردناه ردا على هذا الدفع ينطوي على خطأ في تأويل القانون، ومن ناحية أخرى فقد أخطأ الحكم في رفض هذا الدفع إذ هو في حقيقته رد للقاضي الجزئي عن نظر الدعوى والحكم فيها لأن اعتراض الطاعن على صلاحية القاضي يمثل الأسباب التي أبداهما هو بمثابة رد له مما كان يتعين معه أن يطرح الأمر على رئيس المحكمة إعمالا لنص المادة ٢٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية أو يعرض الأمر على المحكمة الابتدائية لتفصل فيه باعتباره ردا للقاضي من الحكم في الدعوى ولولم يتبع في شأنه ما هو وارد في قانون المرافعات مادام القاضي قد بادى بالرد على تلك الأسباب ولم يعترض بشكلياتها .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم الأول والطاعن لأن أولهما سرق الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لورثة حليم حنا الديوى من منزله ولأن الطاعن أخفى المسروقات سالفة الذكر والمتحصلة من جريمة سرقة مع علمه بسرقتها — بالتطبيق للواد ١/٣١٧ و ٤٤ مكررا من قانون العقوبات — وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة طلبت النيابة العامة في حضور الطاعن تعديل التهمة المستندة إلى الأخير إلى سرقة ولفقت المحكمة نظر الدفاع عنه إلى هذا التعديل ثم قضت حضوريا بحبس المتهم الأول ثلاثة شهور مع الشغل وبحبس الطاعن سنتين مع الشغل وإلزامهما متضامتين بأن يدفعا للدية بالحق المدني ٥٠٠ ج على سبيل التمويض المؤقت والمصاريف والأتعاب على اعتبار أن الواقعة تكون جريمة سرقة بالنسبة إلى المتهمين . فاستأنف المحكوم عليهما ، ومحكمة ثانية درجة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الجنائية وإلغائه فيما قضى به في الدعوى المدنية وإحالة القضية إلى المحكمة المدنية لنظرها . وحصل الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه أن المرحوم حليم حنا توفي من تركه وقصر وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الأحوال الشخصية طعنت الوصية بجلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ على محضر الجرد لأنه لم يتضمن ما تركه المورث من أموال كثيرة وحل استولى عليها ولده البالغ فكري حليم حنا — المتهم الأول — وصهره فهمي خله مكارى — الطاعن — بقصد حرمان القاصرين من نصيبهما فيها منتهزين فرصة وجودهما بالقاهرة عند وفاة المورث وأيدها في ذلك تحقيق المتوفى



فهم حنا فأحالت المحكمة الأمر إلى نيابة الأحوال الشخصية التي نذبت ضابط المباحث للتحري عن جدية هذا البلاغ فأسفرت تحرياته على أن المورث ترك أموالا سائلة ذهبيا وفضة وتقودا تقدر بستة آلاف من الجنيهات وأن المتهم الأول استولى عليها وأخفاها في مكان لم توصل التحريات إلى تحديده وبجلسة ١٩٦٢/٦/١١ حضر المتهمان أمام محكمة الأحوال الشخصية واعترف أولهما من تلقاء نفسه وفي حضور الثاني ( الطاعن ) بأنه استولى على ما خلفه المورث من ذهب ومجوهرات تقدر بألفين من الجنيهات فضلا عن جنيهات ذهبية لا يعرف عددها وسلمها جميعا إلى صهره الطاعن ليحفظ بها له إلا أنه عندما طالبه بها رفض إعادتها إليه واختلمها لنفسه إضرارا به وبيباقي الورثة واستطرد أنه أبلغ شيخ البلد عمران عبد الوارث بهذا الأمر وطلب منه التدخل لدى الطاعن في رد هذه الأموال وأيده الأخير في أقواله وانكر الطاعن ما نسب إليه دون أن يمحج المتهم الأول بمطعن ما . ثم أحالت محكمة الأحوال الشخصية الأمر للنيابة العامة التي باشرت التحقيق وسألت المتهم الأول فردده اعترافه وأضاف بأن المجوهرات والأموال كانت داخل صفيحة مدفونة في باطن الأرض وأنه عندما طالب الطاعن بإعادتها إليه رفض وامتنع حتى من مجرد الإنفاق عليه . وأصر الطاعن على الإنكار وقرر أنه سبق أن نشب نزاع بينه وبين المتهم الأول ولكنهما تصالحا بعد ذلك . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات دعوى الأحوال الشخصية المنضمة أن الوصية قررت بجلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ أن عم القاصرين فكري حليم حنا وصهره فهمي خله ( الطاعن ) قد أخفيا بعض أموال المورث من حل ومجوهرات وذهب وفضة وأيدها في ذلك شقيق المورث فكلفت المحكمة نيابة الأحوال الشخصية تحري الأمر وأجلت الدعوى ثلاث مرات حتى ترد التحريات وبجلسة ١٩٦٢/٤/٩ سمعت المحكمة أقوال ضابط المباحث فقرر أن تحرياته أسفرت عن صحة بلاغ الوصية فكلفته المحكمة بالاستمرار في التحري عن مصير هذه الأموال ثم قررت بجلسة ١٩٦٢/٤/١٦ إحالة عم القاصرين والطاعن إلى النيابة العامة للتحقيق . وفي جلسة ١٩٦٢/٦/١١ حضر كلاهما أمام محكمة الأحوال الشخصية وأقر أولهما بأنه استولى على ما تركه المورث من مجوهرات وتقود ذهبية وأنه سلمها إلى صهره الطاعن على أن يتعاون سويا إلا أن الأخير امتنع بعد ذلك عن ردها إليه وأذكر الطاعن هذه الواقعة فقررت المحكمة التحفظ على الأخير

واحالته إلى النيابة العامة لتحقيق دون أن تتخذ من جانبها أى قرار بشأن أحقية القاصرين لهذه الأموال والمجوهرات . لما كان ذلك ، وكان حكما محكمتي أول وثاني درجة قد مرضا إلى ما أثاره الطاعن من عدم صلاحية قاضي محكمة أول درجة للفصل في الدعوى تأسيسا على ما قاله من سابقة قيام القاضي بعمل من أعمال جمع الاستدلالات والتحقيق في دعوى الأحوال الشخصية المنخفضة ، ورد الحكم على أنه مؤداه أن هذا القاضي لم يقوم في تلك الدعوى بأى عمل من أعمال التحقيق بمنعه من نظرها طبقا لنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية لأن دوره في دعوى الأحوال الشخصية لم يعدو سماع أقوال المتهمين عن حقيقة الأمر بالنسبة لأموال القاصرين ثم إحالة هذين المتهمين إلى النيابة العامة لتحقيق معهما في أمور عرضت في أقوال من سمعهم كما أن هذه الإحالة لا تعد إحالة بالمعنى المقصود في قانون الاجراءات الجنائية ، وما أورده الحكم من فيما تقدم سديد في القانون ، ذلك بأن المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية حددت الأحوال التي يمنع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تناقض ومن بين هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات ومتعلق بالنظام العام . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية المصاحبة لقانون الاجراءات الجنائية تعديلا لـ ذلك النص أن أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا ، ولما كان الثابت من دعوى الأحوال الشخصية أن القاضي قام بتحقيق اعتراضات الوصية على محضر الجرد وما أثارته حول الأموال والمجوهرات التي خلفها المورث واستمع في هذا الشأن إلى أقوال الخصوم وشهودهم بحثا عن حقيقة أموال القاصرين ومصيرها — وهو ما يدخل في صميم اختصاصه كقاض للأحوال الشخصية — فلما عرضت له واقعة السرقة أحالها إلى النيابة العامة لتحقيقها دون أن يبدى رأيا فيها أو يتخذ أى قرار يكشف عن اعتقاده بصحتها ، وهي اجراءات لا تعد من أعمال جمع الاستدلالات أو التحقيق في موضوع واقعة السرقة ، ولا تفيد



في حد ذاتها أن القاضى كون رأيا معينا ثابتا بصدد إدانة المتهمين فيها ، ومن ثم فليس هناك ما يمنعه بعد ذلك من نظر موضوع الدعوى الجنائية والفصل فيها . ذلك بأن أحوال التعارض يجب تفسيرها في نطاق ضيق إذ هي استثناء من أصل صلاحية القاضى للفصل فيما يعرض عليه من قضايا ، فإلم يتمثل التعارض في الجمع بين صفات تتنافر وأصول النظام الطبيعى العام المفهومة بالضرورة والتي من شأنها إذا ما توافرت أن تقطع بوهم القضاء بالليل لجانب معين ، فإنه لا يقبل القياس على صور التعارض المقننة قانونا طالما أن الصفة لا تندرج تحت الأصل العام سالف البيان . لما كان ذلك ، وكان التحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ إجراءات - كسبب لامتناع القاضى عن الحكم - هو ما يجريه القاضى أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم ، فإنه لا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذى يقوم به قاضى محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانونى وما يبنى عليه من قرارات بإحالة أمر معين إلى الجهة المختصة كما هي الحال في القرار الصادر في الدعوى المضمومة . أما التحفظ على الطاعن فهو إجراء وقائى لا يكشف عن رأى القاضى في موضوع الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان لأعمل لما ينعاه الطاعن على محكمة أول درجة من امتناعها عن عرض الأمر على رئيس المحكمة الابتدائية وفقا للمادة ٢٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية طالما أن القاضى لم يستشعر حرجا من نظر الدعوى ومادام الطاعن لم يتخذ اجراءات الرد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية عملا بالمادة ٢٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الوجه غير سديد .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن الثلاثة الباقية هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون وشابه فساد في الاستدلال وبطلان في الاجراءات ذلك بأن الحكم دانه بجريمة السرقة مع أن اعتراف المتهم الأول - وهو أساس الدعوى - يتحصل في أنه استولى على المصروقات قبل وفاة والده بيومين وسلمها إلى صهره الطاعن للحفاظ عليها وهو ما يوفر في حق الطاعن جريمة خيانة الأمانة لا السرقة لحصول القسم المانع للإختلاس وبالتالي فإن الإثبات لا يجوز إلا بالكافة وقد ترتب على اعتبار الواقعة سرقة حرمان الطاعن من حماية القانون بتطبيق قواعد الإثبات

المقررة فيه. ثم إن اعتراف المتهم الأول بجلد ١١/٦/١٩٦٣ أمام المحكمة الاستئنافية بأن الطاعن قام بوضع المبروقات داخل دولاب بمنزل المورث واحتفظت زوجة الأول بمفتاحه يفيد عدم حصر الإتهام في الطاعن وحده لإحتمال حصول السرقة من الزوجة أو غيرها من سكان المنزل مما يعيب استدلال الحكم بالفساد. كما أن ما أورده الحكم المطعون فيه بصدد قضائه بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية لتعذر الفصل فيها بسبب عدم إمكان تحديد المال المبروق بقيمة على وجه يقيني يفيد أن المحكمة لم تتأكد من حصول السرقة، وهو ما كان يقتضيها إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية حتى تتحقق من ماهية المبروقات وقيمتها لما قد يترتب عليه من تعارض بين الأحكام إذا ما ثبت من تحقيق المحكمة المدنية أن المورث لم يترك الأموال المدعى بسرقتها وخاصة أن محضر الجرد جاء خلوا من اثباتها ويضاف إلى ذلك أن ما أثبتته الحكم من أن الطاعن أبدى رغبته في فترة حجز القضية للحكم بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغا معينا من المال حتى تتنازل عن دعوها المدنية لا يصلح دليلا على اعتراف الطاعن بحرمة السرقة. فضلا عن أن الحكم لم يبين كيفية وصول هذه الرغبة ومدى صحتها. كما أن المحكمة لم تحقق شفوية المرافعة في الدعوى بسماع أقوال الشهود وعلى الرغم من أن محكمة أول درجة لم تسمعهم كذلك.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أثبت في حق الطاعن اتفاقه مع صهره المتهم الأول على اختلاس نصيب الورثة من المال المنقول الخلف عن المورث بأن أخرجها الأخير من مكانها وسلمها إلى الطاعن الذي أنصرف بها، واستند الحكم في حصول الواقعة على هذا النحو إلى أدلة استمدتها من اعتراف المتهم الأول وأقوال ضابط المباحث وشيخ البلد عمران عبد الوارث وشقيق المورث فهيم حنا ومن دلالة حضور الطاعن من القاهرة إلى أبو تيج في فترة احتضار المورث وإقامته بها عقب الوفاة ملازما للمتهم الأول ومن الصورة الرسمية للذكر التي قدمها المورث قبل وفاته في إحدى الدعاوى والتي تتضمن احتفاظه بأموال سائلة وإلى ما ابذاه الطاعن بجلد ٢١/٤/١٩٦٣ من رغبته في دفع مبلغ ٤٠٠ ج للدعوى بالحق المدني مقابل تنازلها عن شكاها، وأطرح الحكم ما قرره المتهم الأول بجلد ١١/٦/١٩٦٣ من أنه ما سلم المبروقات



إلى الطاعن إلا بقصد حفظها لحين توزيعها على الورثة بقوله "إن هذا التصوير غير مقبول في السير العادي للأموال وما كانت هناك حاجة تدعو المتهم الأول إلى هذا التصرف وكان في وسعه التحفظ هو على الأموال في مكانها حتى يتقاسمها مع أصحاب الحق فيها دون أن يحتاج إلى إيداعها أولاً لدى المتهم الثاني - الطاعن - ما لم تكن حقيقة الأمر هي أن المتهم الأول متفاهم مع المتهم الثاني على اختلاس هذه الأموال والاستئثار بها دون باقي الورثة عقب وفاة المورث ولهذا يعدو دفاع المتهم الثاني بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن استناداً إلى إدعاء الوديعه بحسب تصوير المتهم الأول أمر غير ذي موضوع" كما عرض الحكم مرة أخرى إلى دفع الطاعن بعدم جواز الإثبات بالبينه ورد عليه بما مؤداه أنه يفرض صحة منعى الطاعن من أن الواقعة خيانة أمانة ، فإنه لا محل لاشتراط إثبات واقعة تسليم الأموال من المتهم الأول للطاعن إلا بالكتابة لأن ملاقة المصاهرة التي تربطهما مانع أدبي تحول دون الحصول على دليل كتابي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن تزد الحادث إلى صورته الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة بأن تأخذ بالأدلة المباشرة وحدها بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - على أنه لا جدوى للطاعن فيما يشير من أن الواقعة لا تعدو أن تكون خيانة أمانة طالما أن العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة في القانون لهذه الجريمة ولأن في قيام المانع الأدبي ما يكفي لجواز الإثبات بالبينه ، أما ما يشير الطاعن عن شيوع التهمة فإنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدعوى المدنية وقضى بإحالتها إلى المحكمة المدنية في قوله : "وبما أنه عن الدعوى المدنية فترى المحكمة أن مقدار المال المسروق هو العنصر الأساسي

في تقدير التعويض الذي يقضى به ، وهذا المقدار لم يتحدد بعد على وجه يقيني يسمح بالاستناد إليه لتحديد مدى التعويض المذكور ويستلزم تحديده تحقيقا تضيق به الدعوى الجنائية ويؤدي إلى إرجاء الفصل فيها ومن أجل ذلك ترى المحكمة إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية لنظرها بلا مصاريف .

ولما كانت المحكمة قد قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق أن تقدير التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المسروقة ومقدارها بالضبط وهو ما لا يتسع له وقتها وقضت بإحالة دعوى المدعية بالحق المدني إلى المحكمة المدنية على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت قيمة المسروقات ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة فإنه ليس ثمة تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالإدانة وبين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بهذا العدد لا يكون سديدا - لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة ١٩٦٣/٤/٢١ أن الطاعن أبدى استعداده لأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ ٤٠٠ جنيه واتخذ الحكم المطعون فيه من هذا الإقرار قرينة مؤيدة للأدلة الأخرى التي ساقها لإثبات اقتراف الطاعن فعل السرقة ، وهو دليل سائق له أصله الصحيح في الأوراق ويؤدي إلى ما وتبه الحكم عليه ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم من قالة الفساد في الاستدلال يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت إجراءات المحاكمة قد تمت في ظل تعديل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية أن الطاعن وعامييه لم يطلبوا من المحكمة سماع أقوال شهود الإثبات ، وكان للحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك ، ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا العدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الماشني ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين السركي ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حجازي .

( ٦١ )

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٣ القضائية

( أ ) مسئولية جنائية . أسباب الإباحة وموانع العقاب .

طاعة الرئيس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يحرمها القانون .

أساس منع مسئولية الموظف الجنائية : حسن النية . وإيمانه بما ينبغي له من  
وسائل التثبت والتحري . واعتقاده مشروعية الفعل الذي قام به إطاعة لأمر رئيسه ،  
على أن يكون ذلك مبنيًا على أسباب معقولة . المادة ٦٣ عقوبات .

( ب ) محكمة الموضوع . " سلطاتها في تقدير الدليل " .

تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . من اختصاص محكمة الموضوع .

١ - من المقرر أن طاعة الرئيس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي  
يحرمها القانون . وقد جعل القانون أساساً في المادة ٦٣ من قانون العقوبات  
لمنع مسئولية الموظف الجنائية - أن يكون فيما قام به حسن النية، وأنه قام أيضاً  
بما ينبغي له من وسائل التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي  
قام به إطاعة لأمر رئيسه وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة .

٢ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع  
وحدها ، وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة وأطمئنانها  
إليها بالنسبة لمتهم وعدم أطمئنانها إليها بالنسبة لآخر .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين : توفي أحدهما وحكم باقتضاء الدعوى الجنائية بوفاته بأنهم : الأول - بتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بدائرة بندر قنا مديرية قنا : والثاني والثالث في ٢٢ و ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٦ بدائرة بندر الأقصر مديرية قنا : المتهم الأول ارتكب تزويرا في محور رسمي - إذن الصرف رقم ٥٠٠ - المبين بالتحقيقات حال تحريره المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في ذلك الإذن أن كبة البنزين المنصرفة هي ٤٠ صفيحة سعة ١٦٠ جالونا على خلاف الواقع من أن من بين هذه الصفائح أربعة عشر صفيحة وجدت خالية من البنزين أو ناقصة منه : والمتهمان الثاني والثالث ارتكبا تزويرا في محورين رسميين - شهادتين إداريتين وصورهما - المينة بالتحقيقات حال تحريرهما المختص بوظيفتهما وذلك يجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن أثبتا بها تبخر البنزين بالأقصر خلافا للحقيقة المدرجة بحضور إنبات الحالة عند وصوله ناقصا من مخازن قنا القدر المختلس بها . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمادة ٢١٣ من قانون القوبات . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها في ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم ( الطاعن ) : أولا - بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة وبجعل الإيقاف شاملا لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . وثانيا : ببراءة المتهم الآخر مما أسند إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التزوير في محروقات رسمية قد شابه القصور وانطوى على فساد في الاستدلال وتناقض في الأسباب كما أخل بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن دفع التهمة بأنه كان حسن النية منفذا للأوامر الصادرة إليه من رؤسائه بما تمتنع معه مسئوليته غير أنه



المحكمة أطرحت هذا الدفاع وقضت بإدانتته وبراءة المتهم الأول بالرغم من ثبوت مسئولية هذا الأخير — كما طلب الطاعن سماع أقوال مفتش الرى والباشمهندس لإثبات تلقيه الأوامر منهما فيما أقدم عليه، بيد أن المحكمة لم تجب هذا الطلب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بماتوافقه بجميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها — لما كان ذلك، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بانتفاء مسئوليته في قوله ” ومن حيث إنه لا صراء في أن المتهم الثانى (الطاعن) حرر الشهادتين الإداريتين لاستبدالهما بمحضر إثبات الحالة الذى حرره أولا بتاريخ وصول رسالة البنزين موضوع إذن الصرف رقم ٥٠٠ من مخزن تفتيش رى خامس إلى هندسة الأقصر وليقوموا مقامه في إجراءات الخصم من العهدة وأن المتهم أثبت في الشهادتين ما يفيد حصول العجز عن طريق التبخر بعد وصول البنزين إلى الأقصر على خلاف الحقيقة التي سبق اثباتها في محضر اثبات الحالة الأولى من وصول عدد من صفائح البنزين من الأقصر وهي خالية أو ناقصة وذلك سترًا للعجز الذى سبق أن اكتشف في البنزين عند وصوله وأن تفتيش الرى وهي الجهة الرئيسية لهندسة رى الأقصر كانت تطالب بإشارات تليفونية بمناسبة الجرد السنوى إرسال الشهادات الإدارية من أوج صور موضحا بها أسباب استهلاك البنزين المطلوب خصمه للنظر في اعتمادها ومن ثم فإن الشهادتين الإداريتين اللتين حررهما المتهم وصورهما تعتبر محركات رسمية استندت صفتها من أنه قام بتحريرهما بتكليف من رؤسائه فضلا عن أن بيانات الشهادتين مما يدخل في عمل المتهم نفسه كوظف من اختصاصه استلام البنزين وحفظه ومن ثم فإن ما أثبتته المتهم بالشهادتين وصورهما على خلاف الواقع الذى يعلمه يعتبر تغييرا للحقيقة في هذه المحركات الرسمية . ومن حيث إنه عما أثاره الدفاع من سبب لامتناع عقاب المتهم فردود عليه بأن ما أقدم عليه المتهم من تحرير الشهادتين الإداريتين وصورهما على خلاف الحقيقة التي يعلمها يعد جريمة في حكم القانون على ما سلف القول فانه يشترط لامتناع العقاب في حالة اقدام الموظف على ارتكاب فعل يعد جريمة أو يخالف القانون أن يكون الموظف حسن النية

بمعنى أن يكون جاهلا ما ينطوى عليه فعله أو ما ينطوى عليه أمر الرئيس من مخالفة للقانون ومؤدى ذلك أنه لا يشفع لمتهم صدور أمر من أحد رؤسائه بأحداث التزوير الذى أقدم عليه وهو على علم بأنه جرم يعاقب عليه القانون لأن طاعة الرؤساء لا يعنى بحال أن تمتد إلى الجرائم ومن ثم فإن هذا الدفاع الذى أثاره المتهم يكون خليقا بالرفض ولا تعول عليه المحكمة . وهذا الذى أورده الحكم صحيح فى القانون ذلك أن من المقرر أن طاعة المراءوس لرئيسه لا تكون فى أمر من الأمور التى يحرمها القانون . وقد جعل القانون أساسا فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لمنع مسئولية الموظف الجنائية أن يكون فيما قام به حسن النية ومن أنه قام أيضا بما يفنى له من وسائل التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذى قام به إطاعة لأمر رئيسه وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة — ولما كانت محكمة الموضوع قد أثبتت فى حق الطاعن بالأدلة السائغة التى أوردها فى حكمها أنه لم يكن حسن النية فيما أثبتت فى الشهاداتين الإداريتين المحورتين بمرفقه بيانات يعلم بأنها على خلاف الحقيقة وأنه كان مدركا أن ما أثاره إنما هو مما يحرمه القانون وأنه تجاوز بذلك النطاق المشروع فى طاعة رؤسائه فإنه لا محل لما ينمى الطاعن فى هذا الصدد — لما كان ذلك، وكان تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها إليها بالنسبة لآخر، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع والنيابة اكتفيا بتلاوة أقوال الشهود الغائبين ولم يبد الطاعن اعتراضا على ذلك وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو الدفاع منه ذلك، فإن النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ أديب نصر ، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ، و  
عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوي . ومحمد نور الدين عويس .

(٦٢)

### الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٣ القضائية

هتك عرض . مسئولية جنائية . حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" .  
عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية  
من المادة ٢٦٩ عقوبات . عقوبتها هي الاشغال الشاقة المؤقتة . اختلافها من الجريمة  
المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به  
لانعدام التمييز والارادة .  
إيراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبي الشرعي أن المجني عليه  
يبلغ من العمر من ٩ — ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات .  
عدم إبدائها رأيا في تأخر نمو المجني عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . قصور يعيه  
ويستوجب نقضه .

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال  
الشاقة المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيرا لم يبلغ من العمر  
سبع سنين كاملة . وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره إنما هو ركن مميز للجريمة  
خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة ،  
ذلك لأن الرضا في سن الطفولة لا يعتد به بتاتا لانعدام التمييز والارادة . فإذا  
كانت محكمة ثاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن "المجني عليه يبلغ من  
العمر من ٩ — ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات"  
إلا أنها لم تبد رأيا فيما نقلته عن التقرير الطبي الشرعي خاصا بتأخر نمو المجني عليه  
العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا  
بالقصور في التسبب مما يتعين معه نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المحكوم عليه بأنه في يوم أول يوليو سنة ١٩٦٢ وخلال الخمسة أيام السابقة عليه بدائرة قسم الجمرك : هتك عرض الصبي محمود حنفي محمود حمودة القدي لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد بأن أوبخ قضيبه في دبره - وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٩ فقرة ٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الجمرك الجزئية قضت حضوريا في ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ببراءة المتهم بلامصارييف فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبمحس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فطعنت النيابة العامة والمحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ... وقدمت النيابة تقريرا بالأسباب في ... كما قدم المحكوم عليه أسباب طعنه في ... موقعا عليها منه شخصيا .

## المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالظن وقدم أسبابه في الميعاد إلا أنه قدمها مذيلة بتوقيعه لا بتوقيع عمام مقبول أمام محكمة النقض فطعنه غير مقبول شكلا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بإدانة المتهم بعقوبة الجلدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات . تأسيسا على ما ذكره من أن المتهم هتك عرض المجنى عليه وهو صبي لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد . في حين أنه أثبت في مدوناته نقلا عن التقرير الطبي الشرعى أن " المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي



متأخر عن سنه بحوالى ٤ سنوات " مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على اعتبار أن الفعل جنائية منطبقة على الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات ذلك لأن التأخر في النمو العقلي يجعل المجنى عليه في حكم من لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة . هذا إلى أنه وفقا للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية يحق للمحكمة أن تضفى على الفعل المسند لتهمة الوصف القانوني الصحيح وأن تعدل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو لم تكن قد ذكرت بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور وكل ما يطلب منها في هذه الحالة أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة هنك العرض المسندة للتهمة وأورد الأدلة السائنة على ثبوت وقوعها منه قال " وحيث إنه ثبت من التقرير الطبي الشرعى أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات " لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات قد جعلت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هنك المرض صغيرا لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة وكان عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره انما هو ركن مميز للجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة ذلك لأن الرضا في سن الطفولة لا يعتد به بتاتا لإنعدام التمييز والإرادة . لما كان ذلك، وكانت محكمة تاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن " المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات " إلا أنها لم تبد رأيا فيما قلله عن التقرير الطبي الشرعى خاصة بتأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب - الذي يتسع له وجه الطعن مما لا يتسنى معه لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما أثبت بالحكم - ويتعين لذلك قبول الطعن المقدم من النيابة العامة وتقض الحكم المطعون فيه بالإحالة .

## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن : وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وبطرس زقلول .

( ٦٣ )

### الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٣ القضائية

نقض . " اجراءات الطعن " . " التقرير به . ميعاده " .

احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له . علته : افتراض علم الطاعن به يوم صدوره . انتهاء هذه العلة لمانع قهرى . بدء الميعاد من يوم العلم رسميا بصدور الحكم . الميعاد كامل : مادام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه . قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم . عدم امتداد الميعاد بعد زوال المانع إلا بعشرة أيام .

علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدوره، فإذا ما انتهت هذه العلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم — وهو في هذه الحالة ميعاد كامل مادام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه ، هذا ما لم يثبت قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم مانعا من مباشرة اجراءات الطعن ففي هذه الحالة وحدها جرى قضاء محكمة النقض على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال المانع إلا بعشرة أيام .

انظر حكم النقض الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ في الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٢٢ ق

مجموعة أحكام النقض السنة الثالثة مشرق ٢١٤ ص ٨٨٣



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٠/٥/٢٤ بدائرة مركز طهطا : بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بمحضر الججز المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح عبده خلة جرجس والتي كانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلفها لنفسه اضرازا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بمواد الاتهام ومحكمة طهطا الجزئية قضت غاييا بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٦ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦١/٢/٧ باعتبارها كان لم تكن بلامصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة سوهاج الابتدائية - بيئة استئنافية - قضت غاييا بتاريخ ١٩٦١/٣/١٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصروفات . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٨ باعتبارها كان لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٦١/١١/٢٨ ولم يقرر المحكوم عليه بالظن عليه إلا في ١٩٦٢/١/١٦ وأودع أسبابه في ١٩٦٢/١/٢٨ إلا أنه تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الظن أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لإتهامه بأنه في يوم ١٩٦٠/٥/٢٤ بدائرة مركز طهطا بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بمحضر الججز المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح عبده جرجس والتي كانت قد سلمت له على سبيل الوديعة لحراستها فاختلفها لنفسه اضرازا بالدائن الحاجز وقضت محكمة أول درجة غاييا بحبسه شهرين مع الشغل فعارض وحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن واستأنف الطاعن هذا الحكم فحكمت محكمة ثاني درجة غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارض وقضى بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٨ باعتبار المعارضة كأن لم تكن وثبت من الشهادة الصادرة من مأمور سجن سوهاج أن الطاعن كان نزول السجن من ١٩٦١/١٠/٢ حتى ١٩٦٢/١/٢٧ تنفيذا للحكم

الصادر في اللجنة ٣٤٨٣ سنة ١٩٥٨ جنح مستأنفة سوهاج . ولما كانت حلة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدءاً له هي اقتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه فإذا ما انتهت هذه العلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم . وهو في هذه الحالة ميعاد كامل ما دام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه هذا ما لم يثبت قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم مانعاً من مباشرة إجراءات الطعن ففي هذه الحالة وحدها جرى قضاء هذه المحكمة على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال المانع إلا بعشرة أيام . لما كان ذلك، وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحكم المطعون فيه أو أنه علم به علماً رسمياً قبل يوم ١٩٦٢/١/١٦ الذي قرر فيه بالطعن بالنقض في الحكم المذكور ثم أودع أسبابه في ١٩٦٢/١/٢٨ فإن الطعن يكون مقبولا شكلاً . ولما كان الثابت من شهادة مأمور سجن سوهاج المرفقة بالأوراق أن الطاعن كان محبوساً من ١٩٦١/٧/٢ حتى ١٩٦١/١/٢٧ تنفيذاً لحكم صادر في قضية أخرى مما مفاده أن تخلف المحكوم عليه عن حضور جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يرجع إلى عذر قهرى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون باطلاً لإبتنائه على إجراءات باطلة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور المادة المشاوين : مختار وضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، وطارس زغلول .

( ٦٤ )

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٤ القضائية

(١) صلاح .

تؤدى نص المادة ٣٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن أجزاء الأسلحة النارية التى تعتبر فى حكم الأسلحة النارية الكاملة - أنها لا تنطبق إلا فى حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون فى صنعها أو إصلاحها .

(ب) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

المحاكمة الجنائية . القضاء بالبراءة : يكفى فيه أن يشكك القاضى فى صحة إسناده التهمة إلى المتهم . ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدهوى عن بصيرة .

١ - نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر على عقاب كل من اتجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحاً نارياً من الأسلحة المنصوص عليها فى الجدول رقم (٢) وفى البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم (٣) . ونصت المادة ٣٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن "تعتبر أسلحة نارية فى حكم المواد الواردة بالباب الثانى والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و ٣ ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة" .

ومؤدى نص هذه المادة أنها لا تنطبق إلا فى حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون فى صنعها أو إصلاحها فإذا لم يثبت فى حق الحائز لهذه الأسلحة أنه يتجرفها أو يستوردها أو يعمل فى صنعها أو إصلاحها فإنه لا يقع تحت طائلة حكم هذه المادة ولا يمتد إليه العقاب الوارد فى المادة ٢٨ من القانون .

٢ - يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدهوى من بصر وبصيرة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٢/٢/٢٣ بدائرة مركز أبشواى : اشتغل فى صنع إصلاح الأسلحة النارية بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ٢٨ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٥٧ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به . ومحكمة أبشواى الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٦ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا فى ١٩٦٢/١١/٢٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالناء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه قض ببراءة المطعون ضده من تهمة اشتغاله فى صنع وإصلاح الأسلحة النارية بدون ترخيص قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن



المضبوطات القديمة وغير سالمة للاستعمال ولا تكون في مجموعها سلاحا ناريا في حين أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ تنص على عقاب كل من اتجر أو استورد أو أصالح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) والبند الأول في القسم الأول من الجدول رقم ٣ وتنص المادة ٣٥ مكرر على أن أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عنها في الجدولين ٢ و ٣ تعتبر اسلحة نارية في حكم المادة ٢٨ من هذا القانون ، ولما كانت الثابت من التقرير الطبي الشرعي أن المضبوطات يجوز استعمالها في اصلاح وتجميع الأسلحة النارية فإن الركن المادى للجريمة يكون قائما ومن ثم فإن قضاء الحكم بالبراءة لمجرد أن المضبوطات قديمة ولا تكون سلاحا كاملا يكون غير صحيح في القانون هذا علاوة على أن الحكم قد بني قضاءه على أن أحدا لم يشاهد المتهم يقوم باصلاح أو صنع الاسلحة النارية في حين أن الشرطى فائق يومى قرر بتحقيقات النيابة بمشاهدته المتهم في اليوم السابق على الضبط وهو يقارف جريمته ولم يعن الحكم بمناقشة هذه الواقعة .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى قبل المطعون ضده لأنه اشتغل في صنع واصلاح الأسلحة النارية بدون ترخيص وطابت معاقبته بالمواد ٢ و ٢٨/٢ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملاحق به ومحكمة أول درجة قضت بحبسه شهرا مع الشغل فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم ومحكمة ثانى درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع —وع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى — الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى — قد حصلها بما مؤداه أن ضابط مباحث مركز أبشواى علم من تحريراته أن المطعون ضده وآخرين يحرزون أسلحة نارية بدون ترخيص فأصدرت النيابة إذنا بضبطهم وتفتيشهم وانتقل إلى منزل المطعون ضده وقتشه في حضوره فعثر على ثلاثة مواشير تستخدم في البنادق ودبشك طينجة ثم انتقل إلى محله فضبط به مثقابا حديديا كبيرا وثلاثة مناجل متنوعة وثلاثة مفاتيح وشليور مثقاب وموقد غاز للحمام وعدة مواشير وبعض أدوات البنادق والطينجات وقرر المتهم أن بعض المضبوطات تخصه لأنه كان

مرخصا له بإصلاح الأسلحة ثم ألغى ترخيصه منذ خمس سنوات خلت ولا زال يسعى لاستخراج ترخيص جديد وأن باقى المضبوطات لولده لأنه كان يقوم بإصلاح الأسلحة النارية منذ عشر سنوات سابقة وثبت من تقرير الطبيب الشرعى أن المضبوطات فى حالة سليمة وصالحة للاستعمال وأن بعضها يكون أجزاء لبقادق غير مشخنة يجوز استعمالها فى إصلاح الأسلحة النارية إلا أنها فى مجموعها لا تكون سلاحا ناريا وأن الطلقات المضبوطة فارقة غير صالحة للاستعمال . وخلص الحكم المطعون فيه إلى أن المضبوطات لا تكون سلاحا ناريا واحدا صالحا للاستعمال وأن أحدا لم يشاهد المتهم يقوم بإصلاح أو صنع الأسلحة النارية يوم ضبطه وتفتيشه وأن المضبوطات قديمة وغير صالحة للاستعمال وانتهت المحكمة بذلك إلى القضاء بالبراءة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على عقاب كل من اتجرأ أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الإحراز سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها فى الجدول رقم ( ٢ ) وفى البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم ٣ ونصت المادة ٣٥ مكررا المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه " تعتبر أسلحة نارية فى حكم المواد الواردة بالباب الثانى والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمى ٢ و ٢ و يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن من الأسلحة النارية الكاملة " . ومؤدى نص هذه المادة أنها لا تنطبق إلا فى حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون فى صنعها أو إصلاحها فإذا لم يثبت فى حق الحائز لأجزاء هذه الأسلحة أن يتجر فيها أو يستوردها أو يعمل فى صنعها أو إصلاحها فإنه لا يقع تحت طائلة حكم هذه المادة ولا يمتد إليه العقاب الوارد فى المادة ٢٨ من القانون ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أبدى عدم اطمئنانه إلى اشتغال المطعون ضده فى صنع وإصلاح الأسلحة النارية إذ لم يشاهده يوم ضبطه يقوم بممارسة هذه المهنة وهو تعليل سائق يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه من القضاء بالبراءة لعدم انطباق حكم المادتين ٢٨ و ٣٥ مكررا من قانون الأسلحة فى حقه ، وكان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يفتى له بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك



إلى ما يطعن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدهوى عن بصرو وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة من نعي على الحكم المطعون فيه لالتفاتة عما جاء بمحضر تحقيق النيابة من مشاهدة الشرطي فائق بيومي للطعون ضده يقوم بإصلاح الأسلحة في اليوم السابق على الضبط مردودا بأن النابت من أقوال هذا الشاهد بجلسة المحاكمة أنه توجه مع ضابط المباحث في حملة تفتيشية وصحبه إلى منزل المطعون ضده ومحلله فعثر على المضبوطات دون أن يذكر أنه رأى المطعون ضده يقوم فعلا بصنع أو إصلاح الأسلحة النارية ، ولما كان مفاد ما أورده الحكم من أن أحدا لم يشاهد المتهم يقوم بصنع أو إصلاح الأسلحة أنه قد أطرحت ضمنا ما عسى أن يكون ذلك الشاهد قد أدلى به من أقوال أخرى في محضر التحقيق الابتدائي في هذا الشأن ، وكانت المحكمة غير مكلفة قانونا وهي تقضى ببراءة المتهم أن تتعقب الاتهام في كل دليل يقدم ضده أو أمانة يستدل بها عليه ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد مهدي المنعم حمزوى ، وبطرس زقلول .

(٦٥)

### الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) محكمة الجنايات . إجراءات المحاكمة . ارتباط . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ما لا يوفره .

لمحكمة الجنايات إذا أحلت إليها لجنة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل اللجنة وتحويلها إلى محكمة الجناح المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المهتم في وقاؤه . المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(ب) مسئولية جنائية . أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” . محكمة الموضوع .

تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعي . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها . ما دام استدلالتها سائما .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن ” . ” ما لا يقبل منها ” .

تسبب التحقيق الذى جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة . لا يصلح سببا للطعن على الحكم بالنقض .

(د) نقض . ” أسباب الطعن ” . ” ما لا يقبل منها ” . دفع . ” الدفع بطلان التفتيش ” .

الدفع بطلان التفتيش . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .



- ١ - تميز المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جثة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل اللجنة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة . وارتباط اللجنة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات أو عدم ارتباطها من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . ولا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما هو متعلق منها بتلك اللجنة.
- ٢ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى - لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه .
- ٣ - تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم بالنقض .
- ٤ - من المقرر أنه لا يجوز إثارة بطلان التفتيش أمام محكمة النقض طالما أن المتهم لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦١/٨/٥ بناحية دروه مركز أشمون محافظة المنوفية : المتهم الأول : أولا - قتل محمود عبد أبو السعود عمدا بأن طعنه بمطواة عدة طعنات قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وثانيا - أحدث عمدا بمحمد علي عبد المنعم عبد الحليم شريف ودرويش عبد الهادي درويش الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثاني : أولا - شرع في قتل صلاح عبد الله يوسف المتهم الأول عمدا بأن طعنه بمطواة عدة طعنات قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثرا للجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو اسعاف

المجنى عليه بالعلاج . وثانياً - تعدى على أحد رجال الضبط وهو الشرطي محمد كمال أمين أثناء تأدية وظيفته وبسببها وذلك بأن طعنه بمطواة عندما حاول منعه من الاستمرار في جريمته سالفة الذكر فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقاً للواد ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ ع من قانون العقوبات الأول و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١/١٣٧ ع للثاني . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضور يا بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ عملاً بمادتي الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول ( الطاعن ) والمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثاني مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ منه بالنسبة إلى المتهمين معاً بمحاكمة المتهم الأول ( الطاعن ) بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً ومصادرة السلاح المضبوط وبمحاكمة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المحكمة قررت فصل الجناية المسندة إلى الطاعن عن الجناح المسندة إلى باقي المتهمين وأحالتها إلى محكمة الجناح المختصة دون أن تسمع دفاع الطاعن في هذا الخصوص ولو أنها نظرت تلك الجناح وسمعت دفاعه لتبين لها أن الحوادث عبارة عن مشاجرة بين فريق الطاعن وفريق المتهمين في تلك الجناح الذي بدأ العدوان مما كان يتعذر معه اسناد جناية قتل المجنى عليه إلى شخص بعينه فتكون تهمة قتله شائعة بين مجهولين كما أن تحقيق تلك الجناح فهو في حد ذاته تحقيق للركن المادي لجناية القتل لمعرفة إن كان الطاعن قد ارتكبها أو غيره وما إذا كانت وفاة المجنى عليه نتيجة قتل عمد أو ضرب أفضى إلى موت .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه بينما كان عبد المنعم عبد الحكيم شريف ودرويش عبد الهادي ومحمود عبد أبو السعود ( المجنى عليه في جناية القتل ) سائرين في طريقهم شاهدوا مهدي عبد الله يوسف وعبد علي محمد يتشاجران ولما هما بالتدخل بينهم أقبل على صوت المشاجرة صلاح عبد الله يوسف المتهم الأول ( الطاعن ) ومعه أنور عبد كشك وهجم صلاح عبد الله يوسف على عبد علي محمد ، وضربه بمطواة في ظهره ولما أراد درويش عبد الهادي منعه من مواصلة الاعتداء ضربه هو أيضا بالمطواة في رقبته ، كما ضرب أيضا عبد المنعم عبد الحكيم بالمطواة في رقبته . وقد خاف المجنى عليه محمود عبد أبو السعود أن يعتدى عليه المتهم الأول كما اعتدى على غيره . فحرق محاولا الهرب ولكنه تعثر ووقع على الأرض ولحق به المتهم الأول صلاح عبد الله يوسف وجثم فوقه وأخذ يطمعنه بمطواته عدة طعنات قاصدا قتله ثم فرهاربا ... الخ " . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال كل من عبد المنعم عبد الحكيم شريف ودرويش عبد الهادي ودرويش وعبد علي محمد وتقرير الصفة التشريعية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية تميز لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها لجنة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل اللجنة وتعيها إلى محكمة الجناح المختصة وكان ارتباط اللجنة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات أو عدم ارتباطها من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ولا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه مادام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما هو متعلق منها بتلك اللجنة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل دفاع الطاعن عن شيوخ التهمة ورد عليه في قوله " إن الحاضر عن المتهم الأول قال بجلسة المرافعة إن الحادث وليد مشاجرة قامت بين أفراد من أسرة المتهم وآخرين من أسرة المجنى عليه محمود عبد أبو السعود اعتدى فيها كل فريق على الآخر بالضرب وأن المتهم الأول لم يقصد قتل المجنى عليه وإنما كان يدفع عن نفسه الاعتداء وانتهى إلى أن المحكمة لا تعمل على مجرد انكار المتهم للتهمة المسندة إليه إزاء ما أجمع عليه الشهود من اعتدائه عليهم بالمطواة ومن طعنه المجنى عليه محمود عبد أبو السعود عدة طعنات مما أودت بحياته . " وهو رد سافح

يكفى لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الأوجه الثاني والثالث والرابع هو القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق . فقد تمسك الدفاع عن الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعي من نفسه وعن نفس شقيقه بدلالة إصابته في الحادث وأن الفريق الآخر هو الذي بدأ بالعدوان ولكن الحكم أطرح هذا الدفاع بقوله إن الشهود أجمعوا على أن الطاعن وحده كان حاملا سلاحا ناريًا وأنه جرى خلف القنيل حتى تعثر ووقع بفخم فوقه وانها ل عليه طعنا بمطواة وأن ذلك يدل على أنه كان مهاجما للمجنى عليه وهو مالا أصل له في الأوراق إذ أن الثابت فيها أن الشاهدين عبد المنعم شريف ودرويش عبد الهادي اختلفا حول وجود المجنى عليه في مكان الحادث وقت وقوعه فقرر أولهما بأن المجنى عليه كان موجودا معهما أما ثانيهما فقد ذكر في أقواله الأولى أن المجنى عليه لم يكن موجودا ولما واجهته النيابة بأقوال زميله عدل عن روايته الأولى وصادق الأخير على ما قاله من أن المجنى عليه كان موجودا معهما وإزاء هذا الخلاف طلبت النيابة من الطبيب الشرعي تحديد موقف الضارب من المضروب عند حدوث الطعنات التي وجدت بالقنيل ولكنه لم يرد على هذا الطلب ولم تكن المحكمة بتحقيقه مع أهميته إذ لو ثبت أن هذه الضربات لا تصدر من شخص جاثم فوق المجنى عليه لأنهارت بذلك الواقعة المسادبة التي أسست المحكمة عليها نفى حالة الدفاع الشرعي فإذا أضيف إلى ذلك أن الطعنات التي أصابت القنيل عامة ولا سيما الطعنة التي أدت إلى وفاته وكان الجرح الذي أصاب يسار الصدر عبارة عن جرح قطعي مستعرض لبان أنه لا يمكن حدوثه من جان جاثم فوق المجنى عليه ومن ثم يكون الحكم قد نفى حالة الدفاع الشرعي بدليل فاسد كذلك فقد اعتمد الحكم في الإدانة على دليل باطل هو ضبط مطواة ملوثة بالدماء في غرفة نومه ذلك لأن من قام بالعتور عليها هو ضابط المباحث الذي قتش منزل الطاعن بدون إذن من النيابة وفي غيبته كما أن الحكم لم يدل على نفى حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعن وذلك بالنسبة لخدمة الضرب على الرغم من تأثير ذلك على النتيجة التي انتهى إليها .



وحيث إنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق وتطرح ما هداه مما لا تظمن إليه ما دام تقديرها سائغا وما دام الطاعن لا يبعد أن ما أسنده الحكم إلى شاهدي الإثبات قد أدليا به في مرحلة من مراحل التحقيق المختلفة فلا محل لما ينهض في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ مرض إلى حالة الدفاع الشرعي فقاما في قوله " إنه عما دفع به الحاضر مع المتهم الأول ( الطاعن ) من أنه لم يقصد قتل المجنى عليه وأنه إنما كان في موقف المدافع من نفسه . فإن ذلك مردود بما أجمع عليه شهود الحادث في شهادتهم من أن المتهم الأول ، هو وحده الذي كان يحمل سلاحا وما شهدوا به من أنه جرى خلف المجنى عليه حتى تعز ووقع وجثم فوقه وانهاال عليه طمعا بالمطواة قاصدا قتله حتى أزهق روحه مما يدل على أن هذا المتهم كان هو المهاجم للمجنى عليه وأنه كان يقصد الاعتداء عليه ومن ثم لا يمكن الأخذ بأنه كان في موقف الدفاع الشرعي " . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى — لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه كما هو الحال في الدعوى وكانت المحكمة فضلا عن أنها لا تلتزم بأن تتبع الدفاع في كل شبهة يثيرها أو استتاج يستتجه وأن ترد عليه على استقلال طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم فإن ما ينهض الطاعن من عدم تحقيق النيابة طلب الاستعلام من الطبيب الشرعي عن تحديد موقف الضارب من المضروب إنما يقجه إلى تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة وهو ما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة استيفاء هذا النقص الذي يقول به . ولما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المطواة فلا محل لإثارته أمام محكمة

النقض، ولا جدوى مما يثيره من دعوى القصور في التدليل على نفي حالة الدفاع الشرعي بالنسبة لتهمة اللجنة بعد أن أنكر الحكم على الطاعن أنه كان في حالة دفاع عن النفس كما تقدم وما دام قد أعمل في حق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ودانته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جناية القتل العمد ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٤

برياعة السيد المستشار / محمود إسماعيل ، وبحضور المادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين السركي ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(٦٦)

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٤ القضائية

(١) استئناف . "مبعاده" . نظام عام .

الميعاد المقرر للاستئناف : تعلقه بالنظام العام . للحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت  
عليها الدعوى .

(ب) محكمة الموضوع .

الشهادة المرضية : اعتبارها دليلاً من أدلة الدعوى . خضوعها في تقديرها لمحكمة الموضوع

١ - الميعاد المقرر لرفع الاستئناف من الأمور المتعلقة بالنظام العام ،  
والحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى . فإذا كانت المحكمة  
عند نظرها الاستئناف قد استمعت إلى دفاع المتهم وناقشته فيه ثم أجلت  
الدعوى لضم أصل محضر المحضر تحقيقاً لدفاعه من غير أن تفصل في أمر الاستئناف  
من حيث الشكل فإن ذلك منها لا يعتبر فصلاً ضمياً في شكل الاستئناف ولا يمنعها  
قانوناً عند إصدار حكمها من أن تنظر في شكل الاستئناف وأن تقضي بعدم  
قبوله شكلاً لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني .

٢ - من المقرر أن الشهادة المرضية لا تعدو أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى  
تخضع في تقديرها لمحكمة الموضوع كسائر الأدلة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة ديرمواس: بدد المحجوزات المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة والتي سلمت إليه على مهيل الوديعة فاختمها لنفسه اضراوا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة ديرمواس الجزئية قضت بحضوريا في ١٠ يونيه سنة ١٩٦٢ عملا بمادتي الاتهام بمحبس المتهم شهرا مع الشغل والإيقاف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة النيابة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بعدم قبوله شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يعول على الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن لإثبات عذره في عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني وقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا على أساس اختلاف أسباب مرضه التي ذكرها بالجلسة عن الأسباب الواردة بالشهادة المرضية المقدمة منه - في حين أن الطاعن قدم هذه الشهادة بالجلسة الأولى ، ثم تكلم في الموضوع وقد أجلت المحكمة الدهوى بجلسة أخرى تحقيقا لدفاعه الموضوعي وهي الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مما مفاده أنها قبلت الاستئناف شكلا ، وما كان لها أن تقضى بعدم قبوله شكلا وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر بجلسة ١٩٦٢/٩/٣ وبعد أن أبدى دفاعه الموضوعي قدم شهادة مرضية فقررت المحكمة التأجيل بجلسة ١٩٦٢/١٠/٢٤ لضم أصل محضر الجزوف في هذه الجلسة قرر الطاعن عندما سأله المحكمة عن سبب تقريره بالاستئناف بعد الميعاد



بأنه كان مريضاً بمرض كلوى وأشار إلى الشهادة السابق تقديمها منه وعندما واجهته المحكمة بما هو ثابت بالشهادة من أنه كان مريضاً بالأم روماتيزمية بمفصل الركبة والفقرات العظمية أجاب بأنه كان مريضاً بكليهما - وبعد ذلك قضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذه الشهادة وأطرحها للخلاف بين ما ورد بها من أسباب مرض الطاعن وبين ما قرره بالجلسة بشأن هذا المرض وهو ما خلصت منه إلى عدم توافر الدليل على قيام عذر قهري لدى الطاعن يحول دون التقرير باستئنافه في الميعاد . وكان ما تحدثت به المحكمة في حكمها بخصوص هذه الشهادة وعدم تعويلها عليها للأسباب السائغة التي أوردتها إنما كان في حدود سلطتها التقديرية والحدل في شأنها يرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها ، إذ من المقرر أن الشهادة المرضية لا تعدو أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى تخضع في تقديرها لمحكمة الموضوع كسائر الأدلة . لما كان ذلك ، وكان الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام والمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى وإذن فإذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت إلى دفاع المتهم وناقشته فيه ثم أجلت الدعوى لضم أصل محضر الججز تحقيقاً لدفاعه من غير أن تكون فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل فإن ذلك منها لا يعتبر فصلاً ضمنياً في شكل الاستئناف ولا يمنعها قانوناً عند إصدار حكمها من أن تنظر في شكل الاستئناف وأن تقضى بعدم قبوله شكلاً لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني . ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد صبري ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي .

( ٦٧ )

### الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٣ القضائية

غش . تقض . "أحوال الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" .  
حكم . "تسليمه . تسليم معيب" .  
تحريم إضافة مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بمرسوم المواد الحافظة الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٦ إلى المواد الغذائية . حامض البوريك ليس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور . إضافته إلى "البسكويت" بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب .

تقضى المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس بأنه "لا يجوز أن تضاف إلى المواد الغذائية مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بهذا المرسوم" ويبين من الجدول المشار إليه أن "حامض البوريك" . لم يرد به ، ومن ثم فإن إضافته إلى "البسكويت" بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . ولما كان يبين من الأوراق أن التقريرين الاستشاريين المقدمين من المتهم (المطعمون ضده) غير خاصين "بالبسكويت" المضبوط موضوع التهمة . فإن الحكم المطعون فيه إذ ساير الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن عدم تحديد نسبة حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من إضافته لا تقوم به المسئولية ، وإذ حول أيضا على ما نقله عن التقريرين الاستشاريين من أن المادة المضافة إلى "البسكويت" المعروض للبيع هي "البوراكس" وليست "حامض البوريك" فإنه يكون مشوبا بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال بما يتعين معه نقضه (١) .

(١) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٣٣ قضائية جلسة ١١/٥/١٩٦٤ (لم يشر) .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩/١٠/١٩٦٠ بدائرة قسم الخليفة "بصفته تاجرا صنع بقصد البيع بسكويتا مغشوشا لإحتوائه على حامض البوريك وأملاحه المنوع اضافته مع علمه بذلك". وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ والمرسوم الخاص بالمواد الحافظة الصادرة في ٢٦/١٢/١٩٥٣ مع توقيع أقصى العقوبة. ومحكمة الخليفة الجزئية قضت بتاريخ ١٩٦١/١١/٧ بحضوريا اعتباريا ببراءة المتهم بلا مصروفات جنائية. استأنفت النيابة العامة هذا الحكم. ومحكمة مصر الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت خاييا بتاريخ ١٩٦٢/١/١٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف. فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ذلك بأنه أقام قضاءه بتبرئة المطعون ضده من تهمة الغش المستندة إليه على ما تبناه من أسباب حكم محكمة أول درجة من أن تقرير التحليل جاء خلوا من بيان نسبة حامض البوريك في مادة البسكويت المضبوطة ووجه تأثيره في سلامتها. هذا الى جانب ما أضافه الحكم المطعون فيه من أن التقريرين الاستشاريين المتقدمين من المطعون ضده أثبتا عدم وجود حامض البوريك في "البسكويت" المضبوط ووجود مادة البورا كس اللازمة لصناعته وما انتهى إليه الحكم من ذلك غير سديد إذ أن مرسوم المواد الحافظة الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ينص في مادته الثانية على حظر اضافة أية مادة حافظة غير ما ورد بالجدول الملحق به الذي خلا من ذكر حامض البوريك ومن ثم تكون اضافته الى البسكويت بأية نسبة مؤثمة قانونا بغير حاجة الى بيان مدى الضرر الذي ينشأ عنه. وأما ما أورده الحكم عن التقريرين الاستشاريين فهو مالا يصح الاستدلال

به إذ الثابت أن هذين التقريرين خاصان بتحليل بسكويت اخر غير المضبوط في هذه الدعوى .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه اقام قضاءه ببراءة المتهم المطعون ضده على ما أورده بقوله : "وحيث إنه واضح من تقرير التحليل أن العينة محتفظة بخواصها الطبيعية وخالية من التلف الظاهر من التقرير أن وجه الخطأ ينحصر في وجود كمية من حامض البوريك وأملاحه في العينة . ولما كان الثابت أن التقرير لم يوضح نسبة الحامض في المادة أو مدى الضرر الذي ينشأ من استعمال المادة بإضافة هذا الحمض إليها مع أن هذا شرط لازم لمسألة المتهم عن الغش فإن الاتهام يكون على غير أساس لقصور التقرير في بيان حقيقة المادة الموجودة في البسكويت طالما أنه يشير إلى أن الخواص الطبيعية وخالية من التلف " وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم قوله : "ومن حيث إن الثابت من التقريرين الاستشاريين المرفقين والصادر أحدهما من الدكتور لوقا والذي أقره رئيس معامل الكيمياء وثانيهما من الدكتور أمين براده أن المضاف إلى البسكويت المضبوط هو البوراكس الذي يعتبر ملحا ويختلف عن حامض البوريك اختلافاً بينا وأنه لازم في صناعة البسكويت لأنه يعتبر مادة مطهرة تضاف إليه غير ضارة بتاتا بصحة الانسان — ولما كان ذلك ، وكانت الحكمة من تحريم الغش بالاضافة — أن يمنع القانون هؤلاء الذين يضيفون إلى المادة الأصلية مادة أخرى سواء مضرّة بصحة الانسان أو كانت بقصد الكسب المادي . أما والثابت بالدعوى غير ذلك فإن التهمة تكون غير ثابتة في حق المتهم الأمر المرتب لضرورة تأييد الحكم المستأنف لهذا ولما قام عليه من أسباب " . ولما كانت المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس تقضى بأنه " لا يجوز أن تضاف إلى المواد الغذائية مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بهذا المرسوم " . وكان يبين من الجدول المشار إليه أن حامض البوريك لم يرد به . ومن ثم فإن إضافته إلى " البسكويت " بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . لما كان ذلك ، وكان يبين



من ملف المفردات الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن أن التقريرين الاستشاريين المقدمين من المتهم المطعون ضده والصادر أحدهما من الدكتور لوقا بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥٠ والآخر من الدكتور أمين برادة بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٥ غير خاصين بالبسكويـت المضبوط موضوع التهمة الحالية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سائر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن عدم تحديد نسبة حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من اضافته لا تقوم به المسئولية ، وإذ هول أيضا على ما نقله عن التقريرين الاستشاريين من أن المادة المضافة إلى "البسكويـت" المعروف للبيع هي "البورا كس" وليست حامض "البوريك" فإنه يكون مشوبا بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور النادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوى

( ٦٨ )

### الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) قذف . محكمة الموضوع . "نقض" . "أحوال الطعن بالنقض" . "مخاتمة القانون" .

مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة إليه . لا يصدق ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . استظهار ذلك القصد . موضوعي .

(ب) قذف . محكمة الموضوع . أمر حفظ . أمر بالأوجه .

تقدير صحة التبليغ من كذب أمر متروك لمحكمة الموضوع . عدم تقديمها بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى . طيها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما يلزم إليه تحقيقها لها

( ج ) نقض . "أسباب الطعن" . "ملحة محكمة النقض" .

الرضعة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التي تبدي خارج المبدأ القانوني . عدم جواز إعمالها إلا إذا تعلق الأمر بمصلحة المذهب ، المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً ما قبل عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . واستظهار ذلك القصد من اختصاص



محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . فإذا كان مفاد ما خلص إليه الحكم اتفاه سوء القصد عن المظنون ضدهما وكان هذا الاستخلاص مائفا وسليا فان تكيفه الواقعة بأنها لاتعد قدفا ليس فيه مخالفة للقانون (١).

٢ - تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب ، وهي لا تنقيد في هذا الشأن بهرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى بل عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها (٢).

٣ - الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التي تبدى خارج الميعاد القانوني لا يجوز إعمالها طبقا للسادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن بالنقض أمام محكمة النقض إلا إذا تعلق الأمر بمصلحة المتهم .

## الوقائع

تخلص وقائع هذا الطعن في أن المدعى بالحقوق المدنية "الطامن" أقام دعواه بالطريق المباشر بعريضة معلنة للتهمين "المظنون ضدهما" متهما إياهما بأنهما في يوم ١٨ يناير سنة ١٩٦١ بدائرة قسم السيدة زينب : أولا - اسندا إليه وهو موظف عام بسوء النية الأمور الواردة بعريضة الدعوى بالطريق المبين بها والتي لو صحت لأوجبت عقابه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا ولأوجبت احتقاره عند أهل وطنه ولم تثبت حقيقة ما أسنداه إليه . ثانيا - أخيرا مصلحة الضرائب والجهات الإدارية مع سوء القصد بالأمور الكاذبة الواردة في تلك العريضة والتي نسبها للطالب والتي لو صحت لاستوجبت عقابه قانونا . وطالب في نهايتها عقابهما

(١) ، (٢) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٢٣٧٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠

(لم ينشر) .

طبقا للمواد ٣٠٢ و ٣٠٣/٢ و ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات . كما طلب القضاء له بمبلغ ألفي جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين متضامتين . ومحكمة السيدة زينب الجزئية قضت حضوريا لأول وغيايا للثاني بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٣ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية براءة المتهمين بلامصارييف جنائية ورفض الدعوى المدنية مع الزام رافعها بالمصارييف . استأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالحقوق المدنية المصروفات المدنية الاستئنافية . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأصبايه الحكم المطعون فيه خلص إلى أن المحكمة لا ترى في الفاظ الشكوى ما يعتبر سببا أو قذفا مع أنها تضمنت أن الطاعن يشتغل بالتجارة وأنه يتخذ من تأجير أملاكه وسيلة للتجارة والإثراء غير المشروع وأنه دأب على الإضرار بالمطعون ضده الأول وبغيره وهو ما يتضمن قذفا وسبا ...، وقال الحكم إن تحويل مبلغ اثنين وثلاثين جنيها من مرتب الطاعن شهريا إلى شركة سيارات يؤكد قيامه بعمليات تجارية يقطع من مرتبه أقساط ثمنها إن لم يكن أصيلا فبالواسطة مع أن الأوراق خلو من الدليل على ذلك وقد قدم الطاعن إلى محكمة ثاني درجة المستندات الدالة على أنه كان ضامنا لشقيقته ثم لزوجته في عقود شراء سيارات وأن لزوجته نشاطا تجاريا في تشغيلها منذ عام ١٩٥٤ قبل زواجه بها إلا أن الحكم انتفت عن هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه ... كما أن الحكم قد خلط بين الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات إذ لا يقبل في القانون إثبات صحة الوقائع المسندة إلا في الحالة المبينة في الفقرة الثانية والطاعن وإن كان موظفا عاما إلا أن الوقائع المسندة إليه لا تتصل بأعمال وظيفته وإنما تتعلق بأعماله وتصرفاته الشخصية، فضلا عن ذلك فإن تطبيق الفقرة الثانية توجب على القاذف أن يقيم



الدليل على صحة الوقائع المسندة وأن يثبت صدور القذف من حسن نية وهو ما لم يتطرق إليه الحكم بل أخذ يبحث عن سوء نية الطاعن المقتوف في حقه ويقيم عليها القرائن . وقد خلط الحكم في أسبابه بين جرائم القذف والسب والبلاغ الكاذب مع أن لكل أركانها القانونية التي يتعين على المحكمة بيان توافرها أو عدم توافرها على حدة . ومن ناحية أخرى فقد ذهب الحكم إلى أن المطعون ضده الثاني وقع على الشكوى بصفته محاميا ووكيلا بجوار توقيع موكله المطعون ضده الأول الذي سمعت أقواله وحده في الشكوى والذي يتخذ من مكتب محاميه محلا مختارا وهو ما لا يتفق وصحيح القانون الذي ينص على شخصية الجريمة والعقوبة ومادامت الشكوى قد تضمنت واقعة تنطوي على جريمة ووقع عليها المطعون ضدها فيعتبر كل منهما مسئولاً عن الجريمة إذ لا وكالة في ارتكاب الجرائم وقد قدم الطاعن مذكرة إلى محكمة ثاني درجة شرح فيها الواقعة الصحيحة للدعوى مؤيدة بالمستندات وأوضح الرأي القانوني السليم فيما يترتب على توقيع المطعون ضده الثاني على الشكوى من مسئولية جنائية وصحح الأخطاء المادية التي وقع فيها الحكم الابتدائي بيد أن المحكمة التفتت في حكمها المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم تكن بالرد عليه . وأضاف الطاعن بالجلسة وجها جديداً يحصل في أن محكمة الجنح وقد قضت في الدعوى الجنائية بالبراءة فإنه كان من المتعين عليها أن تقضى بعدم الاختصاص بالنسبة إلى الدعوى المدنية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله إن الطاعن رفع هذه الدعوى بالطريق المباشر ناسبا إلى المطعون ضدهما أنهما قدما شكوى ضده بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦١ إلى مصلحة الضرائب التي يعمل بها موظفاً ولغيرها من الجهات المختصة قالاً فيها إنه يشتغل بالتجارة في التاكسيات ويؤجر شقته مفروشة من الباطن للغير ويتخذ من تأجير أملاكه وسيلة للتجارة والإثراء غير القانوني كما دأب على الإضرار بالمطعون ضده الأول وقد أجرت مصلحة الضرائب والجهات التي قدمت إليها هذه الشكوى تحقيقات واسعة انتهت جميعها بحفظها لعدم ثبوت ماورد فيها من اتهامات وطلب الطاعن معاقبة المتهمين عن تهمة البلاغ الكاذب طبقاً للمادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون

العقوبات . وبعد أن عرض الحكم الى المستندات المقدمة من طرف الخصومة وحصل مضمونها وخلص منها الى أن الطاعن يقوم بعمليات تجارية قال : "وحيث إن المحكمة تخلص من كل ذلك الى أن البلاغ صادق وأن المدعى بالحق المدني إنما أثار هذا الاتهام الكيدى نكاية في المتهمين — المطعون ضدهما — وهو أمر تستشفه المحكمة من سلوكه الخاص الذى ضمنه المتهم الأول حافظة مستنداته تحت رقم ٣ من مشافئته سكان منزله وصلته غير الصليحة مع أخوته وأمه الأمر الذى انتهى بهؤلاء الى عزله من التوكيل لاساءته استعمال هذا التوكيل . ومن حيث إن ما أسنده المدعى بالحق المدني الى المتهم الأول من أنه سب فى حقه وقذف فان المحكمة لا ترى فى ألفاظ الشكوى وعباراتها ما يعتبر سباً وقذفاً وإنما استعمل المتهم الأول حقه فى شكوى موظف عمومى وانتهت هذه الشكوى بافـساد خطط المدعى بالحق المدني ورفض دعاويه الكيدية".

لـما كان ذلك، وكان ! كـمـة المـوضـوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر فى الدعوى وكانت المحكمة قد خلصت — بعد أن أحاطت بالوقائع المنسوبة الى المتهمين التبليغ منها — الى صحة هذا التبليغ وكان تقدير صحة التبليغ من كذبه أمراً متروكاً لمحكمة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب وهى لا تتقيد فى هذا الشأن بقرار الحفظ الذى تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى بل عليها أن تفصل فى الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهى اليه تحقيقها لها .

لـما كان ذلك، وكانت عبارات الشكوى المقدمة من المطعون ضدهما تتضمن اسناد وقائع معينة الى الطاعن هى اشتغاله بالتجارة واتخاذ من تأجير أملاكه وسيلة للتجار والاثراء غير المشروع والاضرار بالمطعون ضده الأول فان الحكم إذا انتهى الى أن عبارات هذه الشكوى ليس فيها ما يعتبر سباً يكون صحيحاً فى القانون . ولـما كان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفاً مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه واستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها فى ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافى عقلاً مع هذا الاستنتاج



وكان مفاد ما خلص اليه الحكم فيما تقدم انتفاء سوء القصد عن المطعون ضدهما وهو استخلاص سائق وسليم فان تكييفه الواقعة بأنها لا تعد قذفا ليس فيه مخالفة للقانون. لما كان ذلك، فان ما يثيره الطاعن لا يبدو أن يكون محاولة لامادة الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض.

أما بالنسبة الى ما أثاره الطاعن بالجلسة من نعي على الحكم خطأ في تصديده للدعوى المدنية بعد إذ قضى بالبراءة فلا محل للالتفات الى هذا الوجه طالما أنه لم يبد في الميعاد القانوني إذ الأصل أن الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التي تبدى خارج هذا الميعاد القانوني لا يجوز إعمالها طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض أمام محكمة النقض إلا اذا تعلق الأمر بمصلحة المتهم وهو ما لا يتوافر بالنسبة الى الطاعن. لما كان ما تقدم، فانه يتعين لذلك رفض الطعن ومصادرة الكفالة عملا بنص المادة ٣٦ من القانون مالف للبيان والزام الطاعن المصاريف المدنية ومقابل أنعاب المحاماة .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبري ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس موسى الله .

(٦٩)

### الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ القضائية

موظفون عموميون . رشوة . شخصية معنوية . دعوى جنائية . " قبولها " .  
شركة . مؤسسة عامة .

الشركة العامة لاستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متمتعة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . إفساح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة من اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العمامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العمامين في صدد جريمة الرشوة وحدها . موظفو المؤسسات العامة : إخضاعهم لأحكام القوانين والنظم المارية على موظفي الدولة .

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي وقرار مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها وإقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة



ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة العامة إلا في مسائل محدودة مثل تلك التي تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق — وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العامين بما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذين أخضعتهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقا لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — وذلك فيما عدا جريمة الرشوة إذ أضاف المشرع إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستعدة نصت على أنه يعد في حكم المرتشي "الموظف العمومي" مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ما. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن الطاعن وهو يعمل سابقا بالشركة العامة لاستصلاح الأراضي لا يعد موظفا أو مستخدما عموميا ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذي صفة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨/٧/١٩٦٢ بدائرة مركز الحسينية (١) تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل محمد علي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد جرارا بدون رخصة قيادة وبحالة ينجم عنها الخطر بالكيفية المبينة بالمحضر (٢) تسبب بغير قصد ولا عمد في إصابة عيسى عبدالفتاح وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد جرارا بدون رخصة قيادة وبحالة ينجم عنها الخطر (٣) قاد جرارا بدون رخصة قيادة. وطلبت معاقبته طبقا للسواد ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨٤ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مع توقيع أقصى العقوبة ومحكمة الحسينية قضت

غيايا بتاريخ ۱۳/۲/۱۹۶۳ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ۱/۲۲ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنهيات لوقف التنفيذ من التهم الثلاث بلا مصاريف . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ۲۲ مايو سنة ۱۹۶۳ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم والنيابة العامة هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ۱۹ نوفمبر سنة ۱۹۶۳ بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها عليه دون استئذان النائب العام أو المحام العام أو رئيس النيابة المختص — مع أنه موظف بشركة تابعة للقطاع العام ووقع منه الفعل المسند إليه أثناء تأديته عمله إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع خلافا لما تقضى به المادة ۳/۶۳ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات وعلى مدونات الحكم أن الجرائم التي نسب إلى الطاعن ارتكابها قد وقعت منه أثناء تأديته وظيفته — سابقا — لدى الشركة العامة لاستصلاح الأراضي — وقد أقيمت عليه الدعوى الجنائية بغير إذن من النائب العام أو المحام العام أو رئيس النيابة العامة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لأن المتهم موظف في شركة تابعة لمؤسسة حكومية ومن ثم يعتبر موظفا حكوميا ورد عليه بقوله ” وحيث إنه يلزم للرد على هذا الدفع التفريق بين العلاقة الانحائية والعلاقة التعاقدية والأولى هي التي تربط الموظفين العموميين والمستخدمين بالدولة والثانية هي التي تربط العمال بأصحاب الأعمال . وحيث إن قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۵۲۸ لسنة ۱۹۶۱ بإصدار لائحة نظام موظفي



وعمال المؤسسات العامة نص في مادته الأولى على أنه : يسرى على موظفي المؤسسات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة وتسرى على عمال المؤسسات العامة المشار إليها التشريعات الخاصة بعمال الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة لشئون العمال .

وحيث إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام — أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر ملاءمة ويعتبر هذا النظام جزءاً متمماً لقعد العمل . وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم فانه ينبغي التفرقة بين موظفي وعمال المؤسسات العامة الذين يعتبرون في حكم الموظفين العموميين التابعين للدولة وبين موظفي وعمال الشركات التابعة لها الذين يعتبرون في حكم العمال وتربطهم بشركاتهم العلاقة التعاقدية . ولما كان المتمعن يعمل سائماً بالشركة العامة لاستصلاح الأراضي فانه لا يعد موظفاً أو مستخدماً عمومياً ومن ثم يكون الدفع في غير محله — لما كان ذلك ، وكان بين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي وقرار مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها وإقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك — ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتقاد المؤسسة العامة إلا في مسائل محدودة منسلة تلك التي تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق — وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الإيضاحية للقانون

رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العامين بما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة من مريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذين أخضعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقا لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة إذ أضاف المشرع إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم المرتشي "الموظف العمومي" مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ما . لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن الطاعن وهو يعمل مائقا بالشركة العامة لاستصلاح الأراضي لا يعد موظفا أو مستخدما عموميا ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون ما ينمى الطاعن على الحكم في هذا الوجه في غير محله .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن الأخرى هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل والإصابة الخطأ وقيادة جرار بدون رخصة قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في الاستناد - ذلك بأنه قد دان الطاعن رغم انتفاء خطئه وعدم توفر ملاقة السببية في حقه فهو إذ كان يقود جرارا يتصل بمقطورة تقع على الخلف منه ولم يكن له شأن في تركيبها في الجرار فإن المسئولية عما حدث تقع على عاتق المهندس الذي قام بتوصيلها بالجرار - كما أن الحكم أسند إليه بأنه كان يقود الجرار بسرعة في حين أن أخذا من الشهود لم يذكر ذلك - وقد جاء بتقرير المهندس الفني أن الجرار كان يسير على أرض رخوة مما تنتفى معه السرعة وقد أثار الطاعن هذا الدفاع ولكن المحكمة لم تحققه أو ترد عليه أو تناقش المهندس الفني في ذلك . هذا وأن المحكمة أسست خطأ الطاعن على أنه قاد الجرار دون وجود فرامل في مقطورته مع أن الحادث لم يقع بسبب عدم وجود فرامل في المقطورة وإنما بسبب كسر المسار الذي يربط تلك المقطورة مما تنتفى معه رابطة السببية بين عدم وجود الفرامل والحادث مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .



وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل أقوال الشهود والتقرير الطبي وتقرير المهندس الفني وأقوال المجنى عليه عيسى عبد الفتاح بما مؤاده أن الطاعن كان يقود الجرار بسرعة ونتج عن ذلك انفصال المقطورة من الجرار وطلب منه الطاعن القفز من المقطورة وحيث أن أصيب - خلع الحكم إلى ثبوت التهمة ضد الطاعن من أقوال الشهود والتقريرين الطبي والفني فضلا عن قيادة الطاعن المقطورة بسرعة وبدون رخصة قيادة رغم خلوها من الفرائل مما ترتب عليه انفصالها عن الجرار ووقوع الحادث مما يتعين معه عقابه طبقا للمواد الاتهام وردد الحكم المطعون فيه هذا القول في مجال الرد على ما أثاره الدفاع عن الطاعن من عدم ثبوت التهمة وانتفاء الخطأ ورابطة السببية في حقه في قوله: "إن علاقة السببية قائمة بين خطأ المتهم (الطاعن) والضرر الذي حاق بالمجنى عليهما من قيادته الجرار بسرعة غير مادية على أرض رخوة ودون أن يكون بالمقطورة فرائل مما نتج عنه كسر معيار تثبيت المقطورة بالجرار وانقلابها وحدوث القتل والإصابة الخطأ ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف". لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أسرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن المجنى عليه عيسى عبد الفتاح شهد بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩٦٢/٧/١٣ بأنه كان يركب فوق مقطورة تتصل بجرار يقوده الطاعن بسرعة فأنفصل المنيار الذي كان يوصلها به وحدثت أمره الطاعن بأن يقفز من المقطورة فقل إلا أن المقطورة انقلبت عليه وأكد هذا القول في المناقشة بأن الطاعن كان يقود الجرار بسرعة - كما تبين من تقرير المهندس الفني المرافق بالأوراق أن تلك المقطورة - لا توجد بها فرائل يمكن التحكم فيها لإيقافها تطبيقا للقانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ وثبت من المعاينة أن "البتر" المثبتة به الوصلة الحديدية التي تصل بين الجرار والمقطورة مجبور والوصلة ملتوية نتيجة مباشرة لسقوط الصهرنج وانقلابه أثناء تنهته بالجرار مع ملاحظة أن الأرض التي كان يعمل عليها الجرار والمقطورة أرض رخوة وما زالت في دور الإنشاء والتمهيد غير مستوية الجوانب. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه كان يقود جرارا بسرعة وبدون رخصة قيادة ويقطرمقطورة ليس بها فرائل مما ترتب عليه انفصالها عن الجرار فأصيب المجنى عليهما بالاصابات الواردة في التقرير الطبي والتي أودت بحياة أحدهما. وكان الحكم قد أورد على ثبوت

هذه الواقعة أدلة سائغة لها ماخذ صحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها - ثم رد على دفاع الطاعن من انتفاء علاقة السببية بين خطئه والضرر ردا سائغا بما يفنده - لما كان ذلك ، وكان سيرا لجرار على أرض وخوة لا ينفي قيادته بسرعة وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن وكان لا يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن طلب مناقشة المهندس الفني فيما ورد بتقريره مما لا يصح معه النفي على المحكمة بأنها لم تتخذ هذا الاجراء . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه لا يعد وأن يكون جدلا في تقدير أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع مما لا يصح مصادرتها في اعتقادها بشأنه أو مجادلتها فيه أمام محكمة النقض - ويتعين لذلك رفض الطعن .



## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد  
عبد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(٧٠)

### الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ القضائية

(١) نيابة عامة . "اختصاص وكيل النيابة الكلية" . اختصاص . تحقيق .

وكلاء النيابة الكلية : اختصاصهم بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة  
المحكمة الكلية النابيين لها . مجرد إحالة أعمال نيابة الاحوال الشخصية الكلية ومعرض  
قضايا مراكز معينة على مصدر إذن التنفيذ لا يسلب اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة  
المحكمة الكلية التي يعمل بها .

(ب) اثبات . "معاينة" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع" . "مالا يوفره" .  
مواد مخدرة .

اتهاء المحكمة إلى أن طلب معاينة مسكن الطامن لم يقصده سوى إثارة الشبهة حول  
أهلية الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تنجسه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة  
حصوله . تيريرها رفض هذا الطلب بأعياب سائفة . إثبات الحكم في حق الطامن  
أنه قد ضبط محرزا لمخدر آخر يملأه لم يترجم خصمه أي منازعة . لا جدوى للطامن مما  
يشير خاصة بطلب معاينة المسكن . التي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع . غير مقبول .

(ج) حكم . "تسييبه" . تسييب غير معيب" . شهود .

وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادة وتمويل القضاء على قوله  
مهاوجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . موضوعي .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع  
رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة

الكلية التي هم تابعون لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطيع فيه إلا إذا كان هناك نهى صريح . ومجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكر معينة على مصدر الإذن لا يسلب اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها .

٢ — المحكمة أن ترفض طلب المعاينة إذا لم ترفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصوله الواقعة على النحو الذي رواه شهود الإثبات . مادامت قد بررت رفض طلبها بأسباب مائفة . ولا جدوى مما يثيره الطاعن خاصة بطلب المعاينة طالما أن الحكم أثبت في حقه أنه قد ضبط محرراً مخدراً آخر بملابسه ولم يثر بخصوصه أي منازعة . ومن ثم فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً .

٣ — من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدمه التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩/٧/١٩٦١ بدائرة مركز ديرب نجم محافظة الشرقية : الأول — حاز جواهر مخدرة ( حشيشا وأفيونا ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بقصد الاتجار . الثانية — حازت جوهراً مخدراً ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بقصد الاتجار . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول ١ بند ١، ٢ من القانون نفسه . فقررت الغرفة ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان الإذن الصادر بتفتيش المتهمين . والمحكمة



المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١١/٣ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المواد ٥٦٤، ٥٥٦، ١٧ من قانون العقوبات: أولا - بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه . ثانيا - بمعاقة المتهم الثانية بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبغرامة خمسمائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس عليها لمدة ثلاث سنوات من ذلك اليوم. ثالثا - بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

أولا - تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الأول :

من حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من هذا الطاعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المدافع عنه تمسك ببطلان إذن التفتيش لصدوره ممن لا يملكه بمقولة إن وكيل النيابة الذى أذن به كان من وكلاء النيابة الكلية بالقازيق وأحيلت عليه أعمال نيابة الأحوال الشخصية وحرص قضايا بندر القازيق وأبى كبير وديرب نجم وهذه الإحالة تجعله غير مختص بإصدار الإذن المطعون فيه بدائرة اختصاص مركز ديرب نجم إذ أن مناط اختصاص مصدر الإذن في صورة هذه الدعوى لا يعود قيامه بالأعمال التى نيطة به المنطقة بالأحوال الشخصية دون التحقيق في الحوادث التى تقع في دائرة النيابة الكلية التابع لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يشبه الطاعن في هذا الوجه ورد عليه بقوله " وحيث إن الدفع ببطلان إذن النيابة الصادر بالتفتيش مردود بأن الثابت من الأوراق أن الرائد حمدى الشقنقى قدم بحضرة المؤرخ ١٩٦١/٧/١٨ إلى نيابة القازيق الكلية برجاء الإذن بتفتيش المتهمين ومساكنهما فاذن السيد/ أحمد فتحى طلبه وكيل النيابة الكلية بالتفتيش وقد ثبت من الإطلاع على كشف توزيع العمل بنيابة القازيق الكلية في الفترة من ١٩٦١/٧/١١ حتى ١٩٦١/٨/١٩ أن السيد وكيل النيابة الذى أصدر الإذن كان من بين وكلاء

النيابة الكلية وقد جاء بالكشف المذكور إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية عليه وعرض قضايا بندر الزقازيق وأبي كبير وديرب نجم ومن الواضح أن إحالة هذه الأعمال عليه لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنص صريح ومن ثم يكون الإذن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطيع نفيه إلا إذا كان هناك نص صريح . وكان مجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر الإذن لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر في هذه الدعوى يكون صحيحا وصادرا ممن يملكه . لما كان ذلك ، فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه خطأ في الاستناد وفساد في الاستدلال ذلك بأن الطاعن طلب من المحكمة إجراء معاينة المنزل محل الحادث لتبين أنه لا يقيم بالطابق العلوي الذي ضبط به المخدر وإنما يقيم في الطابق السفلي منه إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب واكتفت بالمعاينة التي أجرتها النيابة على الرغم مما ثبت منها من وجود حجرات عديدة بالمنزل لم يحدد حائزها . هذا إلى أن الحكم قد أخطأ في الاستناد حين نسب إلى الطاعن أنه أقر بإقامته بالطابق العلوي من المنزل مع أن هذا الطابق يقيم به ابنه فوزى وزوجته . كما استدل استدلالا فاسدا بما أورده من اضطراب الطاعن في تحديد شخص الحائز للحجرة التي ضبط فيها المخدر .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم أنه تناول دفاع الطاعن في هذا الوجه ورد عليه بقوله " وحيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم الأول ( الطاعن )

( ٢ - ٥ - ج )

الأول) ولا تقيم لدفاعه الموضوعي وزنا وتطمئن إلى أقوال شهود الإثبات سالفة البيان وتأخذ بها لاسيما أن هذا المتهم لم يجرحها بما ينال منها ولا ترى محلا للطعن على المعاينة التي أجرتها النيابة لأنها قامت بهذا الإجراء في حضور المتهم ومن حضر من شهود الإثبات وأثبت حالة المسكن وتصوير الشاهدين الحاضرين للواقعة وملاحظتهما عليه وما قرراه من حدوث تعديلات في المسكن وأررفت به رسما كروكيا واضحا. ومن ثم لا ترى المحكمة محلا لطلب الدفاع إعادة إجراء المعاينة لتحديد مكان إقامة المتهم الأول أو حيازته بالمتزل وتطمئن إلى ما قرره شاهد الإثبات الرائد حمدي صادق الشفتقيري والرائد وهيب صادق حنا بالجلسة من أن المتهم أخبرهما وقت التفتيش أن الحجرة التي وجد المخدر بها بالدولاب هي حجرة نومه وأن ملابسه كانت بها ولا تعول على دفاع المتهم من أن هذه الحجرة خاصة بابنه فوزي ولا تأخذ بأقوال شاهدي النفي اللذين شهدا بذلك .

وبالتالي يكون القول من جانب الدفاع بشيوع تهمة إحراز المخدر الذي وجد بالحجرة بالدور العلوي على غير أساس وتكون حيازة المتهم لهذا المخدر والمخدر الذي ضبط بملابسه ثابتة ثبوتا قاطعا من شهادة شهود الإثبات السابق تفصيلها ولا محل إذن لإجابة الدفاع إلى إجراء المعاينة أو سؤال وكيل النيابة المحقق ..

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم ترف طلب المعاينة إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة على النحو الذي رواه شهود الإثبات . وكانت المحكمة قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة . وكان لا جدوى مما يثيره الطاعن خاصة بطلب المعاينة طالما أن الحكم أثبت في حقه أنه قد ضبط مخدرا لمخدر آخر بملابسه ولم يثرف بخصوصه أي منازعة . وأما ما يثيره من خطأ الحكم في الإسناد إذ نسب إليه أنه يقيم بالدور العلوي من المتزل مع أن ابنه فوزي هو الذي يقيم به فردود بأن ما أثبتته المحكمة في هذا الشأن إنما جاء تحصيلها لشهده شاهد الإثبات بالجلسة ، تلك الشهادة التي حول عليها في الإدانة إطمئنانا منه إلى صدقها ، لما كان ما تقدم كله ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .



## ثانيا - تقرير الأسباب المقدم من الطاعنة الثانية :

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنة الثانية هو الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ذلك بأن الحكم دانها استنادا إلى ما حصله من أقوال الكونستابل محمد مصطفى شلتوت ومؤداها أنه شاهد الطاعنة تلقي لفافة أخرجتها من جيب جلبابها بينما كانت تسير معه في الطريق إلى حيث وجود السيارات وإذا التفت هذه اللفافة وتبين أنها تحوى مخدرا فقد بادر إلى إبلاغ مفتش القسم بهذا الأمر وقدم اللفافة إليه . وعلى الرغم من تكذيب رجال القوة لهذه الرواية في جميع مراحل التحقيق فقد أخذ الحكم بشهادة الكونستابل مع ما شابها من التناقض . هذا إلى أن الحكم لم يعن ببيان الظروف الخاصة التي كانت تسمح للطاعنة - وقد انفردت بنفسها أكثر من مرة بالقاء ما كانت تحمله بعيدا عن مراقبة رجال الشرطة . مما يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن ما تثيره الطاعنة في طعنها على غير أساس ذلك لأنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الرائد حمدي صادق الشقنقيري مفتش مكتب مكافحة المخدرات قد أيد الكونستابل محمد مصطفى شلتوت فيما رواه خاصة بإبلاغه بواقعة إلقاء المتهمه للمخدر الذي أخرجته من جيب جلبابها حينما كانت تسير في الطريق إلى السيارات . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطلعت إلى أقوال الكونستابل المذكور وعولت عليها في إدانة الطاعنة . وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وعمويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي نطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها . وكان باق ما تثيره الطاعنة في سبيل نفي التهمة عنهما مردودا بأن المحكمة لا تلزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة بالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد عليها مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم - لما كان ما تقدم ، فإن ما تنعاه الطاعنة لا يكون صديدا .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن المقدم من كل من الطاعنين على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وطريرس موسى الله .

( ٧١ )

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ القضائية

(١، ب، ج) اثبات . "معاينة" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع" .  
"ما لا يوفره" .

( أ ) طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى اثبات  
استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . اعتباره دفاعا موضوعيا . عدم  
التزام المحكمة باجابه .

(ب) المعاينة التى تجرئها النيابة لمحل الحادث : اجراء من اجراءات التحقيق .  
للمعاينة القيام بها فى غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا . لا بطلان . كل ما لانهم  
هو التمسك أمام محكمة الموضوع بما يكون فيها من نقص أو عيب .

( ج ) حضور محامى المتهم معه أثناء اجراء معاينة النيابة . فسير لازم .  
المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية خاصة باستجواب المتهم  
فى الحالات والشروط المبينة فيها .

١ - من المقرر أنه متى كان طلب المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون  
لجريمة ولا إلى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به  
إثارة الشبهة فى الدليل القدى اطمأنت إليه المحكمة - فإن مثل هذا الطلب يعتبر  
دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة باجابه .

٢ - من المقرر أن المعاينة التى تجرئها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان  
بسبب غياب المتهم ، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا اجراء من اجراءات التحقيق

يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون لمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في سائر الأدلة .

٣ — لا محل لما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه أثناء إجراء معاينة النيابة ، ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي يتمسك بها خاصة باستجواب المتهم في الحالات وبالشروط المبينة فيها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/١٠/٢٦ بدائرة مركز بليس محافظة الشرقية : " أحرز جواهر مخدرة حشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا بقصد الاتجار " . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم بطلان إذن التفتيش لأنه حرر بعد القبض على المتهم . والمحكمة المذكورة قضت بحضوره بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٢ عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وقد ردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب وفي ذلك يقول الطاعن إن المدافع عنه أصر على طلب إجراء معاينة لمكان الضبط تكديبا لرواية شهود الإثبات إذ أن معاينة النيابة اقتضت على بيان الوصف العام



لمكان الضبط دون بيان ابعاد مسكن الطاعن وملحقاته والتي فيها القول الفصل على كذب الشهود لما هو ثابت من أن الحجرة التي قيل بوجود المخدر فيها كائنة استقلالا في القسم البحري من المنزل وتتصل بالخارج وأن الطاعن كان وقت الضبط نائما في حجرة إحدى زوجاته على بعد مئات الأمتار من هذه الحجرة ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب الجوهري أخذاً بمعاينة النيابة وأن الوصف الثابت فيها يتفق مع تصوير شاهدي الإثبات لكيفية ضبط الواقعة وأن هذه المعاينة حصلت في حضور الطاعن وهو مالا يصلح رداً على دفاعه ويدل على عدم فهم المحكمة لهذا الدفاع على الوجه الصحيح فضلاً عن أن الطاعن قد حضر تلك المعاينة دون أن يكون معه محام مع وجوب ذلك إعمالاً للسادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب حضور محام أثناء التحقيق في مواد الجنائيات .

وحيث إن الحكم المظنون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها عرض إلى دفاع الطاعن "بطلب إجراء معاينة تكميلية لمكان الحادث قولا بأن هناك قصورا في معاينة النيابة إذ لم تبين فيها مساحة المكان المسور والأبعاد" . ثم رد الحكم على هذا الدفاع في قوله "إنه لا محل لإجراء معاينة تكميلية لمكان الحادث إذ أن الوصف الثابت فيها يتفق مع تصوير شاهدي الإثبات لكيفية ضبط الواقعة ولا يمكن القول أن هناك قصورا في معاينة النيابة التي حصلت في حضور المتهم الذي لم يبد في أثناءها اعتراضا ومن ثم ترى المحكمة أن التهمة ثابتة بثبوتها قاطعا من أقوال شاهدي الإثبات التي نظمتهن إليها". لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يتضمن الرد الكافي على ما طلبه المدافع عن الطاعن تبريرا لرفضه ذلك بأنه متى كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات في شأن كيفية ضبط الواقعة وأن الوصف الثابت في معاينة النيابة يتفق مع تصويرهما للحادث فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا محل للنفي عليها لعدم توليها إعادة المعاينة بمعرفة لأنه من المقرر أنه متى كان هذا الطلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استعالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة كما هو واقع الحال في الدعوى وهو

ما لا يجادل الطاعن فيه فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة بإجابته ولا يغير من ذلك ألا يكون محامى الطاعن قد حضر المعاينة التى أجرتها النيابة ذلك أنه فضلا عن أنه من المقرر أن المعاينة التى تجريها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم إذ أن تلك المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم إذا هى رأت لذلك موجبا وكل ما يكون التهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعاينة من نقص أو صيب حتى تقدرها المحكمة وهى على بينة من أمرها كما هو الشأن فى سائر الأدلة . فضلا عن ذلك فإن الثابت أن الطاعن كان حاضرا بشخصه وقت إجراء تلك المعاينة ولا محل لما يشير فى شأن عدم حضور محاميه أثناءها إذ أن المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية التى يتمسك بها خاصة باستجواب المتهم فى الحالات وبالشروط المبينة فيها ومن ثم فإن ما ينهأه على الحكم المطعون فيه يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وبطرس عوض الله .

(٧٢)

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) قتل عمد . " نية القتل " . محكمة الموضوع .

قصد القتل . ماهيته : أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . ادراكه بالظروف  
المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره  
في نفسه . استخلاص هذه النية . موضوعي .

(ب) سبق الاصرار . ظروف مشددة .

سبق الاصرار . ماهيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . استخلاص القاضي  
لها من وقائع خارجية . ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع  
هذا الاستخلاص .

(ج) حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة من جماع  
الأدلة المطروحة عليها سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة . متى كان ما حصله الحكم  
منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .

١ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف  
المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره  
في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة  
موكول لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .



٢ — سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق . فلا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد على السنة الشهود وإنما يكفي أن يكون مستنبطا بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ليلة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الضواحي محافظة الاسماعيلية : قتل جعفر محمد عطية عمدا مع سبق الاصرار بأن عمدا العزم على قتله وأعدا لذلك آلات حادة واصطحباه إلى مسكن الأول ثم فاجآه بطعنات في جسمه قاصدين من ذلك ازهاق روحه فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته — وقد ارتكبا هذه الجناية بقصد ارتكاب جنحة أخرى هي انهما في الزمان والمكان مالتى الذكر مرقا حافظة النقود ومحتوياتها المينة وصفا وقيمة بالأوراق والملوكة للجنى عليه . وطلبت إلى السيد مستشار الإحالة إحالتها على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ ، ٣/٢٣٤ ، ١/٣١٧ ، ٤ — ٥ من قانون العقوبات فقرر سيادته بذلك ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت بحضورها وباجماع الآراء بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من القانون ذاته بمعاقة كل من المتهمين بالاعدام — وقدرت عشرة جنحيات أتعابا لكل من المحامين المتدينين . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض

وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعنين .

## المحكمة

حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية القتل العمد مع سبق الاصرار المرتبط بجنحة سرقة قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وخطأ في الاسناد ، ذلك أن المحكمة استخلصت نية القتل من مجرد القول بأن المجنى عليه من تجار الماشية وباع البعض منها يوم الحادث وأن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد سرقة أمواله في حين أن مهنة المجنى عليه تقتضى منه أن يبيع الماشية يوميا وقد تدر مهنة الطاعن — باعتباره جزارا — ما تدره تجارة الماشية على المجنى عليه ومن ثم فإن هذه الواقعة لا تؤدي في حكم اللزوم العقل إلى توافر قصد القتل . ثم إن الأوراق خلت من شاهد رؤية واحد رأى الطاعن الأول وهو يرتكب جريمة القتل أو يشترك في ارتكابها وكل ما شهد به والد هذا الطاعن أنه سمع مشاحنة بجاء عند باب الحجر — وهو رجل مسن كفيف البصر وكان المصباح عبارة عن فتيل — فرأى المجنى عليه والطاعنين دون أن يذكر أنه شاهد أيهما يرتكب فعل القتل ، كما أن الوقائع التي استخلص منها الحكم توافر ظروف سبق الاصرار لا تؤدي لزوما إليه طالما أن الطاعن لم يكن في حاجة إلى تقود ولم يرد في الأوراق أنه كان مهيمنا على الموقف أو أنه استولى على مال المجنى عليه وما تقاضاه من الطاعن الثاني إنما كان ثمنا لسكوته من جريمة قد تكون وليدة السامة وغير مبيت عليها من قبل . ثم إن الحكم لم يبين صاحب الضربة القاتلة من بين الطاعنين ولم يثبت أن الطاعن الأول كان يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبئا . فضلا عن أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن الأول حتى أنه لم يذكر اسمه ضمن أسبابه واختلط عليه الأمر فكان يشير إليه بما يجب الإشارة به إلى الطاعن الثاني مما أدى بالمحكمة إلى أنها نسبت إليه من الوقائع ما هو منسوب إلى الطاعن الثاني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله : ” إن تاجر الأغنام جعفر محمد عطية — المجنى عليه — باع في يوم ١٩٦٢/٤/٤ أضناما

بمبلغ ٢٦ ج بسوق فايد وهو السوق الذى اعتاد وزميله السيد الحسينى الغلبان  
 تاجر الأغنام أنه يتردد عليه كل أسبوع ، ولما فرغ المحجنى عليه من بيعه فى ذلك  
 اليوم استدرجه القصابان أنور عبد القادر حسب وأحمد عبد الرحيم مرزوق  
 الطاعنان الأول والثانى — واللذان يعملان معا بعين غصبه ويقيان بسر ابيوم  
 بدائرة قسم الضواحي بالاسماعيلية — استدرجاه إلى دار أولها وقد تظاهرا  
 باستضافته ليقضى الليل معهما وهما يطويان فى خيثة نفسيهما ما عقدا العزم  
 عليه من قبل من الإنفراد به وقتله بقصد الاستيلاء على مامعه من نقود ، ولما بلغ  
 المتهمان والمحجنى عليه الدار — وكان فاوى إبراهيم أحمد قد شاهداهم قبيل الغروب  
 وهم فى طريقهم إليها — اقترشوا الحصير بحجرة ملحقة بالدار ومكثوا يتبادلون  
 الحديث حتى إذا ما ظل المحجنى عليه سادرا فى طمأنينته وأمنه فى كنف المتهمين  
 إلى ما بعد منتصف الليل انقض عليه المتهمان وماجلاه بعدة طعنات قوية من آلة  
 حادة "سكين" واستخناه بعدة جروح فى أكثر من موضع من جسمه ومن بينها ما جاء  
 نافذا وفى أجزاء قاتلة ثم ذبحاه من عنقه ذبح الشاة قاصدين لإزهاق روحه  
 فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته  
 وشفعا ذلك بتنفيذ ما قصدها من قبل فاستوليا على حافظة نقوده ومحتوياتها  
 وأقبل السكهل عبد القادر حسب الحاكم — والد المتهم الأول والذى  
 يرقد فى حجرة أخرى — على أثر الضجيج مستشعرا أن حدثا يقع  
 بالحجرة الملحقة بالدار فهاله أن يرى المحجنى عليه جثة هامدة ومسجاة أمام  
 المتهمين فلامهما على جرمهما بيد أن المتهم الثانى أغلظ له فى القول فلم يسمعه إلا أن  
 يؤثر السلامة وأن يعود إلى فراشه أما المتهمان فقد عمدا إلى وضع الجثة فى جوال  
 جراه فى جنح الظلام إلى خارج الدور بسر ابيوم وبعيدا عنها ثم ألقيا بالجوال  
 وبه الجثة فى زراعة ترمس حيث عثر عليها محمد سليمان خفاجه بعد ظهر اليوم التالى  
 ثم استطاع إبراهيم محمد خفاجه — ابن عمه — أن يقتنى آثار جوال الجوال التى  
 خلفها المتهمان فيما بين تلك الزراعة ودار المتهم الأول وكان أن اتسدى تحت  
 اشراف النقيب رشاد الحو معاون عين غصين إلى تلك الدار حيث عثر على دماء  
 آدمية بها وأمامها ، وبعد أن تخلص المتهمان من جثة المحجنى عليه بما شطر مقهى  
 أحمد الدمرانى حيث احتسبا شايًا قدمه لهما رزق أحمد الدمرانى ، وفى الصباح  
 ابتاع المتهمان من القصاب حسن عبد الله حسن ذبيحة وانقدها الثمن مما استوليا



عليه من تقود المجنى عليه . بيد أن المتهم الثاني ما لبث أن أثر الفرار بنفسه إلى بلدته برويس بالوجه القبلي بعيدا عن مسرح الجريمة وبقى بها إلى أن ألقى القبض عليه . وقد استعرف الكلب البوليسى على المتهمين بعد أن اشتهم الجوال الذى كانا قد أودعاه جثة المجنى عليه ، كما استعرف على المتهم الأول بعد أن شم جلياب وفانلة عثر عليهما على مقربة من مكان الحادث واعترف المتهم الأول باقترافه الحادث مع المتهم الثانى بقصد سرقة تقود المجنى عليه . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال عبد القادر حسب الحاكم والقصاب حسن عبد الله حسن ابن عم الطاعن الأول — وفاوى إبراهيم أحمد ورزق أحمد الدمرانى والسيد الحسينى الغلبان ومن تعرف الكلب البوليسى وما ثبت من التقرير الطبى الشرعى وتقرير قسم المعامل الكيماوية فضلا عن اعتراف الطاعن الأول . واستظهر الحكم نية القتل فى حق الطاعن الأول وزميله الطاعن الثانى فى قوله ” ونية القتل هنا ثابتة ثبوتا أكيدا لامراء فيه من اقدام المتهمين على طعن المجنى عليه بآلة حادة فاطمة من شأنها أحداث القتل وازهاق الروح عدة طعنات فى مواضع قاتلة فضلا عن ذبحه من عنقه كما تذبح الشاة وهو امر يمارسه المتهمان ويعرفان أن مثله يؤدى لامحالة إلى الموت “ . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتتم عما يضره فى نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكول لقاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، ولما كان ما أورده الحكم تدليلا على قيام هذه النية سائغا واضحا فى اثبات توافرها لدى الطاعنين ، فإن ما ينهه الطاعن الأول على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما تظمن اليه من أدلة وعناصر فى الدعوى بما فى ذلك القرائن ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التى أقام عليها قضاءه بادانة الطاعنين ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن ما ينهه الطاعن الأول على الحكم من قالة الفساد فى الاستدلال لحلوا التحقيقات من شهود رؤية لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير الأدلة التى اطمأنت إليها المحكمة مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال شاهد الاثبات

عبد القادر حسب الحاكم — والد الطاعن الأول — بحاله مأخذه الصحيح من أقواله في التحقيقات المضمومة، وكان ما يثيره الطاعن من أن والده كفيف البصر وأن المصباح مجرد قنبل لا يساعد على الرؤية مردودا بأنه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار هذا الدفاع، فلا يقبل منه طرحه لأول مرة على هذه المحكمة، فضلا عن أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحته بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض، أما القول بأن شهادة هذا الشاهد لا تفيد أنه رأى أيا من الطاعنين أثناء مباشرة فعل القتل فإنه مردود بأن لمحكمة الموضوع أن تثبت حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج من الاقتضاء العقلي والمنطقي كما هي الحال في الدعوى المطروحة. لما كان ذلك، وكان الحكم قد استظهر سبق الإصرار في قوله "أما عن ظرف سبق الإصرار فثبت من اتفاق المتهمين الطاعنين معا على جريمة قتل وإعداد السكن اللازم لتنفيذها واستدراجهما المجنى عليه إلى دار والد أولهما واستصحابه معهما إلى الجحرة الملحقة بتلك الدار حيث فاجأه في سكون الليل وهو آمن وقتلاه وذلك تنفيذا لما اتوياه من سرقة ما يحمله من نقود"، وما ساقه الحكم فيما تقدم سائق ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معروف به في القانون، ذلك بأن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره. أما ما يقوله الطاعن الأول من أنه لم يكن في حاجة إلى المال وأن ما تقاضاه من الطاعن الثاني إنما كان ثمننا لسكوته عن الجريمة التي لم يكن مهيمنا عليها فإنه من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حدد في بيان كاف الأفعال التي قارفها كل من الطاعنين بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين



دانهما بهما ، وإذا أثبت الحكم في حق الطاعنين اتفاقهما على قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بقصد سرقة نقوده ، ووجودهما معا على مسرح الجريمة وقت مقارقتها واتحاد نيتهما على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهما الإجرامي إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنها في المسؤولية الجنائية باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمتي القتل والسرقة ، وليس بلازم والحال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهما على حدة ، ولما كان الحكم قد امتنع أن الطاعنين قد استعملوا السكين في أحداث القتل وهي آلة - على الصورة التي أوردها الحكم - تحدث الموت - وقد تحقق بها القتل فعلا ، فإنه لا يقدح في ثبوت الواقعة عدم ضبط الآلة المستعملة في الحادث . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن الأول على الحكم من حالة التناقض في التسبب والخطأ في الاسناد والاخلال بحق الدفاع بعدم الرد على دفاعه ، فإنه جاء قولاً مرسلًا إذ لم يبين في أسباب طعنه وجه تناقض الحكم وخطأه في الاستناد ، وكانت الأسباب قد خلت من التناقض فضلا عن أن الأدلة التي عول عليها الحكم في قضائه لها ما أخذها الصحيح من المفردات المضمومة ، وكان الطاعن لم يحدد كذلك ماهية الدفاع الذي أغفل الحكم الرد عليه لمراقبة ما إذا كانت المحكمة قد تناولته بالرد من عدمه ، وهل يعد من أوجه الدفاع الجوهرية التي تستلزم من المحكمة ردا أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي يعتبر الرد عليه استفادًا من القضاء بالادانة استفادًا إلى الأدلة التي أوردها المحكمة في حكمها ، وفُضِّلَ عن ذلك فإنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن قد اقتصر على إنكار مقارفة الجريمة وإلقاء تبعاتها على الطاعن الثاني وهو دفاع موضوعي لا يستلزم من المحكمة ردا صريحا ، ومع ذلك فقد عرض الحكم إلى هذا الدفاع وأطرحه في قوله هذا ولا تلتفت المحكمة إلى ما أثاره المتهم الأول - الطاعن الأول - في قول له من أن المتهم الثاني وحده قد انفراد باقتراف الحادث وبطعنه المجنى عليه واستيلائه على نقوده وأن ما أسهم به هو مجرد مشاركة المتهم الثاني في قتل جثة المجنى عليه بعيدا عن مسرح الجريمة إلى الزراعات وحسب المحكمة لاعتباره مسئولًا كفاعل أصيل في اقتراف الجريمة أنه استدرج والمتهم الثاني المجنى عليه في الجيرة الملحقة بدار والده هو وأن والده قد أكد في التحقيقات بأنه حينما سمع وهو في حجرتة بالضجيج هرع إلى الجيرة الأخرى وهناك لقي المجنى عليه جثة هامدة ومسجاة على



الأرض والمتهمان يقفان إلى جواره ، كما أنه وقد وجد بجثة المجنى عليه أكثر من عشرين جرحاً قطعياً فضلاً عن تمزق في جيب صدريه توصلنا للاستيلاء على نقوده ، بل واقتسام المتهم الأول تلك النقود مع المتهم الثاني ، كل ذلك إن دل على شيء فإنما يدل بيقين وبحق على أن الاعتداء الذي وقع على المجنى عليه لم ينفرده به المتهم الثاني وحده وإنما أسهم معه فيه ولا شك المتهم الأول ، وهو رد كاف — وصائب في أطراح دفاع الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستناد والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم عول في ادانته على أسباب غير ثابتة في أوراق الدعوى ومن غير أن يشهد ضده شاهد رؤية وإنما بنى قضاءه بالإدانة على قرائن لا ترق إلى مرتبة الدليل مع أنه لا يحق الحكم بالإدانة لمجرد هذه القرائن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى — كما صلب البيان — بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المرتبط بجنحة مرققة التي دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان الحكم قد عرض إلى دفاع الطاعن الثاني الموضوعي وأطرحة في قوله "ومن حيث إن المتهم الثاني جنح إلى انكار التهمة المسندة إليه سواء بالتحقيقات أو بالجلسة ودفعها بأنه لا يعرف المجنى عليه وبأنه كان بعيداً عن مسرح الجريمة إبان وقوعها إذ كان في سوق عين غصين منذ الساعة ٦ حتى الساعة ١٠ مساءً ثم نام أمام مقهى جابر البرولس وبإذن منه حتى بكورة اليوم التالي وأضاف بأنه حاول جابر البرولس في محل الخضار في الساعة ٩ مساءً . وإذا سئل هذا الأخير في التحقيقات عن ذلك كله ، وأضاف بأنه سافر إلى بلدته برويس في الوجه القبلي ظهر اليوم التالي وذلك ليرعى والديه اللذين أقعدتهما الكهولة عن مواصلة أعباء الحياة ... وأن المحكمة لا تعول على انكار المتهم الثاني ولا إلى ما أثاره من دفاع ، وذلك لما ثبت مما قرره المتهم الأول وشهد به الشهود على النحو بادي الذكروه وما اطمانت إليه المحكمة ووثقت به وعولت عليه ، خاصة أن المتهم المذكور لم يستطع دحض ذلك بما يهدر

أو يـضعـف مـن قـيـمـتـه ، وقـد كـذبـه شـاهـدـه جـابـر البـردـيـسـي فـي كـافـة مـا ادـعـاه هـذا فـضـلا عـن أن مـمـا يـزـيـد المـحـكـمـة اطمـئـنـانـا و يقـيـنـا إـلـى إدانـة هـذا المـتـهـم مـن جـهـة أـخـرى تـعـرف الكـلب البـولـيـسـي عـلـيـه عـقـب شـم الجـوـال الـذـي عـثـر بـه عـلى جـنـة المـجـنـى عـلـيـه و لـيـس هـذا فـحـسـب بـل و مـبـادـرتـه — أـى المـتـهـم — إـلـى الـهـرب إـلـى بـلدـتـه عـقـب ارتـكـابـه الحـادـث“ . لـمـا كـان ذـلـك ، و كان مـا سـاقـه الحـكـم المـطـعـون فـيـه مـن أدلـة تـبـرير لـقـضائـه ، و ما أوردـه مـن عـناصـر ردـا عـلى دـفاع الطـاعـن الـثـانـي المـوضـوعـى لـه — جـمـيـعـه — أصـلـه الصـحـيـح مـن أـوراق الدـعـوى مـمـا يـنـفـي عـن الحـكـم قـالـة الخـطـأ فـي الإسـناد . لـمـا كـان ذـلـك ، و كان الحـكـم المـطـعـون فـيـه قـد أورد عـلى ثـبوت الواقـعـة فـي حـق الطـاعـنـين أدلـة مـستـمـدة — كـما سـلف البـيـان — مـن أقـوال شـهـود الإثبات و اعتراف الطاعن الأول و من التقرير الطبي الشرعي و تقرير قسم المعامل الكيماوية و من تعرف الكلب البوليسي . و هي أدلة و قرائن سائغة مـن شـأنـها أن تـؤدـى إـلـى مـا رتبـه الحـكـم عـلـيـها ، و كان لا يـلـزم الاستـخلاص صـورـة الواقـعـة الـتى تـرتـسم فـي و جـدان المـحـكـمـة أن يـكون هـذا الاستـخلاص قـد ورد عـلى ألسـنة الشـهـود و إنـمـا يـكـفـى أن يـكون مـستـنبـطـا بـطـريق الاستـنتاج و الاستـقراء و كافـة المـمـكـنـات العـقـليـة مـا دام ذـلـك سـلـيـا متـفـقا مـع حـكم العـقل و المنطق و هو مـا لم يـخـطـئـه الحـكـم فـيـه . لـمـا كان مـا تـقـدم ، فـان الطـعن يـكون عـلى غـير أساس مـتـعـيـنا رـفـضـه .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة في الميعاد طبقا لما هو مقرر في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض و قدمت مذكرة برأيها في الحكم انتهت فيها الى طلب اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعنين .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعنين وأورد على ثبوتها في حقيهما أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليهما على ما سلف بيانه في معرض التصدي لأوجه الطعن المقدمة من الطاعنين . كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون وإعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من استطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل اصدار الحكم بالإعدام وصدوره باجماع اراء أعضاء

المحكمة ، وقد جاء الحكم سلبا من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليهما على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ويتعين لذلك اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليهما أنور عبد القادر حسب وأحمد عبد الرحيم مرزوق .



## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار وضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، وبطرس زغلول .

( ٧٣ )

### الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ القضائية

(١) حكم . " وصف الحكم " . " الحكم الحضورى الاعتبارى " .

متى يعتبر الحكم حضوريا اعتباريا ؟ إذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا . المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية .  
المعبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى منطوق الحكم .

(ب) استئناف . " ميعاده " . " ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى " . حكم . نقض . " أحوال الطعن بالنقض " .  
" الخطأ فى تطبيق القانون " .

ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى : لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه للحكم عليه . المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال .

(ج) استئناف . " ميعاده " . نظام عام . نقض . " أسباب الطعن " .  
" ما يقبل منها " .

ميعاد الاستئناف . من النظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - تنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر

الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا " فإذا كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى ومع ذلك قضت المحكمة حضوريا بالعقوبة ، فإن مؤدى تطبيق للنص المتقدم أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضوري اعتباري ، ذلك أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم .

٢ - معاد استئناف الحكم الحضوري الاعتباري وفقا للسادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه للحكوم عليه . فإذا كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم فإن الحكم الغيابي الاستئنافي - المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء معاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول لاستئناف شكلا .

٣ - معاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعن بأنه في يوم ١٧/٢/١٩٥٩ بدائرة قسم روض الفرج : أملى شيكا بون رصيد لكامل جرجس تادرس بسوء نية ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١/٨/١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام بحبسه شهرا مع النغل وكفالة ٣ ج بلامصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غاييا بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦١ بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقريره بعد الميعاد القانوني . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته

بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبأياد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد على الرغم من أن الحكم المستأنف وصف خطأ بأنه حضوري في حين أن واقع الأمر أنه صدر في غيبة الطاعن والأحكام الغيابية والحضورية اعتبارا لا يبدأ ميعاد الاستئناف فيها إلا من تاريخ إعلانها والثابت من الأوراق أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم فيكون استئنافه مقبولا شكلا ، وإذا كان الطاعن لم يثر هذا الأمر أمام محكمة ثاني درجة إلا أن من حقه أن يتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

وحيت إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه أعطى للمجنى عليه بسوء نية شيكات لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بحبسه شهرا مع الشغل . فاستأنف الطاعن هذا الحكم . ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض فيه وقضى في المعارضة بتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بمحيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي اجلت إليها الدعوى ومع ذلك قضت المحكمة حضوريا بالعقوبة ، وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم مذرا مقبولا " فان مؤدى تطبيق هذا النص أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضوري اختياري وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقا للمادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية إلا من



تاريخ اعلانه للحكم عليه . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم ومن ثم فإن الحكم الغيابي الاستثنائي — المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا والاحالة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاعن لم يثر هذا الأمر أمام محكمة الموضوع إذ أن ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، وبطرس زفلول .

( ٧٤ )

### الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٤ القضائية

وصف التهمة . ملاح . ظروف مشددة . تقض . " أحوال الطعن بالنقض " .  
" الخطأ في تطبيق القانون " . " سلطة محكمة النقض " .

على المحكمة تقيس الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفياتها وأوصافها وتطبق نصوص القانون  
عليها تطبيقاً صحيحاً . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . ما دامت الواقعة المرفوعة بها  
الدعوى لم تتغير . وبشرط مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات  
الجنائية . مثال في جريمة إحراز سلاح .

المحكمة مكلفة بأن تقيس الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفياتها وأوصافها ،  
وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح  
هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير ، وليس عليها فى ذلك  
إلا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات  
الجنائية . ومن ثم كان لزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة حالة المتهم  
الجنائية تحت نظرها وتضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى سرقة  
أن تعدل تهمة إحراز السلاح المسندة إليه بإضافة الظروف المشددة المنصوص عليه  
فى المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر واو كان لم يرد بأمر الإحالة  
أو التكليف بالحضور ، بشرط أن تنبه المتهم إلى هذا التغير وأن تمنحه أجلاً  
للاستعداد إذا طلب ذلك ، أما وهى لم تفعل وقضت بحبس المظنون ضده  
سته شهور تطبيقاً للمادة ٢/٢٦ من القانون سالف الذكر والمادة ١٧ من قانون

العقوبات فإن الحكم يكون منظوياً على خطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ يقتضى نقض الحكم وتصحيحه لولا أن المحكمة لم تنبه لأثر الظرف المشدد ولم تنبه الدفاع عن المتهم إليه لتنبهاً له فرصة إبداء دفاعه فيه مما يقتضى أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ١٩٦٢/١/٢١ بناحية طنوب مركز تلا محافظة المنوفية : حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مشتملاً "مسدس" وطلبت بأمر إحالتها المؤرخ ١٩٦٢/٣/١٦ محاكمته بالمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ١ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات شبين الكوم دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضوره بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٩ عملاً بمواد الاتهام والمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة ستة أشهر ومصادرة السلاح المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات وقد ردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون ٤ إذ دان المطعون ضده بجرمة احراز سلاح ناري ( مسدس ) بغير ترخيص وقضى بحبسه ستة شهور والمصادرة قد شبه قصور في التصيب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الثابت من ملف الدعوى إرفاق صحيفة حالة المطعون ضده الجنائية وأنه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة فكان يتعين على المحكمة أن تسبغ على الواقعة المطروحة عليها الوصف القانوني الصحيح وأن تعدل التهمة بإضافة الظرف المشدد ولو لم يذكر في أمر الإحالة بشرط أن تنبه المتهم إلى التغيير الذي تجريه وأن تمنحه



أجلا للاستعداد إذا طلب ذلك ، ولما كانت المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على عقاب من يحرز سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها في الجداولين ٢ و ٣ بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان من الأشخاص المذكورين في الفقرات من (ب) إلى (و) من المادة السابعة من هذا القانون وتشير الفقرة (ج) من هذه المادة إلى من سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة مما كان يقتضى من المحكمة أعمال حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ والقضاء بالعقوبة المنصوص عليها فيها ، أما وهي لم تفعل وطبقت في حق المطعون ضده المادة ٢/٢٦ التي تنص على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وقضت بحبس ستة شهور اعمالا المادة ١٧ من قانون العقوبات فان حكمها يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لأنه في ليلة ١٩٦٢/١/٢١ حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مشتملا (مسدس) . وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (١) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق به ومحكمة الجنايات دائرة المستشار الفرد قضت بحبس المطعون ضده ستة شهور مع الشغل ومصادرة السلاح وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس وطبقت في حقه مواد الاتهام والمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . وقد حصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في قوله : "إن النقيب محمد فريد جمال الدين معاون مباحث مركز تلا علم من التحريات السرية أن المتهم جلال ابراهيم السيسى - المطعون ضده - يحرز أسلحة نارية بغير ترخيص فاستصدر إذنا من النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله وفي ليلة ١٩٦٢/١/٢١ انتقل الملازم مفير أمين إلى منزل المتهم جلال ابراهيم السيسى بناحية طنوب لتفتيشه تنفيذا لإذن النيابة وكان في رفقة المخبر أحمد سيد أحمد صبرة وقد أسفر التفتيش عن ضبط مسدس كان مخبأ وسط كوم من القش" . واستند الحكم في إدانة المطعون ضده على أدلة مستمدة من أقوال الضابط والشرطي السرى ومما ثبت من التقرير الطبي الشرعى . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن صحيفة

الحالة الجنائية للمطعون ضده معلاة تحت رقم ٣ ملف ومؤرخة ١٩٦٢/١/٢٤ وتتضمن سبق الحكم عليه في ١٩٦٠/١١/٩ حضوريا بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين لسرقة وفقا للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات بحكم أصبح نهائيا ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على عقاب من يحرز سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها في الجداولين ٢ و ٣ بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان من الأشخاص المذكورين بالفقرات من (ب) إلى (و) من المادة السابعة من هذا القانون ، وقد نصت الفقرة (ج) من هذه المادة إلى من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة أو في جريمة أخرى من الجرائم التي حددتها مما مقتضاه عدم التزول بالعقوبة في هذه الحالة — عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات — عن عقوبة السجن — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفا وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم كان لزاما على المحكمة — وقد كانت صحيفة حالة المتهم الجنائية تحت نظرها وتضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة — أن تعدل التهمة بإضافة للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور بشرط أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلا للاستعداد إذا طلب ذلك ، أما وهي لم تفعل وقضت بحبس المطعون ضده ستة شهور تطبيقا للمادة ٢/٢٦ من القانون سالف الذكر والمادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون ، ولما كان هذا الخطأ يقتضى نقض الحكم وتصحيحه لولا أن الحكم لم يتنبه لآثر الظرف المشدد ولم ينبذ الدفاع عن المتهم إليه لتنبه له فرصة إبداء دفاعه فيه مما يقتضى أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٤

بقيادة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس زقلول .

( ٧٥ )

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . إعلان . دعوى . " نظرها " . " حجزها للحكم " .  
" إعادتها إلى المرافعة " .

حتى مع إعلان الدعوى بداءة فعل أطرافها تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ، طالما  
كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم .  
وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها إما بإعلانهم لانقضاء أو ثبوت حضورهم وقت التعلق  
بالقرار .

(ب) إعلان .

الإعلان لا يثبت إلا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله . عدم جواز  
الاستدلال عليه بأى دليل آخر مستمد من غير ورقة الإعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا  
الدليل .

(ج) حكم . " تسبيب . بيانات التسبيب " . بطلان .

عدم إفصاح الحكم المطعون فيه عن أخذه بأسباب الحكم المتأنف . إنشائه لنفسه  
أسباباً جديدة . إغفاله الإشارة إلى النص الذى حكم بموجبه . بطلانه . إثارته فى ديباجته  
إلى المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها . لا يعضه من هذا البطلان . ما دام لم  
يفصح عن أخذه بهذه المواد .

(د ، هـ) حكم . " تسبيه . تسبيب معيب " .

(د) على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة فى الدعوى . ليس لها أن  
تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات .



(د) الأدلة في المواد الجنائية : متسادة . بكل بعضها بعضا . منها مجمعة تكون مقيدة للقاضي . سقوط أحدها أو استبعاد . أثره : تذاخر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي اتبعت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فلتت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

(و) - تقض . "الطعن بالنقض" . "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .  
الطعن بطريق التقض : إعدام قبوله في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .  
المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - إنه وإن كان الأصل - متى صح الإعلان بداءة - أن يتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى - طالما كانت متلاحقة - حتى يصدر الحكم فيها ، إلا أنه من جهة أخرى إذا بدا للحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها إلى المرافعة استئنفا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم على الوجه المتصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .

٢ - الإعلان لا يثبت إلا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله ، لأنه متى رسم القانون شكلا خاصا للإجراء من إجراءات الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مستمد من غير ورقة الإعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف بل أنشأ لنفسه أسبابا جديدة وقد أغفل الإشارة إلى النص الذي حكم بموجبه فإنه يكون باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أنه أشار في ديباجته إلى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها مادام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد في حق الطاعن .

٤ - يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من التحقيقات .

• — الأدلة في المواد الجنائية متسادة بكل بعضها البعض الآخر فتكون حقيقة القاضي منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

٦ — تنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه " لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا " . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا اعتباريا وكان قابلا للمعارضة فيه بالشروط المبينة بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . فإن الطعن المقدم من الطاعنة عن هذا الحكم يكون غير جائز قانونا ويتمين القضاء بذلك .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن الأول وانحر بأنهما في يوم ١٩٥٩/٥/٧ بدائرة مركز منهور : أولا — تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل حلمى المنياوى واصابة مصطفى أمين صالح ومحمد سيف الدين تيمور بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم اتباعهما اللوائح بأن قاد أولهما سيارة بكيفية يتجهم عنها الخطر — ولم يهدىء من سيرها عند مفترق الطريق فاصطدم بسيارة المتهم الثانى الذى كان يقودها على يسار الطريق ولم يهدىء بدوره من سرعتها حين وصل الى مفترق الطرق فأصيب المجنى عليهم بالإصابات الموضحة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة أولهم . وثانيا — قادا سيارتين بكيفية يتجهم عنها الخطر بأن لم يهدئا من سير السيارتين عند اتجاهاهما عند مفترق الطرق . وثالثا — المتهم الثانى أيضا لم يلتزم الجانب الأيمن للطريق أثناء قيادته السيارة . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وبالمواد ١/٧٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وبالمادتين ٤ و ٢ من قرار وزارة الداخلية الصادر فى ١٩/١٢/١٩٥٥ . وقد ادعت السيدة / زبيدة

عبد الوهاب عبد الرازق والسيد / عبد الحميد محمود المياوى والسيد / حسن محمود المياوى والدكتور عبد السلام محمود المياوى بحق مدنى قبل المتهمين والشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية والسيد / فليب جرجس حبشى وشركة القاهرة للتأمين - بصفتهم مسئولين عن الحقوق المدنية بمبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة دمنهور الجزئية دفع الحاضر عن شركة القاهرة للتأمين بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الضمان .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات : أولا - بتغريم المتهم الأول مائة جنيه وحبس المتهم الثانى ستة مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لوقف التنفيذ . وثانيا - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الموجهة الى شركة القاهرة للتأمين . وثالثا - برفض الدعوى المدنية ضد شركة مصر للملاحة البحرية . ورابعا - بإلزام المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية فليب جرجس حبشى متضامنين بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض للمدعين بالحق المدنى ونصف مصروفات الدعوى المدنية . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين والمسئول المدنى - فليب جرجس - والمدعين بالحقوق المدنية . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٢ حضوريا اعتباريا للشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية وحضوريا للباقيين : أولا - بقبول استئناف المتهم الأول شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . وثانيا - بقبول استئناف المتهم الثانى والمسئول بالحق المدنى شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الثانى بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعين بالحق المدنى المصروفات المدنية بالنسبة لهذا الشق ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة عن الدرجتين . وثالثا - بقبول استئناف المدعين بالحق المدنى شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية بصفتها مسئولة بالحق المدنى أن تؤدى للمدعين بالحق المدنى متضامنة مع المتهم الأول عشرة آلاف جنيه تعويضا والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة ورفضت ما عدا ذلك ،



فعارضت الشركة العربية المتحدة في هذا الحكم ، وقضى في معارضتها بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٦١ بعدم قبول المعارضة لرفعها من حكم غير قابل لها . فطعن الطاعن الأول في الحكم الصادر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٢ بطريق النقض كما طعنت الشركة العربية المتحدة ( الطاعنة الثانية ) في الحكم ذاته وفي الحكم الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٢ .

## المحكمة

أولا - عن الطعن المقدم من الطاعنة الثانية "المستولة عن الحقوق المدنية" -  
عن الحكم الصادر في ١٩٦٢/٢/٢٧ .

من حيث إنه لما كان يبين من الحكم المؤرخ ١٩٦٢/٢/٢٧ أنه قد صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة إلى الطاعنة الثانية - المستولة عن الحقوق المدنية - وكان قابلا للمعارضة فيه بالشروط المبينة بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وقت أن بادرت الطاعنة إلى الطعن فيه بطريق النقض . وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه : " لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا " ، فإن الطعن المقدم من الطاعنة عن هذا الحكم يكون غير جائز قانونا ويتعين القضاء بذلك ومصادرة الكفالة المسددة عنه وإلزامها المصاريف المدنية وإبقاء الفصل في الإلزام بمقابل أتعاب المحاماة إلى حين بحث الطعن المقدم من هذه الطاعنة عن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٦ .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول عن الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٢/٢/٢٧ والطعن المقدم من الطاعنة الثانية عن الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ قد استوفيا الشكل المقرر في القانون .

ثانيا - عن الطعن المقدم من الطاعن الأول "جلال أحمد فهمي" عن الحكم الصادر في ١٩٦٢/٢/٢٧ .

من حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل والإصابة الخطأ قد انطوى على بطلان ، كما أخطأ في الإسناد وأخل بشقه في الدفاع . وفي ذلك يقول إن دفاعه قام أساسا على أن سائق السيارة النقل — المتهم الثاني معه في الدعوى — عندما انحرف بها إلى اليمين استعرض الطريق واستغرق العرض كله بطول السيارة وأنه ( أى الطاعن ) اضطر إلى الانحراف بسيارته إلى أقصى اليمين ليتجنب الاصطدام به وأنه ما كان في استطاعته أن يستمر في هذا الانحراف لوجود منخفض بجوار الطريق يؤدي إلى المزارع مما أدى إلى اصطدام مقدم سيارته بمؤخر السيارة النقل . وقد طلب في دفاعه معاينة مكان الحادث تحقيقا لذلك ولكن المحكمة رفضت هذا الدفاع الجوهري دون أن تحققه قولا منها بأن المعاينة التي أجراها نائب المأمور والنيابة أثبتت عدم وجود هذا المنخفض وهو رد خاطيء لأن كليهما لم تشر إلى وجود المنخفض أو عدم وجوده . كما جاء الحكم باطلا إذ لم يشر إلى نص القانون الذي عاقب الطاعن على موجه ولا يعصمه من هذا البطلان أن يكون قد ذكر المواد التي طلبت النيابة تطبيقها ما دام لم يقل إن هذه المواد التي أخذت بها المحكمة وعاقبت الطاعن بمقتضاها .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الطاعن الأول دفع في المذكرة المقدمة منه لمحكمة ثانى درجة بجلسته ١٩٦٢/٢/٢٧ المصرح له بتقديمها والتي لم يسبقها استيفاء دفاعه شفها بأنه لم يقع خطأ من جانبه وقرر أنه كان يسير سيرا عاديا ولم يكن في مكتته أن يتفادى وقوع الحادث لأنه إذ انحرف إلى اليمين أكثر مما انحرف لأدى ذلك إلى أن تسقط سيارته في المزارع المنخفضة المتخامة للطريق الزراعى على يمين الطريق ، ثم استطرد إلى تفنيد ما قاله الحكم المستأنف في رفض هذا الدفاع من أن معاينة نائب المأمور والنيابة اثبتنا عدم وجود منخفض في مكان الحادث ، وقرر أن ما يقصده هو وجود هذا المنخفض في المزارع إلى جوار الطريق ، وطلب من المحكمة معاينة مكان الحادث لتبين هذه الحقيقة . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض إلى هذا الدفاع رفضه تأحيسا على أن ” هذا القول قد نفته معاينة النيابة التي لم يأت بها ما يدل على وجود أى منخفض بالطريق “

ثم قال في موضع آخر إن معاينة النيابة قد جاءت نافية هذا الزم وأثبت أن الطريق كان ممهدا في الجزء الذي كان يسير فيه المتهم "الطاعن الاول" . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يتعين على المحكمة الاتبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا جند لها من التحقيقات . وكانت المحكمة قد استندت في ادانة الطاعن وفي إطراح دفاعه إلى أن المعاينة التي أجريت في الدعوى تكذبه وأنها جاءت نافية إلى وجود أي منخفض في الطريق مع ما هو ثابت من أن الطاعن حول في تقي وقوع أي خطأ منه على أن المنخفض الذي يقصده يوجد بالمزارع على يمين الطريق وليس في الطريق ذاته ، وقد خلصت المحكمة إلى مساءلته عن الحادث على أساس ما استقر في يقينها من أن انحراف الطاعن بسيارته إلى ناحية سيارة النقل في أثناء سيرها واصطدامه بمؤخرتها لم يكن له ما يبرره سوى عامل السرعة وعدم الانتباه . وكان يبين من المعاينة أنها لا تتضمن ولا تفيد ما أوردته المحكمة في الحكم . وكان دفاع الطاعن يعد طلبا جوهريا — في خصوص الدعوى المطروحة — لتلافيه بواقعة لها أثرها في الدعوى وقد يبنى على تحقيقها أن يتغير وجه الرأي فيها لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية متعادلة بكل بعضها البعض الآخر فتكون عقيدة القاض منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم — لما كان ذلك ، فإن المحكمة تكون قد استندت إلى ما لا أصل له في الأوراق وأخطأت بحق الدفاع ، ولما كان الحكم المطعون فيه فوق ما تقدم وعلى ما يبين من مدوناته ، لم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف بل أنشأ لنفسه أسبابا جديدة ، وقد أغفل الإشارة إلى النص الذي حكم بموجبه ، فإنه يكون باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أنه أشار في ديباجته إلى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد في حق الطاعن — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا ويتعين لذلك نقضه والإحالة مع إلزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

ثالثا — عن الطعن المقدم من الطاعنة الثانية ( الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية ) عن الحكم الصادر ضدها بجلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ .



من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة المقدمة من الطاعنة في الحكم الاستثنائي الصادر بجلسته ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٢ والمعتبر حضوريا ، قد أخطأ في القانون ذلك بأن الثابت في الأوراق أن المحكمة بعد أن حجزت القضية للحكم بجلسته ١٩٦٢/١/٢ أعادتها للرافعة نظرا لتغير الهيئة ، وكلفت النيابة باعلان الخصوم ، ولكنها لم تقم باعلان الطاعنة ، وإذ صدر الحكم في غيبة الطاعنة ، فقد كان من حقها أن تعارض فيه ، ولكن المحكمة رفضت قبول معارضتها واقترضت أنها أعلنت للجلسة التي أعيدت الدعوى للرافعة فيها على الرغم من تسليمها بأن الأوراق خلت من ورقة الاعلان ، وهو ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن الحاضر عن الطاعنة تمسك بأنها لم تعلن للحضور بجلسته المرافعة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بعدم قبول المعارضة المرفوعة من الطاعنة في قوله بأن "النايب من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الشركة المعارضة أعلنت للحضور بجلسته ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ . وبهذه الجلسة حضر وكيلها وظل يباشر الدعوى وترافع فيها بجلسته ١٩٦١/١١/٢١ وبهذه الجلسة حجزت الدعوى للحكم بجلسته ١٩٦٢/١/٢ وفيها لم تحضر الشركة وأعيدت القضية للرافعة بجلسته ١٩٦٢/٢/٦ حيث حضر جميع الخصوم عدا الشركة وبهذه الجلسة حددت المحكمة للنطق بالحكم جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧ بالهيئة الجديدة ، وبالجلسة الأخيرة صدر الحكم واعتبر حضوريا للشركة المعارضة . ولما كان تأجيل الدعوى لجلسات متلاحقة فلم يكن بلازم اعلان الشركة من جديد . وحيث إنه من جهة أخرى فانه على الرغم من أن الشركة تنكر أنها أعلنت بالجلسة التي حددت في ١٩٦٢/٢/٦ فان الثابت من رول الجلسة أن المحكمة أثبتت ورود الاعلانات جميعها أما وقد اختلف اعلان الشركة من أوراق الدعوى فلا يسع المحكمة إلا أن تعتبر الشركة معلنة طبقا للثابت من رول الجلسة " - لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن محكمة ثاني درجة حجزت القضية للحكم بجلسته ١٩٦٢/١/٢ ثم أعادتها للرافعة بجلسته ١٩٦٢/٢/٦ نظرا لتغير الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى ، وكلفت النيابة العامة باعلان الخصوم . وفي الجلسة الأخيرة نظرت المحكمة الدعوى في غيبة الطاعنة ، ثم قررت حجز

القضية للحكم بـ ١٩٦٢/٢/٢٧ حيث قضت بحضوريا اعتباريا بالزامها التعويض المحكوم به ، وكان الثابت أن الطاعنة قد عارضت في هذا الحكم ، وبيئت المحكمة أنها لم تعلن بالجلسة التي أعيدت إليها الدعوى للرافعة ، وقد خلت القضية من ورقة اعلان الشركة كما هو ظاهر من مدونات الحكم - لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول معارضة الطاعنة تأسيسا على أن القانون لا يوجب اعلانها بتلك الجلسة ، وأن اعلانها ثابت من التأشير في الرول باعلان الخصوم ، يكون قد خالف القانون ، ذلك بأنه وان كان الأصل - متى صح الاعلان بداءة - أن يتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى - طالما كانت متلاحقة - حتى يصدر الحكم فيها ، إلا أنه من جهة أخرى إذا بدا الحكم بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها إلى المرافعة استثناءا للسير فيها تحتم دهوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة إلا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار - لما كان ذلك ، وكان الاعلان لا يثبت إلا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله لأنه متى رسم القانون شكلا خاصا لأجراء من إجراءات الدعاوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مستمد من غير ورقة الاعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل - لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد سلم بأن أوراق الدعوى قد خلت من ورقة الاعلان المثبتة لحصوله وهو ما يظاهر دعوى الطاعنة بأنها لم تعلن بالجلسة التي أعيدت إليها القضية للرافعة ، فانها تكون قد أثبتت قيام العذر الذي منعهما من الحضور ولم تستطع تقديمه قبل الحكم ، وتكون المعارضة المقدمة منها مقبولة شكلا إعمالا لأادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ويتعين القضاء بذلك واهادة القضية إلى محكمة ثاني درجة للفصل في موضوعها . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة والزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
ومحمد مبري ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس زغلول .

( ٧٦ )

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ القضائية

( أ، ب ) تهريب جمرى . جمارك . دخان . حكم . " تسليبه . تسليب  
معيب " .

( أ ) هل المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة  
بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون .  
المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ .

( ب ) اشارة الحكم الى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته في احرار الدخان  
المعيا المضبوط الذى اشتراه من مصنع ارشد منه . دفاع جوهرى . تعود  
المحكمة من تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .

( ج ) نقض . " سلطة محكمة النقض " . قانون . " قانون أصلح " .

لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون  
يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .

١ - نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ على أنه . " يحكم  
بتعويض قدره عشرة جنيئات عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، ويضاعف  
التعويض في حالة العود " . وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن  
تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض  
لأحكام القانون .



٢ - إذا كان الحكم قد أشار إلى دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته في إحراز الدخان المعيا المضبوط والذي اشتراه من مصنع أرشد عنه إلا أن المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه مع أنه لو صح - قد يترتب عليه تأثير فى مدى مساءلة الطاعن بالتعويض . فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

٣ - لمحكمة النقض طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وإذا كان القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك الذى حل محل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - هو الأصلح بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين تطبيق هذا القانون .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة للطاعن بأنه فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز ميت غمر : هرب الدخان المبين بالمحضر من الرسوم والعوائد الجمركية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ . وقد ادعت مصلحة الجمارك بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ٤٥٨ ج و ٢٧٠ م على سبيل التعويض . ومحكمة ميت غمر الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا قدره ٤٥٨ ج و ٢٧٠ م وبمصادرة الدخان المضبوط . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تهريب دخان من الرسوم الجمركية . وقضى بالزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا قدره ٤٥٨ ج و ٢٧٠ م قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين مبررات قضائه بالتعويض وعناصره من بيان الرسوم المقررة واتفاق مبلغ التعويض مع القيود القانونية المنظمة له وخاصة أن الطاعن غير مسئول عن الدخان المعبأ والمجهز بمعرفة مصنع مرخص له بذلك، ثم أن ما أورده الحكم من أن الدخان المضبوط جميعه من الدخان الطرابلسي يخالف الثابت بتقرير التحليل من أن معظم الدخان - لأكله - من الدخان الطرابلسي .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه هرب دخانا من الرسوم والعوائد الجمركية وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون، رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ - ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بتغريم الطاعن ١٠٠ ج والزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا قدره ٤٥٨ ج و ٢٧٠ م ومصادرة الدخان المضبوط فاستأنف الطاعن الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه مضمونا وتأيد الحكم المستأنف وحصل الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - واقعة الدعوى وبين المبررات التي أقام عليها قضائه بادانة الطاعن والزامه بالتعويض في قوله . "حيث إن الاتهام المسند للتهم - الطاعن - ثابت قبله مما أثبتته مفتش الانتاج بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٩ من أنه استصدر اذنا من النيابة بتفتيش منزل المتهم لعلمه من التحريات أنه يتجر في أدخنة طرابلسي مهربة من الرسوم الجمركية ويقوم بتعسيبها وضبط بمنزل المتهم كمية من الدخان المبينة الوصف والقيمة بالمحضر وبسؤال زنوبة محمد ابراهيم زوجة المتهم قررت أن المتهم هو صاحب الدخان المضبوط وبسؤال المتهم قرر أنه مالك الدخان المضبوط - وأضاف أنه اشترى بعضها من شخص لا يعرفه

أما الدخان المعبأ في " بكوات " فقد اشتراها من مصنع محمد عباس حسين بموجب فواتير وعد بتقديمتها وتبين من نتيجة التحليل أن الدخان المضبوط جميعه من الدخان الطرابلسي وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٣ طلب مدير الجمر ك رفع الدعوى العمومية ضد المتهم . ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الإتهام عملا بالمادة ٣٠٤ اجراءات ولا عبء باعادة تحليل العينة التي يحتفظ بها المتهم فقد أقر بأنه اشترى بعض الأدخنة المضبوطة لديه من شخص لا يعرفه ولم يعترض على نتيجة التحليل الأولى عند مواجهته بها . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه "يحكم بتعويض قدره عشرة جنهيات عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، ويضاعف التعويض في حالة العدد" وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه — وقد قضى بالزام الطاعن بتعويض قدره ٤٥٨ ج و ٢٧٠ م لمصلحة الجمارك — لم يبين كمية الدخان المهرب الذي حكم على أساسه بالتعويض الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وخاصة إذا ما لوحظ أن التعويض المقضى به قد تضمن كسورا عددية لا تستقيم مع التطبيق السليم لأحكام هذه المادة . لما كان ذلك ، وكان الحكم وإن أشار إلى دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته في احراز الدخان المعبأ المضبوط والذي اشتراه من مصنع أرشد عنه إلا أن المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري ولم ترد عليه مع أنه — لو صح — قد يترتب عليه تأثير في مدى مساءلة — الطاعن — بالتعويض . ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن تقرير التحليل تضمن أن الدخان المضبوط أغلبه من الدخان الطرابلسي خلافا لما حصله الحكم من أن جميعه من الدخان الطرابلسي ، فإن الحكم يكون معيبا — في شقه الخاص بالتعويض — بالقصور والخطأ في الإسناد ويتعين لذلك نقضه والإحالة — لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك — الذي حل محل القانون



رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ المطبق على واقعة الدعوى — هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما كان يقتضى نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق القانون الأصلح ، إلا أنه وقد تقرر نقض الحكم وإعادة محاكمة الطامن من جديد من الشق الخاص بالتعويض ، فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى كاملة على ضوء أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمد نور الدين عويس .

(٧٧)

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ القضائية

مواد مخدرة . "جريمة" . "أركانها" .

جريمة إحراز الجواهر المخدرة . ركنها المادى . توافره : وجوب ثبوت اتصال المتهم بالجواهر  
اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولولم يكن فى حيازته المادية . مثال .

من المقرر قانونا أنه يتعين لقيام الركن المادى فى جريمة إحراز الجواهر  
المخدرة أن يثبت اتصال المتهم به اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانه مبسوطا عليه  
ولولم يكن فى حيازته المادية . ومن ثم فإن مجرد دفع الطاعن للمخدر الذى كان  
إمامه وأمام الشخص الآخر الذى كان يجالسه وقت الضبط لا يفيد حتما وبطريق  
اللزوم اتصال الطاعن به ماديا أو أن سلطانه كان مبسوطا عليه قبل  
واقعة دفعه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٣/٣/٣ بدائرة قسم بولاق  
محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا ( أفبونا ) فى غير الأحوال  
المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته  
بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول ١  
المرفق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا بتاريخ ١٥

من نوفمبر سنة ١٩٦٢ عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال لمدة خمس سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف من الجنيهات وبمصادرة الجوهر المخدر والأشياء المضبوطة فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنه قد دانه بجريمة إحراز قطعة المخدر المضبوطة لمجرد أنها كانت أمامه على الحصيرة التي كان يجالسها آنح عليها ولأنه دفعها بيده لإبعادها عن مكان جلوسه . واتخذ الحكم من ذلك دليلاً على اتصاله بها . في حين أن الإحراز المؤثم قانوناً . هو الاستيلاء المادي على المخدر أو وضع اليد عليه ولو لم تكن نية المتهم قد انصرفت إلى تملكه . هذا إلى أن الطاعن قد نفى صلته بقطعة الأفيون المضبوطة وفتش فلم يعثر معه على أى مخدر . وأما جلسه الذي قضى باتقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة إليه بوفاته فقد عثر بملابسه على قطعة أفيون مماثلة مما يرجع القول بأن قطعة الأفيون المضبوطة خاصة به أو في القليل تكون التهمة شائعة بين المتهمين — وعلى أى حال فإن إدانة الطاعن لا تكون مستساغة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الملازم حمدى المليجى ضابط مباحث قسم بولاق انتقل على رأس قوة من رجال المباحث لتفتيش الطاعن ومسكنه بناء على إذن صادر من النيابة بذلك فوجده يجلس مع آنح على حصيرة وأمامهما كرة كبيرة نوطاً من مادة داكنة اللون وميزاناً صغيراً وما أن شاهد المتهم أفراد القوة حتى دفع هذه الكرة بيده اليمنى ليعبدها عنه وهم بالوقوف فقام الشرطى أمين الشايب بالإمساك به . والتقط الضابط هذه الكرة وتبين أنها من مادة مخدرة ( أفيون ) كما قام بضبط الميزان وقشه فلم يعثر معه على شيء ، وقام بتفتيش الشخص الآخر فعرث معه على لفافة بها قطعة من مادة داكنة اللون تشبه الأفيون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أنه يتعين لقيام الركن المادي في جريمة إحراز الجوهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالاً مادياً أو أن يكون سلطاناً ميسوطاً عليه ولو لم يكن في حيازته المادية . وكان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادي في حق الطاعن إلا بقوله :



” إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم ولا على ما أبداه من دفاع وتطمئن كل الاطمئنان إلى أقوال شهود الإثبات الذين أجمعوا على أن المخدر المضبوط والميزان كانا أمام المتهم وأنه اتصل بهذا المخدر بأن أمسكه بيده محاولا إبعاده عن مكان جلوسه “ . وهو تدليل قاصر عن استظهار الركن المادى فى جريمة إحراز المخدر إذ أن مجرد دفع الطاعن للمخدر الذى كان أمامه وأمام الشخص الآخر الذى كان يجالسه وقت الضبط لا يفيد حتما وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به اتصالا ماديا أو أن سلطانه كان بسوطا عليه قبل واقعة دفعه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بناء على ما أثبتته فى مدوناته صالفة الذكر يكون مشوبا بالقصور الذى يتعين معه نقضه والإحالة دون مسوغ قانونى لبحث أوجه الطعن الواردة بتقرير الأسباب المودع بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٣ لتقديمها بعد الميعاد .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٤

رياسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر، ومحمد عبد الوهاب خليل، ومحمد عبد المنعم حمزاوي، ومحمد نور الدين موسى .

( ٧٨ )

### الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ القضائية

تفتيش . " إذن التفتيش " . " تنفيذه " . تقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية . مجال تطبيقها : هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل لتفتيشها في الأحوال التي يجيزها القانون ذلك فيها .

التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نذبتهم لذلك من سلطة التفتيش . مريان أحكام المادة ٩٢ من القانون المذكور عليه .

مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه .

من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيزها القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نذبتهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك . فإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذي أسفر عنه ضبط السلاح والذخيرة قد أجراه مأمور الضبط القضائي بناء على انتدابه من النيابة لهذا الغرض فإنه يخضع لحكم المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم من أنه يخضع لحكم المادة ٥١ من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨/١٢/١٩٦١ بدائرة بندر المحلة الكبرى محافظة الغربية : ١ - حاز سلاحا ناريا بندقية بماسورتين غير مششختين عيار ١٢ بغير ترخيص . ٢ - حاز ذخائر "طلقات" مما تستعمل في السلاح صالف الذكر ودون أن يكون مرخصا له بحيازته - وطلبت محاكمته طبقا للواد ١ فقرة ١ ، ٦ ، ٦ ، ٢٦ فقرة ١ ، ٤ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٢ الملحق به . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة السلاح المضبوط فطمنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى ببطلان تفتيش المخزن الملحق بمنزل المتهم المطعون ضده وما أسفر عنه من ضبط السلاح والذخيرة تأسيسا على أن الضابط الذى أجراه أغفل ما نصت عليه المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب حصوله بحضور المتهم أو من ينوب عنه وإلا فبمحضور شاهدين من أقاربه البالغين ومن القاطنين معه أو من الجيران . وما ذهب إليه الحكم من ذلك لا يتفق وصحيح القانون ذلك أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية يكون عند دخول رجال الضبط القضائى فى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم القانون ذلك فيها . أما التفتيش الذى يجزىه مأمورو الضبط القضائى بناء على تدبيرهم لذلك من سلطة التحقيق - كما هو الحال فى الدعوى فتسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن ضابطا مباحث بندر المحلة استصدر إذنا من النيابة بتفتيش المتهم "المطعون ضده" وتفتيش مسكنه لضبط ما يحزره من سلاح وذخيرة . ولما انتقل فى مساء



يوم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ إلى منزل المتهم لتنفيذ الاذن لم يجده ففتش المنزل ولم يعثر فيه على شيء ثم انتقل إلى مخزن ملحق بالمنزل لتفتيشه ووجده منطلقا ففتحه بحضور حارس الحظيرة جمعة محمد أحمد ثم قام بتفتيشه فعثر الشرطي كامل زهران المرافق للضابط على بندقية خرطوش صالحة للاستعمال مغطاة بجوال في ركن على يسار الداخل إلى المخزن كما عثر على الذخيرة المضبوطة ثم بحث عن المتهم واقتاده إلى مركز الشرطة وحرر محضرا بالإجراءات وقد استند الحكم في القضاء ببراءة المتهم إلى بطلان التفتيش الحاصل على مخزنه الذي أسفر عن ضبط السلاح والذخيرة . وحين مرض للدفع ببطلان التفتيش أورد في مدوناته " أن الضابط الماذون له بالتفتيش أجرى تفتيش المخزن الملحق بمنزل المتهم في غيبة المتهم وفي غيبة النائب عنه وفي غيبة شاهدين من أقاربه أو القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران وأنه وجد أمامه جمعة محمد أحمد فأفحمه في هذا التفتيش مخالفا بذلك نص القانون ومن ثم يكون التفتيش الحاصل باطلا ويتعين قبول الدفع ببطلانه وما يترتب عليه من إجراءات والحكم ببراءة المتهم " وهذا الذي قاله الحكم في الصحيح في القانون ذلك أن من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها . أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على تدهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك ، لما كان ما تقدم ، وكان للثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذي أسفر عنه ضبط السلاح والذخيرة قد أجراه مأمور الضبط القضائي بناء على انتدابه من النيابة لهذا الغرض فهو يخضع لحكم المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم من أنه يخضع لحكم المادة ٥١ من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق للصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه . وإذا كان هذا الخطأ القانوني قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى وضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس زغلول .

(٧٩)

### الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ القضائية

وصف التهمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" . نقض .  
"أحوال الطعن بالنقض" . "وقوع بطلان في الإجراءات أثر في  
الحكم" . تبديد . سرقة .

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة  
المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها  
بتحوير كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي  
أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا لا يغير يقتضى من المحكمة تفيده المتهمة إليه  
ومنعه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .  
مثال في تبديد وسرقة .

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة —  
كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق  
على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة  
ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن  
ترد للواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ،  
إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحوير كيان  
الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك  
بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى — وتكون قد شملتها  
التحقيقات — كتعديل التهمة من اشتراك في تبديد إلى فعل أصلي في سرقة ،

فإن هذا التغير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنعه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بمحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التغير فى التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع ويكون حكمها معيبا يبطلان الإجراءات بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة آخر والطاعن بدائرة مركز الأقصر : بأنهما فى ٦ / ١٠ / ١٩٦١ بدائرة مركز الأقصر : المتهم الأول : بدد المبلغ المبين بالمحضر لشركة أنوبيس الصعيد والذى سلم له على سبيل الوكالة لتسليمه لإدارة الشركة فاخترسه لنفسه إضرارا بها . المتهم الثانى : اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه ومساعدته على ذلك باعتماد التذاكر المنصرفة منه فوقت الجريمة ببناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهما بالمواد ٢ / ٤٠ - ٣ / ٤١ و ٤ / ٤١ و ٥ / ٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعت شركة أنوبيس الصعيد بحق مدنى قبل المتهمين متضامتين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . وأمام محكمة الأقصر الجزئية دفع الحاضر مع المتهم الثانى ( الطاعن ) بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة . كما عدل المدعى المدنى بصفته الدعوى المدنية بتوجيهها من السيدين يحيى محمد شفيق وأبو الوفاء نقل بصفتهما مفوضين مجتمعين عن شركة النيل لأنوبيس الصعيد - والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام . أولا - برفض الدفع المبدئى من المتهم الثانى بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة وقبولها . ثانيا - بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة لكل منهما جنهين لإيقاف التنفيذ . ثالثا - بإلزام المتهمين بأن يؤديا للدعوى بالحق المدنى بصفتهما مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والزمتهما معاريف الدعوى المدنية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٣ عملا بالمادة ٣١٧ / ٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثانى والمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الأول بقبول



الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة لاتهم الاول بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية قبله وألزمت المدعين بالحقوق المدنية مصاريفها المناسبة ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبالنسبة لاتهم الثاني ( الطاعن ) برفضه وتأيد الحكم المستأنف قبله وألزمته بباقي المصاريف المدنية . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينمى للطاعن على الحكم المطعون فيه أنه انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه وخالف القانون . ذلك بأن الدعوى الجنائية رفعت عليه بوصف أنه اشترك مع متهم آخر بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة تبديد ، ودين أمام محكمة أول درجة على هذا الأساس غير أن المحكمة الاستئنافية عدلت التهمة من اشتراك في تبديد إلى اعتباره فاعلا أصليا في جريمة سرقة دون لفت الدفاع عنه إلى هذا التغير وسماع دفاعه في شأنه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن ومتهم آخر بوصف أنهما :  
أولا - المتهم الآخر بدد المبلغ المبين بالمحضر لشركة أتوبيس الصعيد والذي سلم له على صيل الوكالة لتسليمه لإدارة الشركة فاختلسه لنفسه اضرازا بها . وثانيا -  
الطاعن اشترك مع المتهم الآخر في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه وساعده على ذلك باعتماد التذاكر المنصرفة منه فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت النيابة العامة عقابهما بأقصى العقوبة المقررة في المواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا عملا بالمواد المذكورة : أولا - برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية

لرفعها من غير ذى صفة وبقبولها . ثانيا : بحبس كل من الطاعن والمتهم الآخر شهرين مع الشغل وكفالة لكل منهما جنينين لايقاف التنفيذ . ثالثا : بالزام المتهمين بأن يؤدوا للمدعين بالحق المدنى بعصفتيهما مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والزمتها مصاريف الدعوى المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة إلى المتهم الآخر بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما اسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله والزت المدعين بالحقوق المدنية مصاريفها المناسبة و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبالنسبة إلى الطاعن برفضه وبتأييد الحكم المستأنف قبله والزمته باقى المصاريف المدنية و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . وذلك على اعتبار أن الطاعن فاعل أصلى فى جريمة سرقة عملا بالمادة ٣١٧/٧ من قانون العقوبات — لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن واقعة الدفاع من الطاعن دارت حول الوصف الذى رفعت به الدعوى الجنائية بداءة دون أن تعدل المحكمة التهمة فى مواجهة الطاعن أو تلفت نظر الدفاع كى يعد دفاعه على أساسه مما يعيب اجراءات المحاكمة بما يبطلها . ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة — كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبيانها القانونى والاستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى — وتكون قد شملتها التحقيقات — كتعديل التهمة من اشتراك فى تبديد إلى فعل أصلى فى سرقة، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه

ومنعه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التغير في التهمة ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ويكون حكمها معيبا ببطلان الإجراءات بما يستوجب نقضه ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة والزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

---



## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر  
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين مريسي .

(٨٠)

### الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٤ القضائية

مراهقات . تقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ لم يكن يناقش من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب الأخرى مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى منه . استحداث القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ جريمة التراهن بإضافة فقرة ثانية إلى المادة الثانية من القانون الأول . مؤدى نص المادة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالعقوبة المخالفة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر .

لم يرد بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ نص على معاقبة من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من ذلك القانون — فلما صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بتعديل المادة الأولى من القانون سالف الذكر في شأن أركان الجريمة ومقدار العقوبة المقررة لها عدل كذلك المادة الثانية منه بإضافة فقرة ثانية استحدثت بها جريمة التراهن نفسه . وميثاق المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ يفيد أن المشرع قصد بالعقوبة المخالفة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر . ولما كان الثابت مما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الجريمة

المسندة إلى الطاعنين الثانى والثالث تتمثل فى ضبطهما بتراهتان لدى الطاعن الأول الأمر الذى تحكمه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . فان الحكم إذ قضى بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة سنة وبغرامة قدرها ثلاثمائة جنيه قولاً بأن جريمتهم تحكمها المادة الأولى من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه بالنسبة لهما وتصحيحه بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة خمسة عشر يوماً . أما بالنسبة للطاعن الأول فان الحكم إذ دانه بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة الأولى باعتباره متلقياً للرهان من الطاعنين الثانى والثالث يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى يوم ١٤/٢/١٩٦٢ بدائرة قسم العطارين محافظة الاسكندرية : المتهم الأول — تلقى رهانا على سباق الخيل على الوجه المبين بالمحضر . والمتهمان الثانى والثالث — أعطيا رهانا على سباق الخيل على الوجه المبين بالمحضر — وطلبت عقابهم بالمادة ١/١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . ومحكمة العطارين الجزئية قضت حضورياً فى ٢١/١/١٩٦٣ عملاً بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيفاء التنفيذ وبغريم كل منهم ٣٠٠ ج والمصادرة بلا مصاريف جنائية . فأستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأصابعه بالحكم المطعون فيه استند

في قضائه برفض الدفع المبدى من الطاعنين ببطلان القبض والتفتيش على ما قاله من أن دخول الكونستابل إلى المقهى كان في حدود واجبه العام بوصفه من رجال الضبط القضائي وأن مشاهدته للطاعن الأول يتلقى الرهان من باقي الطاعنين وسماعه مناقشتهم عن السباق والخيل وتدوينه ما يمليه عليه الطاعنان الآخران كل ذلك يوفر من الدلائل والأمارات على وقوع الجريمة ما يبيح له إجراء القبض والتفتيش - وقد اعتنقت محكمة ثانية درجة أسباب حكم محكمة أول درجة مع أنها كانت قد أمرت باستدعاء الكونستابل الذي ضبط الواقعة وحضر فعلا أمامها وقرر أقوالا تخالف أقواله الأولى التي أدلى بها في محضر الضبط . فقال إنه كانت لديه تحريات سابقة عن المقهى وعن تلقى الطاعن الأول الرهان على سباق الخيل خفية فلما رآه وزميله خارج المقهى راقبهم وشاهد الأول يدون في ورقة ما يمليه عليه الآخران دون أن يتبينه أو يسمع حديثهم وإذا حاول القبض عليهم هرب الأول فلاحق به وقبض عليه وقتشه وضبط الأوراق ثم قبض على زميله . وبالرغم من أن ما أدلى به الكونستابل أمام المحكمة الاستئنافية لا يوفر حالة التلبس المعتبرة قانونا فإن الحكم لم يعن بالإشارة إلى هذه الأقوال التي تناقض أقواله في محضر الضبط وتقطع بكذبها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه من محكمة ثانية درجة بعد أن بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور كونستابل مكتب الآداب على أحد المقاهي بمدينة الاسكندرية للملاحظة والتفتيش على الرخصة أبصر الطاعن الأول جالسا إلى منضدة وأمامه جريدة الرياضة وبعض الأوراق ، يتلقى خفية من الطاعنين الثاني والثالث رهانا على سباق الخيل الذي كان يجري بالقاهرة في ذلك الوقت فقام بضبطهم وقد أقر الطاعنان الأول والثاني في محضر جمع الاستدلالات بما أسند إليهما . وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت تلك الواقعة في حق الطاعنين مستمدة من أقوال الكونستابل ومعاون مكتب الآداب محرر المحضر وما دلت عليه الأوراق المضبوطة واعتراف الطاعنان الأول والثاني عرض للدفع المبدى من الطاعنين ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " ومن حيث إنه بالنسبة للدفع المبدى ببطلان القبض والتفتيش فهو في غير محله ذلك لأن استقرار أقوال الكونستابل عبد المنعم عيسى تشير إلى أنه دخل المقهى للتفتيش



على رخصتها وهذا الاجراء في حد ذاته مائع ومقبول . ولا يرفع القانون حقه مع وجود طائفة أخرى من المختصين بالبلدية منوط بهم هذا الاجراء لأن الاختصاص الاستثنائي لهؤلاء الرجال لا يؤدي إلى اهدار حق مأموري الضبط في القيام به باعتباره داخلا في اختصاصه العام فاذا ما شاهد الكونستابل المتهم الأول جالسا في المقهى على مرأى من الكافة وأمامه جريدة الرياضة التي تحوى كل المعلومات والشروط عن سباق الخيل ومن أمامه نوتة وأوراق يدون فيها المراهات ومن حوله المتهمين الثاني والثالث يراهنون ويناقشون فان ذلك كله يشكل الدلائل الكافية والأمارات الظاهرة على وقوع جريمة واتهام الثلاثة فيها ويكون من حق الكونستابل أن يقبض على المتهمين ويفتشهم وذلك عملا بالمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية "لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الذي استند في قضائه برفض الدفع المبدى من الطاعنين إلى أقوال الكونستابل بمحضر جمع الاستدلالات مما مفاده أنه أطلع في حدود سلطته ما يناقضا من أقوال أخرى ، ذلك إلى أن أقوال الكونستابل أمام محكمة ثانى درجة تتفق في جوهرها مع ما حصله الحكم من مؤدى شهادته في محضر جمع الاستدلالات وما استخلصه منها عن واقعة الدعوى وكان ما عول عليه الحكم من أقوال الكونستابل يتوافق فيها من الدلائل والامارات على وقوع الجريمة ما يسوغ في صحيح القانون القبض على المتهمين وتفتشهم وكان الطاعنان الأول والثاني فضلا عما تقدم قد أقرا بما أسند إليهما إقرارا صريحا أدليا به أمام ضابط آخر غير من أجرى القبض والتفتيش واطمأنت المحكمة إلى سلامة هذا الاعتراف ولا معقب عليها فيما اطمأنت إلى مطابقته للحقيقة . لما كان ذلك كله، فان ما يعيبه الطاعنون على الحكم في هذا الوجه لا يكون صديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعنين دون أن يعنى بفحص الأوراق المضبوطة ومعرفة حقيقة ما تضمنته من بيانات مما لا يسوغ الاطمئنان إلى ماورد بشأنها في محضر الضبط .

وحيث إن ما ينهض الطاعنون في هذا الوجه على غير أساس ذلك أن فيما أورده الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - عن هذه الأوراق ما يفيد أن المحكمة قد اطمأنت إلى ما أثبتته محقق الشرطة بشأنها في محضر الضبط . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما اطمأنت إليه المحكمة من عناصر الدعوى المطروحة مما لا تجوز إثارتها لدى محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الحكم قضى بمعاينة كل من الطاعنين الثاني والثالث بالحبس لمدة سنة وغرامة ثلاثمائة جنيه في حين أن العقوبة المقررة للجريمة المسندة إليهما طبقا لوصفها الحقيقي منصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ وهي الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين - وأما العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة الأولى من ذلك القانون فهي من جريمة عرض أو إعطاء أو تلقي الرهان بالذات أو بالواسطة وصورته أن يعرض ماقى الرهان على الغير أن يتراهن لديه أو لدى آخرين أو يجمع حصيلة المراهنات ليعطيها إلى من يقبل الرهان ولا تحقق هذه الصورة إلا في حالة الوسيط - أو ملحق الرهان من الغير . وأما التراهن نفسه فعقوبته واردة في الفقرة الثانية من المادة الثانية المشار إليها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك لأن القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٢٢ لم يرد به نص على معاينة من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من ذلك القانون - فلما صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٤٧ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ في شأن أركان الجريمة ومقدار العقوبة المقررة لها عدل كذلك المادة الثانية منه بإضافة فقرة ثانية استحدثت بها جريمة التراهن نفسه . فقد جاء في المذكرة التفسيرية لهذا التعديل "...ومن الناحية القانونية يعد اللاعب الذي يقامر مع أحد هذه البيوت شريكا في هذه المخالفة ويجب أن ينال عقابه

حتى يكف عن الاستمرار في فيه فأضيفت المادة الثانية مكررة (التي أصبحت الفقرة الثانية من المادة الثانية في الصيغة النهائية لقانون التعديل) فنصت على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين من راهن على نوع من الألعاب المذكورة مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القانون . ولما كان سياق المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ يفيد أن المشرع قصد بالعقوبة المغلظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر . وكان الثابت مما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الجريمة المسندة إلى الطاعنين الثاني والثالث تمثل في ضبطهما يتراهنان لدى الطاعن الأول الأمر الذي تحكمه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة سنة وبغرامة قدرها ثلاثمائة جنيه قولاً بأن جريمتيهما تحكمها المادة الأولى من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه بالنسبة لهما وتصحيحه بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة خمسة عشر يوما . أما بالنسبة للطاعن الأول فإن الحكم إذ دأبه بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة الأولى باعتباره متلقيا للرهان من الطاعنين الثاني والثالث يكون قد طبق للقانون تطبيقا صحيحا . ومن ثم يكون طعنه على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس زغلول

( ٨١ )

### الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ القضائية

( أ ) دعوى مدنية . " اجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية " . وقف تنفيذ . نقض .

الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية . أحكام قانون الاجراءات الجنائية هى الواجبة التطبيق عليها . طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المدنية حتى يفصل فى الطعن المرفوع بشأنه . فيرجأ .

( ب ) مرافق عامة . " عقود التزام المرافق العامة " . " إسقاط الالتزام " " أثره " . نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " مخالفة القانون " دعوى مدنية . " قبولها " . دفع .

عقود التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى ثقته وتحت مسؤوليته تحمله بجميع الالتزامات التى تترتب فى ذمته أثناء إدارته . لا شأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . انتهاء هذه الجهة الالتزام بالإسقاط . أثره : عدم مسئوليتها عن من هذه الاعباء . إلا إذا وجد نص فى عقد الالتزام يلزمها به . بجانب الحكم هذا النظر ، مخالفة للقانون تستوجب نقضه ، مثال فى شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة تزام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١

١ - طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المدنية مؤقتا حتى يفصل فى الطعن المرفوع بشأنه ، لا سند له من أحكام قانون الاجراءات الجنائية الواجبة التطبيق على الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية ( ١ ) .

( ١ ) - هذا المبدأ مقرر فى الطعن ٦٩٥ لسنة ٣٣ قضائية جلسة ١٩٦٤/١/٢١ ص ١٥ ع

٢ — القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته ، وتبعاً لذلك فإن جميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . فإذا ما أنهت هذه الجهة الالتزام بالإسقاط فإنها لا تسأل عن شيء من هذه الأعباء إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . ولما كان يبين من القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة والمعمول به اعتباراً من ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي علقته بذمة الشركة المذكورة إلا في حدود ما ورد بالمادة الثالثة في شأن عقود العمل التي كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصاً بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الإدارية والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الالتزام وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية . ولما كان عقد الالتزام المبرم بين جهة الإدارة وشركة ترام القاهرة في سنة ١٨٩٤ جاء خلواً من نص يقضى بالالتزام الحكومة في حالة إسقاط الالتزام عن هذه الشركة بشيء من الديون التي ترتبت في ذمة الشركة إبان قيامها بإدارة المرفق ، فإن دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدئى من الطاعة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذي صفة (١) .

(١) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٢ قضائية جلسة ١١/١١/١٩٦٣ ص ١٤ ج ٢ ص ٧٨٥ القاعدة ١٤١ . والطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٢٢ قضائية جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة سليم ميخائيل بشارة بأنه في ٤/٥/١٩٦١ بدائرة قسم الأزبكية: تسبب من غير قصد ولا عمد في إصابة طاهر اسماعيل عبد الرحمن بالاصابات الموصوفة بالتقویر الطبي . وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احتياطه بأن أطلق الصفارة لسائق الترام بالسیر قبل انتهاء نزول الركاب فسار الترام وصعد المجنى عليه تحت عجلات الترام وحدثت اصاباته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى اسماعيل عبد الرحمن (والد المجنى عليه) عن نفسه وبصفته بحق مدني قبل المتهم ومؤسسة النقل العام بصفته مسئولة عن الحقوق المدنية متضامین بمبلغ أربعة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الأزبكية الجزئية دفع الحاضر مع المسئولة عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها لرفعها على غير ذي صفة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً بتاريخ ٤ مارس ١٩٦٢ عملاً بمواد الاتهام : أولاً - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذي صفة : ثانياً - بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لإيقاف التنفيذ . ثالثاً - بإلزام المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية "مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة" بأن يدفعاً متضامین للدعوى بالحق المدني عن نفسه وبصفته مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض ومصاريف الدعوى المدنية المناسبة . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعى المدني ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأیید الحكم المستأنف بلامصاريف . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها وبالزامها بالتضامن مع المتهم بالتعويض المدني قد خالف القانون ، ذلك أنه من المقرر فقها وقضاء أن الملتزم ، وإن كان يعد



نائباً عن الدولة في إدارة المرفق العام وخاضعاً لإشرافها إلا أنه يتمتع بذمة مالية مستقلة عن ميزانية الدولة ولا تعتبر الدولة خلفاً عاماً أو خاصاً له عند إسقاط الالتزام. وقد صدر القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ بإسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بعد أن ثبت إخلال الشركة بالتزاماتها على نحو يهدد المرفق بالتوقف ولم تعهد الحكومة بالمرفق إلى ملتزم آخر. وإنما هددت بإدارته إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة — المسئولة عن الحقوق المدنية — التي أنشئت بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ ونصت المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر على أن تؤول إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة كافة منشآت المرفق المشار إليه والأموال المرتبطة والمملوكة له وتتولى مؤسسة النقل العام إدارته ومن ذلك يتضح أن مؤسسة النقل العام لم تتلق الالتزام عن شركة ترام القاهرة. وإنما تلقت من الدولة صاحبة المرفق وهي التي منحت حق استغلاله، أما الشركة السابقة فقد فقدت هذا الحق بإسقاط الالتزام الممنوح لها، ومن ثم فإن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لا تعتبر خلفاً عاماً أو خاصاً لشركة ترام القاهرة لا نعدام سند هذه الخلافة، ومتى كان القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ قد دخل من نص يقضي بالزام المؤسسة التي نيط بها إدارة المرفق بالالتزامات السابقة لشركة ترام القاهرة، وكانت الدولة حين منحت الالتزام للشركة لم تكفل ديونها في مواجهة دائئها، فإن الدعوى المدنية المرفوعة قبل مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بتعويض الضرر الناتج عن الحادث الذي وقع قبل إسقاط الالتزام عن شركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبولها معيباً بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه، ولما كان تنفيذ الحكم يخشى معه وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه، فإن الطامنة طلبت وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً حتى يفصل في الطعن.

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم لأنه في ٤ من مايو سنة ١٩٦١ بدائرة قسم الأزيكية تسبب عن غير قصد ولا عمد في إصابة طاهر اسماعيل عبد الرحمن بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي. وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن أطلق الصفارة لسائق الترام بالسير قبل انتهاء نزول الركاب

فسار الترام وسقط المجنى عليه تحت عجلات الترام وحدثت إصابته . وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، وادعى والد المجنى عليه بصفته وليا طبيعيا على ولده بحق مدنى قدره أربعة آلاف جنيه قبل المتهم ومؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية ، ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة وبجس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وبالإلزامه والمسئولة بالحقوق المدنية "مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة" بأن يدفع متضامنين للدعى بالحق المدنى عن نفسه وبصفته مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف المتهم والمدعى بالحق المدنى والمسئولة بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومحكمة ثانى درجة قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد عرض إلى الدفع الذى أبدته الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها لرفعها على غير ذى صفة ورد عليه بما مؤداه أن إسقاط الالتزام عن شركة ترام القاهرة ترتب عليه أن آلت إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة مرافق النقل للركاب بالسيارات وعربات الترام التى كانت تتولاها شركات النقل قبل إسقاط الالتزام عنها وترتب على ذلك أن آلت جميع مرافق شركة الترام إلى مؤسسة النقل العام ومنها عربات الترام بمستخدميها ومن بينهم المتهم الحالى الذى كان ولازال عاملا بالشركة المذكورة ولا تزال علاقته المباشرة ككسارى متعلقة ومتصلة بعربات الترام التى آلت إلى المؤسسة ومن ثم كان طبيعيا أن تكون مؤسسة النقل العام مسئولة عن فعل عاملها المتهم والقول بغير ذلك معناه وجود فترة بين وقوع حادث ما وبين تاريخ إسقاط الإلتزام تضيع فيها حقوق العباد لا يستطيعون خلالها الحصول على حقوقهم إذ لو طالبوا بها شركة الترام السابقة لكان ردها أنها لا تملك ما تسدد به بعد أن استولت المؤسسة على موجوداتها وإن طالبوا المؤسسة دفعت بأنها غير مسئولة عن الإلتزامات السابقة على إسقاط الإلتزام متناسية نظرية الغرم بالغنم إذ بإسقاط الإلتزام استفادت المؤسسة ماديا ، ومن ثم عليها وللصالح العام تعويض من أصيبوا بضرر وترتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفع . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الحكم غير صحيح فى القانون ، ذلك أن القاعدة فى عموم التزام المرافق العامة هى أن المحكوم عليه يدير المرفق



لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته، وتبعاً لذلك فإن جميع الالتزامات التي تترتب في ذمته في أثناء قيامه بإدارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده ولا شأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . فإذا أنهت هذه الجهة الالتزام بالإسقاط فإنها لاتسأل عن شيء من هذه الأعباء إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به . ولما كان يبين من القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة والمعمول به اعتباراً من ١٩٦١/٧/٢٠ أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي طلقت بذمة الشركة المذكورة إلا في حدود ماورد بالمادة الثالثة في شأن عقود العمل التي كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون، وكان ما ورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصاً بتشكيل لجنة لتقييم جميع الالتزامات والحقوق وخصم هذه الالتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الإدارية والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الالتزام وذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية ، ولما كان عقد الالتزام المبرم بين جهة الإدارة وشركة ترام القاهرة في سنة ١٨٩٤ جاء خلواً من نص يقضى بالالتزام الحكومة في حالة إسقاط الالتزام عن هذه الشركة بشئ من الديون التي ترتبت في ذمة الشركة إبان قيامها بإدارة المرفق فإن دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع في ٤ مايو سنة ١٩٦١ قبل إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون والنضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل الطاعنة لرفعها على غير ذي صفة وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . لما كان ما تقدم ، وكان طلب وقف التنفيذ قد أضفى غير ذي موضوع بعد الفصل في الدعوى على أن هذا الطلب لا سند له من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الواجبة للتطبيق على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .



## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق احمد الحشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس موسى الله زفلول .

(٨٢)

### الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ القضائية

( أ ) دفع . ” الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ” .  
نظام عام . نقض . ” أسباب الطعن ” . ” ما يقبل من  
الأسباب ” .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . بجواز  
إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من  
مدونات الحكم المطعون فيه ، أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى  
إجراء تحقيق موضوعي .

( ب ، ج ، د ) اختلاس أشياء محجوزة . حجز . بطلان . نظام عام . جريمة .  
” أركانها ” . تبديد .

( ب ) جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة عليها . لا يؤثر في قيامها السداد اللاحق  
لوقوعها .

( ج ) توقيع الجزاء يقتضى احترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان . مادام لم  
يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .

( د ) البطلان المقر في المادة ١٩٥ مرافعات . وقوعه بقوة القانون .  
عدم تعلقه بالنظام العام . تقريره لمصلحة المدين . سقوط حقه في التمسك به  
إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .

١ — من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم ءودية إلى قبوله بغير حاجة إلى اجراء تحقيق موضوعي ، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

٣ — من المقرر أن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

٣ — توقيع المجزئ يقتضي احترامه قانونا ويظل متجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ، ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .

٤ — البطلان طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد عبد الرحيم محمد بأنه في يوم ١٣/١/١٩٦٢ بدائرة ديرمواس : ” بدد المحجوزات المينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز هاها قضائيا لصالح يوسف عبد الرحيم خليل والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختمها لنفسه لإضرار بالدائن ” — وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات — ثم أدخلت النيابة العامة الطاعن متهما في الدعوى على اعتبار أنه اختلس المحجوزات المينة الوصف والقيمة بالمحضر مع علمه بذلك — وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٨ ، ٣٢٣ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا طالبا القضاء له قبل المتهم الثاني بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة ديرمواس الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٤/٥/١٩٦٢ عملا بمادتي الإتهام بالنسبة إلى المتهم الثاني مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات : أولا — براءة المتهم

الأول مما أسند إليه وبمجلس المتهم الثاني شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . ثانيا - بالزام المتهم الثاني بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم الثاني هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٩٦٢/١٠/٢٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . إلح .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمة إختلاس الزراعة المبينة بمحضرى الججز المؤرخين ١٩٥٧/٥/٢٩ ، ١٩٥٨/٨/١٠ والملوكة له مع علمه بتوقيع الججز عليها والتفت من دفاعه بأن المتهم الأول الذى أقيمت عليه الدعوى ابتداء باعتبارها حارما على المحجوزات هو الذى بددها وأن الطاعن لم يعلم باليوم المحدد للبيع إلا بعد أن أدخل متهما فى الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع بالرد مع جوهريته وعول فى إدانة الطاعن على ما استخلصه من تحقيقات الشكويين ٣٢٠٧ سنة ١٩٥٧ ، ٣١٣٠ سنة ١٩٥٨ إدارى ديرمواس اللتين تقدم بهما الحارس ضد الطاعن والحال أن قرارا صدر من النيابة بحفظهما لعدم ثبوت التهمة فى حقه مما يحول دون إعادة تحريك الدعوى فى مواجهته .

وحيث إن الحكم الصادر من محكمة أول درجة والمؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه بين واقعة الدعوى فى قوله "إنه بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢٩ ، ١٩٥٨/٨/١٠ توقع حجزان تحفظيان على زراعة الأذرة والقطن والبرسيم القائمة بالأطيان المبينة الحدود والمعالم بهذين المحضرين وفاء لمبلغ ٩٨٥ جنيهات وتبين المتهم الأول محمد عبد الرحيم عبد العال حارما وبتاريخ ١٩٦٢/١/١٣ تنقل المحضر لإجراء بيع المحجوزات مخاطبا المدين المتهم الثانى (الطاعن) فقرر له أن الحارس أخذ المحصول المحجوز عليه وبمواجهته بأن الحارس



أبلغ ضده بالشكويين ٣٢٠٧ سنة ١٩٥٧ ، ٣١٣٠ سنة ١٩٥٨ إدارى ديرمواس  
أصر على ما قرره وبالبحث عن المحجوزات لم يجدها فخر محضرا بتبديده لها .  
وبسؤال المتهمين في محضر ضبط الواقعة أنكر المتهم الأول ما نسب إليه وقرر  
أن المدعى المتهم الثانى هو الذى بدد هذه المحجوزات وتحررت من ذلك الشكوى  
الإدارى ٣١٣٠ سنة ١٩٥٨ ديرمواس واعترف فيها المدعى بضم المحصول المحجوز  
عليه بموجب أمر ضم . وقرر المتهم الثانى أنه ما قام بضم المحصول المحجوز عليه  
سنة ١٩٥٨ وإنما قام بضم محصول القطن المحجوز عليه سنتى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠  
وأن المحجوزات موجودة تحت يده وأنه مستعد لتقديمها عند الطلب . وحيث  
إنه بمطالعة الشكوى ٣٢٠٧ سنة ١٩٥٧ إدارى ديرمواس تبين أنها قدمت  
من المتهم الأول تتضمن أن المتهم الثانى قام باختلاس الأذرة المحجوز عليها  
وبسؤال المتهم الثانى المشكوفى حقه قرر أنه قام بضم المحصولات من أذرة  
وبرسيم بموجب أمر ضم . وهول الحكم فى إدانة الطاعن على ما استخلصه  
من هذا الإقرار الصادر منه فى تلك الشكوى وأن " أمر الضم لم يشمل القطن  
المحجوز عليه وأنه فى كلتا الحالتين فإنه استولى على المحصول المحجوز عليه ولم يتم  
بتقديمه للحضر " . وقد ثبت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة  
بضمها تحقيقا للطعن أن الشكويين سالفى الذكر أرسلتا "للدشت" لما كان ذلك ،  
وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة  
التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته  
عليها وكان قد عرض إلى دفاع الطاعن بعدم علمه باليوم المحدد للبيع واطرحه  
استنادا إلى ما أقر به فى الشكوى المقدمة منه ضد المتهم الأول وهو استخلاص  
صائغ له مأخذ صحيح من الأوراق . وفضلا عن أن الطاعن لم يدع أن الشكويين  
أنفقى الذكر قد أمرت النيابة بحفظهما بناء على تحقيق أجرته بنفسها أو بناء  
على انتداب منها حتى يعتبر أمرا منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ويمنع  
من العودة إليها — فضلا عن ذلك . فإنه من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر  
الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجوز إثارته لأول  
مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة  
من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير  
حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى . لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة

النقض . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يقيد صحة هذا الدفع وكان الفصل فيه يقتضى تحقيرا موضوعيا فإن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون في محله .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن على الرغم من أن المجزين أصبحا كأن لم يكونا لأن البيع لم يتم خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعهما وذلك عملا بالمادة ١٩٥ من قانون المرافعات . كذلك فإن الحكم المطعون فيه دانه على الرغم من قيامه بالسداد كما هو ثابت بمحضر جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ .

وحيث إن البطلان طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه — لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان المجزين مما يفيد تنازله عن التمسك بهذا البطلان ضمنا — وكان توقيع الجزز يقتضى احترامه قانونا ويظل مقتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص — كما هو الحال في هذه الدعوى — وكان من المقرر أن السداد الذى يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها . لما كان ذلك ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه في شأن ذلك كله يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن . وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس عوض الله زقلول .

(٨٣)

### الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٣ القضائية

دفع . " الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة " . " الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية " . نظام عام . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة وبعدم قبول الدعوى المدنية . عدم تعلقيهما بالنظام العام .  
هما من الدفوع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض لها وترد عليهما . مادام الدفاع قد تمسك بهما .  
وإلا كان حكمها معيباً بالقصور .

الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة وبعدم قبول الدعوى المدنية وإن كانا  
من غير الدفوع المتعلقة بالنظام العام إلا أنهما من الدفوع الجوهرية التي يجب  
على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليهما مادام الدفاع قد تمسك بهما .  
فاذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذين الدفعين ولم يعن بالرد عليهما  
فانه يكون معيباً بالقصور بما يتعين معه نقضه .

### الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/٢/١١ بدائرة مركز أسيوط : بدد  
المبلغ المدين بالمحضر قيمة والمملوك للجمعية التعاونية الزراعية بناحية نجع العيساوية  
والمسلم اليه بصفة أمانة كوكيل لها — وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون  
اتقويات . وادعى مدنيا عبد المطلب على أبو العلا بصفته رئيسا للجمعية التعاونية



المذكورة طالبا القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٢٥ جنيها على سبيل التعويض. ومحكمة أسبوط الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٢ عملا بمادة الاتهام: أولا - بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ. وثانيا - بالزامه بأن يؤدي للدعى المدنى مبلغ خمسة وعشرين جنيها. فاستأنف المتهم الحكم. ومحكمة أسبوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٩٦٢/١٠/٢٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف قد شابه قصور في البيان، ذلك أن الطاعن دفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة تأسيسا على أن المبلغ المدعى بتبديده يزيد عن عشرة جنيهات وبعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذي صفة إذ أن الجمعية التي يمثلها المدعى بالحق المدني قد حلت إلا أن الحكم التفت عن هذين الدفعين ولم يرد عليهما مما يعيبه ويوجب نقضه.

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه في يوم ١١ فبراير سنة ١٩٦١ بدائرة مركز أسبوط: بدد المبلغ المدين بالمحضر قيمة والمملوك للجمعية التعاونية الزراعية بناحية نجع العيساوية والمسلم اليه بصفة أمانة كوكيل لها وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وادعى رئيس الجمعية التعاونية مدنيا قبل الطاعن بمبلغ ٢٥ جنيها ومحكمة أول درجة قضت حضوريا اعتباريا بحبسه شهرا مع الشغل والزامه بأن يؤدي للدعى بالحق المدني بصفته مبلغ ٢٥ جنيها فاستأنف الطاعن الحكم ومحكمة ثانية درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف والزام الطاعن المصروفات المدنية لما كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة، وتبين ايضا من الاطلاع على المفردات

التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن تمسك بهذا الدفع في مذكرته التي تقدم بها في فترة حيز القضية للحكم والمقدمة خلال الأجل الذي حددته المحكمة كما أشار في هذه المذكرة الى الدفع الذي سبق أن ابداه أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذي صفة . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وبعدم قبول الدعوى المدنية وإن كانا من غير الدفوع المتعلقة بالنظام العام إلا انهما من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ما دام الدفاع قد تمسك بها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذين الدفعين ولم يعن بالرد عليهما فإنه يكون معيبا بالقصور ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة دون حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن والزام المطعون ضده المصاريف المدنية.

## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد المستشار / توفيق أحمد الحسن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبري ، ومحمد محفوظ ، وطلوس هوش الله زغلول .

( ٨٤ )

### الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ القضائية

دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . معارضة . استئناف .

معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر ضده . حضوره بالجلسات الأولى التي تأجل فيها نظر المعارضة وتخلّفه عن حضور جلسة الحكم . قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . تقديم الطاعن لمحكمة النقض شهادة طبية تثبت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قضاء هذا الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه مع قيام الظرف القهري الذي حال دون الطاعن وحضوره حرماناً له من استعمال حقه في الدفاع . لا يؤثر في ذلك : عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر .

إذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة أن الطاعن عارض في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر ضده وبالجلسة المحددة لنظر المعارضة قررت المحكمة في حضوره تأجيلها لضم المفردات ، واستمرت الدعوى تؤجل إلى أن قضت فيها المحكمة في غيبة الطاعن بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . وكان الطاعن قد تقدم بشهادة طبية لمحكمة النقض أثبتت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم اذ قضى بتأييد الحكم المعارض فيه — مع قيام الظرف القهري الذي حال دون الطاعن وحضوره — يكون قد حرّمه من استعمال حقه في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن الطاعن — وقد استعمال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره إبداءه لها — ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال المدة من ٢/١٠/١٩٤٦ إلى ٥/٨/١٩٤٨ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : ١- استولى بطريق النصب على مبلغ ١٣٨ ج من محمد سليمان نحيس باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بمشروع كاذب ووقائع مزورة وإحداث الأمل لديه في الحصول على ربح وهمي بأن أعلن في الصحف عن شركة وهمية سماها شركة الاسمدة العضوية والطبيعية وعن حاجتها إلى وكلاء في الأقاليم بتصريف مازعه من منتجات الشركة وأورد أنها بشروط سخية مغرية تطمع في أرباح وهمية وحرر بهذه الشركة الوهمية عقدا أسبغ عليه الشكليات القانونية زيادة في الأرباح - واتخذ أمعانا منه في الإيهام أيضا مقرا لهذا المشروع الكاذب أنه واتخذ منه الموظفين وخلع عليهم أسماء المندوبين والمفتشين وانتحل صفة مدير لتلك المؤسسة الوهمية وقدم إلى المحنى عليه عقدا يحمل في أعلاه اسم الشركة ومركزها الرئيسى والمزعوم من أغراضها وجاء في هذا العقد كذبا وفي مطبوعات أخرى قدمت للمحنى عليه أن هذه المؤسسة مصرية صيعة تشغل للتصدير والاستيراد وبيع وشراء الأراضى الزراعية وتسليف قود على رهونات عقارية وأن بالشركة خبراء فنيين فى شئون الأراضى والزراعة إلى غير ذلك من المزاعم الكاذبة وحرر له فاتورة بما يزيد عن المبلغ الذى دفعه فوقعت الجريمة بناء على الاحتيال السابق بيانه . ٢ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها على مبلغ ٣٤٠ ج من حسن نصير سيد وعلى إيصال بمبلغ ٥٠ ج يستحق الوفاء فى ٢٩/٦/١٩٤٧ بأن حرر معه عقدا فى ٢٩/٥/١٩٤٧ على النحو السابق لتوريد بضائع مختلفة . ٣ - استولى بالطرق الاحتيالية السابقة على مبلغ ٣٠ ج من صالح زيدان فى ٥/٧/١٩٤٧ بزعم أنه سيأخذ بوظيفة فى هذه الشركة الوهمية . ٤ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها على مبلغ ٥٠ ج من صالح جيد وكامل عزمى بأن حرر معهما عقدا فى ٢٢/٩/١٩٤٧ . ٥ - بدد مبلغ ١٠٠ ج لمنصور أبو العلا اضرا رابه . وكان قد سلم إليه على سبيل الوكالة لتأسيس شركة حرر عقدا بينهما فى ١٦/٣/١٩٤٨ فاختمه لنفسه . ٦ - استولى بطريق

النصب على مبلغ ٦٠ ج من عمر عمر المياوى باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهاه بمشروع كاذب ووقائع مزورة واحداث الأمل لديه في الحصول على ربح وهمى بأن أعلن في الصحف عن شركة وهمية أخرى أسمها شركة مصر للتوكيلات وقارف بقية الطرق الاحتيالية الأولى التي استعملها في الشركة الأولى وحرر مع المجنى عليه عقدا في ١٩٤٨/٤/٣٠ فوقت الجريمة بناء على هذا الاحتيال السابق بيانه . ٧ - غش المجنى عليه السابق في العناصر الداخلة في تركيب البضاعة المبيعة إليه بأن ملأه نوفا ضعيفا من السياد بوصفه مصادا جيدا . ٨ - استولى بالطرق الاحتيالية السابقة على مبلغ ٥٠ ج من السيد أحمد خميس بأن حرر معه عقدا في ١٩٤٨/٤/٢ لتوريد بضائع مختلفة . ٩ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها على مبلغ ١٨ ج و ٨٠٠ م . ١٠ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها على مبلغ ٣٠ ج من سيفين اسطفانوس بأن حرر معه عقدا في ١٩٤٨/٤/٢٣ . ١١ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها على مبلغ ١٠ ج من محمود حسنين أحمد بأن حرر معه عقدا في ١٩٥٨/٥/١٧ . ١٢ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها على مبلغ ٥٠ ج من حسن على ربحانة بأن حرر معه عقدا في ١٩٤٨/٥/٢٠ . ١٣ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها على مبلغ ٥٢ ج من عبد المجيد أحمد حناوى بأن حرر معه عقدا في ١٩٤٨/٦/٤ . ١٤ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها على مبلغ ٥٠ ج من محمود عبد المقصود عباس بأن حرر معه عقدا في ١٩٤٨/٦/٨ . ١٥ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها على مبلغ ٢٠ ج من السيد عبد المجيد يوسف بأن حرر معه عقدا في ١٩٤٨/٦/٩ . ١٦ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها على مبلغ ٨٤ ج و ٤٠٠ م من أحمد عبد الله الدالة بأن حرر معه عقدا في ١٩٤٨/٦/١٣ . ١٧ - استولى بالطرق الاحتيالية الآنفه الذكر على مبلغ ٦٠ ج من عبد السلام محمود المطار بأن حرر معه عقدا في ١٩٤٨/٦/١٩ وزيادة في ايهاه حرره شيكا بدون رصيد قائم وقابل للسحب في ١٩٤٨/٦/٢٣ يستحق الوفاء في ١٩٤٨/٧/١ بالمبلغ المذكور حينما طالبه المجنى عليه برده . ١٨ - استولى بالطرق الاحتيالية السابقة على مبلغ ٤٠ ج من عبد اللطيف طارف مجد بأن حرر معه عقدا في ١٩٤٩/٦/٢٩ . ١٩ - استولى بالطرق الاحتيالية السابق بيانها

مل مبلغ ١٥٠ ج من منصور حسن جاد ومجد ادريس السيد بأن حرر معهما  
 عقدا في ١٩٤٨/٨/٥ وامعانا منه في ايهاهما حرر لهما شيكا بدون رصيد قائم  
 وقابل للسحب في ١٩٤٨/٨/٢٠ بمبلغ مائة جنيه واستولى عليه منهما بالاحتيايل  
 السابق بيانه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والمادة الأولى  
 من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ٣٢ من قانون العقوبات . ومحكمة  
 الأزبكية الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٤ بحبس المتهم ستة شهور  
 مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم .  
 ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا اعتباريا  
 في ٢٣/١٠/١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم  
 المستأنف — فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٣ بقبولها شكلا  
 وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا  
 الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم  
 الغيابي المعارض فيه قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن إنما  
 تخلف عن حضور جلسة المحاكمة لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة  
 الطبية المقدمة .

وحيث إن الطاعن تقدم بمستخرج رسمى من مستشفى حلوان العام مؤرخ  
 في ١٩٦٣/١١/٥ موقع عليه من المدير العام للمستشفى يفيد أن الطاعن كان نزيلا  
 بالمستشفى في الفترة بين ١٩٦٣/١٠/٢٨ حتى ١٩٦٣/١١/٥ لاصابته بمرض مزمن مفصل  
 مزمن . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة  
 أن الطاعن عارض في الحكم الغيابي الاستئنافى الصادر ضده وتحدد لظن المعارضة  
 جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ وفيها قررت المحكمة في حضور الطاعن تأجيلها لجلسة  
 ١٩٦٠/١٠/١١ لضم المفردات واستمرت الدعوى تؤجل حتى جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٩  
 حيث لم يحضر المعارض فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا .



وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، لما كان ذلك ، وكانت الشهادة الطبية المقدمة — التي تأخذ بها هذه المحكمة وتطمئن إليها — وقد أثبتت قيام العذر المانع من حضور جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٩ فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المعارض فيه — مع قيام الظرف القهري الذي حال دون الطاعن وحضوره — يكون قد حرمه من استعمال حقه في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن الطاعن — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره ابداءه لها . لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسه ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وپطرس زغلول .

(٨٥)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ القضائية

(١) تزوير . " تغيير الحقيقة . ضرر " . محركات " محركات عرفية " .

مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع إمضاء مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير .  
متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير . مثال .

(ب) تزوير . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

الحكم بالإدانة في جريمة التزوير : لا يشترط لصحته أن يتحدث استقلالاً عن ركن  
الضرر . يكفي أن يكون قيام هذا الركن مستقلاً من مجموع عبارات الحكم .

(ج) جريمة . " أركانها " . باحث . تزوير .

المصلحة لا تفسر أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركناً من أركان  
جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره .

(د) تزوير . فاعل أصلي . شريك . تقض . " المصلحة في الطعن " .

ولفوع التغيير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف التهم . لا تأثير له على مسئوليته .  
ما ينيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة  
التزوير . لا جدوى منه . ما دامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون  
للاشتراك في تلك الجريمة .

(هـ) نفض . " المصلحة في الطعن " . تزوير . شروع في سرقة . ارتباط .

قضاء الحكم بمعاينة الطاعن بمقوبة مقررة في المادة ٢١٥ عقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير . لا مصلحة للطاعن فيما يشير بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة . طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاينة الطاعن بالمقوبة الأشد المقررة للتهمة الأولى .

(و) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " . محكمة ثاني درجة .

محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإبرائه . مثال .

(ز) إجراءات المحاكمة . " حجز الدعوى للحكم " . " إعادتها للرافعة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " .

حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها للرافعة لإجراء تحقيق فيها .

(ح) إجراءات المحاكمة . إثبات . " شهود " . دفاع .

الحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع منه . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع منه بما يدل عليه .

١ - إن مجرد تغيير الحقيقة في محرر صرفي بوضع إمضاء مزور يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير . فإذا كان الحكم قد أثبت أن العقد المصطنع ذيل بتوقيعين مزورين تخالف كل منهما الإمضاء الصحيحة للتعاقد من شأنه أن يالحق بهما ضررا إن لم يكن ههنا فهو على الأقل محتمل . فإن جريمة التزوير تكون متوافرة في حق المتهم .

٢ - لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .



٣ — المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة ، والباعث ليس وكفا من أركان جريمة التزوير حتى تلتزم المحكمة بالتحدث منه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره .

٤ — إن وقوع التغير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم لا يؤثر في مسئوليته . ومن ثم فإنه لا جدوى مما يشير الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة التزوير ما دامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في هذه الجريمة .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمقابلة الطاعن بالحبس شهراً ، وكانت هذه العقوبة مقررة في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يشير بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة طالمال أن المحكمة قد طوقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمقابلة الطاعن بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للتهمة الأولى .

٦ — الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ، ومادامت المحكمة لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات وكان الطاعن قد اكتفى أمام محكمة أول درجة بسماع شاهد النفي مما يعد بمثابة تنازل من سماع شهود الإثبات فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه بدهوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبلاً .

٧ — من المقرر أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فإنها لا تلتزم بإعادتها للرافعة لإجراء تحقيق فيها .

٨ — خولت المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — للمحكمة الاستئناف من سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك — مستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/١/٢٨ بدائرة قسم ثان الجيزة: أولاً — ارتكب تزويراً في محرر عوفي هو عقد إيجار الأملاك المرفق بالأوراق وكان ذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات مزورة بأن حرر بيانات العقد المتقدم ذكره ونسب تحريرها زوراً إلى طرفي العقد ووضع على العقد إمضاءهما واستعمل هذا المحرر المزور بأن ضمه إلى أوراق الحجز التحفظي الصادر لصالح محمد نجيب ضد اسماعيل محمد أحمد مع علمه بتزويره . ثانياً — شرع في مرقعة العقد الصحيح المبين بالمحضر وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه قبل إتمامها . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥٤، ٤٧٤، ٣١٨، ٣٢١، ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة الجيزة الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٦ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة مائتي قرش أوقف التنفيذ بلامصاريف . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١١ بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعن طلب سماع أقوال شهود الواقعة إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب بمقولة إنها لا ترى مبرراً لسماع أقوال هؤلاء الشهود دون أن تبين الأسباب التي استندت إليها في هذا الشأن مع أن الطاعن أبدى هذا الطلب في مذكرة الأخيرة — وأصر عليه وهو طلب متعلق بالدعوى ومنتج فيها مما كان يقتضي من المحكمة أن تجيبه إلى طلبه أو ترد عليه بأسباب سائغة . ثم إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دان الطاعن باعتباره فاعلاً أصلياً في جريمة تزوير محرر عوفي وبجريمة الشروع في سرقة مع مافى ذلك

من خطأ في تطبيق القانون لعدم توافر الأركان القانونية للجريمتين ، ذلك أنه لم يثبت في حق الطاعن أنه بذاته قد اصطنع العقد المزور بل الثابت من تقرير المضاهاة أن العقد حرر بخط يختلف من خط الطاعن وجاء بمدونات الحكم أن العقد اصطنع بمعرفة آخر لمصلحة الطاعن مما يؤدي إلى اعتبار الأخير شريكا في التزوير وليس فاعلا أصليا ولم يبين الحكم مصلحة الطاعن من إحداث هذا التزوير فضلا عما يشترط لتوافر جريمة التزوير في أوراق عرفية من وقوع ضرر بالمجنى عليه في حين أن الأخير قفى بمحضر الجلسة ووقع أى ضرره مما يفقد الجريمة أحد أركانها القانونية . كما دانه الحكم أيضا بجريمة الشروع في سرقة رغم عدم توافر ركن الاختلاس إذ شهد المجنى عليه محمود نجيب بأنه كلف الطاعن استصدار أمر حجز لصالحه ثم تصالح مع خصمه وأكد أنه لا يشك في أمانة الطاعن الذي كان وكيلًا عنه وكالة واقعية وأنه صاحب هذا العقد ولا ينسب إلى مالك الشيء سرقة فضلًا عن أنه لم يكن هناك ثمة مبرر يدعو الطاعن إلى سرقة العقد أو الشروع في سرقة وما قرره مجد مهدي زيان في هذا الشأن إنما كان للانتقام من الطاعن لما بينهما من خصومة .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه : أولاً - ارتكب تزويراً في محضر عرفي هو عقد إيجار الأملاك المرفق بالأوراق وكان ذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات مزورة عليه بأن حرر بيانات العقد المتقدم ذكره ونسب تحريرها إلى طرفي العقد ووضع على العقد إمضاءهما واستعمل هذا العقد المزور بأن ضمه إلى أوراق أمر الججز التحفظي الصادر لصالح محمود نجيب ضد إسماعيل مجد أحمد مع طلبه بتزويره . ثانياً - شرع في سرقة العقد الصحيح المبين بالمحضر وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو ضبطه قبل إتمامها . وطلبت النيابة العامة معاقبته عملاً بالمواد ٤٥، ٤٧، ٣١٨، ٣٢١، ٢١٥ من قانون العقوبات ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا بحبس الطاعن شهرا واحداً مع الشغل عن التمتين بالتطبيق لمواد الاتهام والمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات فأستأنف الطاعن الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً - وبرفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . وحصل الحكم الابتدائي المؤيد



والمكمل بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن ويعمل وكيلًا للأستاذ عبد المنعم خلاف المحامي توجه يوم ١٩٥٩/١/٢٨ إلى محمد المهدي زيان كاتب محكمة إمبابية وطلب منه الإطلاع على أوراق أمر الحجز التحفظي المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ والصادر لصالح وكيله محمود نجيب ضد إسماعيل محمد خميس فسلمه الأمر مرفقًا به عقد إيجار تاريخه ١٩٥٦/٧/١ وانصرف إلى دورة المياه الكائنة بذات الحجرة ولما عاد إليه بادره الطاعن بأنه قد أتم الإطلاع على الأوراق إلا أنه لاحظ ارتباكًا مما ولد الريبة في نفسه ودفعه إلى فحص الأوراق فتبين أن عقد الإيجار المرفق بها قد استبدل بآخر يفتقر إلى الإمضاء الصحيحة للقاضي المحكمة التي كان مؤشرا بها على العقد الأصلي فأمسك بالطاعن وطالبه بالعقد الصحيح ودخل في هذا الوقت وكيل الأستاذ عبده مراد المحامي فطلب منه الطاعن الخروج ثم أخرج العقد الأصلي من بين أوراق ووضعته مكان العقد المزور الذي وجد بعد ذلك ملقى بجوار الدولاب وتبين من مضاهاة العقدين اختلاف الإمضاءات في كل منهما وأن كلا العقدين قد حررا بخط يختلف عن خط الطاعن وأنكر الأخير ما نسب إليه وعلل الإتهام بأن كاتب المحكمة يريد الانتقام منه لأنه رفض القيام بعمل كلفه به مما حدا به إلى تنفيق التهمة له . وامتند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الشهود وتقرير المضاهاة وما أسفر عنه إطلاع المحكمة على العقدين الصحيح والمزور . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة في جلسة ١٩٦٢/١١/٢١ سماع أقوال شاهد الإثبات فقررت المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان الشاهد وصرحت بإعلان شهود نفى وبجلسة ١٩٦٣/٥/٢٢ حضر الطاعن وقرر أنه أعلن محمود نجيب باعتباره شاهد نفى فاستدعته المحكمة وسمعت أقواله ثم رافع الدفاع عن الطاعن طالبا براءته فقررت المحكمة حجز القضية للحكم ثم فصلت في الدعوى وأمام المحكمة الاستئنافية أعاد الطاعن طلب سماع الشاهد محمود نجيب فأجابته المحكمة إلى طلبه وسمعت شهادته ثم حجزت القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات في مدى أسبوعين حيث أصدرت حكمها المطعون فيه وأثبتت في مدوناته أن الطاعن طلب في مذكرته على سبيل الاحتياط فتح باب المرافعة لسماع شهود الواقعة وزد الحكم على هذا الطلب بقوله : ” إن المحكمة لا ترى إجابة طلب فتح باب المرافعة وسماع شهود آخرين في الدعوى

وترى أن هذا الطلب غير جدى من المتهم — الطاعن — فقد باشر بحاميه الدفاع عنه في الموضوع أمام هذه المحكمة بعد أن سمعت الشاهد الحاضر ودون أن يطلب سماع شهود آخرين ثم حجرت الدعوى للحكم كما أن المحكمة ترى أنه لا لزوم لسماع من يطلب سماعهم وهي المحكمة الاستئنافية الأمر متروك لتقديرها في هذا الشأن والمحكمة تقدر عدم لزوم سماع الشهود على أساس ما استبانته من عناصر الدعوى وأداتها القائمة في الأوراق ثم إنه لم يطلب سماع هؤلاء الشهود من أجل وقائع معينة يمكن أن تؤثر في سير الدعوى". لما كان ذلك، وكانت إجراءات المحاكمة قد جرت — بدرجتها — في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بما ينحوله للمحكمة من الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع منه بما يدل عليه — وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة بسماع من حضر من الشهود ثم ترفع الدفاع عن الطاعن طالبا البراءة دون أن يطلب من المحكمة سماع شهود الإثبات كما حققت محكمة ثانية درجة شفوية المرافعة أيضا بسماع الشاهد الذى تمسك الطاعن بأخذه أقواله ولم يطلب منها سماع أقوال شهود آخرين ثم حجرت المحكمة القضية للحكم. لما كان ما تقدم، وكان من المقرر أن المحكمة متى حجرت القضية للحكم فإنها لا تلتزم بإعادتها للمرافعة لإجراء تحقيق فيها، وكان الأصل أن محكمة ثانية درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تنجى من التحقيقات إلا بما ترى لزوما لإجرائه، ومادامت المحكمة لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات، وكان الطاعن قد اكتفى أمام محكمة أول درجة بسماع شاهد النفى مما يعد بمثابة تنازل عن سماع شهود الإثبات، فإن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى الاختلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا. لما كان ذلك، وكان الحكم قد خلص إلى ثبوت التهمتين المسندتين إلى الطاعن في قوله: "ومن حيث إن المحكمة تستبين من مطالعة الأوراق أن التهمتين المسندتين إلى المتهم — الطاعن — ثابتان في حقه ثبوتا كافيا مما شهد به كاتب محكمة إمبابة محمد المهدي زيان من أنه لاحظ عند استلام أمر الحجز التحفظي أن المتهم بعد إطلاعه عليها أن عقدا لايجار الذى كان مرفقا غير موجود وأن المتهم استبدل به عقدا آخر وزاد يقينه عندما



اكتشف أن امضاء القاضى على العقد ليس بخطه المعروف له وأنه لما أمسك بالمتهم وهزم على الإبلاغ أخرج العقد الصحيح من بين الأوراق التي يحملها وأودعه أوراق أمرا لجزء التحفظى بعد أن اتزع العقد المزور إلا أنه لما أحس تصميم الكاتب على الإبلاغ تخلص من ذلك العقد الأخير وألقاه فى الغرفة حيث وجده الكاتب فيما بعد، هذا ولم يتقدم المتهم بدفاع ينال من ثبوت هذه الوقائع ولا تعول المحكمة على قوله أن الكاتب دبر له التهمة عند ما عصى ما أمره به لانهدام الدليل عليه . لما كان ذلك وكان الثابت من اطلاع هذه المحكمة على العقدين أنه بالرغم من مطابقة بيانات كل عقد للآخر إلا أن التوقيع المنسوب للمؤجر والمستأجر على العقد المدسوس يخالف توقيع كل منهما على العقد الصحيح الأمر الذى ترى المحكمة كفايته لتحقيق التزوير بالاصطناع من طريق وضع امضاءات مزورة والمتهم ضالع فيما وقع من تغيير لما ثبت فى حقه من أنه انتهز خلو الغرفة لإلامنه وعمل على استبدال العقد المزور بالعقد الصحيح ولما أحس باكتشاف أمره عند ما ضبطه الكاتب اتزع العقد المزور وأعاد العقد الصحيح ولا تجديده الحاجة فيما ورد فى تقرير المضاهاة من أن الكاتب للتوقيع يختلف عن خطه لأنه لا يجب للعقاب بالتزوير أن يكون تغيير الحقيقة قد وقع بيد المتهم وقد تقوم المسؤولية إذا ارتكب المتهم التزوير لمصلحة نفسه بواسطة غيره . ولما كان ما تقدم، فإنه يثبت للمحكمة أن المتهم عمل على تزوير العقد المضبوط ومع علمه بتزويره استعماله بوضعه بأوراق الجزء التحفظى بعد أن شرع فى سرقة العقد الأصيل وكادت الجريمة أن تتم لولا أن ضبطه كاتب المحكمة ومن ثم يتعين عقابه على مقتضى مواد الانتهام عملا بالمادة ٢/٣٠٤ إجراءات جنائية مع تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبات بوصف أن التهمتين جمعهما رباط لا يقبل التجزئة ووقعتا لغرض واحد . لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه أخذ من الطاعن أوراق أمرا لجزء التحفظى للاطلاع عليها وسحب منها عقدا ووضع بدله آخر تختلف الامضاءات الموقع بها عليه عن الامضاءات الصحيحة الموقع بها على العقد الأصيل واستخلص الحكم فى تدليل سائق أن الطاعن كان ضالعا فى اصطناع ذلك العقد، وكان وقوع التغيير بيد شخص آخر لا يؤثر فى مسؤولية الطاعن، فإنه لا جدوى مما يشيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم فى اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا فى جريمة التزوير مادامت عقوبة الحبس التى قضى بها عليه مقررة فى القانون للاشتراك فى هذه الجريمة،



ولا يقبل من الطاعن نفيه على الحكم قصوره في بيان وجه مصلحته في ارتكاب التزوير لأن المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة والباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره . أما النعي على الحكم بانتفاء ركن الضرر فمردود بأن مجرد تغير الحقيقة في محور بوضع إمضاء مزور يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير ، ولما كان الحكم قد أثبت بأن العقد المصطنع قد ذيل بتوقيعين مزورين تخالف كل منهما الإمضاء الصحيحة للمتعاقدين مما من شأنه أن يلحق بهما ضرراً إن لم يكن محققاً فهو على الأقل محتمل ، ولا يغير من الأمر ما قرره أحد المتعاقدين بالجلسة — محمود نجيب — من ثقته بالطاعن طالما أن هذا القول لا ينفي احتمال الإضرار به فضلاً عن أن التزوير قد شمل توقيع المتعاقد الآخر اسماعيل محمد خميس مما من شأنه أن يلحق به ضرراً محققاً . ولما كان لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم وهو ما حققته المحكمة في أسباب حكمها ، فإن مما ينعاها الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة الطاعن بالجلسة شهر ، وكانت هذه العقوبة مقررة في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يشيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاينة الطاعن بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للتهمة الأولى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعاً .

## جلسة أول يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

(٨٦)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ القضائية

(١ ، ب) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ” ما يوفره ” . حكم .  
” تسببيه ” . ” تسبب معيب ” .

(١) تقدير المحكمة جديّة طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لما أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول .

(ب) ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها . ملة ذلك ؟

١ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جديّة طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول .

٢ - ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل - بعد اطلاعها على سخواه ومناقشة الدفاع له - عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى فى الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٠/٤/٢٥ بدائرة قسم مصر الجديدة : ” تسبب بغير قصد ولا تعمّد فى إصابة عبد العال السيد أحمد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن أمر المجنى عليه بإصلاح الأسلاك الكهربائية بعد أن أفهمه بعدم سريان التيار الكهربائى منها وذلك قبل

أن يتأكد من انقطاع التيار الكهربائي عنها حالة كونه مكلفاً بذلك ، فحدثت بالمجنى عليه الإصابات الموضحة بالمحضر والتي أدت للوفاة .

وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا كل من أنيسه محمد أحمد والسيد أحمد محمود عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنتي ( المجنى عليه ) وهما محاسن وسامية — وطلب القضاء لهما قبل المتهم ومصلحة الطيران المدني بصفتهما المسئولة عن الحقوق المدنية متضامتين بمبلغ خمسة عشر جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وأتعاب المحاماة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مصر الجديدة الجزئية دفع الحاضر عن المسئولة عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذي صفة ، وبعد أن أتمت المحكمة سماعها قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٢ عملاً بمادة الإتهام : أولا — بحبس المتهم ستين مع الشغل وكفالة عشرة جنيات لإيقاف التنفيذ . وثانيا — برفض الدفع المبدى من المسئولة عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذي صفة وبقبولها . وثالثا — بإلزام المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية بصفتهما بأن يدفعوا متضامنين للدميين بالحق المدني مبلغ خمسة عشر جنيتها على سبيل التعويض المؤقت وإلزامهما مصروفات الدعوى المدنية وثلاثة جنيات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٣٠/٩/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة والاكتفاء بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد انطوى على اخلال بحقه في الدفاع وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه طلب — في سبيل تحقيق دفاعه — ضم تحقيقات إدارية جرت في شأن الواقعة المسندة إليه ، فكان أن قدرت المحكمة سلامة هذا الطلب واستناده إلى واقعة متجة في الدعوى ، فأجلتها غير مرة لتنفيذه ، وإذ تراخت النيابة في تنفيذ



القسار ، وتغيرت هيئة المحكمة ، واستهدفت الهيئة الجديدة سرعة الفصل في الدعوى ، فقد التفتت عن إجابة هذا الطلب ، وراحت تبرر مسلكها ، بأن الطاعن لا يرمى بطلبه غير تعطيل الفصل في الدعوى ، وبأن التحقيق المطلوب ضمه — أيا ما كان خوى ما هو مثبت فيه — لن يؤثر في عقيدة المحكمة أو يغير من قواعد المسؤولية الجنائية — في حين أن الطاعن لا صلة له بعدم ضم ذلك التحقيق وما كان يجوز للمحكمة أن تقطع برأى في مقوماته إلا بعد أن تطلع عليه — هذا إلى أن الطاعن كان قد دفع التهمة بأن سبب الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه لأنه لم يحسن استعمال المقص العازل للتيار الكهربائي الذي صممه حين قام بقطعه ، فأطرح الحكم هذا الدفاع وعول في ذلك على أن المهندس محمد الطوبجي شهد بالجلسة بأن المقص العازل لا يكفي — طبقا للأصول الفنية — لإبعاد خطر الكهرباء ، حالة أن أقوال المهندس المذكور تفيد أن المقص العازل لا يكفي لإجراء الإصلاح ، ولو أن المحكمة فهمت أقوال هذا الشاهد على وجهها الصحيح لتغير وجه الرأى في الحكم .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن طلب ضم تحقيق إدارى كان قد جرى بشأن التهمة المسندة إليه ، وأن المحكمة بعد أن استجابت إلى مطلبه وأجلت الدعوى أكثر من مرة ، عادت فقررت رفض ضم هذا التحقيق وبررت ذلك الإجراء بقولها ” وحيث إن جديدا بالاستئناف لم يجد خلا أن المتهم — الطاعن — طلب ضم تحقيق إدارى لا وجه لطلبه إلا تعطيل الفصل في الدعوى وأيا ما كان ما ورد بهذا التحقيق فليس من شأنه أن يؤثر بيقين المحكمة أو أن يغير من قواعد المسؤولية الجنائية ومن ثم فقد التفتت عن هذا الطلب “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فانه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائب يبرر هذا العدول . كما أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يمرض عليها ، لإحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على خسواه ومناقشة الدفاع له — عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى في الدعوى . ولما كان تنفيذ قرار الضم منوطا بالنيابة العامة ، مما لا يسوغ معه القول — حين تراخت عن تنفيذه — بأن الطاعن قصد تعطيل الفصل

في الدعوى ، وإذا ما كان رفض طلب ضم التحقيق قد قام على هذا النظر، وعلى استباق الرأي في قيمة ذلك التحقيق وهو لما يعرض على المحكمة لتقول كلمتها فيه ، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب الاخلال بحق الطاعن في الدفاع ؛ هذا فضلاً عن أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عول في الرد على ما تمسك به الطاعن — من أن الحادث راجع لخطأ المجنى عليه لأنه لم يحسن استعمال المقص العازل — بما أورده من أن المهندس محمد عبد الطويجي شهد بالجلسة بأن المقص العازل وحده لا يكفي طبقاً للأصول الفنية لإبعاد خطر الكهرباء ، في حين أن المثبت بحضور الجلسة هو أن الشاهد المذكور قرر بكفاية استعمال المقص العازل لعملية الإصلاح وقطع السلك ، مما مؤداه أن الحكم أخطأ في الاسناد خطأ عيب استدلاله على أطراح ذلك الدفاع . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه وذلك بالنسبة إليه وإلى المسؤولية عن الحقوق المدنية — نظراً لوحدة الواقعة — وإلزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة أول يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ .

( ٨٧ )

### الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ القضائية

خش . تقض . "أحوال الطعن بالنقض" . "مخالفة القانون" . مسئولية جنائية . قانون . "سريانه من حيث الزمان" .

مؤدى التمديل الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسئولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة مخالفة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مجانبية الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه .

نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ — الذى صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ — فى المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى : " ويفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة " . كما نص فى المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه الآتى : " يجب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة " . ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسئولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات



التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة ، وعلة الإعفاء أن التاجر الذي يراعى واجب الذمة في معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة إلى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لصريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة ، فإن الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون بإعماله نصا لا وجود له مما يعيبه ويوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأتهما في يوم ١٩٦١/٩/٢٨ بدائرة قسم شبرا : الأول — عرض للبيع مسحوق الأرز المبين بالمحضر غير مطابق للواصفات القانونية على النحو المبين بتقرير التحليل المرفق . والثاني — أنتج المسحوق سالف الذكر — وطلبت معاقبتهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقرار الخاص . ومحكمة شبرا الجزئية قضت بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٦١ حضوريا اعتباريا للأول وغيابيا للثاني عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهما ٥٠٠ قرش والمصادرة — فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٤ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة قرش والمصادرة . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة عرض مسحوق أرز مغشوش للبيع قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر الواقعة مخالفة وطبق في حقه الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الرغم من أن جريمة المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة قد ألغيت بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الواجب التطبيق لصدوره ونشره قبل وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده . ومن ناحية أخرى فإن هذا الفعل يكون في صحيح القانون جريمة شروع في خداع المتعاقد في حقيقة البضاعة المعاقب عليها بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كما يكون أيضا جنحة حيازة منتجات عليها بيان تجارى مخالف للحقيقة الأمر المعاقب عليها بالمواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وكان على المحكمة أن تسبغ على الواقعة الوصف القانونى الصحيح وأن تنزل عليها حكم القانون دون أن تتقيد بوصف النيابة للواقعة .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده وآخر لأتهما في يوم ١٨/٩/١٩٦١ بدائرة قسم شبرا : الأول — عرض للبيع مسحوق الأرز المبين بالمحضر غير مطابق للواصفات القانونية على النحو المبين بتقرير التحليل . والثانى — أنتج المسحوق سالف الذكر وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٤/١ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقرار الخاص . ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا اعتباريا للمطعون ضده . وغايبا للثانى بتغريم كل منهما ٥٠٠ ق والمصادرة فامتناف المطعون ضده هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة ثانى درجة قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة قرش والمصادرة وبين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في قوله : "إنه بتاريخ ٢٨/٩/١٩٦١ أثبت مفتش الأعذية في محضره أنه وجد المتهم — المطعون ضده — يعرض في محل تجارته مسحوق أرز داخل علب مغلقة من الورق المقوى مدون عليها علامتها التجارية وهى ( سان جورج ) ومن إنتاج مصنع المنتجات الغذائية سان جورج فأخذ ثلاث علب من هذا المسحوق وأرسل إحداها لقسم معامل التحليل فورد تقرير المعامل المؤرخ ٧/١٠/١٩٦١ متضمنا في نتيجته أن العينة لنشا الأرز وايسست لمسحوق الأرز . واتهى الحكم إلى اعتبار الواقعة مخالفة في حق المطعون ضده بقوله : "وحيث إن القرينة القانونية التى أوردها الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١



حين افترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو الباعة المتجولين قرينة قابلة لاثبات العكس ولم تمس الركن المعنوي في جنة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يازم توافره للعقاب عليها ولم تتل سلطة المحكمة في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى . . . ولما كان الثابت من واقعة الدعوى أن مسحوق الأرز القدي وجد لدى المتهم - المطعون ضده - كان موضوعا داخل علب مقفلة من الورق المقوى مكتوب عليها الاسم والعلامة التجارية للصنع الذي أنتج هذه المادة فإن المحكمة تستشف من ذلك حسن نية المتهم وجهله بغش المادة التي كان يعرضها للبيع في متجره ومن ثم فإن قرينة العلم بالغش المفترضة في حقه تصبح متفية ويتمين بالتالي تطبيق المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١. وما انتهى إليه الحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون، ذلك بأن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ قد صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش ونشر في الجريدة الرسمية في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ ونص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التدليس والغش النص الآتي: "ويفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة" كما نص في المادة الثانية منه على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه النص الآتي "يجب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة" وجاء بالمدكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه "قد رُئي تعديل الفقرة الثانية من البند (١) من المادة الثانية سالفة الذكر بحيث لا يقبل من التاجر المخالف أن يدحض قرينة العلم بالغش إلا إذا أثبت علاوة على حسن نيته مصدر المادة الفاسدة أو المغشوشة وذلك اعتبارا بأن هذا الإثبات سهل ميسور على التجار الذين يراعون واجب الذمة في معاملاتهم. وفي نفس الوقت رُئي أن هؤلاء التجار حسنى النية الذين يكونون ضحية لغيرهم من صانعي المواد المغشوشة أو الفاسدة أو المتجرين فيها جديرون باعفاءهم كلية من العقاب حتى عن جريمة المخالفة ولهذا اقتضى الأمر تعديل المادة السابعة بما يؤدي إلى ذلك مع بقاء النص على وجوب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد التي تكون جسم الجريمة."



ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أحفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة ، وعلة الاعفاء أن التاجر الذى يراعى واجب الدمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة الى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة ، فإن الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون بأعماله نصا لوجود له مما يعيبه ويوجب نقضه ، ولما كان يشترط لتطبيق التعديل المدخل على المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أن يثبت المتهم علاوة على حسن نيته مصدر المادة الفاسدة أو المغشوشة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتنبه الى أثر توافر هذين الشرطين فى دحض قرينة العلم بالغش ، ولم يخص أقوال المطعون ضده وبين مدى أثرها فى اثبات المصدر الحقيقى للواد موضوع الجريمة ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة . ولا محل لما تثيره الطاعنة من أن الواقعة تكون فى حق المطعون ضده جريمتى الشروع فى خداع المتعاقدين وحيازة منتجات عليها بيان تجارى مخالف للحقيقة طالما أن الحكم قد أثبت عدم علم المطعون ضده بغش البضاعة المعروضة فى محله التجارى ودلل على توافر حسن نيته تدليلا صائغا لم تثر الطاعنة بشأنه مطعناها .

## جلسه أول يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم جزاوى .

(٨٨)

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٤ القضائية

دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" . إجراءات المحاكمة .  
محكمة الجنايات .

وجوب حضور مدافع مع كل متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات . الغرض من ذلك : كفالة دفاع حقيقى لأنهم لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره . عدم تحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها . وجوب إتمام سماع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا .

أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره . وهذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها إلى نهايتها حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة وتجويزه من تحقيق وما تتخذه من إجراءات طوال المحاكمة ، بما يتعين معه أن يتم سماع جميع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٨/١٠/١٩٦٢ بتأحية مركز كوم حمادة محافظة البحيرة : أولا - المتهمان الأول والثانى قتلا عمدا ومع سبق الإصرار والترصد كامل مصطفى عاشور بأن بيتا النية على قلبه وعقدا العزم على

الفنك به وأعد المتهم الأول لذلك سلاحا ناريا وما أن ظفر به عند وقوف السيارة التي كان يستقلها المجنى عليه بناء على طلب المتهم الثاني حتى أطلق المتهم الأول النار عليه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ( ٢ ) المتهم الثالث : اشترك مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معهما على ارتكابها وحرصهما على ذلك وساعد المتهم الأول بأن أعطاه المسدس الذي ارتكب به الحادث فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وثانيا - المتهمان الأول والثالث أيضا : (١) أحرزا سلاحا ناريا مسدسا بدون ترخيص ( ٢ ) أحرزا ذخيرة طلقات مما تستعمل في أسلحة نارية غير مرخص لها بمجازتها . وطلبت من السيد مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٠/١ و ٢ و ٣ و ٤١ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢٦/٢ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول المرفق به ، فقرر بذلك . وقد ادعت شينته حسن أبو الخير مدنيا عن نفسها وبصفة وصية على أولادها محمد وزينات ومصطفى وصفاء ورجاء وإكرام أولاد المرحوم كامل مصطفى عاشور - وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات دمشق قضت بحضورها بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢٦/٢ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق به بالنسبة إلى المتهم الأول و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثاني والمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من القانون السابق ومواد قانون الأسلحة والذخائر المذكور بالنسبة إلى المتهم الثالث مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث و ١٧ منه بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث : أولا - بإجماع الآراء بمحاكمة محمد بهلول فائز بالإعدام شنقا . وثانيا - بمحاكمة كل من عبد الله أحمد عوض وعلى حميدة الفيل بالأشغال الشاقة المؤبدة . وثالثا - أمرت بمصادرة الذخيرة المضبوطة . ورابعا - ألزمت المتهمين الثلاثة المذكورين متضامين بأن يدفعوا للدية بالحق المدني



بشينة حسن أبو الخير من نفسها وبصفتها وصية على أولادها محمد وزينات ومصطفى وصفاء ورجاء وإكرام قصر المرحوم كامل مصطفى هاشور مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إنه مما ينهض الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع وبني على إجراءات باطلة ، ذلك بأن المحكمة سمحت لمحام واحد بالحضور عنه وعن الطاعن الثاني بجلاسة المرافعة الأخيرة على الرغم من تعارض مصلحة كل منهما مع الأثر كما اتخذت إجراء من إجراءات التحقيق فاستمعت إلى شهادة شاهد الإثبات الأخير في غيبة المدافع عنه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الأستاذ اسماعيل ندا المحامي حضر مع الطاعن الثاني - المتهم مع الطاعن الأول بارنكاب جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد - وأن الأستاذ على الرجال المحامي حضر مع الطاعن الثالث المتهم معهما بالإشتراك في ارتكابها . وبعد أن استمعت المحكمة إلى أقوال الشهود هذا الشاهد العقيد محمد أمين سليم ، أبدى كل منهما دفاعه عن موكله . ثم قروت المحكمة استمرار المرافعة في الدعوى بجلاسة ١٩٦٣/١١/٢٤ كطلب المدافع عن المتهم الأول لسماع أقوال شاهد الإثبات الغائب . وفي هذه الجلسة أثبت الأستاذ اسماعيل ندا المحامي حضوره عن الطاعن الثاني ثم عن الأستاذ الرجال عن الطاعن الثالث واستمعت المحكمة إلى أقوال الشاهد الحاضر ثم أصدرت حكمها في الدعوى - لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أوجب حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاها حقيقية لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره . وكان هذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر لإجراءات محاكمة المتهم

من أولها إلى نهايتها حتى يكون ملما بما أجرتة المحكمة وتجريه من تحقيق وما تتخذه من إجراءات طوال المحاكمة ، بما يتعين معه أن يتم سماع جميع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا ، وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى ، ولا يقدح في هذا النظر أن يكون كلا من الطاعنين الثانى والثالث قد استوفى دفاعه ونزل عن مناقشة الشاهد طالما أن المحكمة قد امتنعت عن المدافع عن الطاعن الأول وقدرت لزوم سماع ذلك الشاهد استجلاء لوجه الحق في الدعوى وتم ذلك في غيبة المدافع عن الطاعن الثالث بعد أن نصبت المدافع عن الطاعن الثانى للدفاع عن كلا الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الشاهد سالف البيان فيما محصله أنه علم من تحريات أن المتهم ( الطاعن الأول ) هو الذى اقترف الحادث بتخريض من المتهم ( الطاعن الثالث ) وأن الذى ارشده إليه هو المتهم ( الطاعن الثانى ) وأنه عندما واجه الأخير بهذه التحريات اعترف له بأن المتهم الثالث طلب منه أن يدلّه على شخص غريب عن الجهة ليقتل المجنى عليه فتوجه إلى الاسكندرية واحضر المتهم الأول فاتفق معه الطاعن الثالث على قتل المجنى عليه نظير خمسين جنيها . كما حصل الحكم أقوال الطاعن الثانى فيما لا يخرج عن أقوال الشاهد وفي أنه بعد أن احضر المتهم الأول ذهب معه إلى الطاعن الثالث حيث صحباه إلى الطريق الزراعى الذى تعود المجنى عليه المرور فيه وعابنوه واختاروا المكان الذى ترمكب فيه الجريمة ثم اتفقوا على خطوات تنفيذها كما وقعت . لما كان ذلك ، وكان اعتراف الطاعن الثانى من بين الأدلة التى استند إليها الحكم في ادانة الطاعن الثالث . وكان مؤدى ما حصله الحكم من هذا الاعتراف أنه اعتبر مقوره شاهد إثبات ضد الطاعن الثالث مما يستلزم حضور محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما حتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في مناقشة الشهود والدفاع في نطاق مصلحته دون غيرها . لما كان ما تقدم ، فإن المحكمة إذ سمحت لمحامي الطاعن الثانى بالحضور عن الطاعن الثالث أثناء

مناقشة شاهد الإثبات الأخير في الدعوى مع قيام هذا التعارض بما لا يكفل له حرية مناقشته أو التعقيب على شهادته في نطاق مصالحة كل من المتهمين فلأنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن الثالث والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . ونظرا إلى اتصال هذا النعي بالطاعن الثاني ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إلى جميع الطاعنين ومن بينهم الطاعن الأول الذي لم يقدم أسبابا لطعنه .



## جلسة أول يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، وفخار  
رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ .

( ٨٩ )

### الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ القضائية

( أ ) إجراءات المحاكمة . وصف التهمة . حكم . محضر الجلسة .  
ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات  
المحاكمة .

( ب ) نقض . ” الطعن بالنقض . أسبابه “ .  
أسباب الطعن بالنقض . شرط قبولها : أن تكون واضحة محددة .

١ - ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر  
جلسات المحاكمة . ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان  
في الإجراءات لنحل محضر جلسات المحاكمة من بيان وصف التهمة وصفا شاملا  
لا يكون سديدا .

٢ - من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في الفترة ما بين ١٩٥٩/٧/٢٠ ،  
١٩٥٩/٨/١٥ بدائرة قسم محرم بك : ” توصلوا بطريق النصب إلى الاستيلاء على  
المبلغ المبين القدر بالمحضر والملوك لطلعت مسند متري وذلك باستعمال طرق

إحتيالية من شأنها لإيهام المجنى عليه بواقعة مزورة وإحداث الأمل لديه بمحصل دين وهمى بأن وسط المتهمان الأول والثالث المتهم الثانى ليوهم المجنى عليه أنهما تاجران معروفان وأنه سيتنازع ويبيع له "جمولاكة" ويحلب له ربحا كما قدموا للمجنى عليه عقودا صورية وعينات من البضاعة وقدم الأخير شيكا لم يقابله وصيد قائم وقابل للسحب واتخذوا صفات كاذبة هى كون الأول والثالث تاجرين والثانى سمسار وتمكنوا بهذه الطرق والصفات من الاستيلاء على المبلغ مالف المذكور. وطلبت عقابهم بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات. ومحكمة محرم بك الجزئية قضت بتاريخ ١٩٦١/١١/١٩ حضوريا اعتباريا للأول وغايبيا للباقيين عملا بمادة الإتهام بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة حشرين جنيا لإيقاف التنفيذ. فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم. ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غايبيا بتاريخ ١٩٦٣/١/٣١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارض وقضى فى معارضته بتاريخ ١٩٦٣/٩/٥ باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه جاء معيبا بالبطلان فى الإجراءات الذى أثر فيه ، ذلك بأن محاضر جلسات أول وثانى درجة خلت من بيان وصف التهمة وصفا شاملا . هذا إلى أن الحكم قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه القصور والتناقض فى التسبيب - فضلا عن ذلك فإن المحكمة لم تكن بالاطلاع على ما يبدى الطاعن من مستندات مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لاوجه لما يثيره الطاعن من البطلان في الإجراءات لعدم بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة إذ لا نص في القانون يوجب ذلك، ولما كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع الذي يدعى الاخلال به أو ماهية القصور والتناقض في التسييب بل أرسل القول إرسالا. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة. وكانت المحكمة لم تمنع الطاعن من تقديم المستندات التي أشار إليها في أسباب طعنه فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا، ويتمين لذلك رفض الطعن موضوعا.



## جلسة أول يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ .

(٩٠)

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٤ القضائية

حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" . سرقة . شروع .

تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة . ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة .  
إلا إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة .

تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة وإن كان ليس شرطاً لصحة الحكم  
بالادانة في جريمة السرقة ، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة  
المطروحة ، فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد  
الدليل على توافرها . فإذا كان الدفاع قد تازع في قيام نية السرقة لدى  
الطاعنين ، وكان ما أوردته المحكمة يصدد بيان واقعة الشروع في السرقة بأكرام  
التي دأت الطاعنين بها لا يبين منه قصد الطاعنين من انتزاع بندقية المجنى عليه  
وهل اتويا اختلاسها وتملكها أو انهما عمدا إلى مجرد منع المجنى عليه من استعمالها  
في الاعتداء عليهما بها للخلاف القائم بينهما وبين مخدومه ، مما كان يقتضى من  
الحكمة — في هذه الصورة التي تختلط بها نية السرقة بغيرها — أن تعنى باستجلاء  
هذه النية بإيراد الدليل على قيامها كما هي معرفة به في القانون . أما وهي لم تفعل  
فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان الموجب لنقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١٩٥٧/١٢/٢٦ بدائرة مركز كوم حمادة محافظة البحيرة : أولا - شرعوا في سرقة البندقية المينة الوصف بالمحضر والمملوكة لعبد العزيز أحمد خير الدين بطريق الاكراه الواقع عليه بأن أمسكوا به واعتدوا عليه بالضرب بعضى فأحدثوا به الاصابات المينة بالقرار الطبي بقصد تعطيل مقاومته وأوقفوا لسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو تدخل آخرين والحيلولة بينهم وبين الفرار بالبندقية . وثانيا - المتهم الأول أيضا : أحرز سلاحا ناريًا "بندقية خرطوش" بدون ترخيص . وطلبت محاكمتهم بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/٣١٤ - ٢ من قانون العقوبات و ١ ، ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٢ المرفق . ومحكمة جنائيات دمنهور قضت بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ غيابيا للاول وحضوريا للثاني والثالث عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/٣١٤ - ٢ منه بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . فظعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجناية الشروع في سرقة باكراه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في البيان ، ذلك بأنه يبين من التحقيقات أن نية السرقة لم تكن قائمة في حق الطاعنين وأن انتزاع البندقية من المجنى عليه - على فرض صحته - إنما كان بقصد منعه من استعمالها في الاعتداء عليهما بها ، إلا أن المحكمة قضت بادانتهما على الرغم من عدم توافر أركان هذه الجريمة ودون أن تعرض لبيان القصد الجنائي مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله . " إنه في يوم ١٩٥٧/١٢/٢٦ بدائرة مركز كوم حمادة تعرض المتهمون عبد الحميد محمد عبد الحميد

حرحش — المحكوم عليه فيايبا — ونبيه محمد عبد المجيد حرحش وفتحى عبد الفتاح محمد عبد المجيد حرحش — الطاعنان — فى أرض مملوكة للاستاذ إبراهيم بسيونى وأنزلوا مواشيهم فى زراعة البرسيم القائمة عليها كما حشوا جزءا منها فأسرع الجالى خير الدين الخفير على هذه الأوض بابلاغ الأمر إلى المسالك وإلى أخيه عبد العزيز أحمد خير الدين شيخ خفراء الزراعة فكلف أولهما الثانى بسرعة الانتقال إلى مكان الحادث لمعاينته فصحب معه عبد القادر على حرفوش وأحمد عبد الحميد أبو خطوة والجالى خير الدين وما أن تقدم عبد العزيز أحمد خير الدين ومعه الجالى خير الدين إلى الزراعة وبدأ فى قياس ما أ تلف منها وكان المتهمون الثلاثة جالسين فى حقل انحرى بالجهة البحرية من مكان الحادث حتى انطلق اليه المتهم الأول عبد الحميد محمد عبد المجيد حرحش وحاول منعه من الدخول فى الأرض ثم أمسك ببندقته التى كان يضعها على كتفه وحاول اقتلاعها منه ولكنه قاومه فأخذ يضربه بقبضة يده ويركله برجله وفى هذه الاثناء حضر المتهمان الثانى والثالث نبيه محمد عبد المجيد حرحش وفتحى عبد الفتاح حرحش وكان مع المتهم الثانى عصا لها طرف مشى لفة حول رقبة المجنى عليه وجذبه للخلف وأخذ يركله برجله حتى سقط على الأرض فجثم فوقه هو والمتهمان الثانى والثالث وأخذوا ينهالون عليه ضربا بالأيدى والعصى وتمكن المتهم الأول عبد الحميد محمد عبد المجيد حرحش من انتزاع البندقية منه وحاول الفرار بها وما أن خطى بها بضعة أمتار حتى سارع إليه أحمد عبد الحميد أبو خطوة وتماصكاسويا وأخذوا يتجادبان البندقية وتمكن أخيرا بعد مقاومة شديدة من انتزاعها من المتهم الأول وحاد بها إلى المجنى عليه الذى كان قد تدخل عبد القادر على حرفوش من إبعاد المتهمين الثانى والثالث عنه ومنعهما من استمرار الاعتداء عليه . فذهب المجنى عليه عبد العزيز أحمد خير الدين إلى نقطة شرطة النجيلة وأبلغ الحادث فقام النقيب محمد لطفى حسن بضبط الواقعة وأثبت أنه لاحظ أن البندقية التى كان يحملها المجنى عليه قد تلفت سكينتها نتيجة انتزاع المتهمين لها . وتبين من الكشف الطبى المتوقع على عبد العزيز خير الدين أنه وجد مصابا بكدم رضى وورم بأسفل العين اليمنى وصحج بعظمة الأنف مع ورم خفيف وسحجات باليد اليسرى وكدم رضى بالالاية اليمنى ويحتاج لعلاج أقل من عشرين يوما . كما ثبت من معاينة مكان الحادث أن مساحة الأرض التى كان المتهمون متعرضين فيها تبلغ خمسة أفدنة وهى مزرعة



برصيا يبلغ ارتفاعه ٤٠ سم في المتوسط وأن هناك ثلاثة قراريط يظهر من حالتها أن البرسيم القائم عليها قد حش حديثا بواسطة آلات حادة كالمنجل ويقدر ثمن البرسيم المذكور بمبلغ ١٨٠ قرشا كما وجدت آثار حوافر لمواشي كانت ترعى وتحمل هذا البرسيم "وتبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع نازع في توافر نية السرقة بقوله " إن الجريمة ملفقة لوجود النزاع السابق بين المتهمين ومخدوم عبد العزيز ولا يمكن الاطمئنان إلى أن الواقعة سرقة البندقية حتى لو سلمنا بأقوال الشهود خاصة والحادثة كانت نهارا وكانت ممكنة أخذ البندقية في وقت آخر". لما كان ذلك ، وكان تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة وإن كان ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة ، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة ، فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها . ولما كان الدفاع قد نازع في قيام نية السرقة لدى الطاعنين ، وكان ما أوردته المحكمة بصدد بيان واقعة الشروع في السرقة باكراه التي دانت الطاعنين بها لا يبين منه قصد الطاعنين من اقتراع بندقية المحنى عليه وهل اتويا إختلاسها وتملكها أو انهما عمدا إلى مجرور منع المحنى عليه من استعمالها في الاعتداء عليهما بها للخلاف القائم بينهما وبين مخدومه ، مما كان يقتضى من المحكمة — في هذه الصورة التي تختلط بها نية السرقة بنيتها — أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل على قيامها كما هي معرفة به في القانون . أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في البيان الموجب لتقصيه والاحالة دون حاجة إلى بحث مائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

## جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس .

(٩١)

### الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٤ القضائية

رسوم إنتاج .

خلو القانونين ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا — من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو العمل . وجوب ثبوت مساهمته في الفعل المؤثم حتى يتعين عقابه .

يحظر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك في المادة ١٥ منه حيازة كحول أو صوائل كحولية لم تؤد عنها رسوم الإنتاج أو الاستهلاك كما تحظر المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ صناعة مشروب الطافيا أو ملكيته أو إحرازه أو شراء أو بيع الطافيا . وقد خلا القانونان من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو العمل مما مفاده أنه يتعين لعقاب المالك — بالتطبيق لأحكام هذين القانونين أن تثبت مساهمته في الفعل المؤثم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن وآخرين بأنهم في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم روض الفرج : أولا - المتهم الأول : باع خمورا مجهولة المصدر وغير مصدود عنها الرسم القانوني - ثانيا : والمتهمان الثاني والثالث — حازا خمورا لم تؤد عنها

## الحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه - إذ دانه بجرائم حيازة مخمور لم تؤد عنها رسوم ، وحيازة مشروب طافية غير مصرح بحيازته ، ووضع بيانات مخالفة للتحقيق ، والشروع في الغش - قد أخطأ في القانون ، ذلك بأن الطاعن على ما هو ثابت بالأوراق - لا يبدو أن يكون صاحب معمل يقوم منهم الثاني على إدارته فهو المسئول عما ينتجه المعمل وعما يقع من مخالفات ،



وقد تبادل هذا الأخير والمتهم الأول الاتهام بشأن تغيير جرى على فواتير التعامل الحاصل بينهما في انتمور المضبوطة دون أن يثبت أن للطاعن صلة أو علما بهذا التغيير . وإذا كان القانون محل التطبيق لا يفترض مسئولية صاحب المحل عما يقع فيه من مخالفات ، فإنه لا تجوز مساءلته عن جرائم ارتكبتها — المتهم الثاني مدير المعمل — لمجرد كونه أى الطاعن صاحب المحل ، بل يتعين لادانته أن يقوم في الدعوى دليل يقينى على صلته بتلك الجرائم .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائى — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن مراقبة الانتاج علمت بوجود تخمور بجهولة المصدر بمعمل شركة الدلتا المملوكة للطاعن مشتراه من محل مخالى فلتازيس — المتهم الأول في الدعوى — فانتقل مندوبون من المراقبة إلى ذلك المعمل وإذا التقوا بمديره ديمترى خريستو — المتهم الثانى — فقد طلبوا منه دفاتر العمليات غير أنه لم يقدم لهم سوى دفتر واحد ووعده باحضار باقى الدفاتر ثم ادعى فقدها — وتبين من مراجعة الدفتر الذى قدمه أنه أثبت به عمليتى تخفيف وتعبئة ” براندى ” وارد من محل المتهم الأول بالفاتورتين ١٩٩٠٥ ، ١٩٩٠٩ في ٢١ ، ٢٣/١٠/١٩٥٩ وأن هذه الكمية بيعت إلى شركة ديبول التجارية ، وقرر المتهم الثانى أنه يعمل ويكلا لمعمل شركة الدلتا المملوك للطاعن وهو المسئول عنه ، وأنه لم يشتر من محل المتهم الأول غير ما ورد بالفواتير ١٩٩٠١ ، ١٩٩٠٥ ، ١٩٩٠٦ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٥٩ ، وماورد بالفاتورتين ١٩٩٠٩ ، ١٩٩١٠ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٥٩ ، وأن الكميات المثبتة بالفاتورتين ١٩٩٠٥ ، ١٩٩٠٩ بيعت بعد تعبئتها مباشرة لشركة ديبول التى يملكها ، ولم يقدم إلا الفاتورة رقم ١٩٩٠٥ وترخيص نقل ، وتبين أن بالفاتورة تغييرا بالزيادة في مقدار السائل الكحولى ، كما اكتشف تغيير في عدد اللترات المثبت بترخيص النقل ، وقد ضبط بمقر شركة ديبول خمسة وثلاثون صندوقا بها زجاجات من عبوات مختلفة دون على بطاقتها عبارة ” براندى فرنسى ” وأنها معبأة في مصر وتحمل رقمى سجل وترخيص معمل الطاعن ، وإذا أخذت ثلاث عينات من هذه التخمور فقد ثبت من تحليلها أنها ” طافيا ” . وأورد الحكم في مدوناته أن المتهم الأول أقر ببيعه تخمورا إلى شركة الدلتا بموجب الفواتير السالف الإشارة إليها دون أن يبين مصدر حصوله على هذه

الخمور وادعى أنه أحرق فواتير شرائها . كما حصل الحكم أن الطاعن قرر في محضر جمع الاستدلالات أنه صاحب المعمل وأن المتهم الثانى وكيل عنه في إدارته . وخلص إلى إدانة الطاعن عن التهم المسندة إليه طبقا للقوانين أرقام ٣٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ ، ٤٨ لسنة ١٩٤١ مستندا في قضائه هذا إلى كونه صاحب المعمل وإلى ما استخلصه من أقوال المتهم الأول ودفتري المعمل من أن معمله اشترى خمورا لم تؤد عنها رسوم ، وإلى قول المتهم الثانى بأنه اشترى زجاجات الطافيا المضبوطة بشركته من هذا المعمل ، كما استند إلى تقرير التحليل وما أثبت على زجاجات الطافيا من بيانات تخالف الحقيقة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك يحظر فى المادة ١٥ منه حيازة كحول أو سواهل كحولية لم تؤد عنها رسوم الإنتاج أو الاستهلاك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا تحظر صناعة أو ملكية أو إحراز أو شراء أو بيع الطافيا ، وقد خلا القانونان من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل مما مفاده أنه يتعين لعقاب المالك — بالنطبق لأحكام هذين القانونين ، أن تثبت مساهمته فى الفعل المؤثم . لما كان ذلك ، وكان الحكم — على ما سلف إirاده — قد عول فى إدانة الطاعن على مجرد كونه مالكا للمعمل ، وإلى ما قرره المتهم الثانى من أنه اشترى زجاجات الطافيا من معمله ، وهو ما لا يجزئ عن ضرورة بيان مدى مساهمة الطاعن فى الأفعال المسندة إليه على أى صورة من صور المساهمة — مع ما أثبتته الحكم من تسليم المتهم الثانى بمسئوليته عن إدارة المعمل — فإنه يكون مشوبا بقصور يعيبه ويستوجب نقضه . هذا إلى أنه مما تجدر الإشارة إليه — بمناسبة ما تمسكت به مصلحة الجمارك فى مذكرتها المقدمة لهذه المحكمة — أنه وقد أقام الحكم المطعون فيه مسئولية الطاعن المدنية على ما رآه من ثبوت الفعل الجنائى المنسوب إليه ، فان مؤدى نقض الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية يستتبع حتما نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية .

## جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يوسف ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار  
وضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(٩٢)

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٤ القضائية

(أ، ب، ج) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

( أ ) المحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر ، متى رأت أن تلك الأقوال  
قد صدرت منه حقيقة . وكانت تمثل الواقع في الدعوى . لا يغير من ذلك  
أن يكون من نقلت روايته حدثا صغيرا . ما دامت المحكمة قد اطمأنت  
إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه .

( ب ) المحاكمات الجنائية : أهمية فيها هي باقتناع القاضى بنسأ على الأدلة  
المطروحة عليه . مطالبة قاضى الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح .  
من - لطلته الأخذ بأية قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . إلا إذا فيه القانون  
بدليل معين ينص عليه .

( ج ) المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم فى مناسى دفاعه الموضوعى المختلفة .  
طالما أن الرد عليها مستفاد دلالة من قضائها بالأدانة لأدلة الثبوت  
التي تحمل هذا القضاء

١ - ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر  
متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة ، وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ،  
ولا يغير من ذلك أن يكون من نقلت روايته حدثا صغيرا ما دامت المحكمة قد  
اطمأنت إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول  
ويعيه . وإذا كان الطاعن لا يدعى بأن الطفل - الذى نقلت عنه الرواية -



لا يستطيع التمييز أصلا ولم يطلب إلى المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لدى هذا الطفل وأهليته لتحمل الشهادة بل اقتصر على تعيب تحليل الحكم لمجرد سكوت ذلك الطفل عن الإجابة في تحقيق النيابة ، فإن ما يشهده من نفي بصدد تعويل الحكم على الرواية المنقولة عنه لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما لا شأن لمحكمة النقض به .

٢ — العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قبله القانون بدليل معين ينص عليه .

٣ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى المختلفة طالما أن الرد عليها مستفاد دلالة من قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي تحمل هذا القضاء .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٢٧/١٠/١٩٥٧ بدائرة قسم الزيتون محافظة القاهرة: أحرزوا جواهر مخدرة "حشيشا وأفبونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا — وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ حضوريا للأول وغايبيا للثالث هملا بالمواد ٢٤١ ، ٣٤ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١٢٤١ من الجدول المرافق بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد المذكورة مع إضافة المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث : أولا — بمعاقة المتهم الأول ( الطاعن ) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتفريمه ٣٠٠٠ جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . وثانيا —

بمعاينة كل من المتهمين الآخرين بالسجن لمدة خمس سنوات وبتفريم كل منهما ٥٠٠ ج وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، هو أنه — إزدانه بجرمة إحراز جواهر مخدرة — جاء مشوبا بفساد في الاستدلال ومخالفة لأحكام القانون وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه حول في ثبوت الواقعة على شهادة الضابطين اللذين قاما بضبطه على الرغم من أن أيا منهما لم يشهد باتصال الطاعن بالمخدر المضبوط ، بل جاءت أقوالهما في هذا الصدد منقولة عن المتهمين الآخرين اللذين قدما للمحاكمة مع الطاعن عن التهمة ذاتها ، وأما فيما يختص بما أضافه أحد الضابطين من أن ابن الطاعن أنهى إليه أن والده هو الذي ألقى بالمخدر من نافذة السيارة ، فإنه على الرغم من أن هذا الإبن كان وقت الحادث في الثالثة من عمره ولم يستطع الكلام في تحقيق النيابة ، فقد حول الحكم على ذلك القول المروي عنه ، ثم راح يعلل سكوته في التحقيقات بأن تأثيرا وقع عليه فالزمه الصمت ، وكلا الأمرين مردود بأنه — فضلا عن أنه لا يصح في القانون الاستناد إلى قول يصدر عن شخص دون من التمييز ، فإن الطفل كان قد أدخل المستشفى على أثر الحادث وكان أبوه محبوسا ، مما لا يقبل والحال كذلك القول بأن تأثيرا وقع عليه فكتم الشهادة . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه على الرغم من أن المدافع عنه أثار احتمال إلقاء المخدر من الباب الأمامي للسيارة الذي كان يجلس إلى جواره المتهم الثالث وأن هذا المتهم ، ضبطت له — بعد الحادث — واقعة مماثلة ثبت فيها أنه ألقى مخدرا من نافذة سيارة ، فقد التفت الحكم عن هذا الدفاع واستند إلى قرينة استقاها من وجود المخدر — على الطريق — إلى جوار الباب الخلفي الذي كان الطاعن يجلس بجواره ، ملتفتا كذلك عن دلالة ما أسفرت عنه المعاينة من أن المخدرات كانت بجوار الباب الخلفي ومتجهة بميل إلى الأمام — وخلص الطاعن ، إلى أن كل أولئك شواثب تعيب الحكم وتستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، بعد أن بين وافية الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بارتكابها ، ومساق على ثبوتها أدلة مستمدة من أقوال الضابطين سليمان الجاولي ويحيى طويلة — والتي تضمنت أن المتهمين الثاني والثالث ذكرا لها بأن المخدرات مملوكة للطاعن وأنه هو الذي ألقاها من السيارة ، ومن اعتراف المتهم الثاني في تحقيقات النيابة بمجازة الطاعن للمخدرات المضبوطة ، ومما أثبتته تقرير التعليل ومن المعاينة، أورد أنه لا يلتفت إلى إنكار الطاعن لأنه يناقض أقوال شاهدي الإثبات اللذين ثبقت المحكمة في صدق روايتهما وتعتبرها دعامة سليمة للاتهام ، ثم أضاف إلى ذلك قوله ”إن المتهم الثاني شهد في تحقيقات النيابة بأن المخدر المضبوط مملوك له — أي للطاعن — وفي هذا ما يؤيد تحريات البوليس التي سبقت الضبط بأنه توجه إلى عزبة الأباصيري لاستجلاب ذلك المخدر — كما أن المتهم الآنف الذكر — الطاعن — لم يستطع أن يعلل ذهابه إلى تلك العزبة بتعطيل ما بعد أن استبان كذب التعليل — الذي ساقه في التحقيق والذي كذبه فيه شاهدته نجس التي استشهد بها، يضاف إلى ذلك ما شهد به اليوزباشي يحيى طويلة من أن ابن المتهم الصغير الذي يدعى إبراهيم قد أنبأ بأن والده هو الذي ألقى بالمخدر من السيارة وكان يبلغ من العمر وقتذاك حوالي الثلاث سنوات وهو سن يسمح للطفل بالكلام — ولا يقدح في هذا القول بعد ذلك أن يتمتع الطفل المذكور من الكلام أمام السيد وكيل النيابة لأنه من السهل المنصور أن يلقي الطفل هذا الامتناع ومن ثم يكون وجود كمية المخدر المضبوط ملقاة بجوار الباب الأيمن الخلفي للسيارة — الذي كان يجلس المتهم الأول — الطاعن — بجواره مؤيدا لما سلف الإشارة إليه من أنه هو الذي ألقاه من شباك السيارة الخلفي بعد وقوفها على أثر اصطدامها بالشجرة“.

لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه . وكان من المقرر أيضا ، أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة، وكانت تمثل الواقع في الدعوى، ولا يغير من ذلك أن يكون من نقلت روايته حدثا صغيرا مادامت المحكمة قد اطمأنت



إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه —  
 لما كان ذلك ، فإنه لا على الحكم إن هو اعتمد في إدانة الطاعن — إلى جانب  
 سائر الأدلة والقرائن التي أوردتها — إلى ما شهد به الضابطان من أن المتهمين  
 الآخرين ذكرا لها أن المخدرات مملوكة للطاعن وأنه ألغاهما من نافذة السيارة ،  
 وإلى ما أدلى به الضابط الثاني قحلا عن ابن الطاعن — الحديث السن — بما يفيد  
 هذا المعنى ، مما عده الحكم مجرد قرينة مؤيدة لما قام في الدعوى من أدلة الثبوت ،  
 وإذا كان الطاعن لا يدعى بأن الطفل لا يستطيع التمييز أصلا ولم يطلب إلى المحكمة  
 تحقيق مدى توافر التمييز لدى هذا الطفل وأهليته لتحمل الشهادة بل اقتصر على  
 تعييب تعليل الحكم لمجرد سكوت ذلك الطفل عن الإجابة في تحقيق النيابة ،  
 فإن ما يثيره من نعي بصدد تعويل الحكم على الرواية المنقولة عنه ، لا يبدو أن  
 يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل ، مما لا شأن لمحكمة  
 النقض به . لما كان ذلك ، وكان ما ينعماء الطاعن من التفتات الحكم عن الرد على  
 ما أثاره من دفاع — حول موضع المخدرات من نافذتي السيارة واستقرارها قريبا  
 من مكان جلوس المتهم الثالث ، ودلالة المعاينة في تأييد هذا النظر — مردودا  
 بأنه لما كان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه  
 الموضوعي المختلفة بل إن الرد عليها مستفاد دلالة من قضائها بالإدانة لأدلة  
 الثبوت التي تحمل هذا القضاء — وكان الحكم قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على  
 استخلاص سائق للأدلة والقرائن السالف إيرادها — فإن هذا النعي يكون بدوره  
 غير سديد .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه  
 موضوعا .

## جلسة ٨ من يونيو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(٩٣)

### الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٣٣ القضائية

دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . إجراءات المحاكمة . محكمة استئنافية .

المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة فى حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا .

المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها . عدم التزامها بسماع الشهود . إلا إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى .

الأصل أن المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة فى حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، كما أنه من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا . يتعين عليها سماعهم إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . فإذا كان الثابت أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال المجنى عليه - فى حضوره - بعد أن عارض فى الحكم الغيابى الصادر ضده ، ثم أصر أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الطلب ، وضحنا أنه يقصد به مناقشة الشاهد فى واقعة الدهوى ومبيننا أن مخالفة قد صدرت منه - عن المنقولات موضوع جريمة التبيد - فإنه كان من المتعين على هذه المحكمة الأخيرة إجابة هذا الطلب الذى كشف الطاعن عن أهميته فى تحقيق دفاع جوهرى أما وهى لم تفعل ولم تبين حلة اطراحه وقضت

بتأييد الحكم المستأنف الذى عول فى إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه فى محضر ضبط الواقعة فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٧/٦/١٩٦٠ بدائرة قسم روض الفرج :  
بدد المتقولات المبينة بالمحضر وصفا وقيمة والملوكة لسميد محمد الطاعن وعبد الله محمود وسمير محمد ماهر وكانت مسلمة إليه على سبيل الإجارة فاختمها لنفسه لإضرارها بمالكها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لإيفاف التنفيذ . فعارض ، وقضى فى معارضته بتاريخ أول مايو سنة ١٩٦٢ بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضوره بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه - إذ دانه بجريمة تبديد أدوات كهربائية سلمت له على سبيل الإيجار - قد أخل بحقه فى الدفاع . ذلك بأن الطاعن طلب إلى محكمة أول درجة سماع شهادة المجنى عليه تحقيقا لدفاعه القائم على أنه لم يختلس اللبات بل أعادها إلى شريكى المجنى عليه ، وأن الذى دفع هذا الأخير إلى التبليغ ضده هو خلاف قام بينهما على مصاريف النقل ، ثم عاد فتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الطلب . وأضاف أن لديه مخاصمة تساند دفاعه ، ومع ذلك فقد التفتت المحكمة عن تحقيق هذا الدفاع الذى أغفلت



محكمة أول درجة من قبل التصدي له وأيدت الحكم المستأنف دون بيان منها لعله رفض طلبه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أقام قضاءه بالادانة على سند من أقوال المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة من أن الطاعن لم يرد له الأدوات التي استأجرها منه، وأطرح دفاع الطاعن القائل — في ذلك التحقيق — بأن المجنى عليه تسلم أدواته وأنه يدعى على الرغم من ذلك بتبديدها لأنه يريد أن يستأدى منه مبلغا يزيد على ما هو متفق عليه بينهما . كما يتضح من محاضر جلسات المعارضة أمام محكمة أول درجة ، أن الطاعن طلب إعلان المجنى عليه لسماع أقواله ، وبعد أن استجابت المحكمة لطلبه وأجأت الدعوى لهذا الغرض ، قضت بتأييد الحكم المعارض فيه دون أن تسمع شهادته واذ استأنف الطاعن هذا الحكم عاد فتمسك بطلب إعلان المجنى عليه لمناقشته وأبدى أنه تسلم الأدوات منه بمقتضى مخالصة ، فكان أن التفتت المحكمة عن اجابة هذا الطلب وأيدت الحكم المستأنف لأسبابه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا كما أنه وإن كان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا أنه يتعين عليها سماعهم إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أفضله محكمة الدرجة الأولى . ولما كان الثابت مما سلف إirاده ، أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال المجنى عليه — في حضوره — بعد أن عارض في الحكم الغيابي الصادر ضده ، ثم أصر أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الطلب موضحا أنه يقصده مناقشة الشاهد في واقعة الدعوى ومبيناً أن مخالصة قد صدرت منه . فانه كان من المتعين على هذه المحكمة الأخيرة اجابة هذا الطلب الذى كشف الطاعن عن أهميته في تحقيق دفاع جوهرى . أما وهى لم تفعل ولم تبين علة اطراحه وقضت بتأييد الحكم المستأنف الذى عول في ادانة الطاعن على أقوال المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة ، فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك يغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(٩٤)

### الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٤ القضائية :

وصف التهمة . نقض . " أحوال الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " .

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . هى مكلفة بتحصيل الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفياتها وأوصافها وردها إلى الوصف القانونى السليم المنطبق عليها . شرط ذلك : أن تكون الواقعة المادية المهيئة بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . ليس للمحكمة أن تقضى بالبراءة فى دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد التحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة لقانون العقاب . مثال .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفياتها وأوصافها وأن ترددها بعد تحييدها إلى الوصف القانونى السليم المنطبق عليها طالما أن الواقعة المادية المهيئة بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد ، فليس للمحكمة إذن أن تقضى بالبراءة فى دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد قلب وقائعها على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة قانونا للعقاب - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الواقعة بفرض صحتها لا تكون جريمة

مرفقة وانما هي جريمة خيانة أمانة، فإنه كان لزاما على المحكمة في هذه الحالة أن تقضى في الدعوى وفقا للوصف الأخير بشرط عدم الاخلال بحقوق الدفاع . أما وهي لم تفعل ، وقضت ببراءة المطعون ضده فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٠/١٠/٢ بدائرة قسم الوايلي : مرق المبلغ المبين بالمحضر لمحمد أحمد خليل حالة كونه يعمل بالأجر لديه . وطلبت عقابه بالمادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الوايلي الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة السرقة التي أقيمت بها الدعوى الجنائية بقوله إن الواقعة المسندة إليه تكون في حقه جريمة خيانة أمانة وأن المحكمة لا تستطيع في غيبته تغيير وصف التهمة ، في حين أنه كان لزاما عليها وقد فطنت إلى الوصف القانوني الصحيح للواقعة أن تؤجل الدعوى لإعلان المطعون ضده بالوصف الجديد وتفصل فيها بعد ذلك إذ هي ملزمة بتكييف الواقعة المطروحة عليها تكييفها صحيحا دون أن تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة عليها بشرط مراعاة الضمانات المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وليس لها أن تقضى بالبراءة في دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد التحقق من أنها لا تقع تحت أي وصف من أوصاف الجرائم المستوجبة قانونا للعقاب .



وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المحنى عليه قرر أن المتهم — المطعون ضده — التحقق بالعمل عنده عاملا بمقهاه ، وأنه في يوم الحادث استولى على مبلغ ١٥٠ قرشا ثمن مشروبات قام بتقديمها لرواد المقهى وهرب . ثم عرض الحكم إلى التكييف القانوني الصحيح للواقعة في قوله : ” وبما أن التكييف القانوني الصحيح للواقعة حسب الملف يكون خيانة أمانة لا سرقة على ما ذهبت إليه النيابة ذلك لأن يد حامل المقهى على ما يتسلمه من مشروبات بقصد تقديمها للرواد ليست في حقيقة الأمر إلا يدا أمانة لإنعدام الإشراف المباشر عليه من رب العمل ، ذلك الإشراف الذي يترتب عليه بقاء الحياة القانونية له . لما كان ذلك ، وكان المتهم غير حاضر حتى يمكن للمحكمة استعمال حقها في تغيير وصف التهمة بعد لفت نظره إلى هذا التعديل لتحضير دفاعه بناء عليه على ما تقضى به نص المادة ٣٠٨ اجراءات جنائية تعين لذلك كله القضاء ببراءته بما أسند إليه “ وما انتهى إليه الحكم غير صديد في القانون ، ذلك بأن الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تردا بعد منحيصها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها طالما أن الواقعة المسادية الميينة بأمر الإحالة أو بطلب التكييف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد ، فليس للمحكمة إذن أن تقضى بالبراءة في دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد قلب وقائعها على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانونا للعقاب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الواقعة بفرض صحتها لا تكون جريمة سرقة وإنما هي جريمة خيانة أمانة ، فانه كان لزاما على المحكمة في هذه الحال أن تقضى في الدعوى وفقا للوصف الأخير بشرط عدم الاخلال بحقوق الدفاع . أما وهي لم تفعل ، وقضت ببراءة المطعون ضده فان حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد حجبت نفسها عن نظر الواقعة الجنائية ذاتها من حيث ثبوتها أو عدم ثبوتها ، فانه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حزاوى

(٩٥)

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ القضائية

(١) وصف التهمة . إجراءات المحاكمة .

عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . تحديد التهمة الموجهة إلى المتهم — والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها — للفعل الجنائى المنسوب إليه ارتكابه . عدم ثبوت ارتكابه هذا الفعل على المحكمة القضاء ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها . مثال .

(ب) اختصاص . ” اختصاص محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة “ . بطاقة شخصية . حالة مدنية .

جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية . من بين الجرائم التي نيط لمحاكمة الجنح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها بمقتضى قرار وزير العدل الصادر فى ١٩/١٢/١٩٦١

١ — من المقرر قانونا طبقا للسادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد حددت الفعل الجنائى المنسوب إليه ارتكابه ولم يثبت للمحكمة ارتكاب المتهم هذا الفعل تعين عليها أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها . فإذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده بوصف أنه لم يحصل من مكتب السجل المدنى على بطاقة شخصية ، وثبت للمحكمة أنه حصل فعلا على تلك البطاقة فى تاريخ سابق على اتهامه ، فيكون الحكم

مسديدا إذ قضى براءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه ، أما القول بأن المحكمة ما كان لها أن تقضى بالبراءة وأنه كان يتعين عليها أن تفي الوصف القانوني إلى أنه لم يقدم البطاقة الشخصية إلى السلطات المختصة عند طلبها منه ، فإنه مردود بأن هذا الوصف ينطوي على تحوير لكيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى ولبيانها القانوني ويجاوز نطاق التكييف القانوني للواقعة — أى مجرد ردها إلى أصل من نصوص القانون الواجب التطبيق — وهو ما لا سبيل إلى إلزام المحكمة بإجرائه لأنطوائه على مسام كامل بعناصر جريمة أخرى لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة . ومن ثم فما كان للمحكمة — من تلقاء نفسها — أن تقيم الدعوى بهذه التهمة الجديدة أو أن تحاكم المطعون ضده عنها .

٢ — جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية من بين الجرائم المحددة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والتي نيط لمحكمة الجناح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها وفقا للفقرة ( ز ) من المادة الثانية . فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المطعون ضده بأنه لم يحصل على بطاقة شخصية وطلبت عقابه بالمادتين ١/٤٤ ، ١/٥٨ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من محكمة الجناح والمخالفات المستعجلة يكون قد صدر من محكمة مختصة ويضحي النعى عليه بالبطلان في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧/٦/١٩٦١ بدائرة بولاق : لم يحصل من مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرته على بطاقة شخصية . وطلبت إلى قاضي محكمة بولاق إصدار أمر جنائي بمعاينة المتهم طبقا للمادتين ١/٤٤ و ١/٥٨ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الداخلية — فأصدر أمره بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٦٢ بتغريمه ٢٠٠ قرش فعارض المتهم في هذا الأمر أمام محكمة بولاق الجزئية التي أحالتها إلى محكمة الجناح والمخالفات المستعجلة فقضت بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٢ بسقوط الأمر الجنائي وبراءة المتهم من التهمة



المسندة إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت فيما يلي بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض - الخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم حصوله على بطاقة شخصية فقد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الثابت من الأوراق أنه أثناء تحقيق مذكرة أحوال بقسم بولاق تبين أن المطعون ضده لم يحصل على بطاقة شخصية فرفعت الدعوى الجنائية عليه بهذه التهمة فلما مثل أمام المحكمة وقدم بطاقته الشخصية الصادرة إليه قبل تحرير المحضر قضت المحكمة ببراءته ، في حين أن عدم تقديمه بتلك البطاقة لمحروا الشرطة عندما سأله عنها يكون في حقه الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٦٠، ٥٢ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ مما كان يقتضى من المحكمة أن تعرض لهذه الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تنزل عليها حكم القانون ، ومن ناحية أخرى فإن الواقعة باعتبارها جريمة عدم تقديم بطاقة شخصية عند طلبها تخرج عن نطاق اختصاص محكمة الجناح والمخالفات المستعجلة إذ أن اختصاصها محدد بالجرائم الواردة في قرار انشائها وليس من بينها تلك الجريمة مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظرها وإحالتها إلى المحكمة العادية وهي محكمة بولاق الجزئية طالما أن قواعد الاختصاص في القانون الجنائي من النظام العام .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ من يونيو سنة ١٩٦١ بدائرة قسم بولاق لم يحصل من مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرته على بطاقة شخصية وطلبت عقابه بالمادتين ١/٤٤ و ١/٥٨ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ واستصدرت أمرا جنائيا بتفريمه مائتي قرش . فعارض

في هذا الأمر أمام محكمة بولاق الجزئية التي أحالتها إلى محكمة الجناح والمخالفات المستعجلة فقبضت بسقوط الأمر الجنائي وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

فاستأنفت النيابة الحكم ، ومحكمة ثانية درجة قضت غيابياً بتأييد الحكم المستأنف وقد بنى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضاءه بالبراءة على أن المطعون ضده وقد تقدم ببطاقة شخصية رقم ٣٢٣٣٦ صدرت من قسم بولاق في ١٩٦٠/١٠/٣٠ قبل توجيه الاتهام إليه بحضور ضبط الواقعة المحرر في ١٩٦١/٦/١٧ فإن التهمة المسندة إليه تكون على غير أساس — لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد حددت الفعل الجنائي المنسوب إليه ارتكابه ، ولم يثبت للمحكمة ارتكاب المتهم هذا الفعل تعين عليها أن تقضي ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها ، ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده بوصف أنه لم يحصل من مكتب السجل المدني على بطاقة شخصية ، وثبت للمحكمة أنه حصل فعلاً على تلك البطاقة في تاريخ سابق على اتهامه . وهو مالا تنازع فيه الطاعة . فيكون الحكم سديداً إذ قضى ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه . أما القول بأن المحكمة ما كان لها أن تقضي بالبراءة وأنه كان يتعين عليها أن تغير الوصف القانوني إلى أنه لم يقدم البطاقة الشخصية إلى السلطات المختصة عند طلبها منه ، فإنه مردود بأن هذا الوصف ينطوي على تحوير لكيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى ولبيانها القانوني ويجاوز نطاق التكليف القانوني للواقعة — أي مجرد ردها إلى أصل من نصوص القانون الواجب التطبيق — وهو مالا سبيل إلى إلزام المحكمة بأجرائه لأنطوائه على مساس كامل بعناصر جريمة أخرى لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة ، ومن ثم فما كان للمحكمة — من تلقاء نفسها — أن تقيم الدعوى بهذه التهمة الجديدة أو أن تحاكم المطعون ضده عنها —

لما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون مديدا ،  
أما ما تنعاه الطاعنة من بطلان الحكم المطعون فيه لصدوره من محكمة غير مختصة  
فردود بأن النيابة قد اتهمت المطعون ضده بأنه لم يحصل على بطاقة شخصية  
وطلبت عقابه بالمادتين ١/٤٤ و ١/٥٨ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠  
وهي إحدى الجرائم المحددة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩/١٢/١٩٦١ والتي  
نيط بمحكمة الجench والمخالفات المستعجلة الفصل فيها وفقا للفقرة ( ز ) من المادة  
الثانية وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة مختصة ، ويكون النعي  
عليه بالبطلان في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير  
أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يوسف ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حزاوى .

(٩٦)

### الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٤ القضائية

محال عامة . نقض . "أحوال الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون".

إخضاع المحال التى ينشأها الجمهور بغير تمييز — فى خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ — لحكم المحلات العامة . مثال بشأن محل كواء .

نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحلات العامة على أنه " لا يجوز فى المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذياع إلا بترخيص خاص من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالاتفاق مع المحافظ أو المدير... إلخ . " كما نصت المادة ٤٠ من القانون المذكور على أنه " فى تطبيق المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التى ينشأها الجمهور محال عامة " . ويبين من نقص المصدر التشريعى لهذه المادة وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذى أضاف المادة ١٥ مكررا نالته إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية التى حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال فى تلك المحلات بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحلات التى ينشأها الجمهور من أى نوع كانت — ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن المحلات العامة الذى حل محل القانون السابق والمضى بالقانون الحالى — أن المشرع كشف عن مراده بجلاء وتقييد إخضاع المحال التى ينشأها الجمهور بغير تمييز — فى خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ مالفى البيان — لحكم المحلات العامة المعنية

بالحظر . ومن ثم فإن محل الكواء المعد لاستقبال الجمهور لغرض كي ملابسه هو مما يجرى عليه حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ويكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى غير ذلك معيبا بالخطأ في تطبيق القانون متعبنا نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم المئذرة : حاز مذياعا بدون ترخيص في محله الذي يغشاه الجمهور . وطلبت عقابه بالمادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازته مذياعا في محله بدون ترخيص تأسيسا على أن هذا المحل — وهو محل كواء — ليس من المحال العامة التي نصت عليها المادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ، مع أنه طبقا للمادة ٤٠ من هذا القانون يكفي لاعتبار المحل عاما أن يكون مما ينشأ الجمهور .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذا قضى ببراءة المطعون ضده قال : " من حيث إن الثابت من تقرير النجدة وسائر

الأوراق أن المحل الذى تبين أن المذيع موضوع التهمة كان يدار به هو كواء وليس من المحال العامة التى نصت عليها المادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ فإن التهمة المسندة إلى المتهم تكون على غير أساس". ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحلات العامة قد نصت على أنه "لا يجوز فى المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذيع إلا بترخيص خاص من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها إلا بالاتفاق مع المحافظ أو المدير... الخ" وكانت المادة ٤٠ من القانون المذكور قد نصت على أنه "فى تطبيق المادتين ١٩ و ٢٢ تعد المحال التى يغشاها الجمهور محالا عامة" وكان يبين من نص المصدرة التشريعية لهذه المادة وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذى أضاف المادة ١٥ مكررا ثالثة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية التى حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال فى تلك المحلات بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحلات التى يغشاها الجمهور من أى نوع كانت - ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن المحلات العامة الذى حل محل القانون السابق وألغى بالقانون الحالى أن لجنة الأمور الداخلية "بمجلس الشيوخ" قالت فى تعليقها على المادة ٤٤ من القانون الملغى رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وهى المادة المقابلة للمادة ٤٠ من القانون الحالى رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ "أن اللجنة علمت من حضرة مندوب الحكومة أن المقصود بالمحال التى يغشاها الجمهور الوارد ذكرها فى المادة الرابعة والأربعين هى المحال التى ليست محالا عمومية طبقا لنصوص هذا القانون ولكن يمكن للجمهور أن يغشاها لأغراض أخرى كبحال التجارة ودكاكين الحلاقين وبائعى الطرابيش وغير ذلك... الخ" الأمر الذى يكشف عن مراد الشارع بجلاء وتغيبه إخضاع المحال التى يغشاها الجمهور بغير تمييز ، فى خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ مالفى البيان - لحكم



المحلات العامة المعنية بالحظر — لما كان ما تقدم ، فان محل الكواء المعد لاستقبال الجمهور لغرض كي ملائسه على ما جاء بالحكم — موضوع الطعن — هو مما يجري عليه حكم المادة ۴۰ من القانون رقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۵۶ ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى غير ذلك معييا بالخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه — ولما كان هذا العيب قد حجب المحكمة عن التعرض لموضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أهيب نصر ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حجازى .

( ٩٧ )

### الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ القضائية

(١) عقوبة . سلاح . ارتباط . جريمة .

مقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦/٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لجريمة إحراز الذخيرة . طبيعتها ، عقابية بحتة . عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة إحراز السلاح في حالة تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات .

(ب) نقض . " سلطة محكمة النقض " .

لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفه القانون . ولو لم يره هذا الوجه في أسباب الطعن . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦/٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ -  
لجريمة إحراز الذخيرة - تعد ذات طبيعة عقابية بحتة ، فلا يجوز القضاء بها  
مع عقوبة جريمة إحراز السلاح وهي الجريمة الأشد في حالة تطبيق المادة ٣٢/٢  
من قانون العقوبات (١) .

٢ - لمحكمة النقض عملاً بالحق المخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض

( ١ ) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٥٩ من ١٠

الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ١٩٦٢/٥/٢٢ بناحية شنوفة مركز شبين الكوم محافظة المنوفية : ١ - حاز سلاحا ناريا غير مششوخ " فرد خرطوش عيار ١٦ " بغير ترخيص حالة كونه قد سبق الحكم عليه في جرائم سرقة واشتباه بعقوبات مقيدة للحرية إحداها بالحبس لمدة سنة ٢ - حاز ذخيرة " طلقة " مما تستعمل في السلاح الناري غير المرخص له به سالف الذكر حالة كونه قد سبق الحكم عليه بالعقوبات السالفة . وطلبت عقابه طبقا للواد ١/١ ، ٧٦٦/ب ، ج ، د ، ١/٢٦ - ٢ - ٣ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمحاكمة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه خمسة جنيهات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين دان المطعون ضده بالحبس والغرامة عن جريمتي إحراز سلاح ناري وذخيرة على الرغم مما هو مثبت بصحيفة حالته الجنائية من سبق الحكم عليه بعدة عقوبات مقيدة للحرية في سرقات واشتباه وإحداها بالحبس لمدة سنة في الجفحة رقم ١٢٤٢ سنة ١٩٥٧ شبين الكوم - مما كان يستتبع أعمال نص الفقرة الثالثة



من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل  
بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ومعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة المؤبدة -  
وما كان يستطيع الحكم - حتى مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات -  
أن ينزل بالعقوبة إلى مادون السجن مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه  
وتصحيحه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على  
المطعون ضده بوصف أنه حاز سلاحا ناريا وذخيرة بغير ترخيص حالة كونه  
سبق الحكم عليه في جرائم سرقة واشتباه بعقوبات مقبدة للحرية كانت إحداها  
بالحبس لمدة سنة . وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ب ، ج ، د  
و ٢٦/١ ، ٢ ، ٣ ، و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين  
٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق - فقضت محكمة  
جنايات شبين الكوم ( دائرة المستشار الفرد ) بتساريخ ١٩٦٢/١١/٢١ بمعاقبة  
المتهم ( المطعون ضده ) بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه خمسة  
جنيهاً والمصادرة وإيقاف تنفيذ العقوبات لمدة ثلاث سنوات تطبيقاً للمواد  
١ و ٦ و ٧/ب ، ج ، د و ٢٦/١ - ٣ - ٤ و ٣٠ من القانون المذكور والمواد  
١٧ و ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على  
ثبوتها في حق المطعون ضده واستند إلى ما دون في صحيفة حالته الجنائية لإثبات  
توافر الظروف المشددة في حقه المنصوص عليه في الفقرتين ب ، ج من المادة  
العابسة من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ . وخلص الحكم من ذلك إلى وجوب  
تطبيق مواد الإحالة ومعاقبة المتهم بها - إلا أنه وهو بسبيل توقيع عقوبة  
واحدة إعمالاً لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات - نزل بالعقوبة المقررة  
لتلك الجريمة إلى عقوبة الحبس - تطبيقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات  
ومن أجل ذلك أشار الحكم في مدوناته إلى أن المحكمة قد نالتها تطبيق المادة  
السابعة ضمن ما طبقته من مواد العقاب ، وطلبت من النيابة العامة أن تتخذ  
الإجراءات القانونية لتصويب الحكم طبقاً للقانون . ولما كان الحكم المطعون

فيه بعد أن أورد مما دون بصحيفة حالة المتهم الجنائية من سبق الحكم عليه بنجس عقوبات مقيدة للحرية في سرقات ومشروع فيها — إحداها بالحبس مدة مع الشغل بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢٨ في القضية رقم ١٢٤٢ / ٧٧٩ سنة ١٩٥٧ شين الكوم لسرقة والأخيرة بالحبس مع الشغل ثلاثة شهور بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٥ في القضية ٩٢١/٧٨١ سنة ١٩٥٩ لشروع في سرقة . انتهى إلى القول بأنه يتعين مما تقدم بيانه تطبيق المادة ٧/ب ، ج من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم يفيد توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرتين ب و ج من المادة السابعة المذكورة في حق الماطعون ضده . وكانت المدة القانونية لرد الاعتبار لما تمضى ولم يرد إليه اعتباره بحكم القضاء بالنسبة إلى هذه العقوبات لعدم توافر الشروط المنصوص عليها في المادتين ٥٣٧ و ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية الأمر الذي يستوجب تغليظ العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر ، ولا يجوز المساس بالحد الأدنى الذي يمكن أن تنزل إليه هذه العقوبة عند تبديلها عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وهو السجن .

وإذا كان الحكم الماطعون فيه إذ نزل عن ذلك الحد الأدنى وقضى بالحبس لمدة ستة شهور تطبيقاً للمادة ١٧ المذكورة تداخلاً في تطبيق القانون ويتعين لذلك تصحيح هذا الخطأ وإنزال حكم القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وتطبيق الفقرتين ب و ج من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بالإضافة إلى — واد الاتهام سالفه البيان مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ومراعاة عدم القضاء بعقوبة الغرامة ، وهي العقوبة المقررة بالمادة ٢٦/٤ من القانون آنف الذكر بالإضافة إلى العقوبة المقيدة للحرية لجريمة احراز الذخيرة — وهي الجريمة الأخف — ذلك لأن عقوبة الغرامة تعد في هذه الحالة ذات طبيعة عقابية بحيث فلا يجوز القضاء بها مع توبة جريمة احراز السلاح وهي الجريمة الأشد وذلك عملاً بالحق المخول لهذه المحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧

سنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفه القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن ، وترى المحكمة وهي تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع طبقا المادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبتي الحبس والغرامة ومعاينة المطعون ضده محمد السيد عمر أبو الفضل بالسجن لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقتضى بها .



## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / مادل يونس ، وبحضور المادة المستشارين : أديب نصر ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ٩٨ )

### الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع " .  
" ما يوفره " . إثبات . " شهود " . شهادة .

الشهادة . طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه  
العموم بجواحه .

مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن  
أن قبل من مجنون أو صبي لا يعقل .

الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه  
أو أدركه على وجه العموم بجواحه وهي تقتضى بداهة فيمن يؤديها العقل والتمييز،  
إذ أن مناط التكليف فيها هو القدرة على أدائها . ومن ثم فلا يمكن أن تقبل الشهادة  
من مجنون أو صبي لا يعقل أو غير ذلك مما يجعل الشخص غير قادر على التمييز .  
فإذا كان ما أورده الحكم يفيد حداثة من الطفلة ( الشاهدة ) واهتزاز إدراكها ،  
وفي الوقت الذى أورى فيه عدم تعويله كثيرا على أقوالها فإنه نوه بأخذه بشهادتها  
في التحقيقات في خصوص ظروف الحادث والأداة المستعملة فيه ومكانه  
على الرغم من منازعة الدفاع في قدرتها على التمييز وتمسكه بوجوب دعوتها لمناقشتها  
في ذلك مما كان يقتضى من المحكمة تحقيق مدى قدرتها على تحمل الشهادة والركون  
إليها وهو ما يعيبه ، ذلك بأنه لا يصح عند الطعن فى شاهد بأنه غير مميز للاهتمام

على أقواله دون تحقيق هذا الطعن واتضح عدم صحته . ولا يصح الحكم ما استورد إليه من قول بأن اقتصر في التعويل على أقوال هذه الطفلة في نطاق الصورة العامة للحادث إذ أن الواضح من مدونات الحكم أنه أخذ في الاعتبار ما أدلت به الشاهدة المذكورة في صدد استعمال الجنازة أداة القتل في إطلاق النار على أحد الأشخاص وأن أحد المعتدين كان يجري وهو يحمل بندقية يطلق النار منها — مساندة لما رواه شهود الرؤية — وهذه الشهادة على هذا النحو تعتبر عنصرا من العناصر التي استنبطت منها المحكمة معتقدها في الدعوى وظهرت بها رواية شهود الرؤية بل إنها اعتمدت عليها من بين ما اعتمدت في ترجيح نوع الأداة التي استعملت في الحادث وقد كانت موضع مجادلة من الدفاع عن الطاعتين واختلف فيها أهل الفن وذلك على الرغم من أن تلك الشهادة كانت في عقيدة الحكم خالية من الضمانة القانونية التي يصح معها الركون إليها مما لا يمكن معه تعيين نصيبها من التأثير على المحكمة عند تكوين عقيدتها في الدعوى . وإذا ما كانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي ، فإن فساد استدلال الحكم بتلك الشهادة يعيبه فضلا عما تردى فيه من إخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعتين بأنهما في يوم ١٩٦٠/١٠/٧ بناحية بني حسين مركز أصيوط محافظة أسيوط : أولا — المتهمان الأول والثاني قتلا هز العرب محمد إبراهيم عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدا العزم المصمم على قتله وأحدا لهذا الغرض سلاحين ناريتين "مسدس وبندقية" وترصدها في الطريق الذي أيقنا مروره فيه وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه المتهم الأول عيارين ناريتين قاصدين من ذلك قتله فحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا — المتهم الثاني : أولا — شرع في قتل سعد عبد الحفيظ عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقد العزم المصمم على قتلها بأن اتوى قتلها وما أن ظفريها حتى أطلق عليها عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل

لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج . ثانياً - أحرز بغير ترخيص سلاحين ناريتين أحدهما مششخن "سدس" والثاني غير مششخن "بندقية خرطوش" . ثالثاً - أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاحين الناريين سالتى الله كره دون أن يكون مرخصاً له في إحرازهما أو حيازتهما . رابعاً - سرق البندقية الميمنة وصفاً وقيمة لغز العرب محمد إبراهيم حالة كونه يحمل سلاحاً نارياً ظاهراً . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠، ٤٦٤، ٤٥٢، ٢٣٢، ٢٣١ من قانون العقوبات و ١ و ١/٢٦ و ٢ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والحدودين الثاني والثالث المراققين . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعت حميد جاد أحمد بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض قبل المتهمين متضامين . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضورياً بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦٣ عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبتهما المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاقبتهما المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبإلزامهما متضامين بأن يدفعاً للدمية بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أنعاب الحمامة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه - أنه إذ دانها بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز السلاح والذخيرة والسرقه قد انطوى على فساد فى الاستدلال وإخلال بحق الدفاع - ذلك بأنه أسس قضاءه بإداتهما على أقوال سعدة عبد الحفيظ دردير - وهى طفلة صغيرة غير مميزة لا يجاوز سنّها الأربع السنوات وما نقلته والدتها عنها - وذلك على الرغم من منازعة الدفاع عن الطاعنين فى قدرتها على التمييز وإصراره على دعوتها استجلاء لمدى إدراكها ووعيها - وقد التفت الحكم عن هذا الطلب بحجة عدم جدواه بقوله إنه مع عدم تعويله كثيراً على شهادتها فإنه اقتصر على الاستشهاد بأقوالها فى التحقيقات فى نطاق كيفية وقوع الحادث وظروفه دون واقعة تعرفها على الجناة



التي لم تدعيها — وهو ما لا يستقيم به الرد على ذلك الدفاع ويصم استدلال الحكم المطعون فيه بالفساد فضلا عن اخلاصه بحق الدفاع الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه : " أنه في صبيحة يوم ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ تخرج المجنى عليه من منزله يحمل بندقيته الخرطوش المرخص له بحملها متوجها إلى منزل عمه في قرية بني حسين وكان حتما عليه أن يسلك طريقا يعتبر مفرق السبل في ظاهر البلدة التي كانت تحيط بها مياه الفيضان في ذلك الوقت — ونظرا لمقتل ابن شقيق الطاعن الأول منذ خمسة أشهر سابقة، واتهم في مقتله عم المجنى عليه فقد أحكم الطاعنان تدبيرهما طيلة هذه المدة للأخذ بثأر قتلها ورأيا أن الوسيلة لارتكاب جرمهما في عزم وروية وهدوء هي الجلوس بجوار إحدى المقاهي التي لم تكن قد فتحت أبوابها بعد — انظارا لقدوم المجنى عليه الذي كان لابد من مروره من هذا الطريق وبعد قليل أهل المجنى عليه عليهما وقابل صديقه مصطفى محمد عبد الهادي ولبث يتحدث معه بعض الوقت ثم انصرف كل منهما لبعض شأنه ولم يكذب بخطو كل منهما بضع خطوات حتى سمع الصديق صوت أعيرة نارية متتابعة فاستدار إلى الخلف ورأى كلامن الطاعنين وهو ممسك بمسدس ويطلق منه أولهما على المجنى عليه عدة أعيرة نارية أوقعته على الأرض وسقطت بندقيته إلى جواره فتناولها الطاعن الثاني من جواره وأطلق منها مقذوفين إلى يمين ويسار تسهلا لفرارهما وإرهابا للأهالي وإظهارا للفرحة بعد أن أفلحا في الأخذ بثأر قتلها ولاذا بالفرار — وقد تبين أن هذه المقذوفات التي أطلقت قد أصابت أيضا فتاة صغيرة في الرابعة من عمرها وهي سعدة عبد الحفيظ دردير رأت الحادث عند وقوعه ولكنها لم تتعرف على أحد من الطاعنين " وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شهود الرؤية الثلاثة وشهادة الطفلة سعدة عبد الحفيظ دردير ووالدتها — نقلا عنها — وباقى شهود الإثبات ومعاينة النيابة العامة والتقارير الطبية الشرعية وما أدلى به مساعد كبير الأطباء الشرعيين بالجلسة — وقد حصل الحكم أقوال الطفلة سعدة في قوله " وقروا سعدة عبد الحفيظ دردير في محضر النيابة — وهي طفلة في الرابعة من عمرها أنها كانت تسير بمفردها في الطريق متوجهة إلى منزل جدها

حين رأت شخصا يطلق النار من — مسدس على آخر كان واقفا على الأرض — كما رأت شخصا آخر يجري وفي يده بندقية يطلق منها النار وأردفت أنها لم تستطع أن تميز هؤلاء الأشخاص . ولم تستطع التعرف عليهم وأثبت وكيل النيابة المحقق أنه لم يتمكن من مواصلة سؤالها نظرا لصغر سنها — ثم عرض إلى ما أثاره الدفاع عن الطاعنين في شأن منازعته في قدرة هذه الشاهدة على التمييز ورد عليه في قوله ”وحيث إنه على الرغم من أن المحكمة لا تعمل كثيرا على شهادة سعدة عبد الحفيظ دردير ووالدتها إلا فيما تم عليه من أن الواقعة حصلت فعلا على النحو الذي ساقه شهود الرؤية إذ أن أقوال هذه الطفلة الصغيرة جاءت صريحة واضحة في أن شخصا أطلق على آخر مسدسه وأن شخصا ثانيا حمل بندقية وأطلق منها أعيرة في الهواء — دالة في أن مكان إصابتها هو نفس المكان الذي حصلت فيه جريمة القتل —“ واستطرد الحكم في رده على ما تقدم وعلى ما تمسك به الدفاع من وجوب دعوة هذه الطفلة لتحقيق ما أثاره في شأن عدم قدرتها على التمييز في قوله ”وإنما الواقعة التي تستحق الذكر هي أن حدوث إصابة هذه الطفلة في نفس المكان وإدلائها بصورة رغم اهتزازها — لا تتجاف والتصوير الذي ورد على السنة شهود الرؤية مصداق لأقوال هؤلاء ”الشهود“ ومؤيد لرأيهم في غير جدال وفي حدود هذا النطاق الذي تستظهره المحكمة لشهادة هذه الطفلة ووالدتها — يبدو ألا مساع لمطلب الدفاع من إعادة مناقشتها لأنه لا جدوى من هذه المناقشة بعد أن قفت هذه الطفلة إمكان استمرافها على أحد من المتهمين وبعد إذ بدا أن أقوالها في خصوص التفاصيل لا يمكن أخذها على علاتها إلا في الصورة العامة والتي لا تضيف دليلا جديدا إلى الاتهام أو تقلل من سداده“ — لما كان ذلك ، وكان ما خلص إليه الحكم فيما تقدم — غير سديد — ذلك بأن الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه وهي تقتضي بداهة فيمن يؤديها العقل والتمييز إذ أن مناط التكليف فيها هو القدرة على أدائها . ومن ثم فلا يمكن أن تقبل الشهادة من مجنون أو صبي لا يعقل أو غير ذلك مما يجعل الشخص غير قادر على التمييز — وكان ما أورده الحكم يفيد حداثة سن الطفلة واهتزاز إدراكها ، وفي الوقت الذي أورد فيه عدم تعويله كثيرا على أقوالها فإنه نوه بأخذه بشهادتها في التحقيقات في خصوص ظروف الحادث والأداة المستعملة فيه ومكانه على الرغم من منازعة الدفاع في قدرتها



على التمييز وتمسكه بوجوب دعوتها لمناقشتها في ذلك مما كان يقتضى من المحكمة تحقيق مدى قدرتها على تحمل الشهادة والركون إليها - وهو ما يعيبه ، ذلك بأنه لا يصح عند الطعن في شاهد بأنه غير مميز الاعتماد على أقواله دون تحقيق هذا المظن وانضاح عدم صحته - ولا يعصم الحكم ما استطرده إليه من قول بأن اقتصر في التعويل على أقوال هذه الطفلة في نطاق الصورة العامة للحادث إذ أن الواضح من مدونات الحكم أنه أخذ في الاعتبار ما أدلت به الشاهدة المذكورة في صدد استعمال الجناة أداة القتل ( المسدس ) في إطلاق النار على أحد الأشخاص وأن أحد المعتدين كان يجرى وهو يحمل بندقية يطلق النار منها - مساندة لما رواه شهود الرؤية - وهذه الشهادة على هذا النحو تعتبر عنصرا من العناصر التي استنبطت منها المحكمة معتقدها في الدعوى وظاهرت بها رواية شهود الرؤية بل إنها اعتمدت عليها من بين ما اعتمدت في ترجيح نوع الأداة التي استعملت في الحادث وقد كانت موضع مجادلة من الدفاع عن الطاعنين واختلف فيها أهل الفن وذلك على الرغم - أن تلك الشهادة كانت في عقيدة الحكم خالية من الضمانة القانونية التي يصح معها الركون إليها مما لا يمكن معه تعيين نصيبها من التأثير على المحكمة عند تكوين عقيدتها في الدعوى . وإذا ما كانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي ، فإن فساد استدلال الحكم بتلك الشهادة يعيبه فضلا عما تردى فيه من اخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .



## جلسه ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس ، وبحضور الدادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حزاوى .

( ٩٩ )

الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣٣ القضائية

حكم . " تسببه . تسبب معيب " . شهود .

الحكمة الأخذ ببعض أقوال الشاهد واطراح البعض الآخر . شرط ذلك : أن يكون واضحاً من الحكم احاطة المحكمة بالشهادة وممارستها سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفتحواها .

من المقرر أنه وإن كان للحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد وتطرح البعض الآخر ولو كان منصبا على وقائع الدعوى ومتعلقا بها إلا أنه يجب أن يكون واضحاً من الحكم الذى وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة وما رست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفتحواها ، إذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف إلى أنها لم تفتن إلى ما يعيب شهادة الشاهد مما يصح استدلالها بالفساد .

## الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أن المدعى بالحق المدنى أقام دعواه بالطريق المباشر ضد المطعون ضده متهما إياه بأنه بتاريخ ٣١ مارس و ٥ من أبريل سنة ١٩٥٦ بدائرة قسم عابدين أعطاه بسوء نية شيكين على بنك زلخا لا يقا يلهمار صيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف . ومحكمة عابدين الجزئية قضت

حضوريا بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ عملا بمادة الاتهام بمحس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة والاكتفاء بتغريم المتهم خمسمائة قرش وتأْييده فيما عدا ذلك مع إلزام المستأنف بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بقبوله شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا في أول أبريل سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصروفاتها من الدرجتين . فطعن كل من المدعى بالحقوق المدنية والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه لم ياذق قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ونبرته المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله قد شابه قصور في التصيب وفساد في الاستدلال — ذلك بأنه أقام قضاء على ما أورده من أن مدير بنك زلخا شهد بالجلسة بأن كلا من الحساين الخاصين بالمطعون ضده كان يسمح بصرف قيمة الشيكات المقدمة للبنك المذكور من المدعى بالحقوق المدنية مع أن ما قاله الشاهد من ذلك تقضيه بنفسه في باقي أقواله — وما كان الحكم أن يستند إلى قول للشاهد دون أن يعرض لما ينفيه من قول آخر للشاهد نفسه في خصوص الواقعة ذاتها ، أما وقد أغفلت المحكمة ذلك فإن هذا يدل على أنها لم تلم إلما صحيفا بشهادة الشاهد وتبين حقيقة مرماها مما يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده على ما أورده في مدوناته " وحيث إنه تحقيقا لدفاع المتهم وتقاذا لما جاء بحكم النقض فقد استندت هذه المحكمة الشاهد السيد / حنا عبد الملك مدير بنك زلخا وناقشته تفصيلا بجلسته ١٩٦٢/٣/١١ بشأن جواز صرف قيمة الشيكات من حساب السلفة على النحو الثابت تفصيلا بهذه الجلسة فقرر صراحة بعد أن عرضت عليه كشف الحساب والسلفة المقدمين من المتهم ما يفيد أن حساب السلفة الخاص بالمتهم على أساس العقد المعقود بين البنك وبين المتهم و كليهما سواء ٦٠٠٠ جنيه أم ٣٢٠٠ جنيه فإن الحساب يسمح بصرف قيمة الشيكات وأضاف بأن حساب المتهم الجارى كان يسمح في يوم ١٩٥٦/١٢/٣ بصرف قيمة الشيكات جميعا في هذه الدعوى والدهاوى الأخرى وقيمتها كلها ٢٥٤٥ جنيهها". لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدعوى المطروحة نظرت مع قضايا أخرى مرتبطة بها وتم سماع الشاهد حنا عبد الملك مدير بنك زلخا في الدعوى رقم ٥٣٣٤ سنة ١٩٥٧ جنح مستأنفة القاهرة موضوع الطعن رقم ١٠٣٧ سنة ٣٣ قضائية - والدعوى رقم ١٥٢٩ سنة ١٩٥٧ جنح مستأنفة القاهرة موضوع الطعن رقم ١٠٣٤ سنة ٣٣ قضائية - وذلك بجلستى ١٩٦٢/٣/١١ ، ١٩٦٢/٤/٢ على التوالي ، وقام دفاع الخصوم في هذه الدهاوى جميعا على أساس واحد ويبين من مراجعة أقوال الشاهد المذكور أنه بعد أن قرر بأن حساب المطعون ضده كان يسمح بصرف الشيكات المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية لبنك زلخا في يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ والبالغ قيمتها ٢٥٤٥ ج مثل عقب ذلك مباشرة عن رصيد حساب المطعون ضده فأجاب بأن هذا الرصيد كان دائئا بمبلغ ٢٤٠ ج (وصحة هذا الرصيد ٢٤٠ م كما يتضح من مطالعة كشف الحساب المرفق بالأوراق) وأضاف بأن الحساب الجارى الخاص بالمطعون ضده وحساب السلفة لم يكن أحدهما يسمح بصرف أى شيك من الشيكات المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في يوم ١٩٥٦/١٢/٤ وعلى ذلك بعدم وجود رصيد للمطعون ضده في حسابه الجارى وبأن حساب السلفة كان قد قفل بسبب انتهاء العملية التى كان المطعون ضده قد تنازل عنها لصالح البنك تأمينا وضمنا فلهذه السلفة". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان للمحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد وتطرح البعض الآخر ولو كان منصبا على وقائع الدعوى



ومتعلقا بها إلا أنه يجب أن يكون واضحاً من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة وما درست سلطتها في تجزئتها بغير بتر افقحواها إذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف الى أنها لم تفتن الى ما يعيب شهادة الشاهد مما يصبم استدلالها بالفساد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أورده من أن مدير بنك زلخا شهد بجلسته ١١/٣/١٩٦٢ بأن كلا من الحساين الخاصين بالمطعون ضده كان يسمح بصرف الشيكات جميعها المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في حين أن ما قاله الشاهد من ذلك نقضه بنفسه في باقي أقواله . وكانت المحكمة — على ما هو ظاهر من حكمها — قد أثبتت شهادة الشاهد مبتورة بفجاءت بذلك على خلاف الثابت بحضور الجلسة المشار اليه آنفاً وقد أدى ذلك الى عدم المأما المناصحة بحقيقة الأساس الذي قامت عليه تلك الشهادة مع أنها لو تبينته على واقعه لكان من المحتمل أن يتغير وجه رأيها في الدعوى — لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه معيباً بالفصور في البيان والفساد في الاستدلال مما يتعين معه نقضه — ما كان الطعن في الحكم مقوماً لثاني مرة فان محكمة النقض تحكم في الموضوع ومن ثم يتعين تحديد جلسة لنظره وفقاً لما تنص به المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

( ١٠٠ )

### الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٤ القضائية

دعوى جنائية . " تحريكها " . تهريب جمركى . جمارك . حكم . " تسييبه .  
تسييب معيب " .

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك . هذا الطلب من البيانات الجوهرية . على الحكم أن يتضمنه لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . إغفاله يترتب عليه البطلان . لا يفتى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق ، صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن أحكام التهريب الجمركى هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك ، وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . ولا يفتى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من مدير جمرك القاهرة بناء على تفويضه بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك فإنه يكون مشوبا بالبطلان مما يتعين نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٦٠/٩/٢٨ بدائرة مركز منوف: الأول بصفتة صاحب مصنع والنشاني مديرا مسئولا عنه أحرضا دخانا مخلوطا مع عليهما بذلك . وطلبت معاقبتهما بالمواد ١ و ١/٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ . ومحكمة منوف الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/١/١٦ ببراءة المتهمين مما أسند إليهما . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٩٦٣/١٢/٢ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهمين ألف قرش عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الكمية المضبوطة والمصادرة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة إحراز دخان مخلوط مع عليهما بذلك - قد شابه البطلان ذلك لأن الدعوى الجنائية رفعت عليهما بناء على طلب كتابي من مصلحة الجمارك ومع ذلك فإن الحكم لم يشرف في مدوناته إلى أن الدعوى رفعت بناء على طلب جهة الاختصاص وهو بيان جوهري يترتب على إغفاله البطلان مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن مدير جمرات القاهرة - بموجب تفويض صادر إليه من مدير عام الجمارك - طلب من النيابة العامة بخطاب منه - رفع الدعوى الجنائية ضد محمود أبو عوف الدفراوي لضبط دخان غير مطابق للقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بمصنعه - وللحكم عليه بمبلغ ١٨١٦٠ ج لمصلحة الجمارك طبقا لنص



المادة ۲ من الد كريتو الصادر في ۲۲ يونيو سنة ۱۸۹۱ المعدل بالقانونين رقمي ۷۲ لسنة ۱۹۳۳ و ۸۷ لسنة ۱۹۴۸ ومصادرة الدخان المضبوط - وقد أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضد الطاعنين : الأول - بصفته صاحب مصنع. والثاني - مديرا مسئولاً عنه بوصف أنهما أحرضا دخانا مخلوطا مع عليهما بذلك وطلبت عقابهما بالمواد ۱ و ۱/۶ من القانون رقم ۷۴ لسنة ۱۹۳۳ المعدل بالقانونين رقمي ۷۹ لسنة ۱۹۴۴ و ۸۶ لسنة ۱۹۴۸ والقرار الوزاري رقم ۹۱ لسنة ۱۹۳۳ - وقضت محكمة متوف الجزئية ببراءة المتهمين ( الطاعنين ) مما أسند إليهما - واستأنفت النيابة العامة هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون وقضت محكمة شبين الكوم الابتدائية - منعقدة بهيئة استئنافية - حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهمين ألف قرش من كل كيلو جرام أو جزء منه من الكمية المضبوطة والمصادرة. لما كان ذلك، وكانت الجريمة التي دين بها الطاعنان من جرائم التهريب الجمركي طبقا لنص المادة ۲ من الد كريتو الصادر في ۲۲ يونيو سنة ۱۸۹۱ المعدل بالقانون رقم ۸۷ لسنة ۱۹۴۸ وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ۶۲۳ لسنة ۱۹۵۵ الخاص بأحكام التهريب الجمركي - الساري على واقعة الدعوى - تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات في جريمة التهريب إلا بناء على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة لذلك .. " ( وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص المادة ۱۲۴ من القانون رقم ۶۶ لسنة ۱۹۶۳ الذي ألغى القانون رقم ۶۲۳ لسنة ۱۹۵۵ المذكور ). وكان مؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء سيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك . وإذا كان هذا البيان من البيانات الجهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . ولا يفي عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من مدير جمرك القاهرة بناء على تفويضه بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك فإنه يكون مشوبا بالبطلان مما يتعين معه نقضه والإحالة بنير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ١٠١ )

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٣ القضائية

سرقة . قصد الجنائى . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . جريمة .

القصد الجنائى فى جريمة السرقة : هو قيام العلم عند الجنائى وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس  
المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه .

تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة . ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة فى جريمة السرقة .  
إلا إذا كانت هذه النية محل شك . مثال .

القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائى وقت ارتكاب الفعل  
بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه . وأنه وإن كان  
تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة فى جريمة  
السرقة ، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة فإنه يتعين على  
المحكمة أن تبين هذه النية صراحة فى حكمها وأن تورد الدليل على توافرها . فإذا  
كان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن بجريمة السرقة على حيازته للسيارة  
المسروقة ، وكان الدفاع عن الطاعن قد نازع فى قيام نية السرقة وأوضح أن الطاعن  
استعار هذه السيارة من صديقه المتهم الثانى فإنه كان يقتضى من المحكمة فى هذه  
الظاهرة التى تختلط فيها نية السرقة بغيرها — أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد  
الدليل عليها كما هى معرفة به فى القانون ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون  
معيباً بالقصور فى البيان ، ولا يغير من الأمر ما أضافه الحكم المطعون فيه من  
قرائن على نية الطاعن فى حيازة السيارة طالما أن المحكمة لم تعن بالتدليل  
على قيام القصد الجنائى للسرقة . ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم  
المطعون فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بما في ليلة ١٩٦٢/٦/٢٢ بدائرة قسم مصر الجديدة: سرقة السيارة الميمنة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لمساو شيلوبيار يوني حالة كون المتهم الثاني عاندا وسبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدين للحرية آخرها في ١٩٥٩/٣/٨ بالحبس سنتين مع الشغل . وطلبت عقابهما بالمسنتين ٢/٤٩ ، ٢/٣١٧ - ٤ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٦٢ حضوريا بالنسبة إلى المتهم الأول وغيايا بالنسبة إلى المتهم الثاني عملا بمسادة الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول بمعاقبته بالحبس سنة مع الشغل والمغاذ - وببراءة المتهم الثاني . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم سنة شهور مع الشغل . فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة سرقة سيارة قد شابه قصور في البيان وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه استند في ثبوت التهمة قبل الطاعن إلى ضبط السيارة المسروقة في حيازته واعترافه بذلك ، في حين أن اعتراف الطاعن بحيازة السيارة لا ينهض بذاته دليلا على توافر ركني الاختلاس ونية التملك كما هي معرفة به في القانون طالما أن الطاعن دفع حيازته لها بأنها كانت على سبيل الاستعارة من المتهم الثاني في الدعوى الذي فر هاربا إلى الكويت بعد ضبط الواقعة بيومين ونفى اختلاصه لها أو علمه بسرقتها مما كان يقتضي من المحكمة أن تعني باستجلاء هذه النية وإيراد الدليل على قيامها ، أما القرائن التي ساقتها المحكمة المطعون فيه لفي حسن نية الطاعن في حيازة السيارة بأن اتخذ



من حملها نمرة خاصة بمديرية التحرير ومن كون لوحاتها المعدنية مصنوعة من الصفائح العادي ومن استمرار استعمال الطاعن لها في أعماله الخاصة دون أن يستريب في أمرها ، واتخاذها منها دليلا على توافر جريمة السرقة ، فإنها قرائن لا تؤدي إلى ما استخلصه الحكم فيها ، إذ أن مجرد حمل السيارة لنمرة خاصة بمديرية التحرير لا يعنى أنها مسروقة لأن جميع موظفي هذه المديرية يحصلون على مثلها أما كونها مصنوعة من الصفائح فإنه لا يثير أى ريب فيها بدليل أن مفتش المرور عندما قام بفحصها لم يساوره أى شك فيها ، الأمر الذى يهيم استدلال الحكم بالفساد فضلا عن القصور في البيان مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمبني بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما حصله أن النقيب محمد النجدي والكونستابل الممتاز محمد كامل سامي من قوة مراقبة السيارات بإدارة المرور ضبطا الميكانيكي محي الدين علي فريد يقود السيارة رقم ١٤٩٣ مديرية التحرير بدون أمر تشغيل ودون أن يكون حاصلًا لرخصة قيادة فاقتراده إلى قسم شرطة حلوان حيث قرر الأخير بأنه تسلم هذه السيارة من الطاعن لإصلاحها وأقر الطاعن عند سؤاله بمحض ضبط الواقعة أنه يحوز هذه السيارة وأنه استعارها من صديقه أحمد حمدي حصونه — المتهم الثاني — الذى يعمل مهندسًا زراعيًا بمديرية التحرير وأنه سبق أن استعارها منه مرات كان أولها منذ ستة شهور تقريبًا وتبين من التحريات أن السيارة ليست مملوكة لمديرية التحرير وأنها للمجنى عليه الذى يعمل بشركة مربا كس وكانت تحمل رقم ١١٤٤٢ ملاكى القاهرة وسرقت من أمام منزله بشارع الأهرام بدائرة قسم شرطة مصر الجديدة وضبط لها محضر وحفظ مؤقتًا لعدم معرفة الفاعل وأن الطاعن والمتهم الثاني من لصوص السيارات المعروفين وأن الأخير غادر البلاد إلى الكويت ، وأن النمر المعدنية التى كانت بالسيارة عند ضبطها مزيفة وأن صحيفة الشاسيه التى كانت أصلا بالسيارة قد تزعت كما بحيت أرقام الموتور بمبرد وخلص الحكم إلى إدانة الطاعن وحده من تهمة السرقة وبراءة المتهم الثاني بقوله ” ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن التهمة ثابتة قبل المتهم الأول — الطاعن — من ضبط السيارة المسروقة في حيازته واعترافه بذلك ولا تعول المحكمة على ما ذهب إليه من أنه قد تسلمها

من المتهم الثاني ذلك الذي لم يقم أى دليل من الأوراق على أنه السارق أو الشريك في السرقة ، وقد عهده المتهم الأول إلى تزييف بعض معالم السيارة إمعانا في التضليل الأمر الذي يتعين معه أخذه بمادة الاتهام وإبراء ساحة المتهم الثاني عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية " واضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله " وحيث إنه بالإضافة إلى ما ساقه الحكم المستأنف من أسباب تعتد بها هذه المحكمة وتعتبرها أسبابا لها فإن ما أثاره المتهم - الطاعن - على لسان محاميه من حسن نيته في حيازته للسيارة مردود بأنه من غير السائق المقبول عقلا أن يحوز السيارة رغم علمه بأنها تحمل رقم ١١٩٣ مديرية التحرير ورغم سبق ضبطه بمعرفة الرائد محمد عبد المنعم جابر مفتش مديرية القليوبية وتحريره محضر هدم حمله أمر تشغيل ويستمر حائرا لها لاستعمالها في أعماله الخاصة من ذلك التاريخ متعملا تكاليفها وتكاليف إصلاحها دون أن يستريب في أمرها أو يحاول الحصول على أمر تشغيلها ممن يزعم أنه امتعازها منه وأنه يعمل في مديرية التحرير بل كان يتعين عليه في الأقل القليل أن يبادر بتسليمها له أو تسليمها للقائمين على الأمر في مديرية التحرير حتى يثبت حسن نيته ، ولا تعول المحكمة على ما أثاره المتهم من أنه استلم السيارة يوم ١٩٦٢/١/٢٦ أى قبل ضبطها بيومين فقط ، هذا إلى أن وجود فاتورة التشعيع الرقيمة ٩٦٥٤٩ التي تحمل اسم سربا كس وتحمل رقم السيارة المسروقة الحقيقي وكذا دفتر أذونات بترين صادر من شركة شل لصالح شركة سربا كس صاحبة السيارة المسروقة وكون اللوحات المعدنية مصنوعة من الصفائح العادي والأرقام على غير العادة وواضحة بجود النظر العادي ، كل ذلك ينفي حسن النية لدى المتهم ويدل على مقارفته الاثم الذي هو قب عليه " لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المتقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه . وأنه وإن كان تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة ، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن توود الدليل على توافرها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حول في إدانة الطاعن بجريمة السرقة على حيازته للسيارة المسروقة ، وكان الدفاع عن

الطامن قد نازع في قيام نية السرقة وأوضح أن الطامن استعار هذه السيارة من صديقه المتهم الثاني الذي يعمل مهندساً زراعياً بمديرية التحرير فإنه كان يقتضى من المحكمة في هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرقة بغيرها — أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل عليها كما هي معرفة به في القانون ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان ، ولا يغير من الأمر ما أضافه الحكم المطعون فيه من قرائن على تقي حسن نية الطامن في حيازة السيارة ، طالما أن المحكمة لم تعن بالتدليل على قيام القصد الجنائي للسرقة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الثاني من أوجه الطعن .



## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، وصبرى فرحات .

( ١٠٢ )

### الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ القصائية

( ١ ) تحقيق . "إجراءاته" . شهود . حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

تعرف الشهود على المتهم . ليس من إجراءات التحقيق التى بموجب القانون لها شكلا خاصا . اطعنا المحكمة إلى سلامة الدليل المستند من عملية الاعتراف .  
عدم جواز مصادرتها فى اعتقادها .

(ب، ج) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

(ب) المحكمة الموضوع التعويل على ما تقتنع به من أقوال الشهود فى أى مرحلة من مراحل التحقيق المختلفة . لما تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تلمعن إليه واطراح ما عداه .

(ج) عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود التفتيش . ما دامت لم تستند إليها فى قضائها . وطالما أن قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها يتضمن أنها لم تلمعن إلى أقوالهم فاطرحنا .

١ - تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التى بموجب القانون لها شكلا خاصا ، فإذا كانت المحكمة قد اطعنا إلى سلامة الدليل المستند من عملية الاعتراف فإنه لا يجوز مصادرتها فى اعتقادها .

٢ - من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تعول على ما تقتنع به من أقوال الشهود فى أى مرحلة من مراحل التحقيق المختلفة وأن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تلمعن إليه وتطرح ما عداه .

٣ — المحكمة غير ملزمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند إليها في قضائها، وطالما أن قضاءها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها يتضمن أنها لم تطمئن إلى أقوالهم فاطرحتها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في ليلة ٢٨/١٠/١٩٦١ بالطريق العمومي الموصل ما بين طوخ وميت كنانة مركز طوخ محافظة القليوبية: سرقوا الموتوسيكل والأشياء الأخرى المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لمحمد محمد نصار غنيم الشهير بالحاج علي بطريق الإكراه الواقع عليه بأن استأجروا الموتوسيكل المملوك له واصطحبوه معهم لتوصيلهم إلى عربة الخوارجات وأثناء سيرهم بالطريق أوقفوه وضربوه بأيديهم واستولى المتهمان الأول والثاني على ساعة يده وبطاقته الشخصية ورخصة القيادة والتسيير ومبلغ ستين قرشاً اقتادوه بعد ذلك إلى حقل غير مزروع حيث قام المتهم الثالث بإيقاد يدية بمجبل من التيل وظل معه حتى فر المتهمان الأول والثاني بالموتوسيكل والأشياء الأخرى وتمكنوا بهذه الوسيلة من السرقة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٣١٥ من قانون العقوبات — فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بتاريخ ١١/١١/١٩٦٢ حضورياً بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث وغايباً بالنسبة إلى المتهم الأول عملاً بمادة الإتهام بمعاينة كل منهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانهم بجريمة السرقة باكراه جاء قاصراً في تسديده ومشوباً بالبطلان وذلك بأنه حصل واقعة الدهوى، وأورد مضمون ما شهد به المجني عليه وشقيقاه بالجلسة بما مؤداه أن الطاعنين وآخر حكم عليه غايباً — استأجروا دراجة المجني عليه البخارية لينقلهم بها إلى

بلدة معينة ، حتى إذا ما بلغوا محل الحادث سرقوا الدراجة وأشياء أخرى كانت معه ، دون أن يعنى بالرد على ما قال به هؤلاء الشهود في الجلسة ذاتها من أن الجناة اعترضوا المجنى عليه في أثناء سيره بالدراجة — بعد أن أزيل واحدا ممن كانوا يصاحبونه — وأنهم كانوا ملثمين — وليس يغنى عن هذا الرد تعويل الحكم على قول آخر للمجنى عليه بالجلسة مفاده أن الطاعنين وزميلهما هم مرتكبوا الحادث . كما أن الحكم لم يعرض لشهادة شهود النفى المؤيدة لدفاع الطاعنين ، ولم يرد على ما أثاره المدافع عنهما من عدم توافر ظرف الإكراه في واقعة الدعوى ، أما استخلاصه هذا الظرف تأسيسا على أن المجنى عليه قرر في جميع مراحل الدعوى بأن الجناة أوثقوه ، فيهدره أنه قرر في تحقيقات النيابة أنهم لم يعتدوا عليه ولم يكونوا يحملون سلاحا . هذا إلى أن الحكم هول في إدانة الطاعنين على عملية استعراف باطلة لسبق مشاهدة المجنى عليه هو وأخواه لها بمركز الشرطة قبل إجراء عملية العرض ، وعلى الرغم من تمسك المدافع عنهما بهذا الدفاع فإن الحكم لم يعرض له بقول ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله : ” وحيث إن واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من أوراقها ومن الشهود الذين سمعتهم ومما دار بالجلسة توجب في أن المجنى عليه محمد محمد نصار غنيم الشهير بالحاج على كان يتمتع مع أخويه محمد الشهير بحسن ومحمد محمد نصار غنيم حين حضر إليه المتهمون الثلاثة ” والطاعنان من بينهم ” حوالي الساعة ٨ من مساء يوم ١٧/١٠/١٩٦١ وطلبوا منه نقلهم إلى حربة الخوارجات بدراجته الميكانيكية ( موتوسيكل ) فقبل وتقدم له المتهم الأخير — الطاعن الثاني — المبلغ الذي أنفقوا عليه وهو مبلغ خمسة وعشرين قرشا وركب في الفصص بينما ركب المتهمان الأول والثاني — الطاعن الأول — خلفه وسار بهم جميعا في الطريق العام الموصل بين ناحيتي الديروميت كنانة . وبعد أن جاوز نقطة المرور التي تقع على هذا الطريق بنحو كيلو مترين مقابل حربة الخوارجات استوقفه المتهمون ثم نزلوا وأطفأوا أنوار الدراجة وأوقف المتهم الثالث المحرك ثم ضربه الثلاثة بأيديهم وسرقوا منسيه كرها مبلغ ستين قرشا وساعة يد وبطاقته الشخصية ورخصتي القيادة الخاصتين به وبالدراجة ثم قاده المتهم الثالث إلى حقل



في مجاور وأوثق يديه وطلب منه البقاء معه فترة تمكن في خلالها المتهم الأول من قيادة (الموتوسيكل) وفر هارباً به مع المتهم الثاني ثم حل المتهم الثالث وثاق المجنى عليه واتفق معه على رد (الموتوسيكل) إن هو تقده مبلغ خمسة جنيهات في مقهى عينه له ببندر شبين القناطر ثم تركه وانصرف وصار المجنى عليه على قدميه حتى بلغ نقطة مرور الدبر وأبلغ الشرطي إبراهيم الدسوقي عبده بما حدث له فكلفه بإبلاغ الشرطة وأركبه سيارة نقل أقلته إلى طوخ وهناك تقدم بإبلاغ للركز أثبت فيه واقعة السرقة وأنه يستطيع التعرف على مرتكبها وقد حررت محضراً بالحادث وأبلغت النيابة فتولت التحقيق وفي خلال عرض المتهمين على المجنى عليه وأخويه تعرفوا عليهم جميعاً وأنكر المتهمون ما نسب إليهم ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة استمدتها مما حصله من أقوال المجنى عليه وأخوته وشرطي نقطة المرور بالجلسة وبالتحقيقات وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة باكراه التي دين الطاعنان بها — ثم تناول الحكم دفاع الطاعنين — للقائم على أن حالة الضوء بمكان الحادث لم تكن تسمح بالتعرف على الجناة وأن الشهود رأوا الطاعنين في مركز الشرطة قبل عملية العرض ، وأن المجنى عليه نفى وجود صلاح مع الطاعنين أو أن إكراهها وقع منهما — فرد عليه — وهو بصدد استخلاص ثبوت الواقعة — بقوله "وحيث إنه لما ملف بيانه تكون الواقعة المسندة للمتهمين قد تكاملت أركانها المادية والمعنوية وتوافرت الأدلة على صحتها بما لا مجال للشك فيه من أقوال شهود الإثبات التي تظمن إليها المحكمة وقد أصرف فيها المجنى عليه وفي كافة مراحل الدعوى على أن المتهمين أوثقوه وشلوا مقاومته ولم يفرط لهم فيما سرقوه إلا تحت تأثير الإكراه والتهديد أما تعرف المجنى عليه وأخويه على المتهمين فردة في عقيدة المحكمة هو تواجدهم بمحانوت المجنى عليه فترة تكفي للتعرف على ملامحهم وشخصياتهم" لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن ما حصله الحكم عن واقعة الدعوى وما استخلصه من أقوال شهود الإثبات — بكل ما حواه من تفصيل سواء فيما يختص بأن مرتكب الحادث هم الأشخاص ذاتهم الذين صاحبوا المجنى عليه بعد استئجارهم الدراجة منه ، أو فيما يتعلق بالإكراه الذي وقع عليه — والذي يكفي ما أورده الحكم بشأنه في إثبات توافره على النحو المعروف به قانوناً — له أصل ثابت في تحقيقات النيابة،

وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعمل على ما تقتنع به من أقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق المختلفة ، وأن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، فإن ما ينعاها الطامعان على الحكم من قصوره في الرد على دفاعهم الموضوعي أو عدم استظهاره توافق ظرف الإكراه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطامعان من أن الحكم لم يعرض لأقوال شهود النفي أو لبطلان عملية الاستعراف ، مردودا بالنسبة إلى الأمر الأول بأن المحكمة غير ملزمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند إليها في قضائها ، ولأن قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها يتضمن أنها لم تطمئن إلى أقوالهم فاطرحتها ، وهو مردود كذلك بالنسبة إلى الأمر الثاني ، بأنه لما كان تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا وكانت المحكمة قد اطلعت إلى سلامة الدليل المستمد من عملية الاستعراف فإنه لا يجوز مصادورتها في اعتقادها .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم ، فإن الطعن برمته لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما يخرج عن رقابة محكمة النقض فيتمتع لذلك رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور المادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المتعم حمزوى .

( ١٠٣ )

### الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ القضائية

( ا ، ب ) مسئولية جنائية . موانع العقاب . ” الجنون والعاهة في العقل ” .  
محكمة الموضوع . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

( ا ) المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعلم به المسئولية الجنائية قانوناً ، هو الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سبباً لانعدام المسئولية .  
( ب ) تقدير حالة المتهم العقلية . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالفعل فيها . ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة .

( ج ، د ) إثبات . ” خبرة ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .  
( ج ) متى تلزم المحكمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة ؟ في المسائل الفنية البحتة التي يعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

( د ) عدم التزام المحكمة بنصب خبير آخر في الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية . طالما أن الدعوى قد وضحت لها .

( هـ ) حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

التناقض الذي يطل الحكم : هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متبادلاً متساوياً لا شيء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها .

( و ) حكم . ” تسببه . ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل ” .  
زيد الحكم فيما استورد إليه . لا يعيبه . طالما أنه لا أثر له في منطقه أولى النتيجة التي انتهى إليها .



١ - من المقرر أن الحالات النفسية ليست في الأصل من حالات موانع العقاب كالجنون والعاة في العقل الذين يجعلان الجاني فاقد الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاة في العقل وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية .

٢ - الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة .

٣ - لا تلزم المحكمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البعثة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

٤ - لا تلزم المحكمة بتدب خبير فني آخر في اندعوى تحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية طالما أن الدعوى قد وضحت لها .

٥ - التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متناقضا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها .

٦ - تزيد الحكم فيما استطرد إليه لا يعيبه طالما أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ بدائرة بندر المحلة الكبرى محافظة الغربية : قتل منير تادرس فام عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في المكان

والزمان صالفي الذكر : أولا - قتل بولين تقولا زيتوس عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها . ثانيا - شرع في قتل نادية تادرس قام عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو تدارك المجنى عليها بالعلاج . ثالثا - شرع في قتل مجدى تادرس قام عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج . رابعا - شرع في قتل مجدى ابراهيم اسحاق عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو تدارك المجنى عليه بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ١/٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى زاهر ابراهيم تادرس بصفته وصيا على جيزيل منير تادرس ونخري منير تادرس قاصري القتلين بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له قبله بمبلغ سبعة آلاف جنيه إلى الأولى ومبلغ خمسة آلاف جنيه إلى الثانى على سبيل التعويض . كما ادعت آمال منير تادرس ابنة القتلين (الرشيدة) قبل المتهم أيضا بمبلغ أربعة آلاف جنيه . وادعى أيضا مقياس فارتانيان ابن المجنى عليها بولين تقولا بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه وذلك على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات : أولا - بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة . ثانيا - إلزامه بأن يدفع لزاهر تادرس بصفته وصيا على القاصرة جيزيل منير تادرس الشهيرة بلوليتا مبلغ خمسة آلاف جنيه . وله أيضا بصفته وصيا على القاصر مجدى منير تادرس مبلغ ألفين من الجنيهات وأن يدفع لآمال منير تادرس الشهيرة بنينيت مبلغ خمسمائة جنيه وأن يدفع لبناس مقياس فارتانيان الشهير بها جوب أوبوبول مبلغ مائتين من الجنيهات وذلك كله على سبيل التعويض المدنى لكل منهم مع إلزام المتهم المصروفات المدنية المناسبة

لكل مبلغ من المبالغ المذكورة ومبلغ عشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد المقترن بجنايات القتل والشروع فيها قد خالف القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع كما شابته قصور وتناقض في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك بأن ما ذهب إليه الحكم من أن الأمراض النفسية لا تؤدي إلى فقدان الشعور أو الإدراك بمقولة إنها لا تعد من أمراض العقل التي يترتب عليها انعدام المسؤولية الجنائية يتنافى مع ما هو ثابت علمياً وما أجمع عليه الشراح في بيان مدلول عبارة "عاهة في العقل" التي أشار إليها نص المادة ٦٢ من قانون العقوبات من أنها عبارة عامة تدفع لكل ما يستجد في عالم الطب العقلي أو النفسي من أحوال الاختلال العقلي أو الأمراض النفسية التي تعدم الشعور أو الاختيار ، هذا فضلاً عن أن المحكمة بعد أن استجابت في أول الأمر إلى ما طلبه الدفاع من فحص حالة الطاعن النفسية والعقلية وأصدرت قراراً بتحقيقه عادت واكتفت بما جاء بتقرير الأطباء الثلاثة الذي انتهى إلى عدم إصابة الطاعن بحالة عقلية مرضية أو بنوبات صرعية وأنه يعتبر مسئولاً عما صدر منه في حين أن هذا التقرير جاء خلواً من فحص حالة الطاعن من الناحية النفسية التي أصر الدفاع على وجوب فحصها بواسطة المختصين الفنيين في الأمراض النفسية والتفت الحكم عن هذا الدفاع بحجة أنه سبق فحص حالة الطاعن العقلية وأن هذا الطلب غير متيج قولاً منه بأن الأمراض النفسية لا تؤدي إلى انعدام الشعور أو الاختيار وهو قول يكشف عن فساد استخلاص الحكم لمرامي الدفاع وما أثاره في هذا الخصوص من أن الطاعن مصاب بحالة نفسية شاذة كاشنة من شأنها أن تفقده الوعي والسيطرة على إرادته في لحظة ارتكابه الجريمة ولا يتأتى كشف هذه الحالة إلا بواسطة أخصائي في الأمراض النفسية وخصوصاً أن تقرير الأطباء الشرعيين الثلاثة أشار إلى ظهور نفسية تتم عن إصابته بهذه الحالة فضلاً عن أن ما رده به الحكم على ذلك الدفاع لا يستقيم مع ما هو مقرر من أنه لا يجوز للمحكمة أن تحمل نفسها على



الخبير الفنى فى شأن مسألة فنية . هذا إلى أن تقرير الأطباء المذكورين شابه التناقض وجاء مبنيًا على الظن والاحتمال فى صدد ما انتهى إليه من قول بسلامة إدراك الطاعن وهو ما حدا بالدفاع الى التمسك بطلب نذب اخصائى فى ابحاث علم النفس والتحليل النفسى لفحص حالة الطاعن وقت ارتكاب الحادث لاحتمال اصابته بحالة عقلية غير عادية لم يتسن للأطباء الشرعيين الثلاثة كشفها ، كما أن ما استند اليه الحكم علاوة على ما جاء فى هذا التقرير من الوقائع التى مردها فى تبين حالة الطاعن العقلية هو استدلال غير سليم ، ذلك لأن تلك الوقائع وإن كانت تم من سلامة تصرفات الطاعن عقب الحادث إلا أنها لا تدل على سلامة حالته العقلية وقت ارتكابه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن الخلاف الذى كان قد نشب بين أمرتى الطاعن وزوجته وتعددت مظاهره قد تطور حتى أفضى إلى تبادل والديهما الضرب وتقديم الشكاوى كل فى حق الآخر وأدى إلى اصابة الطاعن معاملة زوجته حتى انه استولى على مصاغها لىكى يمنعها من السفر إلى القاهرة لزيارة ذويها وما أن سمع والداها بذلك حتى قصدوا فى صباح يوم الحادث إلى المحلة الكبرى ومعهما ابنتهما الكبرى وابنتهما الصغيرة جيزيل لاصطحاب زوجة الطاعن — ابنتهما — معهم إلى القاهرة . وما أن دخلوا إلى مسكن الطاعن حتى القوه جالساً مرتدياً ملابس المنزلية بعد أن عاد من عمله الرسمى فقابلهم بجفاء . وما أن افضت الزوجة بشكاواها منه إلى والديها حتى أمرها والداها بارتداء ملابسها لاصطحابها معهم إلى القاهرة فاعترض الطاعن على ذلك وحدثت مناقشة بينه وبين والديها تطورت إلى أن أخرج الطاعن مسدسه الحكى وشهره فى وجه حميه وصوبه نحوه مستويا أن يتخذ منه ومن باقى أفراد أسرته غرضاً لرصاصه وما كاد صهره يتحداه بأن يطلق النار حتى أمطره وأفراد أسرته بوابل من رصاص مسدسه وبدأ بصهره فاطلق عليه عياراً قاصداً قتله فاصابه فى بطنه ونفذ المقدوف من وحشية إلبته البئى نخر على أرض الصالة مضرجا بدمائه . ثم عاجل حماته بطلق آخر قاصداً به قتلها فاصابها فى بطنها ونفذ من ظهرها وأصاب فى الوقت نفسه الطفل مجدى ابنه الذى كانت تحمله وقت اصابتها وما أن وثب نحوه مجدى نجل القتيلين لينمعه من متابعة اطلاق النار حتى أصابه

بطلق ثالث قاصدا قتله ، دخل من وحشية نغذه اليمرى ونفذ من انسية تلك الفخذ تم دخل بانسية نغذه اليمنى وخرج من وحشيتها وقد هرعت زوجته عندما سمعت صوت العيارات من حجرة النوم لترى ما حل بأهلها فتلقاها الطاعن بطلق رابع بنية قتلها نفذ من بطنها وقتل جنينا فى احشائها فى شهره السابع الرحمى فسقطت تتلوى إلى جانب أهلها على أرض الصالة وقد تحاملت والدتها رغم جراحها مسرعة إلى شقة مجاورة فى طلب سيارة الاسعاف التى وصلت بعد دقائق وقامت بنقلها هى وباقي المصابين إلى المستشفى الأميرى بالمحلة الكبرى ، وقد أصرع الطاعن قبل وصول سيارة الاسعاف إلى مقر الشرطة ومعه مسدسه الحكومى المستعمل فى الحادث وقدمه للأمور القسم ومعه بضع عشرة طلقة حية ملاوة على طلقة أخرى وأبلغه بأن أفراد أسرة الزوجة أصيبوا بيده من هذا المسدس وكان ذلك باهمال منه أثناء قيامه بتنظيف المسدس فى حضورهم عقب وصولهم إلى مسكنه فطير الأمور نبأ الحادث إلى الجهات المختصة . وفى اليوم التالى توفى والدا الزوجة متأثرين باصابتهم بعد أن أدلى كل منهما بأقواله إلى وكيل النيابة المحقق وشفى باقى المصابين من اصابتهم بعد تداركهم بالعلاج . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة مما حصله من أقوال المجنى عليهم والذى زوجته وشقيقها وزوجته ومما دلت عليه المعاينة . ومن الكشوف الطبية وتقارير الصفة التشريحية ، وبعد أن أورد الحكم ما استخلصه من اطلاعه على محضر اللجنة رقم ١٩٦١/٦٥٢٧ قسم أول طنطا لاثبات النزاع المستمر السابق على الحادث بين والد الطاعن ووالد زوجته وما حصله من أقوال الطاعن فى التحقيق فى شأن انكاره تعمد اطلاق النار على المجنى عليهم وأن اصابتهم وقعت منه نتيجة لاهماله وعدم احتياطة فى أثناء محاولته اخراج المشط من المسدس عقب وصولهم إلى مسكنه وما رواه فى هذا الشأن من تعليقات مختلفة سببا لانطلاق المقذوفات من مسدسه وانكاره فى البداية الخلاف بينه وبين أهل زوجته ثم اعترافه به عرض لما أثاره الدفاع من انعدام شعور الطاعن وتمييزه وقت وقوع الحادث لخلل فى قواه العقلية وللاضطراب النفسى "القلق العصبى" ، الذى أصيب به قبل الحادث فاستعرض أسس انعدام المسؤولية الجنائية بسبب الخلل فى القوى العقلية وحكم القانون فيها طبقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات وما كان عليه هذا النص قبل



تعديله ومقارنته بما هو منصوص عليه في هذا الخصوص في التشريع المقارن وما قاله الشراح في هذا الصدد من أنواع الأمراض العقلية التي تعدم الشعور والاختيار والفرق بينها وبين الأمراض النفسية التي لا تنتج الأثر نفسه الذي للأمراض العقلية في انعدام المسؤولية الجنائية واستطرد إلى ما استخلصه من التقريرات العلمية في هذا الصدد من تفرقة بين الاضطراب العقلي وغيره من الاضطرابات النفسية التي مردها اختلال الغرائز والمواطف مما لا صلة له بالتمييز والادراك، وبعد أن استعرض مراحل العمليات النفسية واثارها أثبت مؤدى ما قاله الأطباء الشرعيين الثلاثة في تقريرهم الذين ندبتهم المحكمة لفحص حالة الطاعن للعقلية بناء على طلب الدفاع المؤسس على ما أجروه من تحقيقات وفحص طبي وملاحظاتهم في هذا الخصوص والنتيجة التي انتهوا إليها من أن الطاعن يتمتع بصحة عادية عامة وبسلامة جهازه العصبي وأنه لم تسبق إصابته بمرض عقلي أو نوبات صرعية أو نوبات ايهام في حالة الوعي في الماضي والحاضر ولا توجد عنده أفكار اضطهادية أو هلوسة أو معتقدات هذيانية وأنه يعتبر مسئولاً جنائياً عما صدر منه من أفعال مشيرة إلى الأضرار والحقائق التي ركن إليها تقرير أولئك الأطباء تدعيماً لما وصلوا إليه من نتيجة عول عليها الحكم وتبناها بالإضافة إلى ما لاحظته المحكمة بنفسها عملاً بحقها الموضوعي من توافر ملكات الوعي لديه أخذاً من أقواله وأفعاله كما تضمنتها الأوراق وانتهى من ذلك إلى أن مسلك الطاعن وأقواله وأفعاله عقب الحادث تفصح عن توافر الملكات الواحية لديه وقت وقوع الحادث وتكشف عن توافر التمييز لديه وعلى قدرته على حسن التفكير وسلامة التدبير العقلي مما يجعله واقفاً تحت طائلة المسؤولية الجنائية، ثم خلاص الحكم من كل أولئك إلى رفض الدفع بانعدام المسؤولية الجنائية تأسيساً على ما أثاره الدفاع من إصابة الطاعن بخلل في قواه العقلية، وعرج الحكم بعد ذلك إلى ما تمسك به الدفاع من أن الطاعن مصاب بمرض نفسي وأن تقرير الأطباء الثلاثة قد خلا من بحث حالته النفسية وما أصر عليه من استدعاء خبير نفسي لفحص حالة الطاعن النفسية، ورد عليه بما محصله أن ما يطلبه الدفاع في هذا الخصوص متعين الرفض لعدم توافر شروطه العامة ومنها أن يكون هذا الطلب متجاً في الدعوى ثم مضى الحكم إلى استعراض الشواهد المؤيدة لسلامة استخلاصه في هذا الصدد بما مؤداه أنه وإن كان الدفاع قد ذهب إلى أن انعدام المسؤولية



الجناحية لا يقتصر في خصوص تطبيق المادة ٦٢ من قانون العقوبات على مجرد إصابة المتهم بمرض عقلي بل تشمل إصابته بمرض نفسي أيضا إذا كان من شأن هذا المرض الأخير أن يفقده الشعور والادراك وأن بحث هذا المرض النفسي لم يجر ولم يكن من شأنه أن يجرى بمعرفة الأطباء الثلاثة الذين حرروا التقرير الخاص بفحص الحالة العقلية وإنما يتعين أن يكون فحصه على يد خبير نفسياني وطلب استدعاء خبير كالأستاذ محمد قنحي، إلا أن المحكمة ترى أن الطلب لا محل لإجابته ولا جدوى من ورائه لمخالفته للقرارات العامة المجمع عليها في الوقت الحاضر والتي تحصر انعدام المسؤولية الجناحية في المرض العقلي وحده دون النفسي وكل ما لهذا المرض النفسي من أثر هو التخفيف من المسؤولية الجناحية إلى حد ما وهو عين ما ينادى به الخبير الذي طلب الدفاع استشارته. ثم استورد الحكم وهو يسبيل رفضه لهذا الطلب إلى مجابهة الحقائق الطبية والواقعية فقال إن المحكمة ترى من مؤدى أقوال الدكتور عادل زكي الاختصاصي النفسي بمستشفى طنطا والدكاترة أعضاء القومسيون الطبي في التحقيقات وتقاريرهم في تحديد نوع مرض الطاعن بأنه مرض خارج عن دائرة الأمراض العقلية وتحديد أثره بأنه لا يعدم المسؤولية الجناحية ثم أشار الحكم إلى التقرير القانوني في شأن الأمراض النفسية التي لا تفقد الشعور والإدراك كالسيكوباتية والتي لا تعد سببا لانعدام المسؤولية الجناحية في نظر القضاء واختتم الحكم وهو بمعرض رده على الدفاع المتقدم قوله، ولذا لا يكون ثمة محل لما ذهب إليه الدفاع من أن انتفاء المرض العقلي المعدم للشعور لدى المتهم الحالى طبقا للتقرير الطبي الخاص بفحص حالته العقلية لا يترتب عليه حتما سلامته من المرض النفسي المعدم للشعور أو الإدراك لا محل لذلك لأنه متى بلغ المرض المبلغ الذي ينعدم به الشعور والإدراك فإنه يخرج من قائمة الأمراض النفسية ويدرج في عداد الأمراض العقلية ومن ثم لا تعول المحكمة على ما نعى به الدفاع على التقرير الطبي سالف الذكر من خلوه من بحث الحالة النفسية المعدمة للشعور لدى المتهم لأن إغفال التقرير لبحث الحالة النفسية ليس إغفالا لعامل يعتد به القانون في القول بانعدام المسؤولية الجناحية. ثم عرض الحكم وهو في معرض تبريره لرفض طلب الدفاع الخاص بالفحص النفسي إلى الناحية الموضوعية للدعوى فأشار إلى أن الدفاع قد استوفى حقوق دفاعه كاملة وأنه حين طلب تأجيل القضية مع التصريح له بتقديم تقرير استشاري أجيب إلى طلبه ثم عاد وأكد هذا الطلب

بجلسة أخرى ثم طلب بجلسة تالية الإطلاع على التقرير الطبي العقل مع التصريح له بتقديم تقرير استشاري فصرح له بذلك مع تأجيل القضية إلى جلسة أخرى وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يتقدم الدفاع من جانبه بالتقرير الاستشاري الذي وعد به مرارا وتكرارا على توالي الجلسات ومن ثم يكون عدم تقديم هذا التقرير أمرا لا دخل للحكمة به وإذا كان الدفاع قد استبدل في جلسة المرافعة الأخيرة بهذا الطلب طلبا آخر هو تأجيل القضية ثانية لفحص الأمراض النفسية للطاعن وإحالة إلى خبير نفسي لإجراء هذا الفحص وكذا مناقشة الطبيب النفسي الدكتور عادل زكي الذي أوقع الكشف النفسي على الطاعن في أوائل سنة ١٩٦١ فإن المحكمة لا ترى إجابة هذا الطلب لإنعدام الجدل من ورائه وعدم إنتاجه في الدعوى أو تنوير وجه الحق فيها لأن المرض النفسي الذي يدعيه على فرض ثبوته لا يؤثر في سلامة عقله وإدراكه وبالتالي لا يعدم المسؤولية الجنائية عما ارتكبه من أفعال . وخلص الحكم من ذلك إلى القول بثبوت سلامة القوى العقلية للطاعن وإلى توافر مسئولية الجنائية وقت الحادث عن الأفعال التي ارتكبها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد المقتربة بجرائم القتل والشروع فيها التي دين بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وكان الحكم قد انتهى إلى توافر مسئولية الطاعن الجنائية مستندا في ذلك إلى الأخذ بما جاء بالتقرير الطبي عن فحص حالة الطاعن من الناحية العقلية وعن مسئولية عما صدر منه من أفعال وكان ذلك على أساس أن يفصل التفرقة بين المرض العقلي والمرض النفسي إنما هو انعدام الشعور والإدراك الذي هو من خصائص المرض الأول دون الأخير ومن ثم فإن أثر المرض الأول في المسئولية يعدمها بنص القانون في حين أن المرض الثاني لا يؤثر فيها ثانويا وإن كان يجوز اعتباره مسوغا لتخفيف العقاب . هذا إلى أن المرض النفسي إذا بلغ المرحلة التي بمقتضاها ينعدم به الشعور والإدراك فإنه يخرج من عداد الأمراض النفسية ويندرج في قائمة الأمراض العقلية وهو تقرير سائغ وصحيح في القانون ذلك بأنه من المقرر أن الحالات النفسية ليست في الأصل من حالات موانع العقاب كالجنون والعاهة في العقل اللذين يجعلان الجاني فاقدا للشعور



والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقا للقانون، ومن ثم فلا محل لمسايرة الطاعن فيما ذهب إليه من أنه إلى جانب الأمراض العقلية التي تعمد الإدراك والتمييز توجد الأمراض التي قد تصيب النفس فتأخذ حكم الاختلال العقلي .

ذلك لأن التشريع الجنائي المصري الحالي لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما في الأمر أن قانون العقوبات قد نص في المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما بالجنون أو عاهة في العقل وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللتان يحملان المصائب بهما وقت ارتكاب الجريمة فاقدًا للشعور أو الإدراك في عمله . لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتتعذر به المسؤولية الجنائية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما مآثر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية ولما كانت المحكمة قد مكنت الطاعن من استيفاء حقوق دفاعه كاملة فصرحت له بتقديم تقرير استشاري ولكنه لم يقدمه وأحالته إلى خبراء شئون الأمراض العقلية والعصبية وتم فحصه فعلا، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن خال من أي مرض عقلي وأنه مسئول عما وقع منه أخذا بالتقرير الطبي العقلي الذي اطمئن إليه في حدود سلطته التقديرية، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن ما طلبه الدفاع من إجراء فحص نفسي للطاعن كان مبنيا القول باصابته بقلق عصبي من شأنه أن يعدم مسؤوليته الجنائية، وكانت المحكمة قد رفضت هذا الطلب للأسباب السائغة التي أوردتها والتي من شأنها أن تبرر رفضه . لما كان ذلك، وكانت المحكمة غير ملزمة بتدب خبير في آخر في الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعن . بفرض وجوده . على مسؤوليته الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى والأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة . وهي لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها، وما دام أن المحكمة قد انتهت في منطق سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن المرض النفسي الذي يدعيه الطاعن لا أثر له على سلامة عقله وصحة



إدراكه، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من دعوى مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ما تقدم، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة التناقض بين فقرات التقرير الطبي العقلي الذي حول عليه الحكم تأسيسا على أنه بعد أن أثبت أنه لا يوجد ما يشير إلى إصابة الطاعن بحالة عقلية مرضية أو بنوبات صرعية يتأثر فيها وجهه سواء في الوقت الحاضر أو في الماضي عاد وذكر بأن تصرفاته وكيفية ارتكابه الجريمة وتسليمه نفسه للشرطة بعد ذلك وإن كانت تدعو إلى الشك في أنه لم يكن في حالة عقلية عادية وقت الحادث إلا أنه باستعراض تاريخ الطاعن المرضى ونتيجة فحصه الطبي العقلي لا يسفر عن التوصل إلى ما يشير إلى إصابته بحالة عقلية مرضية أو بنوبات صرعية ... الخ . ما أورده التقرير فيما تقدم لا تناقض فيه . واستناد الحكم إلى الدليل المستمد منه لا يقدح في سلامته ذلك لأن التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهدما متساقطا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها . ولما كان التقرير قد خلا من شبهة التناقض الذي يسقطه وكان الحكم قد حول عليه فيما انتهى إليه من الجزم بتوافر المسؤولية الجنائية لدى الطاعن وبأنه مسئول عما وقع منه وبين أسانيده التي أقيم عليها والتي أخذ بها وذكر مؤداه بطريقة وافية لا تناقض فيها بين منها مدى تأييده للقول بتوافر المسؤولية الجنائية في حق الطاعن كما اقتضت بها المحكمة وكانت العبارة التي يستند إليها الطاعن في طعنه من رمى التقرير الطبي بعدم الجزم بحالة الطاعن العقلية وقت ارتكابه الجريمة واستطراده بعد ذلك في نتيجته إلى القطع بمسؤوليته عن الحادث لا تفيد المعنى الذي حصله الطاعن منها، ذلك لأن كل ما تفيد تلك العبارة هو أن بادرة الشك التي قد تتبادر إلى الذهن في سلامة قوى الطاعن العقلية نتيجة لوجه الغرابة في الحادث قد أضحيت متفية بعد أن أثبت الفحص الطبي سلامة قواه العقلية وقت الحادث وهو ما قطع به التقرير في صلبه ورتب عليه ما خلص إليه في نتيجته من مسؤولية الطاعن جنائيا عما وقع منه ومن ثم يكون استناد الحكم إلى التقرير الطبي كدليل في الدعوى يشهد على توافر مسؤولية الطاعن الجنائية لا يعيبه، لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من دعوى خطأ الحكم في الاستدلال بأقوال الطاعن وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث

على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه ما يثيره من ذلك مردود بأنه استدلال سليم لا غبار عليه مادام يبين من الحكم أنه اتخذ من هذه التصرفات وتلك الأقوال بعد الحادث قرينة يعوز بها النتيجة التي انتهى إليها التقرير الطبي عن حالة الطاعن العقلية وكان هذا التقرير كافيا وحده لحمل قضاء الحكم في تقرير توافر مسئولية الطاعن الجنائية عن الحادث وبفرض تزيد الحكم فيما استورد إليه من ذلك فانه لا يعيبه طالما أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، لما كان ما تهم كله ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسه ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المنشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

( ١٠٤ )

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" . مسئولية مدنية . "مسئولية تفصيرية" . "خطأ . ضرر . علاقة سببية" . تعويض .  
بيان الحكم أركان المسؤولية التفصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية . إحاطته بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية . لا تترتب عليه بعد ذلك إذا لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

(ب) تعويض . محكمة الموضوع .

تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع . مثال .

١ - متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التفصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فانه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ، ولا تترتب عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

٢ - تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع تقدره حسبما يتبين لها من ظروف الدعوى . فاذا كان يبين من الأسباب التى أوصى عليها الحكم المطعون فيه قضاءه بتعديل قيمة التعويض ومن إشارته إلى التقدير الذى قدرته محكمة أول درجة أن المحكمة قدرت التعويض ووزنته بعد أن أحاطت بظروف الدعوى ووجدته مناسباً للضرر الذى وقع نتيجة لخطأ المتهم فلا يقبل من الطاعن مجادلة المحكمة فى هذا التقدير .



## الوقائع

اشتمت النيابة العامة "عبد الحكيم محمد أحمد عبد الله" بأنه في يوم ۱۹۶۲/۴/۲ بدائرة قسم روض الفرج: تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل فتى عاطف محمد فتح الله وكان ذلك ناشئا عن رعونته وإهماله وعدم احتياظه بأن تحرك فجأة بالسيارة قيادته الميمنة بالمحضر أثناء نزول المجنى عليه منها مما أدى إلى اصطدامها به وسقوطه على الأرض فميت عليه عجلتها الأمامية اليمنى فحدثت إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ۲۳۸ من قانون العقوبات . وقد ادعى عاطف محمد فتح الله بركات والسيدة نعمات حسن عطوه بحق مدنى قبل المتهم وطلبا للقضاء لهما قبله ومؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بصفتها معثره عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ۲۴ يونيو سنة ۱۹۶۳ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لاييقاف التنفيذ والزامه بأن يدفع للدعية بالحق المدنى متضامنا مع مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة والتي يمثلها المدعى عليه الثانى مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف ومبلغ ۲۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعين بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ۲۲ ديسمبر سنة ۱۹۶۳ بقبول الاستئنافات شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى الدعوى الجنائية وتعديله بالنسبة إلى الدعوى المدنية إلى الزام المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية بالتضامن بأن يدفع المدعين بالحق المدنى مبلغ ألفى جنيه مناصفة بينهما وألزم المتهم والمسئولة بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنة والمسئولة عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

## المحكمة

حيث أن الطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية، ينحى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان تاهه بجريمة القتل الخطأ قد انطوى على خطأ فى الإسناد وفساد

في الاستدلال ومخالفة للقانون فضلاً عن بطلانه ذلك بأنه قضى بإدانة التابع على أساس أنه لم يقف بالمحطة الوقت الكافي لتزول الركاب ، وركن في ذلك الاستخلاص الى أقوال الشاهدين ولیم فؤاد غالى وعيسى حسن عيسى مع أن الثابت من المعاينة وأقوال الشاهد ولیم فؤاد غالى أن الحادث وقع قبل وصول السيارة قيادة التابع لمحطة وقوفها — كما ذهب الحكم الى القول بأن المتهم المذكور أخطأ بعدم وقوفه بالمحطة الوقت الكافي لتزول الركاب في حين أن الحادث وقع نتيجة خطأ المجنى عليه الذي ألقي بنفسه من السيارة قبل وصولها الى محطة الوصول ، هذا الى أن الحكم لم يبين الأسس التي استند إليها في تعديله لمقدار التعويض المدني المقضى به ولم يورد أسباباً يعتمد عليها فيما قضى به واكتفى بالقول بأن الحكم المستأنف قد أدركه الصواب بالنسبة الى الدعوى الجنائية ، وأنه قد خافه التوفيق بالنسبة الى الدعوى المدنية مما مفاده أنه لم يأخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة في خصوص الدعوى المدنية وفي الوقت ذاته لم ينشئ لنفسه أسباباً جديدة . مما ترتب عليه خلو الحكم من الأسباب وبطلانه تبعاً لذلك وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه . وانتهى الطامن الى طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً خشية وقوع ضرر يتعذر تداركه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ” أن المجنى عليه كان يركب في سيارة الأتوبيس خط ١٢٩ قيادة المتهم عبد الحكيم محمد أحمد تابع الطاعن وشرع في النزول منها أثناء وقوفها في شارع شسبرا بعد وصولها إليه من شارع خلاط لوجود سيارة أخرى أمامها إلا أنها تحركت فجأة فاصطدم جانبها به مما أدى الى سقوطه على الأرض ومرور عجلة السيارة الأمامية اليمنى عليه فحدثت به عدة إصابات أودت بحياته ” وأورد على ثبوت الواقعة لديه كل هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشاهدين ولیم فؤاد غالى وعيسى حسن عيسى ومما تبين من التقرير الطبي الخاص بالمجنى عليه ثم خلاص الحكم الى إدانة المتهم ومثولته هو والطاعن عن التعويض الذي قدره بمبلغ خمسمائة جنيه . وقد أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب حكم محكمة أول درجة بالنسبة الى الدعوى الجنائية ومبدأ التعويض ، إلا أنه عدل مبلغه الى ألفي جنيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات حكم محكمة أول درجة



التي اعتنتها الحكم المطعون فيه أنه لم يؤسس إدانة المتهم وهو تابع الطاعن على أنه لم يقف بالمحطة الوقت الكافي لنزول الركاب وإنما أفصح عن الخطأ الذي أسنده إلى المتهم في قوله: "إن وفاة المجنى عليه حدثت نتيجة خطأ وقع من المتهم إذ تحرك بالسيارة قيادته بخفاة بعد أن كان المجنى عليه قد شرع في النزول منها من بابها الأمامي المجاور له أثناء وقوفها وبعد أن كان الشاهد الأول قد نبهه إلى نزوله هو والمجنى عليه مما أدى إلى سقوط المجنى عليه وحدثت إصابته في حين أنه كان يجب عليه أن ينتظر نزول المجنى عليه من السيارة مادام قد بدأ فعلاً في النزول منها أثناء وقوفها وكان نزوله من الباب الأمامي المجاور له وما دام قد نبهه إلى ذلك الشاهد". لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم فيما تقدم قد استخلصه من الأدلة المطروحة على المحكمة والتي لها أصل ثابت في الأوراق . وكانت استخلاصه سائفاً في منطق العقل وكافياً للتدليل على توافر ركن الخطأ في حق المتهم . فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تريب عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به — لما كان ذلك ، وكان يبين من الأسباب التي أسس عليها الحكم قضاءه بتعديل قيمة التعويض ومن اشارته إلى التقدير الذي قدرته محكمة أول درجة أن المحكمة قدرت التعويض ووزنته بعد أن أحاطت بظروف الدعوى ووجدته مناسباً للضرر الذي وقع نتيجة لخطأ المتهم . وكان تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع تقديره حسبما يتبين لها من تلك الظروف ومن حقها أن تحيل في أسبابها على أسباب حكم محكمة أول درجة فلا يقبل من الطاعن بجادلة المحكمة في هذا التقدير. لما كان ذلك ، وكان طلب الطاعن وقف تنفيذ الحكم فضلاً عن عدم جدواه بعد الفصل في موضوع الطعن فإنه لا أساس له في القانون . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .



## جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر ، وبحضور المادة المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

( ١٠٥ )

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) اعلان . ” اعلان أوراق المحضرين ” .

اعلان الأوراق طبقا للسنتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات : يكون بتسليمها الى الشخص نفسه أو في موطنه . فاذا لم يوجد في موطنه تسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه وأصحابه .

(ب) معارضة . ” ميعادها ” .

المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية أنه اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه غيابيا عند هذا قرينة فاطمة على عليه بصدور الحكم النهائي . أما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه كان ذلك قرينة غير قاطعة على أن ورقته وصلت اليه . المحكوم عليه دحض هذه القرينة باثبات العكس . هذه المعارضة بالنسبة اليه من يوم عليه بحصول الاعلان والا كانت المعارضة حائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة .

١ — من المقرر قانونا أن الأصل في اعلان الأوراق طبقا للسنتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات أنها تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه وأصحابه . فاذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم الإستثنائي الغيابي الصادر ضد الطاعن أعلن اليه مخاطبا مع نبذ المقيم معه

لغيابه وقد وقع بامضائه بما يفيد استلام الاعلان . فان اعلان هذا الحكم يكون قد تم وفقا للقانون .

٢ - نصت المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " إذا كان الاعلان لم يحصل لشخص المتهم فان ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يخص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الاعلان وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة " . والاستفاد من هذا النص أنه إذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه فان هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصددور الحكم الغيابي ، أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فان ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت اليه ولسكنها قرينة غير قاطعة إذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بأثبات العكس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز ديروط : بحد المحجوزات الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الخزانة العامة والتي لم تكن قد سلمت إليه إلا على وجه الوديعة لحراستها فاختلسها لنفسه لإضراراً بالدائن الحاجز - وطليت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة ديروط الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦١/٢/٩ عملاً بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٦١ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة أسبوط الابتدائية - ببيثة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وقد أعلن إليه هذا الحكم في ١٩٦٢/٢/٢٨ فعارض في ١١ يونيو سنة ١٩٦٢ بمعد الميعاد - وقضى في المعارضة بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بعدم قبولها شكلا للتقرير بها بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه ، ذلك أنه قضى بعدم قبول معارضة الطاعن في الحكم الاستثنائي الغيابي لتقديمها بعد الميعاد رغم تمسكه بأنه لم يعلن بالحكم إعلانا صحيحا لشخصه ولا في موطنه ولم يعلم بمحصل هذا الإعلان .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الحكم الاستثنائي الغيابي المعارض فيه والصادر بتاريخ ۱۴/۱۰/۱۹۶۱ أعلن للطاعن في ۲۸/۲/۱۹۶۲ وأنه لم يقرر بالمعارضة إلا في ۱۱/۶/۱۹۶۲ أي بعد فوات الميعاد المقرر للمعارضة قانونا . وقد عرض الحكم لما أثاره الطاعن عند نظر معارضته من أنه لم يعلم بالحكم في تاريخ إعلانه ورد عليه بقوله ” ومن حيث إن المتهم حضر بالجلسة وأنكر علمه بالحكم الغيابي في تاريخ إعلانه وقرر أنه علم به قبل أن يقرر بمعارضته بحوالي سبعة أو ثمانية أيام ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول معارضته شكلا عملا بالمادتين ۳۹۸ و ۴۱۸ من قانون الاجراءات الجنائية“ . ولما كان من المقرر قانونا أن الأصل في إعلان الأوراق طبقا للمادتين ۱۱ و ۱۲ من قانون المرافعات أنها تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه وأصحابه . وكان الثابت من طف المفردات الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن أن الحكم الاستثنائي الغيابي الصادر ضد الطاعن بتاريخ ۱۴/۱۰/۱۹۶۱ أعلن إليه في ۲۸/۲/۱۹۶۲ مخاطبا مع نبلة سلطان يونس المقيم معه لغيابه وقد وقع بامضائه بما يفيد استلام الإعلان . ومن ثم فإن إعلان هذا الحكم يكون قد تم وفقا للقانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ۳۹۸ من قانون الاجراءات الجنائية وإن نصت على أنه ” إذا كان الإعلان لم يحصل لشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالمقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بمحصل الإعلان وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة“ . فإن الاستفادة من هذا النص أنه إذا حصل الإعلان لشخص



المحكوم عليه فإن هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصددور الحكم الغيابي . أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فإن ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت إليه ولكنها قرينة غير قاطعة إذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بإثبات العكس . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الطاعن من عدم علمه بإعلانه بالحكم إلا قبل تقريره بالمعارضة بسبعة أو ثمانية أيام إنما هو قول مرسل لا يصح الاعتداد به لأنه لم يدحض القرينة القائمة ضده والتي تفيد علمه بإعلان الحكم تلك القرينة المستمدة من مخاطبته مع نجله المقيم معه لغيابه وقت الإعلان . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة شكلا للتقرير بها بعد الميعاد يكون قضاؤه سليما متفقا وصحيح القانون . ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين المرعي ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ١٠٦ )

### الطعن رقم ٢٣٩١ لسنة ٣٣ القضائية

#### مواد مخدرة .

إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان لتعاطي المخدرات في حكم الفقرة "د" من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنما يكون بمقابل يتقاضاه للقائم عليه . مرتكب هذه الجريمة يدخلون في حده المتجرين بالمواد المخدرة .

جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بنير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٢٥ من القانون المذكور .

استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف إلى التدرج في العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة للجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر وكان ذلك بقصد الاتجار، وأعقب ذلك فترل بالعقوبة في المادة ٣٤ وجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة أقل خطورة وهي الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم ٥ المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لا استعمالها في أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض ، ثم ألحق بهذه الجرائم في الفقرة "د" من هذه المادة جريمة إدارة أو إعداد أو تهيئة مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك

عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة لتعاطى بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة أخف نوعا وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . وهذه المغايرة بين الفقرة "د" من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدارة أو إعداد أو تهية المكان في حكم الفقرة "د" من المادة ٣٤ لتعاطى المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطق التائيم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطى بتغليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم الثلاثة وآخر بانهم في يوم ١٩٦١/٦/٨ بدائرة بندر محافظة كفر الشيخ - الأول : أولا - أحرز بقصد التعاطى جوهرًا مخدرًا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . ثانيا - أهدم مكانًا لتعاطى المادة المخدرة . الثاني - أحرز بقصد التعاطى جوهرًا مخدرًا حشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . الثالث والرابع - ضبطا بمكان لتعاطى المخدرات وكان يجري فيه تعاطيها . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٤/٦ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق . فقررت الغرفة بذلك ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات كفر الشيخ دفع الحاضر مع المتهم الأول . أولا : بطلان الاذن لأنه لم تسبقه تحريات جدية . ثانيا : بطلان التفتيش لأنه تم قبل الاذن به . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق له . وذلك بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وبالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١/١ من قانون الاجراءات الجنائية وذلك بالنسبة إلى التهمة الثانية المستندة إلى المتهم



الأول وإلى المتهمين الثالث والرابع . أولا : بمعاقة كل من المتهمين الأول (المطعون ضده الأول) والثاني بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريم كل منهما ٥٠٠ جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم . ثانيا : ببراءة المتهم الأول من التهمة الثانية المسندة إليه وببراءة المتهمين الثالث (المطعون ضده الثاني) والرابع مما أسند إليهما . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده الأول من جريمة إدارة واعداد وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات وكذا ببراءة المطعون ضدهما الثاني والثالث من جريمة ضبطهما بذلك المكان بطريق التبع استنادا إلى أن الفقرة د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تشترط للعقاب تخصيص المكان لتعاطي المواد المخدرة فيه على ما هو مستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون مع أن شرط تخصيص المكان لا سند له من القانون أو مذكرته الإيضاحية وأن مراد الشارع هو تحريم الاعداد أو التهيئة ولو كانا عارضين .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضدهم وآخر (المتهم الثاني) بأنهم الأول - ١ - أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرا حشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا - ٢ - أعد مكانا لتعاطي المادة المخدرة. والثاني - أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرا حشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا والثالث والرابع ضبطا بمكان لتعاطي المخدرات وكان يجري فيه تعاطيا طبقا للواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول ١ المرفق ومحكمة الجنايات قضت بحضورها بمعاقة كل من المتهمين الأول (المطعون ضده الأول) والثاني بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريم كل منهما ٥٠٠ ج ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وأمرت بإيقاف تنفيذ

مقوَّبى الحس والغرامة على أن يكون الايقاف شاملا لجميع الآثار الخفية المرتبة على هذا الحكم وبراءة المتهم الأول من التهمة الثانية المسندة إليه وبراءة المتهمين الثالث والرابع (المطعون ضدهما الثانى والثالث) مما أسند إليهما وبين الحكم واقعة الدعوى بما مجمله أذ ضابط مباحث مركز كفر الشيخ استصدر إذنا من النيابة لفتيش مسكن المتهم الأول لضبط ما لديه من مواد مخدرة دلت التحريات على أنه يحرزها بقصد التعاطى بمسكنه مع آخرين فى ممرات يقضونها مع إحدى الساقطات وتنفيذا لهذا الإذن انتقل الضابط يصحبه بعض أهوانه وطرق باب المسكن محل الإذن ففتح المتهم الرابع فتحفظ عليه ووجد الضابط فى إحدى الغرف المتهم الأول وبجواره المتهمين الثانى والثالث يجلسون على سرير كما وجدوا بالرفة قسمها منضدة عليها بعض زجاجات الخمر وجوزة وأدوات للتدخين وعلى حجر الجوزة قطعة من الحشيش فضبطها وبتفتيش كل من المتهمين الأول والثانى عثر مع كل منهما على قطعة من الحشيش وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال الشهود وتقرير التحليل التى أورد مؤداها بما يتفق وسلامه ما استخلصه منها . لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للتهمة الثانية المسندة إلى المطعون ضده الأول فى قوله "ومن حيث إنه بالنسبة للتهمة الثانية المسندة إلى المتهم الأول وهى أنه أهد مكانا لتعاطى المواد المخدرة فإن المشرع عندما أورد نص الفقرة د من المادة ۳۴ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ أراد معاقبة الأشخاص الذين يخصصون أما كن معينة لتعاطى المواد المخدرة وإن لم يضبط مع مخصصى هذه الأما كن شىء من تلك المواد إذ أنهم فى ظل قانون مكافحة المخدرات القديم كانوا يفلتون من العقاب لعدم ضبط شىء من المواد المخدرة معهم ومفاد هذا أنه يجب لتطبيق الفقرة د من المادة ۳۴ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ أن يكون هناك مكان مخصص لتعاطى المواد المخدرة يديره مخصصه لهذا الغرض فيقصد إليه الراغبون فى تعاطى تلك المواد وهذا الأمر مستفاد من مجموع ما ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر إذ ورد بها فى صدد الكلام من النص المستحدث فى المادة ۳۹ من القانون المذكور وهو الذى يعاقب من يضبط فى مكان أعد أو هوى لتعاطى المواد المخدرة وكان يجرى فيها تعاطيها مع علمه بذلك أن هؤلاء الأشخاص وإن لم يثبت تعاطيهم المخدرات إلا أن وجودهم فى مثل هذه الأما كن التى يجرى فيها تعاطيهم يرشحهم



لذلك فرؤى وضع عقوبة لهم حتى يجمعوا عن ارتيادها أو التواجد فيها الأمر الذى يستفاد منه أن هناك أما كن معينة تخصص لتعاطى المخدرات أراد أن يحرم على الكافة ارتيادها متى علموا أنها تدار لهذا الغرض . ولما كان ذلك ، وكان منزل المتهم الأول ليس من الأما كن المعدة خصيصا لتعاطى المخدرات فإن نص الفقرة د من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا ينطبق عليه ومن ثم تكون التهمة الثانية المسندة إلى المتهم الأول لا أساس لها " ثم عرض الحكم إلى التهمة المسندة إلى كل من المطعون ضدهما الثانى والثالث فتناها فى قوله " ... فإنه متى ثبت أن مسكن المتهم الأول ليس من الأما كن المخصصة أو المعدة أو المهيأة لتعاطى المواد المخدرة على النحو الذى صلب بيبانه ، تكون التهمة المسندة إلى المتهمين الثالث والرابع غير صحيحة قانونا ويتعين الحكم ببراءتهما " وهذا الذى انتهى إليه الحكم صحيح فى القانون ذلك أن استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فقضى فى المادة ٣٣ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار ، واحقب ذلك فتزل بالعقوبة فى المادة ٣٤ وجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة أقل خطورة وهى الاتجار فى المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم ٥ المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت فى غير تلك الأغراض ، ثم ألحق بهذه الجرائم فى الفقرة "د" من هذه المادة جريمة إدارة أو إعداد أو تهية مكان لتعاطى المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطى بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة أخف نوما وهى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وهذه المغايرة بين الفقرة "د" من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى فى صداد المتجربين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدارة أو إعداد أو تهية المكان فى حكم الفقرة "د" من المادة ٣٤ لتعاطى المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات ، وهو الأمر



المستفاد من منطق التأييم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطى بتغليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء أما حيث يكون تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته لا تتوافق به عناصر جريمة إدارة أو اعداد أو تهبة مكان لتعاطى المخدرات بالمعنى المقصود مما نص عليه في الفقرة « د » من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ موضوع التهمة الثانية المسندة إلى المطعون ضده الأول فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء ببراءته منها وبراءة المطعون ضدهما الثانى والثالث من التهمة المسندة إليهما تبعاً لذلك يكون سديداً ويكون الطعن على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

---

## جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حزاوى .

(١٠٧)

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ قضائية

(١) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

تحديد الأشخاص للسافات . أمر تقديرى . ليس من شأن الاختلاف فيه إهدار شهادة الشهود . الأمر فى ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع وأطمئنانها إلى الشهادة فى مجموعها كعنصر من عناصر أدلة الثبوت المطروحة . مثال .

(ب) جريمة . "أركانها" .

سبب الحادث ليس ركنا من أركان الجريمة .

١ - إن تحديد الأشخاص للسافات أمر تقديرى ، وليس من شأن الاختلاف فى ذلك إهدار شهادة الشهود ، إنما الأمر فى ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع وأطمئنانها إلى الشهادة فى مجموعها كعنصر من عناصر أدلة الثبوت المطروحة . فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما قرره شاهد الرؤية واستخلصت الإدانة من أقوالها بما لا يتناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن اختلاف تقدير الشاهدين لمسافة الإطلاق ينحل إلى جدل فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن سبب الحادث ليس ركنا من أركان الجريمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩/٨/١٩٦١ بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج : أولا - المتهم الأول قتل عبد الرؤوف السيد درديري عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. ثانيا - المتهم الثاني شرع في قتل أمين محمد إبراهيم خليل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج. ١- المتهمان الأول والثاني : أ - أحزا بغير ترخيص سلاحين ناريين غير مششخين بندقيتين (رش) ب - أحزا ذخائر مما تستعمل في السلاحين الناريين - الفى المذكور دون أن يكون مرخصا لهما بإحرازهما أو حيازتهما . وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦ و ١ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضوريا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات عن التهمة الأولى المنسوبة إلى الطاعن الأول والمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات من التهمة ذاتها المنسوبة إلى المتهم الثاني وبمواد قانون السلاح بالنسبة إلى تهمة إحراز السلاح والذخيرة المنسوبة إلى كل منهما مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى كل من المتهمين بمعاوية المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبمعاوية المتهم الثاني بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم القتل العمد والشرع فيه وإحراز السلاح الناري وذخيرته قد انطوى على خطأ



في الإسناد وشابه قصور وتناقض في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم أصند إلى الطاعنين فيما أوردته عن واقعة الدعوى وما خلص إليه بالنسبة إلى جريمة إحراز السلاح أن كلا منهما كان يحمل بندقية خرطوش مع أن أحدا من الشهود لم يشهد بذلك . كما إن ما رد به الحكم على دفاع الطاعنين في شأن عدم تمييز شاهدي الرؤية لنوع السلاح بأن المجنى عليه الثاني ليس خبيرا في أنواع السلاح تلك الخبرة غير المستلزمة في جميع الأفراد وأن الشاهدين المذكورين قد أكدا أن البنادق خرطوش - ما رد به من ذلك لا يتفق وأقوال المجنى عليه الثاني في التحقيق والتي تليت بالجلسة إذ أن هذا الأمر لم يقل ذلك . كما أن أحدا من الشهود لم يؤكد في أقواله أن البندقيتين المستعملتين كانتا من نوع الخرطوش هذا فضلا عن قصور الحكم وتناقضه في بيان أى من شاهدي الرؤية أكد ذلك كما أن الحكم اطرح دفاع الطاعنين في خصوص سبب الحادث وقولهما إنه لم يثبت بأن لهما صبية كانوا يرهون أغناما في مكان الجريمة بأن رد عليه بقوله - إن الطاعن الثاني أعترف بأنه يملك أغناما وأن صبية كانت ترعاها وهو ما لا يصلح ردا على دفاعهما لأن ما يستند إليه الحكم إلى الطاعن الثاني من إقراره في هذا الخصوص لا يفيد أن الأغنام التي كانت ترعاها الصبية هي أغنام أى من الطاعنين . ثم إن ما رد به الحكم على دفاعهما في خصوص ما قرره شاهدا الرؤية عن كيفية ارتكاب الطاعنين للحادث ووقت وقوعه وإمكان الرؤية وتقدير المسافات لا يصلح ردا على دفاعهما لا بتناثه على مجرد فروض احتمالية وكان من المتعين الاستعانة بشهادة من مصلحة الارصاد الجوية لبيان حالة الرؤية في الوقت الذي وقع فيه الحادث كما أن البندقيتين المستعملتين في الحادث لم تكونا تحت بصر المحكمة حتى تتحقق عن طريق أهل الخبرة عن مداهما وأخيرا فإن ما رد به الحكم في صدد تقرير الشاهدين لمسافة الإطلاق من أن الأفراد يختلفون في تقدير المسافات على وجه الدقة والتحديد وأن أقوال شاهدي الرؤية مؤيدة بما قرره الطبيب الشرعى من تحديد لهذه المسافة لا يتفق وأقوال الشاهدين في التحقيق إذ أنها تختلف عما ورد بذلك التقرير عن مسافة الإطلاق وقد جاء الحكم قاصرا في تحديد الشاهدين لتلك المسافة على الرغم من وجوب ذلك حتى يبين وجه مطابقتها للتقرير الطبي الشرعى هذا بالإضافة إلى أن أيا من الشاهدين لم يذكر تعذرا لتحديد المسافة بالنسبة إلى المجنى عليه الثاني كما أن الحكم بعد أن أورد رده في خصوص اختلاف الأفراد في تقدير المسافات

بما مؤداه أنه اقترض عدم قدرة الشاهدين على تحديد المسافة هادو سلم بأنهما قدراها تقديرا محددًا يتفق ومؤدى التقرير الطبي الشرعى وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله "لأنه فى حوالى الساعة السابعة من مساء يوم ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦١ بناحية نجع المخالفة من أعمال بلدة الصفحة مركز طهطا محافظة سوهاج توجه المجنى عليه الثانى أمين محمد إبراهيم خليل وسعد مكاوى السيد درديرى إلى زراعة السمسم المملوكة لهما بلحنيا وشاهدا بعض الصبية يرمون أغناما بجوار زراعتهما ولما دخلت الأغنام السمسم قاما من فورهما ونهرا الصبية واعتديا عليهم بالضرب وابعدا الأغنام عن الزراعة فرجع الصبية باكين إلى بلدتهم نجع المخالفة والى تبعد عن الزراعة بحوالى عشرين قصبة وبعد حوالى الربع ساعة عاد الصبية وشرعوا فى قذفهما بالحجارة وكان معهما المتهمان كرمى سامى عبد الملاك وإبراهيم سليمان عبد الملاك (الطاعنان) يحمل كل منهما بندقية خرطوش وحضر وقتئذ المجنى عليه الأول عبد الرؤوف السيد درديرى فأطلق المتهم الأول كرمى سامى عبد الملاك عيارا ناريا من البندقية التى كان يحملها أصابت المجنى عليه فى جنبه الأيمن كما أطلق المتهم الثانى إبراهيم سليمان عبد الملاك عيارا ناريا من بندقية أصابت المجنى عليه الثانى فى فخذه الأيمن ثم فر المتهمان هاربين وتوجه مكاوى السيد درديرى إلى بلدة الصفحة التى تبعد عن مكان الحادث بحوالى مائتى قصبة وأبلغ نائب عمدها أحمد إبراهيم عبد العال الذى تولى بدوره إبلاغ الحادث " وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الرؤية ( المجنى عليه الثانى والشاهد الثانى ) و باقى شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وتقرير الطبيب الشرعى وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليهما ثم عرض الحكم إلى ما أثاره الدفاع عن الطاعنين بشأن عدم تمييز شاهدى الرؤية لتوع السلاحين المستعملين فى الحادث ، ورد عليه فى قوله بأن هذا الدفاع مردود بما قرره المجنى عليه الثانى بأنه ليس خيرا فى أنواع الأسلحة وهذه الخبرة ليست مستلزمة فى جميع الأفراد وقد أكد كل من الشاهدين أن البنادق خرطوش وقد تأيدت أقوالهما بما هو ثابت من تقريرى الصفة التشريحية والكشف الطبي الشرعى على ما سلف



بيانه. لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن ما أورده الحكم من إطلاق الطاعنين النار على المجنى عليهما من البندقية التي كان يحملها كل منهما له أصل صحيح في التحقيقات، أما ما استطرد إليه الحكم من قول بأن الشاهدين أديا أن السلاح عبارة عن بندقيتين خرطوش وأن أحدهما الشاهدين وهو المجنى عليه الثاني قرر بأنه ليس خيرا في السلاح وأنهما أكدا بأن السلاح عبارة عن بندقيتين خرطوش على خلاف ما ورد على لسانهما من عدم تحديد نوع السلاح المستعمل في الحادث واقتصارهما على القول بأن السلاح عبارة عن بندقيتين لم يعرف نوعهما. فهو من قبيل التزيد الذي لا أثر له في منطلق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها بما لا يقدح في سلامته واستخلاصه بأن كلا الطاعنين كان يحمل بندقية استعملها في ارتكاب الحادث ومن ثم فإن ما ينمناه الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم من رد على دفاع الطاعنين في شأن سبب الحادث من أنه لم يثبت أن صبية لما كانوا يرفعون أغناما في مكان الحادث لا يعيب الحكم بفرض خطأ الحكم فيه ذلك بأنه من المقرر أن سبب الحادث ليس وكنا من أركان الجريمة ولا صلة له بمجرى الواقعة التي دين الطاعنان بها ولا يبين من الحكم أن ذلك كان له أي دخل في تكوين عقيدة المحكمة أو ثمة تأثير في قناعها فيما قضت به في الدعوى. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعنان في شأن منازعتهم فيما قرره شاهد الرؤية من خروجهما من زراعة الذرة مع أنه لم يكن هناك مبرر لذلك فالزراعة كانت تستر من يحمي بها حينذاك فما يثيرانه من ذلك مردود بأنه دفاع موضوعي لا وجه لمجادلة المحكمة فيما انتهت إليه في شأنه ومع ذلك فقد فنده الحكم في منطق سليم. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض إلى مانعاه الطاعنان على أقوال شاهدي الرؤية في شأن تقديرهما للمسافة التي انطلقت منها الأبرة فرد عليه في قوله إن هذا الدفاع مردود بأن الأفراد يختلفون في تقدير المسافات على وجه الدقة والتحديد وقد تأيدت أقوال شاهد الرؤية من تقرير الطبيب الشرعي الثابت به أن المسافة كانت قريبة بالنسبة للمجنى عليه الأول ويتعذر تقديرها بالنسبة للمجنى عليه الثاني ومن ثم تطرح المحكمة دفاع المتهمين، وما ذهب إليه الحكم



فما تقدم صانع ويستقيم به الرد على دفاع الطاعنين إذ أن تحديد الأشخاص للسافات أمر تقديرى وليس من شأن الاختلاف فى ذلك إهدار شهادة الشهود وإنما الأمر فى ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع واطمئنانها إلى الشهادة فى مجموعها كعنصر من عناصر أدلة الثبوت المطروحة. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما قرره شاهد الرؤية واستخلصت الإدانة من أقوالها بما لا تناقض فيه، فإن ما يثيره الطاعنان ينحل إلى جدل فى موضوع الدهوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً .



فهرس هجائي موضوعي عام  
للأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

---

السة الخامسة عشرة

العدد الثاني





## العدد الثاني

### الجنة الخامسة عشرة

# فهرس هجائي موضوعي عام للأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

## ( ١ ) النقابات

رقم الصفحة	رقم القامنة	محاكمة
		القيد بجدول المحامين : شروطه : عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الإشتغال في أعمال فنية معينة . غير لازم للإشتغال بالمحاماة . ( الطن رقم ٧ لسنة ٢٢ ق "نظلمات محامين" — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ) إعادة قيد اسم المحامي إلى جدول المحامين المشتغلين : عدم تفريق القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ — إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية — بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين . سريان القواعد المقررة للقفل من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين بالنسبة لزملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية في حقهم . ( الطن رقم ٧ لسنة ٢٢ ق "نظلمات محامين" — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ )
٢٣٣	١ نقابات	
٢٣٣	١ نقابات	

## ( ب ) المواد الجزائية

رقم القاعدة	رقم المادة
	( ١ )
	إثبات . إجراءات المحاكمة . إحالة . إختصاص . إختلاس أشياء محجوزة . إرتباط . إزالة . أسباب الإباحة وموانع العقاب . استئناف . اسقاط الالتزام . اشتراك . اعتراف . إعلان . أمر بالآلا وجه . أمر حفظ .
	اثبات
	اعتراف :
	إقرار الطاعن بتحرير إذني للعصف - المزورين - مع تنصله من التوقيع عليهما . لا يعد اعترافا بجريمة التزوير التي دين بها كما هي معرفة به قانونا . خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار اعترافا . لا تأثير له حل سلامة الحكم . طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى . وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . (اللمن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٣/٤/١٩٦٤ ) ... ..
٥٧	٢٨٩



رقم القاعدة	رقم الفقرة	
		شهود :
		١ - استغناء المحكمة عن مماع الشهود . شرطه : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا . يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .
٣٠٣	٦٠	( الملن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ ) ... ..
٤٣٤	٨٥	( الملن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤ ) ... ..
		٢ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . موضوعي .
٣٥٦	٧٠	( الملن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ) ... ..
		٣ - للحكمة الأخذ ببعض أقوال الشاهد واطراح البعض الآخر . شرط ذلك : أن يكون واضحاً من الحكم إحاطة المحكمة بالشهادة وممارستها سلطتها في تجزئتها بغير ترافعواها .
٤٩٩	٩٩	( الملن رقم ١٠٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٦٤ ) ... ..
		٤ - تعرف الشهود على المتهم . ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلاً خاصاً . اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من عملية الاستعراف . عدم جواز مصادرتها في اعتقادها .
٥١١	١٠٢	( الملن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٦٤ ) ... ..

دلم الصفحة	دلم القاعدة	
		الشهادة :
		”طبيعتها“ .
		الشهادة . طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بمحواسه . مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن ان تحمل من مجنون أو صبي لا يعقل . مثال ..
٤٩٣	٩٨	(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٤) ... ..
		خبرة :
		١ - تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها .
٢٨٩	٥٧	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٤) ... ..
		٢ - متى تلتزم المحكمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة ؟ في المسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .
٥١٦	١٠٣	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤) ... ..
		٣ - عدم التزام المحكمة بتدب خبير آخر في الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية . طالما أن الدعوى قد وضحت لها .
٥١٦	١٠٣	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		معاينة :
		١- انتهاء المحكمة إلى أن طلب معاينة مسكن الطامن لم يقصد به سوى إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي إقتنت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استعالة حصوله . تبريرها ورفض هذا الطلب بأسباب مائفة . إثبات الحكم في حق الطامن أنه قد ضبط محرزا لمخدر آخر بملايسه لم يثر بخصوصه أى منازعة . لا جدوى للطامن مما يشيره خاصا بطلب معاينة المسكن . النعى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع . غير مقبول .
٣٥٦	٧٠	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٢ - طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استعالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . اعتباره دفاعا موضوعيا . عدم التزام المحكمة واجابته .
٣٦٢	٧١	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٣ - المعاينة التى تجريها النيابة لمحل الحادث : إجراء من إجراءات التحقيق . للنيابة القيام بها في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا . لا بطلان . كل ما للتهم هو التمسك أمام محكمة الموضوع بما يكون فيها من قص أو عيب .
٣٦٢	٧١	(الطلب رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٤ - حضور محامى المتهم معه أثناء إجراء معاينة النيابة . غير لازم . المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية خاصة باستجواب المتهم في الحالات والشروط المبينة فيها .
٣٦٢	٧١	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..



رقم القاعدة	رقم المادة	
		<b>إجراءات المحاكمة</b>
		١ - رفع الدعوى الجنائية . أثره : اتصال المحكمة بها . التزامها بالفصل فيها دون تقيدها في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعليق قضائها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها . مثال . (الطنن رقم ١٥٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
٢٦٤	٥٣	
		٢ - استغناء المحكمة عن سماع الشهود . شرطه : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا . يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . (الطنن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٤) ... ..
٣٠٣	٦٠	
٤٣٤	٨٥	(الطنن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..
		٣ - لمحكمة الجنائيات إذا أحيلت إليها لجنة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل اللجنة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه . المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية . (الطنن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..
٣٢٩	٦٥	
		٤ - طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استعالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . اعتباره دفاعا موضوعيا . عدم التزام المحكمة بإجابته . (الطنن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
٣٦٢	٧١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - المعاينة التي تجريها النيابة لحل الحادث : إجراء من إجراءات التحقيق . للنيابة القيام بها في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا . لا بطلان . كل ما لتهم هو التمسك أمام محكمة الموضوع بما يكون فيها من نقص أو عيب .
٣٦٢	٧١	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٦ - حضور محامي المتهم معه أثناء إجراء معاينة النيابة . غير لازم . المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية خاصة باستجواب المتهم في الحالات والشروط المبينة فيها .
٣٦٢	٧١	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٧ - متى صح إعلان الدعوى بداءة فعلى أطرافها تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ، طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للانصال بها إما بإعلانهم قانوناً أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .
٣٨٤	٧٥	(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..
		٨ - حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها للمرافعة لإجراء تحقيق فيها .
٤٣٤	٨٥	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤) ... ..
		٩ - محكمة تاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه .
٤٣٤	٨٥	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤) ... ..

رقم المادة	رقم القاعدة	
		١٠ - وجوب حضور مدافع مع كل متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات . النرض من ذلك : كفالة دفاع حقيق التهم لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره . عدم تحقق هذا النرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها . وجوب إتمام سماع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا .
٤٥٢	٨٨	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... ..
		١١ - ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة . مثال .
٤٥٧	٨٩	(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... ..
		١٢ - المحاكمات الجنائية : العبرة فيها هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . من سلطته الأخذ بأية قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .
٤٦٨	٩٢	(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢) ... ..
		١٣ - المحاكمات الجنائية تنبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا .
		المحكمة الاستئنافية تقضي على مقتضى الأوراق المطروحة عليها . عدم التزامها بسماع الشهود . إلا إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . مثال .
٤٧٣	٩٣	(الطن رقم ٢١١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		١٤ - عدم جواز معاقبة المتهم من واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . تحديد التهمة الموجهة إلى المتهم - والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها - للفعل الجنائي المنسوب إليه ارتكابه عدم ثبوت ارتكابه هذا الفعل . على المحكمة القضاء ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها . مثال .
٩٥	٤٧٩	( الملحق رقم ٢٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨ ) ... ..
<b>إحالة</b>		
راجع : إجراءات المحاكمة . ( القاعدة رقم ٦٥ بالمحكمة رقم ٢٢٩ )		
<b>اختصاص</b>		
اختصاص المحاكم :		
		١ - تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به ، وهو قضاء محكمة الموضوع . المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم . عدم امتداد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم . اقتصار بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . مثال .
٥١	٢٥٢	( الملحق رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية . من بين الجرائم التي نيط لمحكمة الجنح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها بمقتضى قرار وزير العدل الصادر في ١٩/١٢/١٩٦١ .
٤٧٩	٩٥	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... ..
		اختصاص النيابة :
		١ - بدء وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني . استيعاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة : صحة هذه الإجراءات منه أو من يندبه لها .
٢٣٧	٤٧	(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦) ... ..
		٢ - وكلاء النيابة الكلية : اختصاصهم بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التابعين لها . مجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر إذن التفتيش لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها .
٣٥٦	٧٠	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
<hr/>		
<b>إختلاس أشياء محجوزة</b>		
<hr/>		
		١ - جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها . لا يؤثر في قيامها السداد اللاحق لوقوعها .
٤٢١	٨٢	(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - توقيع المجز يقتضى احترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .
٤٢١	٨٢	(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩) ... ..
		٣ - البطلان المقرر في المادة ٥١٩ مرافعات . وقوعه بقوة القانون . عدم تعلقه بالنظام العام . تقريره لمصلحة المدين . سقوط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .
٤٢١	٨٢	(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩) ... ..

### لارتباط

		١ - لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لاوجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه . المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية .
٣٢٩	٦٥	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..
		٢ - قضاء الحكم بمعاوية الطاعن بعقوبة مقررة في المادة ٢١٥ عقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير . لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة . طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاوية الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الأولى .
٤٢٤	٨٥	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..



رقم القاعدة	رقم المنحة	
٩٧	٤٨٨	<p>٣ - عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦/٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لجريمة احرار الذخيرة . طبيعتها : عقابية مجتة .</p> <p>عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة احرار السلاح في حالة تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات .</p> <p>(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٤) ... ..</p>
<h3>إزالة</h3>		
<p>راجع : بناء وتنظيم .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٨ بالصيغة رقم ٢٤٢) .</p>		
<h3>أسباب الإباحة وموانع العقاب</h3>		
<p>أسباب الإباحة :</p> <p>”الدفاع الشرعي“ .</p> <p>تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلامعقب عليها . مادام استدلالها مائفا .</p> <p>(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٦٤) ... ..</p>		
٦٥	٣٢٩	<p>”طاعة المروض لأمر رئيسه .</p> <p>طاعة المروض لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يحرمها القانون .</p>

رقم القاعدة	رقم المادة	
٣١٤	٦١	<p>أساس منع مسئولية الموظف الجنائية : حسن النية ، وقيامه بما ينبغي له من وسائل التثبت والتحري ، واعتقاده مشروعية الفعل الذي قام به إطاعة لأمر رئيسه . على أن يكون ذلك مبنيًا على أسباب معقولة . المادة ٦٣ عقوبات .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ ) ... ..</p> <p>موانع العقاب :</p> <p>« الجنون أو العاهة في العقل »</p> <p>١ — مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجنائي شعوره واختياره في عمله وقت الفعل : هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعًا لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات .</p> <p>حالة الإثارة أو الاستفزاز لا تعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب . هي عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٦٤ ) ... ..</p> <p>٢ — المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعدم به المسئولية الجنائية قانونًا : هو الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . مآثر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سببًا لانعدام المسئولية .</p> <p>( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤ ) ... ..</p>
٥١٦	١٠٣	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٣ - تقدير حالة المتهم العقلية . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .
١٠٢	٥١٦	( الملحق رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..
 <b>استئناف</b>  		
مبعدة :		
		١ - المبدأ المقرر للاستئناف : تعلقه بالنظام العام . للحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى .
٦٦	٣٣٦	( الملحق رقم ١٥٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٧ ) ... ..
		٢ - مبدأ الاستئناف . من النظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٣	٣٧٦	( الملحق رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ ) ... ..
		٣ - مبدأ استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى . لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه للحكوم عليه . المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .
٧٣	٣٧٦	( الملحق رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نظر الاستئناف أمام المحكمة :
		معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر ضده . حضوره بالجلسات الأولى التي تأجل فيها نظر المعارضة وتخلقه من حضور جلسة الحكم . قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . تقديم الطاعن لمحكمة النقض شهادة طبية تثبت قيام العذر المناع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قضاء هذا الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه مع قيام الظرف القهرى الذى حال دون الطاعن وحضوره . حرمان له من استعمال حقه في الدفاع . لا يؤثر في ذلك : عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر .
٨٤	٤٢٩	( الملن رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
		<u>إسقاط الالتزام</u>
		فقود التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسئوليته . أثر ذلك : تحميله بجميع الالتزامات التي تثبت في ذمته أثناء إدارته . لاشأن الملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إلا إذا وجد نص خاص في عقد الالتزام الجديد أو في القانون المسقط للالتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بها . مجانية الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه . مثال في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .
٥٤	٢٧٢	( الملن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٢ ) ... ..
٨١	٤١٥	( الملن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2>إشتراك</h2> <p>وقوع التغير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة التزوير . لا جدوى منه . ما دامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في تلك الجريمة .</p> <p>(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..</p>
٤٣٤	٨٥	
		<h2>إعتراف</h2> <p>راجع : إثبات .</p> <p>( القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٨٩ ) .</p>
		<h2>إعلان</h2> <p>متى مع إعلان الدعوى بداءة فعل أطرافها تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ، طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها إما بإعلانهم قانونا أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .</p> <p>(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨) ... ..</p>
٢٨٤	٧٥	

رقم القائمة	رقم الصفحة	
٢٨٤	٧٥	<p>٢ - الإعلان لا يثبت إلا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله . عدم جواز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مستمد من غير ورقة الإعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل .</p> <p>(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..</p>
٥٣٢	١٠٥	<p>٣ - إعلان الأوراق طبقاً للسنتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات : يكون بتسليمها إلى الشخص نفسه أو في موطنه . فإذا لم يوجد في موطنه تسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ما كنا معه من أقاربه وأصحابه .</p> <p>(الطن رقم ٢١١٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٤) ... ..</p>
٥٣٢	١٠٥	<p>٤ - المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا حصل الإعلان لشخص المحكوم عليه غيابياً مد هذا قرينة قاطعة على علمه بصدر الحكم الغيابي . أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه شخصياً بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانوناً تسلمه بالنيابة عنه كان ذلك قرينة غير قاطعة على أن ورقته وصلت إليه . للحكم عليه دحض هذه القرينة بإثبات العكس . بدء المعارضة بالنسبة إليه من يوم علمه بمحصول الإعلان وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة .</p> <p>(الطن رقم ٢١١٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٤) ... ..</p>



رقم المقابلة	رقم القاعدة	
		<p><u>أمر بالآلا وجه</u></p> <p>راجع : أمر حفظ .</p> <p>( القاعدة رقم ٦٨ بالصيغة رقم ٣٤٣ )</p> <p><u>أمر حفظ</u></p> <p>تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع .</p> <p>عدم تقيدها بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى . علما أن تفصيل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها .</p> <p>( الملحق رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..</p>
٣٤٣	٦٨	
		<p><u>( ب )</u></p> <p>باعث . بطاقات شخصية .</p> <p>بطلان . بناء .</p> <p><u>باعث</u></p> <p>المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم إلزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وإيراد الأدلة على توافره .</p> <p>( الملحق رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) .. ...</p>
٤٣٤	٨٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>بطاقات شخصية</b>
		جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية . من بين الجرائم التي نيط لمحنة الجنيح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها بمقتضى قرار وزير العدل الصادر في ١٩٦١/١٢/١٩ .
٤٧٩	٩٥	(اللمن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... ..
		<b>بطلان</b>
		بطلان غير متعلق بالنظام العام :
		١ - البطلان المقرر في المادة ٥١٩ مرافعات . وقوعه بقوة القانون . عدم تعلقه بالنظام العام . تفسيره لمصلحة المدين . سقوط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .
٤٢١	٨٢	(اللمن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩) ... ..
		٢ - توقيع الجزاء يقتضى احترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان . مادام لم يثبت مسدور حكم يبطلاته من جهة الاختصاص .
٤٢١	٨٢	(اللمن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩) ... ..
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ٧٥ بالمصينة رقم ٢٨٤)

## بناء

١ - ترتيب الشارع عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على اساسه الترخيص .  
 طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم .  
 المواد ١ ، ٨ ، ٤ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مثال .

( الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ) ... .. ٢٤٢ ٤٨

٢ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع في إقامته .

ثبوت أن الطاعن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام بأكمل البناء قبل صدور حكم المحكمة الإدارية العليا والنهائي بإلغاء قرار الترخيص . إدانة الحكم الطاعن دون أن يبين تاريخ انتهاء من البناء . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... .. ٢٥٨ ٥٢

٣ - اقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المسندة للطاعن هي إقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - يجعله فعل الطاعن بمنأى عن التأييم - قانوناً أصح للتم . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... .. ٢٥٨ ٥٢



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		( ت )
		تبديد . تحقيق . تزوير . تعويض . تفتيش . تلبس . تنظيم . تهريب جمركي
		تبديد
		عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبيانها القانوني والامتعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في تبديد ومسقة .
٤٠٤	٧٩	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ ق — مجلة ١٩٦٤/٥/٨) ... ..
		تحقيق
		إجراءات التحقيق :
		تعرف الشهود على المتهم . ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا . اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من عملية الاستعراف . عدم جواز مصادرتها في اعتقادها .
٥١١	١٠٢	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — مجلة ١٩٦٤/٦/٢٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التحقيق الذي تجريه النيابة العامة :
٢٣٧	٤٧	١ - بدء وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى . استيجاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الاجراءات منه أو ممن يندبه لها . (الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦) ... ..
٢٥٦	٧٠	٢ - وكلاء النيابة الكلية : اختصاصهم بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التابعين لها . مجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر إذن التفتيش لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها . (الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
		<b>تزوير</b>
٤٣٤	٨٥	١ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر صرف بوضع إمضاء مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير . مثال . (الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..
٤٣٤	٨٥	٢ - الحكم بالادانة في جريمة التزوير : لا يشترط لصحته أن تحدث استقلالاً عن ركن الضرر . يكفي أن يكون قيام هذا الركن مستفاداً من مجموع عبارات الحكم . (الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٣٤	٨٥	٣ - المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنا من اركان جريمة التزوير . عدم إلتزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وإيراد الأدلة على توافره . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..
٤٣٤	٨٥	٤ - وقوع التغير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لاشريكا في جريمة التزوير . لاجدوى منه . مادامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في تلك الجريمة . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..
٤٣٤	٨٥	٥ - قضاء الحكم بمعاقة الطاعن بعقوبة مقررة في المادة ٢١٥ عقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير . لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة . طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاقة الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الأولى . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..

### تعويض

٥٢٨	١٠٤	١ - تبيان الحكم أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية . إحاطته بعناصر المسئولية المدنية إحاطة كافية لا تريب عليه بعد ذلك إذا لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أصاحه مبلغ التعويض المحكوم به . (الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... ..
-----	-----	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------



رقم المنفعة	رقم القاعدة	
٥٢٨	١٠٤	٢ — تقدير التعويض عن إطلاقات محكمة الموضوع . مثال (الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٤٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... ..
		<b>تفتيش</b>
		التليس : إباحته لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفاحل أو شريك وأن يفتشه : لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا . المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .
٢٧٨	٥٥	(الطن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٢) ... ..
		<b>إذن التفتيش :</b>
		<b>” تنفيذه “ :</b>
		١ — بدء وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني . استيجاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الاجراءات منه أو ممن ينديه لها .
٢٣٧	٤٧	(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٦) ... ..
		٢ — التفتيش المحظور : هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . مجانية الحكم هذا النظر خطأ في تأويل القانون .
٢٤٦	٤٩	(الطن رقم ٢١٢٦ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية . مجال تطبيقها : هو عند دخول رجل الضبط القضائي المنازل لتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها .
		التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نذيرهم لذلك من سلطة التحقيق . سر بيان أحكام المادة ٩٢ من القانون المذكور عليه .
٤٠١	٧٨	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..
		الطعن على اجراءات التفتيش :
		بطلان القبض والتفتيش . أثره : استبعاد الدليل المستمد منه . هذا البطلان لا يستتبع بطلان اجراءات التحقيق الأخرى . طالما كانت منقطة الصلة بالتفتيش الباطل .
٢٣٧	٤٧	(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٦/٤/١٩٦٤) ... ..
		<u>تلبس</u>
		التلبس : إباحته لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه . مثال .
٢٧٨	٥٥	(الطن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تنظيم
		راجع : بناء .
		تهريب جمركي
		دعوى التهريب الجمركي :
		« تحريكها » :
		عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك . هذا الطلب من البيانات الجوهرية . على الحكم أن يتضمنه لائصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . إقفاله يترتب عليه البطلان . لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . مثال .
٥٠٣	١٠٠	( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ ) ... ..
		الحكم فيها :
		١ — على المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلوجرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون . المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ .
٣٩٣	٧٦	( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم المادة	
		٢ - إشارة الحكم إلى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته في إحراز الدخان المعيا المضبوط الذي اشتراه من مصنع أرشد منه . دفاع جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .
٢٩٣	٧٦	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..
		( ج )
		جريمة . جمارك . جنون
		جريمة
		أركان الجريمة :
		١ - إثبات الحكم أن الطاعنة جهوت بالفاظ السب وهي تقف في " بئر السلم " بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ . كفاية ذلك لإثبات توفر العلانية . المادة ١٧١ عقوبات .
٢٩٨	٥٩	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
		٢ - جريمة إحراز الجوهر المخدر . ركنها المادى . توافره : وجوب ثبوت اتصال المتهم بالجوهر اتصالا ماديا أو أن يكون مسيطرانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية . مثال .
٢٩٨	٧٧	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها . لا يؤثر في قيامها السداد اللاحق لوقوعها .
٤٢١	٨٢	( الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
		٤ - المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وإيراد الأدلة على توافره .
٤٣٤	٨٥	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..
		٥ - القصد الجنائي في جريمة السرقة : هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل بأنه يحتل المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه .
		تحدث الحكم استقلالا عن نية السرقة . ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك . مثال .
٥٠٦	١٠١	( الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ ) ... ..
		٦ - سبب الحادث ليس ركنا من أركان الجريمة .
٥٤٢	١٠٧	( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠ ) ... ..
		راجع أيضا : عقوبة .
		( القاعدة رقم ٩٧ بالصيغة رقم ٤٨٨ )

## جمارك

راجع : تهريب جمركي .

( القاعدتين ٧٦ و ١٠٠ بالصيفتين ٢٩٣ و ٥٠٣ ) .

## جنون

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

( القاعدتين ٥٨ و ١٠٣ بالصيفتين ٢٩٥ و ٥١٦ ) .

## (ح)

حالة مدنية . حجز . حكم

## حالة مدنية

راجع : بطاقات شخصية .

( القاعدة رقم ٩٥ بالصيفة رقم ٤٧٩ ) .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>محجز</b>
		١ - توقيع المحجز يقتضى احترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .
٤٢١	٨٢	(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٤) ... - ...
		٢ - البطلان المقرر في المادة ٥١٩ من أحكام . وقوعه بقوة القانون . عدم تعلقه بالنظام العام . تقريره لمصلحة المدن . سقوط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .
٤٢١	٨٢	(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٤) ... - ...
		<b>حكم</b>
		<b>وصف الحكم :</b>
		متى يعتبر الحكم حضوريا اعتباريا ؟ إذا حضر الخصم عند النسداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا . المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية .
		العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم .
٣٧٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٤) ... - ...

رقم المقنة	رقم القاعدة	بيانات التسيب :
		<p>عدم افصاح الحكم المطعون فيه عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف . إنشاؤه لنفسه أسبابا جديدة . افعاله الاشارة الى النص الذي حكم بموجبه . بطلانه . اشارته في ديباجته الى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها . لا يعصمه من هذا البطلان . ما دام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد .</p>
٣٨٤	٧٥	(الطنن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..
		تسيب الحكم :
		(١) التسيب المغيب :
		<p>١ - الشهادة المرضية . طبيعتها : دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . ايرادها أسباب اطراحها الشهادة ورفضها التعويل عليها . لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . مثال .</p>
٢٤٩	٥٠	(الطنن رقم ٣٠١ لسنة ٢٤ق - جلسة ٦/٤/١٩٦٤) ... ..
		<p>٢ - تطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية . عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة . الحكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف . مؤداه : استحقاق الرسوم الواجبة . اعتبار الاستئناف بمثابة الدعوى المبتدأة في تقدير الرسوم .</p>
٢٥٢	٥١	(الطنن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٣ق - جلسة ٧/٤/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - تقدير الرسوم متفرع من الأصل المقضى به ، وهو قضاء محكمة الموضوع . المحكمة التي تنظر النظام في أمر تقدير الرسوم . عدم امتداد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الإلزام بالرسم . اقتصار بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . مثال .
٢٥٢	٥١	(الطن رقم ٢٠٨٢ س ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
		٤ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع في إقامته .
		ثبوت أن الطامن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام بتمام البناء قبل صدور حكم المحكمة الإدارية العليا النهائي بإلغاء قرار الترخيص . إدانة الحكم الطامن دون أن يبين تاريخ انتهائه من البناء . قصور يعيه ويستوجب نقضه .
٢٥٨	٥٢	(الطن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
		٥ - عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ طقوبات . عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة . اختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لإنعدام التمييز والإرادة .



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إيراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات. عدم ابدائها رأيها في تأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .
٦٢	٣١٨	(الطن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٢) ... ..
		٦ - تحريم إضافة مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بموسوم المواد الحافظة الصادر في ٢٦/١٢/١٩٥٣ إلى المواد الغذائية . حامض البوريك ليس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور . إضافته إلى "البسكويت" بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . مثال .
٦٧	٣٣٩	(الطن رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٧ - على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى . ليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات .
٧٥	٣٨٤	(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..
		٨ - الأدلة في المواد الجنائية : متساندة . يكمل بعضها بعضها . منها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي . سقوط أحدها أو استبعاده . أثره : تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة أو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .
٧٥	٣٨٤	(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٩ - على المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلوجرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون . المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ .
٣٩٣	٧٦	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..
		١٠ - اشارة الحكم الى دفاع الطامن المؤسس على حسن نيته في احراز الدخان المعبأ المضبوط الذي اشتراه من مصنع أرشد عنه . دفاع جوهرى . فعود المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .
٣٩٣	٧٦	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..
		١١ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة وبعدم قبول الدعوى المدنية . عدم تعلقهما بالنظام العام . هما من الدفوع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض لهما وترد عليهما . ما دام الدفاع قد تمسك بهما . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .
٤٢٦	٨٣	(الطن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٤) ... ..
		١٢ - تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا العدول .
٤٤٣	٨٦	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٤) ... ..
		١٣ - ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها . علة ذلك ؟
٤٤٣	٨٦	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٤ - تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة . ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة . مثال .
٤٦٠	٩٠	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..
		١٥ - الشهادة . طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بمحواه . مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن أن تقبل من مجنون أو صبي لا يعقل . مثال .
٤٩٣	٩٨	( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٥ ) ... ..
		١٦ - للمحكمة الأخذ ببعض أقوال الشاهد واطراح البعض الآخر . شرط ذلك : أن يكون واضحاً من الحكم احاطة المحكمة بالشهادة وممارستها ملطتها في تجزئتها بغير ترافعها .
٤٩٩	٩٩	( الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ ) ... ..
		١٧ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه آية بذلك . هذا الطلب من البيانات الجوهرية . على الحكم أن يتضمنه لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . إغفاله يترتب عليه البطلان . لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . مثال .
٥٠٣	١٠٠	( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) التسبب في الميعب :
		١ - إقرار الطاعن بتحرير إذني الصرف - المزورين - مع تنصله من التوقيع عليهما . لا يعد اعترافا بجريمة التزوير التي دين بها كما هي معرفة به قانونا . خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار اعترافا . لا تأثير له على سلامة الحكم . طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى . وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .
٢٨٩	٥٧	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ) ... ..
		٢ - تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها . مثال .
٢٨٩	٥٧	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ) ... ..
		٣ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة سواء أ كانت مباشرة أم غير مباشرة . متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . مثال في جريمة نصب .
٢٨٩	٥٩	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ) ... ..
		٤ - لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة . متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٣٠٣	٦٠	( الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - المحاكمة الجنائية . القضاء بالبراءة : يكفي فيه أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة .
٣٢٤	٦٤	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ...
		٦ - تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلامعقب عليها . ما دام استدلالها مائنا .
٣٢٩	٦٥	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ...
		٧ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . موضوعي .
٣٥٦	٧٠	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ...
		٨ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة . متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٣٦٦	٧٢	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ...
		٩ - الحكم بالإدانة في جريمة التزوير : لا يشترط لصحته أن يتحدث استقلالاً عن ركن الضرر . يكفي أن يكون قيام هذا الركن مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .
٤٣٤	٨٥	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٠ - المحكمة الأخذ برواية يتقلها شخص من آخر . متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة . وكانت تمثل الواقع في الدعوى . لا يغير من ذلك : أن يكون من قللت روايته حدثا صغيرا . ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه .
٤٦٨	٩٢	(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢ ) ... ..
		١١ - المحاكمات الجنائية : العبرة فيها هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . من سلطته الأخذ بأية قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .
٤٦٨	٩٢	(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢ ) ... ..
		١٢ - المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة . طالما أن الرد عليها مستفاد دلالة من قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي تحمل هذا القضاء .
٤٦٨	٩٢	(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢ ) ... ..
		١٣ - لمحكمة الموضوع التعويل على ما تقتنع به من أقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق المختلفة . لها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
٥١١	١٠٢	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥١١	١٠٢	١٤ - عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي . مادامت لم تستند إليها في قضائها . وطالما أن قضاءها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها يتضمن أنها لم تطمئن إلى أقوالهم فاطرحتها . ( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ ) ... ..
٥١١	١٠٢	١٥ - تعرف الشهود على المتهم . ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا . اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من عملية الاستعراف . عدم جواز مصادرتها في اعتقادها . ( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ ) ... ..
٥١٦	١٠٣	١٦ - تقدير حالة المتهم العقلية . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . مادامت تقيم تقديرها على أسباب مائفة . ( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..
٥١٦	١٠٣	١٧ - التناقض الذي يبطل الحكم : هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها . ( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..
٥٢٨	١٠٤	١٨ - تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية . احاطته بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية . لا تثريب عليه بعد ذلك إذا لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به . ( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٠٧	٥٤٢	<p>١٩ - تحديد الأشخاص للسافات . أمر تقديرى . ليس من شأن الاختلاف فيه اهدار شهادة الشهود . الأمر فى ذلك مرجعه الى تقدير محكمة الموضوع واطمئنانها الى الشهادة فى مجموعها كعنصر من عناصر أدلة الثبوت المطروحة . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٠ ) ... ..</p> <p>ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل :</p> <p>١ - الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم . مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..</p> <p>٢ - تزيد الحكم فيما استطرد اليه . لا يعيبه . طالما أنه لا أثر له فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها .</p> <p>( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..</p> <p>راجع أيضا : استئناف . واجراءات المحاكمة .</p> <p>( القاعدتين ٧٣ و ٨٩ بالصحيقتين ٤٥٧٤٣٧٦ ) .</p>
<p>( خ )</p> <p>خبرة . خطأ . خيانة أمانة</p>		
<p>خبرة</p>		
<p>راجع : إثبات .</p> <p>( القاعدتين ٥٧ و ١٠٣ بالصحيقتين ٥١٦٤٣٨٩ ) .</p>		

رقم القاعدة	رقم المادة
----------------	---------------

## خطأ

راجع : مسئولية مدنية .

( القاعدة رقم ١٠٤ بالصيغة رقم ٥٢٨ )

## خيانة أمانة

راجع : تبديد .

( القاعدة رقم ٧٩ بالصيغة رقم ٤٠٤ )

( د )

دخان . دعوى جنائية . دعوى مدنية  
دفاع . دفاع شرعي . دفع

## دخان

١ - على المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المنهوب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون . المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ .

( الملحق رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٨ ) ... ٧٦ ٣٩٣



رقم الصفحة	رقم القائمة	
٣٩٣	٧٦	٢ - إشارة الحكم إلى دفاع الظاهر المؤسس على حسن نيته في إحراز الدخان المعبأ المضبوط الذي اشتراه من مصنع أرشد عنه . دفاع جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه . ( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٨ ) ... ..
		<b>دعوى جنائية</b>
		<b>تحريكها :</b>
٢٦٤	٥٣	١ - رفع الدعوى الجنائية . أثره : اتصال المحكمة بها . التزامها بالفصل فيها دون تقيدتها في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعليق قضائها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها . مثال . ( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..
		٢ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك . هذا الطلب من البيانات الجوهرية . على الحكم أن يتضمنه لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . إغفاله يترتب عليه البطلان . لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . مثال . ( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ ) ... ..
٥٠٣	١٠٠	راجع أيضا : شركة . ( القائمة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٣٤٩ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نظرها :
		<p>١ - الأحوال التي يتمتع فيها على القاضى نظر الدعوى التي حددتها المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية : من بينها قيام القاضى فى الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائى أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . تعلق هذا النص بالنظام العام . التحقيق والإحالة فى مفهوم حكم المادة المذكورة هو ما يجريه القاضى أو يصدره فى نطاق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذى يقوم به قاضى محكمة الأحوال الشخصية فى نطاق اختصاصه القانونى وما ينبئ عليه من قرار بحالة أمر معين إلى الجهة المختصة . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... ..</p> <p>٢ - متى صح إعلان الدعوى بداءة فعل أطرافها تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ، طالباً كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها إما بإعلانهم قانوناً أو بثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .</p> <p>(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..</p> <p>راجع أيضاً : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ٨٥ بالصيغة رقم ٤٣٤) .</p>
٣٠٣	٦٠	
٣٨٤	٧٥	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	دعوى مدنية
		<p>لإجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي :</p> <p>١ - انتهاء المحكمة الجنائية إلى أن تقدير التعويض يستلزم اجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المسروقة ومقدارها مما لا يتسع له وقتها . قضاؤها باحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية . لا تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالإدانة وبين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . مسألة ذلك ؟ قيمة المسروقات ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة .</p> <p>( الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ ) ... ..</p> <p>٢ - الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية . أحكام قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق عليها . طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية حتى يفصل في الطعن المرفوع بشأنه . غير جائز .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ) ... ..</p> <p>قبولها :</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . عدم تعلقه بالنظام العام . هو من الدفع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض له وترد عليه . ما دام الدفاع قد تمسك به . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٤ ) ... ..</p> <p>راجع أيضا : مرافق عامة .</p> <p>( القاعدتين ٥٤ و ٨١٤ بالصحيفتين ٢٧٢ و ٤١٥ ) .</p>
٦٠	٢٠٣	
٨١	٤١٥	
٨٣	٤٢٦	



## دفاع

الإخلال بحق الدفاع :

( ١ ) ما يوفره :

١ - عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنييه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في تبديد وسرقة .

( الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... .. ٧٩ ٤٠٤

٢ - معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضده . حضوره بالجلسات الأولى التي تأجل فيها نظراً لمعارضة وتخلفه عن حضور جلسة الحكم . قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . تقديم الطاعن لمحكمة النقض شهادة طبية تثبت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قضاء هذا الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه مع قيام الظرف الفهرى الذى حال دون الطاعن وحضوره . حرمان له من استعمال حقه في الدفاع . لا يؤثر في ذلك : عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر .

( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... .. ٨٤ ٤٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها أن تمدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول .
٤٤٣	٨٦	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..
		٤ - ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها . عله ذلك ؟
٤٤٣	٨٦	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..
		٥ - ايجاب الشارع حضور مدافع مع كل متهم بجنائية أحييت لنظرها على محكمة الجنائيات . الغرض من ذلك : كفالة دفاع حقيق للتهم لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجنائية أمر له خطره . عدم تحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها . وجوب اتمام سماع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا .
٤٥٢	٨٨	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..
		٦ - المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا .
		المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها . عدم الترامها بسماع الشهود . إلا إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهري أغفلته محكمة الدرجة الأولى . مثال .
٤٧٣	٩٣	( الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٧ - الشهادة . طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه . مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن أن تحمل من مجنون أو صبي لا يعقل . مثال .
٤٩٣	٩٨	(الطن رقم ١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٤) ... (ب) ما لا يوفره :
٢٦٤	٥٢	١ - ليس للطاعن أن ينهى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها . مثال . (الطن رقم ١٥٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ٢ - لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لاوجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه . المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية .
٣٢٩	٦٥	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ٣ - انتهاء المحكمة إلى أن طلب معاينة مسكن الطاعن لم يقصد به سوى اثاره الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استعالة حصوله . تبريرها رفض هذا الطلب بأسباب سائغة . اثبات الحكم في حق الطاعن أنه قد ضبط محرزا لمخدرات غير ملائمة لم يثر بخصوصه



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أى منازعة . لاجدوى للطاعن مما يشيره خاصا بطلب معاينة المسكن . النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع . غير مقبول .
٣٥٦	٧٠	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ) ... .. ٣ - طلب المعاينة الذى لا يتجه الى تقى الفصل المكون للمجرمة ولا الى اثبات استعالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . اعتباره دفاعا موضوعيا . عدم التزام المحكمة باجابته .
٣٦٢	٧١	( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ) ... .. ٤ - المعاينة التى تجريها النيابة لمحل الحادث : اجراء من إجراءات التحقيق . للنيابة القيام بها فى غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا . لا بطلان . كل ما للنهم هو التمسك أمام محكمة الموضوع بما يكون فيها من نقص أو عيب .
٣٦٢	٧١	( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ) ... .. ٥ - حضور محامى المتهم معه أثناء اجراء معاينة النيابة . غير لازم . المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية خاصة باستجواب المتهم فى الحالات والشروط المبينة فيها .
٣٦٢	٧١	( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ) ... .. ٦ - حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها لرافعة لإجراء تحقيق فيها .
٤٣٤	٨٥	( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٤ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤ ) ... ..

رقم القاعدة	رقم المادة	
٤٣٤	٨٥	٧ - محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . ( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..
٤٣٤	٨٥	٨ - للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صرحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..
٥١٦	١٠٣	٩ - متى تلتزم المحكمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة ؟ في المسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها . ( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..
٥١٦	١٠٣	١٠ - عدم إلتزام المحكمة بنذب خبير آخر في الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية . طالما أن الدعوى قد وضحت لها . ( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..

## دفاع شرعى

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .  
( القاعدة رقم ٦٥ بالصيغة رقم ٣٢٩ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة	دفع
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه ، أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي .
٤٢١	٨٢	( الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
		الدفع ببطلان القبض والتفتيش :
		١ - بطلان القبض والتفتيش . أثره : استبعاد الدليل المستمد منه . هذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى طالما كانت متقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .
٢٣٧	٤٧	( الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ) ... ..
		٢ - الدفع ببطلان التفتيش . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٢٩	٦٥	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ) ... ..
		الدعوى بعدم قبول الدعوى المدنية :
		الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . عدم تعلقه بالنظام العام . هو من الدفوع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض له وترد عليه . ما دام الدفاع قد تمسك به . وإلا كان حكمها (معييا بالقصور .
٤٢٦	٨٣	( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم المقنة	
		راجع أيضا : مرافق عامة . ( القاعدة ٥٤ ٨١٥ ٥٤ بالمصنفين ٢٧٢ و ٤١٥ )
		الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة :
		الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . عدم تعلقه بالنظام العام . هو من الدفوع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض له وترد عليه . مادام الدفاع قد تمسك به . وإلا كان حكما معيبا بالقصور .
٨٣	٤٢٦	( الملن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
		( ر )
		رابطة سببية . رد . رسوم . رشوة
		رابطة سببية
		راجع : مسئولية مدنية . ( القاعدة رقم ١٠٤ بالمصنف رقم ٥٢٨ )

رقم القاعدة	رقم الصفحة	رد
		<p>الأحوال التي يتمتع فيها على القاضي نظر الدعوى التي حددتها المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية : من بينها قيام القاضي في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . تعلق هذا النص بالنظام العام . التحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة المذكورة هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما ينبثق عليه من قرار بأحوال أمر معين إلى الجهة المختصة . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... ..</p>
٦٠	٣٠٣	
		<p>رسوم</p> <p>رسم الانتاج أو الاستهلاك :</p> <p>خلو القانونين ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا - من النص على مسئولية مقترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل . وجوب ثبوت مساهمته في الفعل المؤثم حتى يتعين عقابه .</p> <p>(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢) ... ..</p>
٩١	٤٦٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		رسوم قضائية :
٢٥٢	٥١	١ - تطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية . عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة . الحكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف . مؤداه : استحقاق الرسوم الواجبة . اعتبار الاستئناف بمثابة الدعوى الابتدائية في تقدير الرسوم (الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٦٩٤/٤/٧) ... ..
٢٥٢	٥١	٢ - تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به ، وهو قضاء محكمة الموضوع . المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم . عدم امتداد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم . اقتصار بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام . مثال . (الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
		<b>رشوة</b>
		الشركة العامة لاستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متممة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . إفساح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٢ سنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة من اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العمامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العمامين في صدد جريمة الرشوة .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٤٩	٦٩	موظفو المؤسسات العامة : إخضاعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..

(م)

سب . سبق إصرار . مرقعة . سلاح ..

سب

١ — إثبات الحكم أن الطاعة جهرت بالفاظ السب  
وهي تقف في " بئر السلم " بجوار المصعد بحيث سمع سكان  
العامة جميعهم تلك الألفاظ . كفاية ذلك لإثبات توفر العلانية .  
المادة ١٧١ عقوبات .

٢٩٨	٥٩	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
-----	----	--------------------------------------------------

٢ — لمحكمة الموضوع أن تتبين حقيقة الواقعة من جماع  
الأدلة المطروحة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة . متى كان  
ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .  
مثال في جريمة سب .

٢٩٨	٥٩	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
-----	----	--------------------------------------------------

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## سبق إصرار

سبق الإصرار . ماهيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني .  
استخلاص القاضى لها من وقائع خارجية . ما دام موجب  
هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستخلاص .

(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..

٣٦٦ ٧٢

## سرقة

### أركانها :

١ — عدم تقييد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة  
للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها  
الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير  
التهمة ذاتها بتحويل كان الواقعة المادية وبيانها القانونى  
والاستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التى أقيمت  
بها الدعوى وتكون قد شملت التحقيقات . هذا التغيير يقتضى  
من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب  
ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .  
مثال فى تبديد وسرقة .

(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..

٤٠٤ ٧٩

٢ — تحدث الحكم استقلالا عن نية السرقة . ليس شرطا  
لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه  
النية محل شك فى الواقعة المطروحة . مثال .

(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١/٦/١٩٦٤) ... ..

٤٦٠ ٩٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٣ - القصد الجنائي في جريمة السرقة : هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المتقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه .</p> <p>تحدث الحكم استقلالا من نية السرقة . ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣) ... ..</p> <p>راجع أيضا : تقض .</p> <p>(القاعدة رقم ٨٥ بالمصحفة رقم ٤٣٤)</p>
		<p style="text-align: center;"><u>سلاح</u></p>
		<p>١ - مؤدى نص المادة ٣٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن أجزاء الأسلحة النارية التي تعتبر في حكم الأسلحة النارية الكاملة - أنها لا تنطبق الا في حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو إصلاحها .</p> <p>(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..</p>
٣٣٤	٦٤	<p>٢ - على المحكمة تقيض الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وبشرط مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال في جريمة إحراز سلاح .</p> <p>(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٢) ... ..</p>
٣٨٠	٧٤	



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٣ - عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦/٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لجريمة إحراز الذخيرة . طبيعتها : عقابية بحتة . هدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة إحراز السلاح في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .
٤٨٨	٩٧	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٤) ... ..
		(ش)
		شخصية اعتبارية . شركات . شروع . شريك . شهادة . شهود .
		شخصية اعتبارية
		الشركة العامة لاستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها ممتعة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . إفصاح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٢ سنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة من اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العامين في حدود جريمة الرشوة .
٣٤٩	٦٩	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2>شركات</h2> <p>الشركة العامة لاستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متمتعة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . إفصاح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العامين في حدود جريمة الرشوة .</p> <p>موظفو المؤسسات العامة : إخضاعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .</p> <p>( المطن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ) ... ..</p>
٣٤٩	٦٩	
		<h2>شروع</h2> <p>راجع : سرقة .</p> <p>( القاعدة رقم ٩٠ بالصيغة رقم ٤٦٠ )</p>
		<h2>شريك</h2> <p>راجع : اشتراك .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٥ بالصيغة رقم ٤٣٤ )</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## شهادة

الشهادة . طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه . مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن أن تحمل من مجنون أو صبي لا يعقل . مثال .

( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٤ ) ... ..

## شهود

راجع : إثبات .

( القواعد ٦٠ ، ٤٧٠ ، ٤٨٥ ، ٤٩٩ ، ١٠٢٤ بالمصانف ٣٠٣ ،  
٥١١٤٤٩٩٤٤٣٤٤٣٥٦ ) .

( ض )

ضرر

راجع : مسئولية مدنية .

( القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيحة رقم ٥٢٨ ) .



رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

(ظ)

### ظروف مشددة

- راجع : سبق إصرار . ووصف النهمة .  
( القاعدتين ٧٤٤٧٢ بالصحيفتين ٣٨٠٤٣٦٦ )

(ع)

- عامة عقلية . عقد التزام المرقق العام .  
عقوبة . علامة تجارية .

### عامة عقلية

- راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .  
( القاعدتين ١٠٢٤٥٨ بالصحيفتين ٢٩٥ و ٥١٦ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## عقد التزام المرفق العام

حقوق التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . أثر ذلك : تحمله بجميع الالتزامات التي ثبتت في ذمته أثناء إدارته . لا شأن لللتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إلا إذا وجد نص خاص في عقد الالتزام الجديد أو في القانون المسقط للالتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بها . مجانية الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه . مثال في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .

٢٧٢	٥٤	... (الطن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ...
٤١٥	٨١	... (الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ و - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ...

## عقوبة

### تقسيم العقوبات :

”عقوبات أصلية . وعقوبات تكميلية“

تقرير الشارع عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص . طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم . المواد ١ ، ٨ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مثال .

٢٤٢	٤٨	... (الطن رقم ٢١٢٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٦/٤/١٩٦٤) ...
-----	----	---------------------------------------------------

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تطبيق العقوبة :
		”تقديرها”
		إدارة أو إعداد أو تهية المكان لتعاطي المخدرات في حكم الفقرة ”د“ من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه . مرتكبوا هذه الجريمة يدخلون في عداد المتجرين بالمواد المخدرة .
		جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور .
٥٣٦	١٠٦	(الطعن رقم ٢٣٩١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠) ... ..
		تعدد العقوبات :
		”الارتباط غير القابل للتجزئة“ :
		عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بجريمة إحراز الذخيرة . طبيعتها : عقابية بمقتضى . عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة إحراز السلاح في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .
٤٨٨	٩٧	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٥) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## علامة تجارية

١ - الغرض من العلامة التجارية : أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع . تحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل . العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في ذهن نتيجة تركيب الصور والحروف والرموز مع بعضها والشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التي تركبت منها وعمّا إذا كانت الواحدة تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

(الطن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ٥٦ ٢٨٣

٢ - وحدة التشابه بين علامتين أو عدمه . أمر موضوعي . دخوله في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض . متى كانت أسباب قضائه سائغة .

(الطن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ٥٦ ٢٨٣

(غ)

غش

١ - تحريم إضافة مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بمرسوم المواد الحافظة الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٦ إلى المواد الغذائية . حامض البورويك ليس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور . إضافته إلى "الإسكويك" بآية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . مثال .

(الطن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ٦٧ ٢٣٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — مؤدى التعديل الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المفسوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه .
٤٤٧	٨٧	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... ..
(ف)		
فاعل أصلى		
		وقوع التغير فى المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم فى اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا فى جريمة التزوير . لا جدوى منه . مادامت العقوبة التى قضى بها عليه مقررة فى القانون للاشتراك فى تلك الجريمة .
٤٣٤	٨٥	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..

رقم القاعدة	رقم المادة
----------------	---------------

(ق)

قانون . قبض . قتل محمد .

قذف . قصد جنائي . قضاة .

## قانون

سريانه من حيث الزمان :

مؤدى التعديل الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على  
المادتين الثانية والسابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع  
التدليس والغش أن المشرع اعفى التاجر المخالف من المسؤولية  
الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير  
أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة  
أو المغشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة المخالفة  
المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨  
لسنة ١٩٤١ . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون  
تستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٩/١ ) ... .. ٨٧ ٤٤٧



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>قانون أصلح :</b>
		١ - اقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون اقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المسندة للطاعن هي اقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - يجعله فعل الطاعن بمنأى عن التأييم - قانونا أصلح للتهم . بجانب الحكم هذا للنظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٥٨	٥٢	( الطعن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..
		٢ - لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .
٣٩٣	٧٦	( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..
		<b>قبض</b>
		١ - بدء وكيل النيابة المختص بإجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكان . استيجاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الإجراءات منه أو ممن يندبه لها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٣٧	٤٧	<p>بطلان القبض والتفتيش . أثره : استبعاد الدليل المستمد منه .  هذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى . طالما  كانت منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .</p> <p>(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦) ... ..</p> <p>٢ - التلبس : إباحته لرجل الضبط القضائي الذي شاهد  الجريمة وكانت آثاؤها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم  لديه أي دليل على مناهمته فيها كفاحل أو شريك وأن يفتشه .</p> <p>إباحة المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط  القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل  كافية على اتهامه في حالات مددتها حصرا ومنها الجنائيات .</p> <p>لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز  له فيها القبض عليه قانونا . المادة ٤٦ من قانون الإجراءات  الجنائية . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٢) ... ..</p>
٢٧٨	٥٥	
<h3>قتل عمد</h3>		
٣٦٦	٧٢	<p>قصد القتل . ماهيته : أمر خفي لا يدرك بالحن الظاهر .  ادراكه بالظروف المحيطة بالدهوى والامارات والمظاهر الخارجية  التي يأتيها الجاني وتم عما يضمره في نفسه . استخلاص هذه  النية . موضوعي .</p> <p>(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<b>قذف</b>
		١ - مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة إليه. لا يعد قذفا. مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ من هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه. استظهار ذلك القصد. موضوعي.
٦٨	٣٤٣	(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٢ - تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع. عدم تقيدها بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى. عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها.
٦٨	٣٤٣	(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		<b>قصد جنائي</b>
		القصد الجنائي في جريمة السرقة : هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المتقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه.



رقم القاعدة	رقم المادة	
		تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة . ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك . مثال .
١٠١	٥٠٦	(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢) ... ..
<b>قضاة</b>		
—		
		تنحى القضاة وردهم عن الحكم :
		الأحوال التي يتمتع فيها على القاضي نظر الدعوى التي حددتها المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية : من بينها قيام القاضي في الدعوى بعمل مأمور بالضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة . تعلق هذا النص بالنظام العام . التحقيق والاحالة في مفهوم حكم المادة المذكورة هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما ينبني عليه من قرار باحالة أمر معين إلى الجهة المختصة . مثال .
٦٠	٣٠٣	(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٤) ... ..

رقم القائمة	رقم المادة
----------------	---------------

(م)

مؤسسة عامة . مأمورو الضبط القضائي .  
 مبان . محاكمة . محال عامة . محاماه .  
 محروقات عرفية . محكمة إستئنافية . محضر  
 الجلسة . محكمة الجنايات . محكمة الموضوع .  
 مرافق عامة . مراهنات . مسئولية جنائية .  
 مسئولية مدنية . معارضة . معاينة . مواد  
 مخدرة . موانع العقاب . موظفون عموميون .

### مؤسسة عامة

الشركة العامة لاستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة  
 العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متممة بشخصية معنوية  
 وكيان مستقل من شخصية الدولة . انصاح المشرع في المذكرة  
 الإيضاحية للقانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات  
 العامة من اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من  
 الموظفين العمامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العمامين في مسدد  
 جريمة الرشوة .

موظفو المؤسسات العامة : إخضاعهم لأحكام القوانين  
 والنظم السارية على موظفي الدولة .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق — مجلة ١١/٥/١٩٦٤) ... ٦٩ ٣٤٩

## مأمورو الضبط القضائي

إختصاص مأمور الضبط القضائي :

التلّس : اباحته لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه .

إباحة المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه في حالات عدتها حصرا ومنها الجنائيات .

لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا . المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... .. ٥٥ ٢٧٨

## مبان

راجع : بناء .

## محاكمة

راجع : إجراءات المحاكمة .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>محال عامة</b>
		اخضاع المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز — في خصوص تطبيق أحكام المادتين ٢٢٤، ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ — لحكم المحلات العامة . مثال بشأن محل كواء . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٨ ) ... ..
٤٨٤	٩٦	

## محاماة

راجع : نقابات .

( القاعدة رقم ١ " نقابات " بالصيغة رقم ٢٢٢ ) .

## محررات عرفية

مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع امضاء مزور . كفايته  
لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر  
للغير . مثال .

(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..

٤٣٤

٨٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>محكمة استئنافية</b>
		١ - محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإيرائه . مثال . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..
٤٣٤	٨٥	
		٢ - المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام مماهم ممكنا .
		المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها . عدم التزامها بسماع الشهود . إلا إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . مثال .
٤٧٣	٩٣	(الطن رقم ٢١١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... ..
		<b>محضر الجلسة</b>
		ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة . مثال . (الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... ..
٤٥٧	٨٩	

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## محكمة الجنايات

١ - لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه . المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... .. ٣٢٩ ٦٥

٢ - لإيجاب الشارع حضور مدافع مع كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنايات . النوض من ذلك : كفالة دفاع حقيقى للتهم لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره . عدم تحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها . وجوب إتمام سماع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... .. ٤٥٢ ٨٨

## محكمة الموضوع

سلطانها في تقدير الدليل :

١ - الشهادة المرضية . طبيعتها : دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إيرادها أسباب إطراحها الشهادة ورفضها التعويل عليها . لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . مثال .

(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦) ... .. ٢٤٩ ٥٠

(والطن رقم ١٥٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٧) ... .. ٣٣٦ ٦٦



رقم المادة	رقم الصفحة	
		٢ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة. متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء للعقل والمنطق . أمثلة .
٢٩٨	٥٩	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
٣٠٣	٦٠	(والطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... ..
٣٦٦	٧٢	(والطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٣ - تقدير الأدلة بالأسبة لكل متهم . من اختصاص محكمة الموضوع .
٣١٤	٦١	(الطن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... ..
		سلطانها في تقدير آراء الخبراء :
		تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها . مثال .
٢٨٩	٥٧	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
		سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي :
		تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها . ما دام استدلالها صائغا .
٣٢٩	٦٥	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٦٤) ... ..
		سلطانها في تقدير حالة المتهم العقلية :
		تقدير حالة المتهم العقلية . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . ما دامت تقيم تقديرها على أسباب صائفة .
٥١٦	١٠٣	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطانها في تقدير التعويض :
٥٢٨	١٠٤	تقدير التعويض من اطلاقات محكمة الموضوع . مثال . ( الملن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..
		سلطانها في استخلاص نية القتل :
		قصد القتل . ماهيته : أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه . استخلاص هذه النية . موضوعي .
٣٦٣	٧٢	( الملن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..
		سلطانها في استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف :
		١ - مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة إليه . لا يعد قذفا . ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . استظهار ذلك القصد . موضوعي .
٣٤٣	٦٨	( الملن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..
		٢ - تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع . عدم تقبدها بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى . عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما يتبين إليه تحقيقها لها .
٣٤٣	٦٨	( الملن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..





رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## مراهنات

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ لم يكن يعاقب من يراهن على سباق الخيل ورمي الحمام وغيرها من أنواع الألعاب الأخرى مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى منه . استحداث القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ جريمة التراهن بإضافة فقرة ثانية الى المادة الثانية من القانون الأول . مؤدى نص المادة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالعقوبة المنظمة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر .

(الفرن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٥٨) ... .. ٨٠ ٤٠٩

## مستولية جنائية

قيام المستولية وإنعدامها :

١ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل : هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات .

حالة الاثارة أو الاستفزاز لا تعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب . بل هي عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو إطراده لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض .

(الفرن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٣) ... .. ٥٨ ٢٩٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — طاعة المرموس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يجرمها القانون .
		أساس منع مسئولية الموظف الجنائية : حسن النية وقيامه بما ينبغي له من وسائل التثبت والتحري . واعتقاده مشروعية الفعل الذي قام به اطاعة لأمر رئيسه ، على أن يكون ذلك مبنيًا على أسباب معقولة . المادة ٦٣ عقوبات .
٣١٤	٦١	(الطن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... ..
		٣ — عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات . عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة . اختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لانعدام التمييز والارادة .
		أيراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبي الشرعي أن المجني عليه يبلغ من العمر من ٩ — ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات . عدم ابدائها رأيها في تأخر نمو المجني عليه العقلي وأثر ذلك في ارادته ورضاه . قصوريهيه ويستوجب نقضه .
٣١٨	٦٢	(الطن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... ..
		٤ — مؤدى التعديل الذي أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش أن المشرع أحق التاجر المخالف من المسئولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المسواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المسواد الفاسدة أو المفسوثة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ — بجانب الحكم هذا النظر مخالفة للقانون تستوجب نقضه .
٤٤٧	٨٧	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - خلو القوانين ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا - من النص على مسئولية مقترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل . وجوب ثبوت مساهمته في الفعل المؤثم حتى يتعين عقابه .
٤٦٤	٩١	(اللمن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢) ... ..
		٦ - المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو طامة في العقل وتتعدى به المسئولية الجنائية قانونا : هو الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك . سائر الأمراض والأحوال النفسية التي تفقد الشخص شعوره وادراكه لا تعد سببا لإنعدام المسئولية .
٥١٦	١٠٣	(اللمن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... ..
<hr/>		
<b>مسئولية مدنية</b>		
<hr/>		
<b>المسئولية التقصيرية :</b>		
<b>” أركانها “ :</b>		
بيان الحكم أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية . احاطته بعناصر المسئولية المدنية احاطة كافية . لا تريب عليه بعد ذلك إذا لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .		
٥٢٨	١٠٤	(اللمن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... ..



## معارضة

مبناها :

المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية  
أنه إذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه غيابيا عد هذا  
قرينة قاطعة على علمه بصدد و الحكم الغيابي . أما إذا أعلن  
في موطنه ولم يسلم الاعلان إليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز  
لهم قانونا تسليمه بالنيابة عنه كان ذلك قرينة غير قاطعة على أن  
ورفته وصلت إليه . للمحكوم عليه دحض هذه القرينة بأثبات  
العكس . بدء المعارضة بالنسبة إليه من يوم علمه بمحصول  
الاعلان وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة.  
( الملن رقم ٢١١٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠ ) ... ..

٥٣٢ ١٠٥

نظر المعارضة والحكم فيها :

معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضده .  
حضوره بالجلسات الأولى التي تأجل فيها نظر المعارضة وتخلفه  
عن حضور جلسة الحكم . قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلا  
ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . تقديم  
الطاعن لمحكمة النقض شهادة طبية تثبت قيام العذر المانع من  
حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قضاء هذا  
الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه مع قيام الظرف القهري الذي  
حال دون الطاعن وحضوره . زمان له من استعمال حقه في  
الدفاع . لا يؤثر في ذلك : عدم وقوف المحكمة وقت إصدار  
الحكم على هذا العذر .

٤٢٩ ٨٤

( الملن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	معاينة
		<p>راجع : إثبات .</p> <p>( للقاعدتين ٧٠ و ٧١ بالصحيفتين ٢٦٢٤٣٥٦ ) .</p>
		<p>مواد مخدرة</p>
		<p>١ - انتهاء المحكمة إلى أن طلب معاينة مسكن الطاعن لم يقصد به سوى إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تنجبه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصوله . تبريرها رفض هذا الطلب بأسباب مائفة . إثبات الحكم في حق الطاعن أنه قد ضبط محرزا لمخدّر آخر بملابسه لم يثر بخصوصه أى منازعة . لا جدوى للطاعن مما يثيره خاصة بطلب معاينة المسكن . النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفع . غير مقبول .</p>
٢٥٦	٧٠	<p>(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..</p>
		<p>٢ - جريمة إحراز الجواهر المخدرة . ركنها المادى . توافره : وجوب ثبوت اتصال المتهم بالجواهر اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانه مباشرا عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية . مثال .</p>
٢٩٨	٧٧	<p>(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..</p>
		<p>٣ - إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان لتعاطى المخدرات فى حكم الفقرة "د" من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه . مرتكبوه هذه الجريمة يدخلون فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة .</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>جريمة تسهيل تعاظم المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور .</p> <p>(اللائحة رقم ٢٣٩١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٠) ... ..</p> <p>راجع أيضا : تلبس :</p> <p>( القاعدة رقم ٥٥ بالصيغة رقم ٢٧٨ ) .</p>
		<p style="text-align: center;"><b>موانع العقاب</b></p> <p>راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .</p> <p>( القاعدتين ١٠٣٤٥٨ و ١٠٣٤٥٩ بالصيغتين ٥١٦٤٢٩٥ ) .</p>
		<p style="text-align: center;"><b>موظفون عموميون</b></p> <p>الشركة العامة لإستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متمتعة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . إلتصاف المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العمامين . إعتبارهم في حكم الموظفين العمامين في صدد جريمة الرشوة .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		موظفو المؤسسات العامة : إخضاعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .
٣٤٩	٦٩	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..
		( ن )
		نظام عام . نقابات . نقض .
		نيابة عامة .
		<u>نظام عام</u>
		١ — الميعاد المقرر للاستئناف : تعلقه بالنظام العام . الحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣٦	٦٦	( الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٧ ) ... ..
٣٧٦	٧٣	( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ ) ... ..
		٢ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه ، أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله ينبغي حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي .
٤٢١	٨٢	( الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - البطلان المقرر في المادة ١٩ من مرافعات . وقومه بقوة القانون . عدم تعلقه بالنظام العام . تقريره لمصلحة المدين . سقوط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .
٤٢١	٨٢	(الطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٤) ... ..
		٤ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة وبعدم قبول الدعوى المدنية . عدم تعلقهما بالنظام العام . هما من الدفوع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض لهما وترد عليهما . ما دام الدفاع قد تمسك بهما . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .
٤٢٦	٨٣	(الطن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٤) ... ..

## نقابات

راجع : محاماه .

( القاعدة رقم ١ "نقابات" بالصحيفة رقم ٢٢٣ )

## نقض

إجراءات الطعن :

"التقرير به - ميعاده" :

١ - التقرير بالطعن . طبيعته : عمل مادي . وجوب  
القيام به إثر زوال المانع .

(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..

٢٩٨ ٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ — احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له . علته : اقتراض علم الطاعن به يوم صدوره . انتفاء هذه العلة لما نفع قهرى . بدء الميعاد من يوم العلم رسميا بصدور الحكم . الميعاد كامل : ما دام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه . قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم . عدم امتداد الميعاد بعد زوال المانع إلا بعشرة أيام .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ) ... ..</p>
٣٢١	٦٣	
		<p>المصلحة في الطعن :</p> <p>١ — وقوع التغير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة التزوير . لا جدوى منه . ما دامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في تلك الجريمة .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..</p>
٤٣٤	٨٥	
		<p>٢ — قضاء الحكم بمعاينة الطاعن بعقوبة مقررة في المادة ٢١٥ عقوبات التي طبقها المحكمة من التهمة الأولى الخاصة بالتزوير . لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة — طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاينة الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الأولى .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..</p>
٤٣٤	٨٥	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		الطعن بطريق النقض : عدم قبوله في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .
٢٨٤	٧٥	( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ) ... ..
		أحوال الطعن بالنقض :
		( ١ ) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله :
		١ - تقرير الشارع عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص . طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفاتها عقوبة التصحيح أو الهدم . المواد ١ ، ٨ ، ٤ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .
٢٤٢	٤٨	( الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٦/٤/١٩٦٤ ) ... ..
		٢ - التفتيش المحظور : هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . بجانب الحكم هذا النظر خطأ في تأويل القانون .
٢٤٦	٤٩	( الطعن رقم ٢١٢٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٦/٤/١٩٦٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - اقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المسندة للطاعن هي إقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة إعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر - يجعله فعل الطاعن بمنأى عن التائم - قانوناً أصح للنهم . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٥٨	٥٢	( الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..
		٤ - عقود التزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . أثر ذلك : تحميله بجميع الالتزامات التي ثبتت في ذمته أثناء إدارته . لا شأن للملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إلا إذا وجد نص خاص في عقد الالتزام الجديد أو في القانون المسقط للالتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بها . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه . مثال في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .
٢٧٢	٥٤	( الطعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ ) ... ..
٤١٥	٨١	( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..
		٥ - تحريم إضافة مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بمرسوم المواد الحافظة الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٦ إلى المواد الغذائية . حاض البوريك ليس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور . إضافته إلى " البسكويت " بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . مثال .
٢٣٩	٦٧	( الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٦ - مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه . لا يعد قذفا . ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . استظهار ذلك القصد . موضوعي .
٢٤٣	٦٨	(الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٧ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى : لا يبدأ إلا من تاريخ اعلانه للحكوم عليه . المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال .
٢٧٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٤) ... ..
		٨ - على المحكمة منحىص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وبشرط مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال فى جريمة احراز سلاح .
٢٨٠	٧٤	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٤) ... ..
		٩ - المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية . مجال تطبيقها : هو عند دخول رجل الضبط القضائى المنازل لتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم القانون ذلك فيها .
		التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى بناء على تدبيرهم لذلك من سلطة التحقيق . مريان أحكام المادة ٩٢ من القانون المذكور عليه .
		مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقضه .
٤٠١	٧٨	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..



رقم المفحة	رقم القاعدة	
		١٠ - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ لم يكن يعاقب من يراهن على صباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب الأخرى مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى منه . استحداث القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ جريمة التراهن بإضافة فقرة ثانية إلى المادة الثانية من القانون الأول . مؤدى نص المادة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالعقوبة المغلظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان مع آخرين على صباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر . مثال .
٤٠٩	٨٠	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..
		١١ - مؤدى التعديل الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بنش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ التى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه .
٤٤٧	٨٧	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٤) ... ..

رقم القاعدة	رقم المادة	
		<p>١٢ - عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وردها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها . شرط ذلك : أن تكون الواقعة المادية الميئة بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . ليس للمحكمة أن تقضى بالبراءة في دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد التحقق من أنها لا تقع تحت أي وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانونا للعقاب . مثال .</p>
٤٧٦	٩٤	<p>(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... ..</p> <p>١٣ - إخضاع المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ - لحكم المحلات العامة . مثال بشأن محل كواء .</p>
٤٨٤	٩٦	<p>(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... ..</p> <p>(ب) وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم :</p> <p>عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والامتعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في تبديد وسرقة .</p>
٤٠٤	٧٩	<p>(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أسباب الطعن :
		” شرط قبولها “ .
		أسباب الطعن بالنقض . شرط قبولها : أن تكون واضحة محددة .
٤٥٧	٨٩	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... ..
		” ما يقبل منها “ .
		١ - ميعاد الاستئناف . من النظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٧٦	٧٣	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٢) ... ..
		٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه ، أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي .
٤٢١	٨٢	(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩) ... ..
		” ما لا يقبل منها “ .
		١ - تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة . لا يصلح سببا للطعن على الحكم بالنقض .
٣٢٩	٦٥	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..
		٢ - الدفع بطلان التفتيش . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٢٩	٦٥	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	سلطة محكمة النقض :
		١ - الشهادة المرضية . طبيعتها دليل من أدلة الدموى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إيرادها أسباب اطراحها الشهادة ورفضها التعويل عليها . لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . مثال .
٢٤٩	٥٠	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١) ... ..
		٢ - الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التي تبدي خارج الميعاد القانوني . عدم جواز إعمالها إلا إذا تعلق الأمر بمصلحة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٤٣٣	٦٨	(الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
		٣ - لمحكمة النقض تقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدموى . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .
٣٩٣	٧٦	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨) ... ..
		٤ - لمحكمة النقض تقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفه القانون . ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٤٨٨	٩٧	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>الحكم في الطعن :</b>
		الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية . أحكام قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق عليها . طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية حتى يفصل في الطعن المرفوع بشأنه . غير جائز .
٤١٥	٨١	( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..
		<b>نيابة عامة</b>
		<b>سلطتها في إجراء التحقيق :</b>
		١ - بده وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني . استيجاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الإجراءات منه أو ممن يندبه لها .
٢٣٧	٤٧	( الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ) ... ..
		٢ - وكلاء النيابة الكلية : اختصاصهم بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التابعين لها . مجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر إذن التفتيش لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها .
٣٥٦	٧٠	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..

( ٥ )

هتك عرض . هدم .

هتك عرض

أركانها :

هدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات . عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة . اختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لانعدام التمييز والإرادة .

إيراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩-١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن منه بحوالي أربع سنوات . هدم أبدائها رأيها في تأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ ) ... ٦٢ ... ٣١٨



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		هدم
		<p>اقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملقى . ثبوت أن التهمة المسندة للطاعن هي إقامة بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة إعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر — بجعله فعل للطاعن بمنأى عن التأنيم — قانوناً أصح للتهم . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .</p>
٥٢	٢٥٨	(الطن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
		(و)
		وصف التهمة . وقف تنفيذ .
		وصف التهمة
		<p>١ — على المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وبشرط مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في جريمة إحراز ملاح .</p>
٧٤	٣٨٠	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبيانها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنعه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك هملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في تبديد ومسرقة .
٤٠٤	٧٩	( الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..
		٣ - ليس في القانون نص بوجوب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة .
٤٥٧	٨٩	( الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..
		٤ - عدم تقييد المحكمة بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . هى مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وردها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها . شرط ذلك : أن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . ليس للمحكمة أن تقضى بالبراءة فى دعوى قدمت إليها بوصف معين الا بعد التحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة قانونا للعقاب . مثال .
٤٧٦	٩٤	( الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨ ) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>هـ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور. تحديد التهمة الموجهة إلى المتهم - والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها - للفعل الجنائي المنسوب إليه ارتكابه ، عدم ثبوت ارتكابه هذا الفعل . على المحكمة القضاء ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها . مثال .</p>
٩٥	٤٧٩	( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨ ) ... ..
<h3>وقف التنفيذ</h3>		
		<p>الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية . أحكام قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق عليها . طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية حتى يفصل في الطعن المرفوع بشأنه . غير جائز .</p>
٨١	٤١٥	( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..



# القواعد القانونية

## وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية

### مما يمس المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ١ )
		اختصاص . أشخاص اعتبارية
		<u>اختصاص</u>
		اختصاص ولائي :
		١ - خلال فترة الانتقال من ١٥/١٠/١٩٣٧ إلى ١٤/١٠/١٩٤٩ اعتبار المحاكم المختلطة محاكم استثنائية . عدم تعلق اختصاصها بالنظام العام . للأجانب التنازل عن اختصاصها وقبول الخضوع للقضاء الأهل . اعتبار اختصاص القضاء الأهل في هذه الحالة من قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة . إنحسار ولاية القضاء المختلط عن الأجنبي فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهل . لاتأثير لعدول الأجنبي عن هذا القبول فيما بعد .
٨٣٦	١٣٢ ع ٢	(الطمان رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ٤١٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٤)
		٢ - القول بدخول محكمة بداية القدس في الأراضي التي ضمتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين . لا مخالفة فيه للقانون .
٩٠٩	١٤٠ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٧/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - إنعقاد الاختصاص لمحكمة أجنبية بنظر دهنى الأجنبي . انعقاده فى نفس الوقت للحاكم المصرية . صدور الحكم من المحكمة الأجنبية وتذييله بالصيغة التنفيذية . توجب دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية اعتباره قد صدر من محكمة أجنبية فى حدود اختصاصها . مثال . (الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢ ) ... ..
٩٠٩	٢٤١٤٠	

## أشخاص اعتبارية

		لاتثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا بشهر نظامها . المادة ٧ من القانون ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ . اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية فى جمعية جديدة . عدم زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وعدم خلافة الجمعية الداخلة لها فى شخصيتها إلا بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى . (الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤ ) ... ..
٦٨٥	٢٤١٠٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ح) <u>حكم</u>
		”إصداره . بياناته “ :
		١ - تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم . شرطه : تصريح المحكمة بذلك أو إطلاع الخصم عليها . تقديم مستند في فترة حجز الدعوى للحكم . إقامة الحكم قضاءه على ما جاء في هذا المستند دون أن يكون مصرحاً بتقديم مستندات ودون أن يثبت إطلاع الطاعن على هذا المستند . مخالفة الحكم للقانون وإخلاله بمحق الدفاع . لا يغير من ذلك تأشير الخصم أو وكيله على المذكرة المصرح بتقديمها والمرفق بها المستند بما يفيد استلامه صورته أو أن يكون مشاراً فيها إلى خفى المستند مادام أنه لم يثبت إطلاع الخصم على المستند ذاته . (الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... .. ٨٧ ٢٤ ٥٤١
		٢ - تخلف القاضي الذي أصدر الحكم عن جلسة النطق به وتوقيعه على مسودته . حلول غيره محله وقت النطق به . وجوب إثبات ذلك في الحكم . بيان جوهرى يترتب على إغفاله البطلان المواد ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩ مرافعات . (الطن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧) ... .. ١٠٢ ٢٤ ٦٤٣
		٣ - تقديم شهادة من قلم الكتاب بأن الهيئة التي أصدرت الحكم هي بذاتها التي سمعت المرافعة . عدم صلاحيتها كدليل لنفي ما ورد في محضر الجلسة على خلاف ذلك . (الطن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧) ... .. ١٠٢ ٢٤ ٦٤٣



رقم الصفحة	رقم القاعدة والمحدد	
		حجية الأحكام .
		١ - قوة الأمر المقضى . أثرها : منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أبديت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٧١٦	٢٤١١٣	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١) ... ..
		٢ - قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تبعاً لوعلى اعتبارات النظام العام .
٧١٦	٢٤١١٣	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١) ... ..
		( س )
		سفه وغفلة
		الإستغلال هو إغتنام الغير فرصة سفه شخص أو غفلته فيستصدر منه تصرفات يستغل فيها ويثرى من أمواله . والتواطؤ يكون عندما يتوقع السفية أو ذو الغفلة الجرح عليه فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تقويت الجرح المرتقب . تصرف ذى الغفلة أو السفية قبل صدور الجرح لا يكون باطلاً أو قابلاً للإبطال إلا إذا كان نتيجة إستغلال أو تواطؤ . علم المتصرف إليه بسفه المتصرف أو غفلته لا يكفي لإبطال التصرف بل يجب إلى جانب ذلك العلم قيام الإستغلال والتواطؤ . ولا يكفي لتحقيق الاستغلال مجرد قصده بل يلزم ثبوت استغلال المستغل لذى الغفلة أو السفية فعلاً وحصوله من وراء العقد على فوائد أو ميزات تتجاوز الحد المعقول .
٧٠٦	٢٤١١٣	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ق)

## قانون

### إلغاء التشريع :

إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناسخاً له .

(الطلب رقم ٩٤ لسنة ٢٦ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ... ٧٧ ع ٢٤ ٤٨٢

### تطبيق القانون من حيث المكان :

عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر . المادة ٢٨ مدني . مؤدى ذلك : نهى القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع . مساءلة الأشخاص الاعتبارية مدنيا عما يسند إليها من أعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام في معنى المادة المذكورة .

(الطلب رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٥ ع ٢٤ ٨٦٨

رقم الصفحة	رقم القاطعة والمدد	
		(م)  مسئولية  مسئولية تقصيرية :  "عناصرها . ركن الضرر"  الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر . يستوى في ذلك الضرر المادى والأدبى . حق أقارب القتيل في التعويض عن الضرر الأدبى لا يحرمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادى إذا توافرت شروطه .  (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠ ) ... ٩٩ ع ٢٤ ٦٣١  "تقدير التعويض" :  مراعاة الظروف الملابسة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع بلا معقب عليه .  (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠ ) ... ٩٩ ع ٢٤ ٦٣١



# فهرس المواد

## قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٤٩	"حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه".	١٠٠	١ / ٦٣ - دوى جنائية "تحريرها"
٧٨	٩٢ - مجال تطبيق هذه المادة .	٥٥	٣٠ - حالة التليس بالجرعة
١٠٢	١١٠ وما بعدها - "تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا"	٥٥	٣٤ - ٤٦ - القبض والتفتيش .
٧١	١٢٤ - استجواب المتهم "حالاته وشروطه".	٦٥، ٤٧	"اختصاص مأمور الضبط القضائي في القبض والتفتيش".
٤٧	١٩٩ - وما بعدها - التحقيق بمعرفة النيابة .	٧٨	"بطلان القبض والتفتيش . اثره".
٧٠	"اختصاص وكيل النيابة الكلية"	٦٨	٥١ - مجال تطبيق هذه المادة .
		٦٨	٦١ - أمر الحفظ .
		٧١، ٧٠	٩٠ - المعاينة .
		٦٥، ٤٧	٩١ - إذن التفتيش : "تنفيذه"
		٧٨	

(ب)

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٢٥١ وما بعدها - الادعاء بالحقوق المدنية . "قبول الدعوى المدنية : الدفع بعدم قبولها . عدم تعلقه بالنظام العام" .	٦٨	٢٠٩ - أمر بالاوجه .
٨١٦٥٤ ٨٣		٨٣	٢٢٥ - الأدلة في المسائل غير الجنائية .
	اجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية . " طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية حتى يفصل في الطعن المرفوع بشأنه . غير جائز" .	٧٣	٢٣٩ - وصف الحكم " الحكم الحضورى الاختبارى "
		٧٥	٢٤١ - شروط الطعن بالمعارضة في الحكم المعتبر حضوريا .
٨١			٢٤٧ - منع القضاء من نظر الدعوى .
	" تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع" .		"الأحوال التي يمنع فيها هل القاضى نظر الدعوى ؟ تعلق هذا النص بالنظام العام" .
١٠٤			" التحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة المذكورة" .
٩٣	٢٧٥ وما بعدها - نظر الدعوى وترتيب اجراءات المحاكمة . "شفوية المرافعة" .	٦٠	

(ج)

## (ج) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٩٤٠٧٩٠٧٤ ٩٥	٣٠٧ - وصف التهمة . "الضمانات في حالة تغيير وصف التهمة" .	٨٥٠٧٥	"إقفال باب المرافعة ومحجز الدعوى للحكم . إعادتها للمرافعة" .
٦٠	٣٠٩ - الحكم بإحالة الدعوى المدنية . "شروط الإحالة"	٨٩	"ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة في محاضر جلسات المحاكمة"
٧٥	٣١٠ - تسبيب الأحكام . "بيانات التسبيب"	٨٥٠٦٠	٢/٢٨٩ - المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - استغناء المحكمة عن سماع الشهود . "شرطه"
٦٢٠٥١٠٥٠ ٧٦٠٧٥٠٦٧ ٩٠٠٨٦٠٨٣ ١٠٠٠٩٩٠٩٨ ١٠١	"تسبيب معيب"	١٠٣	٢٩٢ - خبرة . "متى تلتزم المحكمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة ؟"
٦٠٠٥٩٠٥٧ ٧٠٠٦٥٠٦٤ ٩٢٠٨٥٠٧٢ ٦١٠٣٠١٠٢ ١٠٧٠١٠٤	"تسبيب غير معيب"	٥٦٠٥٠ ٥٩٠٥٧ ٦١٠٦٠ ٦٦٠٦٥ ٧٢٠٦٨	٣٠٢ - تقدير الدليل .



## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٤٠٦، ٤٠٧ - استئناف . مبعاده : ٧٣، ٦٦ "تعلقه بالنظام العام"	١٠٣، ٥٣	" ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل ."
٧٣	"مبدأ استئناف الحكم الحضوري الاعتباري"		في الإجراءات أمام محاكم الجنايات :
٨٤	نظرة :	٨٨	١٨٨، ٣٧٥ - وجوب حضور مدافع مع المتهم
	٤١١ - "محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات الإلزامية لرؤسا لإجرائه" .		٣٨٣ - سلطة محكمة الجنايات في فصل اللجنة غير المرتبطة من الجناية وإحالتها إلى محكمة الجنح . تقدير قيام الارتباط موضوعي .
٨٥	٤١٣ - "وجوب سماعها أقوال الشهود إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة أول درجة" .	٦٥	
٩٣	٤١٨ - المعارضة في الأحكام الغيابية الاستئنافية .	١٠٥	٣٩٨ - معارضة "مبعادها" "إعلان الحكم الغيابي"
٨٤			

## قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٠٣	”تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية“	٧٦، ٥٢	٥ - القانون الأصلح .
		٧٤	١٧ - ظروف الرأفة .
	٦٣ - طاعة الرؤوس لرئيسه :		٣٢ - ارتباط .
٦١	”أساس منع مسئولية الموظف الجنائية“ .	٩٧، ٨٥، ٦٥	”تقدير قيام الارتباط موضوعي“ .
		٨٥	٣٩ - الفاعل الأصلي .
	١١١ - اعتبار موظفي الشركة العامة لاستصلاح الأراضي من الموظفين العموميين في حدود جريمة الرشوة .	٨٥	٤١، ٤٠ - شريك .
٦٩			٦٢ - موانع العقاب .
			”مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل“ .
٦٨	٣٠٢، ١٧١ - قذف . ”القصد الجنائي“ .	٥٨	”المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعدم به المسئولية الجنائية“
٥٩	٣٠٨، ١٧١ - سب . ”ركن العلانية“	١٠٣	

(د)  
(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٠١٤٩٠	٣١٨ - سرقة . القصد الجنائي " نية السرقة " .	٨٥	٢١٥ - جريمة التزوير في في محرر عرفي . أركانها : "تغيير الحقيقة . ضرر"
	٣٤٢ ، ٣٤١ - اختلاس أشياء محجوزة .	٧٢	٢٣٠ - قتل عمد . "نية القتل" .
٨٢	"السداد اللاحق لوقوع الجريمة لا يؤثر في قيامها" .	٧٢	٢٣١ - سبق الإصرار "ماهيته . استخلاصه"
		٦٥	٢٤٥ - ٢٤٧ - دفاع شرعي "تقدير ظروفه ومقتضياته"
		٦٢	٢٦٩ - هتك عرض . "اختلاف الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى منها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية"



( ز )

## القانون المدني

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٨٣	٤٠٠- الإثبات بالبيئة. "الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة. عدم تعلقه بالنظام العام"	١٠٤	١٦٣- مسئولية تقصيرية أركانها : "خطأ . ضرر . رابطة سببية".

## قانون المرافعات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٨٢	٥١٩- بطلان الحجز إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه. طبيعة هذا البطلان ؟ عدم تعلقه بالنظام العام .	١٠٥، ٧٥	١٢٤، ١١- إعلان أوراق المحضرين .
٨٢	توقيع الحجز يقتضي احترامه ويظل متبعا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص.	٦٠	٣١٣- تحيى الفضاة وردهم من الحكم . "اقتباس نص المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية من هذا النص".

(ح)

قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٥٩	"طبيعته"		القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٦٣	"مبعاده"		في شأن حالات
	أسباب الطعن :		وإجراءات الطعن أمام
			محكمة النقض
٦٨	"مبدأ تقديمها"		المادة ٣٠ - حالات
٨٩	"شرط قبولها"		الطعن بالنقض :
٨٢ ، ٧٣	"ما يقبل منها"	١ نقابات	"مخالفة القانون والخطأ
٦٥	"ما لا يقبل منها"	٤٩٩٤٨	في تطبيقه أو تأويله"
		٥٤ ، ٥٢	
		٦٨ ، ٦٧	
		٧٤ ، ٧٣	
	٣٥ - سلطة محكمة	٨٠ ، ٧٨	
	النقض في نقض الحكم	٧٨ ، ٨١	
	من تلقاء نفسها لمصلحة	٩٦ ، ٩٤	
	المتهم .		٣٢ - ما لا يجوز
٧٤ ، ٦٨			الطعن فيه من الأحكام .
٩٧ ، ٧٦			"الأحكام الجائز الطعن
			فيها بالمعارضة"
	القانون رقم ٩٦ لسنة	٧٥	
	١٩٥٧ في شأن المحاماة :		٣٤ - إجراءات الطعن
	٤/٢ القيد بجدول المحامين		بالنقض
	"شروطه"		التقرير به :
(١) نقابات			

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٧٦	القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك حلوله محل القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥		المادة الأولى من القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة .
٨٠	القانون ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن المراحات .	(١) نقابات	”إعادة قيد اسم المحامي إلى جدول المحامين المشتغلين“ .
٨٠	” نطاق تطبيقه “ .		٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن أحكام التهريب الجمركي الملغى بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
٨٠	القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ ” استحداثه جريمة التزاهن “ .	١٠٠	دعوى التهريب الجمركي : ” شرط تحريكها “
	١٩ ، ٢٢ ، ٤٠ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحلات العامة والقوانين ٧٩ لسنة ١٩٣٦ ، السنة ١٩٠٤ ، ٣٨ لسنة ١٩٤١ .	٧٦	٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن التهريب الجمركي - ” وجوب تحديد المحكمة كمينه الدخان المهرب مقدرة بالكيلوجرامات عند قضائها بالتعويض “



(٥)

(تاج) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	١/٤٤ ، ١/٥٨ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية -	٩٦	إخضاع محل الكواء في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحلات العامة .
٩٥	جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية " اختصاص محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة بالفصل فيها " .		١٥ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك
	جريمة عدم تقديم البطاقة الشخصية إلى السلطات المختصة عند طلبها .		٢ من القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا .
٩٥	" إختلافها في كيانها المادى وبنائها القانونى وعناصرها من جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية .	٩١	" خلوها تين المادتين من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعدل .

(ك)

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٦٧	٢ من مرسوم المواد الحفاظة الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٦ .	٨٠	٢٤١ من القانون لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بفتح الغش والتدليس : "الأحوال التي أعفى فيها التاجر المخالف من المسئولية الجنائية".
٥١	١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الجنائية . ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية . "تقدير الرسوم وتنظيم في الأمر الصادر بتقديرها" .	٨٧	"إلغاؤه جريمة المخالفة التي كان منصوص عليها في المادة ١ / ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١"
	١ ، ٨ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني الملحق بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المباني .	٦٧	٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن فتح الغش والتدليس : "إضافة حامض البوريك إلى البسكويت بآية نسبة يقع تحت طائلة العقاب" .

( ٤ )

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	الأسلحة والذخائر والحدولين (٢) و (٣) المراقبين له - "عدم انطباق المادة ٣٥ مكرر من القانون المذكور إلا في حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو إصلاحها"	٤٨	"متى يحكم بالغرامة ومداد رسوم الرخصة ومتى يحكم بالتصحيح أو الهدم".
٦٤	"الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣/٢٦".	٥٢	"بمجال تطبيق المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤".
٧٤	"عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ لجريمة إحراز الذخيرة، طبيعتها: عقابية بجنة . عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة إحراز السلاح في تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات"	٥٢	القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . "بمجال تطبيقه".
٩٧		٥٦	١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - العلامة التجارية : "الغرض منها" . "تقدير وحدة التشابه بين علامتين".
			القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن



## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٨١٦٥٤	القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام المنسوح لشركة ترام القاهرة . " عقود الترام المرافق العامة . طبيعتها " . " أثر إسقاط الالتزام " .	٧٠، ٧٥ ٧٧	٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافأة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها - " الركن المادي في جريمة إحرار المخدر " . " جريمة إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان لتعاطي المخدرات في حكم المادة ٣٤ د/إنما يكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه . مرتكبوا هذه الجريمة يدخلون في عداد المتجسرين بالمواد المخدرة . جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل : عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور " .
٦٩	القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة . " عدم إعتباره موظفي الشركة العامة لاستصلاح الأراضي من الموظفين العموميين " .		
٦٩	القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية .	١٠٦	

(ن)  
قرارات جمهورية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٦٩	« عدم اعتباره موظفي الشركة العامة لاستصلاح الأراضي من الموظفين للغايين إلا في حدود جريمة الرشوة »	٦٩	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي
			قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .
٦٩	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ « إخضاع موظفي المؤسسات العامة لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة » .	٦٩	« تفويده المؤسسة الاقتصادية تأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي » .
			قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة .

## قرارات وزارية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٩٥	المادة ٢ (ز) من قرار وزير العدل في ١٩٦١/١٢/١٩ .  " إناطة محكمة الجناح والمخالفات المستعجلة بالفصل في جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية " .	٤٨	المادة الأولى من القرار الوزاري الصادر تنفيذا للقانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني .  " متى يحكم بالغرامة وسداد رسوم الرخصة ، ومتى يحكم بالتصحيح أو الهدم " .

## قرارات أخرى

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
		٦٩	قرار مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء الشركة العامة لاستصلاح الأراضي .





( ف )

## موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
( ١ )		( ب )	
إثبات ... ..	٤	باعث ... ..	٢٠
إجراءات المحاكمة ... ..	٨	بطاقات شخصية ... ..	٢١
إحالة ... ..	١١	بطلان ... ..	٢١
إختصاص ... ..	١١	بناء ... ..	٢٢
إختلاس أشياء محجوزة ... ..	١٢	( ت )	
إرتباط ... ..	١٣	تبيد ... ..	٢٣
إزالة ... ..	١٤	تحقيق ... ..	٢٣
أسباب الإباحة وموانع		تزوير ... ..	٢٤
العقاب ... ..	١٤	تعويض ... ..	٢٥
إستئناف ... ..	١٦	تفتيش ... ..	٢٦
إسقاط الالتزام ... ..	١٧	تلبس ... ..	٢٧
إشتراك ... ..	١٨	تنظيم ... ..	٢٨
إعتراف ... ..	١٨	تهريب جمركي ... ..	٢٨
إعلان ... ..	١٨	( ج )	
أمر بالأوجه ... ..	٢٠	جريمة ... ..	٢٩
أمر حفظ ... ..	٢٠	جمارك ... ..	٣١
		جنون ... ..	٣١

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ح)		(س)	
حالة مدنية ... ..	٣١	سب ... ..	٥٦
حجز ... ..	٣١	سبق إصرار ... ..	٥٧
حكم ... ..	٣٢	سرقه ... ..	٥٧
(خ)		سلاح ... ..	٥٨
خبرة ... ..	٤٢	(ش)	
خطأ ... ..	٤٣	شخصية اعتبارية ... ..	٥٩
خيانة أمانة ... ..	٤٣	شركات ... ..	٦٠
(د)		شروع ... ..	٦٠
دخان ... ..	٤٣	شريك ... ..	٦٠
دعوى جنائية ... ..	٤٤	شهادة ... ..	٦١
دعوى مدنية ... ..	٤٦	شهود ... ..	٦١
دفاع ... ..	٤٧	(ض)	
دفاع شرعى ... ..	٥١	ضرر ... ..	٦١
دفع ... ..	٥٢	(ظ)	
(ر)		ظروف مشددة ... ..	٦٢
رابطة سببية ... ..	٥٣	(ع)	
رد ... ..	٥٤	عامة عقلية ... ..	٦٢
رسوم ... ..	٥٤	عقد التزام المرفق العام ... ..	٦٣
رشوة ... ..	٥٥	عقوبة ... ..	٦٣
		علامة تجارية ... ..	٦٥



الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
( غ )		محكمة الموضوع ... .. ٧٦	
فش ... .. ٦٥		مرافق عامة ... .. ٧٩	
( ف )		مراهقات ... .. ٨٠	
فاعل أصلي ... .. ٦٦		مسئولية جنائية ... .. ٨٠	
( ق )		مسئولية مدنية ... .. ٨٢	
قانون ... .. ٦٧		معارضة ... .. ٨٣	
قبض ... .. ٦٨		معاينة ... .. ٨٤	
قتل عمد ... .. ٦٩		مواد مخدرة ... .. ٨٤	
قذف ... .. ٧٠		موانع العقاب ... .. ٨٥	
قصد جنائي ... .. ٧٠		موظفون عموميون ... .. ٨٥	
قضاة ... .. ٧١		( ن )	
( م )		نظام عام ... .. ٨٦	
مأمورو الضبط القضائي ٧٣		نقابات ... .. ٨٧	
مؤسسة عامة ... .. ٧٢		نقض ... .. ٨٧	
محال عامة ... .. ٧٤		نيابة عامة ... .. ٩٦	
محررات عرفية ... .. ٧٤		( هـ )	
محضر الجلسة ... .. ٧٥		هتك عرض ... .. ٩٧	
محكمة استئنافية ... .. ٧٥		هدم ... .. ٩٨	
محكمة الجنايات ... .. ٧٦		( و )	
		وصف التهمة ... .. ٩٨	
		وقف التنفيذ ... .. ١٠٠	



## التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٢٥٨	٩	يصل	يحصل
٣٤٩	١١	وحدها	”تمحذف هذه الكلمة“
٣٧٦	١٢	الحضودي	الحضوري
٣٧٧	١٤	ستئناف	الإستئناف
٣٨٥	٦	بطويق	بطريق
٤٥٨	٢	المتهمان	المتهمين
٤٨٤	١٤	تقص	تقصي
٥٠٧	٤	انحرها	آنحرهما





(تم طبع هذا العدد بمطبعة دار القضاء العالي الفرعية في يوم ٣١ مارس سنة ١٩٦٥  
الموافق (٢٨ ذر القعدة سنة ١٣٨٤)

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

( مطبعة دار القضاء العالي ٤٠٨ / ٦٤ / ٣٧٣٧ )





الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد البخرائية  
ومن الدائرة البخرائية

السنة الخامسة عشرة

العدد الأول — من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٤

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي الفرعية

١٩٦٤



# الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد منولى عنلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ، وحسين صفوت المركي ، وأحمد موالى ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١ )

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) استئناف . ” استئناف المتهم ” . ” استئناف النيابة ” .

حق المتهم في الاستئناف تابع لمقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة : معلق على ما تبديه من طلبات للمحكمة . سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة التوكيل بالحضور أو أبدته شفاهة بالجلسة في مواجهة المتهم — قبل أن تبدأ المحكمة في التحقيق وقبل النداء على الخصوم أو بعد ذلك — أو في غيبتها بجلسة أعلن لها .

(ب) إجراءات المحاكمة . شهادة . محكمة الموضوع .

الشهادة . طبيعتها : قيامها على إخبار شقوى يدلي به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . وزن الشهادة : من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . ما دام تقديرها سليما .

(ج) إجراءات المحاكمة . ” حجز الدعوى للحكم ” . ” إعادتها إلى المرافعة ” .

سماع المحكمة مرافعة الدفاع ثم أمرها بإقفال بابها وحجزها القضية للحكم . عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق الذي يديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم لتحقيق دفاع لم يطلب تحقيقه بالجلسة .



## (د) اشتراك .

المساهمة الجنائية : تحققها من الشريك باحدى الصور التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ عقوبات .

١ - إن عبارات المادة ١/٤٠٢ ، ٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ صريحة في التفرقة بين مناط حق المنهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ماتبيده من طلبات . والتعبير بعبارة " إذا طلبت النيابة الحكم " إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفاهها بالجلسة مادام الطلب قد وجه الخطاب فيه إلى المحكمة وسواء في ذلك أكانت أبدته في مواجهة المنهم أو في غيبته بجلسة أعلن لها ، ويستوى كذلك إن تم في الجلسة أن يكون قد أبدى قبل أن تبدأ المحكمة في التحقيق وقبل النداء على الخصوم أو بعد ذلك ما دام المنهم قد أعلن بتلك الجلسة .

٢ - الشهادة قانونا تقوم على إخبار شفوي يدلى به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . ووزنها من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع ما دام تقديرها سليما .

٣ - من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع وأمرت بإقفال بابها وحجزت القضية للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها في فترة حيز القضية للحكم لتحقيق دفاع لم يطلب تحقيقه بالجلسة .

٤ - المساهمة الجنائية تتحقق من الشريك باحدى الصور التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ من قانون العقوبات وهي التجريص والاتفاق والمساعدة .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدنى دعواها بالطريق المباشر بصحيفة أعلنت إلى الطاعنين وآخرين طلبت في نهايتها الحكم بمعاقتهم بالمواد ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٣٠٠ و ٤٢ من قانون العقوبات لأن الأول اشترك بطريق الاتفاق والتعريض مع المعلن إليهم الثانى والثالث والرابع فى ارتكاب جريمة للشهادة الزور فى القضية رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية كلى القاهرة ، ولأن الثانى والثالث والرابع شهدوا زورا فى القضية المذكورة بعد أن حلفوا اليمين على النحو الثابت فى تلك الدعوى فى زمان نظرها بدائرة قسم الخليفة كما طلبت إلزامهم متضامتين بأن يدفعوا لها مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جناح الخليفة الجزئية قضت حضوريا للأول وغيابيا للباقيين بتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٩ ببراءة المتهمين مما أسند إليهم بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعية بالحق المدنى بمصروفاتها وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإجماع الآراء بالغناء الحكم المستأنف وبمحس كل من المتهمين شهرين مع الشغل بلا مصاريف جنائية . فعارض الطاعن الأول فى الحكم المذكور وقضى فى معارضته بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم كما عارض كذلك الطاعن الثانى والمحكوم عليه الرابع فى الحكم سالف البيان وقضى فى تلك المعارضة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم فطعن الطاعن الأول فى الحكم الصادر بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٦٠ كما طعن الطاعن الثانى فى حكم المعارضة الصادر بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ بطريق النقض ... .. الخ

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه فىكون الطعن منه غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن من الطاعن الأول قد حاز الشكل المقر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالإشتراك فى جريمة شهادة الزور قد انطوى على بطلان ومخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى الإسناد ذلك أن الطاعن الأول دفع أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز استئناف النيابة لأنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة ١٩٥٧/٣/٢٦ أن النيابة طلبت توقيع أقصى العقوبة قبل مشول المتهمين أمام المحكمة وقبل النداء عليهم مما يدل على أنه لم يكن فى مواجهتهم كذلك فإنه لم يحضر بالجلسة سوى الطاعن الأول والمتهم الثالث ولم تقم النيابة بإعلان من لم يحضر من المتهمين لطلب توقيع أقصى العقوبة ومع ذلك فقد حكمت المحكمة بجواز الاستئناف على خلاف حكم القانون وما قالته المحكمة من أن مؤدى ماورد بمحضر الجلسة يدل على أن طلب توقيع أقصى العقوبة بالنسبة للطاعن الأول كان فى مواجهته لا يستقيم مع ما نصت عليه المادة ١/٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "يبدأ التحقيق فى الجلسة بالمناداة على الخصوم والشهود ويسأل المتهم عن اسمه وتتل التهمة الموجهة إليه ثم تقدم النيابة والمدعى بالحق المدنى إن وجد طلباتهما" ذلك أن النيابة طلبت توقيع أقصى العقوبة قبل النداء على المتهمين مما مؤداه أن هذا الطلب لم يقدم فى مواجهتهم — كما أن عبارة طلب توقيع أقصى العقوبة كانت ثابتة قبل ذلك بمعرفة الكاتب بطريقة تقليدية وعلى كل فإن هذا الطلب قد تم على أى حال فى غيبة المتهمين الثانى والرابع ومن ثم فإن حكم البراءة بالنسبة لهما يكون قد حاز حجية يتأثر بها الطاعن الأول ويستفيد منها لأنه متم بالإشتراك مع هذين المتهمين فى التهمة المصنفة إليهما ، كما أن الحكم المطعون فيه قضى بأدانة الطاعن تأسيسا على أن باقى المتهمين شهدوا أمام المحكمة الاستئنافية الشرعية بعد أن حلفوا اليمين القانونية بما يناقض أقوالهم الأولى وهذا أمر لا يتفق مع الواقع ويؤكد ذلك أن المتهمين لم يؤدوا



شهادة بالمعنى المتعارف عليه قانوناً لأنهم مثلوا فقط من الإقرارات الصادرة منهم والمقدمة من وكيل الطاعن فأفروا بصحة صدورها منهم وأن ما جاء بها صحيح وذلك لا يعتبر شهادة لأن الشهادة في المسائل المدنية ومن بينها مسائل الأحوال الشخصية لا تسمع إلا بعد صدور حكم تمهيدى وهذا الحكم لم يصدر إلا بعد سؤالهم وفضلاً عن ذلك فالشهادة إخبار شفى بواقعة تؤثر في صميم الدعوى والفصل فيها ومن ثم تكون جريمة شهادة الزور التي دين الطاعن بها قد فقدت أحد أركانها وهو الشهادة ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون. كذلك طلب الطاعن في مذكرته إلى محكمة الدرجة الأولى والدرجة الثانية سماع الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الأحوال الشخصية كي تستبين مدى الحق في أقوالهم وقال شرحاً لذلك إنه إذا فرض جدلاً وكانت الإقرارات المكتوبة شهادة فإن هؤلاء الشهود (المتهمين) إنما جاءوا أمام محكمة ثانى درجة الشرعية لتقرير الحقيقة التي تؤيدها الوقائع وهي أن الطاعن ليس هو الشخص الذي انصبت شهادتهم عليه أمام محكمة أول درجة وهذا من حقهم حين قفل باب المرافعة غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم ترد عليه في حكمها ، كما أن الحكم دان الطاعن بتهمة الاشتراك مع باقى المتهمين بطريق التعريض والإنفاق على الادلاء بالشهادة الزور وما أورده الحكم للتدليل على ذلك لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فقد اعتمد على أن هذا الطاعن هو الذى قدم الإقرارات وطلب إلى المحكمة سماع محوريها وتقديم الإقرارات ، وطلب سماع محوريها لا يؤدي حتماً إلى القول بأنه أسهم في خلقها بل الأمر لا يعدو أنه قد حصل على مستند رأى فيه مصلحة له فقدمه إلى المحكمة ومن المحتمل أن يكون شخص آخر ممن يمت للطاعن بصلة قد حصل عليها وقدمها له ليستفيد منها . وفضلاً عن ذلك فإن ما قاله الحكم من أن الطاعن هو الذى قدم الإقرارات وطلب إلى المحكمة سماع محوريها يخالف الثابت في الأوراق إذ الثابت في محاضر الجلسات أن الطاعن لم يحضر جلسة ١٩٥٥/٣/٢٨ التي قدمت فيها الإقرارات وأن محاميه هو الذى

قدمها والمسئولية الجنائية شخصية ولا يمكن مساءلة الطاعن عما صدر من وكيله من أفعال أو أقوال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم جواز الاستئناف ورد عليه بقوله : " إن الثابت بمحضر الجلسة أن النيابة طلبت توقيع أقصى العقوبة في الجلسة التي حضر بها المتهم ( الطاعن ) مما مؤداه أنه طلب في حضوره ومن ثم فهو في مواجهته ولا يقدح في ذلك أن إثباته في المحضر كان سابقا على إثبات حضور المتهم مادام المقطوع به أن ذلك كله قد حصل بجلسة واحدة ولم تنقطع الصلة الزمنية التي يقال معها إن الطلب لم يكن في مواجهة المتهم " - لما كان ذلك ، وكانت العبارات التي استعملها الشارع في المادة ٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والتي جرت المحاكمة في ظلها سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي ملقه على ماتبيديه من طلبات و كان التعبير بعبارة " إذا طلبت النيابة الحكم " إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفاهها بالجلسة مادام الطلب قد وجه الخطاب فيه إلى المحكمة وسواء في ذلك أكانت أبدته في مواجهة المتهم أو في غيبته بجلسة أعلن لها ، ويستوى كذلك إن تم في الجلسة أن يكون قد أبدى قبل أن تبدأ المحكمة في التحقيق وقبل النداء على الخصوم أو بعد ذلك ما دام المتهم قد أعلن بملك الجلسة . ولما كان يبين من محضر جلسة ١٩٥٧/٣/٢٦ أنه بعد أن طلبت النيابة أخذ المتهمين بالمواد ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ من قانون العقوبات وتوقيع أقصى العقوبة عليهم نودي على المتهمين فحضر منهم الطاعن الأول والمتهم الثالث وكان الطاعن لا يحدد إعلان المتهمين جميعا لتلك الجلسة . لما كان ذلك ، فإن طلب توقيع أقصى العقوبة يكون قد وجه صحيحا بالنسبة إلى جميع المتهمين ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز استئناف النيابة لا مخالفة فيه للقانون ويكون ما ينعاه الطاعن عليه من بطلان وما يتذرع به من التأثير ببراءة بعض المتهمين إذا صح عدم جواز الاستئناف بالنسبة لهم غير قائم على أساس سليم . ولما كان يبين من الحكم النيابة الاستئنافي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أشار إلى الإقرارات التي قدمها



الحاضر من الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية الشرعية وقال بشأنها "بأنها إقرارات منسوبة لبعض الشهود الذين شهدوا أمام محكمة أول درجة الشرعية وهم المتهمون الثلاثة الآخرون أحدها إقرار مؤرخ ١٩٥٥/١/٣١ منسوب للتمم الثالث أحمد الغايش يقر فيه أن الدكتور علي محمد حجازي (الطاعن الأول) قد حضر أمامه وأثبت شخصيته أمامه بموجب بطاقة شخصية وأنه متأكد من أنه ليس الشخص الذي كان موجودا في حفل عقد قران السيدة عواطف عبد السلام بصفتها الزوج الذي عقد قرانه عليها والثاني مؤرخ في ١٩٥٥/٢/٣ موقع عليه من المتهم الثاني عامر محمد سليم كضمون الإقرار الأول والثالث مؤرخ ١٩٥٩/٣/١٧ موقع عليه من المتهم الرابع حسن محمد حسين يتضمن إقراره بأنه لم ير الدكتور علي محمد حجازي قبل ذلك وأنه ليس هو الشخص الذي انصبت عليه شهادته" ولما كان الحكم المذكور قد أشار إلى أن أصحاب الإقرارات قد أدوا الشهادة بما تضمنته وذلك في قوله "بأن المحكمة قد استدعتهم وقرروا المتهم حسن أحمد الغايش وبعد أن حلف اليمين أنه سبق أن أدى الشهادة أمام محكمة أول درجة الشرعية وأن الإقرار المقدم والمنسوب إليه صحيح وهو يتمسك بما جاء به وقرر المتهم الأخير حسن محمد حسين أنه سبق أن أدى الشهادة أمام محكمة أول درجة وأن ماورد بالإقرار المنسوب إليه صحيح". ولما كانت الشهادة قانونا تقوم على إخبار شفوي يدلي به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المتهمين قد حلفوا اليمين وأقروا بصحة ماورد في الإقرارات المكتوبة وتمسكوا بضمونها ومؤدى ذلك أنهم أدوا الشهادة على الوجه المبين في القانون. ولما كان ذلك، فإن ما ينمى الطاعن حول التمسك بالإقرارات وعدم اعتباره شهادة لا يكون له محل. ولما كان من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع وأمرت بأقفال بابها وحجرت القضية للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها في فترة حيز القضية للحكم لتحقيق دفاع لم يطلب تحقيقه بالجلسة وكان الدفاع عن الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة قد ترفع في الدعوى دون أن يطلب سماع الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الأحوال



الشخصية - فان المحكمة لا تكون ملزمة باعادة القضية إلى المرافعة لإعلان أولئك الشهود ، هذا فضلا عن أن ما يشير الطاعن ينطوي على التعرض لمضمون شهادات المتهمين ومعرفة ما فيها من صحة أو زيف . ولما كان الحكم الغيابي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عرض لشهادات الشهود ودلل على زيفها بقوله ” ومن حيث إن الثابت بالدعوى أن المتهمين الثاني والثالث والرابع شهدوا بجلستي ١٩٥٤/٥/٢٥ و ١٩٥٤/١٠/٢٦ بالدعوى رقم ٦٠١ لسنة ١٩٥٤ شبرا الشريعة بقيام الزوجية بين المدعية بالحق المدني والمتهم الأول وبنوتها للولد منه ولكنهم حادوا وشهدوا لدى نظر الاستئناف ٤٤٧ سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية كلى القاهرة بجلستي ١٩٥٥/٣/٢٨ بعد أن حلفوا اليمين القانونية بما يناقض أقوالهم الأولى حسبما سلف البيان وبعد إذ تحصل المتهم الأول من كل منهم على إقرار بمضمون هذه الأقوال الجديدة . ومن حيث إن شهادة الشهود الثلاثة بجلستي ١٩٥٥/٣/٢٨ فضلا عن مناقضتها لشهادتهم السابقة بجلستي ٥/٢٥ ، ١٩٥٤/١٠/٢٦ فانها تناقض أيضا شهادة توفيق محمد أبو السعود وعبد القادر سليمان ومحمد بكر وحكت عبد الحميد والحاج على أحمد الذين أشهدتهم المدعية بالحق المدني لدى نظر استئنافها وأيدها في دعواها حيث ركنت محكمة الاستئناف إلى أقوالهم . ومن حيث إن المتهم الثاني قدم بلاغا مؤرخا ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ ومرفقا بأوراق الدعوى إلى نيابة شبرا - يتمسك فيه بشهادته التي أبدتها أمام المحكمة الجزئية لمطابقتها واقع الحال مؤيدا زيف الأقوال المخالفة - كما ردد الحكم الاستئنافي الرقم ٤٤٧ سنة ١٩٥٦ قول ذلك المتهم بالشكوى ٨٣٧ سنة ١٩٥٥ لإدوى الوايل أنه وقع الإقرار دون أن يقرأه . ومن حيث إنه لما تقدم جميعه فان المحكمة تراثح إلى صحة أقوال المتهمين الثلاثة الأخيرين لشهادتهم بالدعوى ١٩٥٤/٦٠١ شبرا الشريعة، ومتى كان ذلك ، فان شهادتهم زورا يوم ١٩٥٥/٣/٢٨ تكون ماثلة بالدعوى ويكون اتهامهم فيها ثابتا في حقهم جميعا . لما كان ذلك ، وكان وزن الشهادة هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع ما دام تقديرها سليما وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على سلامة ما انتهى إليه من كذب شهادات الشهود تدليلا سائغا ومستندا إلى عناصر صحيحة ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها وهو ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن

وطلب التحقيق المتصل به بما يدل على إطرأحه ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحق الطاعن في الدفاع بعدم سماع الشهود أو أنه شابه القصور حين أقفل الرد على طلب سماعتهم لا محل له .. ولما كان الحكم قد دلى على اسهام الطاعن في الجريمة بقوله : " ومن حيث إن المتهم الأول هو الذى تحصل على اقرارات المتهمين الثلاثة الآخرين التى انبنت عليها شهادة الزور كما أنه هو الذى قدم هذه الإقرارات وطلب إلى المحكمة سماع محرريها وإذا تبينت تلك المحكمة تواجدهم بها يومئذ حلفتهم اليمين ثم أدلوا بشهادة الزور ومن ثم يثبت في حق ذلك المتهم قيامه بتحريضهم والإتفاق معهم على الإدلاء بهذه الشهادة وبالتالي ارتكاب هذه الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٤٠ - ٤١ ، ٢/١ ويتعين لذلك إدانته فيها أيضا .. " لما كان ذلك، وكانت المساهمة الجنائية تتحقق من الشريك بإحدى الصور التى نص عليها القانون في المادة ٤٠ من قانون العقوبات وهى التحريض والإتفاق والمساعدة وكان تدليل الحكم على قيام التحريض والإتفاق سائغا . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسألة الطاعن لا عن واقعة تقديم الإقرارات ذاتها وإنما عن اشتراكه في الشهادة الزور بطريق التحريض والإتفاق متخذاً من تقديم الإقرارات وتأدية الشهود للشهادة بمضمون ما ورد بها تحقيقاً لدفاعه في الدعوى دليلاً على مساهمته في الجريمة، لما كان ذلك، فإن ما يثيره الدفاع عن الطاعن لنفى الاشتراك في الجريمة عن الطاعن تأسيساً على أن ما قام به لا يتحقق به التحريض أو الإتفاق واستناداً إلى شخصية المسئولية الجنائية - لأن محاميه هو الذى قدم الإقرارات يكون غير سديد ..

لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته في موضوعه يكون على غير أساس سليم متعين الرفض .

## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ، وحسين صفوت السركى ، وأحمد موانى ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ٢ )

### الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٣٣ القضائية

(١) دعارة .

المعاونة التي منحتها للمدعى في المادة ٨ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٥١ . عدم تحققها إلا بالاشتراك الفعلي في تهيئة المحل المدعى للدعارة بقصد استغلاله .

(ب) ج) حكم . "تسليمه . تسليمه غير معيب" .

(ب) المحكمة التعويل في إدانة متهم على أقوال متهم آخر في الدعوى . متى اطمأنت إليها . ولو لم يكن من دليل سواها .

(ج) المحكمة أن تبين حقيقة الدعوى وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها . ولو كانت غير مباشرة . متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .

١ - المعاونة التي منحتها الشارع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥١ في مادته الثامنة لا تتحقق إلا بالاشتراك الفعلي في تهيئة المحل المدعى للدعارة بقصد استغلاله .

٢ - من المقرر أن المحكمة أن تعول في إدانة متهم على أقوال متهم آخر في الدعوى متى اطمأنت إليها ولو لم يكن من دليل سواها .

٣ - للمحكمة أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخرين بأنهم في ليلة ١٨ / ٦ / ١٩٦١ بدائرة بندر امباية : المتهمون الثلاثة الأول ( ١ ) ساعدوا المتهمات من الخامسة إلى الثامنة على ارتكاب الدعارة وسهلوا لمن ممارستها بالاتفاق على جلب الرجال ونقلهم إلى مكان ممارسة الدعارة على النحو المبين بالتحقيقات ( ٢ ) استنلوا بقاء المتهمات من الخامسة إلى الثامنة — والأول : أدار مسكننا بدار للدعارة وهو المسكن المستأجر من المتهمة الرابعة ومبين بالتحقيقات — والثاني والثالثة : عاونوا المتهم الأول على إدارة محل للدعارة بأن قامت الثالثة بإحضار المتهمات من الخامسة للثامنة إليه وقام الثاني بنقلهن إلى محل الدعارة والرابعة : ( ١ ) عاونت المتهم الأول على إدارة منزل للدعارة وممارستها له . ( ٢ ) أجرت مسكننا للمتهم الأول لإدارة الدعارة وممارستها فيه مع علمها بذلك ( ٣ ) أقامت بمسكن للدعارة مع علمها بذلك — والمتهمات من الخامسة إلى الثامنة : ( ١ ) عاونوا المتهم الأول على إدارة واستغلال منزل للدعارة ( ٢ ) اعتادوا ممارسة الدعارة . الأول أيضا : أحدث عمدا بالمتهم الآخر الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقور لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ و ١ / ٢٤٢ من قانون العقوبات مع توقيع أقصى العقوبة . ومحكمة جناح إمباية الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام أولا — بحبس كل من المتهمين الأول والثالثة ثلاث سنوات مع الشغل وبوضعهما تحت مراقبة الشرطة لمدة مماثلة لمدة الحبس مع مصادرة المتقولات المضبوطة وأمرت بالنفاذ ثانيا بحبس كل من المتهمات من الخامسة للثامنة سنة مع الشغل وبوضعهن تحت مراقبة البوليس مدة مماثلة لمدة الحبس وأمرت بالنفاذ . ثالثا : بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل والنفاذ عن تهمة الضرب . رابعا ببراءة المتهمين الثاني والرابعة مما نسب إليهما فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ١١ / ٦ / ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم

المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى والاكتفاء بحبسها سنتين مع الأشغال ووضعهما تحت المراقبة لمدة مساوية وتأييد الحكم فيما عدا ذلك بالنسبة لباقي المتهمات بلا مصاريف . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو خطأ في القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن مباح الطاعنة لباقي المتهمات بالتواجد في مسكنها بشارع كلوت بك ودأبها على مساعدتهن على ارتكاب الدمار وتسهيل ذلك لمن يعتبر معاونة منها في إدارة محل للدعارة بجهة إمبابية — مع أن أوراق الدعوى خالية من دليل على أن الطاعنة اشتركت في تهيئة هذا المحل الأخير وإعداده لإرتكاب الدمار به أو تنظيم العمل فيه واستغلاله كما قصر الحكم في استظهار أن هذا المحل معد للدعارة عادة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه والمكمل له قد أورد للتدليل على معاونة الطاعنة في إدارة المنزل الذي وقعت به الجريمة للدعارة قوله ” إن الطاعنة هي التي أحضرت المتهمات من الخامسة للأخيرة وأركبتهن في سيارته ( أى سيارة المتهم الثانى ) وإرشاده عن منزلها ولا يرد على ذلك بأنها لم تكن بحاجة لمصاحبة المتهمات المذكورات في السيارة بأنها قد أحضرن من مكان خلاف مسكنها وسارت معهن حتى ركن السيارة ” كما أورد الحكم المطعون فيه في هذا الشأن أن الطاعنة قد ” دأبت على مساعدة باقى المتهمات على ارتكاب الدمار وسهلت لمن ذلك بأن أعدت لمن المكان المناسب للانتظار به حتى يستدعين القوادون وطالبوا المنعة الجنسية ، وبما يؤيد هذا النظر أن المساقفة الأولى الطاعنة صاحبت باقى المتهمات إلى السيارة الأجرة التى كانت تنتظر بالطريق ثم عادت إلى مسكنها بعد أن تأكدت من انصرافهن لأداء المأمورية التى حضر المتهم محمد محمود السيد يستدعين لها ومن ثم تكون قد حاولت على إدارة محل للدعارة ” . لما كان ذلك ؛ وكانت المعاونة التى عنها الشارح فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ فى مادته الثامنة لا تتحقق إلا بالاشتراك الفعل فى تهيئة المحل المعد للدعارة بقصد استغلاله وكان ما أورده



الحكم لا يؤدي إلى أن الطاعة قد صاحبت في إعداد هذا المحل أو إدارته ولا تحقق به المعاونة على إدارة منزل للدعارة وبذلك يكون قد خالف القانون إلا أنه لا جدوى مما تثيره الطاعة بشأن عدم توافر هذه الجريمة في حقها طالما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه اعلم في حق الطاعة حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليها عقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لكل من جرمي المساعدة على ممارسة الدعارة وتسهيلها واستغلال البغاء اللتين دانها الحكم بهما .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في إدانته للطاعة إلى أقوال المتهم الثاني من أنها هي التي أجضرت المتهمات الأنريات وأركبتن في سيارته مع أن الطاعة نفت هذه الواقعة كما نفت معرفتها للمتهم ودفعت بتلقيق التهمة لها من رئيس نقابة سائقي السيارات الذي رفضت الزواج منه — كما أن المتهمات الأنريات تقين هذه الواقعة ونسبن إلى المتهم الثاني أنه يستغلن في البغاء — ذلك إلى أن هذا الشخص وقد كان متهما في الدعوى لا يصح الاستناد إلى أقواله وحدها ما دام أنها لم تؤيد بدليل آخر — هذا بالإضافة إلى أنه قرر أمام محكمة ثاني درجة بأن الطاعة كانت مع باقي المتهمات ومنعها المتهم الأول من ركوب السيارة معهن مما يقطع بأنه لم يكن لها أي دور إجرامي بيد أن الحكم أطرح دفاعها بقوله إنه لا يوجد في الأوراق ما يؤيده وأن الثابت أن عدد أفراد البوليس الدولي أربعة وعدد المتهمات الأنريات أربعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعة بتهمة مساعدة المتهمات الأنريات على ممارسة الدعارة وتسهيلها لهن واستغلال بغائهن استنادا إلى أقوال المتهم الثاني وظروف ضبط هؤلاء المتهمات واستخلص الحكم من ذلك إلى أن الطاعة اتخذت من مسكنها مقرا لهن حتى يستدعين القوادون وطالبوا المتعة الجنسية لممارسة الدعارة وأن في تواجد هؤلاء المتهمات بمنزل الطاعة في وقت متأخر من الليل وهن لا يقطن فيه وفي حضور المتهم الأول واصطحابه لهن من هذا المسكن وخروج الطاعة معهن إلى أن ركن السيارة ؛ هذا الذي أورده الحكم يوفر في حقها تهمة المساعدة على ممارسة الدعارة وتسهيلها للمتهمات الأنريات



واستغلال بغائهن . وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للحكمة أن تعمل في إدانة متهم على أقوال متهم آخر في الدعوى متى اطمأنت إليها ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها - كما أن لها أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه في هذا الوجه لا يكون له محل إذ هو في حقيقته جدل موضوعي مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث بطلان الحكم المطعون فيه ذلك أنه أيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه دون أن يشير أى الحكيم إلى النص الذى عاقب الطاعة بمقتضاه ولا يغنى عن ذلك إشارة الحكيم إلى المواد التي طلبت النيابة تطبيقها ما دام أنهما لم يفصلا في أسبابهما عن أخذهما بهذه المواد كما لا يكفى في هذا الشأن ما قاله الحكم من عقاب المتهم بمواد الاتهام .

وحيث إنه يبين من مطالعة حكمى محكمة أول وثانى درجة أن كلا منهما بين في صدره المواد التي طلبت النيابة عقاب المتهمين بمقتضاها ثم أورد كل من الحكيم بعد ذلك في مدوناته أنه يتعين عقاب الطاعة طبقا لمواد الاتهام . ولما كان ما أوردته الحكمان يكفى في بيان النصوص التي عاقب الطاعة بمقتضاها فإن ما تنعاه الطاعة في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته غير شديد متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ، وحسين صفوت السركى ، وأحمد سوافى ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ٣ )

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ، ب ) شيك بدون رصيد . جريمة .

( ١ ) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره . غير لازم لتحقيقها . قيامها ولو تقدم به في تاريخ لاحق . مادام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود . مثال .

( ب ) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : لا تأثير للإسداء على قيامها . مادام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها .

١ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق مادام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع دائما . فلا يعفى من المسؤولية من يعطى شيكا له مقابل في تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مهلما بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه - بعد تاريخ الاستحقاق لصرف قيمته - إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

٢ — لا تأثير للسداد على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، ما دام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن [بأنه في يوم ١٩٥٩/٦/٣٠ بدائرة قسم ثاني المنصورة : "أعطى بسوء نية لكمال سليم وسعد البغدادي شيكا لا يقابل رصيد قائم وقابل للسحب". والنيابة طلبت توقيع أقصى العقوبة . ومحكمة قسم ثان المنصورة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمسنتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الحكم الأخير . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٢/٢/٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٢/٤/٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم الغيابي المستأنف المعارض فيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان في الاجراءات ذلك أنه دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد على الرغم من عدم توافر القصد الجنائي في حقه إذ أن الشيك سحب بتاريخ ١٩٥٨/٦/٣٠ ولم يقدمه المستفيد إلى البنك لصرفه إلا بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢١



الأمر الذى يمتنع معه مساءلة الطاعن من عدم وجود الرصيد بعد فوات هذه الفترة الطويلة ولم يثبت عدم وجوده فى تاريخ السحب كما أن المستفيد لم يبلغ بالواقعة إلا بعد حوالى عامين من تاريخ السحب . ذلك إلى أن إجراءات المحاكمة قد شابها بطلان لعدم إعلان الطاعن إعلاناً صحيحاً بالجلسة ١٩٦٠/١٠/٢٢ التى صدر فيها حكم محكمة أول درجة وقد دان الحكم الطاعن رغم أنه موظف فضلاً عن قيامه بسداد قيمة الشيك .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المستفيد وورقة الشيك وإفادة البنك "بالرجوع على الساحب" . لما كان ذلك، وكان لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك فى تاريخ إصداره بل تحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد فى تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكى يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع دائماً . لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشيك قدمه المستفيد للبنك لصرف قيمته فلم يجد للطاعن به رصيداً قائماً وقابلًا للسحب ولا يعنى من المسؤولية من يعطى شيكاً له مقابل فى تاريخ السحب ثم سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه — بعد تاريخ الاستحقاق — لصرف قيمته — إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظاً فيه بما ينفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . لما كان ذلك ، وكان تأخر المستفيد فى الإبلاغ لا ينفى مسؤولية المتهم من الجريمة طالما أنه لا يدعى أنها سقطت بمضى المدة ومن ثم يكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد . أما ما يتعاه الطاعن على الحكم من بطلان فى الإجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه لا يبين من مطالعة محاضر جلسات

---

محكمة ثانياً درجة أن الطاعن أثار أمام المحكمة الاستئنافية أن ثمة بطلاناً في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة فلا يقبل منه ما يثيره في هذا الشأن بعد ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان السداد لا تأثير له على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها كما أن صفة الطاعن كموظف لا تأثير لها على قيام مسؤوليته عن الجريمة — ويكون الشيء على الحكم على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

---

## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور المادة المستشارين : مختار وضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد المنعم حمزوى .

( ٤ )

### الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) تلبس . جريمة . مواد مخدرة . محكمة الموضوع .

( ١ ) حالة التلبس : يكفى لقيامها وجود مظهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .  
التلبس بأحواز مخدر : لا يشترط فيه أن يكون من عهد المظهر الخارجية قد تبين ماهية  
المادة التى شاهدها . يكفى تحقق تلك المظاهر . البت فى هذا الشأن موضوعى .

( ب ) مجرد تخوف المتهم وشكته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يحول الأثر القانونى لقيام  
حالة التلبس بأحواز المخدر بعد إلقائه .

( ج ) لغير رجال الضبط القضائى منه ترافق حالة التلبس بالجريمة التحفظ على المتهم واقتراده  
إلى أحد مأمورى الضبط القضائى .

( د ) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع تقدير أهلية الدعوى والأخطى بما تراض إليه منها . عدم التزامها بالتعرض للدفاع  
الموضوعى والره عليه استقلالا اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة فى الدعوى .



١ - يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تدل على بذاتها من وقوع الجريمة - ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفى في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية ، والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع .

٢ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد إلقاءه .

٣ - توافر حالة التلبس بالجريمة يتيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مأموري الضبط القضائي .

٤ - لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترتاح إليه منها ، وهي غير ملزمة بالتعرض للدفاع الموضوعي والرد عليه استقلالاً اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦/١٢/١٩٦٠ بدائرة بندر المنيا محافظة المنيا : أحرز جواهر مخدرة ( أفبونا ) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت من غرفة الاتهام إحالته الى محكمة جنايات المنيا لمعاقبته بالمواد ١/٣٤، ٢/٣٤، ٤٢، ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ المرفق . فقررت الغرفة ذلك . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنيا دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إجراءات القبض . وقد ردت المحكمة على هذا الدفع بأنه في غير محله . ثم قضت المحكمة المذكورة حضورياً بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٢ عملاً بالمواد ١/٣٧، ٢/٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول رقم ١ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة احراز جوهر مخدر قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال، ذلك بأن الطاعن دفع بطلان إجراءات القبض والتفتيش لأنه لم يكن في حالة تلبس بالجرمة ولم تكن هناك مظاهر خارجية تدل بذاتها على احرازه المخدر — كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في قضائه برفض الدفع، لأن مجرد اللقاء الطاعن لورقة صغيرة — لا يظهر كنه ما بداخلها في قناة مياه لا يعتبر من المظاهر الخارجية التي تنبئ عن احرازه الجوهر المخدر — كما أن تخليه عن هذه اللقافة لم يكن عن طواعية واختيار وإنما كان لخشيته من القبض عليه وتفتيشه — وقد اتخذ الحكم من أقوال المخبرين والشاهد جاد سيف دبلا على ثبوت الواقعة في حق الطاعن لمجرد قول الأولين أن الطاعن حاول الهرب عقب اللقاء فقبضا عليه مع أنه كان بمكته أن يتلع اللقافة أو يحاول الهرب بها ومن الجائز أن تكون قد القيت من أحد المارة وبذلك لا يصح نسبتها إلى الطاعن . وفي إغفال الحكم التعرض لذلك كله ما يجعله معيبا جديرا بالنقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه حوالي الساعة الرابعة من مساء يوم ١٦/١٢/١٩٦٠ بينما كان المخبر محمد حسن فرقل من قوة مخبري فرع مكافحة المخدرات بالمنيا يسير مع زميله المخبر عبد المالك عبد الله لعمل بعض التحريات في بندر المنيا بعزبة اسكندر محافظة المنيا إذ شاهد المتهم — الطاعن — قادما في الطريق من الناحية القبلية في الاتجاه المضاد لخط سيرهما وما أن رآهما حتى ألقى من يده بلقافة من ورق الحلو فان فسقطت الورقة على سطح الماء في قناة مجاورة وحاول الهرب وقد شاهدها وهي تلقى من يده حتى استقرت على سطح الماء فقام المخبر محمد حسن فرقل بالتزول إلى مجرى الماء مستندا على ذراع من يدعى جاد سيف حجازي الذي يعمل بما كينة طحين

كأنه بمكان الحادث والتقط المخبر اللقافة وتبين أن بها مادة الأفيون وكان المخبر الآخر عبد المالك عبد الله قد أسرع بإمساك المتهم أثناء محاولته الهرب إثر إلقائه اللقافة على سطح الماء وقد واجهه المخبران بالمخدر فاعترف لهما بادئ الأمر بأنه يتعاطاه فاقاداه لمكتب مكافحة المخدرات بالمنا وأخطر الرائد صبحان محمد الميرقي رئيس الفرع الذي أبلغ الحادث وتولت النيابة التحقيق وثبت من التقرير الكيماوي أن المادة المضبوطة أفيون وأنها تزن صافيا ٣,٠ جرام " واستدل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن بما شهد به كل من المخبرين وجاد سيف حجازي وبما دل عليه تقرير قسم المعامل الكيماوية بالطب الشرعي ومعاينة مكان الحادث وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة إحرار الجوهر المخدر التي دين الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه كانت هناك مظاهر خارجية تدل بذاتها على وقوع جريمة إحرار المخدر فالمتهم باعترافه في التحقيقات يقرر أنه يعرف الشاهدين الأولين ويعرف أنهما من مخبري فرع مكافحة المخدرات . وقد قرر الشاهدان المذكوران في أقوالهما السالف بيانها والتي اطمأنت لها المحكمة أن المتهم بمجرد أن وقع نظره عليهما رمى لقافة كانت بيده فاستقرت على سطح مياه التربة وحاول الهرب ولا مرأى في أن هذه المظاهر والحركات التي وقعت من المتهم تحت نظر المخبرين تكون مظاهر خارجية تدل بذاتها على أن المتهم لا بد محرز لمادة مخدرة وقد أسرع بمجرد مشاهدته لهما إلى التخلص من تلك المادة وحاول الهرب " . وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافر به حالة التلبس بالجريمة التي تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد هؤلاء المأمورين ، ذلك بأنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولا يشترط في التلبس بإحرار المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل إنه يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع - ومن ثم يكون الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان



إجراءات القبض سديدا في القانون - لما كان ذلك ، وكان مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل المباحث ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التماس بإحراز المخدر بعد إلقائه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . ولما كان الحكم قد استدل على إحراز الطاعن للمخدر استدلالا سائغا استخلصه من أقوال شهود الإثبات الذين اطمان إليهم ، وكان لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترتاح إليه منها ، فإن ما يشير الطاعن من إنكار حيازته للمخدر وبأنه كان بمكته التخلص منه بابتلاعه أو الهرب به إنما هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، وهو باعتباره دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالتعرض له والرد عليه استقلالاً اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد المنعم حمزوى .

( ٥ )

### الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) استئناف . "سلطة المحكمة الاستئنافية" . معارضة . بطلان .

من يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ؟ إذا قضت الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع الصير في الدعوى . في حالة بطلان الإجراءات أو الحكم : على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الدعوى .  
مثال .

( ب ) اختصاص . "تنازع الاختصاص" . "التنازع السلبي" .

تعيين المحكمة المختصة منوط بالجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو أحدهما . ما دام الحكمان الصادران منهما قد أصبحا نهائيين لعدم الطعن فيهما . محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين إحداها عادية والأخرى استئنافية . مثال في تنازع اختصاص ملهى بين محكمة ثانية ومحكمة أول درجة .

١- لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أخطأت بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة على الرغم من استنفاد المحكمة الأخيرة ولايتها بالفصل في موضوعها . فإن قضاء محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يكون صحيحا في القانون .

٢ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو أحدهما مادام الحكمان الصادران منهما قد أصبحا نهائيين لعدم الطعن فيهما - ومحكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من القانون سالف الذكر في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام النزاع ولو كان بين محكمتين إحداهما مادية والأخرى استئنافية . ومن ثم فإن الاختصاص بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى إزاء ما قام من نزاع سلبي على الاختصاص بين محكمة ثاني درجة التي قضت نهائيا بإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه على الرغم من سبق فصلها في موضوعها ، وبين محكمة أول درجة التي قضت نهائيا - بعد إحالة الدعوى عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - ينعقد لمحكمة النقض على أساس أنها الدرجة التي يطعن أمامها في أحكام محكمة الجنح المستأنفة - وهي إحدى الجهتين المتنازعتين عندما يصبح الطعن قانونا .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٠/٢/١ بدائرة قسم الدرب الأحمر: خالف شروط المراقبة القضائية الموضوع تحت أحكامها بمقتضى الحكم في القضيتين ٤٨٨٦ و ٤٩٠٦ سنة ١٩٥٩ لمدة سنة تنتهى في ١٩٦٠/١١/١٦ وذلك بأن لم يقدم نفسه إلى القسم في الزمان المعين في تذكرته . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٦ و ٧ و ١٣ و ١٩ من المرسوم بقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جناح الدرب الأحمر قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٥ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦١/٢/١٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد بلا مصاريف . ومحكمة جناح الدرب الأحمر قضت من جديد بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٢ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بلا مصاريف . وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨ قدمت النيابة العامة طلبا إلى محكمة النقض طلبت فيه تعيين دائرة الجناح المستأنفة بمحكمة القاهرة الابتدائية لنظر موضوع الدعوى .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة قدمت طلبا بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى رقم ١٠٨٢ سنة ١٩٦٠ جناح الدرب الأحمر المقيدة برقم ٦٦١ سنة ١٩٦١ استئناف القاهرة طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية إزاء ما قام من تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمة ثانى درجة التى قضت نهائيا بإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه على الرغم من سبق فصلها في موضوعها ، وبين محكمة أول درجة التى قضت نهائيا - بعد إحالة الدعوى إليها - بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم أمام محكمة جناح الدرب الأحمر لمعاقبته عن جريمة مخالفة شروط المراقبة القضائية المفروضة عليه فقضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٥ بحبسه شهرين مع الشغل والنفاذ ، فعارض في هذا الحكم بجلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ ثم أجلت القضية بجلسة ١٩٦٠/١١/١٤ كطلب المتهم للاستعداد ولضم المفردات ، وبالحكمة الأخيرة لم يحضر وقضى فيها بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦١/٢/١٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد لما تبين لها من مذكرة النيابة أن المتهم كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم في المعارضة - وإذ أعيد تقديم القضية لمحكمة جناح الدرب الأحمر ، قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٢ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لما كان ذلك ، وكانت محكمتا الدرجة الثانية والأولى قد تخلينا بقضائهما سالف الذكر عن اختصاصهما بنظر موضوع الدعوى وقد غدا قضاؤهما - على ما يبين من المفردات - نهائيا ، فتوافر بذلك قيام التنازع السلي بينهما - ولما كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو إحداهما ما دام الحكان الصادران منهما إقدا أصبحا نهائيين لعدم الطعن فيهما ، وكانت محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين إحداهما عادية والأخرى استئنافية ، فإن الاختصاص بالفصل في الطلب المعروض يتعقد لهذه المحكمة على أساس أنها الدرجة التي يطعن أمامها في أحكام محكمة الجناح المستأنفة - وهي إحدى الجهتين المتنازعتين - عندما يصبح الطعن قانونا - لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد أخطأت حين قضت بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة على الرغم من استفاد هذه المحكمة الأخيرة ولايتها بالفصل في موضوعها ، ذلك بأنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية

وقد رأت بطلانا في الإجراءات التي بنى عليها الحكم المستأنف — مرجهده أن المتهم كان مقيّد الحرية يوم صدوره — أن تصحح البطلان بأن تسمع دفاع المتهم وتحقق الدعوى وتحكم فيها إذ أن الشارع لم يوجب على هذه المحكمة أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع الصير في الدعوى أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد نحل الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى . أما وهي لم تفعل ، فإن قضاء محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يكون صحيحا في القانون ، ومن ثم فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة القاهرة الابتدائية للفصل في الدعوى .



## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد التشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى  
رضوان ، ومحمد صبري ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ٦ )

الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣٢ القضائية :

استئناف . معارضة . حكم غيابي .

صدر حكم غيابي . استئناف النيابة العامة له . ويجوز إيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتى ينقضى ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية معيب بالبطلان . قضاء هذا الحكم براءة المحكوم عليه وصيرورته نهائيا بعدم الطعن عليه . أثره : انتهاء الدعوى الجنائية به . اعتبار المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه غيابيا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع وسقوطها . قضاء محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه غيابيا بالتأييد ثم استئناف الأخير هذا الحكم . على المحكمة الاستئنافية أن تبحث في جواز الاستئناف قبل شكله وتنقضي بسقوط المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بعد تبرئته استئنافا بناء على استئناف النيابة .

من المقرر أنه إذا استأنفت النيابة الحكم وكان ميعاد المعارضة لازال ممتدا أمام المحكوم عليه غيابيا — فتعين إيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضى ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . وترتبا على هذا الأصل يكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضي بالعقوبة قبل الفصل في المعارضة التي رفعت عنه من المحكوم عليهم غيابيا — معيبا بالبطلان ، إلا أنه لما كان هذا الحكم قد قضى براءة المحكوم عليهم غيابيا وقد أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه فإنه ينتج أثره القانوني وتنتهى به الدعوى

الجنائية عملاً بنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وتكون لذلك المعارضة التي رفعت من المحكوم عليهم غيابياً أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع ويرتب على ذلك سقوطها إذا كان الحكم الغيابي — المعارض فيه — غير قائم عند نظر المعارضة بعد أن ألغى الحكم الصادر من محكمة ثانية درجة بناء على استئناف النيابة — لما كان ذلك ، فإنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية — وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع من المتهم عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور في نصابها وتنقضي وفقاً للقانون بأن تبحث في مدى قيام هذا الحكم قانوناً بعد إذ سقطت المعارضة المرفوعة عنه بتبرئة المتهم استئنافاً حتى يتحقق لها جواز استئنافه وذلك قبل أن تتطرق إلى البحث في شكل الاستئناف ، إذ أن النظر في جواز الطعن يسبق الفصل في شكله ، مما كان يقتضي منها بعد استعراض أطوار الدعوى أن تسجل سقوط المعارضة المرفوعة من ذلك المتهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في ليلة ١٧/٦/١٩٦٠ بدائرة قسم السويس : المتهمان الأول والثاني — سرقة الملابس والأشياء الموضحة بالمحضر وصفاً بقيمة لفوزية صالح نخله من منزلها المسكون . المتهمان الثالث والرابع — أخفيا الحارطوم الموضح بالمحضر وصفاً بقيمة والمتحصل من جريمة السرقة سالفة الذكر مع عليهما بسرقة . المتهم الخامس — أخفى المكوئين الموضحين بالمحضر وصفاً بقيمة والمتحصلين من جريمة السرقة سالفة الذكر مع عليهما بذلك . وطلبت عقابهم بأقصى العقوبة بالمادة ٣/٣١٧ — ٤ و ٤٤ مكرر من قانون العقوبات . ومحكمة جنح السويس الجزئية قضت بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٠ عملاً بمادتي الاتهام حضورياً للأول والثاني وغيابياً للباقيين بحبس كل من الأول والثاني سنة مع الشغل والنفاذ وحبس كل من الثلاثة الباقيين أسبوعين مع الشغل وكفالة ٣ ج لكل منهم لوقف التنفيذ وبلا مصاريف جنائية . فعارض كل من المتهمين الثالث والرابع والخامس في هذا الحكم وقضى في معارضتهم بتاريخ ٢٨/١/١٩٦١

باعتبار معارضة الأول كان لم تكن بلا مصاريف . ثانياً — التأجيل لجلسة ١٩٦١/٢/٢٥ لضم المفردات . وبجلسة ١٩٦١/٥/١٣ قضت تلك المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه بالنسبة للمتهم الخامس والتأجيل لجلسة ١٩٦١/٩/١٦ كطلب الدفاع عن المتهم الرابع للاطلاع على المفردات المنضمة حديثاً . وبجلسة ١٩٦١/١١/٢٥ قضت المحكمة المذكورة بقبول معارضة المتهم الرابع شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم نهائي في القضية رقم ١٣٧٠ سنة ١٩٦٠ السويس وبلا مصاريف جنائية . استأنفت النيابة العامة الحكم قبل جميع المتهمين كما استأنفه المتهمان الأول والثاني . ومحكمة السويس الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً للثلاثة الأول وغائباً للرابع والخامس . بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع: أولاً — بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والاكتفاء بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل . ثانياً — بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لباقي المتهمين وبراءة كل منهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية . كما استأنف أيضاً المحكوم عليه الخامس الحكم الصادر في معارضته . ومحكمة السويس الابتدائية قضت حضورياً بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٦١ بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد . فطلعت الطاعة في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في التسيب ذلك بأنه بعد أن استأنفت النيابة العامة الحكم الابتدائي الذي قضى غيابياً بإدانة المحكوم عليه " عبد الوهاب محمد عبد الوهاب " وفصلت فيه المحكمة الاستئنافية بإعسائه وقبرته هذا المحكوم عليه ، فإنه كان من المتعين عليها وقد أعيد عرض الاستئناف المرفوع من هذا الأخير عن الحكم الذي صدر في المعارضة التي كان قد أقامها من الحكم الابتدائي الغيابي وقضى فيها بتأييده — بعد الفصل في الاستئناف المرفوع من النيابة — أن تقضى بعدم ( ٢ - ٢ - ج )



جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائيا ببراءة المحكوم عليه سالف الذكر ،  
أما وأنها قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلا لرفعه بعد الميعاد فانها  
تكون قد خالفت نص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية فضلا عما  
انطوى عليه حكمها من تناقض مع الحكم الأول السابق صدوره منها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على  
المتهم الخامس المطعون ضده "عبد الوهاب محمد عبد الوهاب" وأربعة متهمين  
آخرين لاتهامه باخفاء أشياء متحصلة من جريمة السرقة التي ارتكبها المتهمان  
الأول والثاني ، وطلبت النيابة العامة عقابهم بأقصى العقوبة المقررة بالمادتين  
٤٤ مكررا و ٣/٣١٧ - ٤ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت  
بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣٠ - عملا بمبادئ الاتهام - حضوريا بالنسبة إلى  
المتهمين الأول والثاني وغايبيا للباقيين بحبس كل من المتهمين الأول والثاني  
سنة مع الشغل والنفاذ وبحبس كل من الثلاثة الباقيين أسبوعين مع الشغل وكفالة  
٣ ج لكل منهم لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية - فاستأنفت النيابة العامة  
هذا الحكم في اليوم التالي لصدوره بالنسبة إلى جميع المحكوم عليهم كما استأنفه  
المحكوم عليهم الأول والثاني - المحكوم عليهم حضوريا - أما الثلاثة المحكوم  
عليهم غايبيا فقد عارضوا في الحكم الابتدائي الغيابي - والمحكمة الاستئنافية  
قضت حضوريا بالنسبة إلى الثلاثة الأول وغايبيا بالنسبة إلى الرابع والخامس  
بتاريخ ١٩٦١/١/٧ - قبل الفصل في المعارضة في الحكم الابتدائي الغيابي  
التي أقامها المحكوم عليهم غايبيا - بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع : أولا -  
بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والاكتفاء بحبس  
كل منهما ستة أشهر مع الشغل : ثانيا - بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة  
إلى باقي المتهمين - المحكوم في فيئتهم - وبراءة كل منهم مما أسند إليه  
بلا مصاريف جنائية . ثم نظرت محكمة أول درجة المعارضة في الحكم الابتدائي  
الغيابي بجلسة ١٩٦١/١/٢٨ وفيها تخلف المحكوم عليه الثالث فقضت باختيار  
معارضته كأن لم تكن وأجلت الفصل في المعارضة بالنسبة إلى الرابع والخامس  
لضم المفردات . وبعد أن تداولت الدعوى بالجلسات تخلف المحكوم عليه

الخامس بجلسة ١٣/٥/١٩٦١ وحضرها المحكوم عليه الرابع وطلب المدافع منه التأجيل للاطلاع على المفردات التي ضمت حديثا فقضت المحكمة بقبول المعارضة - المرفوعة من المحكوم عليه الخامس شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وأجلت الدعوى بجلسة ١٩/٦/١٩٦١ كطلب الدفاع عن المحكوم عليه الرابع للاطلاع على المفردات التي ضمت حديثا وقضت أخيرا بجلسة ٢٥/١١/١٩٦١ بقبول معارضة هذا المحكوم عليه شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم نهائي صادر في القضية رقم ١٣٧٠ من سنة ١٩٦٠ بناء على استئناف النيابة العامة والمحكوم عليهما الأول والثاني . فاستأنف المحكوم عليه الخامس " عبد الوهاب محمد عبد الوهاب " الحكم الذي صدر في معارضته وقضى في استئنافه بالحكم المطعون فيه بتاريخ ٧/١٠/١٩٦١ حضوريا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا استأنفت النيابة وكان ميعاد المعارضة لا زال ممتدا أمام المحكوم عليه غيابيا - فيتعين إيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضي ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . وترتبط على هذا الأصل يكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضي بالعقوبة قبل الفصل في المعارضة التي رفعت عنه من المتهمين المحكوم عليهم غيابيا - معينا بالبطالان إلا أنه لما كان هذا الحكم قد قضى ببراءة المحكوم عليهم غيابيا وقد أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه فإنه ينتج أثره القانوني وتنتهي به الدعوى الجنائية عملا بنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وتكون لذلك المعارضة التي رفعت من المحكوم عليهم غيابيا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع ويترتب على ذلك سقوطها إذ كان الحكم الغيابي - المعارض فيه - غير قائم عند نظر المعارضة بعد أن انقضى الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة بناء على استئناف النيابة . لما كان ذلك ، فإنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية - وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع من المتهم عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور في نصابها وتقضي وفقا للقانون بأن تبعت في مدى قيام هذا الحكم قانونا بعد إذ سقطت المعارضة المرفوعة عنه بتبرئة المتهم استئنافيا كما تقدم البيان حتى يتحقق لما جواز استئنافه

وذلك قبل أن تتطرق إلى البحث في شكل الاستئناف ، إذ أن النظر في جواز الطعن يسبق الفصل في شكله ، مما كان يقتضى منها بعد استعراض أطوار الدعوى أن تسجل سقوط المعارضة المرفوعة من ذلك المتهم — أما ما تثيره الطاعنة من أنه كان على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فقول غير سديد في القانون ذلك بأن البحث في صدور حكم سابق يحوز حجية يمتنع معها إعادة النظر في الدعوى من جديد إنما يكون تألياً للبحث في توافر شكل الاستئناف حتى ينعقد لها ولاية الفصل في موضوعها .

ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن استئناف المتهم كان غير مقبول شكلاً — وهو ما لم تجحده الطاعنة — فما كان للحكمة أن تخوض في موضوع الدعوى لتقضى توافر الأسس التي يقوم عليها عناصر الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط المعارضة المرفوعة من المتهم عبد الوهاب محمد عبد الوهاب .



## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمد منول عليم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت المرعي ، وشحات مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي .

( ٧ )

### الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ القضائية

دخان . جريمة . غش . مسئولية جنائية . قصد جنائي .

جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادي لما سواه ، أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها . افتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم استطفائه دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط .

لم يحدد قرار وزير المالية الرقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ — بشأن وضع نظام لخلط الدخان — نسبة للخلط وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ ، ٦ ، ٦ ، مكرر ، ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ — بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان — المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ — فأنشأ بذلك نوحا من المسئولية المفروضة مبدئية على افتراض توفر القصد الجنائي لدى الفاعل — إذا كان صانعا . ومن ثم لا يستطيع دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ١٢/٦/١٩٦٠ بمركز طابحا :  
أحرز دخانا مغشوشا - وطلبت عقابه بالمواد ١/٦٠١ من القانون رقم ٧٤  
لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ .  
وقد ادعت مصلحة الجمارك بحق مدني قبل المتهم بمبلغ ٣٥٠ جنيتها على سبيل  
التمويض . ومحكمة طابحا الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦١  
عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند  
إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعية بالحق المدني بمصاريف دعوها  
المدنية . فاستأنفت المدعية (الطاعنة) هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية  
- بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦١ بقبول  
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطلعت الطاعنة  
في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ

## المحكمة

حيث إن ما تنعاه الطاعنة من الحكم المطعون فيه ، أنه قد أخطأ في تطبيق  
القانون إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي بتبرئة المطعون ضده من تهمة إحرازه  
دخانا مغشوشا ورفض الدعوى المدنية قبله ، تأسيسا على أن تقرير معمل  
التحليل ، لم يوضح مقدار الزيادة في كمية العسل التي خلط بها الدخان ،  
وأن المطعون ضده ، لم يكن يقصد الغش بدليل إخطاره مراقبة الإنتاج بعزمه  
على القيام بعملية التعسيل ، مع أن القانون يوجب توقيع الجزاء المنصوص  
عليه في المادة الثانية من دكرينو ٢٢ من يونية سنة ١٨٩١ بشأن منع غش  
الدخان المعدلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٨ إذا ما ثبت وجود أية زيادة مهما  
كان مقدارها - كما أن المشرع لم يشترط للعقاب ، على جريمة غش الدخان  
أو خلطه نوافر سوء القصد وإنما يكفي في ذلك بالنسبة للصانع مجرد إحراز  
الأدخنة المغشوشة أو المخلوطة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنها تخلص فيما أثبتته محرر المحضر في محضره المؤرخ ١٢/٣١/١٩٦٠ من أنه بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٠ تقدم المتهم "المطعون ضده" بطلب إلى مصلحة الإنتاج بحضور مندوب عملية تعسيل الأدخنة وقد حضر المندوب المذكور عملية التعسيل ولما أخذت عينة من الدخان المعسل أرسلت لتحليلها وقد وردت نتيجة التحليل غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ لاحتوائها على نسبة من العسل تزيد عن الحد الأدنى المسموح بإضافته". وعرض الحكم لدفاع المطعون ضده في خصوص دعواه من أن مندوب الإنتاج لم يحدد مقدار العينة التي أخذت ، ولا نوع الأدخنة المعسلة . وأن تقرير التحليل لم يعين مقدار الزيادة في كمية العسل التي خلط بها الدخان حتى يمكن التحقق من أن المطعون ضده أضاف كمية من العسل زيادة عن المقرر فأورد في مدوناته بأن محضر مندوب الإنتاج لم يظهر به نوع الأدخنة المعسلة - ثم خلص الحكم إلى قوله "وحيث إنه من المعروف أن الدخان يختلف نسبة ذوبانه في العسل باختلاف نوعه وأنه ما دام محرر المحضر لم يتأكد من النوع فإن هذه المحكمة تتشكك في التهمة فضلا عن ذلك فالثابت أنه لم يوضح بالتقرير نسبة الزيادة في العسل المخالفة للقرار الوزاري لمعرفة ما إذا كانت هذه النسبة كبيرة أو صغيرة إذ قد تكون هذه الزيادة بسبب جفاف العسل ونوع الدخان وقابليته للتشرب بالعسل . وحيث إنه متى كان الأمر كذلك وأن الشك يفسر لمصلحة المتهم ، ومن ثم تقضى ببراءة المتهم عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وليس أدل على ذلك أن المتهم لم يكن يقصد الغش إذ أنه أبلغ عن التعسيل وحضر مندوب الإنتاج عملية التعسيل ومتى كان الأمر كذلك وقد انتهى قضاء المحكمة إلى البراءة ومن ثم يتعين رفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف " لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه يخالف القانون . ذلك بأن قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بشأن وضع نظام خلط الدخان لم يحدد نسبة الخلط وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبة عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ و٦ و٦ مكرر و٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان والمعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ فأنشأ بذلك نوعا من المسؤولية المفروضة مبنية على افتراض توفر القصد



الجناي لدى الفاعل — إذا كان صانعا ومن ثم لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط . لما كان ذلك ، وكان النابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده صانع وأنه تبين من تحليل العينة المأخوذة من الدخان المعسل عدم مطابقتها للقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ لاحتوائها على كمية من العسل تزيد عن الحد الأقصى المسموح به قانونا وهو ما يكفي لثبوت جريمة غش الدخان أو خلطه كما هي معرفة في القانون ، فإن ما انتهى إليه الحكم من براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على عدم إيضاح نسبة الزيادة في العسل المخالفة للقرار الوزاري المشار إليه يكون مخطئا في القانون . لما كان ذلك ، وكان الطعن قاصرا على الدعوى المدنية ، وكان قضاء الحكم المخالف للقانون قد حجب المحكمة عن مناقشة تلك الدعوى فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إليها والإحالة مع إلزام المطعون ضده المصاريف .

## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور المادة المستشارين : توفيق أحمد الحسن ،  
وأديب نصر ، وأحمد موالى ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ٨ )

### الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٣ القضائية

محلات عامة . قمار . مسئولية جنائية .

مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرّف على أعماله من أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . طبيعتها : مسئولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . مثال .

مفاد نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ — في شأن المحال العامة — أن مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعماله فيه عن أية مخالفة لأحكامه هي مسئولية أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . ولما كانت " لعبة الكومي " التي كان يزاومها اللاعبان بمقهى المطعم ضده مقابل ثمن المشروبات من الألعاب المحظورة مزاولتها في المحلات العمومية طبقا للمادة ١٩ من القانون السالف الإشارة إليه ولقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار ذات الطابع الخطر على مصالح الجمهور ، فإن المطعمون ضده باعتبارهم مستغلا للمقهى يكون مسئولوا عن هذه المخالفة مسئولية مفترضة طبقا لحكم المادة ٣٨ سالف الذكر ، سواء أعادت عليه فائدة من وراء المقاصرة أم لا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٦١ بدائرة قسم ثان طنطا : سمح بلعب القمار في محله العام ، وطلبت عقابه بالمواد ١٩١ و ٣٤ و ٢/٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة طنطا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بتاريخ ١١/٢/١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون إذ أمس قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة سماحه بلعب القمار في محله العام على أنه لادليل على علمه بأن اللاعبين كانوا يزاولان لعب الورق مقابل دفع ثمن المشروبات عن طريق الشخص الخامس منهما وأنه لم يكن يحصل على أى مقابل من وراء سماحه لهما باللعب - مع أن مسؤولية المطعون ضده - باعتباره مستغل المقهى مفترضة في حقه حتى ولو لم يكن موجودا بالمحل ، ولا يقبل منه الاعتذار بعدم العلم - كما أن الربح يجوز أن يتحقق في المقامرة على طعام وشراب أو على أى شيء آخر يقوم بمال - والثابت من أوراق الدعوى أن اللعبة التي كان يزاولها اللاعبان من قبيل ألعاب القمار مما كان يتعين معه مساءلة المطعون ضده طبقا لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ سواء عادت عليه منفعة أولا وسواء بنحو منه مصلك إيجابى أو لم يبدر .



وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن ضابط مكتب الآداب ضبط شخصين من رواد المقهى يلعبان بالورق "لعبة الكومي" وقررا للضابط أنهما اتفقا على أن يدفع الخاسر منهما ثمن ما يتناولاه من مشروب . وأن المتهم "المطعون ضده" صاحب المقهى يعلم بذلك ثم خلص الحكم إلى القول "وحيث إن علم المتهم بأن من يلعبان الورق كانا يمارسانه مقابل دفع ثمن الطلبات من الشخص الخاسر منهما . أمر لم يقم عليه دليل فضلا عن أن المتهم لم يكن يحصل على أجر مقابل السماح لهما باللعب فتكون التهمة على غير أساس مما يستوجب القضاء بالبراءة" . وما انتهى إليه الحكم غير سديد ذلك بأن المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة تنص على أنه " يكون مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه مسئولين معا عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون " وواضح من صياغة هذه المادة أن مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه هي مسئولية أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . لما كان ذلك ، وكانت لعبة الكومي التي كان يزاولها اللاعبان بمقهى المطعون ضده مقابل ثمن المشروبات من الألعاب المحظورة مزاولتها في المحلات العمومية طبقا للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ولقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها من أعمال القمار ذات الطابع الخطر على مصالح الجمهور ، فإن المطعون ضده باعتباره مستغلا للمقهى يكون مسئولا عن هذه المخالفة مسئولية مفترضة طبقا لحكم المادة ٣٨ سالفة البيان ، سواء أعادت عليه فائدة من وراء المقامرة أم لا . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون فيما أقام عليه قضاءه بالبراءة . وإذا كان هذا الخطأ القانوني قد حجب المحكمة عن التعرض لموضوع الدعوى والبت برأيها في الأدلة المطروحة عليها مما يتعين معه أن يكون مع النقص الإحالة .

## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ،  
وأديب نصر ، وأحمد موافي ، وعبد الوهاب خليل .

( ٩ )

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ القضائية

( أ ، ب ) قمار . محلات عامة . جريمة . قصد جنائي .

( أ ) نهت المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ من لعب القمار في  
المحلات العامة . وورد نصها عاما . انطباقه على الكافة . سواء أ كانوا من القائمين  
على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويحاولون فيها لعب القمار . مسئولية مسئول المحل  
للعام ومديره والمشرف على أعمال فيه : قيامها على قصد جنائي مفترض قانونا .  
مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل ايجابي ، هو فعل العيب  
في ذاته .

( ب ) لعبة " الكروى " من ألعاب القمار المؤتمنة . قرار الداخلية رقم ٣  
لسنة ١٩٥٥ .

١ - نهت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة  
من لعب القمار في المحلات العامة بقولها " لا يجوز في المحال العامة لعب القمار  
أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر  
بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط  
الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة " .  
وقد جاء هذا النص عاما لم يختص المشرع به طائفة بالخطاب دون الأخرى ،  
ومن ثم فانه ينطبق على الكافة سواء أ كانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن  
يرتادونها ويحاولون فيها لعب القمار . فالمعنى المتبادر فهمه من عبارة النص يدور

مع علقته التي انضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها  
بجعلها عملاً مؤثماً في ذاته وتناول مقارفوها بالعقاب — وهذا النظر لا يتعارض  
مع القول بمصالة مستغل المحل العام ومديره والمشرّف على أعمال فيه تلك المسؤولية  
التي أوجبها المشرع بنص المساد ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وأقامها  
على قصد جنائي مفترض قانوناً، خلافاً لمسئولية لاعب القمار التي تتطلب لتوافرها  
قيام المتهم بعمل ايجابي هو فعل اللعب في ذاته<sup>(١)</sup>.

٢ — لعبة الكومي من ألعاب القمار المؤتممة طبقاً لقرار وزير الداخلية رقم ٣  
لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تنفيذاً للسادة ١٩ من القانون  
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضد هما وآخرين بأنهم في يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٦١  
بدائرة بندر ملوى : الأول — بصفته صاحب مقهى والثاني بصفته عاملاً بها  
مهما بلعب القمار بالمقهى . والثالث والرابع — لعباً قماراً في محل عام ، وطلبت  
عقابهم بالمواد ١ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٦/٢ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٣٧١  
لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٧ . ومحكمة ملوى الجزئية قضت  
حضورياً في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملاً بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول  
بحبسه خمسة عشر يوماً مع النفاذ وبتغريمه ١٠٠ قرش وبضاق المحل لمدة خمسة  
عشر يوماً والمصادرة وبراءة باقي المتهمين ، فاستأنف كل من المحكوم عليه والنيابة  
هذا الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٢  
حضورياً بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني وحضورياً اعتبارياً بالنسبة للثالث  
ورغايا بالنسبة للرابع بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأيد  
الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

(١) هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٣ ق بذات الجلسة  
(لم ينشر) .



## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من تبرئة المطعون ضدهما - المتهمين الثالث والرابع - من تهمة لعبهما القمار في محل عام قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس البراءة على أن المادة ۳۸ من القانون رقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۵۶ في شأن المحال العامة - المطبق على واقعة الدعوى - قد حصرت المسؤولية من لعب القمار في تلك المحال في مستغليها ومديريها والمشرفين على أعمال فيها دون روادها ، ورتب الحكم على هذا النظر عدم مساءلة هؤلاء الرواد فيما يزاولونه فيها من ألعاب القمار - وما خلاص إليه الحكم غير سديد لمجاافته نص الفقرة الأولى من المادة ۱۹ من ذلك القانون التي حظرت لعب القمار في المحال العامة في عبارة مطلقة خرج فيها الشارع عما كان يجرى عليه نص المادة ۱۹ من القانون رقم ۳۸ لسنة ۱۹۴۱ الملغى بالقانون رقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۵۶ - من قصر النهي على مجرد السماح للغير بلعب القمار ، مما يكشف عن اتجاهه في القانون الأخير إلى إطلاق النهي وتوجيهه إلى رواد المحال العمومية وإلى القائمين على أمرها على حد سواء بدلالة ما أوجبه الفقرة الثانية من المادة ۱۹ من ضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة والنص على مصادرتها عملاً بالمادة ۳۴ وذلك بالإضافة إلى العقوبات التي أوردتها ، إذ أن عقوبة المصادرة لأموال اللاعبين لا ترد إلا عن جريمة وقعت منهم ، هذا إلى أن الحيدة عن نص المادة ۱۹ من القانون الملغى رقم ۳۸ لسنة ۱۹۴۱ والذي كان يؤتم فقط فعل ترك الغير يلعب القمار إلى النص الجديد ، يكشف عن قصد الشارع من تحريم لعب القمار في المحال العامة والسماح به فيها معاً ، ولا يقدح في هذا النظر أن تكون المادة ۳۸ قد نصت على مسؤولية مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه عن مخالفة أحكام القانون ذلك بأنها لا تهدف إلا إلى تقرير نوع من المسؤولية الجماعية التي فرضها الشارع على هؤلاء جميعاً دون الاكتفاء بأحدهم أو ببعضهم أمّا ما منه في إحاطة المحال العامة بسياج من الرقابة الصارمة - مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية اقيمت على المتهمين بوصف أن الأول "صاحب مقهى" والثاني "عابلا بها" سمحا بلعب القمار بالمقهى وأن الثالث والرابع "المطعمون ضدهما" لعبا قمارا في محل عام - وطلبت النيابة العامة عقابهم بالمواد ۱، ۱۹، ۳۱، ۳۴، ۳۶/۲، ۳۷، ۳۸ من القانون رقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۵۶ المعدل بالقانون رقم ۱۷۰ لسنة ۱۹۵۷، ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا بخمس المتهم الأول خمسة عشر يوما مع النفاذ وتفرغه مائة قرش وبغلق المحل لمدة خمسة عشر يوما والمصادرة وبراءة باقي المتهمين فاستأنف المتهم الأول كما استأنفت النيابة العامة ومحكمة ثانية درجة قضت بحضوريا بالنسبة إلى الأول والثاني وحضوريا اعتباريا بالنسبة إلى الثالث وضايبا للرابع بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله "إنها تحصل فيما اثبتته الملازم أول حصن شريف رئيس مكتب حماية الآداب بمحضره المؤرخ ۱۹۶۱/۲/۲۵ من أنه قام وبرفقته عهد عبد الفتاح ضابط مباحث ملوى وقوة من المخبرين بالمرور بنسدر ملوى وفاجا مقهى سمعان مقار حبشى المتهم الأول لما نعى الى علمه من أنه يدار للقمار فوجد شخصين هما المتهمان الثالث والرابع "المطعمون ضدهما" يجلسان حول منضدة وياعبان الكوتشينه وأخبراه بأنهما يلعبان لعبة الكومى على ثمن المشروبات وأيدهما في ذلك المتهم الأول صاحب المقهى والمتهم الثانى العامل بها، وأنه اصطحب هؤلاء الأشخاص للتحقيق معهم - كما حفظ الكوتشينه والمنضدة والكرسيين اللذين كانا يجلسان عليهما". وبعد أن أورد الحكم أدلة الدعوى خلاصا الى مساعلة المتهم الأول - صاحب المقهى - ثم عرض الى مسئولية كل من المتهمين الثالث والرابع - المطعمون ضدهما في قوله "وحيث إنه بالنسبة لباقي المتهمين فان المادة ۳۸ من القانون رقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۵۶ قصرت المسئولية عن مخالفة أحكامه على مستغل المحل ومديره والمشرى على أعماله فيه..". أما المتهمان الثالث والرابع فهما من رواد المقهى ولا تربطهما به أية صلة عمل "وانتهى الحكم الى تبرئتهما. وما ذهب اليه الحكم فيما تقدم غير سديد، ذلك بأنه لما كانت المادة ۱۹ من القانون رقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۵۶ في شأن المحال العامة قد نمت من لعب القمار في



المحلات العامة بقولها " لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة " وكان هذا النص عاما لم يختص المشرع به طائفة بالخطاب دون الأخرى فلما ينطبق على الكافة سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار، يشهد بذلك أن المشرع قد أجرى صياغة نص المادة ١٩ سالفه البيان حين نهى عن لعب القمار في المحال العامة في عبارة قاطعة الدلالة على حكم التحريم المطلق بأن قال " لا يجوز في المحال العامة لعب القمار " وذلك خلافا لما كانت تنص عليه المادة ١٩ من القانون السابق رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الذي النى واستعاض عنه القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ من أنه " لا يجوز في المحال العامة أن يترك أحد يلعب بالألعاب القمار " وقد جاءت صياغة ذلك النص في القانون الجديد وفق ما صاغ به المشرع نص المادتين العاشرة والحادية عشرة من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن الأندية المعدل بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ التي يجرى نص أولاهما على أنه " لا يجوز لعب القمار في الأندية - ولو في الداخل - أن يعين بقرارات يصدرها الألعاب التي تعتبر من ألعاب القمار والتي لا يجوز مزاولتها ". ويجرى نص ثانيهما على أنه " لا يجوز لعب القمار في الأندية الملحقة بالجمعيات أو المؤسسات الاجتماعية أو التابعة لل نقابات أو الخاصة بمعاهد التعليم أو بطلابها ". وقد أفصح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ من مراده من النهي عن لعب القمار حين قال " إن الشريعة الإسلامية حرمت الميسر ووصفته بأنه رجس من عمل الشيطان - وجاء هذا التحريم في كثير من الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية لوضوح ضرره غير أن هذه الآفة الاجتماعية قد تفشت في البلاد منذ أمد وتفاقم خطرهما وازداد شرهما على مر السنين وانتشرت انتشارا مروعا هدد الأسرة والمجتمع فوجب على المشرع أن يتدخل للفضاء على هذه الآفة صيانة لأموال الناس وحفاظة على كيان الأسرة وقد روى في سبيل تحقيق هذا الهدف حظر مزاوله ألعاب القمار اطلاقا في المحال العامة والأندية على اختلاف أنواعها وتغليظ العقاب على مخالفة هذا الحظر " - فالعنى المتبادر فهمه من عبارة



النص يدور مع علته التي انضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها بجعلها عملا مؤثما في ذاته وتناول مقاومتها بالعقاب إذا وقعت في الظروف والأوضاع سالفة البيان - لما كان ذلك ، وكان هذا النظر لا يتعارض مع القول بمسألة مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه تلك المسؤولية التي أوجبها المشرع بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وأقامها على قصد جنائي مفترض قانونا خلافا لمسئولية لاعب القمار التي تتطلب لتوافرها قيام المتهم بعمل ايجابي هو فعل اللعب في ذاته - لما كان ذلك ، وكانت لعبة الكومي التي كان المطعون ضدهما يزاولانها هي من ألعاب القمار المؤثمة طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تنفيذا لنص المادة ١٩ . وكانت الواقعة كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه تتوافرها جريمة لعب القمار في محل عام بالنسبة الى المطعون ضدهما وهي الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المواد ١/١، ١٩، ٣٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ، ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بتبرئتهما مجافيا للتطبيق الصحيح للقانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بمعاينة كل من ماهر صادق ميخائيل ووليم انجل جيد - طبقا للمواد المذكورة - بالحبس مع الشغل لمدة خمسة عشر يوما وبغرامة قدرها عشرة جنيهات . وترى المحكمة نظرا لظروف الدعوى وقف تنفيذ عقوبة الحبس تطبيقا لحكم المادتين ٥٦، ٥٥ من قانون العقوبات .

## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى فتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت  
السركى ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

(١٠)

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ القضائية

(١) بلاغ كاذب . محكمة الموضوع . حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .

تقدير صحة التبليغ من كذبه . أمر موكول إلى محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن  
تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها . وأن  
تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه .

(ب) حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .

النقطة على الحكم أمام النقض عدم رده على دفاع لم يطرحه المتهم أمام محكمة الموضوع  
غير مقبول .

١ - من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع  
التي تنظر دهوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة  
إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه  
ليعلم إن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا .

٢ - لا يقبل من المتهم النقطة على الحكم أمام النقض عدم رده على دفاع  
لم يطرحه هو أمام محكمة الموضوع .

## الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية الدهوى مباشرة أمام محكمة منيا القمع الجزئية ضد الطاعن بعريضة أعلنت إليه قالافيا - بأنه في يوم ١٩/٧/١٩٥٧ بئندو المنيا أبلغ كذبا ومع سوء القصد في حقهما بأن اتهمهما كذبا بجريمة تزوير واستعمال الكيالة الموضحة بالصحيفة وانتوى الضرر بهما - وثبت عدم صحة البلاغ - وطلبا معاقبته بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات مع القضاء لها قبله بمبلغ ٦٠ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٢ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيات لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدين بالحلق المدني مبلغ ثلاثين جنيا والمصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الرقازيق الابتدائية - بئية استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وألزمته بأن يدفع للدين بالحقوق المدنية عشرة جنيات ومصاريف الدهوى المدنية المناسبة من الدرجتين وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المفضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن حاصل ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه بالرغم مما تمسك به المدافع عنه بجلنة ١٦/٤/١٩٦٢ من أنه كان صادقا فيما أخبر به من تزوير الكيالة موضوع البلاغ وإرادته الدليل على ذلك من الصلح الذي جرى بينه وبين المدعين بالحقوق المدنية المؤرخ ١٢/١٢/١٩٥٦ متضمننا إقرار خصميه بتزوير الكيالة وتنازلها عنها ، فقد دانه الحكم بجريمة البلاغ الكاذب تأسيسا على علمه بكذب بلاغه وتوافر القصد الجنائي لديه دون أن يعمل مقتضى ما ينبىء عنه هذا العقد من



عدم توافر أركان الجريمة ، هذا إلى أنه لم يكن - في القليل - بالاطلاع عليه ، أو الرد على ذلك الدفاع الجوهرى المستمد منه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المدعين بالحقوق المدنية أقامها بالطريق المباشر ضد الطاعن على إثر حفظ النيابة لشكوى كان قد قدمها ضد هاتين بتاريخ ١٩٥٧/٧/١٩ يتهمهما فيها بتزوير كميالة صادرة بتغيير القيمة الواردة بها من ٥٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه واستصدارا بمقتضاها أمر أداء ضده - وأوردا في صحيفة الدعوى أن الطاعن بالرغم من علمه اليقيني بسلامة الكميالة فقد هدف ببلاغه التشهير بهما والكيد لهما مع سوء القصد مما يحق معه معاقبته طبقا لنص المادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات والإزامه بالتعويض - وبعد أن أشار الحكم المطعون فيه إلى أن بلاغ الطاعن قيد شكوى إدارية برقم ٢١٥٥ سنة ١٩٥٧ منيا القمح وحفظت - وأن الطاعن أقام على إثر هذا الحفظ الدعوى المباشرة رقم ٢٧٢٥ سنة ١٩٥٧ جنح منيا القمح ضد المدعين بالحقوق المدنية عاود فيها اتهمهما بتزوير الكميالة واستعمالها ففضى فيها ببراءتهما بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٧ - خلاص إلى إدانة الطاعن بجريمة البلاغ الكاذب بقوله . " إن الثابت في حق المتهم ( الطاعن ) - أنه أبلغ بتاريخ ١٩٥٧/٧/١٩ السيد رئيس نيابة الزقازيق ضد المدعين بالحق المدنى بأمر يستوجب لعقوبة فاعله ( جريمة تزوير ) وقد صدر حكم نهائى فى اللجنة رقم ٢٧٢٥ سنة ١٩٥٧ منيا القمح ببراءة المبلغ ضد هاتين ( المدعين بالحق المدنى ) مما أسند إليهما - ومن ثم يكتسب هذا الحكم حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب المرفوعة ممن أسندت إليه الواقعة ، وقد بنى حكم البراءة على انتفاء تهمة التزوير وقد أقدم المتهم على التبليغ ضد المدعين بالحق المدنى وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها ونية الإضرار بمن بلغ ضد هاتين إذ أن العلم بكذب البلاغ يتضمن عادة نية الإضرار . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لهيئة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر فى حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم إن كان من الأمور التى يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها

كذبا أم لا، وكان الحكم على ما سلف إirاده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمة البلاغ الكاذب التي دان الطاعن بارتكابها وأقام قضاءه بثبوت كذب بلاغ الطاعن على حفظ النيابة اشكواه بتزوير الكيالة وعلى تبرئة المدعين بالحقوق المدنية في الدعوى المباشرة رقم ٢٧٢٥ سنة ١٩٥٧ جنح منيا القمح التي أقامها ضدهما تأسيسا على انتفاء التزوير. لما كان ما تقدم، وكان ما يشير الطاعن حول عقد المصلح وما تضمنته من إقرار المدعين بالحقوق المدنية بتزوير الكيالة مردودا بما هو ثابت من مراجعة محضر جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ من أنه لم يثر هذا الدفاع، فضلا عن خلو محاضر الجلسات مما يشير إلى تقديم ذلك المقدم، وكان من المقرر أنه لا يقبل من المتهم النعى على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه هو أمام محكمة الموضوع. لما كان ما تقدم، فإن دعوى الخطأ في القانون وقصور التسيب التي ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه تكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا.

## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين صفوت السركى ، ومختار مصطفى وضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

( ١١ )

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ، ب ) تفتيش . " إذن التفتيش " . " تنفيذه " . مأمورو الضبط  
القضائي . قبض . دفعوع .

( ١ ) التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي : هو الذي يكون في  
إجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن .

دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا يقصد تنفيذها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر  
بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ،  
غير باطل . هنا ذلك : حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي  
له في المكان الذي وجد به .

( ب ) حرم إدماء الطاعن ملكية أو حيازة الخزن الذي وقع عليه التفتيش . تذرعه  
بانتهاك حرمة . غير مقبول .

( ج ، د ) حكم . " تسلييه . تسليب غير معيب " شهود .

( ج ) للحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخره  
في مرحلة أخرى .

( د ) الخطأ في الاستناد الذي لا تأثير له في منطق الحكم . لا يبييه .



١ - الأصل أن التفتيش الذى يحرمه القانون على مأمورى الضبط القضائى إنما هو التفتيش الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن ، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن ، لا يقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص - فانه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذى يقع على ذلك الشخص ، لأن حالة الضرورة هى التى اقتضت تعقب رجل الضبط القضائى له فى نطاق المكان الذى وجد به .

٢ - متى كان الطاعن لا يدعى أن المخزن الذى وقع عليه التفتيش مملوك له أو فى حيازته ، فانه لا يقبل منه التذرع بانتهاك حرمة .

٣ - الحكمة أن تأخذ بقول للشاهد فى إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر له فى مرحلة أخرى .

٤ - لا يعيب الحكم الخطأ فى الاستناد الذى لا أثر له فى منطقته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٥٩/٨/٢٣ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا " فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمسواد ١ و ٢ و ٣٣ ج من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوره بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمحاكمة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد والفساد في الاستدلال . ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على الرغم من بطلان ضبطه وتفتيشه . إذ الثابت أن النيابة أذنت لضابط المباحث بتفتيش شخص الطاعن على أساس أنه يحوز مواد مخدرة . ولكن الضابط اقتحم مخزنا كان الطاعن يجلس بداخله — دون أن يصدر إذن من النيابة بدخوله وتفتيشه . وقد زعم الضابط أن الطاعن كان بداخل المخزن وأنه رآه يلقي بالمخدرات على الأرض في حين أن الثابت من شهادة البوليس الملكي صادق السيد أن الضابط انحنى والتقط طلبة السجائر التي وجد بها المخدر مما مؤداه أن الطاعن لم يلق المخدر . ولما كان المخزن مما يدخله آخرون ومنهم صاحب المقهى المجاور وأتباعه فإنه لا يمكن نسبة المخدر إلى الطاعن وقد تمسك الدفاع ببطلان التفتيش على هذا الأساس ولكن المحكمة أطرحت دفاعه أخذا بما قرره الضابط في إحدى رواياته في تحقيق النيابة من أن الطاعن كان جالسا على مقعد بخارج المخزن ولم يكن بداخله . وأسندت إلى الطاعن أنه أقر بذلك مع أنه لم يعترف بتفتيشه على هذا التحويل التزم الإنكار، هذا فضلا عن أن الضابط أثبت في محضره وقرر في تحقيق النيابة أنه فاجأ الطاعن جالسا داخل المخزن ، وقد أبدى أحد الخبيرين المراقبين له في ذلك . بينما قرر المخبر الآخر الذي كان واقفا بالخارج أنه لم ير شيئا مما مفاده أن الضبط تم داخل المخزن .

وحيث إن الحكم بين واقعة الدعوى فيما محصله ، أنه إذ دلت تحريات ضابط مباحث قسم الساحل على أن الطاعن يحوز مواد مخدرة . استصدر إذنا من النيابة بضبطه وتفتيشه . ثم انتقل ظهر يوم الحادث إلى شارع الورشة حيث علم أن الطاعن يجلس على باب مخزن ملحق بمقهى . وعندما اقترب منه محاولا ضبطه . أسرع بإخراج طلبة مجاير من جيب "بنطلونه" الأيمن وأسقطها بجوار قدمه . فالتقطها الضابط وفتحها فوجد فيها لفافة من الورق بداخلها بعض قطع من الحشيش . وقد استدل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن بأقوال ضابط المباحث . وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي وأورد

أقوال الضابط بما يتفق وما حصله في واقعة الدهوى منها . ثم عرض إلى دفاع الطاعن بأن الضابط اقتحم مكانا لم يكن من حقه دخوله . وهو المخزن الملحق بالمقهى ورفضه في قوله ” إن الطاعن ضبط وهو يجلس على مقعد خشبي على باب المخزن . وهو ما أقرب به لدى سؤاله في تحقيقات النيابة . ومن ثم يكون الضبط صحيحا لا مطعن عليه “ . ولما كان الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي إنما هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن ، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن ، لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص . فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص لأن حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له . في نطاق المكان الذي وجد به بعد أن علم بجلوسه على باب المخزن ثم قام بضبطه وتفتيش شخصه دون تفتيش المخزن . ومن ثم فإنه لم يجاوز حدود الإذن الصادر إليه . يضاف إلى ذلك أن الطاعن على فرض أن التفتيش وقع على المخزن لا يدعى أنه مملوك له أو في حيازته . فإنه لا يقبل منه أن يتذرع بانتهاك حرمة . ولا جدوى مما يشير في هذا الصدد من جهة أخرى ، طالما كان الحكم لم يعول في إدانته على دليل مستمد من تفتيش المخزن بل على ما أصر عنه ضبطه وتفتيش شخصه في حدود القانون . لما كان ذلك ، وكان للحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في إحدى مراحل التحقيق . دون قول آخر له في مرحلة أخرى . وكان بين من مدونات الحكم ، أن ما أورده عن ضبط الطاعن وتفتيشه وهو جالس على مقعد بخارج المخزن له ماخذ صحيح من أقوال الضابط في إحدى رواياته في تحقيق النيابة . وهو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه . متى كان ذلك ، فإنه لا يعيب الحكم ما استورد إليه في سبيل الاستدلال على صحة هذه الواقعة ، بما عزاه للطاعن من إقراره بذلك . إذ أن هذا الخطأ في الإسناد



على فرض قيامه ، لا أثر له في منطق الحكم . وما انتهى إليه من صحة الضبط والتفتيش بما يتفق ومصحح القانون . ولما كان الحكم قد بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي داف الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . فان ما ينمى الطاعن في طعنه يكون غير حديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

برئاسة السيد / محمد متولى منسلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، وحسين السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد هيد الوهاب خليل .

( ۱۲ )

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . شهود .

الأصل أن تبنى الأحكام على التحقيقات التي تجر بها المحكمة في الجلسة . للحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي إذا تضرر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . عدم تلاوة المحكمة أقوال الشهود الغائبين لا يعيب الإجراءات . علة ذلك : هذه التلاوة من الإجازات . متى تكون واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .

(ب) حکم . ”مییدہ . تسلیب غیر معیوب“ . شہود .

الحكمة الأخذ بأقوال المشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، دون أن تبين صلة ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى . ما دام له أصل فيها . وما دام الطاعن لم ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم .

(ج) نفثيش "إذن النفثيش" . "تنفيذ" . دفع .

مجرد القول بأن الطاعن كان مجبوساً لا يلزم منه الدفع بطلان التفتيش لحصوله في غيبته . حلة ذلك : حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان .

(د) حکم. "تسلیہ. تسلیب غیر معیب". اثبات. "اعتراف". اقرار.

الاعتراف في المسائل الجملية : من عناصر الاستدلال التي تمكن محكمة الموضوع [كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . مثال .

١ - إنه وإن كان الأصل في الأحكام أن تبنى على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي إذا تعذر سماعه لأي سبب كان أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وليس يعيب الإجراءات أن المحكمة لم تتل أقوال الشهود الغائبين ، لأن تلاوة أقوالهم هي من الإجازات فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .

٢ - للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها وما دام الطاعن لم ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم .

٣ - إن مجرد القول بأن الطاعن كان مجبوسا لا يلزم منه الدفع ببطلان التفتيش لحصوله في غيبته ذلك أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانونا ، كما أن حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مسكنه لم يجعله القانون شرطا جوهريا .

٤ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلقاضي الموضوع للبحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذه وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣/١٠/١٩٦٠ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا : أولا - أحرز سلاحا ناريا غير مششخن " فرد خرطوش " بدون ترخيص . ثانيا - أحرز ذخيرة ( طلقتين ) مما يستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بمجاوزه أو إحرازه . وطلبت من محكمة جنائيات



المنيا معاقبته بالمواد ١/١ و ١/٢٦ و ١/٢٧ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق. ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/٢/٤ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه عشرة جنيهات وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي إحراز السلاح وإحراز الذخيرة بغير ترخيص قد شابه البطلان والقصور كما أخل بحق الدفاع وانطوى على فساد في التدليل ذلك بأن المحكمة أخلت بشقوية المرافعة فلم تسمع شهودا ولم تتل أقوال الشهود الغائبين برقم ما ثبت بمحضر الجلسة من أنها أمرت بتلاوة أقوالهم إذ خلا المحضر من هذه التلاوة كما لم يرد ذكرها بالحكم ، وما أورده في بيان محصل الواقعة من أنه استخلصها من التحقيقات ومادار بالجلسة يجافيه هذا الواقع ، كما لم يبين الحكم ماخذ الدليل المستمد من أقوال الشاهدين اللذين عول على أقوالهما في الإدانة وأهدر دفاع الطاعن ببطلان التفتيش - المستند إلى حصوله في غيبته حيث كان محبوسا - وبشروع المنزل الذي عثر فيه على المضبوطات بينه وبين أخوته ، وببطلان اعترافه المنسوب له في محضر جمع الاستدلالات إذ صدر كرها عنه نتيجة ما لحق به من إهانة بإحضار زوجة أخيه إلى مركز البوليس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما جملة أن النيابة أذنت بتفتيش الطاعن ومسكنه فانتقل النقيب عبد الفتاح عبد الجليل وبصحبه البوليس السرى عبد القادر محمد حسين إلى مسكن الطاعن وبتفتيش غرفته في حضور زوجة شقيقه عثر بها على فرد خرطوش وثلاث طلقات ثبتت صلاحيتها جميعا للاستعمال وبمواجهة الطاعن بها اعترف بملكيتها ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال رجل الشرطة والتقرير الطبي الشرعى وهى أدلة

سائغة مردودة لأصلها في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته المحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن اكتفى " بتلاوة أقوال شاهدي الإثبات الغائبين في التحقيقات " وأمرت المحكمة بتلاوتها وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل في الأحكام أن تبني على التحقيقات التي تجويزها المحكمة في الجلسة وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشهود في التحقيق الابتدائي إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب كان أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وليس يعيب الإجراءات أن المحكمة — على فرض صحة ما يقول به الطاعن — لم تتل أقوال الشهود الغائبين لأن تلاوة أقوالهم هي من الإجازات فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه ، فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها وما دام الطاعن لم ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم — لما كان ذلك ، وكان مجرد القول بأن الطاعن كان محبوسا لا يلزم عنه الدفع ببطلان التفتيش لحصوله في غيبته ، فضلا عن كونه — في صورة الدعوى — دفع قانوني ظاهر البطلان لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ؛ ذلك أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانونا ، كما أن حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مكانه لم يجعله القانون شرطا جوهريا — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بشيوع المنزل الذي عثر فيه على المضبوطات وببطلان اعترافه في محضر جمع الاستدلالات ، وأهدره في قوله " وحيث إن المتهم محمد عبده أحمد السمين قد أنكر ما نسب إليه وقرر أنه اعترف للضابط خشية إتهام زوجة شقيقه بعد أن أحضرها الضابط للركز ، إلا أن المحكمة لا تعمل على إنكار المتهم إزاء ما سلف من الأدلة فضلا عن أن بهجات محمود أحمد زوجة شقيق المتهم قررت في التحقيقات أنها كانت موجودة وقت إجراء التفتيش وأن الضابط عثر على المضبوطات داخل ومادة في غرفة المتهم الخاصة ، هذا إلى أن المتهم اعترف للضابط بملسكته للمضبوطات وترى المحكمة أن هذا الاعتراف جاء سليما وعن إرادة حرة وبعبدا عن أي مؤثر ومنفقا مع حقيقة الواقع خاصة وأن المتهم لم يقل في التحقيقات إنه اعترف تحت تأثير الضرب كما ذهب الدفاع إلى ذلك بالجلسة وهذا الذي أورده

الحكم سائق ومقبول ذلك بأن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير قيمتها وقيمتها في الإثبات فلقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأن إلى نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت سلامة الاعتراف المنسوب إلى الطاعن واطمأن إليه وبني عليه قضاءه إلى جانب الأدلة الأخرى التي أخذ بها بمجموعة في غير لبس أو قصور فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .



## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : نوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركى ، وأحمد موافى .

( ١٣ )

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ” مالا يوفره ” .

( ١ ) على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهجمه إثباته في محضر الجلسة . إن لم يفعل فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

( ب ) إثارة الطاعن بطلان حكم محكمة أول درجة أمام محكمة النقض . غير مقبول مادام أنه لم يرشئنا من ذلك أمام محكمة ثانية هوجة .

( ج ) سؤال المحكمة للتمم عن الفعل المسند إليه . هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة . لا بطلان على مخالفته .

١ - على المتهم أن يطلب في صراحة إثبات ما يهجمه إثباته في محضر الجلسة ، فإن هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - لا يقبل من الطاعن إثارة بطلان حكم محكمة أول درجة أمام محكمة النقض ، مادام أنه لم يرشئنا من ذلك أمام محكمة ثانية درجة .

٣ - إن ما يتطلبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه من سؤال المحكمة للتمم عن الفعل المسند إليه هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة ، فلا يترتب البطلان على مخالفته .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح عابدين ضد الطاعن بصحيفة ضمنها أن الطاعن أصدر له شيكا بتاريخ ۱۰/۱/۱۹۶۰ بمبلغ ٤٦٠ جنيها مسحوبا على بنك القاهرة فرع الأزهر، ولما تقدم به إلى البنك لصرفه أقاد بالرجوع على الساحب، وطلب عقابه بالمائتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح عابدين قضت غايبا بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦١ خلا بمآدتي الإتهام بخمس المتهم ثلاثة مشهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومائتي قرش أتعابا للمحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. فعارض المحكوم عليه فيه هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن. فاستأنف المتهم هذا الحكم وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة القاهرة الابتدائية تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية. ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١/٤/١٩٦٢. أولا - بإثبات تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه مع إلزامه بمصاريفها من الدرجتين. ثانيا - بقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريغه خمسة جنيهات وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف وذلك إعمالا للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن هو القصور في النسب والاخلال بحق الدفاع وبطلان الاجراءات ذلك أن حكم محكمة أول درجة دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد دون أن يستظهر أن الورقة التي اعتبرها شيكا لا تؤدي إلى تحقق هذا الوصف لها، وبالتالي ينعدم الركن المادي لهذه الجريمة إذ أغفل الحكم بيان ما إذا كانت تلك الورقة تتضمن أمرا بالدفع وهو شرط من الشروط

الشككية للشيك ، يضاف إلى ذلك أن محكمة ثانى درجة انتهت إلى تأييد الحكم الابتدائى دون أن تطلع على الورقة المذكورة وهى جسم الجريمة إذ كان المدعى بالحق المدنى قد تسلمها ، ونتيجة لذلك لم تتبين المحكمة ما إذا كانت الورقة قد استوفت الركن المسمى بشروطه على الرغم من أن الطاعن نازع في وصف الورقة وطلب الاطلاع على الشيك لاحتمال أن يكون مزورا عليه أو أنه يحمل تاريخين ولو أن هذا الدفاع لم يثبت في محضر الجلسة . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه جاء باطلا لتأييده حكم محكمة أول درجة على الرغم من بطلانه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن بمقولة لأنه صدر في الجلسة الأولى للمعارضة وأن الطاعن لم يحضر هذه الجلسة رغم علمه بها من توقيعه على تقرير المعارضة مع أن تلك الجلسة سبقتها جلستان أجلت فيهما الدعوى لإعلانه وقد صدر الحكم في المعارضة دون ذلك الاعلان - كما أن محكمة ثانى درجة لم تسأل الطاعن عن الفعل المستند إليه وفقا لما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى الرغم من أنه لم يسأل في أى مرحلة من مراحل الدعوى .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى على الطاعن بالطريق المباشر وضمن صحيفتها أن الطاعن أصدر له شيكا بتاريخ ١٠/٣١ سنة ١٩٦٠ بمبلغ ٤٦٠ جنيها مسحوبا على بنك القاهرة فرع الأزهر ولما تقدم إلى البنك لصرفه أفاد هذا بالرجوع على الساحب . وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وبإلزامه بدفع مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت - فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ثم استأنف وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة ثانى درجة تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه المدنية . وبعد أن انتهت هذه المحكمة من سماع الدعوى قضت بحضورها بأثبات تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه وبقبول استئناف الطاعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريمه خمسة جنيهات مع وقف التنفيذ .



وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت بيانات الشيك الذي قدمه المدعى بالحقوق المدنية في قوله "وقدم حافظة تتضمن شيكا بمبلغ ٦٠ جنيها مسحوبا على بنك القاهرة لصالح المدعى بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٠ ويحمل توقيع المتهم ومرفقا به إفادة من البنك المذكور بتاريخ ١/٢/١٩٦١ تفيد الرجوع على الساحب" - لما كان ذلك، وكان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم يتوافر فيه البيان الكافي للدلالة على أن الورقة موضوع المحاكمة "شيك" بالمعنى المقصود في القانون مستوفيا كافة بياناته الشكلية اللازمة لإعتباره كذلك، وما ينعم الطاعن على الحكم بدعوى قصوره في وصف الشيك وإثبات ما به من بيانات لا يكون له محل، ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الطاعن لم ينازع في سلامة تلك البيانات التي أثبتتها حكم محكمة أول درجة، كما أنه لم يطلب من تلك المحكمة الاطلاع على الشيك ولم يترأى دفاع في خصوص ما أثبتته المحكمة الابتدائي من بيانات، لما كان ذلك، فإنه لا يقبل منه النعي على حكمها بدعوى قضائها دون الاطلاع على الشيك موضوع المحاكمة - كما أنه لا يقبل منه ما يثيره من هدم إثبات دفاعه بمحضر الجلسة ذلك لأن من المقرر أن على المتهم أن يطلب في صراحة إثبات ما يهمله إثباته في محضر الجلسة، فإن هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض، كما أن ما يثيره عن بطلان حكم محكمة أول درجة مردود بأنه لم يتر شيئا من ذلك أمام محكمة ثاني درجة وبالتالي لا يقبل منه إثارته أمام هذه المحكمة، لما كان ذلك، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان استنادا إلى أن المحكمة لم تسأل الطاعن عن الفعل المسند إليه وفقا لما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية مردود بأن ما يتطلبه القانون في هذه المادة من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة فلا يترتب البطلان على مخالفته، هذا إلى أنه لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن أبدى اعتراضا على الإجراءات التي اتبعت.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عاتق نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٤ )

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٣٣ القضائية

(١) مشروع . ” مشروع في سرقة “ .

الشروع : لا يشترط لتحقيقه أن يبدأ الفاعل في تنفيذ جزء من الأفعال المكونة للركن المادي للجريمة . يكفي أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة . مثال في سرقة .

(ب) إجراءات المحاكمة . شهود .

الحكمة الاستثناء من سماع الشهود . شرطه : قبول المتهم أو المدافع منه ذلك صراحة أو ضمنا .

١ - من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأفعال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتبار الفعل شروعا في حكم المبادء ٥٤ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة . ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن الأول بعد أن توجه إلى المخزن المعد لتفريغ ” المازوت “ لم يقم بالتفريغ واكتفى بإزالة ” الرصاص “ الذي يقفل به صندوق خزان السيارة وحصل على توقيع الطاعن الثاني على الفاتورة بما يفيد استلامه الزيت ثم سلك الطريق المؤدى إلى خارج مصنع الشركة وعندئذ اكتشف شيوخ الحفراء وجود ” المازوت “ بالسيارة وقام بضبطه فان ذلك يعتبر بدءا في التنفيذ لجريمة السرقة لأنه مؤد فورا ومباشرة إلى اتمامها ومن ثم فان الحكم إذ اعتبر ما وقع من الطاعن الأول شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

٢ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٢/١١/١٩٦١ بدائرة قسم المنتزه : شرعا في سرقة كمية المازوت الميينة بالمحضر وصفا بقيمة لشركة الورق الأهلية حالة كون المتهم الأول مكلفا بنقله والثاني مستخدما بها وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه وهو ضبط الأول قبل فراره بالمسروقات وطلبت عقابهما بالمواد ٤٥٥ ، ٣١٧ ، ٤٧ ، ٨ ، ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح المنتزه قضت حضوريا بتاريخ ١٨/١/١٩٦٢ عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين بلا مصاريف ، امتنعت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل ، فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الأول هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول استئناف النيابة شكلا في حين أن الحكم الابتدائي صدر بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٢ واستأنفه وكيل النيابة في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢ أى بعد الميعاد المقرر في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على حكم محكمة أول درجة أنه قد صدر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٢ ، ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن النيابة العامة



قـررت بالإسـتـثـنا فـى ٢٥ بـنـايـر سـنة ١٩٦٢ وهـو ما يـقـربـه الطـاعـن فـى طـعـنـه فـإن الاسـتـثـنا فـى كـون قـد قـدم فـى المـيعـاد المـنـصـوص عـلـيـه فـى المـسـاـدة ٤٠٦ مـن قـانـون الإـجـراءـات الجـنـائـية و يـكـون ما يـثـيرـه الطـاعـن فـى هـذا الـوجـه غـير صـحـيـح .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو بطلان الإجراءات، ذلك أن المحكمة لم تصع شهود الإثبات فى الدعوى مع أن العبرة بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة مما يعيب إجراءات المحاكمة .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه غير سديد ذلك أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد صدر بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما ينحول المحكمة الاستثناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع منه بما يدل عليه، ولما كانت إجراءات المحاكمة قد تمت فى ظل هذا القانون وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يتمسك بطلب سماع الشهود مما يستفاد منه تنازله الضمنى عن سماعهم فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هى عولت على أقوالهم فى التحقيقات دون سماعهم مادام الطاعن قد قبل ذلك ضمنا ومادام أن تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

وحيث إن مبنى باقى أوجه الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم قضى بإدانة الطاعن بتهمة الشروع فى السرقة فى حين أن ما وقع منه لا يعدو أن يكون من الأعمال التحضيرية التى لاتصل إلى حد الشروع فقد ضبطت للسيارة التى كان بها المازوت داخل مبانى الشركة وعلى بعد إثنى عشر مترا من الباب الخارجى وكان الطاعن متجها بها إلى مكان التفريغ التابع للشركة وعلى فرض أن نيته كانت متجهة إلى الخروج من الشركة وهو مالا دليل عليه فربما عدل من ذلك وعاد إلى تفريغ المازوت بالشركة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص فى أنه بينما كان ذكرى أحمد عزب مراقب مكتب العمل بشركة الورق الأهلية يشرف على عملية انصراف العمال فى مساء يوم الحادث لاحظ أن السيارة رقم ٤٤٨ تقل إسكندرية

قيادة الطاعن الأول وهي سيارة مازوت خارجة من الشركة وحضر شيخ الخفراء وتبين له أن خزائنها ممتلئة بالمازوت وأن الرصاص الذي كان موضوعا على الصنبور متزوع من مكانه فسأل الطاعن الأول عن سبب نحروجه بالمازوت فأجاب بأن عامل المازوت وهو الطاعن الثاني وقع بالإستلام وطلب منه التفريغ في المصنع الآخر فأمسك بالسائق وأبلغ بالحادث لأنه ليس للشركة مصنع آخر وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال مراقب مكتب العمل بالشركة ذكرى أحمد عزب وشيخ الخفراء الطيب عبد الرازق صوص وماثبت من المماينة من أن السيارة في طريقها إلى مخزن المازوت تتجه إلى اليمين لا إلى اليسار حيث ضبطت ومن اعتراف الطاعن الأول بحضور ضبط الواقعة بأنه كان متجها إلى الخروج لتفريغ حموله السيارة في مصنع آخر بناء على تكليفه بذلك من الطاعن الثاني ومن اعتراف الطاعن الثاني في تحقيق النيابة بتوقيعه على فاتورة استلام المازوت . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لاعتبار الفعل شروما في حكم المادة ٥٤ من قانون العقوبات أن يبدأ الجانى في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة . ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن الأول بعد أن توجه إلى المخزن المعد لتفريغ المازوت لم يقم بالتفريغ واكتفى بإزالة الرصاص الذى يقفل به صنبور الخزان وحصل على توقيع الطاعن الثاني على الفاتورة بما يفيد استلامه الزيت ثم سلك الطريق المؤدى الى خارج مصنع الشركة وعندئذ اكتشف شيخ الخفراء وجود المازوت بالسيارة وقام بضبطه فإن ذلك يعتبر بدءا في التنفيذ لجريمة السرقة لأنه يؤدي فورا ومباشرة إلى إتمامها ومن ثم فإن الحكم إذ اعتبر ما وقع من الطاعن الأول شروما في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو الفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم قضى بإدانة الطاعن استنادا إلى إقراره بتحقيق النيابة بتوقيعه على إيصال استلام المازوت بعد إنكاره بحضور الواقعة وما قرره المتهم الأول وهو

قائد السيارة من أنه كان في إنتظار توجيه الطاعن له وإلى أن الطاعن قرر بمحض ضبط الواقعة أنه لا يعلم شيئا بعد إنصراف السيارة ثم عاد وقرر أن السيارة في مكان وقوفها لم تكن متأهبة للخروج ولعل قائدها كان يريد الإستدازة بها من أمام الباب واستخلص الحكم من ذلك أن الطاعن ضالغ في الجريمة وهو استخلاص غير سائغ لا تؤدي إليه الأدلة التي أوردها الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لموقف الطاعن الثاني من الجريمة بقوله إن المتهم الأول اعترف بمحض ضبط الواقعة بأنه كان متأهبا للخروج لتفريغ السيارة في مصنع آخر بعد أن طلب منه الطاعن الثاني ذلك وتزع رصاص الصنبور ووقع له بالاستلام كما اعترف الطاعن الثاني بتحقيق النيابة بتوقيعه على الايصال بالاستلام بعد أن أنكر بمحض ضبط الواقعة مقررا أنه كان من المتعين عليه الاستلام قبل التوقيع كما أنه قرر بمحض ضبط الواقعة أنه لا يعلم شيئا بعد أن انصرفت السيارة ثم عاد في تحقيق النيابة وقرر أن السيارة في وضعها الذي ضبطت فيه لم تكن متأهبة للخروج ولعل سائقها كان يريد الاستدازة بها من أمام الباب بعد عودته من الميزان للدخول تجاه المخزن مما يقطع بأنه ضالغ في الجريمة مع المتهم الأول لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم في التدليل على مساهمة الطاعن الثاني في مقارفة الجريمة سائغا في العقل ويؤدي إلى ما خلص إليه الحكم من اعتباره فاعلا فيها فإن الظعن المقدم من الطاعن الثاني يكون أيضا على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
 محمد صبرى ، محمد محمد محفوظ ، محمد عبد المنعم حمزاوى .

( ١٥ )

### الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ القضائية

( أ ) أمر حفظ . أمر بعدم وجود وجه . نيابة عامة .

الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . العبرة فيها هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره  
 النيابة منها . مثال .

( ب ) أمر حفظ . أمر بعدم وجود وجه . استئناف . نيابة عامة . غرفة  
 الاتهام .

الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز الطعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ ،  
 ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢  
 إلا من المبنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف  
 أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور .  
 مثال .

( ج ) أمر حفظ . أمر بمنع التعرض . استئناف . نيابة عامة . غرفة  
 الاتهام .

الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إداريا .  
 طبيعته : نكحجه من وظيفة النيابة العامة للقضائية . القصد منه معارضة رجال الضبطية  
 الادارية على حفظ الأمن . عدم اندراجه ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩  
 من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠  
 من القانون المذكور .

(د) غرفة الاتهام . "الظمن في أوامرهما" . نقض . "مالا يجوز الظمن فيه بالنقض" .

عدم جواز الظمن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الظمن المرفوعة إليها طبقا للقانون . كون الظمن غير جائز أمام الغرفة . أنه : انغلاق باب الظمن فيه بطريق النقض . المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

١ — العبرة في الأوامر التي تصدرها النيابة العامة — هي بمحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . ولما كان يبين من الأوراق أن قرار النيابة العامة بالحفظ قد أصدرته بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أيا ما كان سببه، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري .

٢ — الأوامر التي تصدرها النيابة العامة لا يجوز الظمن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور . ولما كان الطامن هو المشكوك في حقه في الشكوى التي باشرت النيابة تحقيقها وانتهت فيها إلى إصدار قرار بحفظها إداريا وبالتالي فإنه ليس مجنيا عليه أو مدعيا بحقوق مدنية حتى يكون له الظمن في هذا القرار بالطريق الذي رسمته المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ سالفنا الذكر .

٣ — الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إداريا لا يعدو أن يكون إجراء تصدره النيابة في غير خصومة جنائية ولا يقصد به سوى معاونة رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ، ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .

٤ — مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — لا يجوز الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة اليها طبقا للقانون، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أمام غرفة الاتهام إنخلق تبعا لذلك باب الطعن فيه بطريق النقض .

## الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أن المطعون ضده قدم شكوى ضد الطاعن وخفيه وقيدت تحت رقم ٢٧١٥ سنة ١٩٦١ إدارى المنتزه ، قال فيها إنه يمتلك أرض بمقتضى عقد بيع مسجل في ١٩٤٩/٢/٢٣ تحت رقم ٨١٥ وأنه أثناء وضعه لافتة بيع هذه الأرض تعرض له خفير الطاعن وحاول إزالتها وقد انتهت نيابة المنتزه الجزئية بعد استعراض حجج الطرفين إلى ترجيح كفة المطعون ضده لما ثبت لديها من أنه يحتفظ بعقد بيع مسجل عن الأرض موضوع النزاع فضلا عن مظاهر وضع يده وأرسلت مذكرة للسيد رئيس النيابة رأت فيها أخذ التعهد على الطاعن وخفيه بعدم التعرض للمطعون ضده وحفظ الشكوى إداريا ، ثم أصدرت النيابة الجزئية بناء على ذلك قرارها في ١٩٦٢/٢/١٠ بحفظ الشكوى إداريا . أسانف الطاعن هذا القرار إلى غرفة الاتهام بمحكمة الإسكندرية الابتدائية التي قروت بتاريخ ١٩٦٢/٥/٧ قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد القرار المطعون فيه فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينهى على أمر غرفة الاتهام المطعون فيه أنه أخطأ في القانون وشابه فساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد، وذلك بأن النيابة العامة سبق أن أصدرت قرارا في موضوع النزاع بحفظه إداريا في الشكوى رقم ٢٧١٥ سنة ١٩٦١ إدارى المنتزه وهو ما يمنعه من العودة إلى التحقيق من جديد فإذا



كانت قد عدلت من قرارها الأول وأمرت بمنع تعرض الطاعن للطعون ضده في الشكوى الإدارية رقم ٤٦٣٥ سنة ١٩٦١ المنتزه موضوع القرار المستأنف فإن هذا القرار يقع باطلا لا يعتد به وقد تمسك الطاعن بذلك أمام غرفة الاتهام ولكنها انتهت إلى تأييد القرار المذكور دون أن تعني بالرد على هذا الدفاع مع جوهريته . هذا إلى أن الأمر المطعون فيه أيد القرار المستأنف على الرغم مما شابه من حيب إذ أسس على أن أقوال الشهود ظهرت دعوى المطعون ضده في حين أن غالبية الشهود صادقوا الطاعن في وضع يده على الأرض موضوع التراع

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المطعون ضده تقدم ببلاغ ذكر فيه أنه يمتلك قطعة أرض مساحتها ١٨٠٠ ذراع بمقتضى عقد بيع مسجل وأنه بينما كان يضع لافتة لعرض هذه الأرض للبيع تعرض له الطاعن وآخر وقد تولى رجال الشرطة فحص البلاغ ثم باشرت النيابة العامة التحقيق فقرر المطعون ضده أنه منذ اشترى هذه الأرض في سنة ١٩٤٩ يضع اليد عليها ويملك فيها منزلا يتردد عليه وقدم عقد بيع مسجل برقم ٨١٥ في ١٩٤٩/٢/٢٣ يفيد شراءه من فاطمة السيد مصطفى هذا القدر وقد أبدى في أقواله مسعود حسين الحارثي المعين من قبله كما ظهره في وضع يده على هذه الأرض عصمت أحمد شلي وكيل ورثة أوربا كي البائعين لفاطمة السيد مصطفى البائعة للمطعون ضده وأبدى أيضا في أقواله أحمد محمد محسن وحبيده رزق أبو زيد وهما يجاورانه في هذه الأرض كما جاءت أقوال الأستاذ محمد عبد العزيز محامي ورثة أوربا كي والأستاذ عبد الهادي البيلوي المحامي مؤيدة للمطعون ضده في وضع يده . وبسؤال الطاعن قرر أن هذه الأرض مملوكة له ولورثة الجبالي الوكيل عنهم وأنه يضع اليد عليها بصفتيه وأقام على حراستها أربعة من الخفراء ويملك فيها كشكا وأما قطعة الأرض التي يدعى المطعون ضده ملكيتها فلا تنطبق حدودها مساحيا على الطبيعة وأبدى في وضع يده عبد سعد عبد القادر الحارثي المعين من قبله وعباس محمد عمر وحسين أحمد بعطش ومحمود سعد عاشور شيخوخ عمارات صيدى بشر . وبعد انتهاء التحقيق أرسلت النيابة الجزئية الأوراق بمذكرة إلى رئيس النيابة استعرضت فيها حجج الطرفين وخلصت إلى ترجيح كفة المطعون

ضده وطلبت قيد الأوراق بدفتر الشكاوى وأخذ التمهيد على الطاعن والحارس المعين من قبله بعدم التعرض للطعون ضده وبعد أن وافق رئيس النيابة على هذا الرأي أمرت النيابة الجزئية بالتنبيه على الطاعن والحارس بعدم التعرض للطعون ضده ثم قررت في ١٩٦٢/٢/١٠ بحفظ الشكاوى إداريا . فاستأنف الطاعن هذا القرار أمام غرفة الاتهام فأصدرت في ١٩٦٢/٥/٧ أمرا المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد القرار المطعون فيه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن قرار النيابة العامة بالحفظ قد أصدرته بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أيا ما كان سببه — صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه — ولما كان مثل هذا الأمر لا يجوز الطعن عليه طبقا للمادتين ٢٠٩ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية اللتين صدر القرار المذكور في ظلهما قبل تعديلهما بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١٧ إلا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها . ولما كان ذلك ، وكان واقع الحال أن الطاعن يصرف طعنه إلى الأمر الصادر من النيابة العامة بمنع تعرضه للطعون ضده في الأرض المتنازع عليها ، إذ لا مصلحة له البتة في الطعن على الأمر الصادر بحفظ الشكاوى إداريا . ولما كان ذلك الأمر بمنع التعرض لا يعدو أن يكون إجراء أصدرته النيابة العامة في غير خصومة جنائية ولم يقصد به سوى معاوننة رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية التي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام هملا بالمادة ٢١٠ ، هذا فضلا عن أن الطاعن هو المشكوك في حقه في الشكاوى التي باشرت النيابة تحقيقها وانتهت فيها إلى إصدار القرار المستأنف وبالتالي فإنه ليس مجنيا عليه أو مدعيا بحقوق مدنية حتى يكون له الطعن في هذا القرار بالطريق الذي رسمته المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ سالفتا الذكر ومن ثم فإن الطعن

المقدم من الطاعن عن هذا القرار أمام غرفة الاتهام لا يكون جائزا قانونا .  
لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .  
قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا يجوز الطعن بطريق النقض  
في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة إليها طبقا  
للقانون ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أمام غرفة الاتهام إنغلق تبعا لذلك  
باب الطعن فيه بطريق النقض — فان الطعن في الأمر المطعون فيه بهذا الطريق  
يكون غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة مبلغ الكفالة  
عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات  
الطعن أمام محكمة النقض .

---



## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وعبد المنعم حمزادى .

( ١٦ )

### الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ القضائية

( أ ) مسئولية مدنية . " مسئولية المتبوع من أعمال تابعه " .

مسئولية المتبوع من أعمال تابعه . يكفى لتحقيقها : قيام علاقة سببية بين الخطأ  
ووظيفة التابع . وأن يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان  
يفكر فيه لولا الوظيفة . سواء تحقق ذلك من طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته  
أو من طريق الاساءة في استعمالها . وسواء كان خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم  
يأمر به ، علم به أو لم يعلم . وسواء كان التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه  
أو جرمه لنفسه .

( ب ) دعوى مدنية . دعوى جنائية . إجراءات المحاكمة . حكم . " وقف  
تنفيذه " .

خضوع الدعوى المدنية التى ترفع تبعا لدعوى جنائية فى إجراءاتها وطرق الطعن فيها  
لقواعد الإجراءات الجنائية . عدم ترتيب هذه القواعد وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم  
إلا فى الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتحقيق مسئولية المتبوع على  
ما يفيد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدنى ، أن تكون  
هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، وأن يثبت أن التابع ما كان  
يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة ، ويستوى أن يتحقق  
ذلك عن طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الاساءة فى استعمال

هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها . ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ولم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه للخطأ المستوجب للمسئولية قد قصد خدمة متبوعة أو جر منفعة لنفسه .

٢ — الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم تقب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢١ يناير سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز أرميت محافظة قنا : قتلًا منير حليم خليل عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن إتيوا قتلَه وأعدا لهذا الغرض عصا حملها الأول وبلطة حملها الثاني وصارا يقصدان المجنى عليه حاملين تلك الأسلحة في المكان الذي اعتاد المرور فيه حتى ظفرا به فضربه الأول عدة ضربات بالعصا وانهاك عليه الثاني طعنا بالبلطة في أجزاء عدة من جسمه قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من السيد مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى ادعى والد المجنى عليه بحق مدنى قدره عشرة آلاف جنيه قبل المتهمين والإصلاح الزراعى بالتضامن والمصاريف والأتعاب كما ادعت كذلك زوجة المجنى عليه بحق مدنى قدره عشرة آلاف جنيه قبل المتهمين والإصلاح الزراعى بالتضامن والمصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٦٣ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات : أولاً — بمعاقة كل من المتهمين بالأعمال الشاقة المؤبدة . ثانياً — بإلزام المتهمين المذكورين متضامنين وبضمان وتضامن وزارة الإصلاح الزراعى ، أن يدفعوا للدمية بالحق المدنى

زوجة المجنى عليه مبلغ خمسة آلاف جنيه مصري على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المتهمان ووزارة الإصلاح الزراعي في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعنين الأول والثاني وإن قررا بالطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنة الثالثة — وزارة الإصلاح الزراعي — ” المسئولة عن الحقوق المدنية ” قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله حين قضى بمسئولية الطاعنة ” وزارة الإصلاح الزراعي ” عن فعل تابعيها ، طبقا للمادة ١/١٧٤ من القانون المدني اللذين دينا في جناية قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الاصرار والترصد مع أن هذه الجريمة لم تقع منهما في أثناء تأدية وظيفتهما أو بسببها — إذ الثابت مما حصله الحكم أن تابعي الطاعنة قتل المجنى عليه بعيدا عن مكان عملهما وفي يوم لم يتوجها فيه إلى مقر وظيفتهما ، وكان ما دفعهما إلى ارتكابها هو رفض المجنى عليه أن يرفع أجرهما ، وهو سبب لا يمت إلى الوظيفة بصفة — وانتهت الطاعنة إلى طلب وقف تنفيذ الحكم بالتعويض المقضى به عليها حتى يفصل في الطعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها ” تحصل في أن المتهمين بكرى حسن قاسم الشهير بالأعور ومحمود أحمد دسوقي الطاعنين الأول والثاني ” يعملان بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي بأرمنت الحيط بأجر يومي قدره عشرة قروش وقد طلبا من رئيسهما المباشر في العمل وهو المجنى عليه منير سليم خليل المهندس الزراعي بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي بأرمنت الحيط زيادة أجرهما أسوة بزملائهما في العمل إلا أنه لم يجبهما إلى طلبهما فتوجه المتهم الثاني محمود أحمد دسوقي في يوم الجمعة الموافق ١٩ من يناير سنة ١٩٦٢ إلى والد المجنى



عليه بمنزله إذ أنه يقيم بأرمنت ورجاء في أن يطلب من ابنه المجنى عليه أن يزيد أجره فوعده بذلك ، وفي صباح اليوم التالي وهو يوم السبت الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ توجه المتهم الثاني إلى المجنى عليه بمكتبه فأنبسه على ذهابه لوالده ومحاولة التوسط في زيادة أجره وأخطره بنحصر يوم من راتبه ونقله من مقر عمله القريب من مسكنه إلى آخر يبعد عنه كثيرا فساء ذلك المتهم الثاني وتقابل في هذا اليوم مع زميله المتهم الأول الذي يحدد بدوره على المجنى عليه لعدم زيادة أجره واتفقا على قتل المجنى عليه وتواعدا على اللقاء لتنفيذ ما اتوياه في صباح اليوم التالي - وفي صباح يوم الحادث الموافق ٢١ يناير سنة ١٩٦٢ لم يذهب المتهم الثاني لعمله بل أعد سلاحه الذي انتوى به تنفيذ جريمته وهو بلمطة حادة وتوجه إلى المتهم الأول الذي كان في انتظاره يحمل عصا غليظة من الشوم اتخذها بدوره أيضا سلاحا لتنفيذ ما عزم عليه وتوجها سويا إلى طريق زراعي ضيق تحفه زراعات القصب الكثيفة من الناحيتين وكنا بجوار شجرة بالطريق في انتظار قدوم المجنى عليه . إذ أنهما يعلمان بحكم عملهما معه أنه لا بد وأن يمر بهذا الطريق بمناسبة عمله وإذا بصرا بالمجنى عليه قادما يمتطي دابة وما أن اقترب منهما حتى هبا من مكنتهما وهاجله المتهم الثاني بأن ضربه باللمطة على عنقه فسقط المجنى عليه من الدابة على الأرض وانها ل عليه المتهمان الأول والثاني يضربانه أولهما بالعصا والثاني باللمطة قاصدين من ذلك قتله حتى فارق الحياة وتركاه جثة هامدة وانصرفا وفي طريقهما أعلى المتهم الثاني البلمطة للمتهم الأول لإخفائها فأخذها المتهم الأول وتوغل وسط زراعة القصب حتى وجد نخلة فأخفى البلمطة بين فروعها وعاد لزميله المتهم الثاني ثم افرقا إذ توجه كل منهما لمقر عمله . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة مما شهد به الشهود وماورد - بالمعينة وبقرار الصفة التشريحية ومن اعترافات المتهمين التي أدلوا بها بحضور تحقيق النيابة وبحضر جلسة المعارضة في أمر حبسهما - وخلص الحكم من ذلك إلى قوله : " وحيث إن المحكمة تستخلص من ظروف الواقعة واعتراف المتهمين أنهما وقد أعماهها الحقد على المجنى عليه لعدم زيادة أجرهما ونقله المتهم الثاني إلى مكان بعيد من محل مسكنه اتفقا على قتله إذ تقابلا بمنزل المتهم الأول ودبرا هذا الأمر ثم أعدا لذلك عدتهما بأن أعدا المتهم الأول العصا والثاني البلمطة واتفقا على اللقاء في يوم الحادث فلم يذهب أيهما لمكان عمله بل تقابلا صباحا وتوجها إلى المكان الذي يعلمان

بمرور المجنى عليه فيه وكنا له أمفل شجرة مترصدين قدومه حتى إذا ما ظفرا به  
 انها لا عليه ضربا بالباطة والعصا قاصدين من ذلك قتله فأحدثنا به الإصابات  
 الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . ثم تحدث الحكم عن نية  
 القتل وما استظهره منها في حق المتهمين "المحكوم عليهما" من العناصر التي ساقها  
 والمؤيدة إلى ما رتبته عليها في قوله "وحيث إن نية القتل لدى المتهمين ظاهرة  
 ومتوفرة من أنه أساءهما على ما تصورا أن المجنى عليه لم يزد أجرهما أسوة بزملائهما  
 وأنه خصم يوما من أجر المتهم الثاني ونقله إلى مكان بعيد من محل سكناه الأمر  
 الذي ساءه كثيرا فصور لهما تفكيرهما القاصر أنه لا خلاص لهما ولا أمل في  
 زيادة مرتبتهما إلا الخلاص من المجنى عليه الذي يقف عقبة في سبيل ذلك على  
 ما ظنا وأعدا لذلك سلاحا قاتلا إذا ما استعمل في الاعتداء وهما الباطة والعصا  
 الغليظة وقد انها لا عليه ضربا بالباطة والعصا على وجهه ورأسه وعنقه بقصد قتله  
 وإزهاق روحه وضرباه في أما كن قاتلة من جسمه وكررا اعتداءهما للوصول لهذا  
 القصد وهو قتله ولم يتركاه إلا بعد أن تم لهما تنفيذ قصدهما بإزهاق روحه بل  
 لانهما لم يكفيا عن مواصلة الاعتداء عليه بعد أن لفظ أنفاسه الأخيرة  
 إذ تبين من التقرير الشرعى أن بعض الجروح التي بالمجنى عليه أحدثت  
 بعد الوفاة كل ذلك يتطوع في الدلالة على أن المتهمين قصدا قتل  
 المجنى عليه عمدا وإزهاق روحه . كما تحدث عن ظرفي سبق الإصرار والترصد  
 في قوله : "وحيث إن آية سبق إصرار المتهمين على قتل المجنى عليه والترصد له هي  
 أنهما حقدا عليه كما قررا في أقوالهما لعدم زيادة أجرهما ولتقل المتهم الثاني إلى مكان  
 بعيد عن سكناه وأنه خصم يوما من راتبه عندما علم أنه توجه لوالده ليرجوه  
 في زيادة أجره فقبلا بمنزل المتهم الأول واتفقا على اللقاء في اليوم التالي لقتل  
 المجنى عليه وأعد المتهم الثاني لذلك آلة قاتلة هي الباطة وأعد المتهم الأول عصا  
 من الشوم ولم يتوجها لعملهما بل ذهبا إلى المكان الذي أيقنا أن المجنى عليه يسير  
 منه وأختارا لذلك مكانا يحيط به زراعات القصب من الجانبين وظلا كذلك  
 مترصدين المجنى عليه يملأهما الحقد وتحفزهما النية التي عزموا على تنفيذها وهي قتل  
 المجنى عليه حتى إذا ما ظفرا به عاجلاه بالاعتداء ، أما زعمهما بأن المجنى عليه  
 سبهما عندما استعطفاه وبصق على المتهم الثاني وصفحه فهو قول سبق أن بينت  
 المحكمة فسادة ومدم الاطمئنان إليه وذلك — بالإضافة إلى أن المتهمين اعترفا



أن أول ضربة ضربها المتهم الثاني للمجنى عليه بالبلطة كانت على رقبة من الخلف من الناحية اليسرى مما يدل على أنهما انتظرا صروره حتى إذا ما أوشك أن يعطيهما ظهره عاجله المتهم الثاني بالضربة التي اسقطته ثم انهالا عليه ضربا " وخلص الحكم بعد ذلك إلى إداتهما بجريمة قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الاصرار والترصد استنادا إلى الأدلة السائغة التي ساقها ثم عرض إلى مسئولية الطاعنة عن فعل تابعها المحكوم عليهما فقال " وحيث إنه من النابت أن المتهمين بمملان بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى ومن ثم فهما تابعان لوزارة الإصلاح الزراعى وإذا كانا قد ارتكبا جريمتها التي ترتب عليها الضرر بالمدينين بالحق المدينى "المطعون ضدهما" بسبب تأدية وظيفتهما فتكون وزارة الإصلاح الزراعى مسئولة أيضا بدورها عن تعويض هذا الضرر هملا بالمادة ١٧٤ مدنى " — لما كان ذلك، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سديدا فى القانون ذلك لأن قضاء هذه المحكمة، قد جرى على أنه يكفى لتحقيق مسئولية المتبوع على ما يفيد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدنى أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع، وأن يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب انطأ أو ما كان يفكر فيه أولا الوظيفة، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته، أو عن طريق الإساءة فى استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها. ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به علم به أو لم يعلم، كما يستوى أن يكون التابع فى ارتكابه للخطأ المستوجب للمسئولية قد قصد خدمة متبوعه أو جرم منفعته لنفسه يستوى كل ذلك مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أولا الوظيفة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدونات أن المحكوم عليهما لم يرتكبا فعنتهما إلا لأن المجنى عليه وهو رئيسهما فى العمل لم يقبل زيادة أجرهما وعاقب الثانى منهما بنقص أجر يوم من راتبه ونقله من عمله القريب من مسكنه إلى عمل آخر يبعد عنه كثيرا لأنه كان قد وسط والده فى أمر زيادة راتبه وأن المحكوم عليهما لما ساءهما ذلك من المجنى عليه عزموا على قتله وتربصا له فى الطريق الذى يعلمان بنحكم عملهما أنه سيمر منه — وكان الحكم قد رتب على ما تقدم مسئولية الطاعنة الثالثة باعتبار أن المحكوم عليهما تابعان لها وارتكبا جرمهما بسبب وظيفتهما. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب فى استظهار رابطة السببية بين خطأ المحكوم



عليها باعتبارهما تابعين للطاعة الثالثة وبين وظيفتهما لديها واستخلص قيامها استخلاصا مائفا ومتفقا وحكم القانون ، مما يكون معه الطعن على غير أساس متعينا رفضه . أما بالنسبة إلى ما انتهت إليه الطاعة الثالثة من طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بما حكم به عليها من تمويض — فإنه فضلا عن أنه أضفى غير ذي موضوع بعد الفصل في موضوع الطعن ، فإنه مردود بأن الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون وليس من بينها ما يندرج على الطعن الراهن — ومن ثم لا يصبح طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه لعدم وجود أساس له في القانون .

## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت السركي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الروهاب خليل .

### ( ١٧ )

#### الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٣٣ القضائية

تقليد . جريمة . قصد جنائي . حكم . "تسبيبه . تسبب معيب" .

جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة : جريمة عمدية . عدم تحققها إلا بقيام  
القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلداً . مثال .

جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة والتي حددت المادة ٤٧  
من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف — عناصرها —  
هي جريمة عمدية لا تتحقق إلا بقيام الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي لدى  
الجاني وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلداً . ولما كان يبين من الحكم المطعون  
فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادي وحده وهو تعامل الطاعن  
بالبيع في نسخ المصحف المقلدة ، وأغفل التحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد  
وهو الركن المعنوي الذي لا تقوم الجريمة بدونه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون  
قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦  
بدائرة قسم الظاهر : قلدا وحازا نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة طبقا  
للأوضاع القانونية . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٤٧ من المرسوم بقانون

رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . وقد ادعى محمد عبد الرحمن بحق مدنى قبل المتهمين متضامين بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة الوايل الجزئية قضت غاييا بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٩ عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين مائة جنيه ومصادرة النسخ المقلدة المضبوطة وإلزام المتهمين بأن يدفعوا متضامين للدعى بالحق المدنى مبلغ ٦٠٠ جنيهها ومصاريف الدعوى المدنية . فعارض الطاعن وقضى فى معارضته بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . كما عارض المحكوم عليه الآخر وقضى فى معارضته بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩ . فاستأنف الطاعن الحكم الصادر ضده فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ . كما استأنف المحكوم عليه الآخر الحكم الصادر ضده فى ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ : أولا - بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد بالنسبة للمحكوم عليه الآخر - ثانيا : بالقبول والرفض والتأييد بالنسبة للطاعن . فطعن الأخير فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة تقليد وحيازة نماذج ورقية مطبوعة ومسجلة طبقا للأوضاع القانونية ، قد انطوى على قصور فى التسبيب ، ذلك أن الطاعن أبدى فى مذكرته لمحكمة الدرجة الثانية دفاعا جديدا لم يكن قد أثاره أمام محكمة الدرجة الأولى يقوم على عدم علمه بتقليد النماذج موضوع الجريمة التى دين بها إذ أنه لم يكن إلا مجرد ضامن لمتهم آخر ( هو المتهم الأول فى الدعوى ) فى تنفيذ ما التزم به قبل المدعى بالحق المدنى بمقتضى عقد بيع نسخ المصحف المدعى بتقليدها دون أن يكون عالما بالتقليد غير أن المحكمة قضت بتأييد حكم محكمة أول درجة دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه ، ولما كانت التهمة المسندة إلى الطاعن هى أنه قلد وحاز نماذج ورقية مطبوعة لآخر مسجلة طبقا للأوضاع القانونية وكان يبين من الأوراق أن حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد إذ عرض لواقعة الدهوى أخذ يدل على ثبوتها بقوله " وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمين



مما قرره المحجى عليه من أنها قلدا نموذج المصحف الذى ابتكره وبجمله طبقا للقانون وباعا له النماذج المقلدة بسعر ٢١ قرشا للنسخة المقلدة وتأيدت هذه الأقوال بما قدمه المحجى عليه من مستندات تفيد أنه سبق أن سجل نموذج المصحف بإدارة الملكية الصناعية والتسجيل ومما ورد في عقد البيع المبرم مع المتهمين من أنها باع للمجنى عليه ٤٥٠٠ نسخة من المصحف المطبوع على صحيفة واحدة بسعر ٢١ قرشا للنسخة وأنهما قبضا من المحجى عليه مبلغ خمسين جنيتها كعربون وما ظهر من الاطلاع على عينة النسخة المباعة الموقع عليها منهما عند مقابلتها بالنسخة الأصلية المسجلة من أنهما يتطابقان تماما في شكلهما وألوانهما وما بهما من أخطاء عدا خلو النسخة المقلدة من البيانات الثابتة في نهاية النسخة الأصلية والتي تفيد بأن المصحف قد روجع بلجنة هيئة بمرسوم ملكي تحت إشراف مشيخة الأزهر الجليسة وأن حقوق النقل والتصحيح والوضع والنشر محفوظة لمحمد عبد الرحمن محمد (المجنى عليه) ومسجلة أو تحت التسجيل في البلاد الإسلامية ويتعين لذلك عقاب المتهمين بمواد الاتهام " ولما كانت الجريمة التي دين الطاعن بها والتي حددت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاصة بحماية حق المؤلف عناصرها هي جريمة عمدية لا تتحقق إلا بقيام الركن المعنوي متمثلا في القصد الجنائي لدى الجاني وهو عليه بأنه يبيع مصحفا مقلدا . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادى وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع في نسخ المصحف المقلدة وأغفل التحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوي الذي لا تقوم الجريمة بدونه لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد اتخس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت المرعي ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٨ )

### الظعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب) إجراءات المحاكمة . حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .  
شهود .

( ١ ) حضور المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة  
بمضي المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . مقتضى  
ذلك : سقوط الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة . جواز استناد المحكمة عند  
إعادة المحاكمة إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة للغيابة .

(ب) للحكمة الاستغناء عن سماع شهود الأثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع منه  
صراحة أو ضمنا . عدم سماعهم لا يحول دون أن تعتمد المحكمة في حكمها على أقوالهم التي  
أدلوأ بها في التحقيقات الأولية . ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث  
في الجلسة .

(ج) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

للحكمة الاستناد في إدانة متهم إلى أقوال متهم آخر . ما دام قد اطمأن وجدانها  
إلى هذه الأقوال .

(د) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" . نقض . "أسباب الظعن" .  
"ما لا يقبل من الأسباب" .

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز  
مصادرتها في اعتقادها بشأنه ولا المهادلة فيه أمام محكمة النقض .

( ٥ ) حكم . تسببه . تسبب غير معيب .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها .  
اطمئنتها إلى الأدلة التي عولت عليها . دلالة على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها  
الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . عدم التزامها ببيان حلة اطراحها لها .

١ — مقتضى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية — من أنه  
إذا حضر المحكوم عليه في فيته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة  
يبطل حتما الحكم السابق صدوره ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة — هو سقوط  
الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة ، ومن ثم فإنه يجوز للمحكمة عند إعادة  
المحاكمة أن تستند إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية .

٢ — من المقرر أن للمحكمة أن تستقنى من سماع شهود الإثبات إذا ما قبل  
المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها  
من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت  
هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٣ — للمحكمة أن تستند في إدانة متهم إلى أقوال متهم آخر بما لها من كامل  
الحرية في تكوين عقيدتها من كافة العناصر المطروحة أمامها ما دام قد اطمأن  
وجدانها إلى هذه الأقوال .

٤ — الجدل الموضوعى في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما تستقل به  
محكمة الموضوع ، ولا يجوز أن تصدر في اعتقادها بشأنه ولا المجادلة فيه أمام  
محكمة النقض .

٥ — المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل  
جزئية يثيرها ، واطمئنتها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع  
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة  
ببيان حلة اطراحها لها .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ١٤/٨/١٩٦٠ بدائرة مركز دشنا محافظة قنا : " حاز بقصد الاتجار الجواهر المخدرة المبيئة بالمخضر ( أفیونا وحشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا " . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضور يا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٢ حملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المضبوطات . فطعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطامن بجريمة حيازة جواهر مخدرة ( أفیون وحشيش ) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قد انطوى على بطلان في الإجراءات وقصور في التسبيب ، ذلك أن المحكمة عولت في إدانة الطامن عند إعادة الإجراءات بالنسبة إليه على اعتراف المتهم محمد عمر الذي أدلى به في تحقيق النيابة وأمام المحكمة بجلسة ٤/١١/١٩٦١ مع أنها لو استدعته وسأله لكان من المحتمل أن يعدل عن اعترافه مما عساه يؤثر في عقيدة المحكمة كما أنها لم تسأل كلا من الرائد إبراهيم رضوان والملازم أول محمود فهمي من مشهود الإثبات في الدعوى اكتفاء بأقوالهما في التحقيقات ، كذلك دفع الطامن التهمة بأنه كان غائبا عن دشنا لعلاج ذراعه في الفترة التي ادعى محمد عمر أنه أودع فيها المخدرات لديه فأطرحت المحكمة هذا الدفاع دون أن تبين حلة إطرأ حواله ، كما أثار الدفاع في مرافعته عن الطامن أن تفتيش النيابة لمتره الذي أحضر عن ضبط مفتاح القفل الذي أغلقت به حقيبة المخدرات وقطع القماش الشبيهة بالقطع التي ظف بها الأفیون كان مسبوقا بتفتيش البوليس

الذى لم يسفر عن وجود هذه الأشياء بالمنزل مما يحتمل معه أن تكون قد دست على الطاعن إبتغاء دره الاتهام من محمد محمد عمر الذى ادعى أن الطاعن أخفاها لديه ورغم جوهرية هذا الدفاع فإن المحكمة لم ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة المخدرات بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها . أورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . كان من بين هذه الأدلة اعتراف المتهم محمد محمد عمر الذى أدلى به فى تحقیقات النيابة وبجلسة ١٩٦١/١١/٤ حين جرت محاكمة الطاعن غيابيا ، وقد حصل الحكم هذا الدليل فى قوله " وحيث إن محمد محمد عمر اعترف بالتحقیقات وبجلسة ١٩٦١/١١/٤ بإقراره الجواهر المخدرة المضبوطة وقرر بأن المتهم ( الطاعن ) هو الذى أودعها لديه لبعض الوقت خشية مداومة رجال الشرطة لداره وذلك لقاء جعل سيؤديه له " ولما كان مقتضى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ينطل حتما الحكم السابق صدوره ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة - هو سقوط الحكم النيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة فإنه يجوز للمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند إلى التحقیقات التى تمت فى المحاكمة النيابية ، ولما كان للمحكمة أن تستند فى إدانة متهم إلى أقوال متهم آخر بما لها من كامل الحرية فى تكوين عقيدتها من كافة العناصر المطروحة أمامها ما دام قد اطمأن وجدانها إلى هذه الأقوال ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع أقوال المتهم الآخر . لما كان ذلك ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هى حولت على أقوال محمد محمد عمر ( المتهم الآخر ) التى أبدتها فى التحقیقات الأولية ورددها حين حوكم الطاعن غيابيا ويكون ما ينمى الطاعن على المحكمة من أنها لم تسمع أقوال ذلك المتهم لا محل له . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد اكتفى بأقوال الشاهدين الفاشين - الرائد إبراهيم رضوان والملازم أول محمود فهمى - بالتحقیقات وأمرت المحكمة بتلاوة أقوالها قليت وكان من المقرر قانونا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا



دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلو بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذا الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطامن على الحكم المطعون فيه من بطلان في الإجراءات لعدم سماع الشاهدين المذكورين يكون غير سديد .

وحيث إن المحكمة قد اطرحت دفاع الطامن بشأن غيابه عن دشنا لعلاج ذراعه وإنكاره التهمة بقولها " وحيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم ولا على ما أثاره من دفاع وذلك لما ثبت من أقوال محمد محمد همر التي تتابعت في إصرار وفي شتى مراحل الدعوى من أن المتهم ( الطامن ) هو الذي أودعه الجواهر المخدرة المضبوطة وقد تأيدت هذه الأقوال بضبط ثلاث قطع من القماش الغزلي الأبيض بدار المتهم من نفس قطعة القماش التي غلفت بها إحدى لفافتي الأفيون هذا فضلا عن العثور بدار المتهم على المفتاح المخصص للقفل الذي وجد كيس القماش المضبوط لدى محمد محمد عمر مغلقا به وهو المفتاح الوحيد الذي لم يثر على سواء يفتح أو يعالج به هذا القفل . هذا المفتاح الذي أكدت زوج المتهم أنه وقطع القماش الثلاث المضبوطة تخص زوجها ولا تخص سواء . " .

ولما كان ما أورده الحكم يعتبر سائغا في الرد على دفاع الطامن ، وكان ما يثيره الطامن بشأنه لا يعدو جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز أن تصادر في اعتقادها بشأنه ولا المجادلة فيه أمام محكمة النقض — ولما كانت المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها وكان اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها دالا على أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطرافها لها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطامن بشأن قصور الحكم في الرد على دفاعه من أنه كان غائبا وأن تفتيش النيابة لمنزله كان مسبقا بتفتيش من الشرطة لم يسفر عن وجود الأشياء التي حذر عليها في تفتيشها يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمد متولى قلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ١٩ )

الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) خطأ . قتل خطأ . حكم . ” تسببه . تسبب معيب ” .

الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم .  
الحكم بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ : وجوب تبيانه فضلا عن مؤدى  
الأدلة التى اعتمد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود إلى أصل صحيح ثابت  
فى الأوراق .

( ب ) حكم . ” تسببه . تسبب معيب ” . اثبات . ” خبرة ” .  
رابطة سببية .

المسائل الفنية البحتة . على المحكمة الاستعانة فى ابداء الرأى فيها بخبير  
قضى . مثال .

١ — الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم  
فانه يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين — فضلا عن  
مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة — عنصر الخطأ المرتكب وأن  
يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

٢ — متى كان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن من انقطاع رابطة السببية بين  
السيارة وبين الاصابات لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليه ، بمقولة إن إصاباته  
القادمة تدل على اصطدام السيارة به ، وأنه لا يتصور حصولها من سقوطه  
من فوق دابته إلى الأرض ، دون أن يبين سنده فى هذا القول من واقع التقرير

الفنى وهو التقرير الطبي مع أن السبب فى هذا الأمر يتوقف على استطلاع رأى الخبير المختص باختياره من المسائل الفنية البعثة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها دون الاستعانة بخبير فنى . فإن الحكم يكون معينا بما يوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز كوم حمادة : أولا — تسبب بغير قصد ولا عمد فى موت عبد الغفار على بشير وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتى أودت بحياته : وثانيا — قاد سيارة بدون رخصة قيادة ، وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ من قانون العقوبات ، ٢٠ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٨٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة كوم حمادة الجزئية قضت حضوريا فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ — عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥ ج لوقف التنفيذ بالنسبة للتهمة الأولى وتغريمه ٢ ج عن التهمة الثانية . فامتناف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال ، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اعتبر الطاعن مسئولا عن جريمة القتل الخطأ — اقتناعا منه بأنه صدم المجنى عليه بالسيارة قيادته — فى حين أن هذه الواقعة لا سند لها من الأوراق إذ لم ترد على لسان الشاهد أو فى أقوال الطاعن . ثم إن الحكم

استدل على مصادمة الطاعن للجنى عليه بالسيارة قيادته بقوله إنه لا يمكن تصور حصول إصابات الجنى عليه الفادحة من سقوطه على الأرض نتيجة نزع الجمل وهو استدلال معيب في فهم مدلول التقرير الطبي إذ لم يرد به ما يفيد تعدد إصابات الجنى عليه بل الثابت منه أنه أصيب بإصابتين فقط ، وتؤكد ماديات الدعوى أن إصابات الجنى عليه قد حدثت من سقوطه على الطريق الأسفلت من فوق الدابة بسبب نزع الجمل ، ذلك أن الوضع الطبيعي للجنى عليه حال مسيره راكبا دابته أن يمسك بمقود الجمل بيده اليسرى وأن يقود الدابة بيده اليمنى ومؤدى ذلك أنه إذا جذب الجمل الجنى عليه فإنه يقع حتما على جانبه الأيسر ومن ثم تكون إصاباته بالجانب الأيسر من جسمه وهو ما يتفق وما ورد بالتقرير الطبي من مواضع إصابات الجنى عليه إذ ثبت أن الإصابات الأولى بالجدارية اليسرى وعظام الجبهة والإصابة الثانية بالعضد الأيسر ويؤيد ذلك أيضا ما جاء بالتحقيقات من عدم اصطدام الجنى عليه بالسيارة إذ لم يشاهد بها أى أثرينبيء عن اصطدامها كما لم يحدث بالدابة التى كان يركبها الجنى عليه أو بالجمل الذى يقوده أى إصابات .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأصابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن أبلغ بأنه بينما كان يقود سيارة تقل على الطريق الزراعى مارا بكوبرى فرهاش إذ شاهد الجنى عليه يسير فى وسط الطريق ممتطيا دابته ويقود جملا فأطلق آلة التنبيه لتحذيره واستمر فى سيره إلى أن سمع طرقا على كابينة السيارة فوقف على الفور ملازما الجانب الأيمن من الطريق وقد شاهد الجنى عليه إثر ذلك ملقى على الأرض مصابا كما قرر أنه لم يشاهد واقعة اصطدامه بالسيارة وليس لديه تعليل لإصابته . وقرر جمال السيارة جلال شحاته أنه كان يركب فوق السيارة وشاهد الجنى عليه يركب دابته ويقود جملة فى وسط الطريق وبعد أن صرت السيارة فزع الجمل فوق الجنى عليه على الأرض فطرق بيده على كابينة السيارة ليوقف السائق سيرها ثم انهى إليه بما حدث وتوجها سويا إلى مكان الجنى عليه فوجداه مصابا وأضاف أن السائق كان يقود السيارة بسرعة بسيطة وأنه استعمل آلة التنبيه وبأن محمد علوانى شاهد الحادث إلا أن الأخير تبنى رؤيته للحادث حال وقوعه وقرر أنه شاهد السيارة عند وقوعها ثم نزل منها



مختصان كما شاهد المجنى عليه وقتذاك ملقى على الأرض مصابا وجعلا يجرى ، وبسؤال والدته المجنى عليه وزوجته قمت كل منهما عليها بشيء من الحادث ثم خلاص الحكم إلى إدانة الطاعن بجريمة القتل الخطأ في قوله ” وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم — الطاعن — مما قرره بمحضر جمع الاستدلالات من أنه شاهد المجنى عليه عن بعد وهو يركب دابته ويقود جملة ويسير وسط الطريق الأمر الذي تستدل منه المحكمة على أنه كان في مكنته مفاداة الحادث بأن يهدىء من سرعة السيارة قيادته ويوقفها بدلا من أن يستمر في سيره بالسرعة التي كان يسير بها وقد تأيدت هذه الواقعة أيضا بما قرره جمال السيارة هلال شحاته من مشاهدته المجنى عليه قبل وقوع الحادث راكبا دابته ويقود جملة ويسير في وسط الطريق . هذا ولا تطعن المحكمة إلى ما ذكره هذا الشاهد من أنه بعد مرور السيارة فزع الجمل الذي كان يقوده المجنى عليه فألقى به على الأرض إذ أن ما تبينته المحكمة من إطلاعها على الكشف الطبي أنه وجد بالمجنى عليه كسر مضاف بعظام الجمجمة بالحدارية اليسرى وعظام أنسجة المخ مع تمزق شديد وكدم بالحنف العلوى الأيمن وتهتك بالعضلات للعضد الأيسر مع صدمة عصبية شديدة الأمر الذي تستشف منه المحكمة أن هذه الإصابات التي لحقت بالمجنى عليه والتي أودت بحياته من جراء اصطدام السيارة بقيادة المتهم به إذ لا يمكن تصور حصول هذه الإصابات الفادحة نتيجة لفزع الجمل ووقوع المجنى عليه على الأرض خاصة وأن الدابة التي كان يمتطيها المجنى عليه لا يزيد ارتفاعها عن ١٠٠ سم وترتيا على ذلك ، ولما كانت المحكمة قد انتهت إلى أن خطأ المتهم بسيره بالسيارة قيادته غير محتاط ولا متحيز بما يستلزمه حسن قيادتها فتسبب بذلك في وقوع الحادث وإصابة المجنى عليه بالإصابات التي أودت بحياته ، فلا ينفي مسئوليته هذه أن يكون المجنى عليه قد ساعد على ذلك أيضا بسيره بالدابة التي كان يمتطيها في وسط الطريق “ لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين — فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة — عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق — ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه حين حصل أقوال الطاعن وشهادة جمال السيارة لم يذكر من مؤداها إلا أن السيارة كانت تسير بسرعة عادية وأن الطاعن أطلق

آلة التلبيح محذرا المجنى عليه ثم اجتازه دون أن يصطدم به ، غير أنه عندما عرض للتدليل على ثبوت تهمة القتل الخطأ اعتمد على أقوالها هذه باعتبارها مؤدية إلى ثبوت عنصر الخطأ في حق الطاعن بقيادته السيارة بغير احتياط ولا تحرز ودون أن يهدى من سرعتها فصدم المجنى عليه مع أن أقوالها كما حصلها الحكم لا تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مما يعيبه بالفساد في الاستدلال . ومن ناحية أخرى فقد أطرحت الحكم دفاع الطاعن من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليه بمقولة إن إصابات المجنى عليه الفادحة تدل على اصطدام السيارة به وأنه لا يتصور حصولها من سقوط المجنى عليه من فوق دابته إلى الأرض إثر جذب الجمل له ، دون أن يبين سنده في هذا القول من واقع التقرير الفني وهو التقرير الطبي مع أن البت في هذا الأمر يتوقف على استطلاع رأي الخبير المختص باعتباره من المسائل الفنية البعثة التي لا نستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها دون الاستعانة بخبير فني مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه — لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ توفيق أحمد الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر حنين ،  
وحسين صفوت الميركي ، وأحمد مواني ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ٢٠ )

### الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) أمر بعدم وجود وجه . نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ  
في تطبيق القانون " .

الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية : الأصل هو وجوب أن يكون  
صريحا ومدونا بالكتابة . قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر يترتب عليه حتما  
— وبطريق اللزوم العقلي — ذلك الأمر . مثال .

( ب ) دعوى جنائية . " تحريكها " . هيئة قناة السويس . موظفون .

هيئة قناة السويس : إدارتها مرفقا عاما من مرافق الدولة . تتمتعها بالشخصية  
المعنوية العامة وبسلطة إدارية هي فصل من اختصاصات السلطة العامة . اعتبار  
موظفيها في حكم الموظفين العموميين . إنطاف الحماية الخاصة التي تقرها الفقرة الأخيرة  
من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية الممددة عليهم . مثال .

١ — الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا  
بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا  
التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتما — وبطريق اللزوم العقلي — ذلك الأمر —  
فإذا كانت النيابة العامة قد أمرت في بادئ الأمر بقيسد الواقعة جنحة ضد  
قبطان الباخرة ثم أمر المحامي العام بعد استيفاء التحقيق بقيدها جنحة ضد آخر  
وحده ، فإن هذا التصرف ينطوى حتما وبطريق اللزوم العقلي على الأمر بأن  
لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية على قبطان الباخرة وقد استأنفه الطاعن الأول



على هذا الاعتبار ومن ثم يكون استئنافه جائزا بالنسبة إلى قبطان البانحة، ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة إليه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء بجواز الاستئناف بالنسبة إليه .

٢ — هيئة قناة السويس تقوم على إدارة مرفق المرور بالقناة ، وهو مرفق عام قومي من مرافق الدولة ، وتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة إدارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة ، ومن ثم فإن موظفيها بما فيهم مرشدو الهيئة يعتبرون في حكم الموظفين العموميين وتنطبق عليهم الحماية الخاصة التي تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية . ولما كان يبين من أوراق الدعوى أنه لم يصدر إذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد مرشد قناة السويس فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى هدم جواز الاستئناف بالنسبة إليه يكون صحيحا .

## الوقائع

يتناخص موضوع الطعن في أن مركب صيد يقوده المتهم سعيد أحمد شرشر اصطدم بالبانحة "أبورت بونتي" قيادة القبطان أورسينس بابا ديمتريو عند مدخل قناة السويس ونجم عن ذلك وفاة كل من محمد محمد بركات وعبد الجواد محمد شمس وأبراهيم الحفنى أحمد وشحاته محمد شمس ، وبسيونى السيد شرشر وهلال السيد شرشر وعبد المقصود درويش الخواجة واسماعيل محمد عطا والسيد أحمد شرشر وشعبان أبو الخير محمد عطا ومحمد مصطفى العربى . واصابة كل من سلامة محمد العشرى وعبد الله مصطفى العربى (الطاعن الأول) ومحمد محمد الخواجة ومحمد إبراهيم العطار، ونجا من الحادث خليل إبراهيم التاورجى وحسين عبد السلام (الطاعن الثانى) وبعد أن أجرت النيابة العامة تحقيق الحادث أمر السيد المحامى العام لدى محكمة استئناف المنصورة بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٥ بقيد الواقعة جنحة بالمادتين ٢٤٤ و ٢٣٨ من قانون العقوبات ضد أورسينس بابا ديمتريو — قبطان البانحة — ثم رأى سيادته استيفاء التحقيق ، وبتاريخ ١٩٦١/١/٢٨ أمر بقيد الواقعة جنحة بالمادتين ٢٣٨

و ٢٤٤ من قانون العقوبات ضد سعيد أحمد شرشر — قائد مركب الصيد — وحده بوصف أنه بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩ تسبب من غير قصد ولا عمد في قتل واصابة السيد سعد شرشر وآخرين الميينة أسماؤهم بالمحضر وكان ذلك ناشئا عن رهونته وعدم احتياطة وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد مركب صيد بسرعة ودون أن ينتبه إلى اقتراب الباخرة منه ، كما أنه لم يراع اللوائح والقوانين المقررة بشأن الملاحة فاصطدم بالباخرة المذكورة مما أدى إلى انقلاب المركب وغرق بعض ركبها واصابة البعض الآخر بالاصابات الميينة بالكشوف الطيبة — وبعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لا تقضائها بوقاة المتهم . فتظلم الاستاذ عادل العربي المحامي من هذا القرار بطريق الاستئناف بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٦١ أمام غرفة الاتهام بصفته نائبا عن الاستاذ ابراهيم أسعد المحامي الوكيل عن وريثة كل من شعبان أبو اليزيد وآخرين وبصفته وكيلًا عن كل من عبد الله العربي وحسين عبد السلام ( الطاهنين ) ، كما طعن المذكوران بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦١ على القرار ذاته بطريق الاستئناف ، وغرفة الاتهام بمحكمة بورسعيد الابتدائية قضت بتاريخ ٢٤/١/١٩٦٢ بعدم جواز نظر الاستئناف لرفعه عن قرار غير قابل له . فطعن الطاعنان في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن مركب صيد يقوده سعيد أحمد شرشر اصطدم بالباخرة " أبورت بوتي " قيادة القبطان ( أورسيتس بابا ديمتريو ) وارشد مرشد هيئة قناة السويس " البرت استس " عند مدخل القناة ونشأ عن هذا التصادم وفاة بعض بحارة مركب الصيد واصابة البعض الآخر — ومن بينهم عبد الله مصطفى العربي الطاعن الأول — ونجاة الباقيين ومن بينهم حساين عبد السلام الطاعن الثاني فلم يصب أحد منهم بشيء وبعد أن أجرت النيابة تحقيق الواقعة أمرت بتاريخ ٢٥/٩/١٩٦٠ بقيد الواقعة جنحة بالمسادين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات ضد أورسيتس بابا ديمتريو — قبطان الباخرة . ثم رأى السيد المحامي العام استيفاء التحقيق وبعد اتسامه أمر بتاريخ ٢٨/١/١٩٦١ بقيد الواقعة جنحة بالمسادين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون

العقوبات ضد سعيد أحمد شرشر — قائد مركب الصيد — وحده وبعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لانقضائها بوفاته ، فطعن كل من عبد الله مصطفى العربي وحسانين عبد السلام على هذا القرار بالاستئناف أمام غرفة الاتهام طالبن الغاء والتقرير بإقامة الدعوى ضد قبطان الباهرة ومرشد هيئة قناة السويس فأصدرت الغرفة قرارها المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن قرار غير قابل له .

وحيث إن الطاعن الثاني — حسانين عبد السلام — على ما تقدم ليس بجنيا عليه ولم يدع بمحقوق مدنية أثناء التحقيق فيكون طعنه غير جائز .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول — عبد الله مصطفى العربي — قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك بأن قرار غرفة الاتهام المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جواز استئناف القرار الصادر من النيابة العامة بقيد الواقعة جنحة ضد سعيد أحمد شرشر وبعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لانقضائها بوفاته قد خالف نص المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية الذي جاء مطلقاً في تحويل المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية حق الطعن في قرار النيابة الذي تصدره بعد انتهاء التحقيق بوجهة نظرها فيه ، وما ذهبت إليه الغرفة من أن للمجنى عليهم اقتضاء حقهم في التعويض من ورثة المتهم المتوفى ينطوي على خطأ في فهم استئناف الطاعن على وجهه الصحيح إذ هدف من ورائه إلى إلغاء قرار النيابة المستأنف الذي قصر الاتهام على سعيد أحمد شرشر وإلى قيد الدعوى ضد كل من "أورسيتس بابا ديمتريو" قبطان الباهرة و"البرت استيس" مرشد هيئة قناة السويس .

وحيث إن القرار المطعون فيه بعد أن أشار ابتداء إلى طلب الطاعن وزميله قضى بعدم جواز استئنافهما ، وأقام قضاءه على ما أورده من أن وفاة المتهم تستتبع استعالة طرح الدعوى الجنائية على القضاء ولا يكون للمجنى عليه المضرور من الجريمة أو للدعي بالحقوق المدنية إلا مقاضاة ورثة المتهم بطلب التعويض — إن كان له مقتض — من تركة مورثهم ، وذلك على خلاف القرارات



الأخرى التي تصدرها النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، إذ يتولد من هذه القرارات حق الجنى عليه أو للدعى بالحقوق المدنية في استئنافها أمام غرفة الاتهام مستهدفا إلغاءها وإقامة الدعوى الجنائية قبل من يرى إسناد الإتهام إليه وإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة للفصل فيها . ولما كان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة إلا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتما — وبطريق اللزوم العقلي — ذلك الأمر . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد أمرت في بادئ الأمر بتقييد الواقعة بجنحة ضد قبطان البانخرة ثم أمر المحامي العام بعد استيفاء التحقيق بتقييدها بجنحة ضد سعيد أحمد شرشر وحده ، فإن هذا التصرف ينطوي حتما وبطريق اللزوم العقلي على الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على قبطان البانخرة وقد استأنفه الطاعن الأول على هذا الاعتبار ومن ثم يكون استئنافه جائزا بالنسبة إلى أوردستيس بابا ديمتريو قبطان البانخرة ، ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة إليه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء بجواز الاستئناف بالنسبة إليه — أما بالنسبة إلى مرشد هيئة قناة السويس فإنه لما كانت هذه الهيئة تقوم على إدارة صرفق المرور بالقناة وهو صرفق هام قومي من صرفاق الدولة ويستخدم هذا المجرى المائى وتوابعه بما في ذلك ميناء بور سعيد وكلها من أملاك الدولة العامة ، وتنتمى هذه الهيئة بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة إدارته هي قسط من اختصاصات السلطة العامة فإن موظفيها بما فيهم مرشدو الهيئة يعتبرون في حكم الموظفين العموميين وتنعطف عليهم الحماية الخاصة التي تفورها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٢ ويجرى نصابها " ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو بجنحة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها " . لما كان ذلك ، وكان يبين من أوراق الدعوى أنه لم يصدر إذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد مرشد هيئة قناة السويس فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جواز الاستئناف بالنسبة إليه يكون صحيحا ويتعين رفض هذا الشق من الطعن .

## جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(٢١)

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب) مهاكة . "إجراءاتها" . "محضر الجلسة" .

(١) محضر الجلسة وحدة كاملة . لا فرق بين منه وهامشه . مادام ما ثبت في أحدهما لم يكن محل طعن بالتزوير .

(ب) مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان .

(ج) حكم . "تسهييه . تسبيبه غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بتبعية المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .

١ — محضر الجلسة وحدة كاملة ، لا فرق بين منه وهامشه ، مادام ما ثبت في أحدهما لم يكن محل طعن بالتزوير .

٢ — إن مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان .

٣ — المحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/٣/١٦ بناحية السمطا قبل مركز دشنامديرية قنا : ضرب جعفر محمود أحمد عمداً بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله

ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ۱/۲۳۶ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك .  
ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا بتاريخ ۱۹۶۲/۵/۳ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب الذي أفضى إلى الموت قد أخطأ في الإسناد وشابه القصور وانطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ذلك أنه استند ضمن ما استند إليه إلى تحريات للشاهد فؤاد صادق مصطفى عن الضارب للجنى عليه وعن سبب الحادث مع أن الأوراق لا تشير إلى تحريات له ، ولم يعن الحكم بالرد على ما أثاره الدفاع عن الطاعن نقيا للتهمة ، كما أن المحكمة سمعت الشاهد عبد الحميد جعفر الذي لم يبلغ الرابعة عشرة من عمره دون أن يثبت في صلب محضر الجلسة أنه مثل على سبيل الاستدلال ولا يفنى عن ذلك ما ثبت بهامش المحضر بما يفيد ذلك ، إذ لا يعتبر الهامش جزءا من محضر الجلسة طالما لم يقع عليه من رئيس المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب الذي أفضى إلى الموت الذي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها أدلة مائفة مردودة لأصولها في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان ما استند إليه الحكم من تحريات للشاهد فؤاد صادق مصطفى له أصله في محضر جلسة المحاكمة ، وكانت المحكمة قد ردت على دفاع الطاعن وأطرحته للأسباب السائفة التي أوردتها ، وهي بعد غير ملزمة بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ



الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم . لما كان ذلك ، وكان محضر الجلسة وحدة كاملة ، لا فرق بين منته وهامشه ، ما دام ما ثبت في أيهما لم يكن محل طعن بالتزوير وكان الثابت في هامش محضر جلسة المحاكمة ما يفيد سؤال الشاهد عبد الحميد جعفر على سبيل الاستدلال — وهو ما لا ينكره الطاعن أو يطعن عليه ، وكان مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

---

## جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، وعبد المتعم حمزوى .

( ٢٢ )

### الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٣ القضائية

( أ ) تفتيش . ” دخول المنازل وتفتيشها ” .

أحوال لإباحة دخول المنازل : عدم ورودها على سبيل الحصر فى المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية . تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه . دخوله ضمن هذه الأحوال . أساسه : قيام حالة الضرورة .

( ب ) مواد مخدرة . ” قصد جنائى ” . ” قصد الاتجار ” . محكمة الموضوع حكم . ” تسببه . تصيب غير معيب ” نقض . ” أسباب الطعن ” . ” ما لا يقبل منها ” .

إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . إستقلال قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . مثال .

١ - من المقرر أن دخول المنازل ، وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة فى غير الأحوال المبينة فى القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالاتى الفرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر فى المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التى يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

٢ - إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . وضالة كبة المخدر أو كبرها هى من

الأمر النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، وما دامت هي قد اقتنعت للأسباب التي بينها — في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج من الاقتضاء العقل والمنطق — أن الإحراز كان بقصد الاتجار، فإن ما يشير الطاعن بدعوى القصور في التسيب وفساد الاستدلال ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كومت منها المحكمة عقيدتها ، وهو ما لا يصح إثارة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ بدائرة بندرسوهاج محافظة سوهاج : ” أحرز جوهرًا مخدرا ( أفبونا ) وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا“ . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ١١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول ١ . فقررت الغرفة ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات سوهاج دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وقد رفضت المحكمة هذا الدفع . وقضت حضوريا بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والبند الأول من الجدول ١ الملحق به بمعاقبته المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ داته بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار ، قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على قصور وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه دفع ببطلان القبض والتفتيش فأعصا على أن الضابط وإن كان مزودا بأمر صادر من وزير الداخلية باعتقاله إلا أنه ملك — عين قام على تنفيذ هذا الأمر — سيلا غير مشروع بأن اقترح



منزله بغير رضاه وهو ما يبطل القبض ويستتبع بالتالي بطلان التفتيش ، وقد رفض الحكم هذا الدفع ورد عليه بما حاصله أن الضابط - حق إتخاذ الوسيلة التي يراها كفيلة - بتنفيذ أمر الاعتقال ، فأهدر بهذا النظر حكم المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي لا تجيز دخول المنازل إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق أو ما شابه ذلك ، ويضيف الطاعن إلى ما تقدم ، أن الحكم - وقد هول فيما انتهى إليه من أن إحرازه المخدر كان بقصد الاتجار على مجرد القول بأن ظروف الدعوى وكية المخدر تدلان على هذا القصد - لم يكشف عن تلك الظروف التي أقام عليها اقتناعه بتوافر قصد الاتجار ، ولم تكن كية المخدر المضبوط كبيرة حتى تساند الحكم فيما ذهب إليه ، فقد بلغ وزنها ٢٠,٧ جراما ، فضلا من أن في ضبط المخدر معه وهو يغادر غرفة نومه ، وعدم ضبط أدوات للاتجار ، ما يبنى بأن إحرازه له كان بقصد الاستعمال الشخصي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مائنة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير التحليل ، تناول الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : " وحيث إن المتهم ( الطاعن ) أنكر صلته بالمخدر المضبوط ودفع الدفاع عنه ببطلان القبض على المتهم بمقولة إن الأمر الصادر باعتقاله لا يبيح اقتحام منزله والقبض عليه كما دفع ببطلان التفتيش لأن المتهم لم يكن في حالة تلبس وأن تفتيش المتهم خشية أن يكون معه سلاح لا يبرر تفتيش اليد التي وجد بها المخدر . وحيث إن الدفع ببطلان القبض على المتهم مردود بأن الضابط المكلف بتنفيذ أمر اعتقال المتهم له أن يتخذ الوسيلة التي يراها كفيلة بالقبض على المتهم ومن ذلك اقتحام منزله ومفاجأته حتى لا يتمكن من الهرب . وحيث إنه عن الدفع ببطلان التفتيش فردود بأنه وقد تم القبض على المتهم بناء على أمر من السلطة المختصة فإن الضابط أن يقوم بتفتيشه للاستيثاق من أنه لا يحمل آلة ينحس منها اعتداء على القوة أو وجود ممنوعات سببا إذا كان قد بدا عليه ما يبعث على الاعتقاد بأنه يحمل شيئا من هذا أو ذاك . أما تفتيش المتهم بمقر الشرطة توطئة

لجزءه فهو إجراء قانوني توجبه التعليمات . وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم سائغ وصحيح في القانون ذلك بأن الثابت من مدوناته أن الضابط الذي أجرى القبض والتفتيش كان مزودا بأمر من وزير الداخلية باعتقال الطاعن — طبقا للتفويض الصادر إليه من السيد رئيس الجمهورية بالقرار رقم ۸۶۸ لسنة ۱۹۶۱ المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ۱۳۹ بتاريخ ۱۹۶۱/۶/۲۴ — استنادا إلى القانون رقم ۱۶۲ لسنة ۱۹۵۸ في شأن حالة الطوارئ الذي استمر العمل به طبقا للقرار الجمهوري رقم ۱۱۷۴ لسنة ۱۹۵۸ المنشور بالعدد ۲۹ مكررا ج من الجريدة الرسمية بتاريخ ۱۹۵۸/۹/۲۸، وهذا التفويض يبيح لوزير الداخلية اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفقرة ۱ من المادة الثالثة من القانون رقم ۱۶۲ لسنة ۱۹۵۸ التي يجري نصها على أنه لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية (۱) وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطارين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وكذلك تكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن دخول المنازل ، وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالاتي الغرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ۴ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه وهو ما بين الحكم توافرها في منطق سليم . ولما كان الطاعن لا يجادل في سلامة الأمر الصادر من وزير الداخلية باعتقاله ، فإن الحكم إذا طرح الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، بما أثبتته من حق الضابط في دخول منزل الطاعن لتنفيذ ذلك الأمر .

فصح بذلك القبض عليه . وما أورده بعد ذلك من أسباب صحيحة تبرر تفتيشه لا يكون قد أخطأ في القانون — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم حين عرض لقصد الطاعن من إحراز المخدر قال : ” إن المحكمة ترى من ظروف الدعوى وكيفية المخدر المضبوط أن المتهم أحرز المخدر بقصد الاتجار فيه “ . وكان هذا الذي أثبتته الحكم يكفي لتبرير ما انتهى إليه من أن الطاعن إنما كان يحزر المخدر

بقصد الاتجار وهي واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره. وكانت ضالة كبة المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، وما دامت هي قد اقتنعت للأسباب التي يثبتها — في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج من الاقتضاء العقل والمنطق — أن الإحراز كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطامن بدعوى القصور في التسبيب وفساد الاستدلال ، لا يبدو أن يكون بعدلا موضوعيا في تقدير الدليل والفرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها ، وهو ما لا يصح إثارة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متبينا ورفضه موضوعا .



## جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمد متولى منظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد  
الجلشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ٢٣ )

### الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ القضائية

(١) استئناف . "سلطة المحكمة الاستئنافية" . دعوى مدنية .

المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى فيما يتعلق بحقوقه المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى تناقضها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة . ما دامت الدعوى المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . وما دام المدعى بالحق المدنى قد استقر في السير في دعواه المدنية المؤسدة على ذات الواقعة . لا يؤثر في ذلك : كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . ملة ذلك ؟

(ب، ج) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . خطأ . ضرر . محكمة الموضوع .

خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها . إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذى أصابه وأنه يبلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعى .

(د) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . - شهود . محكمة الموضوع .

وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته ، وتحويل القضاء هل قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . مرجعه إلى محكمة الموضوع .

١ - إذ خول القانون المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بمحقوقه المدنية قد قصد إلى تحويل المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تتعرض لواقعة الدعوى وتناقضها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة ، مما مقتضاه أن تتصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما في حق المتهم "المستأنف عليه" ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة ، وما دامت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، إذ أنه لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عنه في الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافيا ، إنما يشترط قيام هذا التلازم عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

٢ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها إن كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح . ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل - إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

٣ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض . ولما كان الحكم قد دلل في منطق مائع على أن الحادث وقع نتيجة قيادة الطاعن للقاطرة بسرعة لا تحتملها الظروف التي وقع فيها ودون إطلاق جهاز التنبيه لتنبيه المجنى عليه فإنه يكون قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه واستظهر رابطة السببية بين الخطأ والحادث .

٤ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٦ يونيو سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم السويس : سب من غير قصد ولا تعمد في قتل محمد عبد الجليل وكان ذلك ناشئاً من إهماله وعدم احتياظه بأن سار بالقطار الذي كان يعبر شريط السكة الحديد وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات مع تطبيق أقصى العقوبة . وقد ادعت حكمت أحمد منصور بحق مدني قدره ٣٠٠٠ جنيه قبل المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية " وزارة المواصلات والهيئة العامة للسكك الحديدية " متضامنين . وفي أثناء نظر الدعوى دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الدعوى الجنائية . ومحكمة السويس الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨ عملاً بمادة الاتهام . أولاً - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية وقبولها . وثانياً - بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة عشر جنيهاً لوقف التنفيذ . ثالثاً - بإلزام المتهم بالتضامن مع المسئولين عن الحقوق المدنية بدفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لدعوى بالحق المدني بصفتها والمصاريف المدنية وعشرة جنيهاً أتعاباً لأعيان بلا مصاريف جنائية . استأنف المحكوم عليه والمسئولان عن الحقوق المدنية - هذا الحكم . ومحكمة السويس الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لعدم تحريكها بالطريق القانوني وبلا مصاريف جنائية . ثم قامت النيابة العامة بتحريك الدعوى الجنائية حسبما يقضي القانون وقدمت المتهم للمحكمة جناح السويس الجزئية لمعاقبته طبقاً للوصف والقيود ما أتى الذكر . ولدى نظر الدعوى أمام تلك المحكمة عدلت المدعية بالحق المدني التعويض الذي تطالب به إلى مبلغ ٦٠٠٠ جنيه . كما دفع الحاضر



من الحكومة بعدم قبول الدعوى المدنية من المدعية بالحقوق المدنية لرفعها من غير ذى صفة . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٩٦٠/٥/٧ -  
أولا : بعدم قبول الدفع المبدى من الحاضر عن المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى وقبولها . ثانيا : ببراءة المتهم مما نسب إليه وبلا مصروفات .  
ثالثا : برفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف وبلا مصروفات .  
استأنفت النيابة والمدعية بالحقوق المدنية الحكم المذكور . ومحكمة السويس الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/٥/٦  
أولا : بعدم قبول استئناف النيابة شكلا لرفعها بعد الميعاد القانونى . ثانيا : بقبول استئناف المدعية بالحقوق المدنية شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بالإلغاء فيما قضى به فى الدعوى المدنية وبالزام المتهم والمشتري بالحقوق المدنية بصفتها بأن يؤدى متضامين للمدعية بالحقوق المدنية عن نفقها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم محمد عبد الجليل مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات مقابل إتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون حين قضى بمسائلة الطاعن فى الدعوى المدنية فى الوقت الذى قضى فيه بعدم مساءلته فى الدعوى الجنائية . ذلك أن الخطأ فى ذاته هو أساس المسائلة فى الدعوى المدنية ففى الحكم الخطأ عن المتهم فى الدعوى الجنائية وقضى له بالبراءة فإنه يكون قد نفى الأساس الذى أقيمت عليه الدعوى المدنية بالتمويض لوحدة الخطأ فى كل من الدعوى المدنية ولما هو مقرر قانونا من حجية الحكم الجنائى على الدعوى المدنية .

وحيث إنه بعد أن قضت محكمة أول درجة ببراءة المتهم ( الطاعن ) مما نسب إليه وبرفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصاريفها . استأنفت النيابة والمدعية بالحقوق المدنية ذلك الحكم ، ومحكمة ثانية درجة قضت حضوريا . أولا : بعدم

قبول استئناف النيابة شكلا لرفعه بعد الميعاد . ثانيا : بقبول استئناف المدعية بالحق المدني شكلا وفي الموضوع وباجتماع الآراء بالفاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية وبالزام المتهم والمسئولين بالحق المدني بصفتها بأن يؤديا متضامين للدعوى بالحق المدني عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قهر المرحوم محمد عبد الجليل مبالغ ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة . وقد حصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن كان يقود قاطرة للسكة الحديد في المنطقة الجمرية بالسويس حيث كان الزحام شديدا بمناسبة موسم الحج وكان المجنى عليه يعبر شريط السكة الحديد فصدته القاطرة التي كانت قادمة من خلفه بسرعة ودون احتمال آلة التنبيه فأصيب بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . واستند الحكم في قضائه بالتعويض إلى أقوال كل من رجل الشرطة محمد مصطفى محمود وأحمد اسماعيل يونس وإلى أقوال باقي الشهود والمعاينة والتقرير الطبي . لما كان ذلك ، وكان ما يشبه الطاعن في هذين الوجهين مردودا بأن القانون إذ خول المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد إلى تحويل المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تتعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مما مقتضاه أن تتصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما في حق المتهم المستأنف عليه ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة وما دامت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعواها المدنية المؤسدة على ذات الواقعة . لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا حائزا قوة الشيء المحكوم فيه إذ أنه لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عنه في الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافا . إنما يشترط قيام هذا التلازم عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم من الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا .



وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه خطأ آخر في تطبيق القانون حين اعتبر الطاعن مسئولاً عن التعويض المطالب به بالرغم من انتفاء رابطة السببية بين الخطأ والحادث . هذا إلى أن المجنى عليه نفسه قد تسبب في وقوع الحادث بخطئه الذي يتمثل في اجتيازه شريط السكة الحديد مخالفاً بذلك القرار الوزاري رقم ١٤ الصادر بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٢٦ والقانون رقم ٢٧٧ سنة ١٩٥٦ في شأن النظام الخاص بالسكك الحديدية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن في هذا الوجه وفنده بقوله : " وحيث إنه إزاء ما ثبت من أقوال شهود الحادث أن المجنى عليه كان قد أخذ ذلك الاتجاه وأنه عند عبوره شريط السكة الحديد كان القطار قادماً من خلفه مما يفيد أنه سلكه من ناحية يمين القطار إلى ناحية يساره بانحراف إلى الأمام في اتجاه القطار وهو ما عبر عنه الشاهد الأول للمسكى محمد مصطفى محمود بأنه كان يسير في اتجاه القطار بين القضيبين الأول والثاني . إذا ما ثبت ذلك وكان الثابت من أقوال هؤلاء الشهود أن المتهم لم يطلق آلة التنبيه وأن سرعة القطار لم تكن تتفق ووجوده في مثل مكان الحادث فإن الحادث يكون قد وقع بخطأ المتهم وذلك الخطأ يتمثل في أنه وإن كان معلوماً أنه لا يجوز لأحد اجتياز قضبان السكة الحديد وأن على من يفعل أن يتحقق من خلو الطريق إلا أن الأخذ بذلك على إطلاقه لا يتفق وأن الحادث قد وقع في المنطقة الجمركية وهي منطقة في مثل الوقت الذي وقع فيه الحادث وفي موسم الحج لا تخلو من الناس بل تزدحم بهم وهو ما قال به المتهم نفسه وزعم أنه كان سبباً دحاه إلى إطلاق آلة التنبيه وإن كان قد كذبه في أنه فعل ذلك كل من سئل من شهود الحادث عما استخدمت السكة الحديد . وهي أيضاً منطقة مع ازدحامها لا يحدد القضبان فيها سور أو سياج بل لا يحدد المكان الذي جاء في المعاينة التي أجرتها المحكمة أن القضبان تجمع فيه فتصير شريطين اثنين ويعبرهما الطريق المرصوف في الناحية الشرقية إلى جهة الباب رقم ( ٥ ) المعد للخروج الناس وهو المكان الذي عبر منه حامل المناورة رجب عبد القادر بأنه مزلقان - ذلك المكان لا يحدده حسب الثابت من المعاينة التي أجرتها المحكمة سلاسل ولا إشارة للتحذير من القطارات وهو فضلاً عن ذلك ليس في وسط الدائرة الجمركية ليسهل على المسافر سلوكه بل إنه قريب من الأبواب الخارجية حيث



تتجمع القضبان فتصير اثنين فقط وأنه إذا كان ذلك فإنه يكون على المتهم أن يتوقع أن يعبر القضبان أحد ممن يتكاثرون في الدائرة الجمرية في مثل الوقت الذي وقع فيه الحادث بل عليه أن يلتفت إلى الأمام فيرى أن المجنى عليه يسير بين خطي السكة الحديد الأول والثاني والمسافة بينهما حوالي مترين وربع وعلى الأخص أن المكان أمامه منبسط لا يستتره من حيزه ما يحول بينه وأن يرى مكان وجود المجنى عليه فينبهه وأنه لو فعل هل بعد كاف لا يتعد المجنى عليه حتى عن القضبان ولما وقع الحادث الذي ترتب عليه أن أصيب المجنى عليه بالإصابات التي أبانت عنها إشارة المستشفى والتي توفي بسببها فور وصوله إليها. لما كان ذلك ، وكان الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها إن كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح . ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامه درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول . وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد دلل في منطوقه على أن الحادث وقع نتيجة قيادة الطاعن للقاطرة بسرعة لا تتحملها الظروف التي وقع فيها ودون إطلاق جهاز التلييه لتلييه المجنى عليه فإنه يكون قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه واستظهر رابطة السببية بين الخطأ والحادث . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو القصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمسئولية الطاعن عن التعويض قد أغفل دليلا هاما من الأدلة التي أحس عليها الحكم الابتدائي قضاءه ببراءة الطاعن ومحصله أن الحادث لو كان قد وقع وفقا لتصوير شهود الإثبات من أن القاطرة دهمت المجنى عليه بينما كان يسير في وسط الشريط لأضحي جسمه خطأ ما فور وقوع الحادث . لكن الثابت أنه لم يصعب إلا بكسر بالفخذ الأيمن وهرس بالقدم اليسرى مما يقطع بأنه كان يعبر الشريط من الجهة اليسرى بالنسبة لخط سير القاطرة فصدمته عند ما حاول الرجوع أدراجه وهو ما يؤيد صدق شهادة الوقاد ويكذب أقوال شهود الإثبات .

وحيث إن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه مردود بما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاحن وحام حوله من الشبهات. كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لمسئولية الطاعن المدنية وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه المسئولية في حقه وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من القصور في البيان لا يكون له محل.

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن بالمصروفات ومصادرة الكفالة.

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الحسن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
وعبد صبرى ، وعبد محمد محفوظ ، وعبد عبد المنعم حمزوى .

( ٢٤ )

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ القضائية

تبديد . حكم . "تسبيبه . تسبب معيب" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع" .  
"ما يوفره" . جريمة .

مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم — من ايداع الثمن خزانة المحكمة — لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملأه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . مثال .

مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن — من ايداع الثمن خزانة المحكمة — لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد ، بل لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملأه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . فإذا كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف جزءا من ثمن القصب المحجوز عليه في وجوه لا مفر منها وسدد لشريكى المجنى عليه نصيبهما وفقا لحكم الأحقية وأودع الباقي من الثمن خزانة المحكمة على ذمة المجنى عليه بعد عرضه عليه عرضا قانونيا ، وهو دفاع جوهري قد يترتب عليه — أو صح — تغيير وجه الرأى في الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لتقف على مبلغ محتمل أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن المستندات المقدمة ليست لها طابع الجدية واصطنعت الخدمة الدعوى في حين أن تقدير مدى جدية هذه المستندات إنما يكون بعد تحقيق مضمونها ، فإن حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/٤/١ بنجع حمادى : بدد الزراعة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمعجوز عليها قضائيا لمصلحة محمود حسنين والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتسليمها يوم البيع فاختلسها لإضرارها بمالكها . وطلبت عقابة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى محمود حسنين بلال بحق مدنى قدره ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة نجع حمادى الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢١ عمسلا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥ ج لوقف التنفيذ وبالإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصروفات بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١١/٢١ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبيد قد شابه قصور فى التسيب ، ذلك أن الطاعن حين حارسا قضائيا على زراعة قصب لبيعها وايداع صافي ريعها خزانة المحكمة حتى يفصل فى النزاع حول الملكية فقام بكسر القصب وبيعه لشركة السكر ولما حكم فى دعوى الملكية لصالح المجنى عليه وشريكه قام بتسليم الشريكين نصيبهما كاملا أما نصيب المجنى عليه فقد وقع عليه حجز تنفيذى وما تبقى منه عرضه عليه عرضا قانونيا فرفض استلامه فأودعه خزانة المحكمة وأنه تقدم بالمستندات الدالة على صحة دفاعه إلا أن الحكم أطرح دفاعه بمجرد القول بأن المستندات لا تحمل طابع الجدية وأنها أصطنعت لخدمة الدعوى مع أنها أوراق رسمية وبينها حكم قضائى مشمول بالصيغة التنفيذية ومحضر حجز رسمى ما للدين لدى الغير ومحضر عرض رسمى مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن المحكم الابتدائي الملود لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن عين حارساً قضائياً على زراعة قصب بموجب حكم قضائي حدد مهمته ببيع محصول القصب وإيداع صافي الثمن خزانة المحكمة على ذمة النزاع القائم حول ملكية الزراعة واستلم الطاعن الزراعة وباع محصولها إلا أنه لم يودع الثمن خزانة المحكمة وامتنع عن تسليمه للطعون ضده الذي صدر بالحكم لصالحه نهائياً وتصرف فيه بأن سلمه لآخرين إضراراً به. لما كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن دفع الدعوى بأنه حدد ثمن بيع القصب كاملاً لمستحققيه وأن الخلاف بينه وبين المجني عليه لا يعدو النزاع حول تصفية الحساب. وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن تقدم بمذكرة لمحكمة أول درجة ضمنها بياناً عن حساب الحراسة وذكر أن القصب بيع بمبلغ ١٠٢ ج مصاريف كسره وضمه ونقله وشحنه تكلفت ١٩ ج والباقي وقدره ٨٣ ج يخص المدعى بالحق المدني النصف وفقاً لحكم الأحقية والنصف الباقي لشريكه وأنه سلم الشريكين نصيبهما وقدره ٤١ ج و ٥٠٠ م بمقتضى إيصالين أما نصيب المجني عليه فقد أوقع عليه دائتان حجزاً تنفيذياً تحت يده وفاء لمبلغ ٣٢ ج و ٨٤٠ م واستلم الحاجزان دينهما بعد أن أقر الطاعن بما في ذمته بقلم كتاب المحكمة وما تبقى من نصيبه وقدره ٨ ج و ٦٦٠ م عرض عليه ودياً ثم رسمياً فرفض استلامه فأودعه على ذمته خزانة المحكمة وتقدم بالصورة التنفيذية للحكم رقم ١٢٠١ سنة ١٩٥٤ بالزام المجني عليه بمبلغ ٣٠ ج ومحضر حجزاً للدين لدى الغير الموقع تحت يد الطاعن ومخالفة من الحاجزين باستلام الدين ومصاريفه وقدره ٣٢ ج و ٨٤٠ م ومخالفتين من شريكي المجني عليه في الزراعة باستلام ما يخص كل منهما من ثمن القصب ومحضر عرض رسمي بمبلغ ٨ ج و ٦٦٠ م وقسيمة توريد هذا المبلغ بعد خصم رسم الإيداع. لما كان ذلك، وكان المحكم قد أطرح هذا الدفاع بقوله "حيث إنه يبين من مطالعة أوراق الدعوى ومستنداتها أن المتهم - الطاعن - لم يقدم كشفاً بحساب ثمن الزراعة ومصرفاتها ولم يقم فور البيع بإيداع الصافي خزانة المحكمة علماً بأن تسليمه تم في ١٨/٤/١٩٥٦ ولم يثبت أنه قد ورد تلك الوديعة لأصحابها أو نفذ قرار المحكمة الأمر الذي يبين منه أنه اختلسها لنفسه إضراراً بمالكها ويحق عليه العقاب طبقاً

لمادة الاتهام ولا يقدح في ذلك ما قدمه من مستندات للتدليل على صرفه بلحزء من الثمن ذلك لأن تقدير ثمن القصب حسبما ورد في محضر التسليم هو ١٢٦ ج و ٦٦٠ م في حين أن المتهم قدره في أقواله في الشكوى بمبلغ ١٠١ ج وفي محضر العرض بمبلغ ١٠٢ ج وعلى فرض صحة تقدير المتهم لثمن القصب فليس له أن يتصرف فيه للغير لأمر أو لآخر دون إذن من المحكمة هذا علاوة على أن تلك المستندات التي قدمها ليست لها طابع الجدية إذ الظاهر أنها اصطنعت لخدمة الدعوى. لما كان ذلك ، وكان مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن من ابداع الثمن خيانة المحكمة لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبيد بل لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه ، ولما كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف جزاء من ثمن القصب في وجوه لا مفر منها وسدد لشريكى المجنى عليه نصيبهما وفقا لحكم الأحقية وأودع الباقي من الثمن خيانة المحكمة على ذمة المجنى عليه بما أن عرضه عليه عرضا قانونيا ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الراى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لتقف على مبلغ محتمل أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، وأما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن المستندات المقدمة ليست لها طابع الجدية - وأصطنعت لخدمة الدعوى في حين أن تقدير مدى جدية هذه المستندات إنما يكون بعد تحقيق مضمونها ، فإن حكمها يكون معينا بالاخلال بحق الدفاع والقصور . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن والزام المطعون ضده المصروفات المدنية .



## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ،  
 وهند صبرى ، وهند محمد محفوظ ، وهند عبد المنعم حجازي .

(٢٥)

الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٣ القضائية

تبليد . حجز .

الحراسة في الججز لا تنتهى إلا بانتهاء الججز لأى سبب من الأسباب القانونية . نقل المحجوزات  
 من مكان حجزها — ولو كان بأمر من المحكمة — لا يترتب عليه انتهاء الحراسة . امتناع الحارس  
 من تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا .

الحراسة في الججز إنما تنتهى بانتهاء الججز لأى سبب من الأسباب كبيع  
 الأشياء المحجوزة أو الحكم في دعوى الاسترداد بملكية الأشياء المحجوزة للمسترد ،  
 أو بحكم قاضى محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس أو الحاجز أو المدين  
 لأسباب توجب ذلك طبقا للسادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .  
 أما نقل المحجوزات من مكان حجزها لأى سبب من الأسباب — ولو كان  
 بموجب أمر من المحكمة — فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون  
 على حائق الحارس إرشاد المحضر في يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذا لم  
 يستطع إحضارها إلى المكان الذى توقع فيه الججز عليها ، وليس على المحضر أن  
 يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك ، فامتناع الحارس  
 عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطا من وآخر بانهما في يوم ١١ يونيه سنة ١٩٦١ بدائرة  
 بندر دمياط : بددا المحجوزات المينة الرصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها

قضائيا لصالح محمد السيد البابا والتي لم تكن قد تسلمت إليهما إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلساها لإضراراً بالدائن الحاجز عليها حالة كون الأول حارسا والثاني مالكا. وطلبت معاقبتهما بالمسئولين ٣٤٢، ٣٤١ من قانون العقوبات مع تطبيق أقصى العقوبة. وقد أدعى محمد السيد البابا بحق مدني قدره ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين متضامين. ومحكمة جنح دباط الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام. أولا - في الدعوى العمومية بحبس كل من المتهمين اثني عشر شهرا مع الشغل وكفالة لكل منهما ثلاثين جنيا لوقف التنفيذ بغير مصروفات جنائية وثانيا - في الدعوى المدنية بالزام المتهمين أن يدفعوا متضامين للدعى بالحق المدني مبلغا قدره ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت وإلزامهما بمصروفات الدعوى المدنية وبخمسائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم في ١٧، ١٩ يناير سنة ١٩٦٣. ومحكمة دباط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وإلزامهما بالتضامن بأن يدفعوا للدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيا تعويضا مؤقتا والمصاريف المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبديد أشياء محجوز عليها قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون - ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه أصلا على أساس انتهاء الحراسة لأن المحجوزات اقتصرت معه جبرا بمقتضى أمر نقل أصله رئيس المحكمة للتهمة الثاني في الدعوى (المدين) مما تنتفي معه مسئوليته عن جريمة التبديد التي دين بها - ولكن الحكم لتفت من هذا الدفاع وأورد في شأنه أسباب لا تصلح ردا عليه وهو إذ خلص إلى إدانته لم يبين سنده في اعتبار هذه الحراسة قائمة.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن - عرض لما أثاره الدفاع عنه من انتفاء مسئولية الطاعن على أساس زوال الحراسة على المحجوزات لنقل المتهم الثاني (المدني) لها إلى مكان آخر بمقتضى أمر صادر من المحكمة وخلص إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن في قوله "ومن حيث إنه بالنسبة للمتهم الأول (الطاعن) ترى المحكمة ثبوت التهمة المنسوبة إليه قبله من تعيينه حارسا على المحجوزات وعدم تقديمها في اليوم المحدد لبيعها رغم سابقة طلبة به المستفاد من تحديد يوم البيع أخيرا وإعلانه بذلك كما هو ثابت بحضور التبديد من اتخاذ إجراءات النشر والإعلان وتحديد هذا اليوم للبيع ولا يدفع مسئوليته في ذلك صدور أمر للمتهم الثاني بنقل المحجوزات وتنفيذ ذلك الأمر قبل يوم البيع لأنه من المعلوم أن أمر النقل هذا لا ينفي المسئولية عن المتهم الأول الحارس على الأشياء المحجوز عليها فمن واجبه الأول أن يقدمها إلى المحضر يوم البيع حتى لو تعددت المحجوزات على هذه الأشياء بعينها وتعدد الحراس عليها فكل منهم مكلف قانونا بتقديم الأشياء المحجوز عليها إلى المحضر يوم بيعها بل القانون يحتم عليه فضلا عن ذلك إذا كان الشيء المحجوز عليه قد نقل من مكان المحجز لعله من العطل أن يرشد المحضر إلى مكان وجوده وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يمكن أن ينصح لمثل ذلك ولأن مهمة الإرشاد تقع على عاتق الحارس وعلى هذا يكون امتناعه عن تقديم الشيء يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبديد وعلى هذا الأساس لا ترى المحكمة استناد المتهم الأول إلى أمر النقل وتنفيذه ما يفيد في دوره المسئولية الجنائية عنه مع قيامه هو بإنذار الدائن المدعي بالحق المدني ومحضر أول المحكمة الابتدائية بذلك لأنه كان انذارا عديم الفائدة إذ جاء خلوا من إيضاح مكان المحجوزات الجديد على خلاف ماورد بمذكرة الدفاع عنه - كما أنه لم يقوم بدوره في اليوم المحدد لبيع بإرشاد المحضر عن هذا المكان الجديد الذي نقلت إليه المحجوزات - كما أنه لا يفيد في شيء كذلك تهمة المتهم الثاني له بتحمل المسئولية الناشئة من نقل المحجوزات إذ أن المسئولية الجنائية كما هو معروف



مسئولية شخصية لا يسأل عنها إلا ذات الشخص الذي وتب القانون مسئوليته طبقا للقانون وفضلا عن ذلك - قترى المحكمة أن الجوز المحجوز عليه مملوك للمتهم الثانى الذى كان يسعى إلى تهريبه من مخزن إلى مخزن حتى يتوق توقيع الجوز عليه وأن المتهم الأول هو الأداة التى منحها لعرقله التنفيذ وإيقاف البيع فضلا عن ذلك فإن الأوراق تنطق بتواطئه مع المتهم الثانى وسلوك كل السبل لعرقله التنفيذ باعتراضه أولا وفى محضر الجوز بملكية المحجوزات ثم رفع دعوى استرداد قضى برفضها وتأخذ المحكمة من الصورة الرسمية للحكم الصادر فيها ومن هدم قيامه بإرشاد المحضر إلى مكان المحجوزات التى نقلت إليها رغم استمراره حارسا عليها مما يتعين معه معاقبته بالمادة ٣٤١ عقوبات " . وهذا الذى أورده الحكم كاف وسديد فى القانون . ذلك أن الحراسة فى الجوز إنما تنتهى بانتهاء الجوز لأى سبب من الأسباب كبيع الأشياء المحجوزة أو الحكم فى دعوى الاسترداد بملكية الأشياء المحجوزة للاسترد أو بحكم قاضى محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس أو الحاجز أو المدين لأصايب توجب ذلك طبقا للمادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . لما كان ذلك ، وكان نقل المحجوزات من مكان حجزها لأى سبب من الأسباب - ولو كان بموجب أمر من المحكمة - لا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس إرشاد المحضر فى يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذا لم يستطع إحضارها إلى المكان الذى توقع فيه الجوز عليها . وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك فامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا - وكان الحكم قد اثبت فى حق الطاعن - على ما عول عليه من الأدلة السائغة التى أوردها والتى لها أصلها الثابت بالأوراق - أنه وهو الحارس على المحجوزات لم يقدمها إلى المحضر فى اليوم المحدد للبيع ولم يرشده إلى المكان الذى نقلت إليه بقصد عرقله التنفيذ وهو مما تتوافر به فى حقه العناصر القانونية لجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها التى دىن بها - لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم خزاري .

( ٢٦ )

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب) حكم . "تسببه . تصيب معيب" .

(١) على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحيث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا . ليس لها الاعتداد في تنفيذ تلك المسألة على الإعتقاد إلى ما قد يختلف الرأي فيه . مثال .

(ب) الأدلة في المواد الجنائية : متسادة . يكل بعضها بعضا . سقوط أحدها أو استبعاد . وجوب إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لدعم الادانة .  
علة ذلك ؟

١ - من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحيث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا . إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة على الاستناد إلى ما قد يختلف الرأي فيه ، وإذ هي قد أرجعت خطأ للطامن الأول في قيادة السيارة إلى هذه المسائل الفنية التي تصدت لها دون تحقيقها فإن حكمها يكون معيبا .

٢ - الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تقتضي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لدعم الإدانة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه في يوم ١٩٥٦/٤/٢ بدائرة قسم الجمرک :  
 أولا : تسبب في قتل محمد راشد محمد بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا  
 عن اهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة نقل غير مستكملة  
 شروط الأمن والمتانة المنصوص عليها في القانون الخاص بالمرور وقرار وزير  
 الداخلية دون أن ينبه المسارين بالطريق فصدم المجنى عليه السائر أمامه وأصابه  
 مما أدى إلى وفاته : ثانيا : قاد سيارة تقل مخالفا شروط المتانة والأمن  
 من حيث حملتها بأن حملها أكثر من الحمولة المقررة بالرخصة : ثالثا : قاد السيارة  
 دون أن يكون بها وسيلتان متصلتان يمكن معهما التحكم في سير السيارة وفي إيقافها  
 بطريقة فعالة وسريعة ومأمونة . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات  
 والمواد ٢/٨٤ و ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ — والمادتين ٢٢ و ٢٧  
 من قرار وزير الداخلية . وقد ادعى والدا المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهم  
 والطاعن الثانى عن نفسه وبصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ خمسمائة جنيه  
 على سبيل التعويض . ومحكمة الجمرک الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٦ من ديسمبر  
 سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للتهمة الأولى  
 وبمواد الاتهام للتهمتين الثانية والثالثة ببراءة المتهم من التهمة الأولى المسندة إليه  
 ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها بالمصاريف المدنية ثانيا : تغريم المتهم  
 ٢٠٠ ج عن التهمة الثانية بلا مصروفات : ثالثا : تغريم المتهم ١٠٠ ج  
 عن التهمة الثالثة . فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق  
 المدنية . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا  
 بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام : أولا : بقبول الاستئنافين  
 شكلا — ثانيا : — وفي الموضوع وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف  
 وبمحس المتهم سنة شهور مع الشغل والإزامة والمسئول بالحق المدنى متضامين بأداء  
 مبلغ خمسمائة جنيه للمدعى المدنى والمصاريف المدنية . فطعن الطاعنان في هذا  
 الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه انطوى على قصور في التسبيب ، ذلك أن الحاضر من الطاعن الأول " المتهم " دفع بانتفاء ركن الخطأ استنادا إلى عدم إمكان ربط الفرامل على مسافة الخمسة أمتار التي كانت تفصله عن المجنى عليه وقت عبوره الطريق . وطلب مناقشة المهندس الفنى في ذلك ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وردت عليه بما لا يبرر إطراره - وبنت عقيدتها على مسائل فنية تصدت لها دون أن يكون لها أصل في الأوراق مما كان يتعين معه أن تستعين عليها برأى ذوى الخبرة . كذلك فقد خلا الحكم من بيان أساس التعويض المقضى به في الدعوى المدنية ، وامن المسئول عن الحقوق المدنية ومدى مساءلته عن التعويض المحكوم به . وهو مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات ومدونات الحكم أن الطاعن الأول نفى وقوع خطأ منه وقرر أنه لم يشاهد المجنى عليه وكان مما قاله الحكم ردا على ذلك وفي التدليل على خطئه . " أنه مما لا شك فيه أن حولة السيارة الزائدة لها دخل كبير في وقوع الحادث . ذلك أنه من المقرر علميا أن قوة اندفاع السيارة تتمثل في سرعتها ، وضروبة في ثقلها والحولة الزائدة التي تزيد من ثقل السيارة تزيد في قوة اندفاعها ، وبذلك يزيد العبء الواقع على فرامل السيارة في هذه الحالة حين محاولة إيقافها . فإذا كانت فرامل القدم الباك ضعيفة التأثير من ناحية أخرى كانت الحولة الزائدة عاملا على زيادة ضغط تأثير الفرامل مما كان سببا مباشرا لوقوع الحادث ولا تلتفت المحكمة لما أناره الدفاع من أن فرامل الباك يحدث أن يزول أثرها فجأة بانفجار خرطوم الزيت نتيجة للضغط المفاجيء وأخذ رأى المهندس الفنى في هذا الموضوع أمام محكمة أول درجة ، فإن ذلك بحث فنى لا يتصل بهذه الدعوى . والثابت من تقرير المهندس الفنى أن فرامل الباك تأثيرها ضعيف وهذا قاطع في أنه لا يوجد ثمة انفجار بخراطيم الباك إذ من المقرر علميا أن فرامل الباك تعمل بضغط الزيت الذى من شأنه أن يضغط على " أمياش " العجلات لإيقافها فإذا ما كان تأثير فرامل

الباكم ضعيفا فهذا معناه أن عملية ضغط الزيت سليمة تماما وأن "الأتياش" التي تضغط على العجلات والتي من شأنها أن تتآكل من الاستعمال . هي وحدها التي تقوم بعملها على الوجه الأكمل ، وهذا عمل من طبيعته ألا يحدث بقاء وإنما حدوثه يكون تدريجيا وعلى السائق المتيقظ أن يلاحظه قبل أن يصل إلى الحالة التي تجعل قيادة السيارة بها غير مأمونة إذ لا يتصور علما أن يكون هناك ضغط ما للزيت إذا ما كان هناك ثمة تسرب بانفجار الخراطيم . فالضغط إما أن يكون تاما في حالة سلامة الخراطيم وإما ألا يكون هناك ضغط كلية في حالة تسرب الزيت — ولا يكون هناك أمر وسط ولا يكون ضغط تأثير فرامل الباكم إلا بسلامة جهاز الضغط وتآكل "الأتياش" التي تعمل على إيقاف العجلات وهذا أمر يلحق الخطأ بحساب المتهم" . ولما كان الطاعن الأول أبدى دفاعه على النحو الوارد بمحضر الجلسة والحكم ونازع في وقوع أى خطأ من جانبه ، وقد تعرضت المحكمة في ردها على ما أثاره لآراء علمية لم تكشف من مصدورها وتعرضت لمسائل فنية قد يختلف الرأي فيها . وكان من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تقنين تلك المسألة على الاستناد إلى ما قد يختلف الرأي فيه وإذا هي قد أرجعت خطأ الطاعن الأول إلى هذه المسائل الفنية التي تصدت لها دون تحقيقها فإن حكمها يكون معيبا . ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته من أوجه الخطأ الأخرى التي أسندتها للطاعن . فإن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة بكل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقى الأدلة لدعم الإدانة . لما كان ذلك ، وكان الحكم من جهة أخرى إذ قضى بإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا لدعى بالحق

المدنى التعويض المحكوم به قد خلا من بيان اسم المسئول عن الحقوق المدنية وعلاقته بالدعوى الجنائية وأساس مسئوليته مدنيا وهي من الأمور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم الذى خلا أيضا من الأسباب التى بنى عليها قضاءه فى الدعوى المدنية . متى كان ذلك ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

---



## جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى  
رضوان ، محمد مبرى ، محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ٢٧ )

الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ” مالا يوفره ” . محاكمة .  
” إجراءاتها ” .

إزعاج المحكمة الخصوم بملاحظات تتم من وجه الرأى الذى استقام لها وإن كان  
غير مقبول إلا أن ذلك لا ينهض سببا للطعن على حكمها . علة ذلك ؟

( ب ، ج ) حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” .

( ب ) لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى . لها فى  
سبيل ذلك الأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود فى أى مرحلة من مراحل  
التحقيق أو المحاكمة وإطراح ما دأها مما لا تظمن إليه . عدم التزامها  
ببيان الأسباب .

( ج ) لمحكمة الموضوع استخلاص حقيقة الواقعة وردّها إلى صورتها الصحيحة  
من جماع الأدلة المطروحة عليها .

١ - إنه وإن كان من غير المقبول أن تزعم المحكمة الخصوم بملاحظات  
قد تتم من وجه الرأى الذى استقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة لديها ،  
إلا أن ذلك لا ينهض سببا للطعن على حكمها . إذ من المخاطرة القول بأن إبداء  
مثل تلك الملاحظات يفيد قيام رأى ثابت مستقر فى نفس المحكمة ليس منه عيب ،

بل من المحتمل أن تكون تلك الملاحظات ليست منبئة إلا من مجرد شبهات قامت في ذهن المحكمة فأرادت أن تتحقق منها وتمكن الخصوم من درئها قبل أن يستقروا فيها على وجه نهائي معين .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تطرح ماعداها مما لا تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٠/٩/٢١ بدائرة مركز البدرشين محافظة الجيزة: قتل عمدا أبو عميرة ثابت أبو عميرة بأن انهال عليه ضربا بحجر على رأسه كما طعنه بآلة حادة (مطواه) عدة طعنات في جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت بهذه الجناية جنائية أخرى هي أنه في نفس الزمان والمكان سألنى الذكر شرع في قتل ابراهيم ثابت أبو عميرة عمدا بأن طعنه عدة طعنات بآلة حادة في جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج. وطلب إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات. فقررت الغرفة بذلك. ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢ عملا بالمادتين ١/٢٣٤ — ٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة. فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم استدل على توافر نية القتل لدى الطاعن باستعماله آلة قاتلة ( مطواة ) أصاب بها المجنى عليهما عدة إصابات جسيمة في حين أنه لم تكن لديه تلك النية ذلك أن الثابت من التحقيقات أنه لم يذهب إلى منزل المجنى عليهما باختياره بل كان سائرا في الطريق فدعاه المجنى عليهما لدخول منزلها لشرب الشاي ثم حدثت بينهما مشادة إثر مطالبتهما له بإخلاء الأرض التي يضع يده عليها والتي اشتراها المجنى عليه الثاني ثم غادر الطاعن منزلها وإذا سار في طريقه جرى القتل خلفه للامساك به فوق الحادث وبهذا تكون الواقعة قد حصلت إثر مشادة لا يبين من ظروفها أن الطاعن كان يتوهم قتل المجنى عليه الأول أو الشروع في قتل المجنى عليه الثاني .

وحيث إن الحكم حصل واقعة الدعوى فيما يجمل أنه بينما كان الطاعن مارا أمام منزل المجنى عليهما دعاه ثانيهما لتناول الشاي معهما وأثناء حديثهم طلب منه المجنى عليه الأخير إخلاء الأرض الزراعية التي يضع يده عليها نظرا لأنه قد اشتراها فرفض ثم قامت بينهما مشادة وأخرج الطاعن من جيبه سكينأ أخذ يطعن بها المجنى عليه الثاني قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو اسعاف المجنى عليه المذكور بالعلاج وإذا تدخل بينهما المجنى عليه الأول عندئذ انهل عليه الطاعن ضربا بالسكين إلى أن سقطت منه على الأرض فأمسك بحجر وقذفه على رأسه قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وأستند الحكم في إدانة الطاعن إلى اعترافه وأقوال شهود الحادث وتقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبي . ولما كان الحكم إذ عرض إلى نية القتل قال ” إن المحكمة تستخلص نية القتل لدى المتهم ( الطاعن ) من استعماله آلة قاتلة ( مطواة ) أصاب بها المجنى عليهما جملة إصابات فأحدث بالقتل ضمن ما أحدث جرحا طعنيا بالتجويف الصدري . وطعن المجنى عليه الآخر . فأحدث به بين ما أحدث أيضا جرحا قطعيا طوله ١٠ سم بالرقبة



من الخلف . هذا فضلا عما ثبت من إلقاءه حجرا على رأس القتيل نتج عنه كسر منخسف بالعظم الجبهي . الأمر الذي يدل بجلاء على أن المتهم قصد بافعاله ازهاق روح المجنى عليهما . وإن كانت وفاة المجنى عليه الثاني لم تحدث فإن ذلك كان بسبب لا دخل لإرادته فيه وهو اسعافه بالعلاج “ . وكان يبين من ذلك أن الحكم قد استدل على نية القتل باستعمال الطاعن لتلك الآلة القاتلة وبتممه إصابة المجنى عليهما في مقتل إصابات جسيمة واستخاص من ذلك أنه قصد ازهاق روحهما وهو استخلاص سليم لا عيب فيه . متى كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد خلا من القصور . ولا يقدح في ذلك ما قاله الطاعن من أن الحادث وقع بصورة أخرى إثر المشادة التي حصلت بينه وبين المجنى عليهما ومغادرته المنزل وعدو المجنى عليه الأول خلفه للامساك به . ذلك أنه من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، ولما كان ما استخلصه الحكم من صورة الواقعة له مأخذ صحيح من الأوراق فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو القصور في التسيب . ذلك أن الحكم استدل على اقرار الطاعن بجريمة القتل المسندة إليه بما قاله الطفلة خديجة إبراهيم ثابت إبنة المجنى عليه الثاني من أن الطاعن طعن عمها القتيل بالمطواة أولا فلما سقطت منه على الأرض تناول حجرا قذفه على رأسه فأصابه في حين أن لهذه الشهادة روايتين قررت في إحداها أن الطعن بالمطواة كان سابقا للضرب بالحجر وقالت في الأخرى عكس ذلك ولكن الحكم لم يبين حلة أخذه بالرواية التي أخذ بها وإطراحه للأخرى . ولما كان من المقرر أن المحكمة الموضوع الحوية في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى ولما في سبيل ذلك أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تطرح ما عداها مما لا تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب و كان الحكم قد اطمئن إلى ما نقله من أقوال تلك الشاهدة مما له سند من الأوراق . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون غير صديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ذلك أن دفاع الطاعن قام على أنه كان في حالة دفاع إثر الإعتداء عليه وقد أيدت المحكمة رأيها في الدعوى قبل أن تسمع هذا الدفاع وأطرحته بسؤاله عما إذا كان دفاعه عن نفسه يقتضى أن يحدث بالمجنى عليهما كل تلك الإصابات التي لحقت بهما .

وحيث إنه وإن كان ليس من المقبول أن تزعم المحكمة الخصوم الذين أمامها بملاحظات قد تنم عن وجه الرأى الذى استقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة لديها ، إلا أن ذلك لا ينهض أن يكون سببا للطعن على حكمها ، إذ من المخاطرة القول بأن إبداء مثل تلك الملاحظات يفيد قيام رأى ثابت مستقر في نفس المحكمة ليس عنه عيب . بل من المحتمل أن تكون تلك الملاحظات ليست منبعثة إلا من مجرد شبهات قامت في ذهن المحكمة فأرادت أن تتحقق منها وتمكن الخصوم من درئها قبل أن يستقروا فيها على وجه نهائى معين . لما كان ذلك ، فإن هذا النعى يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو بطلان فى الإجراءات لأن الشاهد إبراهيم ثابت لم يحلف اليمين ولما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن هذا الشاهد مثل بعد حلف اليمين فإنه لا محل لما يشبه الطاعن فى شأن ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ،  
وأديب نصر ، وأحمد موافي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ٢٨ )

الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ القضائية

مناجم ومحاجر . جريمة .

استخراج مواد المناجم والمحاجر : متى يكون مؤثماً ؟ إذا كان بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً  
لمجرد بقائها في الأرض . مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج إلى ترخيص .

جريمة استخراج مواد المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها : جريمة من نوع  
خاص . قوامها : القبض بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية .

تنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه " يعاقب بمقتوبة  
العرقلة أو الشروع فيها كل من استخراج أو شريع في استخراج مواد معدنية من  
المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص " . والمستفاد مما ورد في نصوص  
المواد ٣/١ و ٣ و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور أن المشرع  
لا يعنى بالتأثير مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا  
النقل وهنا بالحصول على ترخيص وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها  
بما يؤدي إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي ومدلول اصطلاحى — هو استنباط  
ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها فى  
الأرض ، يشهد على هذا النظر ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والمحاجر  
وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد —



فيا هذا مواد البناء ومنها الرمال التي توجد في المحاجر التي تثبت ملكيتها للغير والتي يجوز الترخيص لمالكها أن يستخرجها بقصد استعماله الخاص دون استغلالها — هو من أموال الدولة يجري استغلاله تحت رقابتها وإشرافها وبترخيص منها يمنع متى توافرت الشروط والأوضاع التي نص عليها القانون . وقد دل المشرع بمسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد أو الخامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطامن وآخرين بأنهم في يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز الدلنجات محافظة البحيرة — أولا المتهم الأول : استولى على الرمال الميينة الوصف والقيمة بالمحضر دون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة بالنقل — وثانيا : المتهمون الثاني (الطامن) والثالث والرابع والخامس شرعوا في الاستيلاء على الرمال الميينة الوصف والقيمة بالمحضر دون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة بذلك وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه وهو ضبطهم ساعة الحادث — وطلبت معاقبتهم بالمواد ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٣١٨ من قانون العقوبات، ١، ٣، ٦، ٣٢، ٤٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة الدلنجات الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ ببراءة المتهمين جميعا عما أسند إليهم . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٢ بحضور يا للتهم الأول وخبايبا الباقي المتهمين عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين أسبوعين مع الشغل وأمرت بإيقاف التنفيذ ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم . عارض المحكوم عليهم الثاني والثالث والرابع والخامس في هذا الحكم وقضى في معارضتهم في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه فطعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن معنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه دان الطاعن طبقاً لنصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر بتهمة الشروع في استخراج رمال من أرض مملوكة لأحد الأفراد بدون ترخيص من مصلحة المناجم والمهاجر مع أن ما أثاره الطاعن لاجرمية فيه ولا ينطبق عليه حكم ذلك القانون ، إذ هو مجرد صاحب سيارات نقل استأجرها منه صاحب الأرض لنقل رمال في الأرض ذاتها وهو إجراء لم يفرض القانون على فاعله أن يحصل على ترخيص للقيام به .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن وآخرين بوصف أن المتهم الأول منهم استولى على رمال مبينة الوصف والقيمة بالمحضر دون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة وأن الباقيين - والطاعن من بينهم - شرعوا في الاستيلاء على تلك الرمال دون الحصول على الترخيص المذكور وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو ضبطهم وقت ارتكابها وطلبت عقابهم بأقصى العقوبة المقررة بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧/٥ ، ٣١٨ من قانون العقوبات و ١ ، ٣ ، ٦ ، ٣٢ ، ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر - ومحكمة أول درجة قضت حضورياً بتبرئتهم ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ومحكمة ثانياً درجة قضت بحكمها المطعون فيه حضورياً بالنسبة إلى الأول وغيباً للباقيين بإجماع الآراء بمعاينة كل منهم أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ واعتق ما حصله حكم محكمة الدرجة الأولى بيانا لواقعة الدعوى بما يؤداه أن ملاحظ المهاجر شاهد الطاعن وباقي المتهمين في أثناء مروره يتقلون رمالاً من أرض المتهم الأول دون أن يحصل على ترخيص بذلك من مصلحة المناجم والمهاجر فقام بضبطهم وقد أقرروا جميعاً في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة بأنهم كانوا يتقلون الرمال من جزء مرتفع من أرض المتهم الأول إلى جزء آخر منخفض منها لتسويتها ثم عرض الحكم بعد ذلك لتطبيق أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بقوله " إنه لا يجوز استخراج مواد المهاجر بدون ترخيص فإذا استخرجت دون



ترخيص حق العقاب ، ولما كان المتهمون قد استخرجوا الرمال من أرض المتهم الأول دون ترخيص بذلك فتكون التهمة ثابتة في حقهم جميعا ولا يقلل من ذلك كون المتهم الأول مالكا للأرض وأنه هو الذى صرح باستخراج هذه الرمال إذ كان عليه أن يستخرج ترخيصا من مصلحة المحاجر " وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم غير سديد ذلك بأن المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه " يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج أو شمرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص " وإذا ما كان المستفاد مما ورد في نصوص المواد ٣/١ و ٣ و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور أن المشرع لا يعنى بالتأيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدى إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوى ومدلول اصطلاحى هو استنباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض ، يشهد على هذا النظر ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والمحاجر وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء ومنها الرمال التى توجد فى المحاجر التى تثبت ملكيتها للغير والتى يجوز الترخيص لمالكها أن يستخرجها بقصد استعماله الخاص دون استغلالها - هو من أموال الدولة يجرى استغلاله تحت رقابتها وإشرافها وبترخيص منها يمنح متى توافرت الشروط والأوضاع التى نص عليها القانون . ولما كان المشرع قد دل بمسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد أو الخامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بملك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية . وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن وآخرين من تهمة الاستيلاء والشروع فى الاستيلاء على رمال دون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة بذلك مع اعتناقه لما انتهى إليه الحكم الابتدائى من أن الطاعن وآخرين كانوا يعملون لحساب المتهم الأول بنقل الرمال من جزء من أرضه المعتبرة من المحاجر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ووضعهما فى جزء آخر من الأرض ذاتها . ولما كان نقل الرمال على هذه الصورة



دون استعماله استعمالاً مقيراً لمجرد بقائه في الأرض لا يعتبر استخراجاً بالمعنى الذي  
عناه القانون إذ هو في النهاية عمل لم يخرج بالرمال عن حيز الأرض المملوكة للتميم  
الأول وهو أمر لم يؤتممه القانون. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى  
بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي بتبرئة الطاعن . قد أخطأ في تطبيق القانون.  
مما يتعين معه نقضه وتأييد الحكم الابتدائي بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقي  
المتهمين الذين لم يطعنوا وذلك لوحدة الواقعة واتصال وجه الطعن بهم عملاً  
بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض .

---

## جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٤

بإضافة السيد / محمد منولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السركى ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ٢٩ )

الطعن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) محكمة الجنايات . "تشكيلها" .

مؤدى نصوص المواد ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن الشارع لم يرتب البطلان إلا فى الحالة التى تشكل فيها دائرة محكمة الجنايات من أكثر من واحد من قضاة المستشارين . اختصاص الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف بتعيين من يعهد إليه من المستشارين لقضاء محكمة الجنايات . طبيعته : تنظيم إدارى بين دوائر المحكمة المختلفة . لا بطلان على مخالفته . مثال .

(ب) حكم . "تسليمه" . تسليم غير معيب" . محكمة الموضوع . إثبات . "شهود" .

للمحكمة — وهى فى سبيل تكوين حقيقتها — تجزئة أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تظن أنه ليس وطرح ما عداه . لما أن تأخذ بقول شاهد على منهم وطرحه بالنسبة لغيرهم آخر .

١ — تنص المادتان ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية و ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف ، كما تنص المادة ٣٦٧ من القانون الأخير على أن تعين الجمعية العامة لكل من محاكم الاستئناف فى كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من

مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين . ومؤدى ذلك أن الشارع لم يترتب البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شملت من مستشارين من محكمة الاستئناف ورئيس محكمة بالمحكمة الابتدائية فإنه يكون قد صدر من هيئة مشككة وفق القانون ، وأن الأمر في شأنها لا يقتضى العرض على الجمعية العامة بمحكمة الاستئناف لإعادة تشكيل الدائرة إذ أن اختصاص هذه الجمعية بتعيين من يعهد إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيماً إدارياً بين دوائر المحكمة المختلفة مما لا يترتب البطلان على مخالفته .

٢ - من حق المحكمة وهي في سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، ولها أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرحه بالنسبة لمتهم آخر إذ مرجع الأمر في ذلك إلى محض اطمئنانه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٦/٦/١٩٦١ بدائرة مركز بني سويف محافظة بني سويف : أولاً - قتلوا طه عبد الوهاب عثمان - وعبد الوهاب عثمان همدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا للنية على قتلها وعقدوا العزم على ذلك وأعدوا لذلك أسلحة ثقيلة راضة وقاطعة ( فؤوساً وبطاطا ) وتربصوا لهما بالطريق الزراعي خلف فناطيس الغاز وما أن ظفروا بهما حتى انقض المتهمون الأربعة الأول على المجنى عليه طه عبد الوهاب عثمان بأسلحتهم الثقيلة وانها لوا عليه ضرباً وتمكن المتهم الخامس من ضرب المجنى عليه عبد الوهاب عثمان بساطور كان



يحملة قاصدين من ذلك قتلها فحدث لهما الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتهما . ثانيا - المتهم الأول أيضا أحدث عمدا بمحمد عبد الوهاب عثمان الاصابة الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرو لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . ثالثا - المتهم الخامس أيضا . أحدث عمدا بعبد عبد الوهاب عثمان الاصابة الميينة بالتقرير الطبي الشرعى بالساعد الأيمن والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد من عشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة جنايات بنى سويف لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمادة ١/٢٤٢ من القانون المذكور . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . أولا - براءة محمود محمد موسى ورمضان طلب ديب مما أسند إليهما . وثانيا - بمعاقة كل من الطاعنين الثلاثة بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو بطلان الحكم لصدوره من هيئة غير مشكلة وفقا للقانون ذلك أن عددا منع اثنين من مستشارى الدائرة المشكلة بمقتضى قرارات الجمعية العمومية عن الحضور وجلس مكانهما بطريق النذب أحد المستشارين بالمحكمة وأحد رؤساء المحكمة الابتدائية دون عرض أمر تعديل التشكيل على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف مع أنها وحدها - في صورة هذه الدعوى - صاحبة الحق في إعادة تشكيل الدائرة لتخلف اثنين من مستشاريها .

وحيث إنه لما كانت المادتان ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية و ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنصان على أن تشكل محكمة الجنائيات من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف وكانت المادة ٣٦٧ من ذات القانون تنص على أن تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف

في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يتدبه رئيس محكمة الاستئناف ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين وكان يؤدي ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين . لما كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شكايت من مستشارين من محكمة الاستئناف ورئيس محكمة بمحكمة بني سويف الابتدائية فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون وأن الأمر في شأنها لا يقتضي عرض الأمر على الجمعية العامة بمحكمة الاستئناف لإعادة تشكيل الدائرة إذ أن اختصاص هذه الجمعية بتعيين من يعهد إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيمًا إداريًا بين دوائر المحكمة المختلفة مما لا يترتب البطلان على مخالفته فإن ما يدعيه الطاعن من بطلان الحكم لا يقوم على أساس من القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من وجهي الطعن هو الفساد في الاستدلال، ذلك أن الحكم المطعون فيه عول في إدانة الطاعن الثالث بتهمة قتل المجنى عليه عبد الوهاب على شهادة شقيقه عبيد ومجد عبد الوهاب مع أن الثابت من أقوالهما بحضور الجلسة أنهما لم يسندا شيئًا للطاعن الثالث بالنسبة لهذه الواقعة . كما أن الحكم قد أخذ بأقوال عبيد عبد الوهاب في إدانته الطاعنين الأولين مع أنه أطرحها بالنسبة للتهمة المفضى ببراءتهما كما أثبت الحكم أن الشاهد مجد عبد الوهاب شهد بأن الطاعنين الأولين فقط ضربا المجنى عليه طه عبد الوهاب مع أنه شهد بجلاسة المحاكمة بأنهما وآخرين تعدوا عليه بفؤوس كانوا يحملونها — وعول الحكم أيضا على أقوال عبد القوى حماد وعمدة البلدة مجد الأمير متولى مع أن الأول لم ير الواقعة واقتصر دور الثاني على تلقي نبأ الحادث من عبيد عبد الوهاب ولم يكن يعلم في البداية شيئًا عن واقعة قتل المجنى عليه عبيد عبد الوهاب مما يجعل الحكم إذا استند إلى ما تقدم معينا .



وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما واستند في إدانتهم إلى أقوال عبيد عبد الوهاب عثمان ومحمد عبد الوهاب عثمان وجوده شاكر حسن والعمدة محمد الأمير متولى وعبد القوى حماد وإلى التقارير الطبية وقد حصل الحكم أقوال الشاهد الأول عبيد عبد الوهاب عثمان بما مفاده أنه كان مصاحباً لأخويه المجنى عليهما طه وعبيد عبد الوهاب في طريقهم إلى الحقل نخرج عليهم الطاعنون وتعدى الأولان على المجنى عليه طه بفأسين كانا يحملانهما وأبصر الطاعن الثالث يضرب المجنى عليه عبيد عبد الوهاب بسيف وأنهم قصدوا من ذلك الأخذ بثأر شقيقهم كما أورد أقوال الشاهد الثاني محمد عبد الوهاب ومؤداها أن الطاعنين ترصدوا لهم في الطريق وضرب الأولان شقيقه طه بفأسين فلاذ بالفرار وحصل أقوال الشاهد شاكر حسن بما مفاده أنه خف إلى مكان الحادث إثر سماعه استغاثة فوجد الطاعن الثالث يضرب المجنى عليه عبيد عبد الوهاب بساطور يشبه السيف كما حصل أقوال عبد القوى حماد بأن عبيد عبد الوهاب جاءه يسأله عن العمدة وبعد ذلك بمحوالى النصف ساعة أبصر شعبان محمد عويس يسير سيرا عاديا ولا يحمل شيئا وخلفه أخوه محمود حاملا كوريكا وأخوه حسين ومعه فأسا وأثبت الحكم أقوال العمدة محمد الأمير متولى بأنه توجه لمكان الحادث عقب وقوعه فأنبأه الشاهد عبيد عبد الوهاب بأن الطاعنين قتلوا شقيقه طه وعبيد بفؤوس وسيف فأبلغ العمدة بالحادث . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم له أصله الثابت في الأوراق على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة . وكان من حق المحكمة وهي في سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه ، ولما أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرحه بالنسبة لمتهم آخر إذ مرجع الأمر في ذلك إلى محض اطمئنائها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به بغير عقاب طالما كان استخلاصها سائغا كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا تجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عظم قائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المرعي ، وأحمد موافي .

( ٣٠ )

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٣ القضائية

استئناف . "استئناف المتهم" . "استئناف النيابة" .

حق المتهم في الاستئناف ومن بمقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة : معلق على ما تبديه من طلبات للمحكمة . سواء أكان الطلب قد تم إبداءه شفاهة بالجلسة أو تضمنته ورقة التكليف بالحضور وسواء أكان في مواجهة المتهم أو في غيبته بجلسة أعلن لها . المادة ٤٠٢/٤١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . مثال .

العبارة التي صاغ بها المشرع نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بفقرتيها الأولى والثانية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع رهنا بمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علنه على ما تبديه من طلبات . والتعبير بعبارة "إذا طلبت النيابة الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة ، سواء تم إبداءه شفاهة بالجلسة أو تضمنته ورقة التكليف بالحضور وسواء أكان في مواجهة المتهم أو في غيبته بجلسة أعلن لها مادام الطلب قد وجه الخطاب فيه إلى المحكمة . فإذا كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد المتهم وطلبت إزال حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لما أسندته إليها من أنها بددت تقودا صلت إليها على سبيل الوكالة لإضرارها بالمجني عليها ، وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس دون غيرها فتكون بذلك قد طلبت توقيع هذه العقوبة عليها وهو ما يكفي قانونا لتمارس النيابة حقها في الاستئناف إذا صدر الحكم بإبراء طبعاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٢

من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيح هذا الخطأ والقضاء بجواز الاستئناف (١) .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ١٧/٩/١٩٦١ بدائرة قسم السيدة : — بددت النقود المبيعة قدرا بالمحضر والمملوكة لفتحية خليل حسن والمسامة إليها على سبيل الوكالة لتوصيلها لشقيقة المحنى عليها فاختلفت إضرارا بها ، وطلبت معاقبتها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ومحكمة السيدة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١١/٤/١٩٦٢ بعدم جواز استئناف النيابة بلامصاريف جنائية . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن حق النيابة في الاستئناف مرتبط بما تبديه من طلبات وأنها إذ أبدت طلباتها في جلسة لم تحضرها المتهم وأعلنت ورقة التكليف بالحضور لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليها فإن المتهم لا تكون قد وقفت على ما طلبته ومن ثم يكون استئنافها غير جائز وهذا الذي انتهى إليه الحكم إليه لا يتفق وصحيح القانون .

وحيث إن العبارات التي صاغ بها المشرع نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بفقرتها الأولى والثانية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ المعمول به اعتبارا من ٢ أغسطس سنة ١٩٦٢ صريحة في التفرقة

(١) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ قضائية — جلسة ١/١/١٩٦٤ .

بين مناط حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع رهنا بمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي طلقه على ماتبيديه من طلبات ، ولما كان التعبير بعبارة إذا طلبت النيابة الحكم إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء تم إبداءه شفاهة بالجلسة أو تضمنته ورقة التكليف بالحضور وسواء أكان في مواجهة المتهم أو في غيابه بالجلسة أعلن لها مادام الطلب قد وجه الخطاب فيه إلى المحكمة . ولما كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد المتهم وطلبت انزال حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بها لما أسندته إليها من أنها بددت نفودا سلمت إليها على سبيل الوكالة اضراارا بالمجنى عليها وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس دون غيرها فتكون بذلك قد طلبت توقيع هذه العقوبة عليها وهو ما يكفي قانونا لتمارس النيابة حقها في الاستئناف ، إذا صدر الحكم بالبراءة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيح هذا الخطأ والقضاء بجواز الاستئناف . ولما كانت المحكمة بقضائها قد حجبت نفسها عن بحث موضوع الدعوى فانه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .



## جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولي عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السرك ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ٣١ )

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٣٣ القضائية

غش . جريمة .

إدانة المتهم في جريمة بيعه جينا منشوشا مع علمه بنشأته المجرم بتوريدها . لا يكفي . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو توريده السلعة مع علمه بنشأته . القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ مل المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ — من اقترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . قابليتها لإثبات العكس بغير اشتراط نوع معين من الأدلة . عدم مسامها بالركن المعنوي في جنحة الغش الذي يلزم توافره حتما للعقاب .

الأصل أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة بيعه جينا منشوشا مع علمه بنشأته أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريده بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو ورد السلعة مع علمه بنشأته ، وأما القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ مل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي اقترض بها الشارع العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين فقد رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/١١/٢٢ بدائرة السيدة :  
 " بصفته تاجرا باع جبنا مغشوشا مع علمه بذلك " وطلبت معاقبته طبقا  
 لنص المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢  
 لسنة ١٩٥٥ والمادتين ١٢ و ٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ والمادة ١/١٢  
 من قرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ . ومحكمة السيدة الجزئية قضت  
 غيابيا بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٧ بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ والمصادرة  
 ونشر الحكم بجريدة الأهرام على نفقته بلا مهر وفات . فعارض المحكوم عليه  
 في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٢/٤/٨ بقبولها شكلا وفي الموضوع  
 برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف  
 المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت  
 محضوريا بتاريخ ١٩٦١/٥/٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه  
 وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطمع الطاعن في هذا الحكم  
 بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، ذلك  
 أنه دفع الاتهام المسند إليه بأنه قسدم لمحكمة أول درجة عند نظر معارضته  
 مستندات للتدليل على حسن نيته أحدها انذارا مرسل إليه من الجمعية التعاونية  
 للتجار بالجملة ورد به أنه ورد إلى مخازن الجمعية اللبن الذي تعاقد معها على  
 توريده بعد تحليل ١٠ ٪ منه وقدم انذارا موجهها منه إلى الجمعية يفيد أنه  
 لم يتسلم ثمن اللبن إلا بعد أن تحققت الجمعية من نتيجة تحليل العينات ويقول  
 الطاعن إنه تزيبا على ذلك يكون غير مسئول عن إهمال الرقابة بعد أن نرجع اللبن  
 من حيازته وبعد ثبوت استيفائه لسكافة المواصفات - وعاد إلى التمسك  
 بهذا الدفاع أمام محكمة ثاني درجة كما قدم إلى هذه المحكمة قوائم للشراء  
 من أصحاب المعامل . ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا  
 الدفاع .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت أن الجمعية التعاونية للتجار بالجملة بالقاهرة أرسلت إلى المجلس الإقليمي للوحدات المجمع بنى صويف حددا من صفائح الجبن الأبيض مشتراه من الطاعن فأخذت منها ثلاث عينات أرسلت إلى المعامل للتحليل فوردت النتيجة بأنها غير مطابقة للواصفات لانخفاض نسبة الدسم فيها — كما حصل هذا الحكم دفاع الطاعن بأنه يشتري الجبن من المعامل في صفائح مغلقة ويوردها في نفس اليوم إلى الجمعية التعاونية للتجار بالجملة ولكنه لم يرد عليه — ويبين مما أثبت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن دفاع الطاعن — تأسس على أن الجمعية التعاونية للتجار بالجملة بالقاهرة تحققت — من طريق التحليل — من سلامة مواصفات الجبن المتعاقد على توريده إليها وذلك قبل إرساله إلى فروعها بالأقاليم وأنه بذلك غير مسئول عما طرأ عليه من غش تكشف أمره في بنى صويف وبعد أن خرج من حوزته واقتضى ثمنه — وقد أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب حكم محكمة أول درجة وأضاف إليها قوله : ”ولا تعمل المحكمة على دفاع المتهم أمام هذه المحكمة بحسن نيته وانتفاء علمه بالغش ذلك أن علمه بالغش مفترض فيه عملاً بنص المادة الثانية من القانون المطبق والمعدلة بالقانون ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ لأنه من المشتغلين بالتجارة كما قد من تقديم الدليل على مصدرها وقد استقر على ذلك قضاء محكمتنا العليا“ وما قاله الحكم رداً على دفاع الطاعن القائم أساساً على أن الجمعية التعاونية للتجار بالجملة بالقاهرة ما تسلمت منه الجبن المتعاقد عليه بينهما إلا بعد فحصه والتحقق من سلامته وتحليل ١٠ % منه ويقول الطاعن إنه قدم إلى المحكمة الدليل على ذلك — وهو دفاع جوهرى — إن ثبتت صحته لتغير وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ذلك ، فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع وتتناوله فى حكمها بياناً لوجه ما انتهى إليه قضاؤها بشأنه — كما أن استناد الحكم المطعون فيه إلى القرينة الافتراضية لإثبات العلم بالغش قد انطوى على تأويل خاطئ ، لمدلول التعديل الذى أدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ذلك أن الأصل أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة بيعه جبناً مغشوشاً مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو المزم بتوريده بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو ورده السلعة مع علمه بغشها ، وأما القرينة القانونية المنشأة بالتعديل



المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارح العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم توافره حتما للعقاب . وكان يتعين معه على المحكمة أن تنقصه وتقول كلمتها فيه — أما وهي لم تفعل فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

---

## جلسة ٤٢ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق التلشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(٣٢)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٤ القضائية

دمارة .

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدمار : عدم اشتراطه للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل . المادتان ١ و ٢ من القانون المذكور .

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدمار إذ نص في مادته الأولى على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه كل من عرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدمار أو ساعده على ذلك أو سهر له ، ونص في المادة السابعة على أن يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة — لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وأخرى بأنهما في يوم ١٢/١/١٩٦١ بدائرة قسم ثان الجيزة : المتهم الأولى : أولا — سمحت للمتهم الثانية بارتكاب الفجور بأن قدمتها للرجال نظير أجر. ثانيا — استغلت بغاء المتهم الثانية مאלقة الذكر بأن سهلت لها ارتكاب الدمار وقدمتها للرجال وتفاضت هي أجراء عن ذلك — المتهم الثانية : اعتادت ممارسة الدمار. وطلبت معاقبتهم بالمواد ١/٩٤٢/٦٤١ من القانون رقم ٦٨

لسنة ١٩٥١ . ومحكمة الدق الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٨ عملاً بمواد الاتهام بمحس المتهم الأولى سنتين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش وغرامة ٢٠٠ ج ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة مساوية لمدة الحبس — ثانياً — بمحس المتهم الثانية ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات ووضعها تحت مراقبة البوليس . فمارضت المتهمتان في هذا الحكم وقضى في معارضتهما بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٦ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت المحكوم عليهما هذا الحكم وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة الجيزة الابتدائية دفعت المتهم الأولى ببطلان القبض لعدم صدور إذن من النيابة به ثم قضت المحكمة المذكورة حضورياً بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبمحس المتهم الأولى سنة مع الشغل وتغريمها ١٠٠ ج ووضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس وبمحس المتهم الثانية ثلاثة شهور مع الشغل ووضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس وذلك بلامصروفات جنائية . فطلعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعنة دفعت ببطلان القبض عليها لأنه تم بدون إذن من النيابة العامة وفي غير حالات التلبس كما أن الذي قام بالقبض عليها هو أحد المخبرين وهو ليس من رجال الضبط القضائي ورد الحكم على الدفع في شطره الأول بقوله إن المتهمتين قد وضعتا نفسيهما موضع الريبة والشبهات بصعودهما إلى مسكن شعبان الهامالي الذي يعزز التحريات السابقة التي قام بها محرر المحضر مما ينحوله استيقافهما والاستعلام من شعبان الهامالي عن ماهية هذا الأمر وأن ما أدلى به هذا الشخص والمتهمة الثانية في هذا الشأن يكون حالة تلبس تبيح لمحرر المحضر القبض على المتهمتين ، وهذا الرد غير سديد في القانون ذلك أنه لا يجوز القبض أو الاستيقاف إلا عندما تكون الشبهات قد اتجهت بالفعل نحو شخص وضع نفسه طواعية وإختياراً موضع الريب والشكوك وأن يفىء هذا الوضع عن



ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن الحقيقة بحيث يصبح لامندوحة من المسامح بحريته بالقدر اللازم لتبين وجه الحق فيه بينما لا يبين من الواقعة كما أوردها الحكم أن الطاعة وضمت نفسها موضع الريبة فركوب سيدتين في سيارة وصعودهما إلى مسكن وتزولهما مع شخص ثالث كلها تصرفات عادية ، أما الشق الثاني من الدفع فإن الحكم لم يرد عليه وهو قصور يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله إنها تتحصل فيما أثبتته المقدم محمد سعيد دويدار في محضره المؤرخ ١٩٦١/١/١٢ من أنه علم من مصدر سري أن المتهمة الأولى (الطاعة) تقوم بتسهيل الدعارة لبعض النسوة وتقديمهن للرجال لارتكاب الفحشاء معهن نظير مال ، وأنه قام بمراقبتها حوالى الأسبوع فاتضح له أنها تصطحب معها بعض النسوة داخل سيارات الأجرة وتقوم بتوزيعهن على مساكن خاصة بدائرة العجوزة ، وبتاريخ تحرير المحضر شاهد المتهمة الأولى تحضر محبة المتهمة الثانية إلى العمارة ٦ شارع سالم سالم وتركتها في السيارة وصعدت إلى العمارة ثم نزلت بعد عشر دقائق واستقلت السيارة الأجرة فتبعها بسيارة المكتب حتى وقفت السيارة أمام العمارة رقم ٧ شارع عبد العظيم راشد ونزلت المتهمتان منها ثم دخلتا الشقة رقم ٧ وبعد حوالى ثلاث ساعة خرجت المتهمتان ومعهما شعبان الهالى الأشقر وبسؤاله شفويا قرره أن المتهمة الأولى أحضرت له المتهمة الثانية لارتكاب الفحشاء معها وأنه وافق على ذلك نظير خمسة جنيهات للتممة الثانية وجنيهين للتممة الأولى على أن يدفعها بعد توجههما لقضاء السهرة في أحد الملاهى والعودة للسكن لارتكاب العملية الجنسية مع المتهمة الثانية وبسؤال المتهمة الثانية شفويا اعترفت بما ذكره الشاهد وأضافت أنها تعرفت إلى المتهمة الأولى بعد أن سمعت الأخيرة إلى التودد إليها والتعرف بها وعرضت عليها تقديمها للرجال فقبلت . وبسؤال شعبان الهالى الأشقر بمحضر جمع الاستدلالات ردد ما ذكره شفويا لمحضر المحضر وأضاف أن المتهمة الأولى سبق أن أحضرت له إحدى الفتيات لارتكاب الفحشاء معها مقابل نقود ، وقررت المتهمة الثانية أن المتهمة الأولى رافقتها إلى أحد السكان بعمارة سالم سالم فلما لم تجده أخذتها إلى شارع عبد العظيم راشد وصعدا إلى مسكن شعبان الهالى الأشقر والتفتت معه المتهمة الأولى على النحو سالف الذكر وأضافت أن المتهمة الأولى سبق أن قدمتها لبعض

الرجال لارتكاب الفحشاء معها مقابل نقود أكثر من مرة . أما المتهم الأولى فقررت أنها تؤجر شقتين بشارع سالم سالم وأنها علمت أن أحد السكان ترك مقاتييع شقته مع البواب فتوجهت لاستلام الشقة ولم تجد الساكن وعلمت أن له قريبا بشارع عبد العظيم راشد فرجحت أن يكون لديه واصططحت بالمتهمة الثانية معها وتوجهتا لمقابلته فلم يجدها ونزل معهما شعبان الهمالى لتوصيلهما لباب المنزل وأنكرت التهمة المسندة إليها ، ثم عرض الحكم للدفع ببطلان القبض على الطاعنة ورد عليه بقوله : " ومن حيث إنه عن الدفع ببطلان القبض فإن هذا الدفع لا أساس له من القانون إذ أنه متى كان المتهم قد وضع نفسه موضعاً محوطاً بالشبهات والريب فهذا يبيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهده على هذا الوضع أن يستوقفه ليعرف حقيقة أمره ويكشف عن الوضع الذى وضع هو نفسه فيه طواعية وإختياراً وأنه متى كانت المتهمتان قد وضعتا نفسيهما موضع الريبة والشبهات بصعودهما إلى مسكن شعبان الهمالى الأمر الذى يعزز التحريات السابقة التى قام بها محرر المحضر فإن هذا يخوله استيقافهما والاستعلام من شعبان الهمالى عن ماهية الأمر وأن ما أدلى به الأخير والمتهمة الثانية فى هذا الشأن يكون حالة تلبس تبيح لمحرر المحضر القبض على المتهمتين " وهذا الذى قاله الحكم سديد فى القانون ذلك أن الطاعنة قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب بصعودها مع المتهمة الثانية إلى مسكن شعبان الهمالى ثم نزول هذا الأخير معهما فمن حق الضابط الذى يعلم من تحرياتة السابقة أن الطاعنة تقوم بتسهيل الدعارة لبعض النسوة وتقديمهن للرجال لارتكاب الفحشاء معهن أن يستوقفهم ليتحرى أمرهم ويكشف عن الوضع الذى وضعت الطاعنة نفسها فيه طواعية وإختياراً فإذا ما ذكر له شعبان الهمالى أن الطاعنة أحضرت له المتهمة الثانية لارتكاب الفحشاء معها واعترفت له المتهمة الثانية بذلك فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس تبيح القبض على الطاعنة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الضابط محمد سعيد دويدار هو الذى قام باستيقاف الطاعنة والقبض عليها وهو ما يتضمن أطراح دفاعها من أن الذى قام بهذا الإجراء هو أحد المخبرين ، وكان لاجدوى للطاعنة من النعى على الحكم ببطلان القبض لأن الدليل الذى استند إليه الحكم فى إدانتها لم يكن مستمداً من القبض عليها بل من أقوال الشاهد شعبان الهمالى والمتهمة الثانية وعلى فرض أن القبض على



هذه الأخيرة قد وقع باطلا فلا يمكن أن يستفيد من بطلانه إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع عليه القبض باطلا وهو غير الطاعة ومن ثم فلا شأن لها في طلب بطلان هذا الإجراء لما كان ما تقدم ، فإن ماثيره الطاعة في هذا الوجه يكون أيضا على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أن الواقعة كما أوردها الحكم وهى الاتفاق مع شعبان المالى على تناول العشاء وقضاء سهرة في أحد الملاهى ثم العودة لارتكاب الفحشاء لا تكون جريمة تامة أو شروعا فيها ولا تعدو أن تكون مجرد عمل تحضيرى لا عقاب عليه وقد رد الحكم على دفاع الطاعة في هذا الشأن بقوله إن القانون عندما نص على عقاب من يساعد أو يسهل أو يستغل دعارة الغير لم يشترط أن تقع الدعارة فعلا وهذا القول وإن كان صديدا إلا أن الحكم لم يبين كنه ما وقع من الطاعة من فعل وهل وصل إلى حد الجريمة التامة أو الشروع فيها أو العمل التحضيرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعة من أن الوقائع المسندة إليها لا تكون جريمة ورد عليه بقوله " ومن حيث إن ما تقرره المتهم الأولى من أن الوقائع المسندة إليها لا تكون جريمة فإن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥١ عندما نص على عقاب من يساعد أو يسهل أو يستغل دعارة الغير لم يشترط أن تقع الدعارة فعلا هذا فضلا عما قرره المتهم الثانية من أن المتهم الأولى قد سبق أن قدمتها لرجال ارتكبوا معها الفحشاء فعلا مقابل نقود ومن ثم يكون دفاع المتهم الأولى في هذا الشأن لا أساس له من القانون " . وهذا الذى قاله الحكم صحيح في القانون ذلك أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ نص في مادته الأولى على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ونص في المادة السابقة على أنه يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم تحقق به العناصر القانونية لجريمة تسهيل الدعارة للمتهم الثانية واستغلال بغاء هذه المتهم اللتين دان الطاعة بهما ، وأورد على



ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ماوتب عليها فإن ما تثيره الطاعة في هذا الوجه يكون أيضا على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الدفاع عن الطاعة طلب مواجهة محرر المحضر برجل الشرطة الذي كان يرافقه وقت الضبط إزاء التناقض الواقع في أقوالهما إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن المحكمة سمعت بجلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أقوال رجل الشرطة عبد القادر أحمد شديد وبواب العمارة عبد الستار يوسف فراج كما سمعت بجلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٣ أقوال محرر المحضر ودو الضابط محمد سعيد دويدار وواجهته بأقوال الشاهدين السابقين فأصر على أقواله وبعد أن ناقشه الدفاع قررت المحكمة حجز القضية للحكم و عرضت في حكمها لأقوال هؤلاء الشهود بقولها . "ومن حيث إنه بالنسبة لما شهد به الشرطي السرى عبد القادر شديد وعبد الستار يوسف فراج فإن المحكمة لا تطمئن إلى أقوالهما التي شهدا بها أمام هذه المحكمة إذ أن المتهمة الأولى نفسها قد أقرت في محضر الضبط أنها صعدت إلى مسكن شعبان الهالي مما يكذب ما قالاه من أن واقعة الضبط قد حدثت أمام باب العمارة قبل أن تصعد المتهمتان إلى مسكن شعبان الهالي وترى المحكمة الأخذ بما شهد به محرر المحضر أمامها وخاصة وقد تأيدت أقواله بما شهد به شعبان الهالي بمحضر الضبط وباعتراف المتهمة الثانية اعترافا مفصلا بمحضر الضبط أيضا وما أقرت به المتهمة الأولى من أنها صعدت إلى مسكن شعبان الهالي فعلا " . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وقد اطمأنت المحكمة إلى أقوال محرر المحضر واطرحت في حدود سلطتها التقديرية أقوال الشاهدين الآخرين فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه ؟  
موضوعا .

## جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، محمد صبرى ، محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

### ( ٣٣ )

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ القضائية

(١) دعوى جنائية . "استعمالها" . نيابة عامة . "سلطتها فى استعمال الدعوى الجنائية" . تقضى .

الدعوى الجنائية ليست ملكا لنيابة العامة . هى من حق الهيئة الاتهامية . ليست النيابة إلا وكالة عنها فى استعمالها . هدفها فى التصرف فيها بالحفظ . يجرى تقديمها للدعوى إلى القضاء يجعله وحده صاحب الحق فى الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها للهيئة . الاحتجاج على النيابة بقبولها لأصريح أو لضمنى لأى من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى . غير مقبول . لها الطعن فى الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها . عدم تقيدها بذلك أيضا لدى مباشرتها سلطتها القانونية أمام محكمة التقض باعتبارها طرفا منفيا .

(ب) إفلاس . حكم . "حكم لإشهار الإفلاس" . أهلية . "أهلية التقاضى" .

الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفسد أهليته . له أن يقاضى الغير والغير أن يقاضيه باسمه شخصيا . لاجبة للأحكام التى تصدر قبل التعلية .

(ج ، د ، هـ) محاكمة . "إجراءاتها" . استئناف . "إجراءاته" . "تقرير التلخيص" . "وضعه وتلاوته" .

(ج) ثبوت تلاوة رئيس الجلسة تقرير التلخيص — من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه — لا يقدح فى صحة هذا الإجراء ما يدعى الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التى أصدرت الحكم . عدم دلالة ذلك على أن القاضى الذى تلا التقرير لم يمتدده ولم يدرس القضية بنفسه ولم ير أن هذا التقرير يكفى فى التعبير عما استخلصه هو من دراسة .

( د ) عدم توقيع المقرر على تقرير التلخيص . لابطالان . المادة ١١١ من قانون الاجراءات الجنائية .

( هـ ) اداء الطامن بعدم تلاوة التقرير . غير مقبول . مادام لم يسلك سبيل الطعن بالتقرير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .

( و ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر محیب" .

إثبات المحكمة أركان الجريمة ، وقوعها من المتهم ، والأدلة التي قامت عليها بقطعها تستند ذلك وتقول به . كفايته لسلامة الحكم . عدم التزامها بالرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع وداخا . يكفى أن يستفاد الرد عليه من الأدلة التي حوت عليها في إدانة المتهم .

١ - من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة بل هي من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة إلا ووكالة عنها في استعمالها ، وهي إذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ إلا أنها إذا قدمت إلى القضاء فإنه يصبح وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة وليس لها من حق لديه سوى إبداء طلباتها فيها إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها ولا يقبل الاحتجاج عليها بقبولها الصريح أو الضمني لأى أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية ، فلها أن تطعن في الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها ، وهي غير مقيدة بذلك أيضا حين تباشر سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفا منضا تقتصر مهمتها على مجرد إبداء الرأى في الطعون التي ترفع لهذه المحكمة .

٢ - من المقرر أن الحكم بأشهار الإفلاس لا يفقد المفلس أهليته بل تظل له أهلية التقاضى كاملة ، فله أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه وذلك كله باسمه شخصيا ، وإنما لا يكون للأحكام التي تصدر في هذه الدعاوى أية حجية قبل التفليسة حتى لا يضار مجموع الدائنين بحكم لم يصدر في مواجهة وكيلهم .

٣ - لما كان الثابت بمحضر الجلسة وبالحكم المطعون فيه أن رئيس الجلسة تلا تقرير التلخيص فلا يقدح في صحة هذا الاجراء ما يدعيه الطامن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي أصدرت الحكم ، بل إن ما يدعيه من



ذلك على فرض صحته لا يدل على أن القاضى الذى تلا التقرير لم يعتمد عليه ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أن القاضى بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المشار إليه يكفى فى التعبير عما استخلصه هو من دراسة .

٤ - المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن استلزم توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع ، وما دام فرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة - كما تبين من الحكم - فلا يجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

٥ - لا يقبل من الطاعن الادعاء بعدم تلاوة تقرير التلخيص ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير فى محضر الجلسة المنهت به حصول التلاوة .

٦ - من المقرر أنه يكفى لسلامة الحكم أن تثبت المحكمة أركان الجريمة وأنها وقعت من المتهم ، وتبين الأدلة التى قامت لديها بجمعها تعتقد ذلك وتقول به ، وهى ليست ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ردا خاصا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التى هوت عليها فى إدانة المتهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن (الأول) بأنه فى يوم ٣ يونيه سنة ١٩٤٩ بقسم شبرا محافظة القاهرة . أولا : ارتكب تزويرا فى محرد عوفى بطريق الاصطناع ووضع امضاء مزورة وذلك بأن انشأ اقرارا نسب صدوره زورا إلى "عبد الرؤوف حماده الناحل" ضمنه اقرار الأخير بأن اتعهد الموقع عليه "من المتهم" لمصلحته وآخرين والمؤرخ فى ٧ مايو سنة ١٩٤٧ والخاص بتوزيع الصفقة المشترية من الجيش البريطانى أصبح لاغيا بالنسبة له لعدم قيامه بدفع نصيبه فى تلك الصفقة ثم وضع على ذلك الاقرار امضاء مزورة "لعبد الرؤوف حماده الناحل" ثانيا : استعمل هذا الاقرار المزور بأن قدمه كمستند فى القضية المدنية رقم ٣٢٤٦ سنة ١٩٤٨ نظلمات كلى مصر وذلك مع علمه بتزويره . وطلبت عقابه بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعى عبد الرؤوف حماده الناحل

مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسة وعشرين جنيا تعويضا مؤقتا ثم بدل طلباته إلى واحد وخمسين جنيا . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح شبرا الخيرية دفع المتهم بوقف نظرها إلى أن يفصل في دعوى الإبطال المرفوعة منه بطلب الحكم بإبطال عقد ٧ مايو سنة ١٩٤٧ وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٠ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

أولا : برفض الدفع المقدم من المتهم بطلب وقف هذه الدعوى إلى أن يقضى في دعوى الإبطال المرفوعة منه بطلب الحكم بإبطال عقد ٧ مايو سنة ١٩٤٧ وبالسير في نظرها . ثانيا - بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل عن التهمتين المسندتين إليه وقدرت خمسين جنيا كفالة لوقف التنفيذ وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . ثالثا : بالزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت وألزمته بالمصاريف المدنية ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمتين المنسوبتين إليه ورفض الدعوى المدنية قبله مع الزام المدعى بالحقوق المدنية بمصاريفها عن الدرجتين وعشرين جنيا مقابل أتعاب المحاماة . فطعن كل من المدعى بالحقوق المدنية والنيابة في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة مصر الابتدائية لتحكم فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى والزام المطعون ضده بالمصاريف ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - جديدة قضت حضوريا في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة الجنائية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم والزممت المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعنان الأول والثانى في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مجامى الطاعن الثانى (فؤاد مصطفى) قرر بالطن منه دون أن يكون مفوضا فى ذلك بتوكيل خاص كما يقضى القانون بذلك فلا يكون هذا التقرير صادرا ممن يملكه قانونا ويكون الطعن غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة الطاعن على الرغم من أن نيابة النقض عند نظر الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض قدمت مذكرة طلبت فيها رفض الطعن المرفوع من النيابة العامة والمدعى بالحق المدنى فى الحكم الصادر من محكمة جنح القاهرة المستأنفة والذى قضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله وقد سايرتها النيابة عند إعادة المحاكمة فلم تبد أى طلب فى الدعوى مما مفاده أن النيابة سلمت ببراءته وأنه لا محل لإدانته ورغم تمسكه بهذا رأى فقد دانت المحكمة دون أن تعرض لدفاعه أو ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيها محصله أن المتهم والمدعى بالحق المدنى اشتركا فى صفتين موضوعيهما شراء مخلفات من الجيش البريطانى للتجار فيها وتوزيع صافى الربح بينهما وبين آخرين بنسب معينة وقد شجر خلاف بين الطرفين فأوقع المدعى بالحق المدنى حجرا استحقاقيا على نصيبه فى موجودات الشركة بطرابلس . فرغ المتهم ( الطاعن ) تظلمها عنه وقدم فى التظلم إقرارا إدعى صدوره من المدعى بالحق المدنى يتضمن تفاسخ الأخير عن الصفقة الثانية وأنكر المدعى صدوره منه وطمع فيه بالتزوير وقد استند الحكم المطعون فيه فى إدانة المحكوم عليه والقضاء لادعى بالحق المدنى بالتعويض المحكوم به إلى تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وتقرير الخبير محمد وهب وأقوالها وأقوال الدكتور أحمد حسين سامى وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى والشهود الذين ذكرهم الحكم والمستندات المقدمة فى الدعوى وإلى المضاهاة



التي أجرتها المحكمة بنفسها والقرائن التي ساقتها . ولما كان من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكا للنياية العامة بل هي من حق الهيئة الاجتماعية وليست النياية إلا وكيلة عنها في استعمالها وهي إذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ إلا أنها إذا قدمت إلى القضاء فإنه يصبح وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النياية الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة وليس لها من حق لديها سوى إبداء طلباتها فيها إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها ولا يقبل الاحتجاج عليها بقبولها الصريح أو الضمني لأي أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية فلها أن تطعن في الأحكام لو كانت صادرة طبقا لطلباتها وهي مقيدة بذلك أيضا حين تباشر سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفا منضا تقتصر مهمتها على مجرد إبداء الرأي في الطعون التي ترفع لهذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن المؤسس على أطراح محكمة الموضوع لرأي نياية النقض حين نظر الطعن الأول ظاهر البطلان فلا يستأهل ردا وكان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التزوير واستعمال الإقرار المزور المنسوبة إليه وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائنة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لصدوره في الدعوى المدنية ضد شخص الطاعن على الرغم من إشهار إفلاسه مما كان يتعين معه أن يكون صادرا في مواجهة وكيل التفليسة الذي كان ممثلا في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر من أن الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفلس أهليته بل تظل له أهلية التقاضي كاملة فله أن يقاضي الغير وللغير أن يقاضيه وذلك كله باسمه شخصيا وإنما لا يكون للأحكام التي تصدر في هذه الدعاوى أية حجية قبل التفليسة حتى لا يضار مجموع الدائنين بحكم لم يصدر في مواجهة وكيلهم . لما كان ذلك ، فإن هذا النعي يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو بطلان الإجراءات لأن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لم تضع تقرير تلخيص ولم تقيم بتلاوة تقرير التلخيص

الذى وضعت هيئة سابقة ولم توقع عليه . ولما كان الثابت بمحضر جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وبالحكم المطعون فيه أن رئيس الجلسة تلا تقرير التلخيص فلا يقدح في صحة هذا الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي أصدرت الحكم بل إن ما يدعيه من ذلك على فرض صحته لا يدل على أن القاضي الذى تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ولا يمنع أن القاضي بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المشار إليه يكفى في التعبير عما استخلصه هو من دراسة ولا جدوى من النعى بأن هذا التقرير خلو من التوقيع ذلك أن المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن استلزمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع وما دام غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة كما يبين من الحكم، فلا يجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ولا يقبل من الطاعن الادعاء بعدم التلاوة مادام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في المحضر . لما كان ذلك، فانه لا محل لما يشير الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الأوجه الرابع والخامس والسادس هو القصور في التسبيب، ذلك أن الحكم المطعون فيه إجتزأ من وقائع الدعوى بما يؤدي إلى إدانته دون أن يعرض لأوجه دفاعه التي بسطها في مذكراته ودعمها بالمستندات التي قدمها وكلها تؤكد صحة الإقرار المطعون فيه بالتزوير مما يدل على أن المحكمة لم تحط بالدعوى أو تلم بظروفها ولم تبحث أدلة البراءة كبجتها أدلة الادانة سواء بسواء . ولما كان من المقرر أنه يكفى لسلامة الحكم أن تثبت المحكمة أركان الجريمة وأنها وقعت من المتهم وتبين الأدلة التي قامت لديها بفعلتها تعتقد ذلك وتقول به وهي ليست ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ردا خاصا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها في إدانة المتهم — لما كان ذلك، وكان هذا النعى إنما يتجه إلى مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى التي اقتنعت بها المحكمة وكان الحكم قد أورد الأدلة المثبتة للتهمة على الطاعن فكل جدل يشيره في هذا الصدد أمام محكمة النقض لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا وفضه موضوعا مع إلزام الطاعنين المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبري ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

( ٣٤ )

الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ القضائية

( ١ ) نقض . ” الطعن بالنقض ” .

الطعن بالنقض . طبيعته : حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . ليس لأحد غيره أن  
يتوب عنه في مباشرة إلا بإذنه . مثال .

( ب وجه ) إقراض بربا فاحش . دعوى مدنية . ” ولاية المحاكم الجنائية  
بنظرها ” . اختصاص . جريمة .

( ب ) جريمة الاحتيال على الإقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الادعاء فيها مدنيا أمام  
المحاكم الجنائية . سواء كان المبنى عليه قد تمسك في فرض ربوي واحد أم أكثر .  
علة ذلك ؟

( ج ) الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : انتهاك المقرض  
ضمت أو هوى نفس المقرض . الحاجة إلى الاقتراض لا توفر هذا الركن . استخلاص  
الحكم عدم توافر ذلك الركن . اعتبار الفعل مجرد تعامل مدنى . خروج التقاضى في شأن  
التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .

١ — الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه  
حسبا يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن يتوب عنه في مباشرة هذا الحق  
إلا بإذنه . ولما كان المحامى الذى قرر بالطعن نيابة عن الطاعن الثانى لم يقدم  
التوكيل الذى ينحوله الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير  
ذى صفة .



٢ — استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة الاختياد على الإقراض بالربا الفاحش — لا يجوز فيها الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية سواء أكان المجني عليه قد تعاقد في قرض ربوي واحد أم أكثر، وذلك لأن القانون على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا يعاقب على الإقراض في ذاته وإنما يعاقب على الاختياد على الإقراض، وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل جفلا أن يضر بأحد معين . ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في القانون حين قضى بعدم قبول الدعوى المدنية يكون غير سليم ، ولا يكون له بعد إذ تقرر عدم قبول تلك الدعوى أن يتهدى بأى وجه من وجوه الطعن على قضاء الحكم في الدعوى الجنائية بالبراءة .

٣ — لما كان الحكم المطعون فيه قد خلس إلى عدم وجود جريمة فيما نسب إلى المطعون ضدها بالتهمة الأولى تأسيسا على عدم توفر أحد الأركان التي استلزمها الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات — وهو انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض — وكان ما ذهب إليه الحكم من أن الحاجة إلى الاقتراض لا توفر ذلك الركن الفاقده — صحيحا في القانون . ذلك بأن وراء كل قرض حاجة تدفع المقرض إليه ، ولم ينصرف قصد الشارع في تأييم الفعل إلا إلى حالة معينة هي التي يستغل فيها المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلي أو الخلق ، وكان الفعل بعد إذ انحصر عنه التأييم لا يبدو أن يكون على ما دل عليه الحكم — مجرد تعامل مدني يخرج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها في قضية اللجنة رقم ٤٨٢٢ سنة ١٩٥٩ الأذربكية بأنها في خلال عام ١٩٥٤ بدائرة قسم الأذربكية : أولا — انتهزت فرصة ضعف نفس " استماني كابيسيس ومانيلاص كابيسيس " وأقرضتهما تقودا بفائدة تزيد على الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الإتفاق عليها قانونا .  
وثانيا — إضادت على إقراض تقود بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن

الاتفاق عليها قانونا . وطلبت عقابها بالمادة ٣٣٩ / ١ - ٢ - ٣ - ٤ من قانون العقوبات . وإدعى المحنى عليهما مدنيا طالين الحكم لهما قبل التهمة بمبلغ ٥١ ج تعويضا مؤقتا . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الأزبكية الجزئية أقامت المطعون ضدها ضد المدعين بالحقوق المدنية دعوى بالطريق المباشر قبلت برقم ١٣٢٩٤ سنة ١٩٥٩ نسبت فيها إليهما انهما تقدما إليها لاستدانة مبلغ ١٢٥٧٤ جنيها وأوهماها واحتالا عليها للحصول على المبلغ السالف الذكر بأن يرهنها لها ضمانا لسداد الدين ٣٠٠٠ سهم من أسهم شركة امباس دور وأدخلا في روعها أن هذه الأسهم مملوكة لهما فعلا وأن قيمتها في السوق تضمن سداد الدين وتعهدا بإيداع هذه الأسهم بنك مصر خلال شهر ولم يتم المذكوران بإيداع الأسهم مما يعتبر نصيبا - وطلبت معاقبتهم بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وإلزامهما بدفع ١٠٠ جنيه تعويضا مؤقتا . ودفع الحاضر مع المطعون ضدها بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ضدها بمضى المدة ، كما دفع بعدم قبول الدعوى المدنية المقامة من المحنى عليهما وإلزامهما بمصروفاتها - وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة سماع الدعوى قضت فيها بحضور يا في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بمادة الإتهام بالنسبة إلى المطعون ضدها . أولا - برفض الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ضد المتهم بمضى المدة وبعدم سقوطها . وثانيا - بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المقامة من المحنى عليهما وإلزامهما بمصروفاتها . وثالثا - ببراءة المتهم مما نسب إليها من التهمة الأولى . ورابعا - بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف النفاذ عن التهمة الثانية . وخامسا - في اللجنة المباشرة المقامة من المطعون ضدها ببراءة المتهمين مما نسب إليهما وبرفض الدعوى المدنية وألزمتهما وأفعتها المصروفات . فاستأنف كل من المتهم والمدعين بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوع اللجنة رقم ٤٨٢٢ سنة ١٩٥٩ الأزبكية . أولا - تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الإدعاء بالحق المدني المقام من المحنى عليهما وفيما قضى به من براءة المتهم ( المطعون ضدها ) مما نسب إليها من التهمة الأولى وألزم المستأنفين المصروفات المدنية الاستئنافية . وثانيا - بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الحق

في إقامة الدعوى العمومية ضد المتهمة بمضي المدة وبعدم سقوطها . وثالثا :  
بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهمة عن التهمة الثانية الخاصة  
بالإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش وبراءتها من التهمة المستندة إليها في هذا  
الخصوص . ورابعا : وفي موضوع اللجنة المباشرة رقم ١٣٢٩٤ سنة ١٩٥٩  
الأزبكية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وألتمت المستأنفة بالمصاريف  
المدنية الاستئنافية . فطعن المدعى بالحق المدني الأول في هذا الحكم بطريق  
النقض في ٥ مايو سنة ١٩٦٢ كما طعن فيه الأستاذ ديمتري كودجمبولو المحامي  
والوكيل عن المدعى بالحق المدني الثاني في التاريخ المذكور إلا أنه لم يقدم هذا  
التوكيل ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الأستاذ ديمتري كودجمبولو المحامي قرر بالطعن نيابة عن الطاعن  
الثاني ولم يقدم التوكيل الذي ينحوله الطعن ، ولما كان الطعن بالنقض حقا شخصيا  
لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد  
غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول  
شكلا للتقرير به من غير ذي صفة .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول استوفى الشكل المقرر في  
القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من هذا الطاعن ، هو أن الحكم المطعون فيه ،  
إذ قضى بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة منه بتعويض الضرر الذي لحقه  
من جرمي انتهاز المطعون ضدها لفرصة ضعفه وإقراضه نقودا تزيد عن الحد  
المقرر ، واعتيادها على إقراض نقود بالربا الفاحش ، قد اخطأ في القانون  
وجاء مشوبا بالقصور وفساد الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه  
استند في قضائه هذا على أن قضاء محكمة النقض قد استقر على عدم قبول الادعاء  
المدني من المقرض في جنحة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش ، مع أن  
هذا القضاء من نصوص القانون وقد تأثرت به المحكمة العليا بما ذهبت إليه محكمة



التقصير الفرنسية بسبب صدور قانون في فرنسا حرم صراحة كل المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه بالطريق المباشر — على أنه إن صح القول بحرمان المقرض من حق تحريك الدعوى مباشرة فإنه لا محل لحرماته من الادعاء مدنيا في الدعوى الجنائية المقامة من النيابة العامة ، وعلى وجه الخصوص حين تكون الجريمة قد تكاملت بأفعال الاحتياذ التي يقرنها المقرض كل شخص واحد كما هو الحاصل في الدعوى — إذ يمكن القول في هذه الصورة بأن الضرر الذي يلحق بالمخني عليه غير ناشئ من مجرد حالة تقسية هي الاحتياذ بل من جريمة تكونت بفعلين أو أكثر وقعا عليه . هذا إلى أنه لا جدال في جواز الادعاء مدنيا عن الضرر الناشئ من الجريمة الأولى ، لأنها تقوم في حق المطعون ضدها كل فعل واحد . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم ، أن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضدها من الجريمة غير سديد ، ذلك بأنه ، فيما يختص بالجريمة الأولى ، قد أخطأ القانون حين أقام قضاءه على القول بأن الضعف هو عدم اتزان الفعل وسلامة التقدير نتيجة ظروف قاهرة أو شخصية كشيخوخة أو مرض ، وأن الهوى عامل نفسي ، وأنه لا يوجد في وقائع الدعوى ما يثبت أن المطعون ضدها استغلت ضعف الطاعن ، وفات الحكم أن الحاجة إلى المال ماثلة في تتابع العمليات ، وعدم الإتيان والإفتقار إلى سلامة التقدير ، كل هذا دليله قبول الاقتراض بفائدة مقدارها ٥ ٪ شهريا ، إذ لا يقدم على ذلك شخص مترن أو سليم التقدير . وفيما يختص بالجريمة الثانية — الإقراض بالربا الفاحش ، فإن الحكم قد حول في تبرئة المطعون ضدها على تشككه في العملية الحسابية التي تمسك بها الطاعن ، ومن أقوال من أشهدهما ، دون أن يعني بتمحيص باقي الوقائع التي انطوت عليها التحقيقات واستخلص منها الحكم الابتدائي قضاءه بالإدانة ، هذا إلى أن تدليل الحكم على البراءة جاء معيبا حين تمسك بفروق تافهة قال بها تقرير مكتب الخبراء في سبيل الاستدلال على عدم جدية الادعاء بالربا ، مع أن التقرير خلص إلى أنه إذا ما بان من التحقيق توافر الإقراض بالربا فإن الفائدة طبقا لذلك تراوح بين ١٢ ٪ ، ٦٠ ٪ .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضدها بوصف أنها أولا : انتهزت ضعف نفس استماني

كابيسيس وما نيلام كابيسيس - الطاعنين - وأقرضتهما نفوقها بقواته تزيد من  
الحل المقرر للقوات المحكن الإتفاق عليها قانونا . ثانيا : اعتادت على إقراض  
نفوقها بزيادة تزيد على الحد الأقصى المقرر للفائدة المحكن الإتفاق عليها قانونا .  
وطلبت عقابها بالمادة ٣٣٩ من قانون العقوبات ، قاضي المجنى عليها قبلها  
بحق مدني مقداره ٥١ جنيا على سبيل التعويض . ومحكمة جتج الأزبكية قضت  
مضوريا أولا : برفض الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ضد  
المطعون ضدها ، بضي المدة وعدم سقوطها . ثانيا : بقبول الدفع بعدم  
قبول الدعوى المدنية المقامة من المجنى عليها . ثالثا : ببراءة المطعون  
ضدها مما نسب إليها من التهمة الأولى . رابعا : بحبس المطعون ضدها ثلاثة  
شهور مع الشغل من التهمة الثانية . ولما استأنف الطاعنان والمطعون ضدها  
هذا الحكم ، قضت محكمة ثاني درجة : أولا : بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به  
من عدم قبول الإدعاء بالحق المدني المقام من الطاعنين ، وفيما قضى به من براءة  
المطعون ضدها من التهمة الأولى ، وبإلغائه وبراءتها من التهمة الثانية . وبين  
من الرجوع إلى الحكم الابتدائي أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى أقام قضاءه  
براءة المطعون ضدها من التهمة الأولى على قوله ” وحيث إنه من التهمة الأولى  
المستندة للتهمة فيستلزم لتوافرها قانونا ثلاثة شروط - ١ - حصول قرض ربا  
فاحش - ٢ - انتهاك ضعف المجنى عليه أو هوى نفسه - ٣ - القصد الجنائي . ولما كان  
الضعف مادة يرجع إلى عدم اتزان العقل وسلامة التقدير نتيجة ظروف قاهرة  
أو شخصية كشيخوخة أو مرض أو قصر أما الهوى فمراجعة عامل نفسي ولم  
يثبت من وقائع الدعوى وجود هذا الضعف أو الهوى بنفس أحد من المجنى  
عليهما بل ما ثبت من التحقيقات أن التهمة قد استغلت حاجتهما وهو ما لا يتوافق  
به الشرط الثاني ” . وقد تبني الحكم المطعون فيه هذه الأسباب . وأضاف إليها  
- بعد أن خلص إلى عدم ثبوت التهمة الثانية - أنه لم يثبت اشتغال الدين على  
قواته ربوية . هذا إلى أن الحكمين استندا في قضائهما بعدم قبول الدعوى  
المدنية على أنه لا يقبل من المقرض في جملة اعتياد الإقراض بالربا الفاحش أن  
يرفع دعواه المباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بحقوق مدنية في الدعوى  
المرفوعة من النيابة العامة أمام تلك المحاكم سواء أكان قد تعاقد في قرض ربوي واحد  
أو أكثر وذلك لأن القانون لا يعاقب على الإقراض في ذاته وإنما يعاقب على



الاعتیاد على الإقراض وهو وصف معنوی قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين ، أما الضرر الذي يصيب المقترضين فلا ينشأ إلا عن عمليات الإقراض المادية وهو ينحصر في قيمة ما يدفعه زائدا عن الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل ، والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية وتحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد ، أى لم تكن هناك أية جريمة ، ولا يجوز رفعها أمام محكمة الجناح لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئا مباشرة عن جريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى عدم وجود جريمة فيما نسب إلى المطعون ضدها بالتهمة الأولى تأسيسا على عدم توفر أحد الأركان التي استلزمها الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - وهو انتهاز المقرض ضعف أو هو نفس المقرض ، وكان ما ذهب إليه الحكم من أن الحاجة إلى الاقتراض لا توفر ذلك الركن الفاقد ، صحيحا في القانون ذلك بأن وراء كل قرض حاجة تدفع المقرض إليه ، ولم ينصرف قصد الشارع في تأنيم الفعل إلا إلى حالة معينة هي التي يستغل فيها المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلي أو الخلق ، وكان الفعل بعد إذ انحسر عنه التأنيم لا يعدو أن يكون على ما دل عليه الحكم - مجرد تعامل مدني يخرج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية - لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة الاعتیاد على الإقراض بالربا الفاحش - لا يجوز فيها الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية سواء كان المجني عليه قد تماقد في قرض ربوي واحد أم أكثر ، وذلك لأن القانون على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا يعاقب على الإقراض في ذاته وإنما يعاقب على الاعتیاد على الإقراض وهو وصف معنوی قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في القانون حين قضى بعدم قبول الدعوى المدنية يكون غير سديد ولا يكون له بعد إذ تقرر عدم قبول تلك الدعوى أن يتهدى بأى وجه من وجوه الطعن على قضاء الحكم في الدعوى الجنائية بالبراءة .

وحيث إنه توطئيا على ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعنين المصروفات ومصادرة الكفالة .



## جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمد مولى عظم نائب رئيس المحكمة : وبحضور العادة المستشارين :  
مختار رضوان ، محمد صبرى ، محمد محمد محفوظ ، محمد عبد المنعم حجازى .

( ٣٥ )

الطعن رقم ٦ ٢٠٤ لسنة ٣٣ القضائية

حكم . "تسببه . تسبب معيب" . قتل عمد .  
مل المحكمة رفع التناقض بين الدليلين القولى والفنى فى أسبابها ، وإلا كان حكمها معيبا بما  
يستوجب نقضه . مثال فى قتل عمد .

لما كان يبين مما أثبتته الحكم عند تحصيله للواقعة ما يفيد أن الطاعن أطلق  
على المجنى عليه عيارين بقصد قتله فأزهق روحه على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي  
الشرعى من أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ، فإن ما أورده المحكمة  
فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يشكل تناقضا بين الدليل الفنى والدليل  
القولى — وكان الحكم لم ينع برفع هذا التناقض بما يدل على أن المحكمة لم تظن  
إليه ولو أنها فطنت إليه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى . فإن الحكم يكون  
معيبا بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٢/١٢/١٩٦١ بدائرة مركز البدارى  
محافظة أسيوط . أولا — قتل بركات يوسف سيد محمد عمدا بأن انتوى قتله وأطلق  
عليه عيارين نارين فأصدا من ذلك قتله فأصابه إحداهما بالإصابات الموصوفة  
بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وثانيا — أحرز بغير ترخيص سلاحا  
ناريا غير مششخن (بندقية) . وثالثا — أحرز ذخيرة (طلقتين) مما تستعمل

في السلاح الناري سالف الذكر . وطلبت معاقبته بالمواد ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ١٤ ، ٦ ، ٢٦ ققرة ١ و ٢ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٢ المرافق . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتبادر إلى ذهن الطامن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دان الطامن بجرمة القتل العمد قد حصل واقعة الدعوى بأن الطامن أطلق على المجنى عليه عيارين ناريتين ، مستندا في ذلك إلى أقوال شاهد الإثبات فتحي بركات وهي مطابقة لهذا التصوير في حين أن الحكم استند أيضا إلى تقرير الصفة التشريعية الذي انتهى إلى أن المجنى عليه أصيب من عيار ناري واحد ، وهو ما يتعارض مع أقوال شاهد الإثبات ، ولم يبين الحكم برفع هذا التناقض القائم بين أقوال هذا الشاهد والتقرير الطبي ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور والتناقض ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه في تاريخ ١٢/١٢/١٩٦١ بينما كان المتهم ( الطامن ) يتناقش مع أخيه المجنى عليه حول المحاسبة عن ريع أطبائهما اختلفا حول سداد بعض مطالبات الحكومة المستحقة على هذه الأطباء للمصارف حيث أصر المجنى عليه على سدادها واعترض المتهم على ذلك طالبا قسمة المبلغ بينهما دون خصم هذه المبالغ وكان أن أطلق المتهم على المجنى عليه عيارين ناريتين من بندقية خرطوش كان يحملها قاصدا قتله فأزهق روحه وكان فتحي بركات يوسف ابن المجنى عليه موجودا وقتئذ وشاهد الحوادث فتوجه فورا إلى عمدة ناحية ملاشاة همام وأبلغه بذلك فذهب إلى مكان الحادث ورفقته الخفير محمد أبو زيد شائع ثم لحق بهما شيخ الخفراء عبد الجليم طوش هريدي فوجد المجنى عليه مقتولا وجثته في مياه المصرف الأيمن فأبلغ

العمدة المركز الذى أبلغ النيابة فتولت التحقيق وأثناء ذلك قدم النقيب فوزى عبد اللطيف معاون مباحث مركز البدارى للحقنى محضرا أثبت به أنه علم من التحريات أن المتهم هو القاتل وأن البندقية التى استعمالها هى بندقية والده المرخصة وأن المتهم هرب إلى أسيوط وقتل منزله فلم يثر على شئ، وبفتيش منزل والده ضبط بندقية خرطوش بروحين عيار ١٦ / لاحظ وجود مادة زيتية على جهاز الاطلاق بحالة ظاهرة وحديثة كما أمكن شم البارود وهذه البندقية رقم ١٥٧٧٧ - كما أثبت الطبيب الشرعى أن الإصابة المشاهدة بجثة المجنى عليه حيوية وحديثة ناشئة من عيار نارى بخرطوش معمر بمقدورات متعددة وأن السلاح المضبوط عبارة عن بندقية خرطوش بروحين عيار ١٦ / بما سورين غير مششختين وأطلقت حديثا فى تاريخ قد يتفق ويوم الحادث ١٢/١٢/١٩٦١ ولا يوجد فنيا ما يحصل دون حدوث إصابة المجنى عليه الذى شرحت جثته من مثلها والبندقية المذكورة صالحة للاستعمال - وقد استند الحكم ضمن ما استند إليه فى إدانة الطاعن بجرمة القتل العمد إلى أقوال فتحنى بركات فى تحقیقات النيابة ومؤداها أن الطاعن أطلق على والده عيارين نارين كما استند إلى تقرير الطبيب الشرعى المنبت أن إصابات المجنى عليه نشأت من عيار نارى واحد أطلق عليه من مثل البندقية المضبوطة - لما كان ذلك، وكان يبين مما أثبتته الحكم عند تحصيله للواقعة ما يفيد أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عيارين بقصد قتله فأزهق روحه على خلاف ما أثبتته التقرير الطبى الشرعى من أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد فإن ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يشكل تناقضا بين الدليل الفنى والدليل القولى - وكان الحكم لم يعن برفع هذا التناقض بما يدل على أن المحكمة لم تفتن إليه ولو أنها فطنت إليه لحاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى، ويكون الحكم - إذ لم يعرض لهذا التناقض بين الدليلى القولى والفنى - معيا بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .



## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت المركي ، ولطب قراج ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ٣٦ )

الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ القضائية

(١) بلاغ كاذب . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . تزوير .  
أحوال شخصية . "زواج" .

البلاغ الكاذب . لا عقاب عليه ، إذا لم يتضمن أمراً مستوجبا لعقوبة  
قاهله . مثال .

إثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة عند الزواج . عدم انطوائه على  
جريمة تزوير . فلهذا ذلك : فقد الزواج لم يبد لإثبات هذه الصفة .

اشتراط بكاراة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج . بقاء العقد صحيحا وبطلان  
هذا الشرط .

(ب) دعوى مدنية . "ولاية المحاكم الجنائية بنظرها" اختصاص . تقضى .  
"أحوال الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" . "سلطة  
محكمة النقض" .

قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية . شروطه : أن تكون قابلة لدعوى جنائية  
ومتفرقة عن ذات الفعل الذي رفعت به هذه الدعوى .

القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتي القذف والسب ، يستوجب القضاء  
بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية . خطأ  
في تطبيق القانون . ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتهجيجه .

١ - لا يعاقب القانون على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله . ولما كان ما أسنده المتهم إلى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوى على جريمة تزوير إذ لم يعد عقد الزواج لإثبات هذه الصفة ، كما أن ما أسنده إليهم إن صح على ما ورد بتقرير الطعن من أنهم استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوى على جريمة نصب ، إذ أنه من المقرر شرعا أن اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبقى العقد صحيحا ويبطل هذا الشرط . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن ما أسنده المتهم إلى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائيا أو تأديبيا ، فضلا عن انتفاء سوء القصد وقضى تبعا لذلك ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها فإنه لا يكون معيبا في هذا الخصوص .

٣ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى في الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى . ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب العلني أن يقضى في الدعوى المدنية الناشئة عنهما بعدم قبولها تبعا لذلك ، أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيح الحكم في هذا الشأن .

## الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أن الطاعنين حركوا دعواهم بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الرمل الجزئية ضد المطعون ضده بعريضة أعلنت إليه والسيد وكيل نيابة الرمل بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٨ قالوا فيها إنه في السادس من شهر ابريل سنة ١٩٥٩ وما بعده - بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية أسند المطعون ضده للطاعنين (المدعين بالحقوق المدنية) أمورا مخدشة للشرف والاعتبار فيها اعتداء على شرف المدعية الأولى ومن أسمعة المدعين بالحقوق المدنية وعائلتهم

بما أثاره المتهم ونشره بين الكافة ولم يكتف بمأكلوه الألسن بل أخذ يشيع الشائعات المسمومة ضدهم عن حياة الأولى واستقامتها وسلوكها مما أثار في أذهان الناس ظنونا وشبهات استقرت في أذهان من يعرفونهم وعائلاتهم حتى أصبحت أشباح الرذيلة التي اصطنتها المتهم تطاردتهم. ولم يكتف المتهم بذلك الأمر الخبيث بل تقدم ببلاغ كاذب بسوء قصد ضد المدعين بالحقوق المدنية عن أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقابهم واحتقارهم عند أهل وطنهم كما أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد ضدهم وردد عبارات بقصد التشهير بالطاعين وخذش شرفهم واعتبارهم. وقد تضمن القذف والسب الذي ارتكبه المتهم (المطعون ضده) طعنا في عرض المدعين وخذشا لسمعة عائلاتهم. وطلبوا في ختامها معاقبته طبقا للمواد ١٧١ - ٣٠٢/١ و ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٩٤ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لهم ألفي جنيه للطاعة الأولى وخمسمائة جنيه لكل من الطاعين الثاني والثالث ولدى نظر الدعوى أمام تلك المحكمة قدم المتهم مذكرة بدفاعه ضمنها عدة دفعات: أولا - الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل إذ خلت من بيان ألقاظ السب التي أقيمت الدعوى على أساسها . ثانيا - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة استنادا إلى المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية . ثالثا - عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد . رابعا - بعدم قبول الدعوى بالنسبة لكل من الطاعين الثاني والثالث إذ لا مصلحة لها ولم يصيبها ضرر شخصي من الجريمة على فرض حصولها . وانتهى في مذكرته تلك إلى طلب الحكم بقبول الدفع المبداء منه وببراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . وقد قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦١ : أولا - بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بعد الميعاد وبعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب العلني ورفض باقي الدفعات . ثانيا - ببراءة المتهم من تهمة السب غير العلني . ثالثا - بتغريم المتهم خمسة جنيهات عن جريمة البلاغ الكاذب وبإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني الأول ٤٠٠ جنيه ولكل من المدعين بالحق المدني الثاني والثالث مبلغ خمسين جنيها والمصاريف المناسبة و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وذلك بلامصاريف جنائية . استأنف كل من المتهم والمدعين بالحق المدني هذا الحكم في الميعاد . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف



الابتدائية - بهيئة استئنافية - دفع المدعون بالحق المدني بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى الجنائية . وقضت المحكمة المذكورة حضوره بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنقض الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وألزم رافعيها مصروفاتها عن الدرجتين بلا مصروفات جنائية . وقد ودت على الدفع بجواز الاستئناف من المتهم وبقبوله شكلا . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أوجه ، حاصل أولها بطلان الحكم المطعون فيه ذلك أن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على رئيس المحكمة أن يوقع على الحكم إلا إذا قام مانع لديه فيوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره وقد استبان الطاعنون من مطالعة الحكم أنه موقع عليه من عضو اليسار دون بيان ما يدل على قيام مانع لدى رئيس المحكمة .

وحيث إن هذا النعى على غير أساس ، ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه موقع عليه من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم وليس من عضو اليسار كما ذهب الطاعنون .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مثابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ، ذلك أنه أقام قضائه براءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب على أن ما نسبته المتهم إلى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوي على جريمة تزوير إذ لم يعد عقد الزواج أصلا لإثبات هذه الواقعة هذا بالإضافة إلى ما أثبتته الحكم من انتفاء القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب مع أن هذه الواقعة بذاتها تكون جريمة تزوير في أوراق رسمية ، كما لم يرد الحكم على ما استدلى به الحكم الابتدائي من توافر القصد الجنائي لدى المتهم ولم يتعرض أيضا لجريمة النصب التي أسندتها إليهم المتهم من أن إثبات هذه الواقعة حمله على الزواج

بالطاعة الأولى ومن ثم فاستيلاؤهم على المبلغ والهدايا التي قدمها إليهم على ذمة هذا الزواج تكون جريمة النصب التي تقوم بنسبتها إليهم جريمة البلاغ الكاذب .

وحيث إن هذا النفي في غير محله ذلك أنه لما كان القانون لا يعاقب على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله ، وكان ما أسنده المتهم إلى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر ، لا ينطوي على جريمة تزوير إذ لم يعد عقد الزواج لإثبات هذه الصفة ، كما أن ما أسنده إليهم إن صح على ما ورد بتقرير الطعن من أنهم استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوي على جريمة نصب إذ أنه من المقرر شرعا أن اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبقى العقد صحيحا ويبطل هذا الشرط . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن ما أسنده المتهم إلى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائيا أو تأديبيا ، فضلا عن انتفاء سوء القصد وقضى تبعا لذلك ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها ، فإنه لا يكون معيبا في هذا الخصوصي .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدعوى المدنية برمتها مع أنه كان يتعين عليه وقد قضى في الدعوى الجنائية بعدم قبولها بالنسبة لتهمة القذف والسب العلني ، أن يقضى بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنهما تبعا لذلك .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدعوى المدنية الناشئة عن جميع التهم المصنفة إلى المتهم ومن بينها تهمة القذف والسب العلني اللتين قضى بعدم قبولهما وانتهى إلى رفض الدعوى المدنية برمتها ، ولما كان من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى في الدعوى المدنية إلا إذا كانت

تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى ، فكان  
يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف  
والسب العلني ، أن يقضى في الدعوى المدنية الناشئة عنهما بعدم قبولها تبعاً لذلك .  
أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه  
تقضيًا جزئيًا وتصحيح الحكم في هذا الشأن .



## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد مهدي عتوم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت المرعي ، وطلح فراج ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(٣٧)

### الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٣٤ القضائية

إعلان . "إعلان أوراق المحضرين" . محاكمة . "إجراءاتها" . بطلان .  
وجوب إيضاح — موطن المعلن إليه الذي لم يجده المحضر فيه واسم من وجده به ،  
وسبب امتناعه — بورقة الإعلان . ملة ذلك : حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي  
سبقت تسليم الصورة بلجنة الإدارة . المادتان ١٠ ، ١٢ مرافعات . إغفال هذه البيانات .  
أثر : بطلان الإعلان . المادة ٢٤ مرافعات .

توجب المادتان ١٠ ، ١٢ من قانون المرافعات إيضاح بيانات موطن  
الطاعن الذي لم يجده المحضر فيه ، واسم من وجده عند الإعلان ، وسبب امتناعه —  
بورقة الإعلان حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم  
الصورة بلجنة الإدارة ، وإغفال هذه البيانات في ورقة الإعلان يترتب عليه  
بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات . ومن ثم فإن الحكم  
المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استناداً إلى هذا الإعلان  
الباطل يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦١  
بدائرة مصر الجديدة : " أعطى بسوء نية لمحمد عطا وحسن عطا محمد حسين شيكا  
بمبلغ ألفي جنيه على بنك بورسعيد لا يقابله رصيد قائم " وطلبت عقابه بالمسادين

٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى حسن عطا محمد حسين بحق مدني قدره ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح مصر الجديدة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بمبادئ الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ جنيهات لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . قامت آنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٧/٣/١٩٦٣ وبتاريخ ٣ يونية سنة ١٩٦٣ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية جديدة - قضت بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٤ ... إلخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الاستئنافي الغيابي كأن لم تكن قد إنطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ذلك أن الطاعن لم يعلن إعلانا صحيحا بالجلسة التي أجلت إليها القضية والتي صدر الحكم فيها .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن هذه المحكمة قضت بتاريخ ١٩٦٣/٦/٣ بنقض الحكم الصادر في معارضة الطاعن في الحكم الاستئنافي الغيابي ثم حددت النيابة جلسة ١٩٦٣/١١/٢ لنظر المعارضة من جديد أمام المحكمة الاستئنافية ، وبهذه الجلسة تبين أن الطاعن لم يعلن فأجلت القضية بالجلسة ١٩٦٣/١٢/٧ لإعلانه ، ولما لم يحضر بهذه الجلسة الأخيرة قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن تأسيسا على أن الطاعن أعلن لهذه الجلسة إعلانا صحيحا ،

ولما كان يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطاعن لهذه الجلسة أن المحضر دون بها أنه بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣ توجه لإعلان الطاعن فلم يجده وامتنعت حرمه عن الاستلام وفي اليوم التالي أعلن بلجهة الإدارة ولم ينهت المحضر بيان موطن الطاعن الذي لم يجده فيه وكذا اسم من وجده عند الإعلان وسبب امتناعه .

لما كان ذلك ، وكانت المادتان ١٠ و ١٢ من قانون المرافعات توجبان إيضاح هذه البيانات بورقة الإعلان حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم الصورة بلجهة الإدارة ، وكان إغفال هذه البيانات في ورقة الاعلان يترتب عليه بطلان الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا إلى هذا الاعلان يكون معيبا مما يستوجب نقضه . ولما كان النقض للمرة الثانية فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع .



## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى ، ومحمد عبد الأرحاب خليل .

( ٣٨ )

### الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٣ القضائية

(١) دفع . ” الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ” . نظام هام . نقض ” أسبابه ” .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من ملغيات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي .

(ب) محاكمة . ” إجراءاتها ” .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل لحين الانتهاء من تحقيق تجريد جهة أخرى . ذلك لا يمنع من الإدانة . ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفى لها . رفض المحكمة طلب التأجيل . عدم التزامها بالرد عليه مراعاة .

(ج) محاكمة . ” إجراءاتها ” . نقض . ” أسبابه ” . مالا يقبل منها ” .

الطعن على إجراءات محكمة أول درجة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

٢ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل لحين الانتهاء من تحقيق تجريه جهة أخرى ، وهو من بعد لا يمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفي لها ، ولا تكون ملزمة إذ هي لم تجب طلب التأجيل أن ترد عليه ردا صريحا .

٣ — متى كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية مطعنا ما حل إجراءات محكمة أول درجة ، فلا يجوز له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما في يوم ١٩٤٨/١/٣ بدائرة المنصورة :  
 ”أولا — ارتكبا تزويرا في محرر عرف هو عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٤٨/١/٣ والمنسوب صدوره إلى محمد عبد الخالق البشلاوي وكان ذلك التزوير بطريق الاصطناع . ثانيا — استعمالا العقد المزور مالف الذكر بأن قدماه في القضية ٨٢٨ لسنة ١٩٥٢ وظلا متمسكان به إلى أن قضى برده وبطلانه“ . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات والحكم بأقصى العقوبة . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦١/١٠/٥ عملا بمبادئ الاتهام :  
 أولا — باقتضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة الأولى بمضي المدة . ثانيا — في التهمة الثانية بحبس المتهم الأول ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرون جنيا لوقف التنفيذ وحبس المتهم الثانية شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيات لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فعارض المتهمان في هذا الحكم . وقضى في معارضتهما بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٨ بتأييد الحكم المعارض فيه فيما قضى به من حبس المتهم الأول مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من وقت صيرورة هذا الحكم نهائيا وبراءة المتهم الثانية بلا مصروفات جنائية . استأنف المتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة استعمال محرر صرفي مزور قد صدر مشويا بالبطلان والخطأ في تطبيق القانون كما أخل بحق الدفاع ذلك بأنه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر في المعارضة والقاضي بتأييد الحكم الغيابي رغم بطلانه لعدم إعلان الطاعن بالجلسة التي صدر فيها إعلانه صحيحا ، كما أنه أغفل الفصل في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٢٦٣٧ لسنة ١٩٥٦ قسم ثان المنصورة ، ورفض الدفع باتقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة رغم ما هو ثابت في تقرير الاتهام من أن الجريمة وقعت في ١٩٤٩/١/٣ ، كما رفض طلب التأجيل لحين انتهاء التحقيق الذي تباشره النيابة بشأن سرقة مذكرة الطاعن ومستنداته المرفقة بها والمقدمة في القضية رقم ٨٣٨ سنة ١٩٥٢ كلى المنصورة وكذا سرقة محضر وصف الورقة المطعون عليها بالتزوير وعدم قيدها بدفتر الخزنة ، ولم يرد على هذا الطلب شيء ما .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأصابعه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية مطعنا ما على إجراءات محكمة أول درجة فلا يجوز له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من أوجه الطعن أن الطاعن وإن أثار هذا الدفع في مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة إلا أنه أغفله ولم يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية وقد خلا الحكم مما يفيد صحة هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يحتاج إلى تحقيق موضوعي فإن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان الحكم



الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة الاستعمال ورفضه في قوله : "وحيث إن الدفع صالف البيان لا يستقيم بالنسبة للتهمة الثانية وذلك أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لأي جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل مستمرة ما دام التمسك بها قائماً ... وقد قضى برد وبطلان الورقة بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ في دعوى التزوير الأصلية المقامة من المجنى عليه ضد المتهمين لدى المحكمة المدنية ثم مثل المتهم الأول ( الطاهن ) أمام النيابة في ١٣ من يونيو ولدى الشرطة في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ وأقيمت الدعوى الجنائية ضد المتهمين وأعلنها بها في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ و ٢٠ من أبريل و ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ و ١٨ من يناير و ١٥ من مايو و ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ و ٣ من يناير سنة ١٩٦١ إعلانا قانونيا وفقا لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات . ومن المقرر أن إجراءات الاستدلال والتحقيق والتكليف بالحضور قاطعة لمدة التقادم متى كانت صحيحة في القانون عملا بنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ... وظاهر من التواريخ سالفة البيان أنه لم تنقضى مدة ثلاث سنوات بين تاريخين متالين فيها ... ومتى كان ذلك ، فإن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية في التهمة الثانية لا ينهض على أساس من القانون ويكون خليقا بالرفض " . وما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل حين الانتهاء من تحقيق تجريمه جهة أخرى ، وهو من بعد لا يمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القاسمة على الدعوى تكفي لها ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ولا تكون ملزمة إذ هي لم تجب طلب التأجيل أن ترد عليه ردا صريحا — لما كان ما تقدم ، فإن العلم يكون على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/ محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس موسى الله .

(٣٩)

### الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٣٣ القضائية

أسباب الإباحة . "دفاع شرعى" مسئولية جنائية .

حالة الدفاع الشرعى . قيامها : حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال . غير لازم .  
يكفى أن يصدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى .

لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته . يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره . متى كان ذلك مبنيا على أسباب مقبولة .

تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . أمر اعتبارى . مناطه : الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة تتطلب منه معالجة موقفه على الفرار والخروج من مأزقه . لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتمدر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملازمات .

لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب مقبولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمرا اعتباريا المنوط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفرار والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملازمات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦١/٣/٤ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية. أولا - قتلوا محمد علي شلبي عمدا مع سبق الاصرار بأن يتتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة حتى إذا ما سنحت الفرصة وظفروا به أطلق عليه الأول ثلاثة أعيرة نارية من بندقية خرطوش وعيارا من طبنجة أوتوماتيكية بقصد قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية المرفق والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت بهذه الجناية في الزمان والمكان سالفى الذكر الجنايات الآتية ( ١ ) قتلوا خديجة محمد شلبي عمدا مع سبق الاصرار بأن يتتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة حتى إذا ما ظفروا بها أطلق الأول عليها عيارا ناريا من بندقية خرطوش بقصد قتلها فحدثت بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ( ٢ ) قتلوا صبحى عيد المجيد شلبي عمدا مع سبق الاصرار بأن يتتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة حتى إذا ما ظفروا به أطلق الثانى عليه عيارا ناريا من بندقية متعددة الطلقات فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ( ٣ ) شرعوا فى قتل إبراهيم إسماعيل شلبي عمدا مع سبق الاصرار بأن يتتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة حتى إذا ما ظفروا به أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية خرطوش بقصد قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المحنى عليه بالعلاج ( ٤ ) شرعوا فى قتل السيدة على شلبي عمدا مع سبق الاصرار بأن يتتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة حتى إذا ما ظفروا بها أطلق عليها الأول عيارا ناريا من بندقية خرطوش بقصد قتلها فحدثت بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركتها بالعلاج ( ٥ ) شرعوا فى قتل جليدة محمد إسماعيل شلبي عمدا مع سبق الاصرار بأن يتتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة حتى إذا ما ظفروا بها أطلق عليها الأول عيارا ناريا من بندقية خرطوش وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادته



فيه هو مداركتها بالعلاج - ٦ - شرعوا في قتل عبد الستار إبراهيم إسماعيل شلي عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة حتى إذا ماظفروا به أطلق عليه الأول عيارا ناريا من بندقية خرطوش وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركتها بالعلاج - ٧ - شرعوا في قتل عبد الله إبراهيم إسماعيل شلي عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا أسلحة نارية معمرة حتى إذا ماظفروا به أطلق عليه الأول عيارا ناريا من بندقية خرطوش وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركتها بالعلاج - ٨ - شرعوا في قتل السيدة حسن الجوهري عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة حتى إذا ماظفروا بها أطلق عليها الأول عيارا ناريا من بندقية خرطوش وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركتها بالعلاج - ٩ - شرعوا في قتل وفيقه محمد شلي عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة حتى إذا ماظفروا بها أطلق عليها الأول عيارا ناريا من بندقية خرطوش وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركتها بالعلاج - ١٠ - شرعوا في قتل وردة محمد عبد الرحمن شلي مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة حتى إذا ماظفروا بها أطلق عليها الأول عيارا ناريا من بندقية خرطوش وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركتها بالعلاج - ١١ - شرعوا في قتل نصره محمد شلي عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة وأطلق عليها الأول عيارا ناريا من بندقية خرطوش فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركتها بالعلاج - ١٢ - شرعوا في قتل محمود عيسى عهد القادر عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة وأطلقوا عليه عيارا ناريا من بندقية خرطوش فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج - ١٣ - شرعوا في قتل عطيات على الدجوى مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة وأطلقوا عليها عيارا ناريا من بندقية خرطوش فحدثت بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي

(٢-٧-ج)

وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه . هو مداركتها بالعلاج وثانيا :  
 الأول أيضا : سلم سلاحه "طبنجة م أوتوماتيكية" المرخص له في حيازته وإحرازه  
 إلى الغير وهو المتهم الثالث قبل حصوله على ترخيص بذلك طبقا للقانون - الثاني  
 أيضا : ( ١ ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "بندقية أستن" متعددة  
 الطلقات ( ٢ ) أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري مالف الذكر دون  
 أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه . الثالث أيضا ( ١ ) أحرز  
 بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا طبنجة اوتوماتيكية ( ٢ ) أحرز بغير  
 ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية خرطوش" ( ٣ ) أحرز  
 ذخائر مما تستعمل في السلاحين الناريين مالف الذكر دون أن يكون  
 مرخصا له في حيازة السلاح وإحرازه وإحالتهم إلى محكمة الجنايات  
 لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ من قانون العقوبات و ١/١  
 و ٣ و ٦ و ١/٢٦ - ٢ - ٤ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن  
 الأسلحة والذخائر المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٧٥  
 لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ والقسم الأول بند (ب) من الجدول رقم ٣ المرفق .  
 وقد ادعى عبد الرحمن علي شلي ومجد توفيا أثناء نظر الطعن وعزيرة وتقيدة ونبوية  
 أولاد عبد الرحمن علي شلي وورثة خديجة محمود شلي بحق مدني قبل المتهمين الاول  
 والثاني متضامين بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض كما ادعت السيدة  
 عهد العياط عن نفسها وبصفة لها وصية على أولادها القصر وهم وفيقه ونصر ونصرة  
 قصر المرحوم عهد علي شلي وفتحية عهد علي شلي بحق مدني قبل المتهمين أيضا  
 متضامين بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وادعت أنيسة وأحمد  
 وهانم ووالدتهم نسيم محمود شلي ورثة المرحوم صبحي عبد المجيد شلي بحق مدني  
 قبل المتهمين الأول والثاني متضامين بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض .  
 ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٢ عملا  
 بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٠  
 من القانون المذكور أولا : بمعاقة الطاعن بالاشغال الشاقة المؤبدة وبالزامه بأن  
 يؤدي إلى عبد الرحمن علي شلي ومجد عبد الرحمن علي شلي وعزيرة عبد الرحمن علي  
 شلي وتقيدة عبد الرحمن علي شلي ونبوية عبد الرحمن علي شلي ورثة المرحومة



خديجة محمود شلبي مبلغ مائتين وخمسين جنيها تعويضا والمصروفات المدنية المناسبة : وبأن يؤدي إلى فتحة محمد علي شلبي والمعدة محمد العياط عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها وفيقه ونصر ونصرة قصر المرحوم محمد علي شلبي مبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة ورفض الدعوى المدنية المرفوعة ضده من أنيسة وأحمد وهانم وعبد المجيد شلبي ونسبة محمود شلبي وألزمت رافعيها مصروفاتها . ثانيا - براءة الطاعن من تهمة تسليم سلاحه المخصص للغير . ثالثا - براءة المتهم الثاني مما هو مسند إليه ورفض الدعاوى المدنية قبله . رابعا - براءة المتهم الثالث مما هو مسند إليه . خامسا : بمصادرة جميع الأسلحة والذخائر المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور والتناقض في التسبيب ، ذلك أن الحكم اعتبر الطاعن في حالة دفاع شرعي عندما أطلق النار من مسدسه فأصاب إبراهيم اسماعيل شلبي ومحمد علي شلبي ثم انتهى إلى إنكار هذا الحق عليه ودانته عن الأفعال التي ارتكبها جميعها بقوله إنه أتاها تشفيا وانتقاما لادفاما مباحا . كذلك فقد أورد الحكم في موضع منه أنه لم يقدّم دليل على أن أهالي العزية هاجموا دار الطاعن عنوة مما يجعله مضطرا إلى إطلاق النار . ثم ذكر في موضع آخر أن باب الدار قد خلع مما مفاده أن هذه الدار قد هوجمت بالفعل الأمر الذي تتوفر به حالة الدفاع الشرعي . ولا يؤثر في ذلك قول الحكم إن المهاجمين كانوا أطفالا ونساء على خلاف الثابت من أقوال الشهود من أن أهالي العزية قد تجمعوا أمام منزل الطاعن . وهذا القصور والتناقض مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى مبتدأ بإبلاغها متبعا جميع خطوات التحقيقات التي تمت فيها تفصيلا في قول مرسل أورد أقوال الطاعن في : " أنه لاحظ محمد علي شلبي يتمشى جيئة وذهابا أمام الباب حاملا فأسا على كتفه وتصدر عنه



الفاظ لعنة وسباب فسأله عن الداعي لهذا السباب فلم يرد عليه إلا أنه أمسك في خناقه وجاء إبراهيم شلبي وضربه على رقبته . ثم حضر عبد الرحمن شلبي وضربه بعضا على رأسه فأصابه ثم طعنه محمد عبد الرحمن شلبي بسكين في كوعه وتجمعوا هاجمين عليه فأطلق عليهم عيارا من طينجته المرخصة وتمسكن من دخول داره وأغلق الباب فهجموا عليه وقذفوا بالطوب ، وأراد عبد الحى شلبي أن يكسر الباب بحديدة كبيرة فأحضر بندقيته وأطلق منها أعيرة للارهاب ثم قال في وصف تفصيلات الحادث . . أنه بعد أن أغلق الباب تجمع أفراد العزبة رجالا ونساء وأطفالا وأخذوا يرمون الدار بالطوب وبدأوا في كسر الباب الخارجى وشاهد جماعة من الأطفال والبنات يحاولون اختلاء السور بينا عبد الرحمن شلبي يمسك كرة حديد يدفع بها الباب لكسره" ثم عرض الحكم إلى هذا الدفاع فحصله ورد عليه في قوله "وحيث إن المتهم ( الطاعن ) ادعى أنه ارتكب الحادث دفاعا عن نفسه وعن عائلته وذلك بمقولة إنه عند حضوره من المساكنة شاهد محمد شلبي يسير ذهابا وجيئة أمام الدار حاملا فأما يسب ويلعن . فلما استوضحه الأمر أمسك بخناقه ثم قدم إبراهيم إسماعيل شلبي ومحمد وعبد الرحمن شلبي وضربه إبراهيم بعضا كما ضربه عبد الرحمن ومحمد فسقط على الأرض ولما خشى أن يكون ماله ما حاق بأخيه فاروق استل مسدسه فأطلق منه عدة أعيرة ولا يعرف إذا كانت أصابت أحدا من هدمه فجروا وقام ودخل إلى الدار وأغلق بابها ثم ادعى أن أهالى العزبة تجمعت حاملة الفؤوس والعصى محاولة اقتحام الباب فأطلق نار بندقيته المرخص له بحملها منهم . وحيث إن هذا الذى ساقه المتهم لا يجعله في حالة دفاع شرعى لأن حالة الدفاع الشرعى لا تقوم وفقا لما نصت عليه المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات إلا إذا كان مفعودا بالدفاع دفع فعل يتخوف أن يحصل منه الموت أو جراح بالغة أو غير ذلك مما نص عليه في المادة المذكورة وهو ليس محل البحث الآن . فالأفعال التى أتتها محمد عبد الرحمن وإبراهيم إسماعيل شلبي قد وقعت فعلا حسب قول المتهم وقد أطلق هو النار وهرب الفاعلون ، فليس المتهم إذن وقد لاذ إلى داخل منزله وأغلق بابه عليه في حاجة إلى معاودة إطلاق النار فاذ ما أطلقها كان عمله تشفيا وانتقاما لا دفاعا مباحا . أما ما زعمه من أن أهالى العزبة هاجموا الدار وأرادوا اقتحام الباب عنوة مما اضطره إلى أن يركن إلى بندقيته ويطلقها فلان هذا الذى قاله لم يقم عليه الدليل من المعاينة لأن الخلع الذى وجد في الباب لم يهشم

الباب . ومع ذلك فقد كان في إمكانه الاحتفاء برجال السلطة فلا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود قانونا طبقا لنص المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات ومع ذلك فإن المهاجمين هل زعمه كانوا أطفالا ونساء . . . أطفالا لا يتجاوزون الثانية عشرة ونسوة لا حول لهن ولا قوة وإصابات . . . كلها من الخلف الأمر الذى يدل على أنهم كانوا يهربون من محل الحادث ولم يكونوا مهاجمين . . . أما القول بأن هبد الرحمن شلبي كان يدفع الباب بكمة حديد . فلم يوجد لذلك أثر في الباب . وكان في إمكان المتهم لو صح زعمه أن يطلق النار للارهاب لا أن يصوبها في مقاتل من المجنى عليهم ومن ثم فيكون بلحوء المتهم إلى زعم توفر حق الدفاع الشرعى عنده لا يستند إلى أساس لا من واقع الأوراق ولا من ماديات القضية ولا من ظروف الأحوال“ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أورد في موضع منه أن المجنى عليهما قد اعتديا عليه وأن أهالي العزبة قد هاجموا داره ثم نفى في موضع آخر حصول تلك المهاجمة وقال إن الأفعال التى وقعت من المجنى عليهما ليست محل بحث . فإنه يكون قد شابه غموض وقصور في بيان الواقعة التى بحث حالة الدفاع الشرعى على أساسها وانطوى على تناقض في الأسباب بحيث لا تستطيع هذه المحكمة أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لاضطراب العناصر التى أوردتها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقراوى الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الطاعن من أن المهاجمين لداره كانوا أطفالا ونساء فقط يخالف الاستفادة منها من أنه كان من بينهم رجال مزودين بالطوب وقطع من الحديد وأن أحدهم حاول كسر باب داره . وكان الحكم قد أورد في مدوناته أن خلعا شوهد بباب الدار لما كان ما تقدم ، وكان الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل ينشئ منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب مقبولة وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى ، المناط

فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجية دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه بما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المترن المطمئن الذي كان يتعدو عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملابسات . وإذن فتي كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه أنه قد اعتدى على الطاعن وهو جئت داره وخلع بابها وحاول أحد المجنني عليهم كسرها بقطعة من الحديد ثم نقل عن التقرير الطبي أنه وجدت به جروح بمقدم فروة الرأس وبالساعد الأيمن وكسر حديث بأعلى التواء المرفق بعظم الزند الأيمن وأن هذه الإصابات يتفق تاريخها وتاريخ الحادث . وكان الحكم لم يتعرض لإستظهار الصلة بين هذه الإصابات وهذا الاعتداء الذي وقع على الطاعن ومحاولة اقتحام الدار عليه والاعتداء الذي وقع منه وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعي وكان لا يصلح سبباً للإنتفاء هذه الحالة القول بإمكان احتفاء الطاعن برجال السلطة لأن ذلك يقتضي أن يكون لديه من الوقت ما يكفي لإتخاذ هذا الإجراء دون أن يترتب على ذلك تعطيل للحق ذاته المقرر في القانون . وما دامت المحكمة لم تستظهر كنه هذا الامكان وقت حصول الاعتداء وكيفية ما ذكرته عن ظروف الحادث فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة بخير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، وحسين المرعي ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ٤٠ )

الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٣ القضائية

(١) غرفة الاتهام :

قضاء المحكمة الجزئية نهائياً بعدم اختصاصها بنظر الواقعة لأنها جناية . على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجهاً للسير في الدعوى أن تحيلها مباشرة إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه . المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .  
(ب، ج) اختصاص . "تنازع الاختصاص . التنازع السلبي" . النقض .  
"سلطة محكمة النقض . تعيين الجهة المختصة" .

(ب) لا يشترط لإعتبار التنازع قائماً أن يتسع بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق . جواز وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق .

(ج) طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يظن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . الفصل في التنازع السلبي القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينقد لمحكمة النقض .

١ - تنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجهاً للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه" . ومن ثم

(١) المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية عدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢  
الصادر في ١٩٦٢/٦/٧

فإن غرفة الاتهام تكون قد أخطأت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة رغم سبق قضاء المحكمة الأخيرة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جناية ، وكان يتعين عليها تطبيقا للقانون على وجهه الصحيح أن تحيلها مباشرة إلى محكمة الجنايات عملا بنص المادة المشار إليها .

٢ - لا يشترط لاعتبار النزاع قائما أن يقع بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق .

٣ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة برفع إلى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . ولما كانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومن ثم فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن النزاع الصلي القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينعقد لمحكمة النقض على أساس أنها هي الدرجة التي يطعن أمامها في قرارات الغرفة عندما يصح الطعن قانونا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٥٧ بدائرة مركز دكرنس : أولا - المتهمان الأول والثاني ضربا " سليمان أحمد سليمان الجميلي " فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وثانيا - المتهمون من الأول إلى الخامس ضربوا " محمود محمد حسين ربيع " فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وثالثا - المتهمان السادس والسابع ضربا " فاروق حسين محمد ربيع " فأحدثا به الإصابات

الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما .  
 وأبما - المتهم السابع ضرب "فوقية حسين محمد ربيع وفوزية حسين محمد ربيع"  
 فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجهما مدة لا تزيد  
 على عشرين يوما . خامسا - المتهمون السادس والسابع والثامن ضربوا "محمد  
 حسين محمد ربيع" فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر  
 لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمساعدين ١/٢٤١ ،  
 ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة دكرنس الجزئية قضت بتاريخ ١١/٢/١٩٥٨  
 حضوريا للتهمين الأول والثاني وحضوريا اعتباريا لباقي المتهمين بعدم  
 اختصاصها بنظر الدعوى فقامت النيابة العامة بتحقيق الواقعة ، وقدمتها إلى  
 غرفة الاتهام لتحويلها إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهمين بالمساعدين ١/٢٤٠ ،  
 ١/٢٤١ من قانون العقوبات . وبتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ قررت الغرفة  
 حضوريا للأول والثاني والسادس والسابع وغيايبا للباقيين بإحالة الدعوى إلى  
 محكمة جنح دكرنس الجزئية لمحاكمة المتهمين عن التهمة المنسوبة إليهم على أساس  
 عقوبة الحبس . ومحكمة دكرنس الجزئية قضت بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٦١  
 حضوريا بالنسبة لجميع المتهمين هذا الأول والخامسة وحضوريا اعتباريا بالنسبة  
 للأول وغيايبا بالنسبة للخامسة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .  
 فقدمت النيابة العامة طلبا في ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٢ إلى محكمة النقض تطلب  
 فيه تعيين المحكمة المختصة للفصل في الدعوى .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة قدمت طلبا في ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بتعيين  
 المحكمة المختصة بنظر القضية رقم ١٣٦٨ سنة ١٩٥٧ دكرنس .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أولا  
 أمام محكمة دكرنس الجزئية بتهمة الضرب المنطبقة على المساعدين ١/٢٤١ ،  
 ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ضد السيد حسين محمد ربيع وآخرين لأنهم في يوم  
 ١٩/٤/١٩٥٧ بدائرة مركز دكرنس: أولا - المتهمان الأول والثاني ضربا سليمان



أحمد سليمان الجميل فأحدثنا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . ثانيا - المتهمون من الأول لل خامس ضربوا محمود محمد حسين ربيع فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما ... إلخ ما جاء بوصف التهمة بالنسبة لباقي المتهمين . فقضت المحكمة المذكورة في ١١/٣/١٩٥٨ حضوريا للأول والثاني وحضوريا اعتباريا للباقيين بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وذلك لما تبين لها من تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه سليمان أحمد الجميل . وقامت النيابة العامة بتحقيق الواقعة وقدمتها إلى غرفة الاتهام لتحويلها إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم الأول السيد حسين محمد ربيع عن جنائية إحداث العاهة المستديمة بالمجنى عليه طبقا لنص المادة ١/٢٤٠ عقوبات ومعاقبة باقي المتهمين عن جنح الضرب المستندة إليهم طبقا لنص المادتين ١/٢٤١ ، ١/٢٤٢ عقوبات . فقررت غرفة الاتهام بجلطة ١٥/١٠/١٩٥٨ إحالة الدعوى إلى محكمة جنح دكرنس الجزئية للفصل في واقعة الجناية على أساس عقوبة الجنحة وفاتها أن هذه المحكمة سبق أن قضت بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى وأن حكمها أصبح نهائيا بعدم الطعن فيه كما فات النيابة العامة كذلك أن تطعن في قرار غرفة الاتهام بطريق النقض فأصبح قرار غرفة الاتهام بدوره نهائيا . وإذا عرضت الدعوى ثانية على محكمة دكرنس الجزئية قضت بجلطة ١٦/٢/١٩٦١ حضوريا بالنسبة لجميع المتهمين هذا الأول والخامس وحضوريا اعتباريا للأول وغايبا للخامسة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ولم تستأنف النيابة هذا الحكم وتقدمت بالطلب الحالي إلى هذه المحكمة لتعين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى . ولما كانت المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية، سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام، يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن تحويلها إلى محكمة الجنايات بالوضعين لتحكم بما تراه" . لما كان ذلك، فإن غرفة الاتهام تكون قد أخطأت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة لسبق قضاء محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية، وكان يتعين عليها تطبيقا للقانون على وجهه الصحيح أن تحويلها مباشرة إلى محكمة

الجنايات عملاً بنص المادة ١٨٠ المشار إليها . أما وهي ولم تفعل ولم تطعن النيابة في هذا القرار فأصبح بدوره نهائياً وأصبحت كلتا الجهتين متخلفتان حتماً عن نظر القضية . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لاعتبار التنازع قائماً أن يقع بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق على ما قضت به هذه المحكمة وكان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة برفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما ولما كانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ومن ثم فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلي القائم يتعقد لمحكمة النقض على أساس أنها هي الدرجة التي يطعن أمامها في قرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانوناً — لما كان ذلك ، فإنه يتعين قبول هذا الطلب وتعيين محكمة جنايات المنصورة للفصل في الدعوى .

## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت السركى ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

( ٤١ )

### الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ القضائية

تبديد . جريمة .

جريمة التبديد . ركنها المادى : التأخير فى رد الشيء المسلم أو الامتناع عن رده . لا يكفى لتحقيقه .  
ضرورة اقترانه بانصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه لإضراراً بصاحبه .  
مثاله .

التأخير فى رد الشيء أو الامتناع عن رده إلى حين ، لا يتحقق به الركن المادى  
لجريمة التبديد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى إلى إضافة المال الذى  
تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه لإضراراً بصاحبه . ولما كان الحكم قد أثبت  
فى مدوناته أن الطاعن يرد امتناعه عن رد المنقولات منذ البداية بما تمسك به  
من حقه فى حبسها إلى أن يفصل فى دعوى فسخ الخطبة — المسلم برفعها ضده —  
لما يتوقف على الفصل فيها من تحديد للعلاقة بين الطرفين بصدد استرداد ما قدمه  
من شبكة وهدايا — فضلاً عما أنفقه من مصروفات أخرى ، وكان هذا الذى  
قام عليه اعتقاد الطاعن سائفاً ودالاً على انتفاء القصد الجنائى لديه وأنه ما هدف  
بعوده عن الرد فترة — قام بعدها بتسليم المنقولات — إلا حفظ حق له ما يبرره  
قانوناً — فإن الحكم إذ دانه بجريمة التبديد يكون قد أخطأ صحيح القانون  
بما يتعين معه نقضه وتبرئة الطاعن مما أسند إليه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/٥/٧ بدائرة قسم عابدين "بدد المنقولات المبيتة بالمحضر لناديه أنطون رشيد وكان قد تسلمها على سبيل الأمانة فاختلسها لنفسه اضرازا بها". وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. وقد ادعت المجنى عليها بحق مدنى قدره ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة عابدين الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٥/٩ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف النفاذ بلا مصروفات جنائية مع الزام المتهم بدفع مبلغ ٥١ ج تعويضا مؤقتا للمدعية بالحق المدنى مع المصاريف. استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم على أن يكون الايقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم وتأيدته فى الشق المدنى فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى القانون حين دانه بجريمة التبيد بالرغم من عدم توافر أركانها القانونية ، ذلك بأن حاصل الواقعة هو أن الطاعن عقد خطبته على المطعمون ضدها - المدعية بالحقوق المدنية - وقدم شبكة وبعض الهدايا ، وتسلم منقولات منزلية أودعها مسكنا استأجره خصيصا لذلك لإقامتهما فيه بعد الزفاف ، ثم حدث أن رغبت العروس ووالدها فى فسخ الخطبة لغير تقصير منه وطولب برد المنقولات ولما لم يفعل أبلغ ضده بالتبديد وأقيمت عليه دعوى فسخ الخطبة ، وقد قام دفاع الطاعن فى التهمة المسندة إليه على أنه لم يقصد إضافة المنقولات إلى ملكه أو الاضرار بمالكها ، وأنه لم يكن يحدوه إلى الامتناع عن ردها غير رغبة منه فى إتمام الزفاف ، فضلا عن حقه فى حبسها إلى أن يستوفى ما أنفق فى حفظها وترد إليه الشبكة والهدايا إذا ما قضى بفسخ الخطبة ، وأنه إذ يئس من الصلح فقد قام برد المنقولات بحالتها دون أن يصيب

مالكها أى ضرر ، بيد أن الحكم رغم تحصيله لهذا الدفاع لم يعمل مؤداه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائى — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن المطعون ضدها خطبت للطاعن بمقتضى عقد التزم فيه والدها بتجهيزها بما قيمته ثمانمائة جنيه على أن تحمل الطاعن بالباقي ، فقام الوالد بتجهيز ابنته بما يربو على هذا المبلغ وسلم أعيان الجهاز للطاعن بمقتضى إقرار موقع منه ، ثم أقام دعوى بفسخ الخطبة لإخلال الطاعن بالتزاماته ، وأبلغ ضده طالبا تكليفه برد المنقولات ، ولما لم يفعل ، رفعت عليه الدعوى الجنائية بالتبديد وادعى والد الخطيبة مدنيا طالبا الحكم له بالتعويض . وحصل الحكم دفاع الطاعن بما مؤداه أن صهره عمل على التسوية فى إتمام الزواج لغير ما سبب فأذره بتنفيذ التزاماته غير أنه رد على ذلك برفع دعوى فسخ الخطبة ، وطلب الطاعن وقف الدعوى الجنائية إلى أن يفصل فى دعوى الأحوال الشخصية ، وأضاف بالنسبة لموضوع الاتهام — أن من حقه حبس ما تسلمه من منقولات حتى إذا ما ثبت أن فسخ الخطبة كان بفعل الخطيبة التزمت برد الشبكة والهدايا التى قدمها ، وأنه لذلك يتمسك بعدم توافر أركان جريمة التبديد وخلص الحكم ، بعد إذ عرض لهذا الدفاع — إلى رفض طلب وقف الدعوى وإدانة الطاعن تأسيسا على أنه أقربا ستلام المنقولات على سبيل الوديعة حتى تتم إجراءات عقد الزواج وأنه احتجزها لنفسه رافضا ردها بالرغم من الإبلاغ ضده الأمر الذى تتوافر به أركان جريمة التبديد — هذا ويبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أثبت تقديم الطاعن إقرارا موقعا من المطعون ضدها ووالدها يتضمن استلامهما المنقولات ، واستند فى تأييد الحكم الابتدائى بصدد الدعوى المدنية على القول بأن المطعون ضدها قد نالها ضرر من احتباس منقولاتها بخطأ الطاعن . ولما كان ما حول عليه الحكم فى قضائه بإدانة الطاعن هو امتناعه عن رد المنقولات وهو ما لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هى معرفة به فى القانون ، ذلك بأن التأخير فى رد الشيء أو الامتناع من رده إلى حين ، لا يتحقق به الركن المادى لتلك الجريمة ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني ، إلى إضافة المال الذى تسلمه ، إلى ملكه واختلاسه لنفسه لإضرارها بصاحبه ،

وكان الحكم قد أثبت في مدوناته أن الطاعن يرد امتناعه من رد المنقولات منذ البداية بما تمسك به من حقه في حبسها إلى أن يفصل في دعوى فسخ الخطبة — المسلم برفعها ضده — لما يتوقف على الفصل فيها من تحديد للعلاقة بين الطرفين بصدد استرداد ما قدمه من شبكة وهدايا ، فضلا عما أنفق من مصروفات أخرى ، وكان هذا الذي قام عليه اعتقاد الطاعن سائغا ودالا في خصوصية هذه الدعوى — على انتفاء القصد الجنائي لديه وأنه ما هذف بعوده من الرد فترة — قام بعدها بتسليم المنقولات على ما أورده الحكم — إلا حفظ حق له ما يبرره قانونا — فإن الحكم إذ دانه بجريمة التبيد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتبرئة الطاعن مما أسند إليه — لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم في الدعوى المدنية قد قام على أن المطعوز ضدها لحقها ضرر مبناه احتياض الطاعن للمنقولات ، وكانت براءة الطاعن قد تقررت على ما سلف إirاده — لعدم توافر أركان الجريمة — وكانت عناصر التعويض غير مستكاملة لما يتطلبه الأمر من بحث شروط عقد الخطبة ومدى قيام كل من الطرفين بتنفيذ تعهداته المدونة به — لما كان ما تقدم ، فإنه لا يكون للعكة الجنائية اختصاص بنظر التعويض وهو ما يتعين الحكم به مع إلزام المطعوز ضدها المصروفات المدنية .



## جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، وهدي صبري ، وهدي محفوظ ، وبطرس موسى الله .

(٤٢)

الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ القضائية

(١، ب، ج) محاكمة . " إجراءاتها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " .

(١) الأصل أن الإجراءات قد روجت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن إثبات أنها أهملت أو خولفت .

(ب) سكوت المتهم أو المدافع لا يصح أن يبنى عليه طعن . ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .

(ج) خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل . لا يعيب الحكم . على الخصم إن كان يهيمه تدوين أمر معين أن يطلب مراجعة إثباته في هذا المحضر .

(د، هـ) محاكمة . " إجراءاتها " . تقرير التلخيص . " وضعه وتلاوته " . نقض " أسبابه " . ما لا يقبل من الأسباب " .

(د) ثبوت قيام رئيس الدائرة بتلاوة تقرير التلخيص بالجلسة التي صدر فيها الحكم . لا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون للتقرير من وضع هيئة أخرى غير تلك التي فصلت في الدعوى : علة ذلك ؟

(هـ) تقرير التلخيص . عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى .

عدم جواز النسي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض .

(و) نصب . حكم . " تسليبه " . تسليب غير معيب " . جريمة .

جريمة النصب . توافرها : وجوب أن تكون الطرق الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضي أن يكون التسليم لاحقاً لاستعمال الطرق الاحتمالية . مثال .

## (ز) تزوير .

تغيير الحقيقة في محدد بوضع إصغاء مزور . متى بعد تزويرا ماديا : إذا كان المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو مطالبة بحق . وكان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير .

١ — الأصل طبقا لسنة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت .

٢ — من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصرح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقهما في الدفاع .

٣ — لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل إذ عليه إن كان يهمله تدوين أمر مدين أن يطلب مراعاة إثباته في هذا المحضر .

٤ — متى كان الثابت من محضر الجلسة والحكم أن رئيس الدائرة قام بتلاوة تقرير التلخيص بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، فإنه لا يقدح في صحة هذا الاجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة أخرى غير تلك التي فصلت في الدعوى ، إذ في تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه وقد اطلع على أوراق الدعوى وآى أن ما اشتمل عليه التقرير من عناصر ووقائع كاف للتعبير عما استخلصه من جانبه لها وأنه لم يجد داعيا لوضع تقرير آخر .

٥ — تقرير التلخيص وفقا لسنة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية — مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الامام يحمل وقائع الدعوى وظروفها وماتم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يعترضوا على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز لهما من بعد النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليهما إن رأيا أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمهما أن يوضحها في دفاعهما .

٦ — يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الاحتيالية . ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه أنه سلم الطاهن الأول مبلغ النقود على سبيل القرض قبل أن يعتمد الطاهنان إلى استعمال الطرق الاحتيالية بتزوير سند الدين وكان ما استخلصه الحكم له صداه من أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة فإن قضاءه ببراءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع اداتهما عن جريمة التزوير .

٧ — تغيير الحقيقة في محضر بوضع امضاء مزور يعد تزويرا ماديا ، متى كان المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو مطالبة بحق ، ومتى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير .

## الوقائع

أقام المدعى المدنى هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة قنا الجزئية ضد الطاعنين وأترحكم ببراءته بوصف أنهم فى يوم ٣١/١٠/١٩٦٠ بدائرة بندر قنا: "أولا — زوروا سنداً إذنيا مؤرخاً ٣١/١٠/١٩٦٠ . ثانياً — امتواوا منه على مبلغ ١١٠ جنينيات بطريق الاحتيال بأن ظهروا له سنداً إذنياً مزوراً فى صورة سند صحيح وتمكنوا بذلك من اختلاس المبلغ المذكور". وطلبت معاقبتهم بالمواد ٢١٥ و ٣٣٦ من قانون العقوبات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٥١ جنينياً على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها فى ٢ يناير سنة ١٩٦٢ عملاً بالمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الطاعنين — أولاً — فى الدعوى الجنائية بحسب الأول ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنينيات لإيقاف التنفيذ وحسب الثانى شهراً واحداً مع الشغل وكفالة مائتى قرش لإيقاف التنفيذ وذلك عن التهمة الأولى المسندة إليهما وبإداتهما من التهمة الثانية (النصب) ثانياً — فى الدعوى المدنية بإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنينياً على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم . ومحكمة قنا



الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٩٦٢/١٠/٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية بعد أن سمعت شهود الواقعة ومرافعة الدفاع حجزت الدعوى للحكم ولكنها عادت وقررت فتح باب المرافعة بالجلسة ١٩٦٢/١٠/٤ لتغيير الهيئة وفي هذه الجلسة وأمام الهيئة الجديدة حضر الطاعنان ومعهما أربعة من المحامين أرادوا المرافعة في موضوع الدعوى إلا أن المحكمة منعتهم من إبداء دفاعهم فلم يسع أحدهم إلا الإصرار على المرافعة ولكن المحكمة حجزت القضية للحكم لآخر الجلسة ثم أصدرت الحكم المطعون فيه ، وإذا كان محضر الجلسة قد خلا من إثبات ذلك بجميعه إلا أنه تضمن أن أحد محامي الطاعن الأول طلب المرافعة وهو ما يفيد أن هذا الطلب كان محل إعتراض من المحكمة وفي حرمان الطاعنين من إبداء دفاعهما إخلال بحقهما في الدفاع الأمر الذي يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الأصل طبقا للأادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت ، وكان من المقرر أن مكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصبح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع ، ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل إذ عليه إن كان يهمة تدوين أمر معين أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر. لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة ثاني درجة حققت الدعوى واستمعت إلى أقوال الخصوم ودفاعهم وحجزت الدعوى للحكم ثم عادت وقررت فتح باب المرافعة بالجلسة ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٢ لتغيير الهيئة ،

وفي هذه الجلسة حضر الطاعن الأول ، والمحاميان الموكلان منه وطلب أحدهما المرافعة كما حضر الطاعن الثاني ومحاميه ثم أثبت في محضر الجلسة بعد ذلك أن الدفاع طلب إلغاء الحكم والبراءة. ولما كان مفاد ما أثبت في محضر الجلسة أن المرافعة قد تمت فعلا - على خلاف ما يزعمه الطاعنان - وكان الطاعنان لم يقدموا أى دليل على إخلال المحكمة بحقوقهما في الدفاع على نحو يخالف الثابت في محضر الجلسة ، فإن ما يشيراه في هذا الوجه من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

وحيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه في الوجه الثاني من أوجه الطعن بالطلان في الإجراءات ، ذلك أن هيئة المحكمة لم تقم بتلخيص الدعوى واكتفت بالتأشير على التلخيص الذي وضعت الهيئة السابقة بأنه روجع ومطابق في حين أن هذا التلخيص اقتصر على إجراءات الدعوى السابقة على جلسة ١٥/٣/١٩٦٢ فلم يشمل على القرار الذي أصدرته المحكمة في هذه الجلسة بتكليف النيابة بإعلان الشهود والمجنى عليه ولم يشر إلى ما حدث بجلطة ٢٦/٤/١٩٦٢ من سماع أقوال المجنى عليه ومناقشته وإلى ما أبداه الطاعنان من أوجه الدفاع مما يدل على أن المحكمة وهي تقضى في الدعوى لم تطلع على كامل أوراقها بدليل أنها أوردت في أسباب حكمها أن المتهمين لم يدفعوا اتهمته بأى دفاع مع أن دفاعهما ثابت في محاضر الجلسات مما يعيب إجراءات المحاكمة بالطلان ويشوب الحكم بالفساد لأنه بنى على وقائع غير صحيحة .

وحيث إنه لما كان الثابت من محضر الجلسة والحكم أن رئيس الدائرة قام بتلاوة التقرير بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، فإنه لا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة أخرى غير تلك التي فصلت في الدعوى إذ في تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه وقد أطلع على أوراق الدعوى رأى أن ما اشتمل عليه التقرير من عناصر وقائع كاف للتعبير عما استخلصه من جانبه لها وأنه لم يجد داعيا لوضع تقرير آخر . لما كان ذلك ، وكان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية - مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الالمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يالحق

بالحكم الصادر في الدعوى ، وكان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن الطاعنين لم يعترضوا على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز لها من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليهما إن رأيا أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمهما أن يوضحاها في دفاعهما . أما ما يثيره الطاعنان بصدد ما جاء بمدونات الحكم من أن المتهمين لم يدفعا التهمة بأي دفاع وما رتباه على ذلك من عدم اطلاع المحكمة على أوراق الدعوى لأن دفاعهما ثابت بمحضر جلساتها ، فإنه مردود بأن مفاد ما أورده الحكم أن الطاعنين لم يدفعا الدعوى بأي دفاع جوهري يستلزم من المحكمة ردا على استئلال ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه يكون بدوره غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابته خطأ في القانون وتناقض في التسبيب ، ذلك أن محكمة أول درجة قضت ببراءة الطاعنين من جريمة النصب لعدم توافر الدليل على أن الطاعن الأول استلم من المجنى عليه مبلغ ١١٠ ج ساعة تحرير السند الإذني وهو ما يستتبع انهباء جريمة التزوير أيضا خاصة وليس هناك من دليل على اصطناع الطاعن الأول لهذا السند إذ ظهر لأول مرة بيد المجنى عليه دون أن يدل على أنه قد استلمه من من هذا الطاعن وفي قضاء محكمة أول درجة بإدانة الطاعنين من هذه الجريمة وتأييد الحكم المطعون فيه لهذا القضاء ما يجعله مشوبا بالتناقض . ثم إن الواقعة التي اعتبرها الحكم تزويرا لا يصح في حكم التطبيق السليم للقانون أن تعتبر تزويرا ذلك أن التزوير هو تغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق الميينة في القانون ولا يمكن أن يعد من نسب إليه المحرر أنه زوره على نفسه ولما كانت حقيقة الواقعة هي أن الورقة قد حررت بناء على طلب المجنى عليه وفي غير حضور الطاعن الأول ودون أن يوقع عليها فإن اعتبارها مستندا مزورا - حتى لو كان ما أثبت بهامغاير للحقيقة - مخالف لأحكام القانون مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يحصله أن المجنى عليه كان يدين الطاعن الأول في مبلغ ١٥٠ جنيا وأراد الأخير اقتراض مبلغ آخر قدره



١١٠ جنيتها فاتفق مع المجنى عليه على أن يقرضه هذا المبلغ وأن يحرر بالمبلغ جميعه وقدره ٢٦٠ جنيتها سنداً جديداً ونظراً لأن المجنى عليه ضرير فقد ذهب مع الطاعن الأول إلى الطاعن الثاني الذي حرر السند المطلوب وعندما عاد المجنى عليه إلى منزله طلب من أحد معارفه أن يقرأ السند فتبين أن الذي أثبت في مكان توقيع المدين - الطاعن الأول - ليس توقيعاً له وإنما رسم يخالف توقيعهُ وعلى الأثر تقدم المجنى عليه بشكوى قيدت برقم ١٣٧٥ سنة ١٩٦٠ إدارى بندرقنا ردد فيها الوقائع السابقة وذكر أنه سلم الطاعن الأول ١١٠ جنيتها كما سلمه السند المحرر بمبلغ ١٥٠ جنيتها بعد أن أصر الطاعن الثاني عليه بما يفيد التخالص عنه ، وأحال الحكم المطعون فيه في بيان الأدلة التي عول عليها في إدانة الطاعنين إلى الحكم الابتدائي وهي أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه والشاهدين رضوان إبراهيم محمد وعلى أحمد محمد حسنين . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تبرئة الطاعنين من تهمة النصب في قوله " إن جريمة النصب لا تتوافر أركانها إلا إذا كان الجاني قد استعمل إحدى طرق الاحتيال المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، وكان يجب على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الطرق الاحتيالية التي استخدمها المتهمون وبين تسليم المال وكان قد ثبت لدى المحكمة على النحو السالف بيانه أن المدعى بالحق المدني قد سلم المال للتهم الأول - الطاعن الأول - على سبيل القرض وكانت تلك المظاهر الخارجية قد أتت تالية لذلك بينما يلزم أن تكون الطرق الاحتيالية سابقة على تسليم الشيء وأن تكون هي السبب المؤثر الذي دما إلى هذا التسليم لا أن تكون لاحقة له ، فإن جريمة النصب موضوع التهمة الثانية لا تكون متوافرة الأركان ومن ثم يتعين تبرئة المتهمين منها " ، وما خلص إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ، ذلك أنه يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه مما يقتضي أن يكون التسليم لاحقاً لاستعمال الطرق الاحتيالية ، ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه أنه سلم الطاعن الأول مبلغ ١١٠ جنيتها على سبيل القرض قبل أن يعمد الطاعنان إلى استعمال الطرق الاحتيالية بتزوير سند الدين وكان ما استخلصه الحكم له حيداً من أقوال المجنى عليه بجملة المحاكمة ، فإن قضاءه ببراءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع إداتهما عن جريمة التزوير

أما ما يشيره الطاعنان من عدم توافر الدليل على اصطناع الطاعن الأول للسند المزور فإنه لا يعدو الجدل في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعنين بتزوير سند عرفى مع أنه مجرد إقرار فردى ولا يعد تفسير الحقيقة فيه تزويرا معاقبا عليه فإنه مردود بأن الثابت من مدونات الحكم أن السند المزور مؤرخ ١٩٦٠/١٠/٣١ ويفيد مديونية الطاعن الأول للجنى عليه في مبلغ ٢٦٠ جنيا يستحق الوفاء في آخر أبريل سنة ١٩٦١ ومذيل بتوقيع على شكل "فرمة" لا تصلح للمضاهاة تقرأ "محمود الخولى" وهو يخالف اسم ولقب الطاعن الأول، وكان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى وظروفها أن المدين - الطاعن الأول - قد وقع على سند مديونية للجنى عليه بتوقيع مزور يخالف إمضاء وإسمه الحقيقى ورتب على ذلك مساءلته عن جريمة التزوير في محرر عرفى وهو تطبيق شديد فى القانون، ذلك أن تفسير الحقيقة فى محرر بوضع إمضاء مزور يعد تزويرا ماديا متى كان المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو للطالبة بحق ومتى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم فى هذا الصدد لا يكون سليما . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، وعبد  
صبر ، وعبد محفوظ ، وعبد عبد الوهاب خليل .

(٤٣)

### الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٣٣ القضائية

عقوبة. "وقف تنفيذها". ظروف مشددة. عود. رد اعتبار. صلاح.

إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . إجراء  
يرى إلى إنداء المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف . احتساب الحكم  
سابقة في عود خلال مدة الإيقاف ما لم يصحح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضاً .  
انقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بإلغائه . أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية .  
اعتبار هذا السقوط بمثابة رد اعتبار قانوني للحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق  
أحكام العود .

خلو القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والتخاثر بجميع تعديلاته مما يخالف القواعد  
العامّة المتقدمة . شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون  
المذكور : سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة ستة على الأقل في جريمة  
من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً مشجاً لآثاره الجنائية .  
تنفيذه . ليس بلام .

الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي  
يصبح فيه الحكم نهائياً هو إجراء يرى إلى إنداء المحكوم عليه بعدم العودة إلى  
مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف ، فإذا انقضت هذه المدة من تاريخ صدور  
الحكم بوقف التنفيذ نهائياً ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بإلغائه فلا يمكن  
تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره  
الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للحكوم عليه فلا يحتسب هذا



الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود . أما خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا زال قائما فيحتسب سابقة في العود ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا ومنها احتسابه سابقة في العود، وذلك كله عملا بالقواعد العامة في قانون العقوبات . وقد خلا القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ في شأن الأساحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف تلك القواعد العامة فان كل ما تتطلبه المادة ۲/۲۶ منه لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها فيه أن يكون الجاني قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما متجا لآثاره الجنائية، وليس بلام أن يكون هذا الحكم السابق قد نفذ فعلا لأن القانون لم ينص على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة إلا لتعديد بدء الميعاد الذي يجب أن ترتكب فيه الجريمة الثانية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۹۶۲/۱/۸ بناحية عزبة أبو خشيم مركز تلا محافظة المنوفية : " حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشتمل ( فرد خرطوش ) حالة كونه سبق الحكم عليه في ۱۹۶۱/۴/۲۶ بالحبس لمدة سنة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس ( ۲ ) حاز ذخيرة ( طلقين ) مما تستعمل في السلاح الناري صاف الذكر غير المرخص له به حالة كونه سبق الحكم عليه في ۱۹۶۱/۴/۲۶ بالحبس لمدة سنة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس " . وطلبت معاقبته بالمواد ۱/۱ و ۶ و ۷ و ۵ و ۱/۲۶ - ۳ - ۴ و ۳۰ من القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ المعدل بالقانون ۵۴۶ لسنة ۱۹۵۴ و ۵۷ لسنة ۱۹۵۸ والجداول رقم ۲ الملحق به . ومحكمة جنات شبين الكوم قضت بحضور يا بتاريخ ۱۵ أكتوبر سنة ۱۹۶۲ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ۱۷ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، إذ دان الطاعن بجريمتي إحراز السلاح غير المششخن والذخيرة المستعملة فيه باعتباره سبق الحكم عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس تطبيقاً للمادتين ٧ ب و ٢٦ / ٢ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ذلك أن تلك العقوبة موقوف تنفيذها فلا تعتبر ظرفاً مشدداً لأن قصد المشرع من تشديد العقاب في مثل هذه الحالة أن يكون الحكم المكون لهذا الظرف قد تنفذ فعلاً ومن ثم فلا محل لتوقيع العقوبة المغلظة في صورة هذه الدعوى .

وحيث إن الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً هو إجراء يرمى إلى انذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف فإذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائياً ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بإلغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحتسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود : أما خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا زال قائماً فيحتسب سابقة في العود ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضاً ومنها احتسابه سابقة في العود. وذلك كله عملاً بالقواعد العامة في قانون العقوبات. لما كان ما تقدم، وكان القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن إحراز الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته قد خلا مما يخالف تلك القواعد العامة فإن كل ما تتطلبه المادة ٢/٢٦ منه لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها فيه أن يكون الجاني قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً منتجاً لآثاره الجنائية وليس بلازم أن يكون هذا الحكم السابق قد تنفذ فعلاً لأن القانون لم ينص على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة إلا لتحديد بدء الميعاد الذي يجب أن ترتكب فيه الجريمة الثانية. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يجادل في أن سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة لجريمة من جرائم

الاعتداء على النفس وأن وقف تنفيذ تلك العقوبة لم يكن شاملا لجميع الآثار الجنائية لهذا الحكم وأنه ارتكب الجريمة المسندة إليه في خلال مدة الإيقاف فإن هذا الحكم يعتبر قائما ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ حين اعتبر تلك السابقة ظرفا مشددا في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .



## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد منولى عنلم قاتب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار ورضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، وبطرس زفلول .

( ٤٤ )

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٣ القضائية

قذف . جريمة . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

جريمة القذف : ركن العلانية فيها . لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها  
شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب اتجاه قصد الجاني إلى إذاعة ما أسنده  
إلى المجنى عليه . مثال .

لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد  
تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني  
قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه  
حين تحدث عن ركن العلانية قد اقتصر على القول بأن ركن العلانية مستفاد من  
تقديم الطامن لشكواه بما احتوته من وقائع القذف ووصول محتواها إلى علم  
عدد من الناس دون أن يبين كيف انتهى إلى ذلك أو أن يتحدث عن دفاع  
الطامن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ، ويستظهر الدليل  
على أنه قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه فإنه يكون معيبا بما يستوجب  
نقضه .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة روض الفرج الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في غضون شهر مارس سنة ١٩٦١ بدائرة قسم روض الفرج : ارتكب جريمة قذف وسب في حقسه . وطلب معاقبته بالمادتين ١٧١ ، ٣٠٢ / ١ - ٣ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له عشرة جنيئات على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا اعتباريا في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا في ٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ركن العلانية غير متوافر في الدعوى إذ أنه تقدم بشكوى واحدة ضد المطعون عليه لرئيسه وهذه الشكوى مما يجرى التحقيق فيها بصفة سرية طبقا لأحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالموظفين ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل دفاع الطاعن فيما يتعلق بانتفاء ركن العلانية في قوله "إنه دافع بأن ركن العلانية غير متوافر فالمتهم لم يفعل أكثر من أن قدم شكوى إلى مدير منطقة القاهرة التعليمية الوسطى الذى يتبعه المدعى المدني الذى أحال بدوره الشكوى إلى أحد المفتشين لتحقيقها بالنظر إلى ما فرضته المادة ٤٥ وما بعدها من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في خصوص تأديب الموظفين تكون الشكوى لم تعرض إلا على المشكو إليه والمحقق دون

إمكان إطلاع أحد من الناس وبالتالي ينعدم ركن العلانية". ثم رد الحكم على هذا الدفاع في قوله "وحيث إن المحكمة ترى أن ركن العلانية متوافر في الواقعة ما دام قصد الإذاعة ووقوع الذبوع فعلا متوافر لدى المتهم وذلك مستفاد من تقديم المتهم شكواه فيما تضمنته من عبارات ووقائع مشينة ومن وصول ما احتوته إلى علم عدد من الناس بصرف النظر عن تمكن نتيجة تداول نسخة الشكوى ما دام أن هذا التداول حدث كنتيجة حتمية لعمل المتهم لا يتصور أن يجهلها".

ولما كان لا يكفي لنوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه وكان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد اقتصر على القول بأن ركن العلانية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه بما احتوته من وقائع القذف ووصول محتواها إلى علم عدد من الناس دون أن يبين كيف انتهى إلى ذلك أو أن يتحدث عن دفاع الطاعن ويستظهر الدليل على أنه قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه فإنه يكون معينا بما يستوجب نقضه.



## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الحشن ، وبحضور المادة المستشارين : أديب نصر ،  
وحسين صفوت المرك ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم الحزاي .

(٤٥)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ القضائية

(١، ب) محاكمة . " إجراءاتها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .  
ما لا يوفره " . محاماة .

(١) حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات . المحكمة من : هو تتبع إجراءات المحاكمة  
والقيام به . الدفاع عنه . مثال .

(ب) استبعاد المدافع من المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره حسبما يوصى إليه  
ضميره واجتهاده .

(ج) دفع . " الدفع بانتفاء الصفة " . " الدفع باعتبار المدعى تاركا  
دعواه " . نقض " أسبابه . ما لا يقبل من الأسباب " .

الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى تاركا لدعواه . من الدفع التي قد تلزم تحقيقا موضوعيا . عدم  
جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(د) محكمة الجنايات . محاكمة . " إجراءاتها " .

على محكمة الجنايات إذا لم تر أن الواقعة جنة إلا بعد التحقيق أن تحكم فيها . المادة ٢٨٢  
من قانون الإجراءات الجنائية .

(هـ) حكم . " تسببه . بيانات التسبب " .

إغفال الحكم بالإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلت النيابة تطبيقها . لا بطلان .

(و) " حكم . تسببه . تسبب غير معيب " . رابطة السببية . محكمة الموضوع .

إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة  
النقض . ما دام الحكم قد أقام قضاء، على أسباب سائقة .

### ( ز ) مسؤولية جنائية . أسباب الإباحة .

حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية . شرطها : أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . مثال .

١ - المحكمة من حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات هو تتبع إجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه . ولما كان الثابت من محاضر الجلسات أن إجراءات التحقيق والمرافعة قد تمت في حضور محام أو أكثر مع المتهم ( الطاعن ) وترافع عنه ، فإنه لا محل لما يشير من بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع . ولا يقدح في ذلك أن يكون الثابت من محضر الجلسة الأخيرة أن الحاضر عن المدعين بالحق المدني قد أبدى دفاعه وطلباته بعدم مراعاة الدفاع عن المتهم طالما أن هذا الأخير لا يدعى أن المحكمة قد منعت من المرافعة ، وسكوته عن التعقيب على طلبات المدعين ومرافقيهما يتضمن أنه لم يجد فيها ما يستأهل الرد عليها إزاء ما أبداه من دفاع سابق أثبت بمحاضر الجلسات السابقة .

٢ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره حسبما يوحى إليه ضميره واجتهاده .

٣ - الدفع بانتفاء الصفة واختبار المدعى المدني تاركا لدعواه هما من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا فلا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أنه إذا لم تر محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة - جنعة إلا بعد التحقيق ، فإنه يتعين عليها أن تحكم فيها .

٥ - من المقرر أن إغفال الحكم بالإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله .

٦ — إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يتفرد بتقديرها قاضي الموضوع فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٧ — يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . ولما كان فرار الطاعن من مركز الشرطة لم يكن ليسوغ له أن ينطلق في الطريق فيدفع المارين تلك الدفعة التي ألقت بالمجنى عليه في طريق السيارة ، خاصة وأن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليه حاول منعه أو الإمساك به ولم يرد بالأوراق ولا بمذونات الحكم أو تقرير أسباب الطعن شيء من ذلك . ومن ثم فإن دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذه الصورة إنما يكون دفاعا قانونيا لا يستأهل من المحكمة ردا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم أول الجيزة محافظة الجيزة : أحدث عمدا بمسعد سعد الدين إبراهيم الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن أفضت هذه الإصابات إلى موته بأن دفعه بعنف في عرض الطريق في محاولة له للهرب من ديوان قسم أول الجيزة فصدته سيارة تصادف مرورها فأحدثت به الإصابات سالفة الذكر والتي أودت بحياته . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى سعد الدين إبراهيم هيبه وفهيمه على بدوى بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الإتهام بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبإلزامه أن يدفع للدعين بالحق المدنى مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان فى الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن حضر بجلية ١٩٦٣/١١/٧ دون مثول محام معه ، وأجلت الدعوى بجلية ١٩٦٣/١١/١٠ لإشعار المدعين بالحق المدنى مع أنه لم يكن هناك محل لإشعارهما إذ أن تخلفهما من الحضور كان يوجب اعتبارهما تاركين لدعواتهما وفق نص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية مما كان يوجب عليهما بعدئذ الإدعاء من جديد فى مواجهة الطاعن وهو أمر لم يحصل منهما - بل ما كان يصح توجيه الدعوى إلى الطاعن بل يجب أن توجه لولى أمره لأنه قاصر لم يبلغ الحادية والعشرين من عمره - فضلا عن أنه بجلية ١٩٦٣/١١/١٠ أرادت المحكمة استيفاء شكل الإجراءات ظاهريا فحضر الأستاذ عماد الدين فهمى المحامى مع الطاعن عن الأستاذ على الرجال . وطلبت المحكمة من أحد المحامين الحضور عن المدعين بالحق المدنى فى حين أن المحامى الذى مثل مع الطاعن فى هذه البلية لم يكن ملما بالدعوى - كما أن المحكمة لم تثبت من سند توكيل مع من حضر من المدعين بالحق المدنى ولا رقم ذلك التوكيل وأثبتت مرافعته بعد مرافعة الدفاع من الطاعن مع أنه بصفته متهما فهو آخر من يتكلم ، ولم يكن هدف المحكمة من كل هذه الإجراءات الباطلة سوى التعجل فى الفصل فى الدعوى .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر البليات أنه تحدد لنظر الدعوى بيلة ١٩٦١/٣/٢٦ وقد حضر مع المتهم ( الطاعن ) الأستاذان جمال عبد القادر وعل الرجال المحاميان ، كما حضر المدعيان بالحق المدنى مع محاميهما وقررا أنهما يرفعان دعواتهما قبل المتهم ( الطاعن ) فى مواجهة والده بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض ، وقد حيزت الدعوى للحكم فى نهاية هذه البيلة - ثم أعيدت للرافعة بيلة ١٩٦١/٤/١٧ وحضر فيها مع المتهم محاميه كما حضر الأستاذ فتحى سلام مع أحد المدعين بالحق المدنى - فأجلت القضية بيلة ١٩٦١/٥/١٤ وحضر المتهم وحده بهذه البيلة فأجلت الدعوى لدور مقبل - وبيلة ١٩٦٣/٣/٢٤ لم يحضر المدعيان بالحق المدنى ولا المتهم فأجلت القضية بيلة ١٩٦٣/٥/٢٢ ثم بيلة ١٩٦٣/١١/٦ لعدم حضور الطرفين ثم حضر بهذه

الجلسة المتهم ومعه الأستاذ على الرجال وحضرت المدعية الثانية وحجرت القضية ليصدر الحكم فيها في اليوم التالي فحضر المتهم ومعه الأستاذ عماد فهمي المحامي من الأستاذ على الرجال، كما حضر الأستاذ إبراهيم سعيد المحامي عن المدعين بالحق المدني وأبدى كل من الطرفين طلباته وبعد المداولة صدر الحكم المطعون فيه لما كان ذلك، وكانت المحكمة من حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات هو تتبع إجراءات المحاكمة والقيام بسبب الدفاع عنه. وكان الثابت من محاضر الجلسات أن إجراءات التحقيق والمرافعة قد تمت في حضور محام أو أكثر مع المتهم (الطاعن) وترافع عنه. أما الجلسات التي حضرها المتهم وحده فقد اقتصر الأمر فيها على التأجيل فحسب - فانه لا محل لما يشيره في هذا الصدد - ولا يقدح في ذلك أن يكون الثابت في محضر الجلسة الأخيرة، أن الحاضر عن المدعين بالحق المدني قد أبدى دفاعه وطلباته بعد مرافعة الدفاع عن المتهم طالما أن هذا الأخير لا يدعي أن المحكمة قد منعت من المرافعة وسكوته عن التعقيب على طلبات المدعين ومرافعتيهما يتضمن أنه لم يجد فيها ما يستأهل الرد عليها إزاء ما أبداه من دفاع سابق أثبت بمحاضر الجلسات السابقة أيضا. كما أنه لا يقبل منه القول بأن المحامي الذي حضر معه الجلسة الأخيرة لم يكن ملما بالدعوى لأن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره حسبما يوحى إليه ضميره واجتهاده لما كان ذلك، وكان الثابت من محاضر الجلسات أن المتهم (الطاعن) لم يطلب اعتبار المدعين تاركين دعواهما وقد وجه إليه الحاضر عنهما طلباته في الجلسة الأخيرة في مواجهته دون أن يعترض على صفة من حضر ويكلا منهما ولم يدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة باعتباره قاصرا - كما يدعي في طعنه - فانه لا يجوز له أن يشير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. ذلك أن الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعي المدني تاركا لدعواه، هما من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا فلا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض. ويكون بذلك هذا الوجه من الطعن غير سديد.

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الاخلال بحق الدفاع وبطلان الحكم، ذلك أن المحكمة عدلت وصف التهمة دون أن تنبهه أو تلفت نظر المدافع عنه وكان عليها أن تقض بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إذا ما تبين أن



الدعوى جنحة . هذا إلى أن الحكم قد خلا من بيان مادة العقوبة التي كانت النيابة قد طلبت تطبيقها .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن المحكمة قد لفنت نظر المدعى بالحق المدني في مواجهة الدفاع عن الطاعن إلى قصر مرافحته على سبيل الاحتياط باعتبار الجريمة قتل خطأ لا ضرباً أفضى إلى الموت ، كما أن الدفاع عن الطاعن قد تناول في مرافحته أن الحادث لا يعتبر في نظره إحداث إصابات عمدية أفضت إلى الموت ولا جريمة قتل خطأ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص لتنبية المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك للتعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض سواء كان التنبية صريحاً أو ضمنياً أو باتخاذ إجراء يتم في مواجهة الدفاع وينصرف إليه مدلوله ، وكان الثابت أن المحكمة قد نهت إلى ذلك ولم يفت الدفاع عن الطاعن تناول الوصف الجديد للتهمة في مرافحته مما تنفى معه قالة الإخلال بحق الدفاع . أما القول بأنه كان يتعين على المحكمة وقد تبينت أن الواقعة جنحة - أن تقضى فيها بعدم اختصاصها بنظرها فإنه مرهود بأن المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أنه إذا لم تر محكمة الجنائيات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة - جنحة إلا بعد التحقيق ، فإنه يتعين عليها أن تحكم فيها ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى قدمت بوصفها جناية إحداث إصابات عمدية أفضت إلى الموت منطبقاً على المادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات إلا أن المحكمة لم تبين أن الواقعة المطروحة عليها جنحة إلا بعد أن قامت بتحقيقها فإنها إذ نصحت للحكم فيها تكون قد التزمت صحيح القانون ولا محل للنعي عليها من هذه الناحية - أما ما ينهيه الطاعن على الحكم بأنه لم يبين مادة العقوبة التي طلبت النيابة تطبيقها فردود بما هو مقرر من أن اغفال الحكم الإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله .

وحيث إن قبي الوجه الثالث خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الثابت من وقائع الدعوى أن إصابات المجنى عليه التي أودت بحياته



إنما نشأت من اصطدامه بسيارة وهو عامل أجنبي يقطع رابطة السببية بين الخطأ المسند إلى الطاعن ووفاته المجنى عليه إذ أن هذا الخطأ لم يربب النتيجة التي وصلت إليها حالة المجنى عليه فلو أن الطفل وقع على الأرض من صدمة الطاعن لما توفى كما أنه ( أى الطاعن ) كان قد دفع مسئوليته بأنه كان في حالة ضرورة الجأته إلى وقاية نفسه من خطر جسيم على النفس استناداً إلى حكم المادة ٦١ من قانون العقوبات إذ كان قد قبض عليه دون مبرر ووقع عليه اعتداء بجسيم أثبتته الطبيب الشرعى فى تقريره مما حدا به إلى الهرب ولم يكن له من وسيلة لمنع هذا الخطر عن نفسه سوى الفرار فصدّم المجنى عليه وهو فى طريقه بغير قصد إلا أن الحكم لم يقيم وزناً لهذا الدفاع السليم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدهوى فى أن الطاعن كان بقسم أول الجليزة وأثناء اقتياده إلى الججز بعد سؤاله أمام الضابط المنوب فى المحضر ٢٨ أحوال القسم المحرر فى يوم الحادث ١٩٥٩/٤/٢٨ - تمكن من الهرب من الشرطين على حسن عثمان ومبرحان عبد المنعم مبرحان وأخذ يعدو إلى أن خرج من باب القسم واتجه فى هربه فى زقاق مجاور حيث اصطدم بالمجنى عليه وهو طفل يبلغ نحو عشر سنوات فدفعه برعولته وعدم انتباهه إلى وسط الطريق وتصادف مرور سيارة نقل فصدمت المجنى عليه وسقط تحت عجلاتها فأصيب بالإصابات الثابتة فى التقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته ، ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق المتهم ( الطاعن ) الأدلة السائغة التى ترتب النتيجة التى انتهى إليها وعرض بعد ذلك لدفاع الطاعن وأطرحه فى قوله " إن المحكمة لا تعمل على إنكار المتهم الذى كذبه شهود الحادث لا سيما المسكرى عبد المنعم زيدان عالم الذى شاهد المتهم وهو يصطدم بالمجنى عليه ويدفعه بصدمة إلى عرض الطريق فى وقت كانت سيارة النقل مارة فى هذه المنطقة مما أدى إلى مرور السيارة على المجنى عليه وما كان فى مقدور قائدها تفادى الحادث الذى وقع نتيجة خطأ الغير " ثم أثبت علاقة السببية بين خطأ الطاعن والوفاة فى قوله " إن علاقة السببية بين وفاة المجنى عليه وخطأ المتهم قائمة بالفعل المادى الذى قام به المتهم نتيجة عدم تبصره واحتياطة واحترازه إذ لو لم يكن المتهم قد اصطدم بالمجنى عليه ودفعه نتيجة الصدمة إلى الطريق ، لما وقع الحادث على

الصورة سالفة الذكر“ وهذا الذي قاله الحكم من أن دفع الطامن للمجنى عليه أمام سيارة تصادف مرورها ولم يكن قائدها يستطيع تفاديه فصدته السيارة وحدثت به الإصابات التي أودت بحياته يوفر في حق الطامن ارتكابه خطأ ارتبط بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب لأنه أولا هذه الدفعة لما حصل اصطدام السيارة بالمجنى عليه تلك الصدمة التي نجمت عنها إصاباته التي أودت بحياته وهو ما تحقق به رابطة السببية في جريمة القتل الخطأ . لما كان ذلك ، وكان إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفردها بتقديرها قاضي الموضوع فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم قد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم يسوغ لإطراح مادفع به الطامن من انتفاء مسئوليته استنادا إلى المادة ٦١ من قانون العقوبات لانتفاء مقوماتها وشروطها ، ذلك أنه يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسئولية أن تكون الجريمة التي ارتكبتها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ، وما كان فراره من مركز الشرطة ليسوغ له أن ينطلق في الطريق فيدفع المارين تلك الدفعة التي ألقت بالمجنى عليه في طريق السيارة بعرض الطريق خاصة وأن الطامن لا يدهى أن المجنى عليه حاول منعه أو الإمساك به ولم يرد بالأوراق ولا بمدونات الحكم أو تفسير أسباب الطعن شيء من ذلك ، لما كان ذلك ، فإن دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذه الصورة إنما يكون دفاعا قانونيا لا يستأهل من المحكمة ردا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ونفسه موضوعا .

## جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمد متولى منظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

( ٤٦ )

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٣ القضائية

اشتباه . " العود للاشتباه " . عقوبة .

الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . هذا الوصف ليس فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود . اقراض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه .

صدور فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة يؤكد خطورته . هذا الفعل وحده كاف لاختياره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة له . تكرار استحقاقه للعقاب يتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في قانون العقوبات .

الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما اقترض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فإذا بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لاختياره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون صالف الذكر ، ويتكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في تاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦١ بدائرة مركز إهناسيا : "عاد لحالة الاشتباه بأن سبق الحكم عليه بالمراقبة في اللجنة رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٩ مركز بني صويف واشتهر عنه بعد ذلك لأسباب مقبولة الاعتقاد على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال" . وطلبت معاقبته بالمواد ١/٦ ، ٨ ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بني صويف الجزئية قضت غيابيا في ٧ أكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في الزمان والمكان اللذين يعينهما وزير الداخلية مع النفاذ . فعارض ، وقضى في معارضته في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بني صويف الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٧ مارس سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار المتهم في حالة اشتباه وأمرت بوضعه تحت مراقبة الشرطة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة ٦ شهور تبدأ من وقت إمكان التنفيذ عليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم قضى بإلغاء الحكم المستأنف ، واعتبار المطعون ضده في حالة اشتباه وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة شهور على الرغم من أنه ارتكب جنحة شروع في سرقة بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٠ . بعد سابقة الحكم عليه بالمراقبة في جريمة هود لحالة الاشتباه بتاريخ ٧/٥/١٩٦٠ في قضية اللجنة رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٩ مركز بني صويف مما يقتضي إعمال الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومعاقبته بالحبس والمراقبة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المظعون ضده لأنه في ١٩٦١/١/١٦ بدائرة مركز إهناسيا عاد لحالة الاشتباه بأن سبق الحكم عليه بالمراقبة في الجلسة رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٩ مركز بني سويف واشتهر عنه بعد ذلك لأسباب مقبولة الاعتياد على ارتكاب جرائم الاقتداء على النفس والمال ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبسه ستة شهور مع الشغل ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة بالتطبيق للسادتين ٥ ، ٦/٢ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فعارض في هذا الحكم وحكم في المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنف ومحكمة ثاني درجة قضت بحضوريا بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار المتهم في حالة اشتباه وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة شهور وقد حصل الحكم المظعون فيه واقعة الدعوى في قوله " إنه لمناسبة الإفراج عن المتهم — المظعون ضده — في القضية رقم ٢٠٩٦ سنة ١٩٦٠ مركز بني سويف قد حرره الملازم فريد ميتخايل ضابط مباحث المركز محضرا بتحرياته عنه فلما سأله عن صناعته وطرق نميشه أجابه أنه فلاح ويزرع في فدانين وأن سوابقه قديمة وأشهد العمدة والشيخ على حسن سيره وسلوكه وبسؤال نائب العمدة وشيخ الخفراء قرروا أنه سيء السيرة والسلوك وثبت من صحيفة حاله الجنائية أن له سبع سوابق منها خمس في سرقات وشروع فيها من سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٩ وقد حكم عليه بالعود للاشتباه في ١٩٦٠/٥/٧ بحبسه شهرين مع الشغل والمراقبة لمدة سنة ثم ثبت من مذكرة النيابة أنه قارف جريمة الشروع في السرقة في القضية رقم ٢٠٩٦ سنة ١٩٦٠ جنح مركز إهناسيا التي أفرج عنه فيها أخيرا وقضى بحبسه أربعة أشهر مع الشغل " ثم استنطرد الحكم إلى القول " وحيث إنه يبين مما تقدم أن المتهم وقد حكم عليه بالعود للاشتباه في ١٩٦٠/٥/٧ ولم يرتكب جريمة وضع بسببها تحت مراقبة البوليس ثم قارف الجريمة الأخيرة بل إنه ارتكب الجريمة الأخيرة فقط بعد الحكم عليه بالعود للاشتباه مما تستبرمه المحكمة أنه خطر على المجتمع وقد قامت بحالته الاشتباه فقط الأمر المنطبق على المواد ٥ ، ٦/١ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهو ما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف ومعاقبته على هذا الأساس والاكتفاء بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور " . وما أسس عليه الحكم قضاءه غير صديد في القانون ، ذلك أن الاشتباه في حكم

المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كونه الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فإذا بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ويتكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق المطعون ضده أنه سبق الحكم عليه بتاريخ ١٩٦٠/٥/٧ بالحبس والمراقبة في جريمة عود لحالة الاشتباه في القضية رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٩ ثم ارتكب في ١٩٦٠/٩/١٥ جريمة شروع في سرقة في القضية رقم ٢٠٩٦ سنة ١٩٦٠ وحكم عليه فيها بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٦ بالحبس أربعة شهور مع الشغل ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم الصادر في القضية الأولى قد أصبح نهائيا قبل ارتكاب الجريمة الأخيرة ، وكان اقتراف المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة — لجريمة شروع في سرقة يجعله بحكم القانون عائدا ويوجب عقابه طبقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والتي تنص على عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة إذ دان المطعون ضده بجريمة العود لحالة الاشتباه وقضى بحبسه ستة شهور وبوضعه تحت المراقبة لمدة سنة قد طبق للقانون تطبيقا صحيحا ، وكان الحكم المطعون فيه بقضائه بالغاء عقوبة الحبس والاكتفاء بالمراقبة مدة ستة شهور قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله فإنه يتعين نقضه والقضاء بتأييد الحكم الابتدائي .



فهرس هجائي موضوعي عام  
للأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

---

السنة الخامسة عشرة

العدد الأول



## العدد الأول

السنة الخامسة عشرة

# فهرس هجائي موضوعي عام للأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

في المواد الجزائية

رقم القاعدة	رقم الصفحة
(١)	
إثبات . إجراءات المحاكمة . أحوال شخصية . إختصاص . أسباب الإباحة . استئناف . اشتباه . اشتراك . اعتراف . اعلان . افلاس . إقراض بربا فاحش . أمر بالآلا وجه . أمر حفظ . أهلية التقاضي	
إثبات	
اعتراف :	
الاعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . مثال .	
(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..	١٢
	٥٧



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<b>شهود :</b>
١	١	١ - الشهادة . طبيعتها : قيامها على إخبار شقوى يدلى به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . وزن الشهادة : من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . ما دام تقديرها سليما . ( الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..
٥٢	١١	٢ - للمحكمة الأخذ بأقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، دون أن تبين علة ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى . ما دام له أصل فيها . وما دام الطاعن لم ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم . ( الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
٥٧	١٢	( الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
٥٧	١٢	٣ - الأصل أن تبنى الأحكام على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة . للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . عدم تلاوة المحكمة أقوال الشهود الغائبين لا يعيب الإجراءات . علة ذلك : هذه التلاوة من الإجازات . متى تكون واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . ( الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
٦٦	١٤	٤ - للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا . عدم سماعهم لا يحول دون أن تعتمد المحكمة في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية . ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة . ( الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
٨٧	١٨	( الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..

رقم المادة	رقم القاعدة	
		٥ - حضور المحكوم عليه في فيته من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . مقتضى ذلك ؛ سقوط الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة . جواز استناد المحكمة عند إعادة المحاكمة إلى التعقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية .
٨٧	١٨	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
		٦ - وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . مرجعه إلى محكمة الموضوع .
١١٠	٢٣	(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢) ... ..
		٧ - للمحكمة - وهي في سبيل تكوين عقيدتها - تجزئة أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تطعن إليه وتطرح ما مداه . لها أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرعه بالنسبة لمتهم آخر .
١٤١	٢٩	(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤) ... ..
		خبرة :
		١ - المسائل الفنية البعثة . على المحكمة الاستعانة في إبداء الرأي فيها بخبير فني . مثال .
٩٢	١٩	(الطن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
		٢ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا . ليس لها الاقتصار في تفنيد تلك المسألة على الاستناد إلى ما قد يختلف الرأي فيه . مثال .
١٢٦	٢٦	(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القائمة	إجراءات المحاكمة
١	١	١ - سماع المحكمة مراقبة الدفاع ثم أمرها بإقفال بابها وحجزها القضية للحكم . عدم إلزامها بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه الطاعن في مذكرة التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم لتحقيق دفاع لم يطلب تحقيقه بالجلسة . (الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
١	١	٢ - الشهادة . طبيعتها : قيامها على إخبار شفوي يدلي به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . وزن الشهادة : من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . ما دام تقديرها حليماً . (الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
٥٧	١٢	٣ - الأصل أن تبنى الأحكام على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة . المحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . عدم تلاوة المحكمة أقوال الشهود الغائبين لا يعيب الإجراءات . حلة ذلك : هذه التلاوة من الإجازات . متى تكون واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . (الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
٦٢	١٣	٤ - على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يجهه إثباته في محضر الجلسة . إن لم يفعل فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٠١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
٦٢	١٣	٥ - سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المستند إليه . هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة . لا بطلان على مخالفته . (الطن رقم ١٠١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٦ - المحكمة الاستئنائية عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا . عدم سماعهم لا يحول دون أن تعتمد المحكمة في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية . ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٦٦	١٤	( الملن رقم ١٠١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
٨٧	١٨	( الملن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
		٧ - خضوع الدعوى المدنية التي ترفع تبعا لدعوى جنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية . عدم ترتيب هذه القواعد وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون .
٧٧	١٦	( الملن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢١ ) ... ..
		٨ - حضور المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . مقتضى ذلك : سقوط الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة . جواز استناد المحكمة ضد إعادة المحاكمة إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية .
٨٧	١٨	( الملن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
		٩ - محضر الجلسة وحدة كاملة . لا فرق بين متشه وهامشه . ما دام ما ثبت في أحدهما لم يكن محل طعن بالتزوير .
١٠٢	٢١	( الملن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..
		١٠ - مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان .
١٠٢	٢١	( الملن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٣١	٢٧	١١ - ازواج المحكمة الخصوم بملاحظات تم عن وجه الرأى الذى استقام لها وإن كان غير مقبول إلا أن ذلك لا ينهض سببا للطعن على حكمها . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ ) ...
١٥٩	٢٣	١٢ - ثبوت تلاوة رئيس الجلسة تقرير التلخيص - من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه - لا يقدح في صحة هذا الإجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التى أصدرت الحكم . عدم دلالة ذلك على أن القاضى الذى تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ولم ير أن هذا التقرير يكفى في التعبير عما استخلصه هو من دراسة . ( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ) ...
٢٠٦	٤٢	( الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ ) ...
١٥٩	٢٣	١٣ - عدم توقيع المقرر على تقرير التلخيص . لا بطلان . المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية . ( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ) ...
١٥٩	٢٣	١٤ - إدعاء الطاعن عدم تلاوة التقرير . غير مقبول . ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة المنبث به حصول التلاوة . ( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ) ...
١٨٢	٣٧	١٥ - وجوب إيضاح - موطن المعلن إليه الذى لم يجده المحضر فيه ، واسم من وجده به ، وسبب امتناعه - بورقة الإعلان . علة ذلك : حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم الصورة بلهجة الإدارة . المادتان ١٠ ، ١٢ ، مرافعات . إغفال هذه البيانات . أثره : بطلان الإعلان . المادة ٢٤ مرافعات . ( الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٩ ) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٦ — عدم الترام المحكمة باجابة طلب التأجيل حين الانتهاء من تحقيق تجريد جهة أخرى . ذلك لا يمنع من الإدانة . ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفى لها . رفض المحكمة طلب التأجيل . عدم الترامها بالرد عليه صراحة . (الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٤) ... ..
١٨٥	٣٨	
		١٧ — الطعن على إجراءات محكمة أول درجة . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٤) ... ..
١٨٥	٨	
		١٨ — الأصل أن الإجراءات قد روجبت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن إثبات أنها أهملت أو خولفت . (الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٦٤) ... ..
٢٠٦	٤٢	
		١٩ — سكوت المتهم أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقها في الدفاع . (الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٦٤) ... ..
٢٠٦	٤٢	
		٢٠ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل . لا يعيب الحكم . على الخصم إن كان يهمل تدوين أمر معين أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر . (الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٦٤) ... ..
٢٠٦	٤٢	
		٢١ — تقرير التلخيص . عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى . عدم جواز النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٦٤) ... ..
٢٠٦	٤٢	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢٢ - حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات . الحكمة منه : هو تتبع إجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه . مثال .
٢٢١	٤٥	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ... ..
		٢٣ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكول إلى تقديره حسبما يوصى إليه ضميره واجتهاده .
٢٢١	٤٥	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ... ..
		٢٤ - على محكمة الجنايات إذا لم ترأن الواقعة جنحة إلا بعد التحقيق أن تحكم فيها . المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
٢٢١	٤٥	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ... ..
<hr/>		
<h2>أحوال شخصية</h2>		
<hr/>		
<h3>عقد الزواج :</h3>		
<hr/>		
إثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بعقد الزواج . عدم انطوائه على جريمة تزوير . علة ذلك : عقد الزواج لم يعد لإثبات هذه الصفة .		
اشتراط بكاره الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج . بقاء العقد صحيحا وبطلان هذا الشرط .		
١٧٦	٣٦	(الطن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٩) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">إختصاص</h2> <p>ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى التعويضات المدنية :</p> <p>١ - جريمة الاعتداء على الإقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الادعاء فيها مدنيا أمام المحاكم الجنائية . سواء كان المجني عليه قد تعاقد في قرض ربوى واحد أم أكثر . حلة ذلك ؟ .</p> <p>(الطنن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ٣٤ ... ١٦٦</p> <p>٢ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة إلى الاقتراض لا توفر هذا الركن . استخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن . اعتبار الفعل مجرد تعامل مسدنى . خروج التقاضى في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .</p> <p>(الطنن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ٣٤ ... ١٦٦</p> <p>٣ - قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية . شروطه : أن تكون تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذى رفعت به هذه الدعوى .</p> <p>القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب ، يستوجب انقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تقضيه نقضا جزئيا وتصحيحه .</p> <p>(الطنن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٩) ... ٣٦ ... ١٧٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تنازع الاختصاص :
		التنازع السلبي :
		١ - تعيين المحكمة المختصة موقوف بالجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . ما دام الحكمان الصادران منهما قد أصبحا نهائين لعدم الطعن فيهما . محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين إحداهما عادية والأخرى استثنائية . مثال في تنازع اختصاص سلبي بين محكمة ثاني درجة ومحكمة أول درجة .
٢٤	•	( الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..
		٢ - لا يشترط لاعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق . جواز وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق
١٩٧	٤٠	( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٦ ) ... ..
		٣ - طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . الفصل في التنازع السلبي القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينعقد لمحكمة النقض .
١٩٧	٤٠	( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٦ ) ... ..



## أسباب الإباحة

### الدفاع الشرعى :

حالة الدفاع الشرعى . قيامها : حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال . غير لازم . يكفى أن يصدر من المجنى عليه فعل ينشئ منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يحوز فيها الدفاع الشرعى .

لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته . يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره . متى كان ذلك مبنا على أسباب مقبولة .

تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . أمر اعتبارى . مناطه : الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجية تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه . لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملايسات .

( الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/١٦ ) ... .. ٣٩ ١٨٩

### حالة الضرورة :

حالة الضرورة التى تسقط المسؤولية الجنائية . شرطها : أن تكون الجريمة التى ارتكبها المتهم هى الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . مثال .

( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠ ) ... .. ٤٥ ٢٢١

## استئناف

مناطق حق كل من المتهم والنيابة في الاستئناف :

حق المتهم في الاستئناف رهن بمقدار العقوبة المحكوم بها .  
حق النيابة : معلق على ما تبديه من طلبات للحكمة . سواء أكان  
الطلب قد تم ابدائه شفاهة بالجلسة أو تضمنته ورقة التكليف  
بالحضور وسواء أكان في مواجهة المتهم أو في غيبته بالجلسة  
أعلن لها . المادة ٢٤٠/٤ من قانون الاجراءات الجنائية  
قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . مثال .

(الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ...  
(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤) ...

استئناف الأوامر التي تصدرها النيابة العامة :

١ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز الطعن  
عليها طبقاً للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية  
قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المجنى عليه أو من  
المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام  
غرفة الاتهام طبقاً لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون  
المذكور . مثال .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ...

٢ - الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد  
حفظ الشكوى إدارياً . طبيعته : نروجه عن وظيفة النيابة  
العامة القضائية . القصد منه معاونة رجال الضبطية الإدارية  
على حفظ الأمن . عدم اندراجه ضمن القرارات المنصوص  
عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية والتي  
يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون  
المذكور .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	نظر الاستئناف أمام المحكمة :
		١ - ثبوت تلاوة رئيس الجلسة تقرير التلخيص - من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه - لا يقدح في صحة هذا الإجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي أصدرت الحكم . عدم دلالة ذلك على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ولم ير أن هذا التقرير يكفي في التعبير عما استخلصه هو من دراسة .
١٥٩	٣٣	( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
٢٠٦	٤٢	( الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..
		٢ - عدم توقيع المقرر على تقرير التلخيص . لا بطلان . المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية .
١٥٩	٣٣	( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
		٣ - ادعاء الطاعن بعدم تلاوة التقرير . غير مقبول . مادام لم يسلك سبيل الطعن بالتروير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .
١٥٩	٣٣	( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
		٤ - تقرير التلخيص . عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى . عدم جواز النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٠٦	٤٢	( الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..
		سلطة المحكمة الاستئنافية :
		١ - متى يجب على المحكمة الاستئنافية إحادة القضية إلى محكمة أول درجة ؟ إذا قضت الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى . في حالة بطلان الإجراءات أو الحكم : على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الدعوى . مثال .
٢٤	٥	( الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ - صدور حكم غيابي . استئناف النيابة العامة له . وجوب إيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتى يتقضى مهلة المعارضة أو يتم الفصل فيها . الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية . معيب بالبطلان . قضاء هذا الحكم ببراءة المحكوم عليه وصيرورته نهائيا بعدم الطعن عليه . أثره : انتهاء الدعوى الجنائية به . اعتبار المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه غيابيا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع وسقوطها . قضاء محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه غيابيا بالتأييد ثم استئناف الأخير هذا الحكم . على المحكمة الاستئنافية أن تبحث في جواز الاستئناف قبل شكله وتقضى بسقوط المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بعد تبرئته استئنافيا بناء على استئناف النيابة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..</p>
٢٩	٢٦	
		<p>٣ - للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة . ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . وما دام المدعى بالحق المدني قد استمر في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . لا يؤثر في ذلك : كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه . هلة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣) ... ..</p>
١١٠	٢٣	

رقم الصفة	رقم القاعدة	
		<h2>إشتباه</h2> <p>طبيعته :</p> <p>الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه من تحقق شروطه . هذا الوصف ليس فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود . افتراض الشارع بهذا الوصف كونه المخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه منه .</p> <p>(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣١) ... ..</p> <p>٢٢٩ ٤٦</p> <p>العود للاشتباه :</p> <p>صدور فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة يؤكد خطورته . هذا الفعل وحده كاف لإعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة له . تكرار استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في قانون العقوبات .</p> <p>(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٣ ق جلسة — ١٩٦٤/٢/٣١) ... ..</p> <p>٢٢٩ ٤٦</p>
		<h2>إشتراك</h2> <p>المساهمة الجنائية : تحققها من الشريك بأحدى الصور التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ عقوبات .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..</p> <p>١ ١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>إعتراف</b>
		الاعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات . مثال . ( الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ )
٥٧	١٢	...
		<b>إعلان</b>
		إعلان أوراق المحضرين : وجوب ايضاح — موطن المعان إليه الذي لم يجده المحضر فيه ، واسم من وجده به ، وسبب امتناعه — بورقة الاعلان . هذه ذلك : حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم الصورة بلحمة الإدارة . المادتان ١٠ و ١٢ مرافعات . اغفال هذه البيانات . أثره : بطلان الاعلان . المادة ٢٤ مرافعات . ( الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٩ )
١٨٢	٣٧	...
		<b>إفلاس</b>
		حكم إشهار الافلاس : " أثره على أهلية المفلس " . الحكم بإشهار الافلاس لا يفقد المفلس أهليته . له أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه باسمه شخصيا . لأهمية الأحكام التي تصدر قبل التخليصة . ( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢ )
١٥٩	٣٣	...



رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## إقراض برّيا فاحش

- ١ - جريمة الاعتياد على الاقتراض بالبرّيا الفاحش . عدم جواز الادعاء فيها مدنيا أمام المحاكم الجنائية . سواء كان المجنى عليه قد تعاقد في قرض ربوي واحد أم أكثر . علة ذلك .  
(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ٣٤ ١٦٦
- ٢ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة إلى الاقتراض لا توفر هذا الركن . استخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن . اعتبار الفعل مجرد تعامل مدني . خروج للتقاضى في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .  
(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ٣٤ ١٦٦

## أمر بالألاوجه

- ١ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . العبرة فيها هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . مثال .  
(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ١٥ ٧١
- ٢ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز الطعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور . مثال .  
(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ١٥ ٧١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٧	٢٠	٣ - الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية : الأصل هو وجوب أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة . قد يستفاد استنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يترتب عليه حتماً - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر . مثال . ( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ) ... ..
		<b>أمر حفظ</b>
٧١	١٥	الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بمسد حفظ الشكوى إدارياً . طبيعته : خروجه عن وظيفة النيابة العامة القضائية . القصد منه معاونته رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن . عدم اندراجه ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يحوز استثناءها أمام غرفة الاتهام عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور . ( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٢ - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... .. راجع أيضاً : أمر بالأوجه . ( للقاعدة رقم ١٥ بالصيغة رقم ٧١ )
		<b>أهلية التقاضي</b>
١٥٩	٢٢	الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفلس أهليته . له أن يقاضي الغير والغير أن يخاصمه باسمه شخصياً . لا يجهل الأحكام التي تصدر قبل التعلية . ( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب)
		بطلان . بلاغ كاذب
		بطلان
		راجع : استئناف . وإعلان .
		( القاعدة ٣٧٤٥ بالصيغتين ٢٤ و ١٨٢٤ )
		بلاغ كاذب
		١ - تقدير صحة التبليغ من كذبه . أمر موكول إلى محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوب إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها . وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه .
٤٨	١٠	( المظن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤ ) ... ..
		٢ - البلاغ الكاذب . لا عقاب عليه ، إذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله . مثال .
١٧٦	٣٦	( المظن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٩/٢/١٩٦٤ ) ... ..



رقم المقابلة	رقم القاعدة	
		( ت )
		تبديد . تزوير . تفتيش تقليد . تلبس . تنازع اختصاص
		<u>تبديد</u>
		١ - مجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من إيداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه ، مثال . (الظن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ) ... ..
١١٨	٢٤	
		٢ - الحراسة في الحجز لا تنتهي إلا بانتهاء الحجز لأي سبب من الأسباب القانونية . نقل المحجوزات من مكان حجزها - ولو كان بأمر من المحكمة - لا يترتب عليه انتهاء الحراسة . امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفي لا عتباره مبددا . (الظن رقم ١٦٩٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ) ... ..
١٢٢	٢٥	
		٣ - جريمة التبديد . ولكنها المأدى : التأخير في رد الشيء المسلم أو الامتناع عن رده . لا يكفي لتحقيقه . ضرورة اقترانه بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه . مثال . (الظن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..
٢٠٢	٤١	

رقم القاعدة	رقم المادة	
		<u>تزوير</u>
		١ - إثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بمقتضى الزواج. عدم انطوائه على جريمة تزوير . ملة ذلك : عقد الزواج لم يعد لإثبات هذه الصفة .
		اشتراط بكاره الزوجه لا يؤثر فى صحة عقد الزواج . بقاء العقد صحيحا وبطلان هذا الشرط .
١٧٦	٣٦	{ الملن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٩ } ... ..
		٢ - تغيير الحقيقة فى محرر بوضع امضاء مزور . متى يعد تزويرا ماديا : إذا كان المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دهوى أو مطالبة بحق . وكان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير .
٢٠٦	٤٢	{ الملن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢ } ... ..
		<u>تفتيش</u>
		إذن التفتيش :
		تنفيذه :
		١ - التفتيش المحرم قانونا على مامورى الضبط القضائى :
		هو الذى يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن .

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعباً لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير باطل . هـ ذلك : حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به . (الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ..
٥٢	١١	٢ — عدم اداء الطاعن ملكية أو حيازة المخزن الذي وقع عليه التفتيش . تذرعه بانتهاك حرمة . غير مقبول . (الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ..
٥٢	١١	٣ — مجرد القول بأن الطاعن كان محبوباً لا يلزم عنه الدفع ببطلان التفتيش لحصوله في غيبته . هـ ذلك : حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان . (الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
٥٧	١٢	٤ — أحوال إباحة دخول المنازل : عدم ورودها على مسيل الحصر في المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية . تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه . دخوله ضمن هذه الأحوال . أساسه : قيام حالة الضرورة . (الطن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣) ... ..
١٠٥	٢٢	
<b>تقليد</b>		
جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مصجلة : جريمة عمدية . عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلداً . مثال . (الطن رقم ٧٩٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..		
٨٤	١٧	



رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## تلبس

١ - حالة التلبس . يكفى لقيامها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . التلبس بأحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون من شهد المظاهر الخارجية قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . يكفى تحقق تلك المظاهر . البت في هذا الشأن موضوعي .

(الطن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... .. ٤ ١٩

٢ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بأحراز المخدر بعد إلقائه .

(الطن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... .. ٤ ١٩

٣ - لغير رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التلبس بالجريمة التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مأموري الضبط القضائي .

(الطن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... .. ٤ ١٩

## تنازع اختصاص

راجع : اختصاص .

(القاعدتين ٤٠ ٤١ ٤٢ بالصحيفتين ٢٤ ٢٥ ١٩٧٤)

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		(ج)
		جريمة
		جريمة
		أركان الجريمة :
		١ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره . غير لازم لتحققها . قيامها ولو تقدم به في تاريخ لاحق . ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود . مثال .
١٥	٣	( الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢ ) ... ..
		٢ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : لا تأثير للسداد على قيامها . ما دام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها .
١٥	٣	( الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢ ) ... ..
		٣ - جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادي لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها . افتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم استطاعته دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط .
٣٥	٧	( الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..

رقم القاعدة	رقم المادة	
		٤ - نهى المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاما . انطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القاطنين على امر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه : مقامة على قصد جنائي مقترض قانونا . مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل إيجابي ، هو فعل اللعب في ذاته .
٤٢	٩	( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
		• - جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة . جريمة عمدية . عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو علمه بأنه يبيع نموذجا مقلدا . مثال .
٨٤	١٧	( الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٢٢ - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
		٦ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم .
		الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ : وجوب تبيانه فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .
٩٢	١٩	( الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
		٧ - مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من ابداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبيد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه ، مثال .
١١٨	٢٤	( الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٨ - استخراج مواد المناجم والمحاجر : متى يكون مؤثما ؟ إذا كان بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها في الأرض . مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج الى ترخيص .
١٣٦	٢٨	جريمة استخراج مواد المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها : جريمة من نوع خاص . قوامها . العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية . (الطن رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٤) ... ..
١٤٩	٣١	٩ - ادانة المتهم في جريمة بيعه جبنا مغشوشا مع علمه بغشها لمجرد أنه الملتزم بتوريدها . لا يكفي . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو توريده السلعة مع علمه بغشها . القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - من افتراض العلم بالغش أو الفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباحة الجائلين . قابليتها لاثبات العكس بغير اشتراط نوع معين من الأدلة . عدم مساسها بالركن المعنوي في جنحة الغش الذي يلزم توافره حتما للعقاب . (الطن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٤) ... ..
١٦٦	٣٤	١٠ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٩/١ عقوبات . أركانها : انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة الى الاقتراض لا توفر هذا الركن . استخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن . لمعتبر الفعل مجرد تعامل مدني . خروج النقاض في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية . (الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١١ - جريمة التبيد . وكنها المادى : التأخير في رد الشيء المسلم أو الامتناع عن رده . لا يكفي لتحقيقه . ضرورة اقترائه بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه . مثال .
٢٠٢	٤١	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..
		١٢ - جريمة النصب . توافرها : وجوب أن تكون الطرق الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذى أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الاحتمالية . مثال .
٢٠٦	٤٢	(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..
		١٣ - جريمة القذف : ركن العلانية فيها : لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب اتجاه قصد الجاني الى إذاعة ما أسنده الى المجنى عليه . مثال .
٢١٨	٤٤	(الطن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠) ... .. راجع أيضا : تلبس . ( القاعدة رقم ٤ بالصيغة رقم ١٩ )

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ح)
		حجز
		حكم
		حجز
		الحراسة في الحجز لا تنتهي إلا بانتهاء الحجز لأي سبب من الأسباب القانونية . نقل المحجوزات من مكان بحجزها — ولو كان بأمر من المحكمة — لا يترتب عليه انتهاء الحراسة . امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد منه يكفي لاعتباره مبددا .
١٢٢	٢٥	(الطن رقم ١٦٩٣ لسنة ٢٣ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٤) ... ..
		حكم
		تسبيب الحكم :
		بيانات التسبيب :
		إغفال الحكم الإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها . لا بطلان .
٢٢١	٤٥	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٤ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣٠) ... ..
		التسبيب المعيب :
		١ — جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة :
		جريمة عمدية . عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو عليه بأنه يبيع نموذجا مقلدا . مثال .
٨٤	١٧	(الطن رقم ٧٩٨ لسنة ٢٣ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..



رقم القائمة	رقم الصفحة	
		٢ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم .
١٩	٩٢	الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ : وجوب تبياته فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمدها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق . ( الطن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
١٩	٩٢	٣ - المسائل الفنية البحتة . على المحكمة الاستعانة في إبداء الرأي فيها بنخبتي . مثال . ( الطن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
٢٤	١١٨	٤ - مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من إبداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبيد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاء عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه ، مثال . ( الطن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ) ... ..
٢٦	١٢٦	٥ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة عليها . ليس لها الاقتصار في تنفيذ تلك المسألة على الاستناد إلى ما قد يختلف الرأي فيه . مثال . ( الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ ) ... ..
٢٦	١٢٦	٦ - الأدلة في المواد الجنائية : متساندة . يكل بعضها بعضا . سقوط أحدهما أو استبعادها . وجوب إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لدعم الإدانة . حلة ذلك ؟ ( الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٧٣	٣٥	٧ - على المحكمة رفع التناقض بين الدليلين القولي والفني في أسبابها والا كان حكمها معيبا بما يستوجب نقضه . مثال في قتل عمد . (الطن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢) ... ..
٢١٨	٤٤	٨ - جريمة القذف : ركن العلانية فيها . لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب اتجاه قصد الجاني إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . مثال . (الطن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣٠) ... ..
		التسبب غير المعيب :
١٠	٢	١ - للحكمة التعويل في إدانة متهم على أقوال متهم آخر في الدعوى . متى اطمانت إليها . ولو لم يكن من دليل سواها . (الطن رقم ٩٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
١٠	٢	٢ - للحكمة أن تبين حقيقة الدعوى وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها . ولو كانت غير مباشرة . متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . (الطن رقم ٩٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
١٣١	٢٧	(الطن رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٠) ... ..
١٩	٤	٣ - لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما تراه إليه منها . عدم التزامها بالتعرض للدفاع الموضوعي والرد عليه استقلالاً اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى . (الطن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..

رقم المادة	رقم القاعدة	
		٤ - تقدير صحة التبليغ من كذبه . أمر موكل إلى محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها . وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه .
٤٨	١٠	(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٢) ... ..
		٥ - للحكمة الأخذ بأقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، دون أن تبين صلة ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى . ما دام له أصل فيها . وما دام الطاعن لم ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم .
٥٢	١١	(الطن رقم ١٧٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٢) ... ..
٥٧	١٢	(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		٦ - الاعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . مثال .
٥٧	١٢	(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		٧ - حضور المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . مقتضى ذلك : سقوط الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة . جواز استناد المحكمة عند إعادة المحاكمة إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية .
٨٧	١٨	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٨ - المحكمة الاستئنافية عن سماع شهود الاثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع منه صراحة أو ضمنا . عدم سماعهم لا يحول دون أن تعتمد المحكمة في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية . مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٨٧	١٨	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
		٩ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي في كل جريمة يشيرها . اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها . دلالة على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . عدم التزامها ببيان حلة اطراحها لها .
٨٧	١٨	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
١٠٢	٢١	(الطن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢) ... ..
		١٠ - المحكمة الاستئنافية في ادانة متهم إلى أقوال متهم آخر . مادام قد اطمأن وجدانها إلى هذه الأقوال .
٨٧	١٨	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
		١١ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مصادرتها في اعتقادها بشأنه ولا المجادلة فيه أمام محكمة النقض .
٨٧	١٨	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
		١٢ - وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، وتحويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . مرجعه إلى محكمة الموضوع .
١١٠	٢٢	(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢) ... ..

رقم المادة	رقم المادة	رقم المادة
١٣	٢٧	١٣١
١٤	٢٩	١٤١
١٥	٣٣	١٥٩
١٦	٤٢	٢٠٦
١٧	٤٥	٢٢١

١٣ - المحكمة الموضوع تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى . لما فى سبيل ذلك الأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وإطراح ما حداها مما لا تظمن إليه . عدم التزامها ببيان الأسباب .

(الطن رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٤) ... ..

١٤ - المحكمة - وهى فى سبيل تكوين عقيدتها - تجزئة أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما حداها . لما أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرحه بالنسبة لمتهم آخر .

(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٤) ... ..

١٥ - إثبات المحكمة أركان الجريمة ، ووقوعها من المتهم ، والأدلة التى قامت لديها بفعلتها تعتقد ذلك وتقول به ، كفايته سلامة الحكم . عدم التزامها بالرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ردا خاصا . يكفى أن يستفاد الرد عليه من الأدلة التى صولت عليها فى إدانة المتهم .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٤) ... ..

١٦ - جريمة النصب . توافرها : وجوب أن تكون الطرق الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذى أراد الجانى الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الاحتمالية . مثال .

(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٦٤) ... ..

١٧ - إثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية . مسألة موضوعية . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة التقص . مادام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب مائغة .

(الطن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>ملا يعيب الحكم في نطاق التدليل :</p> <p>الخطأ في الإسناد الذي لا تأثير له في منطق الحكم .</p> <p>لا يعيبه .</p>
٥٢	١١	<p>(الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٤) ... ..</p> <p>حكم إشهار الإفلاس :</p> <p>« أنزه على أهلية المفلس » :</p> <p>الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفلس أهليته . له أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه باسمه شخصيا . لا حجية للأحكام التي تصدر قبل التفليسة .</p>
١٥٩	٢٢	<p>(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢/٢/١٩٦٤) ... ..</p> <p>راجع أيضا : استئناف . بلاغ كاذب . تزوير . دعوى مدنية . مواد مخدرة .</p> <p>(الفواحد ٦ و ٣٦ و ١٦ و ٢٢ بالصايف ٢٩ و ١٧٦ و ٧٧ و ١٠٥)</p>
		<p>(خ)</p> <p>خبرة . خطأ . خيانة أمانة</p>
		<p>خبرة</p>
		<p>راجع : إثبات .</p> <p>(القاعدتين ١٩ و ٢٦ بالمصنفين ٩٢ و ١٢٦)</p>



رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## خطأ

١ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم .

الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ : وجوب تبيانه فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(الطن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ١٩ ٩٢

٢ - خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها .  
إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا .  
موضوعي .

(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣) ... ٢٣ ١١٠

## خيانة أمانة

راجع : تبديد .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د)
		دخان . دعارة . دعوى جنائية . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعى . دفع
		<u>دخان</u>
		جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادى لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد احراز الدخان المخلوط أو المفضوش جريمة معاقب عليها . افتراض توافر القصد الجنائى لدى الفاعل إذا كان صانعاً . عدم استطاعته دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط .
٢٥	٧	(الطن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤) ... ..
		<u>دعارة</u>
		١ - المعاونة التي عنها الشارع في المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ : عدم تحققها إلا بالاشتراك الفعلى في تهيئة المحل للمعد للدعارة بقصد استغلاله .
١٠	٢	(الطن رقم ٩٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٤) ... ..
		٢ - القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافأة الدعارة : عدم اشتراطه للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل . المادتان ١ و ٧ من القانون المذكور .
١٥٣	٣٢	(الطن رقم ١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٤) ... ..

رقم القاعدة	رقم المادة	
		دعوى جنائية
		تحريكها :
		١ - هيئة قناة السويس : إدارتها مرفقا عاما من مرافق الدولة . تتمتعها بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة إدارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة . اعتبار موظفيها في حكم الموظفين العموميين . انعطاف الحماية الخاصة التي تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة عليهم . مثال .
٩٧	٢٠	( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..
		٢ - الدعوى الجنائية ليست ملكا للنياية العامة . هي من حق الهيئة الاجتماعية . ليست النياية إلا وكالة عنها في استعمالها . حقها في التصرف فيها بالحفظ . بمجرد تقديمها الدعوى إلى القضاء يجعله وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النياية الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة . الاحتجاج على النياية بقبولها الصريح أو الضمني لأي من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى . غير مقبول . لما الطعن في الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها . عدم تقيدها بذلك أيضا لدى مباشرتها سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفا منضا .
١٥٩	٣٣	( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... .. راجع أيضا : دعوى مدنية .
		( القاعدة رقم ١٦ بالصيغة رقم ٧٧ ) .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	دعوى مدنية
		إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية :
١٦٦	٣٤	١ - جريمة الاغتصاب على الإقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الادعاء فيها مدنيا أمام المحاكم الجنائية . سواء كان المجنى عليه قد تعاقد في قرض ربوي واحد أم أكثر . هل ذلك ؟ ( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
١٦٦	٣٤	٢ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة إلى الاقتراض لا توفر هذا الركن . استخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن . اعتبار الفعل مجرد تعامل مدني . خروج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية . ( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
		٣ - قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية . شروطه : أن تكون تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به هذه الدعوى .
١٧٦	٣٦	القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتمتني القذف والسب ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تقضيه تقضا جزئيا وتصحيحه . ( الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٩ ) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نظر الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي :
١٦	٧٧	١ - خضوع الدعوى المدنية التي ترفع تبعا لدعوى جنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية . عدم ترتيب هذه القواعد وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون . ( الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢١ ) ... ..
٢٣	١١٠	٢ - للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة . مادامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . ومادام المدعى بالحق المدني قد استمر في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . لا يؤثر في ذلك : كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ) ... ..
		<u>دفاع</u>
		الاخلال بحق الدفاع :
		(١) ما يوفره :
٢٤	١١٨	بمجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من إبداع التمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه ، مثال . ( الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) ما لا يوفره :
		١ - على المتهم أن يطلب صراحة لإثبات ما يجهه إثباته في محضر الجلسة . إن لم يفعل فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
٦٢	١٣	(اللمن رقم ١٠١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		٢ - إثارة الطاعن بطلان حكم محكمة أول درجة أمام محكمة النقض . غير مقبول . ما دام أنه لم يترشيثا من ذلك أمام محكمة ثاني درجة .
٦٢	١٣	(اللمن رقم ١٠١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		٣ - سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه . هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات في الجلسة . لا بطلان على مخالفته .
٦٢	١٣	(اللمن رقم ١٠١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		٤ - إزجاج المحكمة الخصوم بملاحظات تم عن وجه الرأي الذي استقام لها وإن كان غير مقبول إلا أن ذلك لا ينهض سببا للطعن على حكمها . علة ذلك ؟
١٣١	٢٧	(اللمن رقم ٢٠١٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٠) ... ..
		٥ - الأصل أن الاجراءات قد رويت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن اثبات أنها أهملت أو خولفت .
٢٠٦	٤٢	(اللمن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣) ... ..
		٦ - سكوت المتهم أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .
٢٠٦	٤٢	(اللمن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣) ... ..



رقم القاعدة	رقم المادة	
		٧ - خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم بالتفصيل لا يعيب الحكم . على الخصم إن كان يهمة تدوين أمر معين أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر .
٢٠٦	٤٢	( الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٢ ) ... ..
		٨ - حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات . المحكمة منه : هو تتبع إجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه . مثال .
٢٢١	٤٥	( الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠ ) ... ..
		٩ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكول إلى تقديره حسبها يوحى إليه ضميره واجتهاده .
٢٢١	٤٥	( الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠ ) ... ..
<b>دفاع شرعي</b>		
راجع : أسباب الإباحة .		
<b>دفع</b>		
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :		
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها : تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي .		
١٨٥	٣٨	( الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>الدفع بانتفاء الصفة :</b>
		الدفع بانتفاء الصفة . من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٢١	٤٥	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠) ... ..
		<b>الدفع باعتبار المدعى تاركا لدعواه :</b>
		الدفع باعتبار المدعى تاركا لدعواه . من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٢١	٤٥	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠) ... ..
		<b>الدفع ببطلان التفتيش :</b>
		١ - التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي : هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن .
		دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا يقصد تفتيشها ولكن تعبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير باطل . حلة ذلك : حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به .
٥٢	١١	(الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٢	١١	٢ - عدم ادماء الطاعن ملكية أوحيازة المخزن الذي وقع عليه التفتيش . تذرعه بانتهاك حرمة . غير مقبول . (الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤) ... ..
٥٧	١٢	٣ - مجرّد القول بأن الطاعن كان محبوسا لا يلزم عنه الدفع ببطلان التفتيش لحصوله في غيبته . علة ذلك : حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان . (الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٦٤) ... ..
( ر )		
رابطة سببية . رد اعتبار		
رابطة سببية		
٢٢١	٤٥	اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض . مادام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب مائغة . (الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤) ... .. راجع أيضا : حكم . ( القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ٩٢ )



## رد إعتبار

إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . اجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الايقاف . احتساب الحكم سابقة في العود خلال مدة الايقاف ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضاً . انقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بالغائه . أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية . اعتبار هذا السقوط بمثابة رد اعتبار قانوني للحكوم عليه ، عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود .

(الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٢٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣) ... ٤٣ ... ٢١٤

(س)

سرقة . صلاح

سرقة

الشروع في السرقة :

الشروع : لا يشترط لتحقيقه أن يبدأ الفاعل في تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة . يكفي أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه جالاً ومباشرة . مثال في سرقة .

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٢٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ١٤ ... ٦٦

## سلاح

إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً. إجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف. احتساب الحكم سابقة في العود خلال مدة الإيقاف ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضاً. انقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بإلغائه. أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية. اعتبار هذا السقوط بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه. عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود.

خلو القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف القواعد العامة المتقدمة. شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون المذكور : سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال. وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً متجاً لآثاره الجنائية. تنفيذه. ليس بلازم.

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		( ش )
		شروع . شريك . شهود . شيك بدون رصيد
		<u>شروع</u>
		الشروع : لا يشترط لتحقيقه أن يبدأ الفاعل في تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة . يكفي أن يبدأ الحائى في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة . مثال في سرقة .
٦٦	١٤	( الملحق رقم ١٠١٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
		<u>شريك</u>
		راجع : اشتراك .
		<u>شهود</u>
		راجع : إثبات "شهود" .
		<u>شيك بدون رصيد</u>
		١ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره . غير لازم لتحقيقها . قيامها ولو تقدم به في تاريخ لاحق . مادام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكي يحوى مجرى النقود . مثال .
١٥	٣	( الملحق رقم ٩٧٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢ ) ... ..



٢ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : لا تأثير للسداد على قيامها . مادام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها .  
( المعلن رقم ٩٧٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢ ) ... ..

(ض)

ضرر

راجع : مسئولية جنائية .

( القاعدة رقم ٢٤ بالمصحفة رقم ١١٠ )

(ظ)

ظروف مشددة

شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ : سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما متجعا لآثاره الجنائية . تنفيذه . ليس بلام .

( المعلن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ ) ... ..

(ع)

عقوبة . عود

## عقوبة

### الظروف المخففة للعقوبة :

إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . إجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف . احتساب الحكم سابقة في العود خلال مدة الإيقاف بما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضاً . انقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بإلغائه . أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية . اعتبار هذا السقوط بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود .

خلو القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف القواعد العامة المتقدمة .

( الملحق رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..

### الظروف المشددة للعقوبة :

شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ : سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً متجاً لآثاره الجنائية . تنفيذه . ليس بلام .

( الملحق رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..

راجع أيضاً : إشتباه .

( القاعدة رقم ٤٦ بالصيغة رقم ٢٢٩ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><b>عود</b></p> <p>١- إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا . اجراء يرمى الى انذار المحكوم عليه بعدم العودة الى مخالفة القانون خلال مدة الايقاف . احتساب الحكم سابقة في العود خلال مدة الايقاف ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا . انقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بالغاءه . أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية . اعتبار هذا السقوط بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود .</p> <p>خلو القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف القواعد العامة المتقدمة . شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون المذكور : سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما متجا لآثاره الجنائية . تنفيذه . ليس بلازم .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣) ... ٤٣ ... ٢١٤</p> <p>٢- صدور فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة يؤكد خطورته . هذا الفعل وحده كاف لاعتباره هائلا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة له . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه اذا ما توافرت قواعد العود الواردة في قانون العقوبات .</p> <p>(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣١) ... ٤٦ ... ٢٢٩</p>



رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

(غ)

غرفة الاتهام . غش

غرفة الاتهام

إختصاصها :

١ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز الطعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المحنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدها وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور . مثال .

(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... .. ٧١ ١٥

٢ - الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى اداريا . طبيعته : نروجه عن وظيفة النيابة العامة القضائية . القصد منه معاونة رجال الضبطية الادارية على حفظ الأمن . عدم اندواجه ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .

(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... .. ٧١ ١٥

رقم القاعدة	رقم الصفحة
٣	١٩٧
٣ - قضاء المحكمة الجزئية نهائيا بعدم اختصاصها بنظر الواقعة لأنها جناية . على غرفة الاتهام إذا دأت أن هناك وجها للصير في الدعوى أن تحيلها مباشرة الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه . المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .	
٤٠	١٩٧
( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٦٤ ) ... ..	

### الطعن في أوامرها :

عدم جواز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة اليها طبقا للقانون . كون الطعن غير جائز أمام الغرفة . أثره : انخلاق باب الطعن فيه بطريق النقض . المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .	
١٠	٧١
( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٤ ) ... ..	

### غش

١ - جريمة خلط الدخان : توفر الركن المادي لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد اجراز الدخان المخلوط أو المغموش جريمة معاقب عليها . اقتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم استطاعته دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط .	
٧	٣٥
( الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣ / ١ / ١٩٦٤ ) ... ..	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - إدانة المتهم في جريمة بيعه جينا مغشوشا مع علمه بغشه لمجرد أنه الملتزم بتوريده . لا يكفي . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو توريده السلعة مع علمه بغشها . القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - من اقتراض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . قابليتها لإثبات العكس بغير اشتراط نوع معين من الأدلة . عدم مساسها بالركن المعنوي في جنحة للغش الذي يلزم توافره حتما للعقاب . ( الملحق رقم ٢٠٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلد ٢٤ / ٢ / ١٩٦٤ ) ... ..
٣١	١٤٩	

### ( ق )

قبض . قتل خطأ . قتل عمد .  
قذف . قصد جنائي . قمار .  
قوة الشيء المقضي .

### قبض

التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي: هو الذي  
يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة  
المساكن .



رقم القاعدة	رقم المادة	
٥٢	١١	<p>دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعباً لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير باطل . علة ذلك : حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به .</p> <p>( الملحق رقم ١٧٠١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤ ) ... ..</p>
<h3>قتل خطأ</h3>		
٩٢	١٩	<p>الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم . الحكم بالادانة في جريمة القتل الخطأ : وجوب تبيانها فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .</p> <p>( الملحق رقم ٢٢٩٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٧/١/١٩٦٤ ) ... ..</p>
<h3>قتل عمد</h3>		
١٧٣	٣٥	<p>على المحكمة رفع التناقض بين الدليلين القولي والفني في أسبابها والا كان حكمها معيباً بما يستوجب نقضه . مثال في قتل عمد .</p> <p>( الملحق رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٤ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p><b>قذف</b></p> <p>جريمة القذف: ركن العلانية فيها . لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب اتجاه قصد الجاني إلى إفاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠) ... ..</p>
٢١٨	٤٤	
		<p><b>قصد جنائي</b></p> <p>١ — جريمة خلط الدخان: توافر الركن المادي لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها . افتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم استطاعته دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط .</p> <p>(الطن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ..</p>
٣٥	٧	
		<p>٢ — نهي المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ على لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاما . انطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويحاولون فيها لعب القمار . مسؤولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه: مقامة على قصد جنائي مفترض قانونا . مسؤولية لاعب القمار: تطلبها قيام المتهم بعمل إيجابي، هو فعل اللعب في ذاته .</p> <p>(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ..</p>
٤٢	٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة : جريمة عمدية . عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلداً . مثال . ( الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
٨٤	١٧	
		٤ - إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . مثال . ( الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..
١٠٥	٢٢	
<h2>قار</h2>		
		١ - مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ طبيعتها : مسئولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . مثال . ( الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
٣٩	٨	
		٢ - نهى المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاماً . انطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويحاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه : مقامة على قصد جنائي مقترض قانوناً . مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل إجباري . هو فعل اللعب في ذاته . ( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
٤٢	٩	



## قوة الشيء المقضي

راجع : استئناف .

( القاعدة رقم ٦ بالمحكمة رقم ٢٩ )

( م )

مأمورو الضبط القضائي . محال عامة .  
محاماة . محكمة استئنافية . محكمة  
الجنايات . محكمة الموضوع . مسئولية  
جنائية . مسئولية مدنية . معارضة .  
مواد مخدرة . مناجم ومحاجر . موظفون  
عموميون

## مأمورو الضبط القضائي

إختصاص مأمور الضبط القضائي :

التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي هو الذي  
يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة  
المساكن .

دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا يقصد تفتيشها ولكن  
تعقبا لشخص محدد أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة  
المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير  
باطل . ملة ذلك : حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب  
رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به .

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

## محال عامة

١ - مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعماله فيه من أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . طبيعتها : مسئولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الاشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . مثال .

(الطن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤) ... .. ٣٩ ٨

٢ - نهى المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاما . انطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويحاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعماله فيه : مقامة على قصد جنائي مفترض قانونا . مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل إجباري ، هو فعل اللعب في ذاته .

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤) ... .. ٤٢ ٩

## محاماة

١ - حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات . الحكمة منه : هو تتبع اجراءات المحاكمة والقيام بعيب الدفاع عنه . مثال .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٣٠/٢/١٩٦٤) ... .. ٢٢١ ٤٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٢١	٤٥	٢ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكول إلى تقديره حسبما يوحى إليه ضميره واجتهاده . (الطن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠) ... ..

## محكمة استئنافية

إختصاصها :

للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة . ما دامت الدعوى المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . وما دام المدعى بالحق المدني قد استمر في دعواه المدنية المؤسمة على ذات الواقعة . لا يؤثر في ذلك : كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه . حلة ذلك ؟

(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠) ... .. ٢٣ ١١٠

## محكمة الجنايات

تشكيلها :

مؤدى نصوص المواد ٩ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشارع لم يرتب البطلان إلا في الحالة التي تشكل فيها دائرة محكمة الجنايات من أكثر من واحد من غير المستشارين . إختصاص الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف بتعيين من يعهد اليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات . طبيعته : تنظيم إداري بين دوائر المحكمة المختلفة . لا بطلان على مخالفته . مثال .

(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤) ... .. ٢٩ ١٤١



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إختصاصها :
		على محكمة الجنايات إذا لم تر أن الواقعة جنحة الابعد التحقيق أن تحكم فيها . المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية . ( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ ) ... ..
٢٢١	٤٥	
		<b>محكمة الموضوع</b>
		مسلطتها في تقدير الدليل :
		١ - الشهادة . طبيعتها : قيامها على اخبار شفوي يدلى به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . وزن الشهادة : من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . ما دام تقديرها سليما . ( الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..
١	١	
		٢ - لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترتاح اليه منها . عدم التزامها بالتعرض للدفاع الموضوعي والرد عليه استقلالا اكتفاء بأخذها بأدلة الاثبات القائمة في الدعوى . ( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..
١٩	٤	
		٣ - تقدير صحة التبليغ من كذبة . أمر موكل الى محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه . ( الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
٤٨	١٠	
		٤ - وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، وتعويل القضاء على قوله مهما وجه اليه من مطاحن وحام حوله من الشبهات . مرجعه الى محكمة الموضوع . ( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..
١١٠	٢٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤١	٢٩	<p>٥ - للحكمة - وهي في سبيل تكوين عقيدتها - تجزئة أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه . لها أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرحه بالنسبة لمتهم آخر .</p> <p>( الملن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ ) ... ..</p> <p>سلطتها في بحث قيام حالة التلبس :</p> <p>حالة التلبس . يكفي لقيامها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . التلبس بأحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون من شهد المظاهر الخارجية قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . يكفي تحقق تلك المظاهر . البت في هذا الشأن موضوعي .</p> <p>( الملن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..</p> <p>سلطتها في تقدير واقعة الاتجار في المواد المخدرة :</p> <p>أحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .</p> <p>مثال .</p> <p>( الملن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ) ... ..</p> <p>سلطتها في إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية :</p> <p>إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض . مادام الحكم قد أقام قضاؤه على أسباب صائغة .</p> <p>( الملن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ ) ... ..</p>
٢٢١	٤٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطانها في تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية :
		تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
١١٠	٢٣	(الظن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢) ... ..
<b>مسئولية جنائية</b>		
<b>قيام المسؤولية :</b>		
		١ — جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادي لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقب عليها . اقتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم استطاعته دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط .
٣٥	٧	(الظن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ..
		٢ — مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه من أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . طبيعتها :
		مسئولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل من أحدهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الاشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . مثال .
٣٩	٨	(الظن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها . إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول . تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
١١٠	٢٣	( الملن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..  إنعدام المسئولية : حالة الضرورة التي تسقط المسئولية الجنائية . شرطها : أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . مثال .
٢٢١	٤٥	( الملن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣٠ ) ... .. راجع أيضا : أسباب الإباحة . ( القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٨٩ ) .
		<b>مسئولية مدنية</b>
		<b>مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه :</b> مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . يكفي لتحقيقها : قيام علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع . وأن يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . سواء تحقق ذلك من طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته أو من طريق الإساءة في استعمالها . وسواء كان خطأ التابع قد أصره به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم . وسواء كان التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه أو جرم منفعته لنفسه .
٧٧	١٦	( الملن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		خطأ المضرور وأثره على مسئولية المسئول :
		خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها . إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الإحسان درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول . تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
١١٠	٢٣	(الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣) ... ..

## معارضة

### نظر المعارضة :

صدور حكم غيابي . استئناف النيابة العامة له . وجوب  
إيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتى ينقضي ميعاد  
المعارضة أو يتم الفصل فيها . الحكم الذي يصدر من المحكمة  
الاستئنافية . معيب بالبطلان . قضاء هذا الحكم ببراءة  
المحكوم عليه وصدورته نهائيا بعدم الطعن عليه . أثره : انتهاء  
الدعوى الجنائية به . اعتبار المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه  
غيابيا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع وسقوطها .  
قضاء محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه  
غيابيا بالتأييد ثم استئناف الأخير هذا الحكم . على المحكمة  
الاستئنافية أن تبحث في جواز الاستئناف قبل شكاه وتقضي  
بسقوط المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بعد تبرئته استئنافيا  
بناء على استئناف النيابة .

(الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..

٢٩

٦

راجع أيضا : استئناف .

( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٤ )

رقم القاعدة	رقم المادة	
<b>مواد مخدرة</b>		
١ - حالة التلبس . يكفي لقيامها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . التلبس بأحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون من شهد المظاهر الخارجية قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . يكفي تحقق تلك المظاهر . البت في هذا الشأن موضوعي .		
١٩	٤	( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..
٢ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بأحراز المخدر بعد إلقائه .		
١٩	٤	( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..
٣ - أحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . مثال .		
١٠٥	٢٢	( الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..
<b>مناجم ومحاجر</b>		
استخراج مواد المناجم والمحاجر . متى يكون مؤثما ؟ إذا كان بقصد استعمالها استعمالا منائرا لمجرد بقائها في الأرض . مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج إلى ترخيص .		



رقم القاعدة	رقم المادة	
٢٨	١٣٦	جريمة اختراجه مواد المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها : جريمة من نوع خاص . قوامها : العيب بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفيه . ( المجلد رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٤ ) ... ..

### موظفون عموميون

٢٠	٩٧	هيئة قناة السويس : إدارتها مرفقا عاما من مرافق الدولة . تتمتعها بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة إدارية هي قسطن من اختصاصات السلطة العامة . اعتبار موظفيها في حكم الموظفين العموميين . انعطاف الحماية الخاصة التي تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة عليهم . مثال . ( المجلد رقم ٨٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٤ ) ... ..
----	----	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

( ن )

نصب . نظام عام . نقض .  
تياية عامة

نصب

٤٢	٢٠٦	جريمة النصب . توافرها : وجوب أن تكون الطرق الاحتياطية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضي أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الاحتياطية . مثال . ( المجلد رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٦٤ ) ... ..
----	-----	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

رقم المنحة	رقم القاعدة	نظام عام
		<p>الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . تعلقه  بالنظام العام . جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .  شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات  الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق  موضوعي .</p>
١٨٥	٣٨	(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٤) ... ..
		نقض
		<p>الطعن بالنقض :  " طبيعته " :</p> <p>الطعن بالنقض . طبيعته : حق شخص لمن صدر الحكم  ضده . ليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرته  إلا بأذنه . مثال .</p>
١٦٦	٣٤	(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٤) ... ..
		<p>ما لا يجوز الطعن فيه بالنقض :</p> <p>عدم جواز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما  تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة إليها طبقا للقانون .  كون الطعن غير جائز أمام الغرفة . أثره : انقلاق باب الطعن  فيه بطريق النقض . المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية  قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .</p>
٧١	١٥	(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٦٤) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		أحوال الطعن بالنقض :
		” الخطأ في تطبيق القانون “
٩٧	٢٠	١ - الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية : الأصل هو وجوب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة . قد يستفاد احتياجا من تصرف أو إجراء آخر يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر . مثال . ( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) .. ...
		٢ - قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية . شروطه : أن تكون تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي وقعت به هذه الدعوى .
١٧٦	٣٦	القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنهما . قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه نقضا جزئيا ونصحيحه . ( الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٩ ) .. ...
		اصباب الطعن :
		” ما يقبل من الأسباب “ :
١٨٥	٣٨	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله : أن تكون مقوماته واخصه من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بنير تحقيق موضوعي . ( الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٠ ) .. ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		” ما لا يقبل من الأسباب “ :
٤٨	١٠	١ - النعى على الحكم أمام النقض بعدم رده على دفاع لم يطرحه المتهم أمام محكمة الموضوع . غير مقبول . ( الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
٨٧	١٨	٢ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مصادرتها في اعتقادها بشأنه ولا المجادلة فيه أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
١٨٥	٣٨	٣ - الطعن على إجراءات محكمة أول درجة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٠ ) ... ..
٢٠٦	٤٢	٤ - تقرير التلخيص . عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى . عدم جواز النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..
٢٢١	٤٥	٥ - الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى تاركا لدعواه . من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطة محكمة النقض في تعيين الجهة المختصة :
		طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما . الفصل في التنازع السلبي القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينعقد لمحكمة النقض .
١٩٧	٤٠	( الملحق رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٤ ) ... راجع أيضا : دعوى جنائية . ( القاعدة رقم ٢٢ بالسبغة رقم ١٥٩ )
		<b>نيابة عامة</b>
		سلطتها في استعمال الدعوى الجنائية :
		الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة . هي من حق الهيئة الاجتماعية . ليست النيابة إلا وكالة عنها في استعمالها . حقها في التصرف فيها بالحفظ بمجرد تقديمها الدعوى إلى القضاء يجمعه وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة . الاحتجاج على النيابة بقبولها الصريح أو الضمني لأي من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى . غير مقبول . لها الطعن في الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها . علم تقيدها بذلك أيضا لدى مباشرتها سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرقا منضما .
١٥٩	٢٢	( الملحق رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢/٣/١٦٩٤ ) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الطعن في الأوامر الصادرة من النيابة :
		١ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . العبرة فيها هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . مثال .
٧١	١٥	( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
		٢ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز الطعن عليها طبقا للسنتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المحنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور . مثال .
٧١	١٥	( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
		٣ - الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إداريا . طبيعته : نروجه عن وظيفة النيابة العامة القضائية . المقصد منه معاونة رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن . عدم اندراجه ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .
٧١	١٥	( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..



رقم المنحة	رقم القاعدة	
		( ٥ )
		هيئة قناة السويس
		هيئة قناة السويس : إدارتها مرفقا عاما من مرافق الدولة . تمتعها بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة إدارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة . اعتبار موظفيها في حكم الموظفين العموميين . انعطاف الحماية الخاصة التي تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة عليهم . مثال .
٩٧	٢٠	( الملحق رقم ٨٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..



## القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية مما يخص  
المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		<u>إثبات</u>
		طرق الإثبات :
		الاثبات بالكتابة :
		« أوراق عرفية »
		الورقة تستمد قوتها الملزمة من التوقيع . ثبوت صحة التوقيع يجعلها بما ورد فيها حجة على صاحبه بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محمرا بخطه أم بخط غيره .
١٦٦	٣٠١ ع	( الملحق رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ق - بطن ١٩٦٤/١/٣٠ ) ... ..
		خبرة :
		راجع حكم .
		( القاعدة رقم ١٦٦ ع بالصيغة رقم ٢٩٥ )



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ب)
		بناء
		التصرف والبناء في الأراضي المقسمة مرهون بصدور قرار وزاري باعتماد التقسيم وإيداع صورة رسمية منه الشهر العقاري. حظر التصرف والبناء فيها قبل صدور هذا القرار متعلق بالنظام العام ويستوجب الإعلان المطلق. موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم على الطلب ليس لها من أثر سوى اعتبار مشروع التقسيم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تغني عن وجوب صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه في إحداث آثاره ولا يترتب عليها رفع الحظر من التصرف والبناء.
٣٦٥	١٤٦١ ع	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩) ... ..
		(ت)
		تزوير . تقسيم
		<u>تزوير</u>
		الأوراق المطعون فيها بالتزوير هي من أوراق القضية. الأمر بضمها والإطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة. إغفال المحكمة لإثبات ذلك لا بطلان.
٥٣	١٤١١ ع	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تقسيم
		راجع : بناء : ( القاعدة رقم ٦١ ع ١ بالصيغة ٢٦٥ ) .
		(ح) حكم
		إصداره :
		تعميل المحكمة النطق بالحكم . شرطه : عدم المساس بحق الدفاع أو الإخلال به . مجيء قرار التعميل تألياً لنهاية الميعاد المصرح فيه بإيداع المذكرات وبعد استيفاء طرفي الخصومة لدفاعهما شفويا وبمذكراتهما الختامية . لا بطلان ولا إخلال بحق الدفاع .
٨٦	١٧ ع ١٦	( الملحق رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦ ) ... ..
		تفصيليه :
		غيوب التدليل :
		الفساد في الاستدلال :
		” ما يعد كذلك ” :
		عدم جواز القضاء في المسائل الفنية بعلم المحكمة . وجوب الرجوع إلى أهل الخبرة . عدم إفصاح الحكم من المصدر الذي استقى منه أن الورم الذي وجد بقدمي المورث لا علاقة له بسرطان الكلية وأنه وليد زلال أو تعب في القلب . صدور ذلك عن علم شخصي بأشئون الطبية . فساد الاستدلال .
٣٩٥	٦٦ ع ١٦	( الملحق رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦ ) ... ..

رقم المنحة	رقم القامدة والعدد	
		الإحالة على أسباب حكم آخر :
		الإحالة على أسباب حكم آخر . شرطها : إيداع الحكم ملف الدعوى .
١٨٦	٣٢ ع ١	(اللمن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥) ... ..
		( د )
		<u>دعوى</u>
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		” تحديد أيام انعقاد الجلسات “ .
		تحديد أيام معينة لعقد جلسات المحاكم . إجراء تنظيمي .
		مخالفته . لا بطلان .
٨٦	١٧ ع ١	(اللمن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦) ... ..
		” ضم الأوراق والاطلاع عليها “ :
		راجع : تزوير :
		( القامدة رقم ١١ بالصيغة رقم ٥٣ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ن )
		<u>نقض</u>
		أسباب الطعن :
		« الأسباب المتعلقة بالنظام العام » :
		التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانونى متعلق بالنظام العام . شرطه : أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلزام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجه .
٢٨٩	٤٩ ع ١	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥) ... ..



# فهرس المواد

## قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعده	المادة والموضوع	رقم القاعده	المادة والموضوع
٢٠	١٥٤ - أمر بعدم وجود وجه . "شكله"	٤	٣٠ - حالة التلبس بالجريمة
	٢١٠٤٢٠٩٤١٦٢ - قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢	١١٤٤	٣٤ ، ٣٨ - القبض - "حالاته"
١٥	"الأوامر الصادرة من النيابة . الطعن فيها من المحنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية"	٢٢	٤٥ - دخول المنازل وتفتيشها . "حالة الضرورة"
١٥	"طبيعة الأمر الصادر من النيابة بالحفظ"		٦٣ - فقرة أخيرة - المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢
٤٠	١٨٠ - غرفة الاتهام . "سلطتها"	٢٠	دهوى جنائية "تحرريكها"
	١٩١ - ٣٩٥ - الأحكام النيابة الصادرة من محكمة الجنايات - "أثر حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه"	٣٣	٦٣ - فقرة أولى . دهوى جنائية "سلطة النيابة في استعمالها"
١٨		١٢٦١١	٩١ - إذن التفتيش : "تنفيذه"



(ب)

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعده	المادة والموضوع	رقم القاعده	المادة والموضوع
	٢٧١ - في نظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة .		٢١٢ - قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - غرفة الاتهام "الطعن في أوامرها"
١٣	"استجواب المحكمة للنهم . طبيعته"	١٥	٢٢٦ ، ٢٢٧ - تنازع الاختصاص : التنازع السلي : "شروط قيام التنازع . تعيين المحكمة المختصة . سلطة محكمة النقض"
١	٢٧٥ - إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم .		
	٢٧٦ - محضر الجلسة .	٤٠٤٥	
٤٢	"إثبات دفاع الخصم به"	٣٧	٢٣٤ - إجراءات الاعلان
٢١	"شكله . أثر عدم توقيع القاضي عليه"		٢٥١ - دعوى الحقوق المدنية .
١	٢٨٣ ، ٣٨١ المعدلة - استعلاف الشاهد .	٣٦	"إختصاص المحاكم الجنائية بنظرها"
	٢/٢٨٩ - المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - تلاوة أقوال الشهود بالجلسة "شرطه"	١٦	٢٦٦ - دعوى مدنية - إجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية
١٨٤١٤			

(ج)

## (ج) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٢٩	٣٦٦ ، ٣٦٧ - محكمة الجنابات . "تشكيلها" .	١٢	٢٩٠ - تلاوة أقوال الشهود: من الإجازات . متى تكون واجبة ؟
	٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٢ - في الإجراءات أمام محكم الجنابات .	١٠ ، ٤٤ ، ٢٤١ ٢٣ ، ١٢ ، ١١	٣٠٢ - تقدير الدليل .
	"سلطة محكمة الجنابات عند نظر الدعوى" "الحكمة من حضور محامي مع المتهم" "استعداد المدافع عن المتهم"	٤٥	٣١٠ - تسبب الأحكام - "بيانات التسبب"
٤٥		٢٤ ، ١٩ ، ١٧ ٤٤ ، ٣٥ ، ٢٦	"تسبب معيب"
	٢٤١/٤٠٢ - قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢		
٣٠٦١	"مناطق حق كل من المتهم والنيابة في الاستئناف"	٤١١ ، ١٠٤٤ ٢١٦ ، ١٨٤ ، ١٢ ٢٧ ، ٢٣ ، ٢٢ ٤٢ ، ٣٦ ، ٣٣	"تسبب غير معيب"
		٤٥	

(٥)

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٥	٤١٩ - نظر الاستئناف "سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان الذي وقعت فيه محكمة أول درجة".	٦	"إستئناف النيابة للحكم الغيابي".
٦	٤٥٤، ٤٥٥ - قوة الشيء المحكوم فيه.	٢٣	٤٠٣ - استئناف المدعى المدنى بالحكم الصادر في الدعوى المدنية . "سلطة المحكمة الاستئنافية عند نظره".
٤٣	٥٥٠ - رد الاعتبار القانوني.	٤٢، ٣٣	٤١١ - تقرير التلخيص "وضعه وتلاوته".



## قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٣٦	٢١١، ٢١٢، ٢١٣ - تزوير - "تزوير المحررات الرسمية. وثيقة الزواج".	١	٤٠ - اشتراك "المساهمة الجنائية من الشريك . متى تتحقق ؟".
٤٢	"التزوير المادى".	١٤	٤٥ - الشروع في الجريمة "شروط تحققه"
٣٥	١/٢٣٤ - قتل عمد "التناقض بين الدليلين القولى والفنى".	٤٣	٤٩ وما يليها - العود . "إحتساب الحكم للمصادر بإيقاف تنفيذ العقوبة في العود".
٢٣٦١٩	٢٣٨ - قتل خطأ . "خطأ . ضرر . رابطة سببية".	٤٣	٥٥ - عقوبات . "إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . الغرض منه ؟".
٣٩	٢٤٥ - ٢٤٧ - دفاع شرعى - "تقدير ظروفه ومقتضياته".	٤٣	٦١ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية . "شرطها"
٤٤	٣٠٢ - قذف . "ركن العلانية".	٤٥	
٣٦٦١٠	٣٠٥ - بلاغ كاذب .		

(ر)

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٣٣٩/٣ - جريمة الاختياد على الإقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الإدعاء فيها مدنيا أمام المحاكم الجنائية . الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . " أركانها "	٤٢	٣٣٦ - نصب . " أركانها "
٣٤	٣٤١ - خيانة الأمانة " أركانها "		٣٣٧ - شيك بدون رصيد .
٤١٠٢٤ ٢٥	" متى تنتهي الحراسة "	٣	" أثر السداد على على قيام الجريمة ؟ "

القانون المدني

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
		١٦	١/١٧٤ - مسئولية المتبوع من أعمال تابعه . " شروط تحققها "

(ز)

## قانون المرافعات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
		٢٥	٥١٥ - انتهاء الحراسة في المجرز .
		٣٧	١٠ ١٢ ١٤ ٢٤ - إجراءات إعلان أوراق المحضرين وجزاء إغفالها .

## قانون التجارة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
		٣٣	٢١٩ - حكم إتهام الإفلاس . "أثره على أهلية المفلس"



(ح)

## قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القامدة	المادة والموضوع	رقم القامدة	المادة والموضوع
٢	٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ - "المعاونة التي عنها الشارع في القانون المذكور . متى تحقق ؟"		القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
	١٦٦٦٦ مكرر ٧٤ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - "جريمة خلط الدخان . ركنها المادي . القصد الجنائي ."	٣٦ ، ٢٠	المادة ٣٠ - حالات الطعن بالنقض : "الخطأ في تطبيق القانون"
		٤٢	"إجراءات نظر الدعوى"
		٣٤	"الطعن بالنقض . طبيعته :"
٧		٣٨	المادة ٣٤ - "ما يقبل من الأسباب في النقض"
		١٨ ، ٢٢ ، ٤٥ ، ٣٨	"مالا يقبل منها ."
٩٦٨	القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة - المادة ١٩ منه - "لعبة الكومي من الألعاب المحظورة مزاولتها في المحلات العمومية ."	٢٩	٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية - "تشكيل محكمة الجنايات"

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٢٢	<p>"القصد الجنائي وجريمة الإحراز"</p> <p>"قصد الاتجار"</p> <p>١/٣، ٢، ٤، ٥، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٤٣ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ -</p> <p>"استخراج مواد المناجم والمخاجر متى يكون مؤثما ؟ جريمة استخراج مواد المناجم والمخاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها :"</p> <p>١، ٧ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة -</p> <p>"عدم اشتراط القانون للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل"</p>	٩	<p>"إنطباق هذا النص على على القائلين على أمر المحال العامة وعلى من يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار"</p> <p>المادة ٣٨ من القانون المذكور - مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه . طبيعتها :</p> <p>٤٧ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة . طبيعتها : القصد الجنائي فيها .</p> <p>٣٣، ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها -</p>
٢٨		٨	
٢٢		١٧	

( ى )

( تاج ) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٤٦	٦ - من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . إشتباه . طبيعته ؟ المود للإشتباه .	٣١	القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - " القرينة القانونية التي أنشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ " .
		٤٣	القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر - " شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون المذكور " .



(ك)

## قرارات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٩٤٨	قرار وزير الداخلية الرقم ٣ لسنة ١٩٥٥ - "العاب القمار".	٧	قرار وزير المالية الرقم ٩١ لسنة ١٣ بشأن وضع نظام تلط الدخان - "عدم تحديده نسبة التلط . جملة مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقب عليها".

# موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(أ)		(ت)	
إثبات ... ..	٣	تبديد ... ..	٢٢
إجراءات المحاكمة ... ..	٦	تزوير ... ..	٢٣
أحوال شخصية ... ..	١٠	تفتيش ... ..	٢٣
إختصاص ... ..	١١	تقليد ... ..	٢٤
أسباب الإباحة ... ..	١٣	تلبس ... ..	٢٥
إستئناف ... ..	١٤	تنازع اختصاص ... ..	٢٥
إستثناء ... ..	١٧	(ج)	
إشتراك ... ..	١٧	جريمة ... ..	٢٦
إعتراف ... ..	١٨	(ح)	
إعلان ... ..	١٨	حجز ... ..	٣٠
إفلاس ... ..	١٨	حكم ... ..	٣٠
إقراض بربا فاحش ... ..	١٩	(خ)	
أمر بالآ وجه ... ..	١٩	خبرة ... ..	٣٦
أمر حفظ ... ..	٢٠	خطأ ... ..	٣٧
أهلية التقاضى ... ..	٢٠	خيانة أمانة ... ..	٣٧
(ب)		(د)	
بطلان ... ..	٢١	دخان ... ..	٣٨
بلاغ كاذب ... ..	٢١		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
دعارة... ..	٣٨	(ع)	
دهوى جنائية ... ..	٣٩	عقوبة ... ..	٥٠
دهوى مدنية ... ..	٤٠	هود ... ..	٥١
دفاع ... ..	٤١	(غ)	
دفاع شرعى ... ..	٤٣	غرفة الاتهام ... ..	٥٢
دفوع ... ..	٤٣	غش ... ..	٥٣
(ر)		(ق)	
رابطة سببية ... ..	٤٥	قبض ... ..	٥٤
رد اعتبار ... ..	٤٦	قتل خطأ ... ..	٥٥
(س)		قتل عمد ... ..	٥٥
سرقه ... ..	٤٦	قذف ... ..	٥٦
سلاح ... ..	٤٧	قصد جنائى ... ..	٥٦
(ش)		قمار ... ..	٥٧
شروع ... ..	٤٨	قوة الشيء المقضى ... ..	٥٨
شريك ... ..	٤٨	(م)	
شهود ... ..	٤٨	مأمورو الضبط القضائى ... ..	٥٨
شيك بدون رصيد ... ..	٤٨	محال عامة ... ..	٥٩
(ض)		محاماة ... ..	٥٩
ضرر ... ..	٤٩	محكمة استئنافية ... ..	٦٠
(ظ)		محكمة الجنايات ... ..	٦٠
ظروف مشددة ... ..	٤٩	محكمة الموضوع ... ..	٦١



تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشتون المطابع الأميرية فرع دار القضاء العالي  
في يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ (٢٥ بحادى الآخرة سنة ١٣٨٤) م

محمد الفاتح عمر  
عضو مجلس الإدارة المتدب

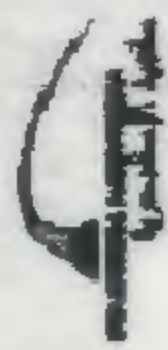












Bibliotheca Alexandrina



0536715